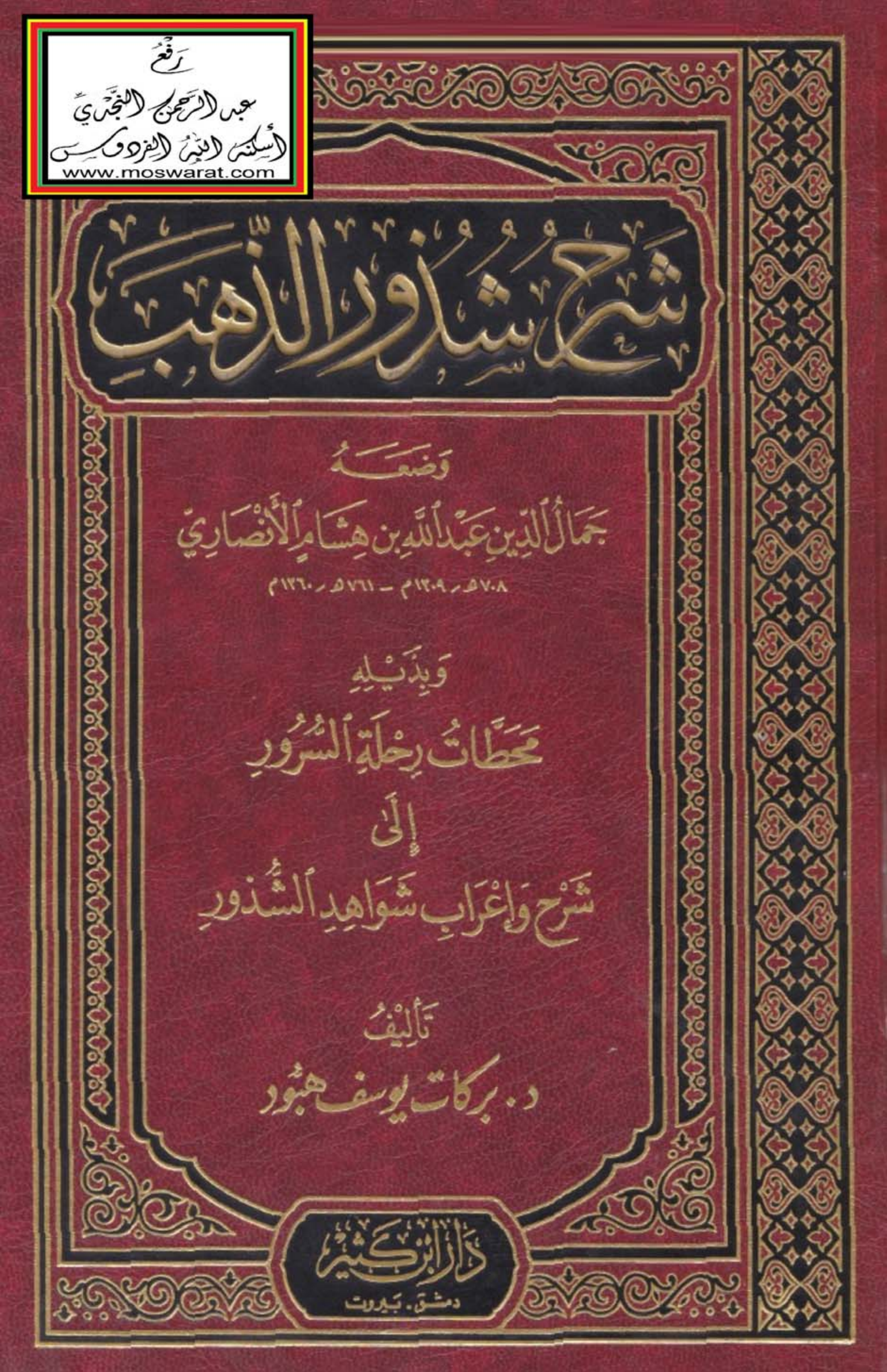

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com
شرح شذور الذهب
وضعه
جمال الدين عبد الله بن هشام الأنصاري
٧٠٨هـ/١٣٠٩م - ٧٦١هـ/١٣٦٠م
ويذيله
محطات رحلة السرور
إلى
شرح وإعراب شواهد الشذور
تأليف
د. بركات يوسف هبود
دار ابن كثير
دمشق . بيروت


رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

شرح شذور الذهب

● الموضوع: لغة عربية
العنوان: شرح شذور الذهب
تأليف: جمال الدين عبد الله بن هشام الأنصاري

الطبعة الثالثة

1434 هـ - 2013م

ISBN 978-9953-520-03-2

ISBN 978-9953-520-03-2



● الطباعة: مطابع المستقبل - بيروت - التجليد: شركة فؤاد البعينو للتجليد - بيروت
● الورق: أبيض - ألوان الطباعة: لونان - التجليد: فني
● القياس: 17×24 - عدد الصفحات: 498 - الوزن: 910 غ



دمشق - سوريا - ص.ب: 311
حلبوني - جادة ابن سينا - بناء الجابي - صالة المبيعات تلفاكس: 2225877 - 2228450
الإدارة تلفاكس: 2243502 - 2258541
بيروت - لبنان - ص.ب: 113/6318
برج أبي حيدر - خلف دبوس الأصلي - بناء الحديقة - تلفاكس: 817857 01 - جوال: 204459 03
www.ibn-katheer.com - info@ibn-katheer.com

شرح شذور الذهب

وضعه

جمال الدين عبد الله بن هشام الأنصاري
٧٠٨هـ ١٣٠٩م - ٧٦١هـ ١٣٦٠م

وبذيله

محطات رحلة السرور إلى شرح وإعراب شواهد الشذور

تأليف

د. بركات يوسف هبود



دار ابن كثير
دمشق - بيروت


بسم الله الرحمن الرحيم



بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

الحمد لله رب العالمين، والصّلاة والسّلام على سيّدنا محمّد خاتم الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه الغرّ الميامين، وعلى من تبعهم بإحسان إلى يوم الدّين، وبعد:

فقد أعزَّ الله - تبارك وتعالى- هذه الأمّة بأن جعل لغتها لغة القرآن المتعبّد بتلاوته آناء اللّيل وأطراف النّهار، فعظم بذلك شأنها؛ أي اللّغة العربيّة، إذ صار بعض علومها من علوم الدّين التي لا يجوز الاستغناء عنها؛ ولذا، انبرى سلفنا الصّالح للقيام بواجبهم تجاه هذه اللّغة، فقعّدوا قواعدها، وأرسوا أسس علوم نحوها، وصرفها، وبلاغتها، وآدابها، وما يتعلّق بكلِّ جانب من جوانبها، حتى تكامل بنيانها، وتشعّبت ميادينها، وأصبح لكلّ علم من علومها، ولكلِّ فنٍّ من فنونها، علماء متخصّصون يدرِّسون، ويؤلِّفون، ويتتلمذ على أيديهم طُلاب علم مجدُّون، ما لبثوا أن أصبحوا بعد فترة من الزّمن علماء عاملين، محافظين ومجدّدين، راحوا يتابعون طريق أساتذتهم وشيوخهم في مجالي التّصنيف والتّدريس، وهكذا، صارت الأمانة تنتقل من جيلٍ إلى جيل، وستبقى هكذا، إلى أن يرث الله - جلَّ جلاله - الأرض ومَن عليها.

ولعلَّ أهمَّ ما يميِّز هذا العصر عمّا تقدّمه من عصور، هو التفات أبنائه، إلى تراث الآباء والأجداد، والسّعي الحثيث إلى بعثه وتحقيقه؛ لما فيه من ذخائر وكنوز قلَّ نظيرها عند غيرنا من الأمم، مدفوعين إلى ذلك بدافع دينيّ، هو الحفاظ على علوم الدِّين؛ ومنها علوم اللّغة العربيّة وآدابها من ناحية، وبدافع قوميّ، وهو الحفاظ على اللّغة العربيّة حيّة متجدّدة؛ لأنّها العامل الموحِّد والأساس من عوامل الوحدة العربيّة المنشودة، فالمحافظة عليها، وعلى تراثها، ضرورة مُلحَّة، وواجب قوميّ يقع على عاتق أبنائها؛ إذا كانوا أمناء بحقّ وصدق على ما أولاهم الله - تبارك وتعالى -

واختصّهم به من مُقَدَّرات هذه الأمة التي تسارعت أمم الأرض من كُلّ حدب وصوب، لاستنزاف خيراتها، وتدمير ما خلّفه الأسلاف للأحفاد من أبنائها في مجالات الحضارة على اختلافها.

فحريّ بمثقّفي الأمة والمتخصِّصين من أبنائها أن يحافظوا بكلٍّ ما أُوتوا على تراثهم الخالد، وأن يسعوا جاهدين لتجديده، وإحيائه، ودراسته، وفهمه، وشرحه، والزيادة عليه بما يتوصّلون إليه من معارف وعلوم وفنون؛ لأنَّ العلوم حلقات متَّصلة عبر مسيرة الحياة، وهكذا يتمّ التَّواصل بين الأجداد والأحفاد.

ولعلّ تحقيق كتب النّحو العربيّ، يأتي في طليعة كتب التّراث التي يجب تحقيقها ودراستها؛ لأنّه يعصم اللّسان من الزَّلل، ولأنّه الميزان الذي بوساطته يُعرف مَنْ أصاب في القول ومَنْ لَحن، ولأنّه العلم الذي تُوجَّه في ضوئه القراءات القرآنيّة المشهورة وغير المشهورة، والمتواترة منها والشّاذّة.

وتاريخ النّحو العربي غنيّ بأسماء العلماء والنّحاة، وبأسماء المصنّفات التي صنّفوها في هذا المجال.

وابن هشام الأنصاريّ - وإن كان متأخِّراً - فقد كان لمصنّفاته النَّحوية منزلة كبيرة لدى العلماء والدّارسين والمدرّسين وطلاب العلم قديماً وحديثاً؛ لما تتّصف به تلك المصنّفات من منهجيّة واضحة بالقياس إلى غيرها من كتب النّحو الأخرى، تنمُّ عن خبرة، وفهم، وقدرة، تمكّن الدّارس من الوصول إلى مبتغاه بيسر وسهولة فضلاً عن كونها -أي المصنّفات- صُنِّفت بطريقة متسلسلة إن صحّ التعبير- فقد بدأها ابن هشام بـ «**الإعراب عن قواعد الإعراب**»، ثم «**قطر النّدى وبل الصّدى، وشرحه**»، ثم «**شذور الذّهب، وشرحه**»، ثم «**أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك**»، ثم «**مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب**» عدا المصنّفات النحويّة الأخرى التي سنشير إليها في ترجمتنا لابن هشام.

وكتاب «**شرح شذور الذّهب**» مصدر نحويّ، لاقى القبول والإعجاب من قبل الدّارسين والمتخصِّصين على السّواء، وهذا ما دفعني إلى خدمته قبل ثمانية أعوام، غير أن الدّار التي تبنَّت إصداره؛ لم تقم بالعناية الكافية في طباعته، ولم تتحلَّ بالأمانة العلميّة، عندما عهدت بتصحيحه بعد صفّه على «**الحاسوب**» إلى مكتب للتَّصحيح، فقام بتصحيحه - كما علمت بعد صدور الكتاب - عدد من الفتيات

اللّواتي لا علاقة لهنَّ بالنّحو ومسائله، ونسبت الدّار «**المراجعة والتّصحيح**» إلى الأستاذ المشرف على ذلك المكتب؛ فأساءت بذلك إلى الكتاب، وإلى الرّجل معاً.

وعندما رفضت الدّار إعادة صف الكتاب من جديد، وتتالت طبعاته -كما هي- من دون أي تعديل يُذكر، قرّرت أن أختصر عملي السَّابق الذي سمّيته «**رحلة السّرور إلى شرح وإعراب شواهد الشّذور**» بهذا الكتاب الذي سمّيته

«محطات رحلة السّرور إلى شرح شواهد الشُّذور»

هذا، وقد جاء الكتاب في ثلاثة أَقسام على النَّحو التَّالي:

القسم الأوّل - قسم التَّمهيد.

ويشتمل على: تعريف موجز بابن هشام الأنصاريّ - نهج ابن هشام النّحويّ - عملنا في الكتاب.

القسم الثَّاني - كتاب شرح شذور الذَّهب

مُذيّلاً بـ

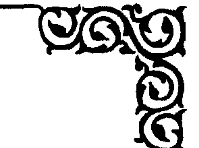
محطّات رحلة السّرور إلى شرح شواهد الشّذور.

القسم الثَّالث - قسم المسارد الفنّيّة.

سائلاً الله - تعالى - أن ينفع به، كما نفع بأصله، وأن يتجاوز عن هفواتنا وزلاتنا، وأن يلهمنا الإخلاص في القول والفعل والعمل ما أحيانا، إنّه على كلِّ شيء قدير.

﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَاۚ رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَآ إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِنَاۚ رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِۦۖ وَٱعْفُ عَنَّا وَٱغْفِرْ لَنَا وَٱرْحَمْنَآۚ أَنتَ مَوْلَىٰنَا فَٱنصُرْنَا عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾. وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين.

بيروت في ١ربيع الأوّل ١٤٢٣هـ.
الموافق لـ ١٥ أيار ٢٠٠٢م.
وكتبه بركات يوسف هبود

القسم الأوّل
قسم التّمهيد

ويشتمل على :

أوّلاً : ـ تعريف موجز بابن هشام الأنصاري .
ـ المولد والنشأة .
ـ شيوخه .
ـ تلاميذه .
ـ منزلته العلميّة .
ـ ذكاؤه وفطنته .
ـ صفاته وأخلاقه .
ـ آثاره .
ـ وفاته .

ثانياً : ـ نهج ابن هشام النّحويّ .

ثالثاً : ـ عملنا في الكتاب .
أ ـ في المتن .
ب ـ في الحاشية .
ج ـ في النّاحية الفنّيّة .




أَوَّلاً- تعريف موجز بابن هشام الأنصاريّ

المولد والنشأة: ولد العَلاَّمة الشيخ، أبو محمد عبد الله جمال الدّين بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاريّ بالقاهرة في ذي القعدة، سنة ثمان وسبعمئة من الهجرة[١]، الموافق سنة (١٣٠٩) من الميلاد، ومن ثمَّ ترعرع فيها، وشبَّ محبّاً للعلم والعلماء، فأخذ عن الكثيرين منهم، ولازم بعضاً من الأدباء والفضلاء.

شيوخه: ذكر صاحب الدّرر الكامنة[٢]، أنَّ ابن هشام، لزم عدداً من فحول عصره، وتلقّى العلم على أيدي علماء زمانه؛ وتتلمذ لهم؛ ومنهم ابن السّرّاج[٣]، وأبو حيّان[٤]، والتّاج التبريزي[٥]، والتّاج الفاكهاني[٦]، والشّهاب بن المرحّل[٧]، وابن جماعة[٨] وغيرهم.

تلاميذه: لم تذكر كتب التراجم تلاميذ ابن هشام، ولعلّ أكثرهم، كان من غير

---

(١) بغية الوعاة، للسيوطي؛ تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم (ط: ٢ . بيروت: دار الفكر، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩م)، ٢/ ٦٨ .

(٢) الدّرر الكامنة، لابن حجر (حيدر آباد، ١٣٤٨هـ)، ٢/ ٣٠٨-٣١٠ .

(٣) ابن السّرّاج: محمد بن أحمد، أبو عبد الله السّرّاج الدّمشقي، مقرئ نحوي؛ ولد سنة ٦٨٨هـ، ومات سنة ٧٤٣هـ . بغية الوعاة: ١/ ٢٠ .

(٤) أبو حيّان: محمّد بن يوسف، أثير الدّين الغرناطي، نحوي عصره، ولغويّه ومحدّثه، وأديبه؛ له البحر المحيط في التفسير، والمدبّج في التّصريف، وغيرهما، مات سنة ٧٤٥هـ . بغية الوعاة: ٢٨٠-٢٨٣ .

(٥) التّبريزي: علي بن عبد الله الأردبيلي التّبريزي، عالم ورع وأحد الأئمّة الجامعين لأصناف العلوم . مات سنة ٧٤٦هـ . المصدر نفسه: ٢/ ١٧١ .

(٦) التّاج الفاكهاني: عمر بن علي بن سالم بن صدقة اللّخمي الإسكندري؛ له شرح العمدة، والإشارة في النّحو، وغيرهما . مات سنة ٧٣١هـ . المصدر نفسه، ٢/ ٢٢١، والدّرر الكامنة: ٣/ ١٧٨ .

(٧) الشّهاب بن المرحّل: عبد اللّطيف بن عبد العزيز، ولم يذكر له صاحب البغية ترجمة وافية . البغية: ٢/ ٥٤١ .

(٨) ذكر صاحب البغية، في ترجمته لابن هشام، أنه «حدّث عن ابن جماعة بالشّاطبية»، والذين سُمُّوا بهذا الاسم كثر، ولعلّ المقصود بالذّكر -هنا- بدر الدين محمّد المتوفّى سنة ٧٣٣هـ؛ والذي كان يشغل منصب قاضي قضاة دمشق، ثم مصر في أيّامه .

المشهورين، واكتفى صاحب البغية بالقول: **«وتخرّج به جماعة من أهل مصر وغيرهم»**[(١)].

منزلته العلميّة: أتقن ابن هشام العربيّة، حتى فاق أقرانه وشيوخه ومعاصريه، وكان لكتابَيْه «مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب»، و«أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك» صدى في النّفوس، ونال بهما منزلة لدى العلماء والأدباء **«فاشتهر في حياته، وأقبل الناس عليه»**[(٢)]، غير أن شهرته لم تكن محصورة في مصر وحدها؛ بل تعدّتها إلى المشرق والمغرب، إذ ذكر صاحب الدّرر الكامنة نقلاً عن ابن خلدون قوله: **«ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربيّة، يُقال له: ابن هشام، أنحى من سيبويه»**[(٣)].

ذكاؤه وفطنته: كان ابن هشام، يتمتّع بذكاء خارق، وذاكرة قويّة؛ فاستطاع أن يجمع عدّة علوم، وأن يبرز فيها، وهو **«المتفرّد بالفوائد الغريبة، والمباحث الدّقيقة، والاستدراكات العجيبة، والتّحقيق البارع، والاطّلاع المفرط، والاقتدار على التّصرف في الكلام، والملكة الّتي كان يتمكّن من التعبير بها عن مقصوده بما يريد مسهباً وموجزاً**[(٤)]، **وما يدلّنا على مدى فطنته، وقوّة حافظته حتى أواخر حياته؛ أنّه حفظ مختصر الخرقي في دون أربعة أشهر قبل موته بخمس سنين»**[(٥)].

تديّنه ومذهبه: ابن هشام عالم ورع، لم يُتَّهم باعتقاده، ولا بتدينه، ولا بسلوكه، وهو شافعي المذهب، وتحنبل في أواخر حياته[(٦)]؛ وهذا يدلّ على أنّه كان متعمّقاً في كلا المذهبين.

صفاته وأخلاقه: كان ابن هشام يمتاز **«بالتّواضع والبرّ والشفقة ودماثة الخلق ورقّة القلب»**[(٧)] فضلاً عن دينه، وعفّته، وحسن سيرته، واستقامته، وكان إلى ذلك صبوراً في طلب العلم مداوماً عليه حتى آخر حياته - كما أشرنا- ومن شعره في الصّبر:

وَمَنْ يَصْطَبِرْ لِلعِلْمِ يَظْفَرْ بِنَيْلِهِ ... وَمَنْ يَخْطُبِ الحَسْنَاءَ يَصْبِرْ على البَذْلِ

(١) بغية الوعاة: ٢ / ٦٨ .
(٢) المصدر نفسه .
(٣) المصدر نفسه ٦٩، والدّرر الكامنة: ٢ / ٣٠٨-٣١٠ .
(٤) البغية: ٢ / ٦٩ .
(٥) المصدر نفسه .
(٦) المصدر نفسه ٦٨/٢ .
(٧) المصدر نفسه: ٢ / ٦٩ .

ومَنْ لا يُذِلّ النَّفسَ في طَلَبِ العُلا   يسيراً يَعِشْ دَهْراً طويلاً أَخَا ذُلّ[1]

* * *

آثاره: لابن هشام مصنّفات كثيرة؛ منها:

١- الإعراب عن قواعد الإعراب. ٢- الألغاز. ٣- أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك.
٤- التّذكرة. ٥- التّحصيل والتّفصيل لكتاب التّذييل والتّكميل. ٦- الجامع الصّغير.
٧- الجامع الكبير. ٨- رسالة في انتصاب «لغة» و«فضلاً» و«أيضاً» و«هلمّ جرًّا».
٩- رسالة في استعمال المنادى في تسع آيات من القرآن.
١٠- رفع الخصاصة عن قرّاء الخلاصة. ١١- الرّوضة الأدبيّة في شواهد علم العربيّة.
١٢-شذور الذّهب. ١٣- شرح البردة. ١٤- شرح شذور الذّهب.
١٥- شرح الشّواهد الصّغرى. ١٦- شرح الشّواهد الكبرى.
١٧- شرح القصيدة اللّغزية في المسائل النّحويّة. ١٨- شرح قطر النّدى وبلّ الصّدى.
١٩- شرح اللّحمة لأبي حيّان. ٢٠- عمدة الطّالب في تحقيق صرف ابن الحاجب.
٢١- فوح الشّذا في مسألة كذا. ٢٢- قطر النّدى وبلّ الصّدى. ٢٣- القواعد الصّغرى.
٢٤- القواعد الكبرى. ٢٥- مختصر الانتصاف من الكشّاف.
٢٦- المسائل السّفريّة في النّحو. ٢٧- مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب.
٢٨- موقد الأذهان وموقظ الوسنان.

وفاته: توفّي ابن هشام - رحمه الله تعالى- ليلة الجمعة في الخامس من ذي القعدة سنة إحدى وستين وسبعمئة من الهجرة، الموافق سنة (١٣٦٠) من الميلاد[2]، ورثاه ابن نباتة بقوله:

سقى ابن هشام في الثّرى نوءُ رحمة   يجُرّ على مثواه ذيلَ غَمَام
سَأَرْوِي له من سيرة المدحِ مسنداً   فما زلتُ أروي سيرةَ ابنِ هشامِ[3]

* * *

(١) بغية الوعاة: ٢ / ٦٩ .
(٢) المصدر نفسه .
(٣) المصدر نفسه ٧٠ .

ثانياً: نهج ابن هشام النّحويّ

يُعدّ ابن هشام الأنصاري شيخاً من شيوخ النُّحاة المجتهدين؛ الذين لم يكتفوا بالحفظ، والفهم، والتّقليد؛ وإنما فهموا، وقارنوا، واستنبطوا، ووفّقوا، واصطفوا، ورجّحوا، وقبلوا، ورفضوا؛ وهذا شأن العلماء المجتهدين والمجدّدين في القديم والحديث.

وابن هشام نحويٌّ بارع في عرض مادته، كما هو بارع في تحليله ونقده؛ فضلاً عن براعته في تصيُّد أمثلته، والاستدلال بها عمّا يجول في خلده. وكان ابن هشام حرّاً في تفكيره، موضوعياً في أخذه وردّه. فهو لم يتعصَّب لمذهب من المذاهب النّحوية، أو لمدرسة بعينها، وإن كان ميّالاً إلى مدرسة البصرة، مبجِّلاً علماءها، وأحياناً كان يقول: «**والذي عليه أصحابنا**» ويعني بهم: البصريّين.

غير أنّ هذا الميل، لم يكن لهوًى في نفسه، وإنّما لكونه رجّح آراءهم في مواطن كثيرة، وردّ عليهم في مواطن أقلّ، وأخذ بالرّأي الأقوى كائناً من كان صاحبه، والأمثلة على ذلك كثيرة، ولا نستطيع الإحاطة بها في هذه العجالة، وهي واضحة وجليّة من خلال عرضه ومناقشاته لفصول هذا الكتاب.

* * *

ثالثاً - عملنا في الكتاب

أ- في المتن:

بات معلوماً للدّارسين والمحقّقين على السّواء أنّ المحافظة على نصّ المتن مسألة لا يجوز الحديث فيها، إذ لا يسمح بتغيير حرف واحد في متن الكتاب المحقّق، إذا جاءت لغته سليمة، وعبارته صحيحة، وإذا ما اقتضت الضّرورة أيّ تغيير يُذكر في الأصل، لأمر ما، فلا بدَّ من الإشارة إلى هذا التغيير في الحاشية؛ وانطلاقاً من هذه الحقيقة المسلَّم بها، وتمشياً مع المنهجيّة العلميّة، فقد حرصنا على متن الكتاب كما هو- من دون أيِّ زيادة أو نقصان، ولكننا أثبتنا في المتن أموراً لا تتنافى مع المنهجيّة العلميّة، وأصول قواعد التحقيق، وهي:

أوّلاً- ضبطنا علامات التّرقيم، ووضعناها في الأماكن المناسبة بين الكلمات، والجمل، والعبارات المختلفة؛ لأنّها تساعد الطّالب، أو الدّارس في قراءة النصّ قراءة صحيحة تمكّنه من فهم المراد.

ثانياً- وضعنا عناوين فرعيّة لمباحث الكتاب، فضلاً عن عناوين الأبواب، والفصول، والمباحث التي جاءت في الأصل؛ وذلك، لنساعد الدّارس في الوصول إلى المطلوب بيُسْرٍ وسهولةٍ، وقد وضعنا هذه العناوين بين مركّنين [ ].

ثالثاً- أثبتنا اسم البحر الشّعري فوق الشَّاهد إلى جهة اليسار بين مركّنين [ ].

ب- في الحاشية:

أوّلاً- الآيات القرآنيّة:

أ- **خرّجنا الآيات القرآنيّة تخريجاً كاملاً:** بدءاً من رقم السّورة، فاسمها، فرقم الآية.

ب-**بيّنا أوجه القراءات** في الآية الواحدة، إذا كان لها وجهان أو أكثر، ومن ثمّ، ذكرنا توجيه القراءات على النّحو التالي: «... يجوز في الاسم الذي يتلو الوصف العامل أن يُنصب به، وأن يخفض بإضافته» وقد قُرئ بالوجهين: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بَٰلِغُ أَمْرِهِۦ﴾ ...س: ٦٥ (الطلاق، ٣، مك).

ب - أوجه القراءات:

قرأ عاصم وحفص والمفضل وأبان وجماعة عن أبي عمرو: «بالغُ أمره» برفع بالغ من دون تنوين، وقرأ العامّة بتنوين «بالغ» ونصب «أمره».

جـ - توجيه القراءات:

قراءة عاصم وحفص ومن معهما على إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله «أمره»، وأمّا قراءة العامّة فعلى إعمال اسم الفاعل عمل فعله؛ لأنّه بمعنى الاستقبال، فنصب «أمره» ولم يضف إليه. انظر البحر المحيط: ٨/ ٢٧٣، والقرطبي: ١٨/ ١٦١، ومشكل إعراب القرآن: ٢/ ٣٨٤.

ثانياً- الأحاديث الشّريفة:

خرّجنا الأحاديث الواردة في المتن بعد إتمامها، ومن ثمّ ذكرنا اختلاف روايتها وبيّنّا موطن الشّاهد فيها، ووجه الاستشهاد، إذا لم يبيّن المصنف ذلك في المتن المراد من الاستشهاد بها.

ثالثاً- الشّواهد الشّعرية:

سبقت الإشارة في أثناء حديثنا عن عملنا في المتن إلى أنّنا أثبتنا اسم البحر الشّعريّ للشّاهد فوق البيت إلى جهة اليسار، وأمّا في الحاشية فتجلّى عملنا في الآتي:

أ- ذكرنا اسم صاحب الشّاهد، إذا صحّت نسبته إلى شاعر محدّد، وتيقنّا من صحّة هذه النّسبة.

وإذا ما نُسب إلى غير واحد، فقد ذكرنا المنسوب إليهما، أو إليهم، ورجّحنا نسبته إلى واحد منهم - إن توفّرت القرائن- وإلّا اكتفينا بذكر المنسوب إليهم فقط.

ب- ترجمنا لصاحب الشّاهد ترجمة موجزة، وإن لم نصطد له ترجمة وافية، اكتفينا بما ذكره أصحاب المتون، وعقّبنا بالقول: «لم نصطد له ترجمة وافية».

ج- شرحنا المفردات الغريبة في الشّاهد والتي يعسر فهمها على الطّالب.

د- شرحنا الشّاهد الشّعريّ شرحاً موجزاً يفي بالغرض.

هـ- حدّدنا موطن الشّاهد في البيت، ومن ثمّ ذكرنا وجه الاستشهاد، أو وجه الدّلالة في البيت، أو العِلّة التي لأجلها ساق المؤلّف هذا البيت على النّحو التالي:

أَوْدَى بَنيّ وأَعْقَبُونِي حَسْرَةً ... عند الرُّقَادِ وَعَبْرَةً لا تُقْلِعُ

موطن الشّاهد: (بنيّ).

وجه الاستشهاد: قلب واو الجمع ياءً عند إضافة الاسم إلى ياء المتكلِّم وإدغامهما؛ وحكم هذا الإدغام الجواز.

رابعاً- الأمثال والكلمات المشهورة:

خرّجنا الأمثال والحكم المشهورة الواردة في المتن، وذكرنا المصادر أو المراجع التي اعتمدناها، ومن ثمّ ذكرنا موطن الشّاهد، ووجه الاستشهاد في الحكمة أو المثل، إن لم يكن المؤلّف قد بيَّن المراد من الاستشهاد بهما في المتن.

خامساً- تراجم الأعلام:

زيادة في الفائدة، فقد ترجمنا للنّحاة واللّغويّين، والقرّاء، والمفسّرين، والأدباء والعلماء الواردة أسماؤهم في المتن بإيجاز، وذكرنا اسم المصدر أو المرجع الذي اعتمدناه في ذلك.

سادساً- تعليقنا على المتن:

شرحنا ما غمض من ألفاظ المتن وعباراته، وعلّقنا على بعض مسائله ومباحثه، وذكرنا اسم المصدر الذي يجد الطّالب فيه هذا المبحث مشروحاً بصورة أوضح، أو فيه زيادة تفصيل، إتماماً للفائدة.

ج-من النّاحية الفنيّة:

١- المصادر والمراجع:

آثرنا ذكر المصادر والمراجع لـ: الشّروح، والتّعليقات، والتّخريجات، والتّرجمات، والفوائد، والتّوجيهات، والتعقيبات، بعد الانتهاء من ذكرها مباشرة، لكيلا نجعل لها حواشي في أسفل الصّفحات؛ لأن عملنا كلّه، يُعَدُّ حاشيةً على الكتاب من ناحية؛ ولكيلا يملَّ القارئ، ويتشتّت انتباهه من ناحية ثانية.

٢-المسارد الفنيّة:

صنعنا للكتاب أَحدَ عشَرَ مسرداً؛ كُلّ منها مختصٌّ بجانبٍ محدّدٍ؛ لتمكّن الباحث من العودة إلى ما هو بحاجة إليه بيسرٍ وسهولة؛ وهذه المسارد هي:

أولاً- مسرد الآيات القرآنيّة الكريمة.

ثانياً- مسرد الأحاديث النَّبويّة الشريفة.

ثالثاً- مسرد الأمثال والأقوال المشهورة.

رابعاً- مسرد الشّواهد الشّعريّة.

خامساً- مسرد الأعلام.

سادساً- مسرد القبائل والجماعات.

سابعاً- مسرد الأماكن والبلدان.

ثامناً- مسرد المصادر والمراجع.

تاسعاً- مسرد موضوعات الكتاب.

عاشراً- مسرد محتويات الكتاب.

أحد عشر- مسرد المسارد.

وختاماً نسأل الله - تبارك وتعالى- أن يوفّقنا إلى كُلّ خير، وأن يجنّبنا كُلّ شرّ، وأن يَمُنَّ علينا بدوام الصّحة والعافية؛ لنتمكّن من مواصلة خدمة كتب التّراث وفق النّهج الذي بدأنا، والحمد لله أوّلاً وآخراً.

* * *

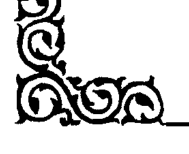


القسم الثاني

كتاب شرح شذور الذَّهب

مُذيَّلاً بـ:

محطات رحلة السّرور إلى شرح شواهد الشّذور





مقدمة المؤلِّف

قال الشَّيْخُ، الإمامُ، العالم، العلاَّمةُ، العاملُ، الجامع لأشْتاتِ الفضائل، وحيدُ دهرِهِ، وفريدُ عصرِهِ، صَدْرُ المحقِّقين، وبَرَكة المسلمين، جمالُ الدِّين أبو محمَّدٍ عبدُ الله بنُ الشيخ جمالِ الدِّين يُوسُفَ بنِ أحمدَ بن عبدِ الله بن هشام، الأنصاريُّ. تَغَمَّدَه الله برحمته، وأسكنه فَسيحَ جنَّته -: أوَّل ما أقول: إنِّي أحْمَدُ الله العليَّ الأكرم، الذي عَلَّمَ بالقلم، علَّم الإنسان ما لم يعلم، ثم أُتبِعُ ذلك بالصَّلاة والتَّسليم على المرسل رحمةِ للعالمين، وإماماً للمتَّقين، وَقُدْوَةً للعامِلِينَ، محمَّدٍ النبيِّ الأُميِّ، والرَّسول العربيِّ، وعلى آله الهادين، وصحبه الرَّافعين لقواعد الدِّين.

وبعد، فهذا كتابٌ شَرَحْتُ به مُخْتَصَرِي المسمَّى

بـ «**شذور الذهب، في معرفة كلام العرب**»

تَمَّمْتُ به شواهده، وجمعت به شوارِدَهُ، ومَكَّنْتُ من اقتناص أوَابِدِه رَائِدَه، قصدت فيه إلى إيضاح العبارة، لا إلى إخفاء الإشارة، وعمِدْت فيه إلى لَفِّ المَبَانِي والأقْسَام، لا إلى نَشْرِ القواعد والأحكام، والتزمْتُ فيه أنني كلَّما مررت ببيتٍ مِنْ شواهد الأصل، ذكرت إعرابه، وكلَّما أتيتُ على لفظٍ مُسْتَغْرَب، أردفته بما يُزِيلُ استغرابه، وكلَّما أنهيْتُ مسألة ختمتها بآية تتعلَّق بها من آي التنزيل، وأتبعتها بما تحتاج إليه من إعراب وتفسير وتأويل، وقَصْدِي بذلك تدريبُ الطَّالب، وتعريفه السُّلوكَ إلى أمثال هذهِ المطالب.

والله - تعالى - أسأل أن ينفعني وإيَّاكم بذلك؛ إنَّه قريب مجيب، وما توفيقي إلَّا بالله، عليه توكَّلت وإليه أُنيب.

[الكلمة وأقسامها]

[تعريف الكلمة]

قلت: الْكَلِمَة قَوْلٌ مُفْرَدٌ.

وأقول: في الْكَلِمَةِ ثلاثُ لُغاتٍ، ولها معنيان:

أما لغاتها فَكَلِمةٌ، على وزن نَبِقَةٍ، وهي الفُصْحَى ولغةُ أهلِ الحجاز، وبها جاء التَّنْزِيلُ[١] وجمعها كَلِمٌ كَنَبِقٍ[٢]. وكِلْمَةٌ، على وزن سِدْرَةٍ. وكَلْمةٌ على وزن تَمْرَةٍ، وهما لغتا تميم، وجمع الأولى كِلْمٌ كَسِدْرٍ، والثانية كَلْمٌ كَتَمْرٍ.

وكذلك كلُّ ما كان على وزن فَعِلٍ نحو: كَبِدٍ وَكَتِفٍ؛ فإنَّه يجوز فيه اللغاتُ الثلاث، فإن كان الوسَط حرفَ حَلْقٍ[٣] جاز فيه لغةٌ رابعة، وهي إتباع الأوّل للثاني في الكسر، نحو: فِخِذٍ وَشِهِدٍ.

وأمَّا معنياها، فأحدهما: اصطلاحيٌّ، وهو ما ذكرت.

والمرادُ بالقولِ: اللّفظُ الدالُّ على معنًى، كَرَجُلٍ وفَرَسٍ، بخلاف الخط مَثَلاً فإنَّه وإن دلَّ على معنًى لكنّه ليس بلفظ، وبخلاف المُهمَلِ، نحو: دَيْز: مقلوب زَيْدٍ فإنّه وإن كان لفظاً، لكنّه لا يدلُّ على مَعْنًى، فلا يُسمَّى شيء من ذلك ونحوِهِ قولاً.

والمراد بالمفرد: ما لا يَدُلُّ جُزْؤُهُ على جزءِ مَعْنَاهُ، كما مَثَّلْنَا من قولنا: رَجُلٍ وفَرَسٍ، ألا ترى أنَّ أجزاء كل منهما - وهي حروفه الثلاثة - إذا انفرد شيء منها لا يدلّ على شيء مما دلّت عليه جُمْلَتُهُ، بخلاف قولنا: «غُلامُ زَيْدٍ» فإنّه مركّب، لأنَّ كلاًّ من جزأيه - وهما غلام، وزيد - دالٌّ على جزء المعنى الذي دلّت عليه جملة «غلام زيد».

والمعنى الثاني: لغويّ، وهو الجُمَلُ المفيدة، قال الله -تعالى-: ﴿كَلَّآ إِنَّهَا

---

(١) كما في قوله -تعالى-: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا﴾ ٦ سورة الأنعام، الآية: ١١٥ . وكذا في قوله - جلَّ شأنه -: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً﴾ ١٤ سورة إبراهيم، الآية: ١٤ .

(٢) كما في التنزيل العزيز: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾ ٣٥ سورة فاطر، الآية: ١٠ .

(٣) أحرف الحلق هي: الهمزة، والهاء، والعين، والحاء، والغين، والخاء .

﴿كَلِمَةٌ هُوَ قَآئِلُهَا﴾[١] إشارة إلى قول القائل: ﴿رَبِّ ٱرۡجِعُونِ ﴿٩٩﴾ لَعَلِّيٓ أَعۡمَلُ صَٰلِحٗا فِيمَا تَرَكۡتُۚ﴾[٢].

و«كَلّا» في العربية على ثلاثة أوجه: حرف رَدْع وَزَجْرٍ، وبمعنى حَقّاً، وبمعنى إي؛ فالأول كما في هذه الآية، أي: انْتَهِ عن هذه المقالة، فلا سبيل إلى الرجوع، والثاني: نحو: ﴿كَلَّآ إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَيَطۡغَىٰٓ﴾[٣] أي حَقّاً؛ إذا لم يتقدم على ذلك ما يُزْجَرُ عنه، كذا قال قوم، وقد اعترض على ذلك بأن «حَقّاً» تُفْتَحُ «أَنَّ» بعدها، وكذلك «ألاَ»[٤] التي بمعناها، فكذا ينبغي في «كَلّا»، والأوْلَى أن تُفَسَّرَ «كلاّ» في الآية بمعنى «ألاَ» التي يُسْتَفْتَحُ بها الكلام، وتلك تكسر بعدها «إنَّ»، نحو: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوۡلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ﴾[٥]، والثالث قبل القَسَمِ، نحو: ﴿كَلَّا وَٱلۡقَمَرِ﴾[٦] معناه: إي والقمر،

(١) ٢٣ سورة المؤمنون، الآية: ١٠٠ .

(٢) ٢٣ سورة المؤمنون، الآيتان، ٩٩، ١٠٠ .
موطن الشّاهد: (كلمة) .
وجه الاستشهاد: مجيء «كلمة» في الآية الكريمة، دالَّةً على جملة مفيدة؛ فمعناها هنا لغويّ؛ وإعرابها واضح في المتن .

(٣) ٩٦ سورة العلق، الآية: ٦ .
موطن الشّاهد: (كلاّ إنَّ) .
وجه الاستشهاد: مجيء «كلاّ» حرف جواب بمعنى **حقّاً** ؛ لأنّه لم يتقدّم عليها ما يزجر منه؛ ومجيء «كلاّ» بمعنى «حقّاً» مذهب الكسائي، ومن تابعه . انظر المغني: ٢٥٠ .

(٤) صوَّب المرحوم محمد محيي الدّين عبد الحميد **ألا** بـ **أما** ؛ وهو الصَّحيح؛ لما جاء بعده، من أنَّ **ألا** الاستفتاحية، تكسر بعدها (إنَّ) لا العكس؛ ويؤيّد هذا ما جاء في (المغني)، لابن هشام: **وأما** بالفتح والتَّخفيف على وجهين؛ **أحدهما**: أن يكون حرف استفتاح بمنزلة «ألا». . . **والثّاني**: أن تكون بمعنى «حقّاً»، أو «أحقاً؟» وهذه تفتح بعدها «أنَّ» كما تفتح بعد «حقّاً» . انظر: مغني اللّبيب (ط . دار الفكر): ٧٨-٧٩ .

(٥) ١٠ سورة يونس، الآية: ٦٢ .
موطن الشّاهد: (ألا إنَّ) .
وجه الاستشهاد: مجيء **ألا** حرف استفتاح وتنبيه، لا محلّ له من الإعراب، ومجيء **إنّ** الحرف المشبّه بالفعل، الذي يفيد التّوكيد، مكسور الهمزة بعده؛ وحكم كسر الهمزة، في هذا الموضع واجب.

(٦) ٧٤ سورة المدّثّر، الآية: ٣٢ .
موطن الشّاهد: (كلاّ والقمر).
وجه الاستشهاد: مجيء «كلاّ» حرف جواب بمعنى «إي» قبل القسم؛ وهذا أحد أوجه مجيئها؛ ويمتنع كونها للزجر في هذه الآية؛ لأنّه ليس قبلها ما يصح ردّه، أو ردعه؛ والقول بأنَّ «كلاّ» تأتي حرف جواب بمنزلة «إي ونعم» قول ابن شميل والفرّاء، وتبعهما ابن مالك. المغني: ٢٥٠ .

كذا، قال النَّضْرُ بن شُمَيْل[١]، وتبعه جماعة؛ منهم ابن مالك[٢]؛ ولها معنى رابع، تكون بمعنى «أَلَا»[٣][٤].

و«إِنَّ» حرفُ تأكيد يَنْصِبُ الاسمَ بالاتفاق، ويرفع الخَبَر خلافاً للكوفيِّين، والضميرُ اسمُهَا، وهو راجع إلى المقالة، و «كِلمَةٌ» خبرها، و«هُوَ قائِلُهَا» جملة من مبتدأ وخبر في موضع رفع على أنّها صفةٌ لكلمة، وكذا شأنُ الجمل الخبرية بعد النكرات، وأما بعد المعارف[٥] فهي أَحْوَالٌ، كـ «جَاء زَيْدٌ يَضْحَكُ».

* * *

[أقسام الكلمة]

ثم قلت: وهِيَ اسمٌ، وفِعْلٌ، وحَرْفٌ.

وأقول: الكلمة جِنْسٌ تحته هذه الأنواع الثلاثة لا غيرُ، أَجْمَعَ على ذلك مَنْ يُعْتَدُّ بقوله[٦].

---

(١) النّضر بن شميل: عالم في اللغة، ورواية الحديث، وأيّام العرب، عاش في البصرة، وولي قضاء مرو، اتّصل بالمأمون، ومات سنة ٢٠٢ هـ .

(٢) ابن مالك: محمد بن عبد الله بن مالك الطّائي الجيّاني، الشّافعي، ولد سنة ٦٠٠هـ، وهو عالم بالنّحو، والقراءات، أخذ عن الشّلوبين، وابن يعيش الحلبي؛ له ما يقارب الثلاثين مصنّفاً؛ منها: التّسهيل، والعمدة، والخلاصة الألفيّة، وغيرها . مات سنة ٦٧٢هـ . البلغة: ٢٢٩، وبغية الوعاة: ١/ ١٣٠ .

(٣) القول بأنّ «كلاّ» تأتي بمعنى «ألا» قول أبي حاتم، سهل بن محمد السجستاني البصري (-٢٤٨هـ)، وهو من كبار العلماء في اللّغة والشّعر؛ ورجّح ابن هشام الأنصاري رأيه في المغني . انظر المغني: ٢٥٠ .

(٤) مجيء **كلاّ** حرف ردع وزجر، لم يستشهد عليها ابن هشام بشكل ملحوظ، وهو في الآية: ﴿كَلَّآ إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَآئِلُهَا﴾؛ فـ «كلاّ» في الآية الكريمة: حرف ردع وزجر . وبقي أن نعلم؛ أنّ «كلاّ» عند سيبويه والخليل والمبرّد والزّجّاج وأكثر البصريّين: حرف معناه الرّدع والزّجز، ولا تحمل معنى آخر عندهم . المغني: ٢٤٩ .

(٥) معلوم أنّه، إذا سُبِقَتْ الجملة بنكرة محضة، تكون في محل صفة لها، وإذا سُبِقَتْ بمعرفة محضة، فهي حال منها؛ وأمّا إذا سُبِقَتْ بغير المحضة منهما؛ فهي محتملة لهما، وذلك بشرط وجود المقتضي، وانتفاء المانع . انظر مغني اللّبيب (طبعة دار الفكر، بيروت): ٥٦٠ .

(٦) خالف هذا الإجماع جعفر بن صابر، حيث زاد قسماً رابعاً سمّاه «خالفة» ؛ أي: خليفة الفعل ونائبه؛ في معناه، وعمله، وزمنه، وأراد به اسم الفعل، نحو: (هيهات، وأفّ، وصه. . .)، غير أنّ ابن هشام، لم يأخذ برأيه، كما هو واضح في المتن؛ لأنّ اسم الفعل، يدخل في باب الاسم .
انظر النّحو الوافي، عبّاس حسن: ٤/ ١٤٢ .

قالوا: ودليل الحَصْرِ أنَّ المعاني ثلاثة: ذاتٌ، وحَدَثٌ، ورابطة للحدث بالذات؛ فالذاتُ الاسمُ، والحدثُ الفعلُ، والرابطة الحرفُ.

وأنَّ[1] الكلمة إن دلَّتْ على معنًى في غيرها فهي: الحرفُ، وإن دلَّتْ على معنى في نفسها، فإن دَلَّتْ على زمان مُحَصَّل فهي: الفعل، وإلَّا فهي الاسم.

قال ابن الخَبَّاز[2]: ولا يختصّ انحصار الكلمة في الأنواع الثلاثة بلغة العرب؛ لأنَّ الدليل الذي دلّ على الانحصار في الثلاثة عَقْلِيٌّ، والأمور العقلية، لا تختلف باختلاف اللغات. انتهى.

* * *

ولكلٍّ من هذه الثلاثة مَعْنًى في الاصطلاح، ومَعْنًى في اللغة:

[الاسم اصطلاحاً ولغة]

فالاسم في الاصطلاح: ما دلَّ على مَعْنًى في نفسه غيرِ مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة، وفي اللّغة سِمَةُ الشَّيء؛ أي: عَلاَمته، وهو بهذا الاعتبار يَشْمل الكلماتِ الثلاثَ؛ فإنَّ كلاّ منها علامة على معناه.

[الفِعل اصطلاحاً ولغة]

والفعل في الاصطلاح: ما دلَّ على معنى في نفسه مقترنٍ بأحد الأزمنة الثلاثة، وفي اللغة نَفْسُ الحدثِ الذي يُحْدِثه الفاعل: من قيام، أو قعود، أو نحوهما.

[الحرف اصطلاحاً ولغة]

والحرف في الاصطلاح: ما دلَّ على معنى في غيره، وفي اللغة: طَرَفُ الشيء، كَحَرْفِ الجبل، وفي التنزيل: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَعۡبُدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ حَرۡفٍۖ﴾[3] الآية: أي عَلَى طَرَفٍ وجانِبٍ من الدِّين، أي لا يدخل فيه عَلَى ثَبَاتٍ وتمكُّن؛ فهو إن أصابه

(١) و(أَنَّ الكلمة إن دلَّت): عطف على قوله: (أنَّ المعاني ثلاثة)؛ فيكون المؤلّف قد ذكر دليلين لانحصار أنواع الكلمة، في الأنواع الثلاثة. انظر شرح شذور الذهب (ط. دار الفكر): ١٤ .

(٢) ابن الخبّاز: أحمد بن الحسين بن أحمد الموصلي، نحويّ ضرير، كان كثير الحفظ، قيل: إنّه كان يحفظ المجمل، لابن فارس، والإيضاح والتكملة، للفارسيّ، والمفصّل، للزمخشريّ. مات سنة ٦٣٩هـ . انظر: إنباه الرّواة: ١/ ٣٠٤، والبلغة (ط . وزارة الثقافة السورية): ١٩ .

(٣) ٢٢ سورة الحج، الآية: ١١ .
موطن الشّاهد: (على حرف) .
وجه الاستشهاد: مجيء **حرف** بمعناه اللّغوي، بمعنى طرف وجانب من الدِّين؛ ويُقال لمن لم يتمكّن الإيمان في قلبه .

خير - من صحَّةٍ وكثرة مال ونحوهما - اطمأنَّ به، وإن أصابته فتنة - أي شرٌّ، من مرض أو فقر أو نحوهما - انْقَلَبَ عَلَى وجهه عنه.

والواو عاطفة، و«مِنْ» جارَّة معناها التبعيض، و«النَّاس» مجرور بها، واللام فيه لتعريف الجنس، و«مَنْ» مبتدأ تَقَدَّم خَبَرُهُ في الجار والمجرور، و«يَعْبُدُ» فعل مضارع مرفوع لخلوّه من الناصِب والجازم، والفاعل مستتر عائد على «مَنْ» باعتبار لفظها، و«اللهَ» نَصْبٌ بالفعل، والجملة صِلَةٌ لِمَنْ؛ إن قُدِّرَتْ «مَنْ» معرفة بمعنى الذي، وصِفَةٌ إن قُدِّرت نكرةً بمعنى ناسٍ، وعلى الأوَّل فلا موضع لها، وكذا كل جملة وقَعَتْ صِلَةً، وعلى الثاني موضعها رَفْعٌ، وكذا كل صفة فإنَّها تتبع موصوفها، و«على حَرْفٍ» جار ومجرور في موضع نصب على الحال؛ أي مُتَطَرِّفاً مُسْتَوْفِزاً، «فإنْ» الفاء عاطفة، وإن: حرفُ شَرْطٍ، «أصابه» فعل ماض في موضع جزم؛ لأنه فعل الشرط، والهاء مفعول به، و«خَيْرٌ» فاعل، و«اطْمَأَنَّ» فعل ماض، والفاعل مستتر، و«به» جارّ ومجرور متعلق بـ«اطمأنَّ»، وقِسْ على هذا بقية الآيةِ.

وفيها قراءة غريبة، وهي: ﴿خسِرَ ٱلدُّنْيَا وَالآخِرَةِ﴾ بخفض «الآخرة» وتوجيهُهَا أن «خَسِرَ» ليس فعلاً مبنيّاً على الفتح، بل هو وصْفٌ مُعْرَبٌ بمنزلة فَهِم وفَطِنٍ، وهو منصوب على الحال، ونظيره قراءة الأعرج[1]: ﴿خاسِرَ ٱلدُّنْيَا وَالآخِرَةِ﴾ إلَّا أنَّ هذا اسمُ فاعل فلا يلتبس بالفعل، وذلك صفة مشبهة على وزن الفعل فيلتبس به.

* * *

[الاسم وعلاماته]

ثم قلت: فالاسمُ: ما يَقْبَلُ ألْ، أوِ النِّدَاء، أو الإسْنَادَ إليه.

وأقول: ذكرت للاسم ثلاث علامات يتميز بها عن قَسِيمَيْهِ؛ إحداها: «أل»[2]

---

(١) هو أبو داود، عبد الرَّحمن بن هرمز الأعرج، المدنيّ، تابعيّ جليل، أخذ القراءة عن أبي هريرة، وابن عبَّاس، وغيرهما . روى عنه نافع بن أبي نعيم . مات سنة ١١٧هـ .غاية النّهاية: ٣٨١/١ .

(٢) ويسمّيها بعض النحويّين الألف واللام . ويذهب النَّحويّون إلى أنَّ **ألْ** أصلها: اللام، زيدت عليها ألف الوصل، خلاف الخليل الذي يزعم: أنّها حرف واحد بجملته بسيط؛ ولذلك كان يسمّيه **ألْ** كـ **قَدْ**؛ والصّواب رأي الجمهور . انظر رصف المباني (ط. مجمع اللغة العربية بدمشق): ٧٠، والأشموني: ٨٢/١ .

وهذه العبارة أولى من عبارة مَنْ يقول: «الألف» و«اللام»؛ لأنَّه لا يُقال في «هل» الهاء واللام، ولا في «بل» الباء واللام، وذلك كَالرَّجُل والكتاب والدَّارِ، وقول أبي الطيِّب[١]: [البسيط]

١- الخَيْلُ واللَّيْلُ والبَيْدَاءُ تَعْرِفُنِي وَالسَّيْفُ والرُّمْحُ وَالقِرْطَاسُ وَالقَلَمُ[٢]

فهذه الكلمات السبع أسماء؛ لدخول «أل» عليها.

فإن قلت: فكيف دخلت على الفعل في قول الفَرَزْدَق[٣] : [البسيط]

٢-مَا أنْتَ بالْحَكَمِ التُرْضَى حُكومَتُهُ وَلا الأصِيلِ وَلا ذِي الرَّأيِ والجَدَلِ[٤]

---

(١) أبو الطَّيِّب: أحمد بن الحسين الكندي، من أشهر الشعراء العرب على مرّ العصور، ولد سنة ٣٠٣ هـ، وعاش متنقِّلاً بين البلدان، واستقرّ به الحال في بلاط سيف الدّولة قرابة تسع سنوات، ثمّ فارقه إلى مصر؛ له ديوان شعر مطبوع، ومشروح شروحاً كثيرة. مات قتلاً سنة ٣٥٤هـ. وأبو الطَّيِّب، ليس ممّن يُحتجّ بشعرهم في اللُّغة والنحو، وإنَّما سِيق بيته على سبيل التمثيل، لا الاستشهاد.

(٢) **المفردات الغريبة**: **البيداء**: الصّحراء؛ سُمِّيَت بيداء؛ لأنَّ المسافر يهلك فيها ويبيد، وسُمِّيَت مفازة؛ من الفوز؛ وهو النَّجاة تفاؤلاً لسالكها، بأن ينجو من مخاطرها. **القرطاس**: ما يُكتب فيه من ورق ونحوه. انظر في «**الصّحراء**» لسان العرب: (مادة فوز).
معنى البيت: يفخر الشاعر بنفسه، فيصف نفسه بالشّجاعة والإقدام من جهة، وبأنّه شاعر معروف يشهد له بذلك القلم والقرطاس، من جهة ثانية؛ فجمع السّيف والقلم معاً.
موطن التمثيل: (الخيل، الليل، البيداء، السّيف، الرّمح، القرطاس، القلم).
وجه التمثيل: دخول (أل) على الكلمات السَّابقة؛ وفي دخول (أل) عليها دلالة على أنَّها أسماء؛ لأنَّ (أل) التَّعريف، لا تدخل إلا على الأسماء، كما هو معلوم.

(٣) **الفرزدق**: همام بن غالب بن صعصعة، من أشهر شعراء العصر الأمويّ، وأحد ثالوث الهجاء في ذلك العصر مع جرير، والأخطل، عاش نحو مئة عام؛ له ديوان شعر مطبوع. مات سنة ١١٠ هـ. الشّعر والشّعراء، لابن قتيبة (ط. دار المعارف): ١/ ٤٧٥.

(٤) **المفردات الغريبة**: **الحَكَم**: الذي يحكّمه الخصمان؛ ليقضي بينهما، ويفصل فيما حدث بينهما من خصومة. **الأصيل**: شريف الحسب والنَّسب. **الجدل**: القدرة على الخصومة ومغالبة الخصم.
معنى البيت: يهجو الشّاعر ذلك الرّجل العذريّ الذي فضّل جريراً عليه، وعلى الأخطل في مجلس عبد الملك بن مروان، وينعته بأنّه ليس بمن يحكّمه النّاس فيما بينهم من الخصومات، حيث لا شرف، ولا نسب، يعتزُّ به، وليس له رأي راجح في الفصل بين المتخاصمين، ومن ثمّ، فليس لديه قدرة على المجادلة وإفحام الخصم.
موطن الشّاهد: (التُرضى).
وجه الاستشهاد: دخول «أل» الموصولة على الفعل المضارع، ومن العلماء من لا يجعل «أل» الموصولة من علامات الأسماء؛ ودخولها على الفعل ضرورة قبيحة. وصفوة القول: إنّ بيت الفرزدق شاذّ، ولا يقاس عليه.

قلت: ذلك ضرورة قبيحة، حتى قال الجُرْجاني[١] ما معناه: إنَّ استعمال مِثْلِ ذلك في النثر خطأ بإجماع، أي: أنَّه لا يُقَاسُ عليه، و«أل» في ذلك اسم موصول بمعنى الذي.

[من علامات الاسم: النِّداء]

الثانية: النِّداء نحو: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ﴾[٢] ﴿يَٰنُوحُ ٱهْبِطْ بِسَلَٰمٍ﴾[٣] ﴿يَٰلُوطُ إِنَّا رُسُلُ رَبِّكَ﴾[٤] ﴿يَٰهُودُ مَا جِئْتَنَا بِبَيِّنَةٍ﴾[٥] ﴿يَٰصَٰلِحُ ٱئْتِنَا﴾[٦] ﴿يَٰشُعَيْبُ أَصَلَوٰتُكَ تَأْمُرُكَ﴾[٧] فكلٌّ من هذه الألفاظ التي دخلت عليها «يا» اسم، وهكذا كلُّ مُنَادَى.

فإن قلت: فما تصنع في قراءة الكسائي[٨] ﴿أَلَّا يَسْجُدُوا۟ لِلَّهِ ٱلَّذِى يُخْرِجُ ٱلْخَبْءَ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَيَعْلَمُ مَا تُخْفُونَ وَمَا تُعْلِنُونَ﴾[٩] فإنَّه يقف علَى (ألا يا) ويبتدئ

---

(١) الجرجانيُّ: لعلَّ المقصود أبو بكر، عبد القاهر بن عبد الرحمن، الجرجانيُّ، المُتوفّى سنة ٤٧١هـ؛ وهو إمام البلاغيّين، وعالم في النّحو واللُّغة؛ له: دلائل الإعجاز، وأسرار البلاغة، وغيرهما.

(٢) ٣٣ سورة الأحزاب، الآية: ١.
موطن الشّاهد: (يا أيّها).
وجه الاستشهاد: دخول النّداء على (أيّ)؛ وفي هذا دلالة على اسميّة **أيّ**؛ لأنّ النّداء من خصائص الأسماء.

(٣) ١١ سورة هود، الآية: ٤٨.
موطن الشّاهد: (يا نوح).
وجه الاستشهاد: دخول حرف النداء على نوح؛ وفي هذا دلالة على اسميّة **نوح**؛ لأنَّ أحرف النداء، لا تدخل إلا على الأسماء.

(٤) ١١ سورة هود، الآية: ٨١.
موطن الشّاهد: (يا لوط).
وجه الاستشهاد: كالآية السابقة.

(٥) ١١ سورة هود، الآية: ٥٣.
وجه الاستشهاد: كالآيتين السّابقتين.

(٦) ٧ سورة الأعراف، الآية: ٧٧.
وجه الاستشهاد: كالآيتين السّابقتين.

(٧) ١١ سورة هود، الآية: ٨٧.
موطن الشّاهد ووجه الاستشهاد كالآيات السّابقة.

(٨) الكسائيُّ: أبو الحسن، علي بن حمزة الكسائيّ النّحويّ المشهور. انتهت إليه رئاسة الإقراء في الكوفة، بعد حمزة الزيّات، وقد أخذ عن حمزة وابن أبي ليلى، ورحل إلى البصرة، فأخذ اللغة عن الخليل. مات بطوس سنة ١٨٩هـ. البلغة في تاريخ أئمّة اللغة: ١٥٦-١٥٧، وغاية النّهاية: ١/ ٥٣٥.

(٩) ٢٧ سورة النّمل، الآية: ٢٥.
موطن الشّاهد: (ألّا يا اسجدوا).

=

باسْجُدُوا، بالأمر، وقوله -تعالى-: ﴿يَلَيْتَنَا نُرَدُّ﴾[١]، وقوله -عليه الصَّلاة والسَّلام-: «**يارُبَّ كَاسِيَةٍ في الدُّنيَا عَارِيَة يوم القيامة**»[٢]، فدخل حرفُ النداءِ فيهنَّ عَلَى ما ليس باسم[٣]؟

قلت: اختلف في ذلك ونحوه عَلَى مذهبين؛ أحدهما: أنَّ المنادى محذوف؛ أي: يا هؤلاء اسْجُدُوا، ويا قوم ليتنا نُرَدُّ، ويا قوم رُبَّ كَاسيةٍ في الدنيا، والثَّاني أنَّ «يا» فيهنَّ للتنبيه، لا للنداء.

[من علامات الاسم الإسناد إليه]

الثَّالثة: الإسنادُ إليه، وهو: أن يُسْنَدَ إليه ما تَتِمُّ به الفائدة، سواء كَان المسنَدُ فعلاً أو اسماً أو جملة؛ فالفعل كـ«قَامَ زَيْدٌ» فقام: فعلٌ مسند، وزيد: اسم مُسْنَدٌ إليه، والاسم نحو: «زَيْدٌ أخوكَ» فالأخ: مُسْنَدٌ، وزيد: اسم مسند إليه، والجملة نحو: «أنا قمت» فقام: فعل مسند إلى التاء، وقام والتاء جملة مُسْنَدَة إلى «أنا».

فإن قلت: فما تصنع في إسنادهم «خَيرٌ» إلى «تَسْمَع» في قولهم: «تَسْمَعُ بالمُعَيْدِيِّ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ»[٤] مع أنَّ «تَسْمَع» فعلٌ بالاتفاق؟

= **وجه الاستشهاد**: دخول **يا** على غير الأسماء، فقد دخلت في الآية الكريمة على فعل الأمر؛ وابن هشام يرى بأنّها حرف تنبيه، لا محلّ لها من الإعراب. أو: حرف نداء، والمنادى محذوف؛ وهذا الرأي أفضل من الأوّل؛ لأنّه لا تلتقي أداتان من نوع واحد في اللغة العربية على الأغلب.

(١) ٦ سورة الأنعام، الآية: ٢٧.

(٢) حديث صحيح رواه البخاري.
موطن الشّاهد: (يا رُبَّ كاسيةٍ).
وجه الاستشهاد: دخول **يا** على **رُبّ** وهي حرف، وليست اسماً، والتّأويل كما في الآيات التي سبقت أنَّ **يا** في الحديث الشّريف: حرف نداء، والمنادى محذوف؛ والتّقدير: يا قوم ربّ كاسية... أو أنَّ **يا** في الحديث: حرف تنبيه، لا حرف نداء.

(٣) دخول **يا** على الفعل وارد في شعر العرب، نحو قول ذي الرّمة: [الطويل]
أَلاَ يا اسْلمي يا دارَ ميَّ على البِلَى ... ولا زالَ مُنهَلاً بجرعائِكِ القَطْرُ
ومثال دخولها على «ليت» قول رُؤبة بن العجّاج: [الرّجز]
يا ليتني وأَنتِ يا لميسُ ... في بلدةٍ لَيسَ بها أنيسُ
ومثال دخولها على **رُبَّ** قول أبي محجن الثّقفيّ وليس في ديوانه: [الكامل]
يا رُبَّ مثلِكِ في النِّساء غريرةٍ ... بيضاءَ قد مَتَّعتُها بِطلاقِ
فإعراب **يا** في هذه الأمثلة، لا يختلف عمّا ذكرناه سابقاً.

(٤) للمثل روايتان أخريان: =

قلت: «تسمع» عَلَى إضمار «أن» والمعنى أنْ تَسْمَعَ، والذي حَسَّنَ حذف «أنْ» الأولى ثبوتُ «أن» الثانية، وقد رُوِيَ «أن تَسْمَعَ» بثبوت «أن» على الأصل، و«أنْ» والفعلُ في تأويل مَصْدَرٍ؛ أي سَمَاعُكَ؛ فالإخبار في الحقيقة إنَّما هو عن الاسم.

وهذه العلامة هي أنفع علامات الاسم، وبها تُعْرَفُ اسمية «ما» في قوله -تعالى-: ﴿قُلْ مَا عِندَ ٱللَّهِ خَيْرٌ مِّنَ ٱللَّهْوِ وَمِنَ ٱلتِّجَٰرَةِ﴾[1] ﴿مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٍ﴾[2] ألا ترى أنَّها قد أُسنِد إليها الأخْيَرِيَّةُ في الآية الأولى، والنَّفَاد في الآية الثانية، والبقاء في الآية الثالثة؛ فلهذا، حكم بأنَّها فيهنَّ اسم موصولٌ بمعنى الذي، وكذلك «ما» في قوله -تعالى-: ﴿وَأَلْقِ مَا فِى يَمِينِكَ تَلْقَفْ مَا صَنَعُوٓا۟ إِنَّمَا صَنَعُوا۟ كَيْدُ سَٰحِرٍ﴾[3] هي موصولة بمعنى الذي، و(صَنَعُوا) صلةٌ، والعائد محذوف: أي إنَّ الذي صنعوه،

= - **الأولى**: لأن تسمعَ بالمعيديّ خير من أن تراه.
- **الثّانية**: أن تسمعَ ..... ويُروى - أيضاً -: «تسمع بالمعيديّ لا أن تراه» **والمختار**: «أن تسمعَ».
وأوّل من قال هذا المثل: المنذر بن ماء السَّماء. ومعنى المثل: يضرب لمن يكون خبره خيراً من مرآه.
توجيه الرّوايات:
١- على رواية «أن تسمع ...» لا إشكال في الرّواية؛ لأنَّ الإخبار عن المصدر المنسبك من «أن والفعل» والتّقدير: سماعك، الواقع في محل رفع مبتدأ، كما أشار المؤلّف.
٢- وعلى رواية «تسمعَ ...» بنصب الفعل من دون وجود النّاصب «أن» فهنا إشكال، حيث حُذِفت «أن» النّاصبة وبقي عملها قائماً؛ والقياس: متى حُذِف النّاصب، ارتفع الفعل، لضعف عامل النّصب.
٣- وعلى رواية «تسمعُ ...» وهي التي اختارها المؤلّف، وهي التي توافق القياس. وانظر في تخريج المثل، وتبيان وجوهه: مجمع الأمثال للميداني (ط. دار القلم): ١/١٢٩- ١٣١. وانظر مغني اللّبيب (ط. دار الفكر): ٣٦٤، ٥٥٩، ٧٧٢، ٧٣٩.

(١) ٦٢ سورة الجمعة، الآية: ١١.
موطن الشّاهد: (ما عند الله).
وجه الاستشهاد: مجيء «ما» في الآية الكريمة اسماً موصولاً بمعنى الذي.

(٢) ١٦ سورة النحل، الآية: ٩٦.
موطن الشّاهد: (ما عندكم، وما عند الله).
وجه الاستشهاد: مجيء ما في الآية الكريمة في الموضعين اسماً موصولاً بمعنى الذي في محل رفع مبتدأ. وقد سها المؤلّف - رحمه الله تعالى - إذْ قال: «والنفاد في الآية الثانية والبقاء في الثالثة» والصّواب: والنّفاد والبقاء في الآية الثانية.

(٣) ٢٠ سورة طه، الآية: ٦٩.
موطن الشّاهد: (ما صنعوا).
وجه الاستشهاد: مجيء ما في الآية الكريمة اسماً بمعنى الذي.

و(كَيْدُ) خبر، ويجوز أن تقدّرها موصولاً حرفيّاً؛ فتكون هي وصلتها في تأويل المصدر، ولا تحتاج حينئذ إلى تقدير عائد، وليس لك أن تقدرها حرفاً كافّاً، مثله في قوله -تعالى-: ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾[(١)]؛ لأنَّ ذلك يوجب نَصْبَ (كَيْد) على أنه مفعول (صَنَعُوا).

[أقسام الفعل وعلاماته]

ثم قلت: والفِعْلُ إمَّا ماضٍ، وَهُوَ: مَا يَقْبَل تاء التأنيث الساكِنَةَ كقَامَتْ وقَعَدَتْ، ومِنْهُ: نِعْمَ وبِئْسَ وعَسَى ولَيْسَ، أو أمْرٌ، وهُوَ: ما دَلَّ على الطلَبِ مع قَبُولِ ياء المخاطَبَة كقُومي، ومنهُ: هاتِ وتَعَالَ، أو مُضارعٌ، وهو: ما يَقْبَلُ لم كَلَمْ يَقمْ، وافتِتَاحُهُ بحَرْفٍ من «نَأيْتُ»: مَضْمُومٍ إن كان الماضي رُبَاعِيّاً كأُدَحْرِجُ وأُجيبُ، ومَفْتُوح في غَيْرِهِ كأَضْرِبُ وأَسْتَخْرِجُ.

وأقول: أنواع الفعل ثلاثة: ماضٍ، وأمرٌ، ومضارعٌ، ولكلٍّ منها علامة تدل عليه.

[علامة الفعل الماضي]

فعلامة الماضي تاء التأنيث الساكنةُ كقامت وقَعَدَتْ، ومنه قولُ الشاعر[(٢)]: [الطويل]

٣-أَلَمَّتْ فَحَيَّتْ، ثمَّ قَامَتْ فَوَدَّعَتْ فَلَمَّا تَوَلَّتْ كَادَتِ النَّفْسُ تَزهَقُ[(٣)]

---

(١) ٤ سورة النّساء، الآية: ١٧١ .
موطن الشّاهد: (إنَّما اللهُ) .
وجه الاستشهاد: مجيء **ما** حرفاً كافّاً لـ **إنَّ** عن العمل؛ فارتفع ما بعدها على الابتداء، ولولا ذلك؛ لكان لفظ الجلالة اسماً لـ **إنَّ** .

(٢) الشّاعر هو جعفر بن عُلْبة بن ربيعة الحارثي، من مخضرمي الدّولتين الأمويّة والعبّاسيّة، كان شاعراً فارساً مذكوراً في قومه، وهو من شعراء الحماسة . مات سنة ١٢٥هـ .

(٣) **اللغة**: **ألمّت**: زارت فجأة (غبّاً) . **حيّت**: من التّحيّة؛ وهي السّلام . **تولّت**: انصرفت وأعرضت . **تزهق**: تخرج؛ من زهقت نفسه، إذا خرجت .
المعنى: يتخيّل الشاعر أنّ حبيبته زارته، وألقت عليه السّلام، ثم ودّعته، وانصرفت، وما إن ابتعدت عنه، حتى كادت نفسه تفارق جسمه؛ لأنّه لم يطق فراقها .
موطن الشّاهد: (ألمّتْ، حيّتْ، قامتْ، ودّعتْ، تولّتْ، كادتْ) .
وجه الاستشهاد: دخول تاء التّأنيث على هذه الكلمات، دلّ على أنّها أفعال ماضية؛ لأنّ تاء التّأنيث، لا تدخل على المضارع، ولا على الأمر، وإنّما تختصّ بالأفعال الماضية .

وبذلك اسْتُدِلَّ على أن «عَسَى، ولَيْسَ» ليسا حرفين[١] كما قال ابن السَّرَّاج[٢] وثعلب[٣] في «عسى»، وكما قال الفارسيُّ[٤] في «ليس»[٥]، وعلى أنَّ «نِعْمَ» ليس اسماً[٦] كما يقول الفرَّاءُ[٧] ومَنْ وافقه، بل هي أفعال ماضية؛ لاتصال التاء المذكورة بها، وذلك كقولك: «لَيْسَتْ هند ظالمة فعسَتْ أن تُفْلح» وقوله - عليه الصلاة والسَّلام-: «مَنْ توَضَّأ يوم الجُمُعَةِ فَبِهَا ونِعْمَتْ»[٨] وقول الشاعر[٩]: [الرَّجز]

٤-نِعْمَتْ جزاءُ المُتَّقِينَ الْجَنَّةْ دَارُ الأمَانِ والمُنَى والمِنَّةْ[١٠]

---

(١) انظر المغني (ط. دار الفكر): ٢٠١ .

(٢) ابن السرّاج: أبو بكر بن السرّاج، محمد بن السّري، نحوي بارع، أخذ عن المبرّد، وخلفه في إمامة النّحو. أخذ عنه الزّجاجي، والسيرافي، والفارسي وغيرهم؛ له الموجز في النّحو، وغيره. مات سنة ٣١٦هـ .

(٣) ثعلب: أبو العبّاس، أحمد بن يحيى، شيخ الكوفة وإمام الكوفيّين في عصره في النّحو، واللغة . عاصر المبرّد، وكان بينهما مناظرات . مات سنة ٢٩١هـ .

(٤) الفارسي: أبو علي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفّار، نحويّ بارع، أخذ النّحو عن الزّجاج، وصار إمام العربيّة في عصره؛ له: الإيضاح، والتّذكرة في النّحو، والحجّة في القراءات . مات سنة ٣٧٧هـ .

(٥) زعم ابن السّرّاج أنَّ «ليس» حرف بمنزلة «ما» وتابعه الفارسيّ في الحلبيّات، وابن شقير وجماعة . والصّواب أنّها فعل بدليل تصرّفها واتّصالها بالضمائر: «لست، ولستما، وليسا، وليسوا، وليست، ولسنا». وانظر المغني: ٣٨٦-٣٨٧، ورصف المباني: ٣٠٠-٣٠٣ .

(٦) (نعم وبئس): فعلان- لإنشاء المدح والذّم- على سبيل المبالغة عند البصريّين والكسائيّ من الكوفيين؛ واسمان عند الفرّاء وباقي الكوفيّين واستدلوا على ذلك، بدخول حرف الجر عليهما كما في: «نعم السّير على بئس البعير، وماهي بنعم الولد». التصريح: ٢/ ٩٧، وأوضح المسالك: ٣/ ٢٧٠ ومابعدها .

(٧) الفرّاء: أبو زكريا، يحيى بن زياد، إمام الكوفيّين في النّحو واللغة والأدب، له: معاني القرآن وغيره . مات سنة ٢٠٧هـ .

(٨) تمام الحديث: «ومن اغتسل فالغسل أفضل» وهو حديث عن سَمُرَة بن جُندب .
موطن الشّاهد: (نعمَتْ) .
وجه الاستشهاد: دخول التّاء السّاكنة - على هذه الرّواية دليلٌ على فعليّة «**نعم**» خلافاً لمن قال باسميّتها .

(٩) لم أعثر له على نسبة معينة .

(١٠) **المفردات الغريبة**: **الأماني**: جمع أُمنيّة - بضَمّ الهمزة - وياؤها: يجوز فيها التّخفيف والتّشديد؛ ووردت على الوجهين؛ وهي: ما يتمنّاه الإنسان . **الجنّة**: البستان؛ **والجنّة**: دار الخلود التي أعدّها الله للمؤمنين . **المُنى**: جمع منية. **المنّة**: العطيّة. ومعنى البيت واضح لا لبس فيه .
موطن الشّاهد: (نعمت) .
وجه الاستشهاد: دخول التاء الساكنة على **نعم** دليل على أنّها فعل، خلافاً للفرّاء الذي قال باسميّتها. وفي البيت دليل آخر على جواز تأنيث الفعل إذا كان فاعله مذكّراً، وكان المخصوص بالمدح أو الذّم مؤنّثاً .

واحترزتُ بالساكنة عن المتحركة، فإنَّها خاصَّة بالأسماء، كقائمةٍ وقاعدةٍ.

[علامة فعل الأمر]

وعلامة الأمر مجموعُ شيئين لا بدَّ منهما؛ أحدهما: أن يَدُلَّ على الطلب، والثاني: أن يقبل ياء المخاطبة، كقوله تعالى-: ﴿فَكُلِي وَٱشْرَبِي وَقَرِّي عَيْنًا﴾(١)؛ ومنه «هَاتِ» بكسر التاء، و«تَعَالَ» بفتح اللام، خلافاً للزَّمَخشَري(٢) في زَعْمِه أنَّهما من أسماء الأفعال، ولنا أنهما يدلان على الطلب، ويقبلان الياء، تقول: «هَاتي» بكسر التاء، و«تَعالَي» بفتح اللام، قال الشاعر(٣): [الطويل]

٥-إذَا قُلْتُ هَاتِي نَوِّلِيني تمايَلَتْ عَلَيَّ هَضِيمَ الكَشْحِ رَيَّا المُخَلْخَلِ(٤)

والعامَّة تقول: [تَعَالِي] بكسر اللام، وعليه قولُ بعض المحدَثِين(٥):

---

(١) ١٩ سورة مريم، الآية: ٢٦ .
موطن الشَّاهد: (كلي، اشربي، قرّي) .
وجه الاستشهاد: الألفاظ المذكورة تدل على الطّلب، واتّصلت بها ياء المؤنثة المخاطبة؛ فالتقى فيها شرطان؛ وفي هذا دلالة على أنّها أفعال أمر، كما هو واضح في المتن .

(٢) الزّمخشري: أبو القاسم، محمود بن عمر بن محمد الخوارزمي، من أئمّة العلم في الدّين، والتّفسير، واللغة والأدب، جاور بمكّة؛ فلُقِّبَ بـ **جار الله** وكان معتزليّاً؛ من مؤلفاته: الكشّاف وغيره . مات سنة ٥٣٨هـ .

(٣) الشّاعر: هو امرؤ القيس بن حجر بن عمرو الكندي، من شعراء الطبقة الأولى، وأحد شعراء المعلّقات، وهو يماني الأصل، ومولده بنجد؛ له ديوان شعر مطبوع . مات سنة ٨٠ق .هـ . الشّعر والشّعراء: ١/ ١٠٥ .

(٤) **المفردات الغريبة:** **نوّليني**: أعطيني؛ أي ليصبني منك نوال؛ ويجوز أنّ المراد: قبّليني، فالتنويل والتّقبيل واحد . **هضيم الكشح**: لطيفة الخصر، أو دقيقة أو نحيفة الخصر . **ريّا المخلخل**: ممتلئة السّاق؛ والمُخَلْخَل: مكان الخلخال .
معنى الشاهد: يصف الشّاعر حاله مع من يحبّ، فإذا قال لها: أعطيني ما يعطيه المحبّ لحبيبه؛ تمايلت بخصرها الدّقيق، وساقيها المكتنزتين باللّحم؛ وقد وصف امرؤ القيس حبيبته بأحسن ما تُوصف به المرأة العربيّة؛ دقّة الخصر وعبالة السّاقين .
موطن الشّاهد: (هاتي) .
وجه الاستشهاد: اتصال ياء المؤنّثة بـ «هات» دليل على أنّه فعل أمر؛ لأنّه دالّ على الطّلب، وقبل ياء المخاطبة، خلافاً للزّمخشري الذي يرى أنّ «هات» اسم فعل، وليس فعلاً .

(٥) المقصود بقول بعض المحدثين: أبو فراس الحمداني، الحارث بن سعيد بن حمدان التّغلبي، الرّبعي، أمير، شاعر، فارس، وهو ابن عمّ سيف الدّولة الحمداني، أمير حلب؛ له ديوان شعر مطبوع . مات قتلاً في «صدد» سنة ٣٥٧هـ .

[الطويل]

٦- تَعَالِي أُقَاسِمْكِ الهُمُومَ تَعَالِي(١)

والصوابُ الفتحُ كما يُقال: أَخْشَى وأسْعَى.

فلو لم تدلَّ الكلمةُ على الطلب وقبلت ياء المخاطبة، نحو: «**تَقُومينَ وتَقْعُدينَ**» أو دلّت على الطلب ولم تقبل ياء المخاطبة، نحو: «**نَزَالِ يَا هِنْدُ**» بمعنى انْزِلِي؛ فليست بفعل أمْرٍ.

[علامة الفعل المضارع]

وعلاَمَةُ المضارع: أن يقبل دخول «لم» كقولك: (لَمْ يَقُمْ، ولَمْ يَقْعُدْ).

ولا بُدَّ من كونه مفتتحاً بحرف من أَحْرُفِ «نأيت» نحو: «نقُوم، وأقُومُ، ويَقوم زيدٌ، وتَقُوم يازَيْدُ» ويجب فتْحُ هذه الأحرف إن كان الماضي غيرَ رباعي، سواء نقص عنها كما مثَّلنا، أو زاد عليها نحو: «يَنْطَلِقُ، ويَسْتَخْرِجِ» وضَمُّها إن كان رباعيّاً، سواء كان كلّه أصولاً، نحو: «دَحْرَجَ يُدَحْرِجُ»، أو واحد من أحرفه زائداً، نحو: «أجابَ يُجِيبُ» وذلك؛ لأنَّ أجاب وزنه أفْعَلَ، وكذا كل كلمة وَجَدْتَ أحرفها أربعة لا غير، وأوّل تلك الأربعة همزة؛ فاحكم بأنّها زائدة، نحو: أَحْمَد وإصبَع وإِثْمِد، ومن أمثلة المضارع قوله -تبارك وتعالى-: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾(٢).

---

(١) وصدره:

أيا جارتا ما أنصف الدهر بيننا

المفردات الغريبة: أيا جارتا: يا جارتي؛ والمقصود بالجارة - هنا - الحمامة. **ما أنصف بيننا**: ما قسم بالعدل والسّويّة بيننا.

معنى البيت: ينادي الشّاعر على حمامة رآها بالقرب منه وهو محبوس في بلاد الرّوم، وطلب إليها أن تأتيه؛ ليقاسمها همومه التي يعانيها في سجنه، وهو بعيد عن أهله، ووطنه، وهي حرّة طليقة.

موطن الشّاهد: (تعالِي).

وجه الاستشهاد: أراد المؤلّف بالتّمثيل بهذا البيت، على أنَّ أبا فراس، أخطأ في كسر لام «تعالِي» حيث يرى أنَّ لامها، يجب أن تُفتح دائماً؛ والصّواب: أنّ كسر لام «تعالِي» لغة أهل مكّة؛ حيث يقولون: تعالِي بكسر اللاّم، للمرأة، ويضمّون اللام عند إسناد الفعل إلى واو الجماعة، كما في قوله -تعالى-: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْاْ إِلَىٰ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَإِلَى ٱلرَّسُولِ رَأَيْتَ ٱلْمُنَٰفِقِينَ يَصُدُّونَ عَنكَ صُدُودًا﴾. ومن هنا، يتّضحُ لنا أنَّ أبا فراس جرى على لغة أهل الحجاز، لا على وجه غير صحيح، كما أشار المؤلّف؛ علماً أنَّ المشهور عند العرب فتح لامها في الأحوال كلّها.

(٢) ١١٢ سورة الصمد، الآيتان: ٣، ٤.

موطن الشّاهد: (لم يلد، لم يولد، لم يكن).

=

(**لم**) حرف جزم؛ لنفي المضارع وقَلْبِه ماضياً، تقول: «يقوم زيد» فيكونُ الفعلُ مرفوعاً؛ لخلوِّه من الناصب والجازم، ومحتملاً للحال والاستقبال؛ فإذا دخلت عليه «لم» جَزَمَتْهُ وقَلَبته إلى معنى المضيّ، وفي الفعل الأوّل ضمير مستتر مرفوع على الفاعليّة؛ وفي الثاني ضمير مستتر مرفوع؛ لنيابته مَنَابَ الفاعل، ولا ضمير في الثالث؛ لأنه قد رفع الظاهر، وهو (أحدٌ) فإنَّه اسم (يكن) و(كُفُواً) خبرها، وجَوَّزُوا أن يكون حالاً على أنَّه في الأصل صفة لأحد، ونعت النكرة إذا تَقَدَّم عليها انتصبَ على الحال، كقوله[1]: . [مجزوء الوافر]

٧-لِمَيَّةَ مُوحِشاً طَلَلُ ... يَلُوحُ كأنَّهُ خِلَلُ[2]

أصله: لميَّةَ طَلَلٌ مُوحِشٌ، وعلى هذا فالخَبَرُ الجارُّ والمجرور[3]، والظاهر الأوّل، وعليه العمل؛ ففي الآية دليلٌ على جواز الفَصْلِ بين «**كان**» ومعموليها بمعمول معمولها، إذا كان ذلك المعمول ظرفاً أو جارّاً ومجروراً، نحو: «كانَ في الدَّارِ زَيْدٌ جَالِساً» و«كَانَ عِنْدَكَ عَمْرٌو جَالِساً» وهذا ممّا لا خلاف فيه.

* * *

وجه الاستشهاد: دخلت **لم** على هذه الألفاظ؛ ودخول **لم** عليها، دليلٌ على أنّها أفعال مضارعة؛ لأنّ الأحرف الجازمة لا تدخل إلّا عليها؛ ولأنّ الأفعال، بدأت بأحرف المضارعة، فتأكّدت مضارعتها.

(١) الشّاعر هو: كثيِّر بن عبد الرَّحمن الخزاعي، شاعر عاشق، عُرِفَ بكثيّر عزّة، اتّصل بعبد الملك بن مروان فأكرمه. عدّه ابن سلاّم من الفحول؛ له ديوان شعر مطبوع. مات سنة ١٥٠هـ. طبقات فحول الشعراء: ٢/ ٥٤٠، والشّعر والشعراء: ١/ ٥٠٣.

(٢) **المفردات الغريبة**: **موحش**: اسم فاعل من «أوحش»: إذا خلا المكان من سكّانه؛ والأصل فيه: صار مسكناً للوحش. **طلل**: (الطّلل) ما بقي شاخصاً من آثار الدّيار. **الخِلَل**: جمع خِلّة بكسر الخاء؛ وهي البطانة المنقوشة التي يُلَفّ بها جفن السّيف.

معنى الشاهد: يصف الشّاعر منزل حبيبته ميّة بعد أن فارقه أهله، ورحلوا عنه، وكيف صار موحشاً بعد أن كان مؤنساً بساكنيه، وشبّه ما تبقّى شاخصاً من طلله بالخِلل؛ أي: بالبطائن المنقوشة التي تُلَفُّ بها أجفان السّيوف.

موطن الشّاهد: (موحشاً طَلل).

وجه الاستشهاد: تقدَّم نعت النكرة «موحشاً» على النكرة «طلل» فأُعرِب حالاً؛ لأنّه متى تقدَّمت الصّفة على صاحبها النّكرة؛ تُعرب حالاً؛ والأصل: لميّة طلل موحش، فلمّا تقدَّمت الصّفة صارت حالاً؛ لأنّ الصفة لا تتقدّم على الموصوف كما أسلفنا. ومجيء الحال من المبتدأ هو مذهب سيبويه، والنّحاة لا يجيزون مجيء الحال من المبتدأ؛ لأنّ الابتداء عامل ضعيف؛ لكونه معنويّاً، فلا يقوى على العمل في شيئين: المبتدأ والحال.

(٣) عاد الكلام هنا إلى الآية الكريمة: فأحد: اسم يكن، والخبر: إمّا الجار والمجرور (له)؛ وعلى هذا الوجه يكون «كفواً»: حالاً من أحد. وإمّا أن يكون خبر «يكن» هو «كفواً».

[علامة الحرف وأنواعه]

ثم قلت: وَالْحَرْفُ مَا عَدَا ذَلِكَ، كَهَلْ وَفِي وَلَمْ.

وأقولُ: يُعْرَفُ الحرفُ بأن لا يَقْبَلَ شيئاً من العلامات المذكورة للاسم والفعل، وهو على ثلاثة أنواع:

١- ما يدخل على الأسماء والأفعال: كَ «هَلْ»، مثالُ دخولها على الاسم قولُه -تعالى-: ﴿فَهَلْ أَنتُمْ شَٰكِرُونَ﴾(١)، ومثالُ دُخولها عَلَى الفعل قولُه -تعالى-: ﴿وَهَلْ أَتَىٰكَ نَبَؤُا۟ ٱلْخَصْمِ﴾(٢).

٢- وما يختصُّ بالأسماء: كَفِي، في قوله -تعالى-: ﴿وَفِى ٱلسَّمَآءِ رِزْقُكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ﴾(٣).

٣- وما يختصُّ بالأفعال: كَلَمْ، في قوله -تعالى-: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾(٤).

ثم اعلم أن المنفي بها تارةً يكون انتفاؤه مُنْقَطِعاً، وتارةً يكون متَّصلاً بالحال، وتارةً يكون مستمرَّاً أبداً؛ فالأوّل نحو قوله -تعالى-: ﴿لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا﴾(٥) أي: ثم كَانَ بعد ذلك، والثَّاني نحو: ﴿وَلَمْ أَكُنۢ بِدُعَآئِكَ رَبِّ شَقِيًّا﴾(٦)،

---

(١) ٢١ سورة الأنبياء، الآية: ٨٠ .
موطن الشّاهد: (هل أنتم) .
وجه الاستشهاد: دخول «هل» على أنتم، «وهل» تدخل على الأسماء والأفعال باتّفاق .

(٢) ٣٨ سورة ص، الآية: ٢١ .
موطن الشّاهد: (هل أتاك) .
وجه الاستشهاد: دخول «هل» على الفعل «أتاك» وهي تدخل على الأسماء والأفعال كما أشرنا.

(٣) ٥١ سورة الذّاريات، الآية: ٢٢ .
موطن الشّاهد: (في السّماء) .
وجه الاستشهاد: دخول حرف الجر «في» على السّماء دليل على اسميتها؛ لأنَّ أحرف الجر مختصَّة بالدُّخول على الأسماء دون غيرها .

(٤) ١١٢ سورة الصمد، الآية: ٣ . مرّ تخريجها .

(٥) ٧٦ سورة الإنسان، الآية: ١ .
موطن الشّاهد: (لم يكن) .
وجه الاستشهاد: مجيء النّفي بـ «لم» في الآية منقطعاً؛ أي لم يكن، ثم كان بعد ذلك؛ وهذا أحد أوجه النّفي بها .

(٦) ١٩ سورة مريم، الآية: ٤ .
موطن الشّاهد: (لم أكن) .
وجه الاستشهاد: مجيء المنفيّ متّصلاً بالحال .

والثالث نحو: ﴿لَمْ يَكِلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾[١].

وهنا تنبيه: وهو أنَّ القاعدة أنَّ الواو إذا وقعت بين ياء مفتوحة وكسرة حُذِفَتْ، كقولك في وَعَدَ: يَعِدُ، وفي وَزَنَ: يَزِنُ، وبهذا تعلم؛ لأيّ شيء حُذِفَتْ في (يَلِدْ) وثَبَتَتْ في (يُولَدْ)[٢].

* * *

(١) ١١٢ سورة الصمد، الآيتان: ٣، ٤.
موطن الشّاهد: (لم يلد، ولم يولد، ولم يكن له كفواً أحد).
وجه الاستشهاد: استمرار المنفي بلم على التأبيد في الآية الكريمة.

(٢) وفيما عدا ذلك، لا تحذف **الواو**؛ فهي تثبت في مثل: «يُورِق» و «يَوْجَل».

[الكلام والإعراب]

[تعريف الكلام اصطلاحاً ولغةً]

ثم قلت: وَالْكَلامُ قَوْلٌ مُفِيدٌ مَقْصُودٌ.

وأقول: للكلام معنيان: اصطلاحي، ولغوي:

فأمَّا معناه في الاصطلاح: فهو القَوْلُ المفيد، وقد مَضَى تفسيرُ القول، وأمَّا المفيد فهو الدالُّ على معنًى يَحْسُنُ السكوتُ عليه؛ نحو: «زَيْدٌ قَائِمٌ» و«قَامَ أَخُوكَ» بخلاف نحو: «زيد» ونحو: «غُلام زيد» ونحو: «الَّذِي قَامَ أَبُوهُ» فلا يُسَمَّى شيء من هذا مُفِيداً؛ لأنَّه لا يحسنُ السكوتُ عليه، فلا يُسَمَّى كلاماً.

وأما معناه في اللغة فإنّه يطلق على ثلاثة أمور:

أحدها: الْحَدَث الذي هو التَّكْلِيمُ، تقول: «أَعْجَبني كَلامُكَ زَيْداً»، أي: تَكْلِيمُكَ إيَّاهُ، وإذا استُعمِل بهذا المعنى عَمِلَ عَمَلَ الأفْعَالِ كما في [هذا] المثال، وكقوله[1]: [البسيط]

٨- قَالُوا: كَلاَمُكَ هِنْداً وَهْيَ مُصْغِيَةٌ يَشْفِيكَ؟ قُلْتُ صَحِيحٌ ذَاكَ لَوْ كَانَا[2]

أي: تَكْلِيمُكَ هِنْداً؛ فـ «كَلاَمُكَ» مبتدأ ومضاف إليه، و «هنداً» مفعول به،

---

(١) لم أصطد له نسبة معينة .

(٢) **المفردات الغريبة: كلامك:** أي: تكليمك، وضع اسم المصدر موضع المصدر . **مصغية:** من أصغى إليه، إذا مال بسمعه نحوه . **يشفيك:** يزيل ما بك من آلام الوجد . **كانا:** كان هنا فعل تامّ، والألف: للإطلاق .
معنى الشاهد: يتحدّث الشاعر عمّن يسألونه: أيشفيك من الوجد وما تلقاه من برحاء العشق لو أنَّ هنداً أصغت إليك وأنت تحدّثها؟ ويجيبهم: صحيح ذاك الأمر؛ أي: لو أنّها أصغت إليّ عندما أحدّثها؛ لشفيت ممّا بي .
موطن الشّاهد: (كلامك هنداً) .
وجه الاستشهاد: أتت «كلام» اسم مصدر، عمِل عمَلَ المصدر، فرفع فاعلاً ونصب مفعولاً به؛ لأنَّ المصدر، يعمل عمل فعله .

وقوله: «وهي مصغية» جملة اسمية في موضع نصب على الحال، و«يشفيك» جملة فعليّة في موضع رفع على أنّها خبر.

والثاني: ما في النفس مما يُعبَّر عنه باللفظ المفيد، وذلك كأن يقوم بنفسك معنى «قَامَ زيدٌ» أو «قَعَدَ عمرٌو» ونحو ذلك؛ فيُسمَّى ذلك الذي تَخَيَّلْتهُ كلاماً؛ قال الأخطل[1]: [الكامل]

٩-لا يُعْجِبَنَّكَ مِنْ خَطِيبٍ خُطبَةٌ حَتَّى يَكُونَ مَعَ الْكَلَامِ أصيلا
إنَّ الْكَلَامَ لَفِي الفُؤَادِ، وإنَّمَا جُعِلَ اللِّسَانُ عَلَى الفُؤَادِ دَلِيلا[2]

والثالث: ما تَحْصُلُ به الفائدةُ، سواء كان لفظاً، أوخطّاً، أو إشارة، أو ما نطق به لسانُ الحال، والدليل على ذلك في الخطّ قولُ العرب: «**الْقَلَمُ أَحَدُ اللِّسَانَيْنِ**» وتسميتهم ما بين دَفَّتَي المصحف «كلام الله»[3]، والدليلُ عليه في الإشارة قولُه -تعالى-: ﴿قَالَ رَبِّ ٱجْعَل لِّيٓ ءَايَةً قَالَ ءَايَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ ٱلنَّاسَ ثَلَٰثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا رَمْزًا﴾[4]، فاستُثنِيَ الرمز من الكلام، والأصْلُ في الاستثناء الاتّصالُ، وأما قوله[5]: [الطّويل]

(١) الأخطل: غياث بن غوث بن الصّلت، أبو مالك، من بني تغلب، أحد الثلاثة المتّفق على أنّهم أشعر أهل عصرهم؛ وهم جرير والفرزدق والأخطل، كان نصرانيّاً على أطراف الحيرة، واتّصل بالأمويّين، وكان شاعرهم؛ له ديوان شعر مطبوع . مات سنة٩٠هـ . الشّعر والشّعراء: ١/ ٤٨٣، وطبقات فحول الشعراء:١/ ٤٥١ .

(٢) **المفردات الغريبة: أصيلاً**: المقصود بها هنا أن يكون كلامه متوافقاً مع أفعاله وصفاته .
الفؤاد: القلب .
معنى البيتين: يطلب الشاعر إلى النّاس ألاّ يعجبوا بخطبة خطيب، ولا موعظة واعظ، حتى يكون الخطيب أو الواعظ مطبّقاً على نفسه أوّلاً فحوى ما يقول؛ لأنَّ الكلام الذي يسمع، هو الكلام النّابع من القلب، وما هذا اللسان الذي نتحدّث بوساطته إلّا دليلاً على المعاني والأفكار المختزنة في الفؤاد .
موطن الشّاهد: (إنَّ الكلام لفي الفؤاد) .
وجه الاستشهاد: استدلّ المؤلّف على أن لفظ (الكلام) يطلقه العرب على المعاني التي تقوم في نفس الإنسان ويتخيّلها، قبل أن يعبّر عنها بألفاظ تدلّ عليها .

(٣) ويطلق «كلام الله» على ما ننطق به أيضاً، ومن ذلك، قوله -تعالى-: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ ٩ سورة التوبة، الآية: ٦ .

(٤) ٣ سورة آل عمران، الآية: ٤١ .
موطن الشّاهد: ﴿أَلَّا تُكَلِّمَ ٱلنَّاسَ ثَلَٰثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا رَمْزًا﴾ .
وجه الاستشهاد: استثنى - سبحانه وتعالى - الرّمز من الكلام؛ والأصل في الاستثناء الاتّصال؛ وفي هذا دلالة على أنّ الكلام يدل عليه في الإشارة. ويرى البيضاوي في تفسيره للآية أنّ الاستثناء منقطع؛ وقيل: متّصل . انظر شرح التّصريح: ١/ ٢١ .

(٥) الشّاعر: عمر بن عبد الله بن أبي ربيعة المخزوميّ، القرشيّ، وكنيته أبو الخطّاب، ولد في =

١٠-أَشارَتْ بِطَرْفِ الْعَيْنِ خِيفَةَ أَهْلِهَا إِشَـارَةَ مَـحْـزُونٍ وَلَـمْ تَـتَـكَـلّـم
فَأَيْقَنْتُ أنَّ الطَّرْفَ قدْ قالَ: مَرْحَباً وَأَهْلاً وَسَهْلاً بِالْحَبِيبِ المُتَيَّمِ[١]

فإنَّما نَفَى الْكَلَامَ اللفظيَّ، لا مُطْلَقَ الكلام، ولو أراد بقوله: «ولم تتكلَّم» نَفْيَ غير الكَلامِ اللفظيِّ لانْتَقَض بقوله: «فأيقنت أن الطرف قد قال: مرحباً» ؛ لأنَّه أَثْبَتَ للطّرف قَوْلاً، بعد أن نَفَى الْكَلَام، والمراد نَفْيُ الكَلاَمَ اللّفظيّ، وإثبات الكلام اللغوي.

والدليلُ عليه فيما نَطَقَ به لسانُ الحال قولُ نُصَيْب[٢]: [الطويل]

١١- فَعَاجُوا فَأَثْنَوْا بِالَّذِي أَنْتَ أَهْلُهُ وَلَو سَكَتُوا أثْنَتْ عَلَيْكَ الْحَقَائِبُ[٣]

وقال الله -تعالى-: ﴿قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ﴾[٤]، فزعم قومٌ من العلماء أنّهما تَكَلّمَتَا حقيقةً، وقال آخَرُون: إنّهما لمَّا انْقَادَتَا لأمر الله - عزَّ وجلَّ- نُزِّلَ ذلك منزلةَ القولِ.

= الليلة التي توفّي فيها عمر بن الخطّاب رضي الله عنه. كان شاعراً غزِلاً رقيق الشّعر؛ له ديوان شعر مطبوع. مات غرقاً في البحر سنة ٩٣هـ.

(١) **المفردات الغريبة: أشارت**: أومأت. **الطّرف**: العين. ولا يجمع؛ لأنّه في الأصل مصدر، فيكون واحداً وجمعاً، وإضافته للعين للبيان؛ والتّقدير: بطرف، هو العين. **المتيَّم**: المذلّل بالحُبّ.
معنى البيتين: يصف الشّاعر حال حبيبته التي رحّبت به إشارةً بناظريها مخافة أن تكلّمه بلسانها لحضور أهلها؛ وكيف أنّه تيقّن من نظراتها، أنَّ عينها ترحّب به؛ لأنّه عاشق صادق ذلّله الحب.
موطن الشّاهد: (أيقنت أنّ الطّرف قد قال مرحباً).
وجه الاستشهاد: أثبت الشّاعر الإشارة بطرف العين، ثم نفى الكلام «لم تتكلّم»، ثمّ سمّى «إشارة العين» قولاً؛ فهو في ذلك نفى الكلام اللفظيّ، وأثبت الكلام اللغويّ؛ وهذا في الحقيقة مبنيٌّ على التوسّع في الكلام؛ لأنَّ الإشارة، يصحّ أن يطلق عليها «كلام» في اللغة.

(٢) **نُصَيب**: هو نُصَيب بن رباح، كنيته أبو محجن، شاعر أمويّ فحل، مقدّم في النّسيب والمديح، كان عبداً أسود، لرجل من أهل وادي القرى، فكاتب على نفسه، ثم أتى عبد العزيز بن مروان، فمدحه، واشترى ولاءه. مات سنة ١٠٨هـ. الشّعر والشّعراء: ١/ ٤١٠.

(٣) **المفردات الغريبة: عاجوا**: عطفوا إبلهم، أو مالوا. **أثنوا**: مدحوا. **الحقائب**: جمع حقيبة، وعاء يحمل المسافر فيه متاعه، وقيل: وعاء الزّاد، يُحْملُ خلف الرّحل.
معنى الشاهد: يخاطب الشّاعر ممدوحه قائلاً: إنَّ الذين سألتهم عنك، أثنوا عليك بما تستحقّه من مدح وإكبار، لما تمتاز به من عظيم السّجايا والخصال، ولو لم يثنوا هم؛ لأثنت عليك حقائبهم المملوءة بعطاياك.
موطن الشّاهد: (أثنت عليك الحقائب).
وجه الاستشهاد: نسب الشّاعر القدرة على الثّناء - وهو المديح والقول الجميل - إلى الحقائب؛ ومعلوم أنَّ الحقائب، لا تثني بكلام، وإنّما ثناؤها بلسان الحال.

(٤) ٤١ سورة فصلت، الآية: ١١. =

وفي الآية شاهدٌ ثانٍ على إعطاء صفة ما لا يعقل حُكْمَ صِفةِ مَنْ يعقل، إذا نُسِب إليه ما نُسِب إلى العقلاء، ألا ترى أنَّ «طائعاً» قد جُمِعَ بالياءِ والنون لمَّا نُسِبَ لمَوْصُوفه القول.

وشاهدٌ ثالث على أنَّ النصب في نحو: «جَاءَ زَيدٌ رَكضاً» على الحال، وتأويل ركضاً بـ«راكضاً»، لا على أنَّه مصدر لفعل محذوف؛ أي يَرْكُضُ رَكْضاً، ولا على أنَّه مصدر للفعل المذكور، خلافاً لزاعمي ذلك، وَوَجْهُ الدليل أنَّ «طائعين» حال، وهو في مقابلة (طَوْعاً أو كَرْهاً) فيدلّ على أنَّ المراد طائعين أو مكرهين.

[أقسام الكلام وأنواعه]

ثم قلت: وَهُوَ خَبَرٌ، وَطَلَبٌ، وَإِنْشَاءٌ.

وأقول: كما انقسمت الكلمة إلى ثلاثة أنواع: اسم وفعل وحرف، كذلك انقسم الكلام إلى ثلاثة أنواع: خبر، وطلب، وإنشاء، وَضَابِطُ ذلك أنَّه إمّا أن يحتمل التَّصْدِيقَ والتكذيب، أو لا؛ فإن احْتَمَلَهُمَا فهو الخبر، نحو: «قَامَ زيد» و«مَا قَامَ زيد»، وإن لم يحتملْهما فإمّا أن يتأخّر وُجُودُ معناه عن وجود لفظه، أو يَقْتَرِنَا؛ فإن تأَخَّرَ عنه فهو الطَّلَبُ؛ نحو: «اضْرِبْ» و«لا تَضْرِب» و«هَلْ جَاءَكَ زَيْدٌ؟» وإن اقترنا فهو الإنشاء، كقولك لعبدك: «أَنْتَ حُرٌّ» وقولك لمن أوجب لك النكاح: «قَبِلْتُ هذَا النِّكَاحَ».

وهذا التقسيم تبعتُ فيه بعضهم، والتحقيق خلافه، وأن الكلام ينقسم إلى خبر وإنشاء فقط، وأنَّ الطلب من أقسام الإنشاء، وأنَّ مدلول «قُمْ» حَاصِلٌ عند التلفُّظ به لا يتأخّر عنه، وإنَّما يتأخّر عنه الامتثالُ، وهو خارج عن مدلول اللفظ، ولمَّا اخْتَصَّ هذا النوعُ بأنَّ إيجاد لَفْظِهِ إيجادٌ لمعناه سُمِّيَ إنشاء، قال الله -تعالى-: ﴿إِنَّآ أَنشَأْنَٰهُنَّ إِنشَآءً﴾[1] أي: أوجدناهنَّ إيجاداً.

= **موطن الشّاهد:** (قالتا).
وجه الاستشهاد: نسبة القول إلى الأرض والسّماء في الآية الكريمة، وللعلماء فيها وجهان، كما بين المؤلّف في المتن.

(١) ٥٦ سورة الواقعة، الآية: ٣٥.
موطن الشّاهد: (أنشأناهنَّ إنشاءً).
وجه الاستشهاد: استشهد بالآية الكريمة على مجيء الإنشاء بمعنى الإيجاد. وبالنسبة إلى الضّمير «هنّ» عائد إلى «فرش» في الآية السّابقة؛ فإذا حملت هذه اللفظة على الحقيقة، فيعود ضمير «أنشأناهنّ» إلى النّساء التي تشير إليها لفظة «الفرش»، وإذا أريد بهذه اللفظة ظاهرها؛ فالضّمير عائد إلى لفظ الفرش، وهذا من المجاز المُرسل؛ حيث يُطلق اللفظ الدّال على المحل مع إرادة الحالّ فيه. والمجاز المرسل - هنا - علاقته الحاليَّة.

(إنّا) إنَّ واسمها، والأصْلُ: إنّنا؛ فحذفت النون الثانية تخفيفاً، (أنشأناهنّ) فعل ماض وفاعل ومفعول، والجملة في موضع رفع على أنها خبر إنَّ. (إنشاء) مصدر مؤكَّد، والضمير في (أنشأناهنّ)؛ قال قتادة: راجع إلى الْحُورِ العِينِ المذكُوراتِ قبلُ، وفيه بُعْدٌ؛ لأن تلك قصة قد انقضتْ جملةً، وقال أبوعُبيدة: عائد على غير مذكور، مثل: ﴿حَتَّىٰ تَوَارَتْ بِٱلْحِجَابِ﴾[1].

والذي حَسَّنَ ذلك دلالة قوله -سبحانه وتعالى-: ﴿وَفُرُشٍ مَّرْفُوعَةٍ﴾[2] على المعنى المراد وقيل: عائد على الفرش، وأنَّ المراد الأزواج[3] وهنَّ مرفوعات على الأرائك؛ بدليل: ﴿هُمْ وَأَزْوَٰجُهُمْ فِى ظِلَـٰلٍ عَلَى ٱلْأَرَآئِكِ مُتَّكِـُٔونَ﴾[4]، أو مرفوعاتٌ بالفَضْل والجمال على نساء الدنيا.

* * *

(١) ٣٨ سورة ص، الآية: ٣٢.
موطن الشّاهد: ﴿حَتَّىٰ تَوَارَتْ بِٱلْحِجَابِ﴾.
وجه الاستشهاد: عود الضّمير في توارت على غير مذكور في الكلام؛ وقد يكون عائداً إلى «الشمس» كما يدلّ سياق الكلام، أو يكون عائداً إلى الخيل بقرينة لفظ «الخير».

(٢) ٥٦ سورة الواقعة، الآية: ٣٤.

(٣) إطلاق الفرش على الأزواج مجاز مُرسل، من باب إطلاق اسم المحلّ على الحالّ فيه، كما بينّا آنفاً.

(٤) ٣٦ سورة يس، الآية: ٥٦.
موطن الشّاهد: (هم وأزواجهم... على الأرائك).
وجه الاستشهاد: الاستشهاد في الآية الكريمة على مجيء الأزواج مرفوعات على الأرائك؛ ليخرّج الآية السّابقة بما يشبهها من حيث المعنى.

[باب الإعراب]

[تعريف الإعراب وبيان معناه لغةً واصطلاحاً]

ثم قلت: باب - الإعْرَابُ أثَرٌ ظَاهرٌ أو مُقَدَّرٌ يَجْلِبُهُ العَامِلُ في آخِرِ الاِسْمِ المتَمَكِّنِ والفِعْلِ المضارع.

وأقول: للإعراب معنيان: لغويّ، وصناعيّ.

فمعناه اللغويّ: الإبانة، يُقال: «أعْرَبَ الرَّجُلُ عمَّا في نفسِهِ» إذا أبَانَ عنه، وفي الحديث: «الْبِكْرُ تُستأمَرُ، وإذْنُهَا صُمَاتُهَا، والأيِّمُ تُعْرِبُ عَنْ نَفْسِهَا»[١] أي: تُبَيِّن رضاها بصريح النطق.

ومعناه الاصطلاحي: ما ذكرت، مثال الآثار الظاهرة: الضمَّة والفتحةُ والكسرة في قولك: «جَاءَ زَيدٌ» و«رأيْتُ زيداً» و«مَرَرْتُ بزيدٍ» ألا ترى أنَّها آثار ظاهرةٌ في آخر «زيد» جلبَتْهَا العواملُ الداخلة عليه - وهي: جَاءَ، ورأى، والباء -؛ ومثالُ الآثار المقدَّرة ما تعتقده مَنْوِيّاً في آخر؛ نحو: «الفتى» من قولك: «جَاءَ الْفَتَى» و«رأيت الْفَتَى» و«مررتُ بالفَتَى»؛ فإنَّك تقدِّر في آخره، في المثال الأول ضمَّة، وفي الثاني فتحة، وفي الثالث كسرة، وتلك الحركات المقدَّرة إعرابٌ، كما أنَّ الحركات الظاهرة في آخر «زيد» إعراب.

وخرج بقولي: «يجلبه العامل» نحو الضمّة في النون في قوله -تعالى-: ﴿فَمَنُ اوتِيَ كِتَابَهُ﴾[٢] في قراءة وَرْشٍ[٣]، بنقل حركة همزة أُوتِيَ إلى ما قبلها وإسقاط

(١) البكر: البالغ التي لم يسبق لها زواج. تُستأمر: يُطلب إذنها عند تزويجها. الصّمات: الصّمت، وهو السّكوت عن الكلام. الأيِّم: التي سبق لها الزواج. تعرب: تبيّن رضاها بالكلام. والحديث صحيح: رواه مسلم في صحيحه، وأحمد في مسنده، والنسائي في سننه، وأبو داود، والطبراني.
انظر صحيح مسلم: ٤/ ١٤١.

(٢) ١٧ سورة الإسراء، الآية: ٧١.
موطن الشّاهد: (فمن أوتي).
وجه الاستشهاد: استشهد بالآية الكريمة على انتقال حركة الهمزة في «أُوتي» إلى ما قبلها على قراءة ورش فتُقرَأ «فمنُ اوتي».

(٣) ورش: عثمان بن سعيد المصري، من كبار القرّاء. توفّي سنة ١٩٧هـ.

الهمزة، والفتحة في دال «قَدَ افْلَحَ»[١] على قراءته أيضاً بالنقل، والكسرة في دال ﴿الحَمْدِ للهِ﴾[٢] في قراءة مَنْ أتبع الدالَ اللامَ[٣]؛ فإنَّ هذه الحركات وإن كانت آثاراً ظاهرة في آخر الكلمة لكنَّها لم تجلبها عوامل دَخَلَتْ عليها؛ فليست إعراباً.

وقولي: «في آخر الكلمة» بيان لمحل الإعراب من الكلمة، وليس باحْتِرَاز؛ إذ ليس لنا آثار تجلبها العوامل في غير آخر الكلمة فيحترز عنها.

فإن قلت: بلى، وجد ذلك في «امرىءٍ» و«ابنم» ألا ترى أنَّهما إذا دخل عليهما الرافعُ ضُمَّ آخِرُهُمَا وما قبل آخِرِهِمَا؛ فتقول: «هذا امرُؤٌ وابنُمٌ». وإذا دخل عليهما الناصب فتحهما فتقول: «رَأَيْتُ امْرَأً وابْنَماً». وإذا دخل عليهما الخافض كسرهما فتقول:

«مَرَرْتُ بامْرِىءٍ وابْنِم» قال الله -تعالى-: ﴿إِنِ ٱمْرُؤٌا هَلَكَ﴾[٤] ﴿مَا كَانَ أَبُوكِ ٱمْرَأَ سَوْءٍ﴾[٥] ﴿لِكُلِّ ٱمْرِيٍٕ مِّنْهُمْ يَوْمَئِذٍ شَأْنٌ يُغْنِيهِ﴾[٦].

---

(١) ٢٣ سورة المؤمنون، الآية: ٢ .
موطن الشّاهد: (قد افلح).
وجه الاستشهاد: استشهد بهذه الآية على نقل حركة همزة الفعل «الفتحة» إلى الحرف الذي قبلها؛ وهو الدّال؛ فقُرئت «قَدَ افْلَحَ» على قراءة ورش .

(٢) ١ سورة الفاتحة، الآية: ١ .
موطن الشّاهد: (الحمد لله) .
وجه الاستشهاد: استُشهِد في هذه الآية على انتقال حركة اللاّم إلى الحرف الذي قبلها على قراءة الحسن البصريّ ورؤبة؛ إذْ تُقرأ: «الحمدِ لِلّه»؛ وهذه قراءة شاذّة، كما هو معلوم؛ وقُرئت أيضاً: «الحمدُ لُلّه»؛ كما قُرئت: (الحمدَ لِلّه) وهذه كلّها قراءات شاذّة. انظر: مختصر في شواذ القراءات، لابن خالويه (ط. القاهرة)، ص: ١ .

(٣) أي: قراءة الحسن البصري ورؤبة المذكورة .

(٤) ٤ سورة النساء، الآية: ١٧٦ .
موطن الشّاهد: (امرؤٌ) .
وجه الاستشهاد: قال البصريّون: إنَّ الحركة الأخيرة هي حركة الإعراب، وما قبلها إتباع لها، ويرى الكوفيّون: أنّها معربة من مكانين؛ والصّواب ما ذكره البصريّون .

(٥) ١٩ سورة مريم، الآية: ٢٨ .
موطن الشّاهد: (امْرَأ) .
وجه الاستشهاد: أتت «امْرَأً» منصوبة، وفُتِحت الرّاء معها، وما قلناه في الآية السّابقة ينطبق هنا تماماً .

(٦) ٨٠ سورة عبس، الآية: ٣٧ .
موطن الشّاهد: (امرِىءٍ) .
وجه الاستشهاد: مجيء «امرىءٍ» مجرورة . وكسرت الرّاء على الإتباع عند البصريّين، أو إنَّ هذا الاسم معرب من مكانين كما يزعم الكوفيّون .

قلت: اختلف أهل البلدين[١] في هذين الاسمين، فقال الكوفيّون: إنّهما مُعْربان من مكانين، وإذا فَرَّعْنَا على قولهم، فلا يجوز الاحتراز عنهما، بل يجب إدخالهما في الحدِّ، وقال البصريّون، وهو الصواب: إن الحركة الأخيرة هي الإعراب، وما قبلها إتْبَاعٌ لها، وعلى قولهم، فلا يصحّ إدخالهما في الحدّ[٢].

وارتفاع (امْرُؤٌ) في الآية الأولى على أنه فاعل بفعل محذوف يفسّره الفعل المذكور؛ والتقدير: إن هَلَكَ، ولا يجوز أن يكون فاعلاً بالفعل المذكور[٣]، خلافاً للكوفيين؛ لأن الفاعل لا يتقدّم على رافعه، ولا مبتدأ خلافاً لهم وللأخفش[٤]؛ لأن أدوات الشرط لا تدخل على الجملة الاسميّة، وانتصابُهُ في الآية الثانية؛ لأنَّه خَبَرُ (كان) وانجراره في الثالثة بالإضافة[٥].

[أنواع الإعراب]

ثم قلت: وَأَنْوَاعُهُ رَفْعٌ وَنَصْبٌ في اسْمٍ وَفِعْلٍ كـ «زَيْدٌ يَقُومُ» و«إنَّ زَيْداً لَنْ يَقُومَ»، وجَرٌّ في اسم كـ«بِزَيْدٍ» وَجَزْمٌ في فِعْلٍ كَـ «لَمْ يَقُمْ».

والأَصْلُ كَوْنُ الرَّفعِ بالضَّمَّةِ، والنَّصْبِ بالفَتْحَةِ، والجَرِّ بالْكَسْرَةِ، وَالجَزْمِ بالسُّكُونِ.

وأقول: أنواع الإعراب أربعة: رفع، ونصب، وجرّ، وجزم. وعن بعضهم: أنَّ الجزم ليس بإعراب، وليس بشيء. وهذه الأربعة تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

---

(١) المراد بأهل البلدين؛ البصريّون والكوفيّون.

(٢) يزعم الكوفيّون أنّ تعريف الإعراب: (أثر ظاهر أو مقدّر يجلبه العامل في آخر الاسم المتمكّن) لا ينطبق على «امرئ وابنم»؛ لأنّهم يرون أنّ هاتين اللّفظتين معربتان من مكانين؛ آخر الكلمة والحرف الذي يليها. كما لحظنا في الآيات السّابقة: «امرُؤٌ، امرَأً، امرِىءٍ» فالتّعريف - على هذا - ليس مُحكماً عندهم. وأمّا البصريّون، فيعدُّون حركة الحرف الآخر إعراباً، وحركة ما قبله إتباعاً.

(٣) هذه علّة بصريّة، لا يسلّم بها الكوفيّون.

(٤) الأخفش: أبو الحسن، سعيد بن مسعدة، مولى مجاشع بن دارم، من أهل بلخ، سكن البصرة، وكان أجلع، لا تنطبق شفتاه على أسنانه. قرأ على سيبويه، وكان أسنّ منه، ولم يأخذ عن الخليل، وكان معتزليّاً. مات سنة ٢١٠ هـ؛ وقيل: ٢١٥ هـ، وقيل: ٢٢٠هـ. البلغة في تاريخ أئمّة اللغة: ٨٦.

(٥) ذهب الكوفيّون والأخفش إلى جواز تقدّم الفاعل على رافعه، ورفض جمهور البصريّين ذلك؛ ولهذا، رأى الكوفيّون والأخفش أنّ «امرؤٌ» في الآية الكريمة مبتدأ، أو فاعل لفعل هلك المتأخّر عنه، بينما يرى البصريّون أنّ «امرؤٌ» فاعل لفعل محذوف، يُقدّر متقدّماً عليه.

١- ما هو مشترك بين الاسم والفعل، وهو الرفع والنصب: مثالُ دخول الرفع فيهما «زَيْدٌ يَقُومُ»؛ فـ«زيد» مرفوع بالابتداء، وعلامة رفعه الضمّة، و«يقوم» مرفوع؛ لأنه فعل مضارع خالٍ عن ناصب وجازم، وعلامة رفعه أيضاً الضمة. ومثالُ دخول النصب فيهما: «إنَّ زَيْداً لَنْ يَقُومَ»؛ فـ«زيداً» اسم منصوب بإنَّ، وعلامة نصبه الفتحة، و«يَقُومَ» فعل مضارع منصوب بـ«لن» وعلامة نصبه أيضاً الفتحة.

٢- وما هو خاص بالاسم، وهو الجرّ: نحو: «بِزَيْدٍ»؛ فـ«زَيْدٍ» مجرور بالباء: وعلامة جرّه الكسرة.

٣- وما هو خاص بالفعل، وهو الجزم: نحو: «لَمْ يَقُمْ»؛ فـ«يَقُمْ» فعل مضارع مجزوم بلم، وعلامة جزمه حذف الحركة.

والأصْلُ في هذه الأنواع الأربعة أن يُدَلَّ على رفعها بالضمَّة، وعلى نصبها بالفتحة، وعلى جَرِّها بالكسرة، وعلى جزمها بالسكون، وهو حذف الحركة، وقد بيّنت ذلك كلَّه في الأمثلة المذكورة.

وقال الله -تعالى-: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ ٱلْأَرْضُ﴾[1].

إعراب ذلك: (لَوْلا) حرف يدلّ على امتناع شيء لوجود غيره، تقول لَوْلاَ زَيْدٌ لأكْرَمْتُكَ، تريد بذلك: أنَّ الإكرام امتنع لوجود زيد، و(دَفْعُ) مبتدأ مرفوع بالضمّة، واسم الله مضاف إليه، ولفظه مجرور بالكسرة، ومحلّه مرفوع؛ لأنّه فاعل الدَّفْع، و(النَّاس) مفعول منصوب بالفتحة، والنَّاصب له الدَّفْعُ؛ لأنَّه مصدر حالٌّ مَحَلَّ أَنْ والفعل، وكلُّ مصدرٍ كان كذلك؛ فإنَّه يعمل عَمَلَ الفعلِ؛ أي: ولولا أن دَفَعَ اللهُ الناسَ، و(بعضَهُمْ) بدلُ بعض من كل، وهو منصوب بالفتحة، وخبر المبتدأ محذوف وجوباً، وكذا كل مبتدأ وقع بعد لولا، والتقدير: ولولا دَفْعُ اللهِ الناسَ موجودٌ؛ والمعنى: لولا أن يدفع الله بعضَ الناس ببعض لَغَلَبَ المفسدون وبطلت مَصَالح الأرض، وقال أبو العلاء المعرّي[2] في صفة السّيف:

---

(١) ٢ سورة البقرة، الآية: ٢٥١ .

(٢) أبو العلاء المعرّي: أحمد بن عبد الله بن سليمان المعرّي، شاعر فيلسوف، ومصلح اجتماعي مشكوك في إيمانه؛ له مؤلفات كثيرة؛ منها: رسالة الملائكة، ورسالة الغفران، واللزوميات، ولزوم ما لايلزم، وزجر النابح، وغيرها. مات سنة ٤٤٩هـ .

[الوافر]

١٢-يُذيبُ الرُّعْبُ مِنْهُ كُلَّ عضْبٍ فَلَوْلَا الغِمْدُ يُمْسِكُهُ لَسَالَا[1]

فآثر ذِكْرَ الخبر، وهو «يمسكه».

[ما خرج عن الأصل في الإعراب]

ثم قلت: وَخَرَجَ عَنْ ذَلِكَ الأَصْلِ سَبْعَةُ أَبْوَابٍ.

أحدُهَا: مَا لاَ يَنْصَرِفُ؛ فإنَّهُ يُجَرُّ بِالفَتْحَةِ، نحوُ: «بأفْضَلَ مِنْهُ» إلَّا إنْ أُضِيفَ، أوْ دَخَلَتْهُ ألْ؛ نحوُ: «بِأفضَلِكُمْ» و«بالأفضَلِ».

وأقول: الأصل في علامات الإعراب ما ذكرناه، وقد خرج عن ذلك سبعَةُ أبوابٍ:

[١- الاسم الذي لا ينصرف]

الباب الأول: باب ما لا ينصرف: وحُكْمُه أنَّه يوافق ما ينصرف في أمرين، وهما: أنَّه يُرفع بالضمَّة، ويُنصب بالفتحة. ويخالفه في أمرين، وهما: أنَّه لا يُنَوَّنُ، وأنَّه يُجرُّ بالفتحة؛ نحو: «جَاءَني أفْضَلُ مِنْهُ» و«رَأَيْتُ أفْضَلَ مِنْهُ» و«مررتُ بأفضَلَ مِنْهُ»

---

(١) **المفردات الغريبة: يذيب:** مضارع أذاب؛ والإذابة: إسالة ما كان صلباً كالحديد. **الرُّعب:** الخوف الشديد. **عضب:** السّيف القاطع. **الغمد:** قراب السّيف أو جفنه.

معنى البيت: يخاطب الشاعر ممدوحه قائلاً: إنَّ سيفك يكاد يذيب سيوف الأعداء رعباً؛ ولولا أنّها في أغمادها لسالت؛ ومعلوم أنَّ هذا الأسلوب في الوصف، يُراد به التّدليل على رعب الأعداء حاملي السّيوف.

موطن الشّاهد: (لولا الغمد يمسكه).

وجه الاستشهاد: مثّل المؤلّف بهذا البيت؛ لأنَّ أبا العلاء من المتأخّرين، ولا يجوز الاستشهاد بشعره في اللّغة والنّحو، على مجيء الخبر بعد «لولا». ومنهم من لحّن أبا العلاء، على إتيانه بالخبر، ومنهم من أجاز ذلك؛ وللنّحاة في هذه المسألة أقوال أرجحها:

١- إذا كان الخبر كوناً عاماً، وجب حذفه، نحو قوله -تعالى-: ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ ٣٤سورة سبأ، الآية: ٣١.

٢- وإذا كان الخبر كوناً خاصاً، فله حالتان:

(أ)- إذا كان في الكلام ما يدل عليه؛ جاز ذكره، وحذفه، نحو: «لولا مرافقة الأمير لقتل»؛ لأنَّ التقدير: لولا مرافقته دافعوا عنه وحموه لقتل.

(ب)- إذا لم يكن في الكلام ما يدلُّ عليه؛ وجب ذكره. وعلى هذا؛ فبيت أبي العلاء لا لحنَ فيه عند المحقّقين.

٣- يرى جمهور النّحاة أنَّ خبر المبتدأ الواقع بعد «لولا» لا يأتي إلّا كوناً عامّاً؛ ولذا لا يجوز ذكره على الإطلاق؛ وعليه، فقد لحّنوا أبا العلاء في هذا البيت؛ وبعض النحاة أعربوا جملة «يمسكه» بدل اشتمال من «الغمد» وجعلوا الخبر محذوفاً، وفاقاً لمذهب الجمهور، وليجنّبوا أبا العلاء اللّحن.

وقال الله -تعالى-: ﴿فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَآ﴾[(١)] ﴿يَعْمَلُونَ لَهُۥ مَا يَشَآءُ مِن مَّحَٰرِيبَ وَتَمَٰثِيلَ﴾[(٢)] ﴿وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ﴾[(٣)].

ويُستثنى من قولنا: «ما لا ينصرف» مسألتان يُجرُّ فيهما بالكسرة على الأصل؛ إحداهما: أن يُضاف، والثانية: أن تصحبه الألف واللام، تقول: «**مررت بأفضلِ القوم**»؛ و«**بالأفضلِ**»، وقال الله - تعالى-: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ فِىٓ أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾[(٤)].

اللام جواب القسم السابق في قوله -تعالى-: ﴿وَٱلتِّينِ وَٱلزَّيْتُونِ﴾[(٥)] وما بعدهما، و(قد) لها أربعة معان، وذلك أنّها تكون حرف تحقيق، وتقريب، وتقليل، وتَوَقّع، فالّتي للتحقيق تدخل على الفعل المضارع نحو: ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ﴾[(٦)] أي: يعلم ما أنتم عليه حقاً، ﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِى ٱلسَّمَآءِ﴾[(٧)]، وعلى الماضي نحو: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ﴾[(٨)] الآية؛ وكذا حيث جاءت [قد] بعد اللام فهي للتحقيق. والّتي

---

(١) ٤ سورة النساء، الآية: ٨٦ .
موطن الشّاهد: (بأحسنَ) .
وجه الاستشهاد: مجيء «أحسنَ» ممنوعاً من الصّرف، فكانت علامة جرّه الفتحة بدل الكسرة .

(٢) ٣٤ سورة سبأ، الآية: ١٣ .
موطن الشّاهد: (محاريبَ، تماثيلَ) .
وجه الاستشهاد: مجيء كلّ من «محاريبَ» و «تماثيلَ» مجروراً بالفتحة؛ لأنّه ممنوع من الصّرف.

(٣) ٤ سورة النساء، الآية: ١٦٣ .
موطن الشّاهد: (إبراهيم، إسماعيل، إسحاق، يعقوب) .
وجه الاستشهاد: مجيء هذه الأسماء ممنوعة من الصّرف؛ ولذا كانت علامة جرّها الفتحة بدل الكسرة.

(٤) ٩٥ سورة التين، الآية: ٤ .
موطن الشّاهد: (في أحسنِ تقويم) .
وجه الاستشهاد: مجيء «أحسن» في الآية الكريمة مصروفاً مجروراً بالكسرة؛ لأنّه أضيف إلى تقويم؛ والإضافة تصرف ما لا ينصرف .

(٥) ٩٥ سورة التين، الآية: ١ .

(٦) ٢٤ سورة النّور، الآية: ٦٤ .
موطن الشّاهد: (قد يعلم) .
وجه الاستشهاد: مجيء «قد» في الآية الكريمة قبل المضارع مفيدة معنى التّحقيق .

(٧) ٢ سورة البقرة، الآية: ١٤٤ .
موطن الشّاهد: (قد نرى) .
وجه الاستشهاد: مجيء «قد» قبل المضارع، أفاد معنى التّحقيق .

(٨) ٩٥ سورة التين، الآية: ٤ .

للتقريب تختصّ بالماضي نحو قول المؤذِّن: «قَدْ قَامَتِ الصَّلاةُ» أي: قد حَانَ وَقْتُهَا، ولذلك يحسن وقوع الماضي موضع الحال إذا كان معه «قد»؛ كقولك: «**رأيت زيداً قد عَزَم على الخروج**»، أي: عازماً عليه. والتي للتقليل تختصّ بالمضارع؛ كقولهم: «قد يَصْدُقُ الكذوب»، و«قد يَعْثُرُ الجوادُ» أي: ربما صدق الكذوب، وربما عثر الجوادُ. والّتي للتوقُّع تختصُّ بالماضي، قال سيبويه[1]: وأما «قد فَعَلَ» فجواب «هل فَعلَ»؛ لأنَّ السائل ينتظر الجواب؛ أي يتوقَّعُهُ، وقال الخليل[2]: هذا الكلام لقوم ينتظرون الخبر، يريد أنَّ الإنسان إذا سألَ عن فعل أو عُلِمَ أنه يَتَوَقَّعُ أن يُخْبَرَ به، قيل: قد فعل، وإذا كان الخبر مبتدأ قال: فعل كذا وكذا، ولم يأت بـ«قد»، فاعرفه.

* * *

[٢- ما جمع بالألف والتّاء]

ثم قلت: الثَّاني: مَا جُمِعَ بِأَلِفٍ وَتَاءٍ مَزِيدَتَيْنِ، كَـ«هِنْدات» فإنَّهُ يُنْصَبُ بِالكَسْرَةِ نَحْوُ: ﴿خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ ﴿فَٱنفِرُواْ ثُبَاتٍ﴾ بخلاف نحو: ﴿وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا﴾ و«رأيْتُ قُضَاةً»، وَأُلْحِقَ بِهِ «أُولاتُ».

وأقول: الباب الثاني: مما خرج عن الأصل: ما جمع بألف وتاء مزيدتين، سواء كان جمعاً لمؤنّث نحو: «هِنْدَات» و«زَيْنَبَات»، أو جمعاً لمذكر نحو: «إصْطَبْلات» و«حَمَّامَات»، وسواء كان سالماً كما مَثَّلْنَا، أو ذا تغيّر كـ«سَجَدَات» بفتح الجيم، و«غُرُفَات» بضم الراء وفتحها، و«سِدَرَات» بكسر الدال وفتحها.

فهذه كلُّها تُرْفَع بالضمّة وتجرُّ بالكسرة على الأصل، وتُنْصَب بالكسرة على خلاف الأصل، تقول: «جَاءَتِ الهِنْدَاتُ» و«مَرَرْتُ بالهِنْدَاتِ» و«رَأَيْتُ الهِنْدَاتِ» و﴿خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾[3].

---

(١) سيبويه: أبو الحسن، أو أبو بشر، عمرو بن عثمان بن قنبر، من أشهر النّحاة القدامى؛ له «الكتاب» والمعروف بـ «كتاب سيبويه» وعليه شروح كثيرة، وشروح لشواهده. مات سنة ١٨٠هـ. البلغة: ١٧٣، وما بعدها.

(٢) الخليل: أبو عبد الرّحمن البصريّ التّميمي، ولد سنة ١٠٠ هـ؛ وهو عالم نحويّ، لغويّ، زاهد، كان يحجّ عاماً ويغزو عاماً، وكان عفيف النفس، **لا** يقبل عطايا الملوك والأمراء؛ له كتاب **العين**، ومات ولم يكمله، وهو صاحب علم العروض. مات سنة ١٧٥هـ. البلغة: ٩ .

(٣) ٢٩ سورة العنكبوت، الآية: ٤٤ .
موطن الشّاهد: (السّموات) .
وجه الاستشهاد: نصب الاسم **السّموات**؛ بالكسرة؛ لأنّه جمع مؤنّث سالم .

(خلق) فعل ماض، و(الله) فاعل، و(السَّمواتِ) مفعول به، والمفعول به منصوب، وعلامة النصب الكسرة نيابة عن الفتحة.

وقال الله -تعالى-: ﴿لَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ﴾(١) ﴿كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ﴾(٢) ﴿إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ﴾(٣)، ونظائر ذلك كثيرة(٤).

وأُلْحِقَ بهذا الجمع «أُولاتُ» فيُنصب بالكسرة نيابةً عن الفتحة، وإن لم يكن جمعاً، وإنما هو اسم جمع؛ لأنَّه لا وَاحِدَ له من لفظه، حُمِلَ على جمع المؤنَّث، كما حُمِلَ «أُولُو» على جمع المذكر كما سيأتي، قال الله -تعالى-: ﴿وَإِن كُنَّ أُولَاتِ حَمْلٍ﴾(٥)، (كُنَّ) كان واسمها، و(أُولاَتِ) خبرها؛ وعلامة نصبه الكسرة.

* * *

---

(١) ٢٤ سورة النور، الآية: ٢١ .
موطن الشّاهد: (خطوات) .
وجه الاستشهاد: انتصاب **خطوات** على أنه مفعول به، وعلامة نصبه الكسرة؛ لأنَّه جمع مؤنّث سالم.

(٢) ٢سورة البقرة، الآية: ١٦٧ .
موطن الشّاهد: (حسراتٍ) .
وجه الاستشهاد: انتصاب **حسراتٍ** في الآية الكريمة بالكسرة بدل الفتحة؛ لأنّه جمع مؤنّث سالم.

(٣) ١١ سورة هود، الآية: ١١٤ .
موطن الشّاهد: (الحسناتِ، السيِّئاتِ) .
وجه الاستشهاد: انتصاب كلّ من (الحسناتِ والسيِّئاتِ) بالكسرة بدل الفتحة؛ لأنّهما جمع مؤنث سالم.

(٤) هناك خمسة أنواع تجمع جمع مؤنثٍ قياساً مطّرداً هي:
١- ما فيه التّاء؛ سواء أكان علماً نحو: فاطمة، وطلحة. أم اسم جنس، نحو: بنت، وذات بمعنى صاحبة .
٢- علم مؤنّث سواء أكان فيه التّاء كما تقدّم، أم لا؛ نحو: هند، للعاقل، أو لغيره؛ نحو: عفراء؛ علم لراية لونها أعفر .
٣- صفة المذكّر الذي لا يعقل؛ نحو: راسيات ومعدودات .
٤- مصغّر المذكّر الذي لايُعقل؛ نحو: دريهمات .
٥- اسم جنس المؤنّث بألف التأنيث الممدودة، أو المقصورة؛ اسماً، نحو: صحراء، أو صفة؛ نحو: حُبلى. وما عدا ذلك مقصور على السّماع، نحو: بنات أوبر، وبنات عرس، وأذرعات .
راجع التّصريح على التّوضيح: ١/ ٧٩، وابن عقيل: ١/ ٧٥، وشرح شذور الذهب (تحقيق . عبد الغني الدّقر): ٥٠ .

(٥) ٦٥ سورة الطلاق، الآية:٦ .

[٣- الأسماء السّتة]

ثم قلت: الثَّالِثُ: «ذُو» بِمَعْنَى صَاحِبٍ، ومَا أُضِيفَ لِغَيْرِ اليَاءِ مِنْ «أَبٍ» و«أَخٍ» و«حَمٍ» و«هَنٍ» و«فَمٍ» بغير ميم؛ فإنها تُعرب بالواو والألف والياء.

وأقول: البابُ الثالثُ: ممَّا خرج عن الأصل: الأسماءُ السِتَّةُ المُعْتَلَّةُ المُضَافَةُ إلى غير ياء المتكلم؛ فإنَّها تُرفع بالواو نيابةً عن الضمَّة، وتُنصب بالألف نيابةً عن الفتحة، وتُخفض بالياء نيابةً عن الكسرة. وشَرْطُ الأوَّلِ منها - وهو ذُو- أن يكون بمعنى صاحب، تقول: «جَاءَنِي ذُو مالٍ» و«رأيتُ ذَا مالٍ» و«مَرَرْتُ بِذِي مَالٍ»، قال الله -تعالى-: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِّلنَّاسِ﴾[1]، وقال -تعالى-: ﴿أَن كَانَ ذَا مَالٍ﴾[2]، وقال -تعالى-: ﴿إِلَىٰ ظِلٍّ ذِى ثَلَٰثِ شُعَبٍ﴾[3]، فوقع «ذُو» في الأول خبراً لأنَّ، فرُفِع بالواو، وفي الثاني خبراً لكانَ، فنُصِب بالألف، وفي الثالث صفة لِظِلٍّ، فجُرَّ بالياء؛ لأنَّ الصفة تتبع الموصوف.

وإذا لم يكن «ذُو» بمعنى صاحب؛ كان بمعنى الذي، وكان مبنياً على سكون الواو، تقول: «جاءني ذُو قَامَ» و«رَأَيْتُ ذُو قَامَ» و«مَرَرْتُ بِذُو قامَ» وهي لُغَة طيّئ، على أنّ منهم من يُجْرِيها مُجْرَى الّتي بمعنى صاحب فيعربها بالواو والألف والياء[4]؛

---

(١) ١٣ سورة الرّعد، الآية: ٦ .
موطن الشّاهد: (لذو مغفرة) .
وجه الاستشهاد: مجيء «ذو» بمعنى صاحب؛ فرفعت بالواو؛ لأنّها من الأسماء السّتة، وأُضيفت إلى غير ياء المتكلّم .

(٢) ٦٨ سورة القلم، الآية: ١٤ .
موطن الشّاهد: (ذا مالٍ) .
وجه الاستشهاد: مجيء «ذا» خبراً لـ«كان» فنُصِب بالألف؛ لأنّه من الأسماء السِّتَّة، وأُضيف إلى غير ياء المتكلّم .

(٣) ٧٧ سورة المرسلات، الآية: ٣٠ .
موطن الشّاهد: (ذي ثلاث) .
وجه الاستشهاد: مجيء «ذي» صفة لـ «ظلّ» فهي مجرورة مثلها، وعلامة جرها الياء؛ لأنَّ «ذي» من الأسماء السّتة، وأُضيف إلى غير ياء المتكلّم .

(٤) وجاء على هذه اللغة قول الشّاعر منظور بن سُحيم الفقعسي:

فإمّا كرام موسرون لقيتهم ... فحسبيَ من ذي عندهم ما كفانيا

أي: يكفيني من الذي عندهم ما كان قدر الكفاية، على رواية أبي الفتح ابن جنّي بالياء معرباً، ومن الرّواة من يرويه: «فحسبي من ذو عندهم» بالواو على المشهور من لغة طيّئ . وقيَّد ابن الضّائع إعرابها بالياء في حالة الجرّ؛ لأنّه محل السَّماع . انظر شرح التّصريح: ١/ ٦٣ .

فيقول: «جَاءنِي ذُو قَامَ» و«رأَيتُ ذَا قَامَ» و«مَرَرْتُ بِذِي قَامَ» إلا أنَّ ذلك شاذ، والمشهورُ ما قَدَّمناه. وسُمِعَ من كلامهم: «لا وذُو في السماء عَرْشُه» فذو: موصولة بمعنى الّذي، وما بعدها صلة، فلو كانت معربة لَجُرَّتْ بواو القسم.

والخمسةُ الباقيةُ شَرْطُهَا أن تكون مضافَةً إلى غير ياء المتكلِّم[1]، كقوله -تعالى-: ﴿وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ﴾[2] وقوله -تعالى-: ﴿إِنَّ أَبَانَا لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾[3]، وقوله -تعالى-: ﴿ٱرْجِعُوٓاْ إِلَىٰٓ أَبِيكُمْ﴾[4]، فوقع الأبُ في الآية الأولى مرفوعاً بالابتداء، وفي الآية الثانية منصوباً بإنَّ، وفي الآية الثالثة مخفوضاً بإلى، وهو في جميع ذلك مضاف إلى غير الياء؛ فلهذا، أُعرب بالواو والألف والياء، وكذلك القولُ في الباقي.

ولو أُضِيفَت هذه الأسماء إلى ياء المتكلِّم؛ كُسرت أَوَاخِرُها لمناسبة الياء، وكان إعرابها بحركات مُقَدَّرة قبل الياء؛ تقول: «هذا أَبي» و«رَأَيتُ أَبِي» و«مَرَرْتُ بِأَبِي» فَتُقَدَّرُ حركات الإعراب قبل ياء المتكلم، كما تفعل ذلك في نحو: «غُلامي».

فالأوَّل؛ كقوله -تعالى-: ﴿إِنَّ هَٰذَآ أَخِى لَهُۥ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً وَلِىَ نَعْجَةٌ﴾[5] فيحتمل

---

(١) ومن شروطها أيضاً، أن تكون مفردة، لا مثنّاة، ولا مجموعة، وإلّا أُعربت إعراب المثنّى، وإعراب الجمع؛ وأن تكون مكبّرة؛ فلو صُغّرت؛ أُعربت بالحركات الظّاهرة؛ وألاّ تكون منسوبةً، وإلّا أعربت بالحركات الظّاهرة. شرح شذور الذهب (تحقيق. الدقر): ٥٢، حا: ٢. وجامع الدروس العربية: ٢/ ٢٣٠-٢٣١.

(٢) ٢٨ سورة القصص، الآية: ٢٣.
موطن الشّاهد: (أبونا).
وجه الاستشهاد: مجيء «أبونا» مبتدأ مرفوعاً بالواو؛ لأنّه من الأسماء الستّة، وأضيف إلى غير ياء المتكلّم.

(٣) ١٢ سورة يوسف، الآية: ٨.
موطن الشّاهد: (إنّ أبانا).
وجه الاستشهاد: مجيء «أبانا» اسماً لـ«إنَّ» ونُصب بالألف؛ لأنّه من الأسماء الستة، وأُضيف إلى غير ياء المتكلّم.

(٤) ١٢ سورة يوسف، الآية: ٨١.
موطن الشّاهد: (إلى أبيكم).
وجه الاستشهاد: مجيء «أبيكم» مجروراً بـ"إلى» وعلامة الجر: الياء؛ لأنّه من الأسماء السّتة، وأُضيف إلى غير ياء المتكلّم.

(٥) ٣٨ سورة ص، الآية: ٢٣.
موطن الشّاهد: (إنَّ هذا أخي).
وجه الاستشهاد: مجيء «أخي» محتملة لوجهين من الإعراب في الآية، كما في المتن.

(أخي) وجهين؛ أحدهما: أن يكون بدلاً من **(هذا)** فيكون منصوباً؛ لأنَّ البدل يَتْبع المُبدل منه، فكأنّه قال: إنَّ أخي، **والثاني**: أن يكون خبراً؛ فيكون مرفوعاً، وجملة: **(له تسع وتسعون نعجة)** خبر ثان على الوجه الثاني، وهو الخبر على الوجه الأوَّل.

والثاني؛ كقوله -تعالى-: ﴿رَبِّ إِنِّي لَآ أَمْلِكُ إِلَّا نَفْسِي وَأَخِيۖ﴾[1] فيحتمل (أخي) ثلاثة أَوْجُهٍ:

أحدها: أن يكون مرفوعاً، وذلك من ثلاثة أوجه؛ أحدها: أن يكون عطفاً على الضمير في (أملك) ذكرهُ الزمخشري، وفيه نظر؛ لأن المضارع المبدوء بالهمزة لا يرفع الاسم الظاهر، لا تقول: «أقوم زيد» فكذلك، لا يُعْطَفُ الاسمُ الظاهرُ على الاسم المرفوع به.

فإن قلت: وأيضاً فكيف يُعطف على الضمير المرفوع المتَّصل ولم يوجد تأكيد كما في قوله -تعالى-: ﴿قَالَ لَقَدْ كُنتُمْ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمْ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾[2].

قلتُ: الفَصْلُ بين المعطوف والمعطوف عليه يَقُوم مَقامَ التأكيد.

الثاني: أن يكون عطفاً على محل «إنَّ» واسمها، والتقدير: وأخي كذلك.

والثالث: أن يكون مبتدأ، حُذف خبره، والتقدير: وأخي كذلك.

والفَرْقُ بين الوجهين أنَّ المعطوف في الوجه الثاني، مفردان على مفردين، كما تقول: إنَّ زيداً منطلقٌ وعمراً ذاهبٌ، وفي الوجه الثالث جملة على جملة، كما تقول: إنَّ زيداً منطلقٌ وعمرٌ ذاهبٌ.

الثاني: أن يكون منصوباً، وذلك من وجهين؛ أحدهما: أن يكون معطوفاً على اسم «إنَّ»، والثاني أن يكون معطوفاً على «**نفسي**».

والثالث: أن يكون مخفوضاً، وذلك من وجه واحد، وهو أن يكون معطوفاً

---

(١) ٥ سورة المائدة، الآية: ٢٥ .
موطن الشَّاهد: (وأخي) .
وجه الاستشهاد: يجوز في «أخي» في هذه الآية ثلاثة أوجه، كما أوضح المؤلّف في المتن .

(٢) ٢١ سورة الأنبياء، الآية: ٥٤ .
موطن الشَّاهد: (كنتم أنتم وآباؤكم) . =

على الياء المخفوضة بإضافة النفس، وهذا الوجه لا يُجِيزُهُ جمهور البصريّين؛ لأن فيه العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض[١].

[خلافهم في «الهن»]

ثم قلت: والأفْصَحُ في الهَنِ النَّقْصُ.

وأقول: الهَنُ يُخَالِفُ الأبَ والأخَ والْحَمَ، من جهة أنّها إذا أُفرِدت نَقَصَتْ أوَاخِرُهَا وصارت على حرفين، وإذا أُضيفَت تمَّت فصارت على ثلاثة أحرف، تقول: هذا أبٌ، بحذف اللام، وأصله: (أبَوٌ) فإذا أضفته، قلت: هذا أبُوكَ، وكذا الباقي، وأما «**الهَنُ**» فإذا استُعمِل مفرداً نَقَصَ، وإذا أُضِيف بقي في اللغة الفُصْحَى على نَقْصِهِ، تقول: هذا هَنٌ، وهذا هَنُكَ؛ فيكون في الإفراد والإضافة على حد سواء، ومن العرب مَنْ يستعمله تامّاً في حالة الإضافة؛ فيقول: هذا هَنُوك، ورأيت هَنَاك، ومررت بِهنِيكَ، وهي لغة قليلة[٢]، ولقلّتها لم يَطَّلع عليها الفرَّاء[٣] ولا أبو القاسم الزَّجَّاجِيُّ[٤]، فَادَّعَيَا أن الأسماء المعربة بالحروف خمسة لا ستة.

= **وجه الاستشهاد:** أتى «أنتم» ضمير فصل يفيد التّوكيد بين المتعاطفين؛ اسم كنتم و«آباؤكم».

(١) أجاز ابن مالك العطف على الضّمير المجرور من دون إعادة الخافض، وأشار إلى ذلك في خلاصته:

وعود خافضٍ لدى عطف على ضمير خفضٍ لازماً قد جُعِلَا
وليس عندي لازماً إذ قد أتى في النّثر والنّظم الصحيح مثبتا

ومنه قوله -تعالى-: ﴿وَكُفْرُۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ وقرأ حمزة: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ﴾ بجرّ الأرحام، معطوفةً على الهاء من «به» من غير إعادة حرف الجر؛ فهو، لهذا جائز، غير أنّه خلاف الأولى. انظر جامع الدروس العربية: ٣/ ٢٥٢، وشرح التّصريح: ٢/ ١٥١-١٥٢.

(٢) الأفصح في (الهَن) إذا استُعمِل مضافاً النّقص؛ أي: حذف لامه، وهي الواو، وإلى ذلك، أشار الناظم بقوله:

«والنّقص في هذا الأخير أحسن»

يُعرب «الهن» بالحركات الثلاث على العين، وهي «النّون»؛ فنقول: «هذا هنُك، ورأيت هنَك، ونظرت إلى هنِكِ». انظر شرح التصريح: ١/ ٦٤.

(٣) الفرّاء: مرّت ترجمته.

(٤) الزّجّاجيّ: أبو القاسم، عبد الرَّحمن بن إسحاق الزّجّاجيّ النَّحويّ، تلميذ أبي إسحاق الزّجّاج، قرأ عليه، ونُسِب إليه، وقرأ على أبي جعفر الطبري، وابن السَّرّاج، والأخفش وغيرهم؛ له: الجمل في النّحو، وشرح أسماء الله الحسنى، وغيرهما. مات سنة ٣٤٠هـ. البلغة: ١٢١.

واعلم أن لغة النقص مع كونها أكْثَرَ استعمالاً هي أفصَحُ قياساً، وذلك؛ لأنّ ما كان ناقصاً في الإفراد فحقُّه أن يبقى على نقصه في الإضافة، وذلك؛ نحو: «يَدٍ» أصلها يَدَيٌ، فحذفوا لامها في الإفراد، وهي الياء، وجعلوا الإعراب على ما قبلها فقالوا: هذه يَدٌ، ثم لمَّا أضافوها أبقوها محذوفة اللام، قال الله -تعالى-: ﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾[1] وقال الله -تعالى-: ﴿لَئِنۢ بَسَطتَ إِلَيَّ يَدَكَ لِتَقْتُلَنِى﴾[2] وقال الله-تعالى-: ﴿وَخُذْ بِيَدِكَ ضِغْثًا﴾[3].

فأمّا الآية الأولى ف(يد) فيها مبتدأ مرفوع بالضمّة، و (الله) مضاف إليه مخفوض بالكسرة، و(فوق) ظرف مكان منصوب بالفتحة، وهو متعلق بمحذوف هو الخبر؛ أي كائنةٌ فوقَ أيديهم، و(أيديهم) مضاف ومضاف إليه، ورجعت الياء التي كانت في المفرد محذوفة؛ لأنَّ التكسير يردُّ الأشياء إلى أصولها[4].

وأما الآية الثانية فاللام دالة على قَسَم مقدَّر؛ أي: والله لئن، وتُسمَّى اللام المؤذِنَة والموَطّئة؛ لأنّها آذَنَتْ بالقسم، ووَطّأت الجوابَ له، و(إنْ) حرف شرط، و(بسطت) فعل ماضٍ وفاعل، و(إليَّ) جار ومجرور متعلّق ببسطت، و(يدك) مفعول به ومضاف إليه، واللام من (لتقتلني) لام التعليل، وهي حرف جر. والفعلُ منصوبٌ بأن مضمرة بعدها جوازاً، لا بها نفسها خلافاً للكوفيّين، وأن المضمرة والفعل في

---

(١) ٤٨ سورة الفتح، الآية: ١٠ .
موطن الشّاهد: (يد الله) .
وجه الاستشهاد: حذف «الياء» من «يد» على الرّغم من كونها مضافةً؛ لأنَّهم حذفوا لامها في الإفراد، وجعلوا الإعراب على ما قبلها، فقالوا: «هذه يد» ولمّا أضافوها، أبقوها محذوفة اللّام.

(٢) ٥ سورة المائدة، الآية: ٢٨ .
موطن الشّاهد: (يدك) .
وجه الاستشهاد: حذف «الياء» من «يد» على الرّغم من كونها مضافة إلى الضّمير، كما في الآية السّابقة .

(٣) ٣٨ سورة ص، الآية: ٤٤ .
موطن الشّاهد: (بيدك) .
وجه الاستشهاد: حذف لام «يد» كما أسلفنا .

(٤) بعض العرب يعيدون الياء في التثنية، نحو قول الشّاعر:
يديان بيضاوان عند مُحَلِّم ... قد تمنعانك أن تَذِلّ وتضهدا
غير أنّ أكثر العرب لا يعيدونها في التثنية، كما جاء في التنزيل: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ وفي المثل: «يداك أوكتا وفوك نفخ». مجمع الأمثال: ٢/ ٤١٤ .

تأويل مصدر مخفوض باللام؛ أي: للقتل، و(ما) نافية، و(أنا) اسمها إن قُدِّرت حجازيّة وهو الظاهر[١] ومبتدأ إن قُدِّرت تميميّة، والباء زائدة فلا تتعلّق بشيء، وكذا جميعُ حروف الجر الزائدة، و(باسطٍ) خبر «ما» فيكون في موضع نصب، أو خبر المبتدأ فيكون في موضع رفع، والجملة جواب القسم؛ فلا محلَّ لها من الإعراب، وهي دالة على جواب الشرط المحذوف، والتقدير: والله، ما أنا بباسط يدي إليك لأقتلك، إن بسطت إلَيَّ يَدَكَ لتقتلني فما أنا بباسط يدي إليك لأقتلك.

وأما الآية الثالثة فواضحة، والضِّغْثُ: قَبْضَةٌ من حشيش مختلطة الرَّطْبِ باليابِسِ.

[٤- المُثَنَّى]

ثم قلت: الرَّابعُ المثَنَّى؛ كالزَّيْدَانِ والهِنْدَانِ، فَإنَّهُ يُرْفَعُ بالألِفِ، وَيُجَرُّ ويُنْصَبُ باليَاءِ المَفْتُوحِ مَا قَبْلَهَا المَكْسُورِ مَا بَعْدَهَا.

وأقول: الباب الرابع ممَّا خرج عن الأصل: المثنى، وهو، كُلُّ اسم دال على اثنين، وكان اختصاراً للمتعاطفين[٢]، وذلك نحو: الزيدان والهندان؛ إذ كل منهما دال على اثنين. والأصلُ فيهما: زيدٌ وزيدٌ، وهندٌ وهندٌ، كما قال الحجّاج[٣]: «إنا لله، مُحَمَّدٌ ومحمد في يَوْمٍ» ولكنَّهم عَدَلُوا عن ذلك كَرَاهيةً منهم للتطويل والتكرار[٤].

وحُكْمُ هذا الباب أن يُرفع بالألف نيابةً عن الضمَّة، وأن يُجرَّ ويُنصب بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها نيابةً عن الكسرة والفتحة؛ نحو: «جاء الزَّيْدَانِ» و«رأيت الزَّيْدَيْنِ» و«**مَرَرْتُ بالزَّيْدَيْنِ**»، وكذلك تقول في «الهندان»، وإنما مثَّلتُ

---

(١) كأنّ هذا الوجه هو الظّاهر؛ لأنّه لغة القرآن، ومعلوم أنَّ القرآن نزل بلغة قريش.
انظر شرح الشّذور (تحقيق. محيي الدين عبد الحميد): ٤٣، حا: ٥.

(٢) أي: لأحد المتعاطفين.

(٣) الحجّاج: أبو محمَّد، الحجّاج بن يوسف الثقفي؛ أمر نصر بن عاصم بتنقيط القرآن في عهده. وُلّي العراق، ثم الحرمين، بعد مقتل عبد الله بن الزبير. مات سنة ٩٥هـ. وفيّات الأعيان: ٢٩/٢.

(٤) ومنه قول الشّاعر:
ليث وليث في مقام ضنك كلاهما ذو أشَر ومَحْكِ
شرح الشذور (تحقيق. محيي الدين عبد الحميد): ٥/٤٤، حا: ١.

بالزيدان والهندان ليُعْلم أن تثنية المذكر والمؤنَّث في الحكم سواء[١]، بخلاف جمعهما السالم.

ومن شواهد الرفع قولهُ -تعالى-: ﴿قَالَ رَجُلَانِ مِنَ ٱلَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمَا﴾[٢].

(قال) فعل ماض، و(رجلان) فاعل، والفاعل مرفوع، وعلامة الرفع هنا الألف نيابةً عن الضمّة؛ لأنّه مثنّى، ومعمول (يخافون) محذوف؛ أي: يخافون الله، وجملة (أنعم الله عليهما) تحتمل أن تكون خبريّة فتكون في موضع رفع على أنّها صفة ثانية لـ «رجلان».

والمعنى: قال رجلان موصوفان بأنَّهما من الذين يخافون، وبأنَّهما أنعم الله عليهما بالإيمان، وتحتمل أن تكون دعائية مثلُها في قولك: «جاءني زَيْدٌ رحمه الله» فتكون معترضة بين القول والمَقُولِ، ولا موضع لها كسائر الجمل المعترضة، ومثلُه في الاعتراض بالدُّعَاءِ قولُ الشاعرِ[٣]:

---

(١) ويُشترط للتثنية ثمانية شروط عند الجمهور:
١- الإفراد: فلا يُثنّى المثنّى ولا الجمع.
٢- الإعراب: فلا يثنّى المبنيّ، فأمّا «ذان وتان واللَّذان واللَّتان» فصيغ موضوعة للمثنّى، وليست مثنّاة حقيقة على الأصح، عند جمهور البصريّين.
٣- عدم التركيب: فلا يثنّى المركّب تركيب إسناد اتفاقاً، ولا تركيب مزج على الأصحّ. وأمَّا المركّب تركيب إضافة من الأعلام؛ فيُستغنى بتثنية المضاف عن تثنية المضاف إليه.
٤- التنكير: فلا يثنّى العلم باقياً على علميّته بل يُنكّر، ثم يثنّى.
٥- اتّفاق اللّفظ؛ نحو: الأبوان؛ للأب والأم من باب التَّغليب.
٦- اتّفاق المعنى: فلا يثنّى المشترك، ولا الحقيقة والمجاز. وأمَّا قولهم: «القلم أحد اللّسانين» فشاذ.
٧- ألاَّ يُستغنى بتثنية غيره عن تثنيته: فلا يثنّى سواء؛ لأنَّهم استغنوا بتثنية «سيّ» عن تثنيته، فقالوا سيّان، ولم يقولوا: سواءان؛ وأن لا يُستغنى بملحق المثنّى عن تثنيته، فلا يثنّى «أجمع وجمعاء» استغناء بـ"كلا وكلتا».
٨- أن يكون له ثان في الوجود: فلا يثنّى «الشّمس والقمر» وأمَّا قولهم: القمران للشّمس، وللقمر فمن باب المجاز. فكلّ اسم استوفى هذه الشّروط؛ فهو مثنّى حقيقةً، ويُعرب بالألف رفعاً، وبالياء نصباً وجرّاً على المشهور. وانظر شرح التّصريح: ١/ ٦٧.

(٢) ٥ سورة المائدة، الآية: ٢٣.
موطن الشّاهد: (رجلان).
وجه الاستشهاد: مجيء **رجلان** فاعلاً مرفوعاً بالألف؛ لأنّه مثنّى.

(٣) الشّاعر هو: أبو المنهال، عوف بن محلم الخزاعيّ بالولاء، الشّيبانيّ، أحد العلماء، الأدباء، الرّواة، النّدماء، الشّعراء، كان صاحب أخبار ونوادر ومعرفة بأيّام النّاس. مات سنة ٢٢٠هـ. فوات الوفيّات: ٣/ ١٦٢.

[السريع]

١٣-إنَّ الثَّمانينَ - وَبُلِّغْتَها - قَدْ أحْوَجَتْ سَمْعِي إلى تَرْجُمَان[١]

ومن شواهد الجرّ قوله -تعالى-: ﴿لَوْلَا نُزِّلَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ عَلَىٰ رَجُلٍ مِّنَ ٱلْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ﴾[٢] ﴿فَقَضَىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَاتٍ فِى يَوْمَيْنِ﴾[٣] ﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ ءَايَةٌ فِى فِئَتَيْنِ﴾[٤].

ومثالُ النصب قوله -تعالى-: ﴿رَبَّنَآ أَرِنَا ٱلَّذَيْنِ أَضَلَّانَا﴾[٥].

(ربّنا) منادى [مضاف] حُذِف قبله حَرْفُ النداء؛ والتقدير: يا رَبَّنَا، و(أرِ) فعل دُعَاء، ولا تقل فعل أمر تأدُّباً، والفاعلُ مستترٌ، و(نا) مفعول أوّل، و(اللذين) مفعول ثان، وعلامة نصبه الياء، وما بعده صلة.

[أوجه القراءات في قوله -تعالى-: ﴿إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾]

وقد اجتمع النصبُ بالياء والرفعُ بالألف في قوله -تعالى-: ﴿إِنْ هَٰذَٰنِ

---

(١) **المفردات الغريبة:** تَرْجُمان: من ترجم كلامه، إذا فسّره بلسان آخر، «وأصله»: الذي ينقل إليك كلام غيرك عن لغته إلى لغتك.
معنى البيت: يعتذر الشّاعر إلى ممدوحه قائلاً: إنّني بلغت سنَّ الثّمانين - بلّغك الله إيّاها، وأطال عمرك - فضعف سمعي وبصري، وأحوجني ضعف سمعي إلى ترجمان قريب مني، يبلّغني مايخاطبني به النّاس.
موطن الشاهد: (وبلّغتها).
وجه الاستشهاد: مجيء جملة «وبلّغتها» معترضةً بين اسم إنَّ وخبرها؛ والمراد من هذا الاعتراض الدّعاء للممدوح بأن يطول عمره حتى يبلغ الثّمانين؛ ومعلوم أنّ الجملة المعترضة، لا محلّ لها من الإعراب. ومجيء البيت للتّمثيل والاستئناس؛ لأنّ صاحبه، لا يُحتجُّ بشعره؛ لتأخّره.

(٢) ٤٣ سورة الزخرف، الآية: ٣١.
موطن الشّاهد: (القريتين).
وجه الاستشهاد: مجيء «القريتين» مجروراً بـ «من» وعلامة جرّه الياء؛ لأنّه مثنّى.

(٣) ٤١ سورة فصّلت، الآية: ١٢.
موطن الشّاهد: (يومين).
وجه الاستشهاد: مجيء «يومين» مجروراً بـ«في» وعلامة جرّه الياء؛ لأنّه مثنّى.

(٤) ٣ سورة آل عمران، الآية: ١٣.
موطن الشّاهد: (فئتين).
وجه الاستشهاد: مجيء «فئتين» مجروراً بـ«في» وعلامة جرّه الياء؛ لأنّه مثنّى.

(٥) ٤١ سورة فصلت، الآية: ٢٩.
موطن الشّاهد: (اللّذين).
وجه الاستشهاد: عدّ ابن هشام «اللذين» مفعولاً به ثانياً وعلامة نصبه الياء؛ فأعربه على أنّه مثنّى حقيقة؛ وهذا رأي ضعيف عند النّحاة، اتبع فيه ابن هشام ابن مالك؛ ومذهب المحقّقين، أنّه مبنيّ، وأنّه وضع على صيغة المثنّى في الأحوال الثلاثة. شرح الشذور (تحقيق. الدقر): ٦٠، حا: ١.

﴿لَسَـٰحِرَٰنِ﴾[1] وفي هذا الموضع قراءات؛ إحداها: هذِهِ، وهي تشديدُ النونِ من «إنَّ» و«هذين» بالياء، وهي قراءة أبي عَمْرٍو، وهي جارية على سَنَنِ العربية؛ فإنَّ «إنّ» تنصب الاسم وترفع الخبر، و«هذين» اسمها؛ فيجب نصبه بالياء لأنّه مثنى، و«ساحران» خبرها فرفعه بالألف. والثانية: «إنْ» بالتخفيف «هَذانِ» بالألف، وتوجيهُهَا أنَّ الأصل «إنَّ هذيْنِ» فخُفِّفت «إن» بحذف النون الثانية، وأُهْمِلَتْ كما هو الأكثر فيها إذا خُفِّفَتْ، وارتفع ما بعدها بالابتداء والخبر فجِيء بالألف، ونظيره أنَّك تقول: إنَّ زَيْداً قَائِمٌ؛ فإذا خَفّفْتَ، فالأفْصَحُ أن تقول: إنْ زَيْدٌ لَقَائِمٌ، على الابتداء والخبر؛ قال الله -تعالى-: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾[2]. والثالثة: «إنَّ» بالتشديد «هَذانِ» بالألف، وهي مشكلة؛ لأنَّ «إنَّ» المشَدَّدَةَ يجب إعمالُهَا؛ فكان الظاهر الإتيان بالياء كما في القراءة الأولى، وقد أجيب عليها بأوْجُهٍ؛ أحدها: أنَّ لُغة بَلْحَارث بن كَعْب، وخَثْعَم، وَزَبِيدٍ وَكِنَانة وآخرين استعمال المثنى بالألف دائماً؛ تقول: جاء الزَّيْدَان، ورأيتَ الزَّيْدَان، ومررت بالزَّيْدَانِ، قال[3]: [الطويل]

١٤- تَزَوَّدَ مِنَّا بَيْنَ أُذْنَاهُ طَعْنَةً[4]

---

(١) ٢٠ سورة طه، الآية: ٦٣ .
موطن الشّاهد: (إن هذين لساحران) .
وجه الاستشهاد: نُصب «هذين» بالياء؛ لأنه مثنى، وارتفع «ساحران» بالألف؛ لأنّه خبر إنَّ .
وأمّا على قراءة تخفيف «إن» وإهمالها، فهذان: مبتدأ مرفوع بالألف .

(٢) ٨٦ سورة الطّارق، الآية: ٤ .
أوجه القراءات: قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو والكسائي وخلف ويعقوب بتخفيف الميم من «لما» وقرأ الباقون بتشديدها . النّشر: ٢/ ٢٨٠، والتّيسير: ٢٢١ .
موطن الشّاهد: (إن كلٌّ) .
وجه الاستشهاد: خُفّفت «إن» الثقيلة؛ فصارت «كلّ» مبتدأ، و«نفس» مضافاً إليه . لما: اللام حرف ابتداء، وما: زائدة . (عليها): متعلّق بمحذوف خبر مقدّم . حافظ: مبتدأ مؤخّر؛ وجملة المبتدأ المؤخّر وخبره في محل رفع المبتدأ «كلّ» . وأمّا من شدّد «لمّا» جعلها بمعنى «إلّا» وجعل «إن» بمعنى «ما»؛ والتّقدير: ما كلّ نفس إلّا عليها حافظ . حكى سيبويه: نشدتك الله لمّا فعلت؛ أي: إلّا فعلت .
انظر: مشكل إعراب القرآن: ٢/ ٤٦٩ .

(٣) لم يُنسب إلى قائل معيّن، ونسبه صاحب اللّسان، إلى هوبر الحارثي، وتمامه: دعته إلى هابي الترابِ عقيمُ .

(٤) المفردات الغريبة: هابي التّراب: ما ارتفع ودقّ . العقيم: التي لا تثنّى؛ لأنّها نافذة .
معنى الشاهد: يصف الشاعر رجلاً قتله أبطالهم؛ حيث طعنوه طعنةً واحدةً لم تُثنَّ؛ لأنّها طعنة خبير بموضع القتل، فخرّ ميتاً .
=

وقال الآخر[1]: [الرّجز]

١٥-إنَّ أَبَـاهَـا وَأَبَـا أَبَـاهَـا قَدْ بَلَغَا فِي الـمَجْدِ غَايَتَاهَا[2]

فهذا مثال مجيء المنصوب بالألف، وذاك مثال مجيء المجرور بالألف.

والثاني: أنَّ «**إنَّ**» بمعنى نَعَمْ مثلُهَا فيما حُكِي أن رجلاً سأل ابن الزُّبير شيئاً فلم يُعْطِه، فقال: لعنَ الله ناقةً حَمَلَتنِي إليك، فقال: إنّ ورَاكِبَهَا؛ أي: نعم. ولعن الله راكبها، و«**إنّ**» التي بمعنى نَعَمْ لا تعمل شيئاً، كما أنَّ نَعَمْ كذلك، فـ (**هذان**) مبتدأ مرفوع بالألف، و (**ساحران**) خبر لمبتدأ محذوف؛ أي: لهما ساحران، والجملة خبر (**هذان**) ولا يكون (**لساحران**) خَبَرَ (**هذان**) لأنَّ لام الابتداء لا تدخل على خبر المبتدأ.

والثالث: أنَّ الأصل إنَّهُ هذان لهما ساحران؛ فالهاء ضمير الشأن، وما بعدها مبتدأ وخبر، والجملة في موضع رفع على أنّها خبر «**إنَّ**» ثم حُذِفَ المبتدأ، وهو كثير،

= **موطن الشّاهد**: (بين أذناه).
وجه الاستشهاد: أتت «أذناه» - على رواية المؤلف - على لغة بلحارث بن كعب وخثعم وزبيد، وكنانة وبني العنبر وبني هجيم وبطون من ربيعة: (بكر بن وائل، وزبيد، وهمدان، وعذرة)، حيث يعاملون المثنّى معاملة المقصور؛ أي: يلتزمون الألف في الرّفع والنّصب والجر، ويقدّرون الحركات عليها، كما تُقدّر على الاسم المقصور؛ وأمّا على رواية اللّسان: «أذنيه»، فليس في هذا البيت شاهد على هذه اللّغة. انظر التّصريح: ١/ ٦٨، وانظر شرح ابن عقيل (ط. دار الفكر): ١/ ٥١، حا: ١.

(١) نسبه بعضهم إلى رؤبة بن العجّاج، وهو من أفصح الرّجاز، واحتجّ العلماء بشعره ولغته. قال الخليل يوم وفاته: «دفنّا اللّغة والشّعر والفصاحة»، مات سنة ١٤٥هـ. الشّعر والشّعراء: ٢/ ٥٩٤، والأغاني: ١٨/ ١٢٢. ونُسب البيت أيضاً إلى أبي النّجم، الفضل بن قدامة العجليّ، كما في شرح القاموس، كما نسبه بعضهم إلى بعض أهل اليمن.

(٢) **المفردات الغريبة**: **المجد**: العزّ والشّرف. **غايتاها**: المراد بالغايتين شرف النّسب، وشرف الحسب؛ أو المراد أنّهما بلغا المنتهى في الأمرين معاً.
معنى الشّاهد: إنَّ أبا هذه المرأة وجدّها، قد بلغا نهاية المجد، ووصلا في الشّرف إلى النّهاية؛ فطاب نسبهما، وكرم حَسَبهما.
موطن الشّاهد: (غايتاها - أبا أباها).
وجه الاستشهاد: وقعت لفظة «غايتاها» مفعولاً به، وهي مثنّى؛ ومعلوم أنَّ علامة نصب المثنّى الياء؛ غير أنّ الشّاعر، أتى بها على لغة من يعامل المثنّى معاملة الاسم المقصور، حيث تكون علامة الرّفع والنّصب والجرّ مقدّرة على الألف، وهذه اللّغة مرجوحة، والأشهر أن تأتي: غايتيها على لغة الجمهور المشهورة. وفي البيت شاهد آخر «أبا أباها»؛ حيث إن «أباها» وقع مضافاً إليه، وهو من الأسماء السّتّة التي تجر بالياء في لغة جمهور النحاة، فكان عليه أن يقول: أبا أبيها. إلّا أنّ قوماً من العرب يلزمون الأسماء السّتّة الألف، في الأحوال كلّها. وتكون علامة الرّفع والنّصب والجرّ مقدّرة عليها، وأتى بيت الشّاعر عليها.

وَحُذِف ضمير الشأن كما حُذِفَ في قوله ﷺ: **«إنَّ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَاباً يَوْمَ القِيَامَة المُصَوِّرُونَ»**[(١)]، ومن قول بعض العرب: **«إنَّ بِكَ زَيْدٌ مأخوذ»**. والرابع: أنه لما ثُنِّيَ **«هذا»** اجتمع ألفان: أَلِفُ هذا، وأَلِفُ التثنية، فوجب حَذْفُ واحدة منهما لالتقاء الساكنين؛ فمن قَدَّرَ المحذوفة ألف **«هذا»** والباقية ألف التثنية قلبها في الجر والنصب ياء، ومَنْ قَدَّرَ العكس لم يغيِّر الألف عن لفظها. والخامس: أنَّه لما كان الإعراب لا يظهر في الوَاحِدِ - وهو **«هذا»** - جُعِل كذلك في التثنية؛ ليكون المثنى كالمفرد؛ لأنه فرعٌ عليه.

واختار هذا القولَ الإمام العلامة تقي الدين أبو العبّاس أحمد بن تَيْمِيَّةَ[(٢)] - رحمه الله -، وزعم أن بناء المثنى إذا كان مفرده مبنيّاً أفْصَحُ من إعرابه، قال: وقد تَفَطَّنَ لذلك غيرُ واحدٍ من حُذّاقِ النُّحاة. ثم اعترض على نفسه بأمرين؛ أحدهما: أن السبعة أجمعوا على الياء في قوله -تعالى-: ﴿إِحْدَى ٱبْنَتَيَّ هَـٰتَيْنِ﴾[(٣)] مع أن **«هاتين»** تثنية **«هاته»** وهو مبني، والثاني: أن **«الذي»** مبني، وقد قالوا في تثنيته: اللَّذَيْنِ، في الجر والنصب، وهي لُغَة القرآن كقوله -تعالى-: ﴿رَبَّنَآ أَرِنَا ٱلَّذَيْنِ أَضَلَّانَا﴾[(٤)].

---

(١) حديث صحيح رواه البخاري ومسلم في صحيحهما؛ وفي رواية مسلم عن ابن مسعود رضي الله عنه: «إنّ أشدّ النّاس عذاباً يوم القيامة المصوّرون»، وله رواية أخرى: «إنَّ من أشد أهل النّار يوم القيامة عذاباً المصوّرون». وفي رواية عائشة - رضي الله عنها-: «يا عائشة، أشدّ النّاس عذاباً عند الله يوم القيامة الذين يضاهون بخلق الله»؛ وفي رواية: **«إن من أشدّ النّاس عذاباً يوم القيامة الذين يصوّرون هذه الصّور»**.
انظر: جامع الأصول، لابن الأثير: ٥/ ٤٥٢، وشرح شواهد التّوضيح: ١٤٨.
موطن الشّاهد: (إنّ من أشدّ النّاس عذاباً المصورون).
وجه الاستشهاد: مجيء اسم «إنّ» ضمير الشأن المحذوف؛ لأنّها في هذا الحديث عاملة، ولا يمكن أن تُهمل وهي مشدّدة، وفي الوقت نفسه جاءت «المصوّرون» مرفوعةً، فدلّ على أنّها ليست اسمها؛ فبقي احتمال واحد، وهو أن يكون اسمها ضمير الشأن المحذوف.

(٢) ابن تيميّة: شيخ الإسلام، تقي الدّين، أحمد بن عبد السّلام النّميري، الحرّاني، الحنبلي، فقيه، مفسّر، حافظ، محدّث، ذو تصانيف كثيرة، واجتهادات معروفة؛ له: الفتاوى، والإيمان، وغيرهما. مات سنة ٧٢٨هـ.
الوافي بالوفيّات: ٧/ ١٥، تذكرة الحفّاظ: ١٤٩٦، الدّرر الكامنة: ١/ ١٤٤، وفوات الوفيات: ١/ ٧٤، وما بعدها.

(٣) ٢٨ سورة القصص، الآية: ٢٧.
موطن الشّاهد: (هاتين).
وجه الاستشهاد: مجيء «هاتين» في الآية الكريمة معربة أفصح منها مبنيّة؛ لمناسبة «ابنتيّ».

(٤) ٤١ سورة فصلت، الآية: ٢٩.

=

وأجاب عن الأوَّل بأنه إنَّما جاء «**هاتين**» بالياء على لُغَة الإعراب؛ لمناسبة «**ابنَتَيَّ**» قال: فالإعراب هنا أفصَحُ من البناء؛ لأجل المناسبة، كما أنَّ البناء في ﴿إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾[(١)] أفصَحُ من الإعراب؛ لمناسبة الألف في «**هذان**» للألف في «**ساحران**».

وأجاب عن الثاني بالفرق بين «**اللذان**» و«**هذان**»؛ بأنَّ «**اللذان**» تثنية اسم ثلاثي؛ فهو شبيه بالزيدان، و«**هذان**» تثنية اسم على حرفين؛ فهو عَرِيقٌ في البناء لشبهه بالحروف.

قال - رحمه الله تعالى-: وقد زعم قوم أنَّ قراءة مَنْ قرأ (**إن هذان**) لحنٌ، وأنّ عثمان[(٢)] - رضي الله عنه - قال: إنّ في المصحف لحناً، وَسَتُقِيمُهُ العرب بألسنتها، وهذا خَبَرٌ باطل لا يصحُّ من وُجُوهٍ؛ أحدها: أنَّ الصحابة - رضي الله عنهم - كانوا يتسارعون إلى إنكار أدنى المنكرات، فكيف يُقرُّون اللحنَ في القرآن، مع أنَّهم لا كلفة عليهم في إزالته؟!. والثاني: أن العرب كانت تستقبح اللحن غاية الاستقباحِ في الكلام، فكيف لا يستقبحون بقاءه في المصحف؟. والثالث: أنَّ الاحتجاج بأن العرب ستقيمه بألسنتها غيرُ مستقيم؛ لأن المُصْحَفَ الكريم يَقِفُ عليه العربيُّ والعجميُّ. والرابع: أنه قد ثبت في الصحيح أن زيد بن ثابت[(٣)] أراد أن يكتب (**التابوت**) بالهاء على لُغَة الأنصار فمنعوه من ذلك، ورفعوه إلى عثمان رضي الله عنه، وأمرهم أن يكتبوه بالتاء على لُغَة قريش. ولمَّا بلغ عُمَرَ[(٤)] - رضي الله عنه - أنَّ ابن مسعود[(٥)] - رضي الله

= **موطن الشّاهد:** (اللّذين أضلّانا).

وجه الاستشهاد: عدَّ المؤلّف «اللذان» تثنية اسم ثلاثي، وعدّ «هذان» تثنية اسم على حرفين؛ فالأوّل أقرب إلى الأسماء والإعراب، بينما الثاني عريق في البناء لشبهه بالحروف، كما جاء في المتن.

(١) ٢٠ سورة طه، الآية: ٦٣.
موطن الشّاهد: (إن هذان لساحران): مرّ تخريجها.
وجه الاستشهاد: استشهد ابن هشام على أنَّ «هذان» في الآية إلى البناء أقرب منها إلى الإعراب؛ لمناسبة الألف في «ساحران» كما أشار المؤلّف.

(٢) عثمان بن عفّان بن أبي العاص بن أميّة، لُقّب بذي النورين؛ لأنَه تزوّج ابنتي الرّسُول ﷺ، وهو ثالث الخلفاء الراشدين، وأحد العشرة المبشّرين بالجنّة. مات سنة ٣٥ هـ.

(٣) زيد بن ثابت: هو زيد بن ثابت بن الضّحّاك الأنصاري الخزرجيّ، صحابيّ جليل، وأحد كتّاب الوحي، وُلد سنة ١١ق. هـ، ومات رضي الله عنه سنة ٤٥هـ.

(٤) عمر بن الخطّاب: أبو حفص، ثاني الخلفاء الراشدين، وأوّل من لُقّب أمير المؤمنين، اشتهر بورعه وتقواه وزهده. مات رضي الله عنه سنة ٢٣هـ.

(٥) عبد الله بن مسعود: هو عبد الله بن مسعود بن غافل الهذلي، أبو عبد الرّحمن، صحابي جليل، روى أحاديث كثيرة عن النّبي ﷺ مات سنة ٣٢هـ.

عنه - قرأ: ﴿عَتَّى حِينٍ﴾[1] على لُغَة هُذَيل أنْكَرَ ذلك عليه، وقال: أقْرِئ النَّاس بلغة قريش؛ فإنّ الله -تعالى- إنَّما أنزله بلغتهم، ولم يُنْزِلْهُ بلغة هُذَيل. انتهى كلامه مُلخّصاً.

وقال المهدويّ[2] في شرح الهداية: وما رُوي عن عائشة[3] -رضي الله عنها- من قولها: «**إنَّ في القرآن لحناً ستقيمه العرب بألسنتها**» لم يصحّ، ولم يوجد في القرآن العظيم حَرْفٌ واحد إلا وله وجه صحيح في العربية، وقد قال الله -تعالى-: ﴿لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ ۖ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾[4] والقرآن محفوظ من اللحن والزيادة والنقصان. انتهى.

وهذا الأثر إنّما هو مشهور عن عثمان[5] رضي الله عنه، كما تقدّم من كلام ابن تَيْمِيّة[6] -رحمه الله- لا عن عائشة -رضي الله عنها- كما ذكره المهدويُّ، وإنَّما المرويُّ عن عائشة ما رواه الفرَّاء[7] عن أبي معاوية عن هشام بن عُرْوَةَ عن أبيه أنّها - رضي الله عنها- سُئِلت عن قوله -تعالى- في سورة النِّساء: ﴿وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾[8]

---

(١) ١٢ سورة يوسف، الآية: ٣٥.
أوجه القراءات: قرأ الحسن البصريّ «لتسجننّ» بالتّاء، وقرأ ابن مسعود «حتَّى حين»: عتّى حين. وقرأ الباقون بالياء في «يُسجنَنَّ» والحاء في «حتَّى». انظر مختصر في شواذّ القرآن: ٦٣.

(٢) المهدويّ: أبو العبّاس، أحمد بن عمّار؛ أو ابن محمد، عالم بارع في النّحو، والقراءات، والتفسير؛ له مصنّفات مفيدة، منها: شرح كتاب الهداية في القراءات؛ والمهدويّ: نسبة إلى المهدويّة، وهي مدينة بينها وبين القيروان مرحلتان. مات سنة ٤٤٠هـ. إنباه الرواة: ١/ ٩١، وبغية الوعاة: ١/ ٣٥١، وطبقات القرّاء: ١/ ٩٢، والبلغة: ٢٧.

(٣) عائشة أمُّ المؤمنين بنت أبي بكر الصدّيق رضي الله عنهما، تزوّجها رسول الله ﷺ ولم يتزوّج بكراً غيرها، وتوفّي عنها -عليه الصلاة والسلام-، وهي ابنة ثماني عشرة سنة. ماتت في خلافة معاوية -ولها سبع وستون سنة- سنة ٥٨هـ. وفيّات الأعيان: ٣/ ١٧-١٩، والاستيعاب: ١٨٨١، وأسد الغابة: ٥/ ٥٠١، وتهذيب التهذيب: ١٢/ ٣٣.

(٤) ٤١ سورة فصلت، الآية: ٤٢.
موطن الشّاهد: (لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه).
وجه الاستشهاد: استشهد بهذه الآية؛ ليبيّن أنّ القرآن الكريم محفوظ من أيّ زيادة أو نقصان أو لحن كما هو واضح في المتن.

(٥) مرت ترجمته.

(٦) مرت ترجمته.

(٧) مرت ترجمته.

(٨) ٤ سورة النساء، الآية: ١٦٢.
موطن الشّاهد: (المقيمين الصَّلاة).
وجه الاستشهاد: مجيء «المقيمين» منصوبة بعد «الرّاسخون»، وتأويلها على هذه القراءة: أنّها منصوبة بفعل محذوف؛ والتقدير: وأعني المقيمين الصَّلاة؛ أو أخصّ المقيمين.

بعد قوله: ﴿لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ﴾، وعن قوله -تعالى- في المائدة: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾[1]، وعن قوله -تعالى- في سورة طه: ﴿إِنَّ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾[2]، فقالت: يا بن أخي، هذا خطأ من الكاتب. روى هذه القصّة الثعلبيُّ[3] وغيرُه من المفسِّرين، وهذا أيضاً بعيدُ الثبوت عن عائشة -رضي الله عنها-؛ فإنَّ هذه القراءات كلها مُوَجَّهَةٌ كما مرَّ في هذه الآية، وكما سيأتي -إن شاء الله تعالى- في الآيتين الأخيرتين عند الكلام على الجمع، وهي قراءة جميع السبعة في **(المقيمين)** و**(الصّابئون)** وقراءة الأكثر في **(إنّ هذان)** فلا يَتَّجِهُ القولُ بأنَّها خطأ؛ لصحَّتها في العربيَّة وثبوتها في النَّقل.

[ما يلحق بالمثنّى خمسة ألفاظ]

ثم قلت: وَأُلْحِقَ بِهِ اثْنانِ واثنتان وثنتان، مُطْلَقاً، وَكِلاَ وَكِلْتَا، مُضَافَيْنِ إلى مُضْمَرٍ.

وأقول: أُلحق بالمثنَّى خمسةُ ألفاظٍ -وهي: اثنان، للمذكَّرَيْنِ، واثنتان، للمؤنَّثين، في لُغَة الحجاز، وَثِنْتَانِ لهما في لُغة تميم - وهذه الثّلاثة تَجْرِي مُجْرَى المثنّى في إعرابه دائماً، من غير شرط، وإنّما لم نُسَمِّهَا مُثَنَّاة؛ لأنّها ليست اختصاراً للمتعاطفين؛ إذ لا مفرد لها، لا يُقال: «**اثْنٌ**» ولا «**اثْنَةٌ**» ولا «**ثِنْتٌ**».

ومن شواهد رفعها بالألف قوله -تعالى-: ﴿فَٱنفَجَرَتۡ مِنۡهُ ٱثۡنَتَا عَشۡرَةَ عَيۡنٗا﴾[4]

---

(١) ٥ سورة المائدة، الآية: ٦٩ .
موطن الشّاهد: (والصّابئون) .
وجه الاستشهاد: جاءت «الصّابئون» مرفوعة على موضع «إن وما عملت فيه» وخبر «إنَّ» منويّ قبل الصّابئين؛ فلذلك جاز العطف على الموضع؛ وقال الفرّاء: معطوف على المضمر في «هادوا» وهو غلط، وقيل: مرفوع على أصله قبل دخول إنّ، وقيل: رفع على لغة بلحارث بن كعب، وقيل غير ذلك. انظر تفصيل هذه الأوجه في: مشكل إعراب القرآن: ١/ ٢٣٧-٢٣٩ .

(٢) مرَّ تخريجها .

(٣) الثّعلبيّ: أبو زيد، عبد الرّحمن بن محمَّد بن مخلوف الثّعلبيّ، الجزائريّ، المغربيّ، المالكيّ، الإمام الحجّة . اتّفق النّاس على صلاحه وإمامته؛ من مؤلّفاته: الجواهر الحسان في تفسير القرآن. مات سنة ٨٧٦هـ . الضوء اللامع: ٤/ ١٥٢، والتفسير والمفسرون: ١/ ٢٤٧ .

(٤) ٢ سورة البقرة، الآية: ٦٠ .
موطن الشّاهد: (اثنتا عشرة) .
وجه الاستشهاد: ارتفاع «اثنتا عشرة» على الفاعليّة، وارتفع «اثنتا» بالألف؛ لأنّه ملحق بالمثنّى.

فـ(**اثنتا**) فاعل بـ«انفجرت»، وقوله -تعالى-: ﴿شَهَٰدَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ حِينَ ٱلْوَصِيَّةِ ٱثْنَانِ﴾(١)؛ فـ(**اثنان**) مرفوع: إمّا على أنه خبر المبتدأ، وهو شهادة، وذلك على أنَّ الأصل شهادة بينكم شهادة اثنين، فحُذِف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه فارتفع [ارتفاعه]، وإنّما قدَّرْنَا هذا المضافَ؛ لأنّ المبتدأ لا بدّ أن يكونَ عينَ الخبَرِ نحو: «**زيد أخوك**»، أو مشبَّهاً به نحو: (**زيد أسد**)، والشّهادة ليست نَفْسَ الاثنين، ولا مشبَّهة بهما، وإمّا على أنّه فاعل بالمصدر، وهو الشّهادة، والتقدير: وممّا فرض عليكم أن يشهد بينكم اثنان.

ومن شواهد النصب قوله -تعالى-: ﴿إِذْ أَرْسَلْنَآ إِلَيْهِمُ ٱثْنَيْنِ﴾(٢)، ﴿قَالُواْ رَبَّنَآ أَمَتَّنَا ٱثْنَتَيْنِ﴾(٣)، فـ(**اثنين**) مفعول به، و(**اثنتين**) مفعول مطلق؛ أي: إماتتين، وكذلك: ﴿وَأَحْيَيْتَنَا ٱثْنَتَيْنِ﴾، ومنه أيضاً قوله -تعالى-: ﴿وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ ٱثْنَىْ عَشَرَ نَقِيبًا﴾(٤)، فـ(**اثني**) مفعولُ (**بعثنا**)، وعلامَةُ نَصْبِهِ الياء.

والكلمتَانِ الرابعة والخامسة: كِلاَ، وَكِلْتا، وَشَرْطُ إجرائهما مُجْرى المثنّى إضافَتُهُمَا إلى المُضمَر، تقول: جاءني كِلاَهُما، ورأيت كِلَيْهِما، ومررت بِكلَيْهِما، وكذا في كلتا، قال الله -تعالى-: ﴿إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ ٱلْكِبَرَ أَحَدُهُمَآ أَوْ كِلَاهُمَا﴾(٥)، فـ(**أحدهما**) فاعل، و(**كلاهما**) معطوف عليه، والألف علامة لرفعه؛ لأنه

---

(١) ٥ سورة المائدة، الآية: ١٠٦ .
موطن الشَّاهد: (اثنان) .
وجه الاستشهاد: ارتفع «اثنان» على الخبريّة لـ «شهادة» وعلامة رفعه الألف؛ لأنّه ملحق بالمثنّى.

(٢) ٣٦ سورة يس، الآية: ١٤ .
موطن الشَّاهد: (اثنين) .
وجه الاستشهاد: انتصاب «اثنين» على المفعولية، وعلامة النّصب الياء؛ لأنّه ملحق بالمثنّى .

(٣) ٤٠ سورة غافر، الآية: ١١ .
موطن الشَّاهد: (اثنتين) .
وجه الاستشهاد: انتصاب (اثنتين) على أنّه مفعول مطلق، وكذا الحال في قوله -تعالى-: ﴿وَأَحْيَيْتَنَا ٱثْنَتَيْنِ﴾؛ وعلامة نصبه الياء؛ لأنّه ملحق بالمثنّى .

(٤) ٥ سورة المائدة، الآية: ١٢ .
موطن الشَّاهد: (اثني عشر) .
وجه الاستشهاد: انتصب «اثني» على المفعولية لـ «بعثنا»، وعلامة نصبه الياء؛ لأنَّه ملحق بالمثنّى.

(٥) ١٧ سورة الإسراء، الآية: ٢٣ .
=

مضاف إلى الضمير، ويُقرأ (**إِمَّا يَبْلُغَانِ**) بالألف؛ فالألف فاعل، و(**أحدهما**) فاعل بفعل محذوف، وتقديره: إن يَبْلُغْهُ أحدهما أو كلاهما، وفائدةُ إعادة ذلك التوكيدُ، وقيل: إن (**أحدهما**) بدل من الألف، أو فاعل (**يبلغان**) على أنّ الألف علامة، وليسا بشيء[1]، فتأمّل ذلك.

فإن أُضيفا إلى الظّاهر كانا بالألف على كلّ حال، وكان إعرابهما حينئذ بحركات مُقَدَّرة في تلك الألف، قال الله -تعالى-: ﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا﴾[2]؛ أي: كل واحدة من الجنّتين أَعْطَتْ ثمرتَهَا، ولم تنقص منه شيئاً، فـ(**كلتا**) مبتدأ، و(**آتت أكلها**) فعل ماض، والتاء علامة التأنيث، وفاعله مستتر، ومفعول، ومضاف إليه، والجملة خبر، وعلامة الرفع في (**كلتا**) ضمَّة مقدرة على الألف؛ فإنّه مضاف للظّاهر.

* * *

[٥- جمع المذكَّر السّالم]

ثم قلت: الخَامِسُ: جَمْعُ المُذَكَّرِ السَّالِمُ، كَالزَّيْدُونَ والمُسْلِمُون؛ فإنّه يُرْفَعُ بالواو، ويُجرُّ ويُنصَبُ بالياء المَكْسُورِ ما قبلَهَا المَفْتُوحِ ما بَعْدَها.

= **موطن الشّاهد**: (كلاهما).

وجه الاستشهاد: أتى «أحدهما» فاعلاً، و«كلاهما» معطوفاً عليه مرفوعاً مثله، وعلامة رفعه الألف؛ لأنّه مضاف إلى الضّمير؛ وفي «كلا وكلتا» ثلاث لغات:

١- أن يُعربا إعراب المثنى سواء أضيفا إلى مضمر أو ظاهر.

٢- أن يُعربا إعراب الاسم المقصور مطلقاً.

٣- أن يُعربا إعراب المثنّى، إن أضيفا إلى مضمر، وإعراب الاسم المقصور، إن أضيفا إلى اسم ظاهر؛ وهذا ما عليه جمهور النُّحاة.

(١) إعراب (أحدهما) بدلاً ممّا قبله وَهمٌ؛ لأنّه يضعف المعنى؛ لأنّ البدل، هو الذي يكون مقصوداً بالحكم؛ فلو جعلناه بدلاً؛ لأفاد أنّ المقصود هو بلوغ أحدهما الكبر، مع أنَّ المقصود التوكيد والتّعميم؛ وهذا المعنى إنّما يدل عليه جعل «أحدهما» فاعلاً بفعل محذوف، يدلّ عليه المذكور؛ وكذلك الحال إذا جعلناه فاعلاً مع وجود الألف، على قراءة (يبلغان) وعددنا الألف حرفاً دالاًّ على التثنية، وذلك؛ لأنّ:

(أ) - لغة الجمهور من العرب، لا تبيح ذلك؛ لأنّها تجرّد الفعل من علامتي التثنية والجمع.

(ب)- ولأنَّ لغة «أكلوني البراغيث» الضّعيفة، إنما تجيز لحاق علامة التثنية والجمع للفعل، إذا كان فاعله مثنّى، أو مفردين عطف ثانيهما على الأوّل بالواو، على خلاف في الأخير، وما هنا ليس واحداً منهما. انظر: شرح التصريح: ١/ ٦٨.

(٢) ١٨ سورة الكهف، الآية: ٣٣.

موطن الشّاهد: (كلتا).

وجه الاستشهاد: مجيء «كلتا» مبتدأ مرفوعاً. وعلامة رفعه الضَّمّة المقدَّرة على الألف، منع من ظهورها التعذّر، ولم تُعرب بالألف؛ لأنّها أضيفت إلى الاسم الظّاهر، لا المُضمَر.

وأقول: الباب الخامس: ممّا خرج عن الأصل: جمعُ المذكر السالمُ، واحترزت بالمذكّر عن المؤنّث كهِندَاتٍ وَزَيْنَبَاتٍ، وبالسّالم عن المُكَسَّرِ كَغِلْمَانٍ وزُيُودٍ.

وحُكْمُ هذا الجمع أنّه يُرفع بالواو نيابة عن الضمّة، ويُجرّ ويُنصب بالياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها نيابة عن الكسرة والفتحة، تقول: جَاءَ الزَّيدون والمسلمون، ومررت بالزَّيْدِينَ والمُسْلِمينَ، ورَأيت الزَّيْدِينَ والمُسْلِمِينَ، وإنّما مثّلتُ بالمثالين ليُعلَم أنَّ هذا الجمع يكون في أعلام العقلاء وصِفَاتِهِمْ.

* * *

فإن قلت: فما تصنع في (**المُقيمِينَ**) من قوله -تعالى- في سورة النساء: ﴿لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ مِنْهُمْ وَٱلْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾[1] فإنّه جاء بالياء، وقد كان مقتضى قياسِ ما ذكرت أن يكون بالواو؛ لأنّه معطوف على المرفوع، والمعطوف على المرفوع مرفوع، وجمع المذكَّر السّالمُ يرفع بالواو كما ذكرت؟وما تصنع بـ (**الصّابئون**) من قوله -تعالى- في السورة التي تليها: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾[2] فإنّه جاء بالواو، وقد كان مقتضى قياسِ ما ذكرت أن يكون (**والصّابئينَ**) بالياء؛ لأنّه معطوف على المنصوب، والمعطوف على المنصوب منصوبٌ، وجمع المذكَّر السّالم يُنْصَب بالياء كما ذكرت؟

قلت: أمَّا الآية الأولى ففيها أوْجُهٌ، أرجَحُها وجهان؛ أحدهما: أنَّ «**المقيمين**» نَصْبٌ على المدح، وتقديره: وأمْدَحُ المقيمين، وهو قول سيبويه والمحقّقين، وإنّما

(١) ٤ سورة النساء، الآية: ١٦٢ .
موطن الشّاهد: (المقيمين) .
وجه الاستشهاد: انتصاب «**المقيمين**» بالياء؛ لأنّه جمع مذكّر سالم؛ وتوجيه إعرابه كالآتي: إمّا أن تكون لفظة «**المقيمين**» نصبت على المدح؛ والتقدير: أمدح المقيمين، وهذا رأي سيبويه والمحقّقين، كما أشار المؤلّف .
أو أنّ لفظة «**المقيمين**» معطوفة على «**ما**» في قوله تعالى-: ﴿بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ﴾ والتّقدير: (يؤمنون بالكتب وبالمقيمين الصّلاة) وهذا الرأي للكسائي، وهو بعيد، وقيل في إعرابها غير ذلك .
انظر: مشكل إعراب القرآن، للقيسي: ١/ ٢١٢، والكتاب (ط . بولاق): ١/ ٢٤٨-٢٤٩ .

(٢) ٥ سورة المائدة، الآية: ٦٩ .
موطن الشّاهد: (الصّابئون) .
وجه الاستشهاد: ارتفاع «الصّابئون» على اعتبار «الذين هادوا» مرفوعاً بالابتداء، و «الصّابئون» عطفاً عليه، وعلامة الرّفع الواو؛ لأنّه جمع مذكّر سالم .

قُطِعَت هذه الصّفة عن بقية الصفات؛ لبيان فَضْلِ الصلاة على غيرها، وثانيهما: أنّه مخفوض؛ لأنّه معطوف على «ما» في قوله -تعالى-: ﴿بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ﴾؛ أي: يؤمنون بالكتب وبالمقيمين الصّلاة، وهم الأنبياء، وفي مصحف عبد الله: **(والمقيمون)** بالواو وهي قراءةُ مالك بن دينار[١] والجَحْدَرِيِّ[٢] وعيسى الثَّقَفيِّ[٣]، ولا إشكال فيها.

وأما الآية الثانية ففيها أيضاً أوجُهٌ، أرْجَحُهَا وَجْهَان؛ أحدهما: أن يكون ﴿وَٱلَّذِينَ هَادُواْ﴾ مرتفعاً بالابتداء، و﴿وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ﴾ عطفاً عليه، والخبر محذوف، والجملة في نيّة التأخير عمّا في حَيِّز «إنَّ» من اسمها وخبرها، كأنّه قيل: إنّ الّذين آمنوا بألسنتهم مَنْ آمن منهم - أي: بقلبه - بالله إلى آخر الآية، ثمّ قيل: والذين هادوا والصّابئون والنّصارى كذلك، والثاني: أن يكون الأمر على ما ذكرناه من ارتفاع **(الذين هادوا)** بالابتداء، وكَوْنِ ما بعده عطفاً عليه، ولكن يكون الخبر المذكور له، ويكون خبر «إنَّ» محذوفاً مدلولاً عليه بخبر المبتدأ، كأنّه قيل: إنّ الذين آمنوا مَنْ آمَنْ منهم، ثمّ قيل: والذين هادوا. . . إلخ، والوجه الأوّل أجود؛ لأنّ الحذف من الثاني؛ لدلالة الأوّل أوْلى من العكس، وقرأ أُبَيُّ بن كَعْبٍ[٤]: **(والصّابئين)** بالياء، وهي مَرْوِيَّةٌ عن ابن كثيرٍ[٥]، ولا إشكال فيها[٦].

---

(١) مالك بن دينار: أبو يحيى، مالك بن دينار، كان مولى لامرأة من بني سامة بن لؤي، وكان ثقة قليل الحديث، وكان يكتب المصاحف . مات سنة ١٣١ هـ . وفيّات الأعيان: ٤/ ١٣٩، وتهذيب التهذيب: ١٠/ ١٤ .

(٢) الجحدري: عاصم بن أبي الصّباح الجحدريّ، البصريّ، قرأ على نصر بن عاصم، والحسن، وعيسى بن يعمر، وغيرهم . مات سنة ١٢٨هـ . غاية النهاية: ١/ ٣٤٩ .

(٣) عيسى الثّقفي: عيسى بن عمرو الثّقفي، أبو عمرو؛ قيل: هو مولى خالد بن الوليد المخزومي، نزل في ثقيف؛ أخذ القراءات والنّحو عن عبد الله بن أبي إسحاق، والحروف عن ابن كثيرٍ . روى عنه الأصمعي والخليل ومن في طبقتهما . وقيل: لم يضع أبو الأسود الدّؤلي في النحو إلّا باب الفعل والمفعول، وكمّله عيسى بن عمرو وبوّبه وهذّبه؛ له الجامع والإكمال. مات سنة ١٤٩هـ . البلغة: ١٧٩ .

(٤) أبيّ بن كعب: أبو المنذر، أبيّ بن كعب الأنصاريّ، المدنيّ، قرأ القرآن على النبي ﷺ، وقرأ عليه من الصحابة: عبد الله بن عبّاس، وأبو هريرة، وغيرهم، ومن التّابعين عدد كبير . مات زمن عثمان رضي الله عنه، أو بعده بقليل . غاية النهاية: ١/ ٣٢ .

(٥) ابن كثير: هو أبو معبد، عبد الله بن كثير بن عمرو المكّي، ولد بمكة سنة ٤٥هـ، وهو أحد أصحاب القراءات السّبع، كان إمام النّاس في القراءة بمكّة، لم ينازعه منازع، وكان عالماً بالعربيّة فصيحاً بليغاً . مات سنة ١٢٠هـ . غاية النهاية: ١/ ٤٤٣-٤٤٥ .

(٦) انظر تفصيل أوجه الإعراب في هذه الآية في: مشكل إعراب القرآن: ١/ ٢٣٧-٢٣٩، وإملاء ما منّ به الرّحمن، للعكبري: ١/ ٢٢١-٢٢٢ .

[ما يلحق بجمع المذكّر السّالم]

ثم قلت: وَأُلحِق بِهِ: أُولُو، وَعالَمُونَ، وأَرْضُونَ، وَسِنُونَ، وَعِشْرُونَ، وبابُهُمَا، وَأَهْلُونَ، وعِلِّيُّونَ، ونَحْوُهُ.

وأقول: أُلحِق بجمع المذكَّر السالم ألفاظٌ: منها: أُولُو، وليس بجمع[١]، وإنّما هو اسم جَمْعٍ لا واحد له من لفظه، وإنّما له واحد من معناه، وهو ذُو، ومن شواهدِ قوله -تعالى-: ﴿وَلَا يَأْتَلِ أُوْلُوا۟ ٱلْفَضْلِ مِنكُمْ وَٱلسَّعَةِ أَن يُؤْتُوٓا۟ أُو۟لِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾.

(لا) ناهية **(يَأْتَلِ)** فعل مضارع مجزوم بلا الناهية، وعلامة جزمه حذف الياء، وأصله: يَأْتَلِي، ومعناه يَحْلفُ، وهو يفتعل من الألِيَّةِ[٢]، وهي اليمين، أو من قولهم: **«ما أَلَوْتُ جُهْداً»** أي: ما قَصَّرْتُ، وعلى الأوّل فأصْلُ **(أن يؤتوا)** على أن لا يؤتوا؛ فحُذِفت على ولا، كما قال الله تعالى-: ﴿يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّوا۟﴾[٣]؛

(١) وحُمِل على هذا الجمع أربعة أنواع؛ أحدها: أسماء الجموع، وهي: أولو، وعالمون، وعشرون، وبابه. ثانيها: جموع التكسير، وهي: بنون، وأرضون، وسنون، وحرون وبابه؛ وهذا الجمع مطّرد في كلّ ثلاثي، حُذِفت لامه، وعُوِّض عنها هاء التأنيث، ولم يكسّر، نحو: عضه: عضين، عزة: عزين، وثبة: ثبين كما جاء في التنزيل العزيز: ﴿كَمْ لَبِثْتُمْ فِى ٱلْأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ﴾، وقوله -تعالى-: ﴿ٱلَّذِينَ جَعَلُوا۟ ٱلْقُرْءَانَ عِضِينَ﴾. والعالمون: اسم جمع لـ «عالم» وليس جمعاً له؛ وسنرى السّبب في الصّفحة التالية. حرون: جمع حرّة؛ وهي أرض ذات حجارة سود. العضة: الكذب والبهتان. وجمعها عضون؛ أي: كذباً وسحراً وكهانة وشعراً. العزه: الفرقة من الناس، وجمعها عزون. الثّبة: الجماعة. وثالثها: جموع تصحيح لم تستوف الشّروط؛ نحو: «أهلون ووابلون»؛ لأنّ أهلاً ووابلاً؛ ليسا علمين، ولا وصفين؛ ولأنّ «وابلاً» لغير العاقل. ورابعها: ما سُمّي به من هذا الجمع، نحو: عابدين، وما أُلحِق به كـ (عليّين) اسم أعلى الجنّة. ويجوز في هذا النوع أن يجري مجرى «غسلين» (ما سال من لحوم أهل النّار ودمائهم). في لزوم الياء والإعراب بالحركات منوّنة. انظر أوضح المسالك: ١/٥٢- ٥٣، والتّصريح على التّوضيح: ١/٧٢-٧٦، وابن عقيل: ١/٦٣. بقي علينا أن نعلم: أنّ بين الجمع واسم الجمع اتّفاقاً واختلافاً؛ فيتفقان في كون كلّ منهما يدلّ على ثلاثة فصاعداً، ويختلفان في أنّ الجمع لا بدّ من أن يكون له مفرد من لفظه كـ: مسلم ومسلمون، ومحمّد ومحمّدون؛ ولا بدّ من أن يكون معنى المفرد هو بعينه معنى الواحد من أفراد الجمع؛ ولهذا، كان «العالمون» اسم جمع، ولم يكن جمعاً؛ لأنّ «العالم» المفرد: اسم لكل ما سوى الله، و«العالمين» خاص بالعقلاء.

انظر: شرح شذور الذهب (تحقيق. محيي الدين عبد الحميد) ص٥٥، حا: ١.

(٢) ومن استعمال «الأليّة» بمعنى اليمين قول الشّاعر: [الوافر]

علـيّ ألـيّـة إن كـنـت أدري ... أيـنـقـص حـبّ لـيـلـى أم يـزيـد

(٣) ٤ سورة النساء، الآية: ١٧٦.

موطن الشّاهد: (أن تضلّوا).

وجه الاستشهاد: حُذِفت اللام السّابقة لـ «أن» وحذفت «لا» بعدها؛ لأنّ الأصل: لأن لا تضلّوا.

أي: لأنّ لا تضلُّوا، وعلى الثاني فأصْلُهُ في أن يؤتوا، فحُذِفت «في» خاصة، وقُرِئ: **(وَلاَ يَتَألَّ)** وأصله يَتَألَّى، وهو يَتَفَعَّلُ[١] من الألِيَّةِ، و**(أولو)** فاعل يأتل، وعلامة رفعه الواو، و **(أُولي)** مفعول بـ «يُؤْتُوا»، وعلامة نصبه الياء.

وقال الله -تعالى-: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِأُولِي ٱلْأَلْبَٰبِ﴾[٢]؛ فهذا مثالُ المجرور، وذانك مثالا المرفوع والمنصوب.

ومنها «**عَالَمُونَ**» و«**عِشْرُونَ**» وبَابُهُ إلى التسعين؛ فإنّها أسماء جموع أيضاً لا واحد لها من لفظها.

ومنها: «**أَرَضُونَ**» وهو بفتح الراء، وهو جمع تكسير؛ لمؤنَّث لا يعقل؛ لأنَّ مفرده أرْضٌ سَاكِنَ الراء، والأرض مؤنَّثة؛ بدليل: ﴿وَأَخْرَجَتِ ٱلْأَرْضُ أَثْقَالَهَا﴾[٣] وهي ممَّا لا يعقل قَطْعاً، وإنّما حَقُّ هذا الإعراب - أي: الّذي يجمع بالواو والنون - أن يكون في جمع تصحيح لمذكّرٍ عاقلٍ، تقول: هذه أرَضُونَ، ورأيت أرضين، ومررتُ بِأَرَضِيْنَ، وفي الحديث: «**مَنْ غَصَبَ قِيدَ شِبرٍ مِنْ أَرْضٍ طُوِّقَهُ مِنْ سَبْعِ أَرَضِينَ يَومَ القيامة**»[٤] ورُبَّما سُكِّنت الراء في الضرورة، كقوله[٥]: [**الطّويل**]

١٦- لَقَدْ ضَجَّتِ الأرْضُونَ إذْ قَامَ مِن بَنِي هَـدَادِ خَطِيبٌ فَوْقَ أَعْوادِ مِنْبَرِ[٦]

---

(١) ومن استعمال «تألى» بمعنى «حلف» قول زيد الفوارس: [الطّويل]
تألّى ابنُ أوسٍ حَلْفَةً ليردّني إلى نسوةٍ كأنّهنّ حَفَايد

(٢) ٣٩ سورة الزّمر، الآية: ٢١ .
موطن الشّاهد: (لأولي) .
وجه الاستشهاد: مجيء «أولي» مجروراً باللّام، وعلامة جرّه الياء؛ لأنّه ملحق بجمع المذكّر السّالم .

(٣) ٩٩ سورة الزّلزلة، الآية: ٢ .
موطن الشّاهد: (أخرجت الأرض) .
وجه الاستشهاد: أنّث الفعل «أخرج» ؛ لأنّ لفظة «الأرض» مؤنّثة تأنيثاً مجازياً . وجملة (أخرجت الأرض) فعليّة في محلّ جرّ بالإضافة بعد إذا .

(٤) حديث صحيح رواه البخاري ومسلم عن عائشة برواية «من ظلم . . . » صحيح مسلم: ٥/٥٨ . ومعنى طوّقه: جعله طوقاً في عنقه .
موطن الشّاهد: (أرضين) .
وجه الاستشهاد: مجيء «أرضين» مجروراً بالإضافة، وعلامة جرّه الياء؛ لأنّه ملحق بجمع المذكّر السّالم؛ وذلك، لأنه يُعامَل معاملة جمع المذكّر العاقل، ويمكن أن تُسكّن راء «أرَضين» فتصبح أرْضين .

(٥) لم يُنسب إلى قائل معيّن .

(٦) **معنى الشّاهد**: يهجو الشّاعر بني سدوس أو هداد، ويصفهم بأنّهم غير أهل للرّياسة والسّيادة؛ =

ومنها: «**سِنُونَ**» وهو كأَرَضُونَ؛ لأنّه جمع سَنَةٍ، وسَنَةٍ مفتوحُ الأوّل، وسِنُونَ مكسور الأوّل، وسَنَة مؤنَّث غير عاقل، وأصله: سَنَوٌ أو سَنَهٌ؛ بدليل قولهم في جمعه بالألف والتاء: سَنَوات، وسَنَهَات، وقولهم في اشتقاق الفعل منه: سَانَهْتُ وسَانَيْتُ، وأصل سَانَيْتُ: سَانَوْتُ، فقلبوا الواو ياء حين تجاوزت متطرِّفةً ثلاثةَ أحْرُفٍ.

ومن شواهد سنينَ قوله -تعالى-: ﴿وَلَبِثُوا۟ فِى كَهْفِهِمْ ثَلَٰثَ مِا۟ئَةٍ سِنِينَ﴾[1]، تُقرأ «**مئة**» على وجهين: منوّنة، وغير منوّنة، فمن نَوَّنَهَا فـ«**سنين**» بدل من ثلاث؛ فهي منصوبة، والياء علامة النصب، قيل: أو مجرورة بدل من مئة، والياء علامة الجرّ، وفيه نظر؛ لأنّ البدلَ يعتبر لصحّته إحلالُه محلَّ الأوّل مع بقاء المعنى، ولو قيل: ثلاث سِنينَ لاخْتَلّ المعنى كما ترى، ومَنْ لم ينوّنها فسنين مضاف إليه، فهي مخفوضة، والياء علامة الخفض.

= ولذا فعندما وقف أحدهم خطيباً في النّاس، ضجّت الأرض استغراباً واستهجاناً لهذا الأمر.
موطن الشّاهد: (ضجّت الأرضون).
وجه الاستشهاد: مجيء «أرضون» على هيئة جمع المذكّر السّالم؛ وهذا الجمع شاذّ؛ لأنّ ما يُجمع بالواو والنون، يكون للعقلاء المذكّرين؛ والأرض: ليست من العقلاء، ومع هذا، فهي من المؤنّثات؛ ومعلوم أنّهم إذا جمعوا «أرضاً» يحرّكون الرّاء إيذاناً بهذه الحركة التي تخالف ما في المفرد؛ وهنا مخالفة لأنّهم جمعوا هذا اللفظ على ما لم يكونوا يجمعونه عليه؛ والشّاعر - هنا - خالف القياس في الجمع أوّلاً، وخالف الاستعمال بسبب تسكين الرّاء ثانياً.
وانظر شذور الذهب (تحقيق. محيي الدين عبد الحميد): ٥٧، حا: ١.

(١) ١٨ سورة الكهف، الآية: ٢٥.
أوجه القراءات: قرأ حمزة والكسائيّ من دون تنوين، وكذلك قرأها خلف، وقرأ الباقون بالتّنوين. انظر: النّشر (ط. دار الفكر): ٢/ ٢٩٨، والتّيسير ١٤٣، ومشكل إعراب القرآن: ٢/ ٣٩-٤٠.
موطن الشّاهد: (ثلاثَ مئةٍ سنين).
وجه الاستشهاد: على قراءة تنوين «مئة» فـ«سنين» بدل من ثلاث؛ فهي منصوبة، وقال الزّجّاج: هي عطف بيان على ثلاث. ومن لم ينوّن فـ«سنين» مضاف إليه؛ وهي قراءة حمزة والكسائيّ وخلف - كما أسلفنا - وعلى هذه القراءة؛ تكون الإضافة إلى الجمع كما يُضاف إلى المفرد؛ «وجاز ذلك؛ لأنّهم، لو أضافوا إلى واحد فقالوا: ثلاثمئة سنةٍ، فسنة بمعنى سنين - ولا اختلاف في ذلك - فحملها الكلام على معناه؛ فهو حسن في القياس، قليل في الاستعمال؛ لأنّ الواحد في الاستعمال أخفّ من الجمع، فإنّما يبعد من جهة قلّة الاستعمال، وإلّا فهو الأصل». تفسير القرطبي: ١٠/ ٣٨٥، والبيان: ٢/ ١٠٥، والكشف: ١٦٤/ ب، ومشكل إعراب القرآن: ٢/ ٤٠. وأمّا إعراب «**سنين**» على الوجه الأوّل؛ فهي بدل من «ثلاث» منصوب وعلامة نصبه الياء؛ لأنّه ملحق بجمع المذكّر السّالم. وعلى القراءة الثانية؛ فهي مضاف إليه مجرور، وعلامة جرّه الياء؛ لأنّه ملحق بجمع المذكّر السّالم.

ولم تقع في القرآن مرفوعة، ومثالُها قولُ القائل[(١)]: [الكامل]

١٧-ثُمّ انْقَضَتْ تِلْكَ السّنُونَ وَأَهْلُهَا ... فَـكَـأَنَّـهَـا وَكَـأَنَّـهُـمْ أَحـلامُ[(٢)]

وأشَرْتُ بقولي: «**وبابه**» إلى أنّ كلّ ما كان كسنين[(٣)] -في كونه جمعاً، لثلاثي، حُذِفَتْ لامه، وعُوِّض عنها هاء التأنيث- فإنه يُعْرَبُ هذا الإعْرَابَ، وذلك كقلَةٍ وقلينَ، وعِزَةٍ وعِزينَ، وعِضَةٍ وعِضِينَ، قال الله -تعالى-: ﴿عَنِ ٱلْيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ عِزِينَ﴾[(٤)] أي: فِرَقاً شَتَّى؛ لأنّ كلّ فرقة تعتزي إلى غير مَنْ تعتزي إليه الفرقة الأخرى، وانتصابها على أنّها صفة لِمُهْطِعين بمعنى مُسْرعين، وانتصابُ مهطعين على الحال، وقال الله - تعالى-: ﴿ٱلَّذِينَ جَعَلُواْ ٱلْقُرْءَانَ عِضِينَ﴾[(٥)] فعِضِينَ: مفعولٌ ثانٍ لـ «**جعل**» منصوبٌ بالياء، وهي جمع عِضَةٍ، واختُلف فيها؛ فقيل: أصْلُها عُضْوٌ، ومن قولهم: «**عضَّيْتُه تَعْضِيَةً**» إذا فَرَّقْته، قال رؤبة[(٦)]:

---

(١) الشّاعر هو: أبو تمّام، حبيب بن أوس الطّائي؛ شاعر فحل، وأديب كبير، من مؤلفاته: ديوان الحماسة الكبير والصّغير، وله ديوان شعر مطبوع، يُقال: إنّه كان يحفظ ١٤٠٠٠ ألف أرجوزة للعرب. مات بالموصل سنة ٢٣١هـ؛ وأبو تمّام من الشعراء الذين لا يُحتجّ بشعرهم لتأخّره. وإنّما ذُكِر البيت للتّمثيل به. ويرى الزّمخشريّ أنّه يُحتجُّ بشعره. انظر ترجمته في: وفيّات الأعيان: ٢/ ١١-٢٦، والأغاني: ١٦/ ٣٠٣، وتهذيب ابن عساكر: ٤/ ١٨.

(٢) **المفردات الغريبة**: أحلام: جمع حُلُم، وهو ما يراه النّائم.
معنى البيت: يتحدّث الشّاعر واصفاً أيّام سروره بلقاء أحبّته، ويصف تلك الأيّام، بأنّها قصيرة؛ حيث انقضت وكأنّها الأحلام التي لا حقيقة لها.
موطن الشّاهد: (السّنون).
وجه الاستشهاد: وقعت هذه اللّفظة مرفوعة؛ لكونها بدلاً من «تلك» الواقعة فاعلاً، فهي مرفوعة مثلها، وعلامة الرّفع الواو؛ لأنّها ملحقة بجمع المذكر السّالم.

(٣) راجع الصفحة السابقة، والأشموني: ١/ ٣٦-٣٧.

(٤) ٧٠ سورة المعارج، الآية: ٣٧.
موطن الشّاهد: (عِزين).
وجه الاستشهاد: نَصْبُ «عِزين» على الحال، من الّذين؛ وهو جمع «عِزة» مكسور العين؛ المحذوف منه الواو؛ وقيل: الياء؛ وهو من عزوته إلى أبيه، وأعزيته؛ لأنّ «العزة» الجماعة. العكبري: ٢/ ١٤٢. وعلامة نصب «عزين» الياء؛ لأنّه ملحق بجمع المذكّر السّالم؛ وقد جمع بالواو والنّون، وهو مؤنّث ما لا يعقل؛ ليكون ذلك عِوضاً ممّا حذف منها. وانظر تفصيل ذلك في: مشكل إعراب القرآن: ٢/ ٤٠٩.

(٥) ١٥ سورة الحجر، الآية: ٩١.
موطن الشّاهد: (عِضين).
وجه الاستشهاد: انتصاب «عِضين» بالياء؛ لأنّه ملحق بجمع المذكّر السّالم.

(٦) رؤبة سبقت ترجمته.

[الرّجز]

١٨- وَلَيْسَ دِينُ الله بالْمُعَضَّى[١]

يعني بالمُفَرَّقِ؛ أي: جعلوا القرآن أعْضَاء؛ فقال بعضهم: سِحْرٌ، وقال بعضهم: كَهَانة، وقال بعضهم: أساطير الأوّلين، وقيل: أصلها عضهة من العَضَهِ، وهو الكذب والبهتان، وفي الحديث: «**لا يَعْضَهْ بعضكم بعضاً**»[٢].

* * *

[٦- الأفعال الخمسة]

ثم قلت: السَّادِسُ: يَفْعَلانِ وَتَفْعَلانِ وَيَفْعَلُونَ وَتَفْعَلُونَ وَتَفْعَلِينَ؛ فإنَّهَا تُرْفَعُ بِثُبوت النُونِ، وَتُنْصَبُ وَ تُجْزَمُ بِحَذفِهَا، وَأَمَّا نحوُ: **(تُحَاجُّونِي)** فَالمَحْذُوفُ نُونُ الْوِقَايَةِ، وَأَمَّا ﴿إِلَّآ أَن يَعْفُونَ﴾ فَالْوَاوُ أصْلٌ، وَالْفِعْلُ مَبْنِيٌّ، بِخِلافِ ﴿وَأَن تَعْفُوٓاْ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾.

[الأفعال الخمسة]

وأقول: الباب السادس: **ممَّا خرج عن الأصل**: الأمثلَةُ الخمسةُ، وهي: كل فعل مضارع اتّصل به ألف اثنين، أو واو جماعة، أوياء مخاطبة.

وحكمها أن تُرْفَعَ بثبوت النون نيابة عن الضمَّة، وتُنْصب وتُجْزم بحذفها نيابة

---

(١) وقبله:

دايـنـتُ أروى والـديـون تُـقـضـى   فـمـطـلـت بـعـضـاً وأدت بـعـضـا

المفردات الغريبة: أروى: اسم امرأة. مطلت: المطل: التّسويف، وعدم الوفاء بالدين.
المعضّى: اسم مفعول من عضّاه بتشديد الضّاد؛ إذا جزّأه وفرّقه؛ والمعضّى: المجزّأ أو المفرّق، وفي التنزيل العزيز: ﴿ٱلَّذِينَ جَعَلُواْ ٱلْقُرْءَانَ عِضِينَ﴾ فالعضين واحدها عضة، من عضيت الشيء، أي فرّقته.
معنى البيت: وليس دين الله بالمفرّق؛ لأنّهم فرّقوا أقاويلهم فيه؛ وقد يكون المعنى: وليس دين الله بالسّحر، ولا بالبهتان؛ لأنَّ عضة تأتي بمعنى البهتان والسّحر في لغة قريش، كقول الشاعر:

أعــوذ بــربّــي مــن الــنّــافــثــا   ت في عُـقَـدِ الـعـاضِـهِ الـمُـعـضِـهِ

وفي الحديث: «لعن الله العاضهة والمستعضية» أي: الساحرة والمستحرة.
وانظر: الأشموني: (ط. دار الكتاب العربي): ١/ ٣٦.
موطن الشّاهد: (المعضّى).
وجه الاستشهاد: مجيء «المعضّى» اسم مفعول من «عضى» وقد ذكرنا معناه سابقاً.

(٢) الحديث في مسند أبي داود عن عبادة بن الصّامت. والعضه في الحديث بمعنى «النّميمة».

عن الفتحة والسكون، مثالُ الرفع قوله -تعالى-: ﴿فِيهِمَا عَيْنَانِ تَجْرِيَانِ﴾(١)، ﴿وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾(٢)، ﴿وَأَنتُمْ تَشْهَدُونَ﴾(٣)، ﴿وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾(٤)، فالمضارع في ذلك كلّه مرفوع؛ لخلوّه عن الناصب والجازم، وعلامةُ رفعه ثُبُوتُ النونِ. ومثالُ الجزم والنصب قوله -تعالى-: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ﴾(٥)، فـ(**لم تفعلوا**) جازم ومجزوم، و(**لن تفعلوا**) ناصب ومنصوب، وعلامة الجزم والنصب فيهما حذف النون.

فإن قلت: فما تصنع في قوله -تعالى-: ﴿إِلَّآ أَن يَعْفُونَ﴾(٦)، فإنَّ «**أنْ**» ناصبة، والنون ثابتة معه؟.

قلت: ليست الواوُ هنا وَاوَ الجماعة، وإنّما هي لامُ الكلمة التي في قولك: «**زيد يعفو**» وليست النونُ هنا نُونَ الرفع، وإنَّما هي اسم مضمر عائد على المطلَّقات، مثلها

---

(١) ٥٥ سورة الرّحمن، الآية: ٥٠ .
موطن الشّاهد: (تجريان) .
وجه الاستشهاد: مجيء «تجريان» فعلاً مضارعاً من الأفعال الخمسة، مرفوعاً؛ لتجرّده عن الناصب والجازم، وعلامة رفعه ثبوت النّون، والألف في محلّ رفع فاعل .

(٢) ٢ سورة البقرة، الآية: ٢٢ .
موطن الشّاهد: (تعلمون) .
وجه الاستشهاد: مجيء فعل «تعلمون» من الأفعال الخمسة، وقد جاء مرفوعاً لتجرّده عن الناصب والجازم، وعلامة رفعه ثبوت النون، والواو: في محل رفع فاعل .

(٣) ٢ سورة البقرة، الآية: ٨٤ .
موطن الشّاهد: (تشهدون) .
وجه الاستشهاد: ارتفاع فعل «تشهدون» لتَجرّده عن النّاصب والجازم، وعلامة رفعه ثبوت النّون كما في الآيتين السّابقتين .

(٤) ٧ سورة الأعراف، الآية: ٩٥ . الشاهد فيها كما في الآيات السّابقة .

(٥) ٢ سورة البقرة، الآية: ٢٤ .
موطن الشّاهد: (لم تفعلوا ولن تفعلوا) .
وجه الاستشهاد: مجيء فعل «تفعلوا» الأوّل مجزوماً بـ «لم»، والثاني منصوباً بـ «لن»، وحُذِفت النّون من الفعلين؛ لأنَّ علامة جزم ونصب الأفعال الخمسة حذف النّون .

(٦) ٢سورة البقرة، الآية: ٢٣٧ .
موطن الشّاهد: (إلّا أن يعفون) .
وجه الاستشهاد: ليست الواو في «يعفون» واو جماعة؛ وإنّما هي لام الكلمة التي في قولك: زيد يعفو؛ وبالتّالي: فالفعل ليس من الأفعال الخمسة؛ وإنّما هو مبنيّ؛ لاتصاله بنون النّسوة .
وأمّا إذا قلنا: «الرّجال يعفون» فتكون الواو واو الجماعة؛ والأصل في الفعل: «يعفوون» كما في المتن .
وانظر أوضح المسالك: ١/ ٧٥، حا: ٢ .

في: ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾[1] والفعلُ مَبْنِيٌّ؛ لاتصاله بنون النسوة، ووزن يَعْفُون عَلى هذا يَفْعُلْنَ، كما أنّك إذا قلت؛ «**النّسوةُ يَخْرُجْن**» أو «**يكتبن**» كان ذلك وَزْنَهُ، وأمّا إذا قلت: «**الرِّجالُ يَعْفُون**» فالواو واو الجماعة، والنون علامة الرفع، والأصل يَعْفُوُونَ، بواوين أولاهما لام الكلمة، والثانية واو الجماعة، فاستُثقِلت الضَّمَّة على واو قبلها ضمّة وبعدها واو ساكنة - وهي الواو الأولى-، فحُذفت الضمَّة فالتقى ساكنان، وهما الواوان، فحُذِفت الأولى. وإنّما خُصَّتْ بالحذف دون الثانية لثلاثة أمور؛ أحدها: أنّ الأولى جزء [**كلمة**] والثانية كلمة، وحَذْفُ جزءٍ أسْهَلُ من حذف كلّ. والثاني: أنّ الأولى آخِرُ الفعل، والحذف بالأواخر أوْلى. والثالث: أنَّ الأولى لا تدلُّ على معنى والثانية دالَّة على معنى، وحذف ما لا يدلُّ أوْلى من حذف ما يَدلُّ؛ ولهذه الأوْجُهِ حذفوا لام الكلمة في (**غازٍ**) و(**قاضٍ**) دون التنوين؛ لأنّه جِيءَ به لمعنى، وهو كلمة مستقلة، ولا يُوصف بأنَّه آخر؛ إذ الآخر الياء، ويزيد وجهاً رابعاً، وهو أنَّه صحيح والياء معتلة، فلمّا حُذِفت الواو صار وزن يَعْفونَ يَفْعُونَ، بحذف اللام، ولهذا، إذا أدْخَلْت عليه الناصبَ أو الجازمَ، قلت: «**الرِّجَالُ لم يَعْفُوا**» و«**لَنْ يَعْفُوا**» فاعرف الفرق.

[٧- الفعل المضارع المعتل الآخر]

ثم قلت: السَّابعُ: الفِعْلُ الْمُعْتَلُّ الآخِرِ، كَيَغْزُو، وَيَخْشَى وَيَرْمِي؛ فَإِنّهُ يُجْزَمُ بِحَذْفِهِ، ونحوُ: ﴿إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ﴾ مؤوّلٌ.

وأقول: هذا خاتمة الأبواب السّبعة الّتي خرجت عن القياس: وهو الفعل [**المضارع**] الذي آخرُهُ حرفُ علّة، وهو الواو والألف والياء؛ فإنَّه يُجزم بحذف الحرف الأخير نيابةً عن حذف الحركة ، تقول: «**لَمْ يَغْزُ**»، و«**لَمْ يَخْشَ**»، و«**لَمْ يَرْمِ**»، قال الله -تعالى-: ﴿فَلْيَدْعُ نَادِيَهُۥ﴾[2].

---

(١) ٢ سورة البقرة، الآية: ٢٢٨ .
موطن الشّاهد: (يتربّصْنَ) .
وجه الاستشهاد: بني الفعل على السّكون؛ لاتّصاله بنون النّسوة، والنّون في محل رفع فاعل؛ وحكم بناء الفعل على السّكون مع نون النسوة الوجوب .

(٢) ٩٦ سورة العلق، الآية: ١٧ .
موطن الشّاهد: (فليدعُ) .
وجه الاستشهاد: مجيء فعل «يدعو» مجزوماً بلام الأمر، وعلامة جزمه حذف حرف الواو؛ لأنّه معتل الآخر .

(اللام) لام الأمر، و**(يَدْعُ)** فعل مضارع مجزوم، وعلامة جزمه حَذْف الواو، و**(ناديه)** مفعول ومضاف إليه، وظهرت الفتحة على المنقوص؛ لخفَّتها، والتقدير: فليدع أهْلَ ناديه؛ أي: أهل مَجْلِسِهِ.

وقال الله -تعالى-: ﴿وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا ٱللَّهَ﴾[1]، ﴿وَلَمْ يُؤْتَ سَعَةً مِّنَ ٱلْمَالِ﴾[2]، فهذان مثالان لحذف الألف.

وقال الله -تعالى-: ﴿لَمَّا يَقْضِ مَآ أَمَرَهُۥ﴾[3].

(لمّا) حرف جزم؛ لنفي المضارع وقَلْبه ماضياً، كما أن **(لم)** كذلك، والمعنى أنَّ الإنسان لم يَقْضِ بعدُ ما أمره الله -تعالى- به حتى يخرج من جميع أوامره، وهذا مثال حذف الياء، والله أعلم.

وأمّا قوله -تعالى-: ﴿إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصۡبِرۡ﴾[4]، بإثبات الياء في **(يتَّقي)**، وإسكان الراء في **(يصبر)** على قراءة قُنبل[5]، فمؤوّل، هذا جواب سؤال؛ تقديره: أنَّ الجازم وهو **(مَنْ)** دخل على **(يَتَّقي)** ولم يُحذف منه حَرْفُ العلّة، وهو الياء؛ فالجواب عنه: أنَّ **(مَنْ)** موصولة لا أنّها شرطية، وسكون الراء من **(يَصْبِرْ)**: إمّا

---

(١) ٩ سورة التوبة، الآية: ١٨ .
موطن الشَّاهد: (لم يخشَ) .
وجه الاستشهاد: مجيء فعل «يخشَ» مجزوماً بـ «لم» وعلامة جزمه حذف حرف العلّة من آخره.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٢٤٧ .
موطن الشَّاهد: (ولم يُؤتَ) .
وجه الاستشهاد: مجيء فعل «يُؤت» مبنيّاً للمجهول، مجزوماً بـ «لم» وعلامة جزمه حذف الألف؛ لأنّه معتل الآخر .

(٣) ٨٠ سورة عبس، الآية: ٢٣ .
موطن الشَّاهد: (لمّا يقض) .
وجه الاستشهاد: مجيء فعل «يقضِ» مجزوماً بـ «لمّا» وعلامة جزمه حذف الياء؛ لأنَّه معتل الآخر.

(٤) ١٢ سورة يوسف، الآية: ٩٠ .
موطن الشَّاهد: (مَن يتقي ويصبرْ) .
وجه الاستشهاد: مجيء فعل «يتّقي» بإثبات الياء، وإسكان الرَّاء في يصبر على قراءة قنبل . وتأويل ذلك واضح في المتن، ولا ضرورة للإعادة .

(٥) قنبل: أبو عمرو، محمد بن عبد الرَّحمن، قارئ أهل مكّة، قرأ على أبي الحسن القوّاس ورحل إليه القرّاء، وحملوا عنه. مات سنة ١٩١هـ . العبر: ٢/ ٨٩ .

لتوالي حركات الباء والراء والفاء والهمزة تخفيفاً، أو لأنَّه وَصَلَ بنيَّة الوقف، أو على العطف على المعنى؛ لأنَّ «مَنْ» الموصولة بمنزلة الشَّرطيَّة لعمومها وإبهامها[1].

* * *

[الإعراب التقديري]

ثم قلت: فَصْلٌ - تُقَدَّرُ الْحَرَكَات كلُّهَا في نَحْو: «**غُلامِي**» وَنَحْو: «**الْفَتَى**» وَيُسَمَّى مَقْصُوراً، والضمَّة والكسرةُ في نحو: «**القَاضِي**» ويُسَمَّى مَنْقُوصاً، والضمَّةُ وَالفَتْحةُ في نحو: «**يَخْشَى**»، والضمَّةُ في نحو: «**يَدْعو**» و«**يَرْمي**».

[أقسام الإعراب التقديري]

وأقول: الذي تُقدَّر فيه الحركات ثلاثة أنواع: ما تُقدَّر فيه الحركات الثلاث، وما تُقدَّر فيه حركتان، وما تُقدر فيه واحدة.

[القسم الأوّل: ما تقدّر فيه الحركات الثّلاث]

فأمَّا الذي تُقدّر فيه الثلاث فنوعان؛ أحدهما: ما أُضيف إلى ياء المتكلّم وليس مثنّى، ولاجمع مذكّر سالماً، ولا منقوصاً، ولا مقصوراً، وذلك نحو «**غُلامِي**» و«**غِلْمَانِي**» و«**مُسْلِمَاتِي**»[2] فهذه الأمثلة ونحوها تُعْرَبُ بحركات مقدَّرة على ما قبل

---

(١) استبعد النّحاة هذه الأمور؛ ولهذا، اختار ابن مالك أن الجزم قد يُقدّر في الفعل المعتلّ؛ أي: إثبات حروف العلّة لغة قليلة؛ وذلك جائز نظماً ونثراً؛ والسكون مقدّر على الألف والواو والياء، ولا نظر للسّكون الحاصل فيها؛ فإنّه أصليٌ فَتُحمل الآية عليه؛ وخلاصة الإجابة عن «يتّقي» ثلاثة أقوال: إمَّا الياء للإشباع، أو لغة، أو أنّ «من» موصولة، وجمهور النّحاة يقولون: إثبات حروف العلّة ضرورة، كقول الشّاعر قيس بن زهير العبسيّ:

ألم يأتيك والأنباء تنمي ... بما لاقت لبون بني زياد

انظر: أوضح المسالك: ١/ ٧٦، والأشموني: ١/ ٤٦ .

(٢) للنّحاة في المضاف إلى ياء المتكلّم ثلاثة آراء:
(أ) ماعليه جمهور النّحاة من أنّ المضاف إلى ياء المتكلّم معرب بحركات مقدّرة على ماقبل ياء المتكلّم، منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة المناسبة؛ وهذا أرجح مذهب للنّحاة في هذا النوع .
(ب) أنّه مبنيّ؛ لأنّ آخره لايتغيّر بتغيُّر العوامل .
(ج) أنّه متوسّط بين المبني والمعرب؛ فليس هو بمبنيٍّ، ولا بمعرب؛ وأصحاب هذا الرأي، يقسمون الاسم إلى ثلاثة أقسام؛ معرب ومبنيّ، ولامعرب ولامبنيّ، وأصحاب الرَّأي الأوّل- جمهور النّحاة- يحملون الاسم نوعين فقط؛ المعرب والمبنيّ . حاشية يس على التصريح: ١/ ٨٩ .
وشرح شذور الذهب (تحقيق . محيي الدين عبد الحميد): ٦٤، حا: ١ .

الياء، والذي مَنَعَ من ظهورها أنهم التزموا أن يأتوا قبل الياء بحركة تجانِسُهَا، وهي الكسرة، فاستحال حينئذ المجيءُ بحركات الإعراب قبل الياء؛ إذ المحلُّ الواحِدُ لايقبل حركتين في الآنِ الواحد، فتقول: «**جَاءَ غُلاَمِي**» فتكون علامةُ رفعهِ ضمَّةٌ مقدّرة على ماقبل الياء، و«**رَأيْتُ غُلاَمِي**» فتكون علامةُ نصبه فتحةً مقدّرة على ماقبل الياء، و«**مَرَرْتُ بِغُلاَمِي**» فتكون علامة جرّه كسرةً مقدّرة على ماقبل الياء، لا هذه الكسرة الموجودة كما زعم ابن مالك[1]؛ فإنّها كسرة المناسبة، وهي مُسْتَحَقَّة قبل التركيب، وإنّما دخل عامل الجرّ بعد استقرارها.

واحترزْتُ بقولي: «**وليس مثنّى ولاجمع مذكر سالماً**» من نحو: «**غُلاَمَايَ**» «**وَغُلاَمَيَّ**» و«**مُسْلِمِيَّ**» فإنّ الياء تثبت فيهما جرّاً ونصباً مُدْغَمَة في ياء المتكلّم؛ والألف تَثْبُتُ في المثنّى رفعاً، وليس شيء من (**الحرف**) المدغم، ولا من الألف قابلاً للتّحريك.

وقولي: «**ولامنقوصاً**»؛ لأن ياء المنقوص تُدغم في ياء المتكلّم؛ فتكون كالمثنّى والمجموع جرّاً ونصباً.

وقولي: «**ولا مقصوراً**»؛ لأنّ المقصور تثبت ألفه قبل الياء، والألف لاتقبل الحركة؛ فهو كالمثنّى رفعاً، قال الله تعالى-: ﴿يَٰبُشْرَىٰ هَٰذَا غُلَٰمٌۚ﴾[2] نُودِيَتِ البشرى مُضَافَةً إلى ياء المتكلِّم، وفي الألف فتحةٌ مقدّرة؛ لأنَّه منادى مضاف، وقرأ الكوفيّون: (**يابُشْرى**) بغير إضافة؛ فالمقدَّر في الألف إمَّا ضمَّة كما في قولك: «يا

(١) ابن مالك: مرّت ترجمته.

(٢) ١٢سورة يوسف، الآية: ١٩.

أوجه القراءات: قرأ ابن أبي إسحاق وغيره بياء مشدّدة، من غير ألف: «يابُشْرَيّ» وعلّة ذلك، أنّ ياء الإضافة؛ حقّها أن ينكّر ما قبلها، فلمّا لم يكن ذلك؛ قُلِبت الألف ياءً وأدغمت في ياء الإضافة. وفي قراءة الكوفيّين «يابشرى» بغير ياء؛ فإنّهم جعلوا «بشرى» اسماً للمنادى، فيكون في وضع ضمّ، وقيل: إنّه، إنّما نادى البشرى، كأنّه قال: يا أيّتها البشرى، هذا زمانك؛ وعلى هذا المعنى، قرأ القرّاء: ياحسرةً على العباد، بالتنوين، كأنّه نادى الحسرة. وقرأ الباقون: «يابشراي» بياء مفتوحة بعد الألف.

انظر: تفسير القرطبي: ٩/١٥٣، والنشر: ٢/٢٨٢، والإتحاف: ٢٦٣، ومشكل إعراب القرآن: ١/٤٢٤.

موطن الشّاهد: (يابشرايَ).

وجه الاستشهاد: «بشرى» على قراءة الكوفيّين، منادى مبنيّ على الضّمّ، في محلّ نصب على النّداء، وعلى قراءة: يابشرايَ: منادى مضاف.

فتى» لمعيَّن، وإمّا فتحة على أنه نداء شائعٌ مثل: ﴿يَـٰحَسْرَةً عَلَى ٱلْعِبَادِ﴾[١] إلا أنّه لم يُنوّن؛ لكونِه لاينصرف؛ لأجل ألف التأنيث.

والنوع الثاني: المقصور، وهو الاسمُ المعربُ الذي في آخره ألفٌ لازمةٌ كـ«**الفَتَى**» و«**العَصَا**»، تقول: «**جاء الفَتَى**» و «**رأيتُ الفَتَى**» و«**مررتُ بالفَتَى**»؛ فتكون الألف ساكنةً على كلِّ حال، وتُقَدَّر فيها الحركات الثلاث؛ لتعذّر تحركها.

ومن محاسن بعض الفضلاء، أنَّه كتب من مدينة قوص[٢] إلى الشيخ العلاّمة بهاء الدِّين محمّد بن النّحاس الحلبي[٣] - رحمه الله- يتشوَّقُ إليه، ويشكو له نُحولَهُ؛ فقال: [الكامل]

١٩- سَلِّمْ عَلَى المَوْلَى الْبَهَاءِ، وَصِفْ لَهُ ... شَوْقِي إلَيْهِ، وَأَنَّني مَمْلُوكُهُ
أَبَداً يُحَرِّكُنِي إلَيْهِ تَشَوُّقِي ... جِسْمِي بِهِ مَشْطُورُهُ مَنْهُوكُهُ
لكِنْ نَحِلْتُ لبُعْدِهِ؛ فكأنَّنِي ... أَلِفٌ، وَلَيْسَ بِمُمْكِنٍ تَحْرِيكُهُ[٤]

* * *

(١) ٣٦ سورة يس، الآية: ٣٠ .
موطن الشّاهد: (ياحسرةً) .
وجه الاستشهاد: مجيء «حسرةً» منادى نكرةً غير مقصودة، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظّاهرة؛ وهناك وجه آخر، وهو أنّ المنادى محذوف، وحسرةً مصدر لفعل محذوف؛ تقديره: أتحسَّر، ويُقرأ في الشّاذ: ياحسرة العبادِ؛ أي: ياتحسيرهم؛ فالمصدر مضاف إلى الفاعل، ويجوز أن يكون مضافاً إلى المفعول؛ أي: أتحسَّر على العباد. انظر إعراب القرآن، للعكبري: ٢/ ١٠٥، ومختصر في شواذ القراءات: ١٢٥ .

(٢) قوص: اسم مكان .

(٣) ابن النّحاس: محمّد بن إبراهيم بن محمّد بن أبي نضر الحلبي، وُلِد بحلب سنة ٦٧٢هـ، وقرأ على ابن يعيش النّحو، وقرأ القراءات والخلاف؛ له شرح المقرّب، وغيره. مات بالقاهرة سنة ٦٩٨ هـ. البلغة: ٢٠٠، وبغية الوعاة: ١/ ١٣، وشذرات الذهب: ٥/ ٤٢، وطبقات القرّاء: ٢/ ٤٦ .

(٤) نُسبت هذه الأبيات إلى ابن الرّعاد؛ وهو محمد بن رضوان بن إبراهيم بن عبد الرّحمن، كان نحوياً شاعراً يعمل في الخياطة، أخذ النحو عن ابن الحاجب. مات سنة (٧٠٠) هـ. فوات الوفيّات: ٣/ ٣٥٦، والوافي: ٣/ ٧٢، وبغية الوعاة: ١/ ٤١ .
اللغة: المشطور: المشقوق نصفين؛ وفي العروض: البيت الّذي سقط نصفه. المنهوك: الّذي أضناه المرض؛ وفي العروض البيت الذي سقط ثلثاه .
معنى الأبيات: يصف الشاعر في هذه الأبيات شوقه إلى ابن النحاس، وأنه أصبح في حالة من الهزال، والنّحول، كأنّه لم يبقَ منه إلّا شطره؛ وهذا الشَّطر قد هدّه المرض، فلا يستطيع الحركة؛ كأنّه «الألف» عند النُّحاة لا تقبل الحركة .

[القسم الثاني: ما تُقدّر فيه الحركتان]

وأما الّذي تُقدَّر فيه الحركتان فنوعان:

أحدهما: ما تُقدَّرُ فيه الضمَّة والكسرة فقط، وتظهر فيه الفتحة، وهو المنقوص، وهو: الاسم المعرب الذي آخره ياء لازمة قبلها كسرة، نحو: «**الْقَاضِي**» و«**الدَّاعِي**» تقول: «**جَاءَ الْقَاضِي**» و«**مَرَرْتُ بِالْقَاضِي**» بالسكون، و«**رأيْتُ الْقَاضِيَ**» بالتحريك، وإنَّما قُدِّرت الضمَّة والكسرة للاستثقال، وإنّما ظهرت الفتحة للخفَّة، قال الله - تعالى-: ﴿فَلْيَدْعُ نَادِيَهُۥ﴾[(١)]، ﴿أَجِيبُواْ دَاعِيَ ٱللَّهِ﴾[(٢)]، ﴿وَإِنِّي خِفْتُ ٱلْمَوَٰلِيَ﴾[(٣)]، ﴿كَلَّآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِيَ﴾[(٤)]. والتراقي: جمع تَرْقُوَةٍ - بفتح التاء - وهي العَظْمُ الذي بين ثغْرَةِ النَّحر والعاتق.

والنّوع الثَّاني: ما تُقدّر فيه الضمّة والفتحة، وهو الفعل المعتلّ بالألف، تقول: «**هُوَ يَخْشَى**» و«**لَنْ يَخْشى**»، فإذا جَاءَ الجزمُ ظهر بحذف الآخر؛ فقلت: «**لم يَخْشَ**» قال الله تعالى-: ﴿وَلَا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ ٱلدُّنْيَا﴾[(٥)].

* * *

(١) ٩٦ سورة العلق، الآية: ١٧ .
موطن الشَّاهد: (ناديه) .
وجه الاستشهاد: مجيء «ناديه» مفعولاً به لفعل «فليدعُ» منصوباً، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، على الياء؛ لخفّتها .

(٢) ٤٦ سورة الأحقاف، الآية: ٣١ .
موطن الشَّاهد: (داعيَ) .
وجه الاستشهاد: مجيء «داعي» مفعولاً به منصوباً؛ لفعل «أجيبوا"، وظهرت الفتحة على الياء؛ لخفّتها .

(٣) ١٩ سورة مريم، الآية: ٥ .
موطن الشَّاهد: (الموالي) .
وجه الاستشهاد: مجيء «الموالي» مفعولاً به منصوباً، لفعل «خفتُ» وظهرت الفتحة لخفّتها .

(٤) ٧٥ سورة القيامة، الآية: ٢٦ .
موطن الشَّاهد: (التّراقي) .
وجه الاستشهاد: مجيء «التراقي» مفعولاً به منصوباً، كما في الآيات السّابقة .

(٥) ٢٨ سورة القصص، الآية: ٧٧ .
موطن الشَّاهد: (ولا تنسَ) .
وجه الاستشهاد: مجيء «تنسَ» مجزوماً بِ"لا" وعلامة جزمه حذف حرف العلّة من آخره؛ لأنَّه معتلُّ الآخر بالألف .

[القسم الثّالث: ما تُقدّر فيه حركة واحدة]

وأمّا الّذي تُقَدَّر فيه حركة واحدة فهو شيئان: الفعل المعتلُّ بالواو كـ «**يَدْعُو**»، والفعل المعتلُّ بالياء كـ «**يَرْمِي**»؛ فهذَانِ تُقَدَّرُ فيهما الضمَّةُ فقط للاستثقال؛ تقول: «**هو يَدْعُو**»، و«**هُوَ يَرْمِي**» فتكون علامةُ رفعهما ضمةً مقدَّرةً، ويظهر فيهما شيئان؛ أحدهما: النصب بالفتحة؛ وذلك لخفَّتها؛ نحو: «**لَنْ يَدْعُوَ**» و«**لَنْ يرمِيَ**» قال الله - تعالى-: ﴿لَن نَّدْعُوَاْ مِن دُونِهِۦٓ إِلَٰهًا﴾[1]، ﴿لَن يُؤْتِيَهُمُ ٱللَّهُ خَيْرًا﴾[2]، ﴿لِّنُحْـِۧىَ بِهِۦ بَلْدَةً مَّيْتًا وَنُسْقِيَهُۥ﴾[3]، ﴿أَلَيْسَ ذَٰلِكَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحْـِۧىَ ٱلْمَوْتَىٰ﴾[4]، ﴿لَن تُغْنِىَ عَنْهُمْ أَمْوَٰلُهُمْ﴾[5].

الثاني: الجزمُ بحذف الآخر، نحو: «**لم يَدعُ**» و«**لم يَرْم**»، قال الله -تعالى- ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾[6]، ﴿وَلَا تَبْغِ ٱلْفَسَادَ فِى ٱلْأَرْضِ﴾[7]، ﴿وَلَا تَمْشِ فِى ٱلْأَرْضِ مَرَحًا﴾[8]، وانتصابُ (مَرَحاً) على الحال؛ أي: ذا مَرَحٍ، وقُرِئَ (مَرِحاً) بكسر الرّاء.

---

(١) ١٨ سورة الكهف، الآية: ١٤ .
موطن الشّاهد: (لن ندعوَ) .
وجه الاستشهاد: مجيء فعل «ندعوَ» منصوباً بـ «لن» وعلامة نصبه الفتحة الظّاهرة على الواو: لخفّتها .

(٢) ١١ سورة هود، الآية: ٣١ .
موطن الشّاهد: (لن يؤتيَهُم) .
وجه الاستشهاد: انتصاب فعل «يؤتيهم» بالفتحة الظّاهرة على الياء؛ لخفّتها .

(٣) ٢٥ سورة الفرقان، الآية: ٤٩ .
موطن الشّاهد: (لنحييَ، نسقيَه) .
وجه الاستشهاد: انتصاب كل من «نحييَ» و«نسقيَ» وعلامة النّصب الفتحة الظّاهرة على الياء؛ لخفّتها .

(٤) ٧٥ سورة القيامة، الآية: ٤٠ .
موطن الشّاهد: (أن يحييَ) .
وجه الاستشهاد: انتصاب فعل «يُحييَ» بـ «أنْ» وعلامة نصبه الفتحة الظّاهرة على الياء؛ لخفّتها.

(٥) ٥٨ سورة المجادلة، الآية: ١٧ .
موطن الشّاهد: (لن تغنيَ) .
وجه الاستشهاد: انتصاب «تغنيَ» بـ «لن» وعلامة نصبه الفتحة الظّاهرة على الياء؛ لخفّتها .

(٦) ١٧ سورة الإسراء، الآية: ٣٦ .
موطن الشّاهد: (ولا تقفُ) .
وجه الاستشهاد: مجيء «تقف» مجزوماً بـ «لا» وعلامة جزمه حذف الواو؛ لأنّه معتل الآخر .

(٧) ٢٨ سورة القصص، الآية: ٧٧ .
موطن الشّاهد: (ولا تبغِ) .
وجه الاستشهاد: مجيء «تبغ» مجزوماً بـ «لا» وعلامة جزمه حذف حرف العلّة من آخره .

(٨) ١٧ سورة الإسراء، الآية: ٣٧ . =

[باب البناء]

ثم قلت: باب- الْبِنَاءُ ضِدُّ الإعراب، والمبنيُّ إمّا أنْ يَطَّرِدَ فيه السُّكون وَهُوَ المضَارِعُ المُتَّصِلُ بنُونِ الإنَاثِ؛ نحو: (يَتَرَبَّصْنَ) و(يُرْضِعْنَ)، أو الماضي المُتَّصِلُ بِضَميرِ رَفْعٍ مُتَحَرِّكٍ كـ«ضَرَبْتُ» و«ضَرَبْنَا»، أو السُّكونُ أو نَائبهُ وَهُوَ الأمْرُ؛ نحو: (اضْرِبْ، وَاضْرِبَا، وَاضْرِبُوا، وَاضْرِبِي، وَاغْزُ، وَاخْشَ، وَارْمِ) .

وأقول: قد مضى أنَّ الإعراب أَثرٌ ظاهرٌ أومُقَدَّرٌ يجلبه العامل في آخر الكلمة؛ وذكرت هنا أنَّ البناء ضِدُّ الإعراب؛ فكأنَّني قلت: ليس البناء أثراً يجلبه العامل في آخر الكلمة، وذلك كالكسرة في «هؤلاء» فإنّ العامل لم يجلبها؛ بدليل وجودها مع جميع العوامل.

[تعريف البناء]

والبناء: لُزُومُ آخر الكلمة حالةً واحدةً لفظاً أو تقديراً، وذلك كلزوم «هؤلاء» للكسرة، و«مُنذُ» للضمّة، و«أيْنَ» للفتحة.

ولمَّا فَرَغْتُ من تفسيره، شرعتُ في تقسيمه تقسيماً غريباً، لم أُسْبَقْ إليه، وذلك أنَّني جعلت المبنيَّ على تسعة أقسام؛ الأوَّل: المبني على السكون، وقدّمته؛ لأنّه الأصل، والثاني: المبني على السكون أو نائبِه المذكورِ في الباب السابق، وثَنَّيْتُ به؛ لأنّه شبيهٌ بالسكون في الخفَّة، والثالث: المبني على الفتح، وقدّمته على المبني على الكسر؛ لأنّه أخفُّ منه، والرابع: المبني على الفتح أو نائبِه المذكورِ في الباب السابق، والخامس: المبني على الكسر، وقدّمته على المبني على الضمّ؛ لأنّه أخَفُّ منه، والسادس: المبني على الكسر أو نائبِهِ المذكورِ في الباب السابق[1]، والسابع:

= **أوجه القراءات**: قرأ يعقوب: «مرِحاً» بكسر الرّاء، وقرأ الباقون بفتحها . تفسير القرطبي: ١٠/ ٢٦١، والبحر المحيط: ٦/ ٣٧ .
موطن الشّاهد: (لا تمشِ) .
وجه الاستشهاد: مجيء «تمشِ» مجزوماً بـ «لا» وعلامة جزمه حذف حرف العلّة من آخره .
وإعراب «مرحاً» على قراءة الجمهور- بفتح الرّاء- منصوب على المصدريّة . وبكسر «الرّاء» نصب على الحال؛ لأنّه اسم المرح .

(١) هذا القسم، ليس له مثال، ولم يشرحه المؤلّف؛ وإن اقتضته القسمة العقلية إلّا إذا مثلنا له =

المبني على الضمّ، والثامن: المبني على الضم أو نائبه، والتاسع: ما ليس له قاعدة مستقرة، بل منه ما يُبْنَى على السّكون، وما يُبْنَى على الفتح، وما يُبْنَى على الكسر، وما يُبْنَى على الضّم، وسأشرحها مفصلة -إن شاء الله تعالى- شرحاً يزيل عنها خفاءها.

* * *

[المبنيّ على السّكون]

الباب الأول: ما لزم البناء على السكون، وهو نوعان:

أحدهما: المضارعُ المتّصلُ بنون الإناث، كقوله -تعالى-: ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾[(1)]، ﴿وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ﴾[(2)]؛ فيتربصن ويرضعن: فعلان مضارعان في موضع رفع؛ لخلوهما من الناصب والجازم، ولكنَّهما لما اتَّصلاَ بنون النسوة بُنِيَا على السكون، وهذان الفعلان خبريَّانِ لفظاً طلبيَّانِ معنًى، ومثلُهما «يَرْحَمُكَ الله» وفائدةُ العدولِ بهما عن صيغة الأمر التوكيدُ والإشعارُ بأنَّهما جَدِيرَانِ بأن يُتَلَقَّيَا بالمسارعة؛ فكأنَّهن امْتُثِلْنَ؛ فهما مُخْبَر عنهما بموجودين.

الثاني: الماضي المتصلُ بضمير رفعٍ متحرِّكٍ نحو: «**ضَرَبْتُ**» و«**ضَرَبْتَ**» و«**ضَرَبْتِ**» و«ضَرَبْنَا زيداً»، والأصل فيه: ضَرَبَ بالفتح؛ فاتّصل الفعل بالضمير المرفوع المتحرك - وهو التاء في المُثُلِ الثلاثة الأولى؛ لأنها فاعل، و«**نا**» في المثال الرابع - وهما متحرّكان؛ وأعني بذلك أنَّ التاء متحركة والحرف المتّصلُ بالفعل من «**نا**» -وهو النون- متحرّك؛ فلذلك بُنِيت الأمثلة على السّكون.

واحترزت بتقييد الضمير بالرّفع من ضمير النصب؛ فإنّه يتّصل بالفعل ولا يغيّره

= باسم «لا» إذا كان جمع مؤنث سالماً، وبُنيَ على الفتح؛ فإنّه في هذه الحالة، يُقال: إنّه مبنيّ على الفتح النّائب عن الكسرة؛ لأنّ الكسرة أصل في جمع المؤنّث السّالم. شرح شذور الذهب (تحقيق . الدقر): ٨٩، حا: ١ .

(١) ٢ سورة البقرة، الآية: ٢٢٨ .
موطن الشّاهد: (يتربَّصْن) .
وجه الاستشهاد: أتى فعل «يتربّصن» مبنيّاً على السّكون في محل رفع؛ لخلُوّه من النّاصب، والجازم، وبُنِي على السكون؛ لاتصاله بنون النّسوة، والنّون في محل رفع فاعل .

(٢) ٢ سورة البقرة، الآية: ٢٣٣ .
موطن الشّاهد: (يرْضعْن) .
وجه الاستشهاد: مجيء «يرضعن» مبنيّاً على السّكون، كما في الآية السّابقة .

عن بنائه على الفتح الّذي هو الأصل فيه؛ نحو: «ضَرَبَكَ زَيْدٌ» و«ضَرَبَنَا زَيْدٌ»، وتقييده بالمتحرّك من الضمير المرفوع السّاكن، ونحو: «ضَرَبَا»، و«ضَرَبُوا»، **فإنّه لا يقتضي سكونَ الفعل أيضاً، بل يبقى آخرُ الفعل قبل الألف مفتوحاً ويُضَمُّ قبل الواو كما مثّلنا، وأما نحو: ﴿ٱشۡتَرَوُاْ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلۡهُدَىٰ﴾**[1].

ونحو: ﴿دَعَوۡاْ هُنَالِكَ ثُبُورًا﴾[2] فالأصل: اشْتَرَيُوا بياء مضمومة قبل الضمير السّاكن، ودَعَوُوا بواوين، أولاهما مضمومة قبل الضمير السّاكن، ثم تحرّكت الياء والواو وانفتح ما قبلهما فقُلِبتا أَلِفَيْن، ثم حُذِفت الألف لالتقاء الساكنين، ومعنى «دَعَوْا هنالك ثُبُوراً» قالوا: يا ثُبُورَاه؛ أي: يا هَلاَكَاهُ.

* * *

[المبني على السّكون أو نائبه]

الباب الثاني: ما لزم البناء على السّكون أو نائبه، وهو نوع واحد، وهو فعل الأمر، وذلك لأنّه يُبْنَى على ما يُجْزم به مضارعُه؛ فيبنى على السكون في نحو: «اضْرِبْ»، وعلى حذف النون في نحو: «اضْرِبَا» و«اضْرِبُوا» و«اضْرِبِي»، وعلى حذف حرف العلة في نحو: «اغْزُ» و«اخْشَ» و«ارْمِ».

ومن غريب ما يُحْكَى أنّ بعض مَنْ يتعاطى إقراء النحو ببلدنا هذه، سمع قول بعض المعربين في قوله عز وجل: ﴿فَقُولَا لَهُۥ قَوۡلٗا لَّيِّنٗا﴾[3]: إنَّ (قُولا) مبنيّ على حذف النون، فأنكر ذلك عليه، وهو قولٌ مشهورٌ بين الطَّلَبة فخفاؤه على من يَتَصَدَّى للإقراء غريب.

---

(١) ٢ سورة البقرة، الآية: ١٦ .
موطن الشّاهد: (اشتروا الضّلالة) .
وجه الاستشهاد: مجيء «اشتَروا» الفعل الماضي على هذه الصّورة؛ وأصله: اشتَريُوا، بياء مضمومة قبل الضّمير؛ فتحرّكت الياء، وانفتح ما قبلها؛ فقُلِبت ألفاً؛ ثم حُذِفت الألف؛ لالتقاء السّاكنين .

(٢) ٢٥ سورة الفرقان، الآية: ١٣ .
موطن الشّاهد: (دَعَوا) .
وجه الاستشهاد: أصل فعل «دَعَوا» دَعوُوا بواوين؛ تحرّكت الواو، وانفتح ما قبلها؛ فانقلبت ألفاً، ثمّ حذفت الألف؛ لالتقاء السّاكنين .

(٣) ٢٠ سورة طه، الآية: ٤٤ .
موطن الشّاهد: (قولا) .
وجه الاستشهاد: مجيء «قولا» فعل أمرٍ مبني على حذف النّون؛ لاتّصاله بألف الاثنين .

والفاء في الآية الكريمة عاطفة لـ«قُولا» على (اذهبا) من قوله تعالى-: ﴿ٱذْهَبَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ إِنَّهُۥ طَغَىٰ﴾(١) وكل منهما فعل أمرٍ وفاعل، وهما مبنيّان على حذف النون، و(له) جارٌّ ومجرور متعلق بـ«قُولا»، وسَمَّى ابنُ مالك هذه اللامَ لامَ التبليغ، ومثله: ﴿وَقُل لِّعِبَادِى يَقُولُوا۟ ٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ﴾(٢)، ﴿قُل لِّلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا۟ مِنْ أَبْصَٰرِهِمْ﴾(٣)، ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِى بِهِۦٓ أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ﴾(٤)، و«قَوْلاً» مفعول مطلق، و(لَيِّناً) صِفَةٌ له؛ أي: قَوْلاً مُتَلَطِّفاً فيه ولا تُغْلِظا عليه، والقولُ اللَّيِّن قد جاء مُفَسَّراً في قوله -تعالى-: ﴿فَقُلْ هَل لَّكَ إِلَىٰٓ أَن تَزَكَّىٰ ﴿١٨﴾ وَأَهْدِيَكَ إِلَىٰ رَبِّكَ فَتَخْشَىٰ﴾(٥).

ثم قلت: أو الفَتْح وَهُوَ سَبْعَةٌ: الماضي المجرَّدُ: كَضَرَبَ وضَرَبَكَ وضَرَبَا، وَالمُضَارِعُ الَّذِي باشَرَتْهُ نُونَ التوكيدِ؛ نحوَ: ﴿لَيُنۢبَذَنَّ﴾ و﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا﴾ بخلاف نحو: ﴿لَتُبْلَوُنَّ﴾، ﴿وَلَا يَصُدُّنَّكَ﴾ وَمَا رُكِّب من الأعْدادِ وَالظُّروفِ والأحوالِ وَالأعْلامِ؛ نَحْوُ: «أَحَدَ عَشَرَ» ونحو: هو يأتينا صَبَاحَ مَسَاء، وَبَعْضُ القوم يَسْقُطُ بَيْنَ بَيْنَ ونحو: هُوَ جَارِي بَيْتَ بَيْتَ؛ أي: مُلاَصِقاً، ونحو: (بَعْلَبَكَّ) في لُغَيَّة، وَالزَّمَنُ المُبْهَمُ المُضَافُ لِجُمْلَةٍ، وَإعْرَابُهُ مَرْجُوحٌ قَبْلَ الفِعْلِ المَبْنِيِّ؛ نَحْوُ: عَلَى حِينَ عَاتَبْتُ المَشِيبَ عَلَى الصِّبَا * عَلَى حِينَ يَسْتَصْبِينَ كُلَّ حَلِيمِ* وَرَاجِحٌ قَبْلَ

---

(١) ٢٠ سورة طه، الآية: ٤٣ .
موطن الشَّاهد: (اذهبا) .
وجه الاستشهاد: مجيء «اذهبا» فعل أمر مبنيّ على حذف النون؛ لاتّصاله بألف الاثنين .

(٢) ١٧ سورة الإسراء، الآية: ٥٣ .
موطن الشَّاهد: (قل لعبادي يقولوا) .
وجه الاستشهاد: مجيء فعل **«يقولوا»** مجزوماً؛ لوقوعه في جواب الأمر أو الطَّلب، وعلامة جزمه حذف النّون؛ لأنّه من الأفعال الخمسة؛ واللّام في «لعبادي» تفيد التبليغ .

(٣) ٢٤ سورة النور، الآية: ٣٠ .
موطن الشَّاهد: (قل للمؤمنين يغضّوا) .
وجه الاستشهاد: مجيء «اللام» مفيدة للتبليغ في «للمؤمنين» . وجزم الفعل «يغضّوا»؛ لوقوعه في جواب الطّلب، وعلامة جزمه حذف النون؛ لأنّه من الأفعال الخمسة .

(٤) ٥ سورة المائدة، الآية: ١١٧ .
موطن الشَّاهد: (ما قلت لهم) .
وجه الاستشهاد: مجيء «اللام» مفيدة للتبليغ في الآية الكريمة .

(٥) ٧٩ سورة النّازعات، الآيتان: ١٨، ١٩ .
موطن الشَّاهد: (فقل هل لك إلى أن تزكّى . . .) .
وجه الاستشهاد: مجيء الآية الكريمة مفسّرة لقوله تعالى-: ﴿فَقُولَا لَهُۥ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ﴾ كما في المتن .

غَيْرِهِ، نحو: ﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ و* عَلَى حِينَ التَّوَاصُلُ غَيْرُ دَانِي* والمُبْهَمُ المُضَاف لِمَبْنِيٍّ نحو: ﴿وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ﴾، ﴿وَمِنَّا دُونَ ذَٰلِكَ﴾، ﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾، ﴿إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾ وَيَجُوزُ إعرابه.

* * *

[المبني على الفتح]

وأقول: الباب الثالث من المبنيّات: ما لَزِمَ البناء على الفتح، وهو سبعة أنواع.

النّوع الأول: الماضي المجرَّدُ: ممَّا تقدم ذكره، وهو الضمير المرفوع المتحرّك، نحو: «**ضَرَبَ**» و«**دَحْرَجَ**» و«**اسْتَخْرَجَ**» و«**ضَرَبَا**» و«**ضَرَبَكَ**» و«**ضَرَبَهُ**»، وأمّا نحو: «**رَمَى**» و«**عَفَا**» فأصله: رَمَيَ وعَفَوَ، فلمَّا تحرَّكت الياء والواو وانفتح ما قبلهما قُلِبَتَا ألفَيْن، فسكونُ آخرهما عارضٌ، والفتحة مقدَّرةٌ في الألف، ولهذا، إذا قُدِّر سكون الآخر؛ رجعت الياء والواو، فقيل: رَمَيْتُ، وعَفَوْتُ، كما سيأتي.

والنوع الثاني: المضارعُ الذي باشَرَتْهُ[(١)] نون التَّوكيدِ؛ كقوله - تعالى-: ﴿لَيُنۢبَذَنَّ فِى ٱلْحُطَمَةِ﴾[(٢)]، واحترزْتُ باشتراط المباشرةِ من نحو قوله -تعالى-: ﴿لَتُبْلَوُنَّ فِىٓ أَمْوَٰلِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ وَلَتَسْمَعُنَّ﴾[(٣)]، فإنَّ الفعل في ذلك معرب وإن أُكِّد بالنون؛ لأنّه قد فُصِلَ بينهما بالواو التي هي ضميرُ الفاعِلِ، وهي ملفوظ بها في قوله -تعالى-: ﴿لَتُبْلَوُنَّ﴾، ومقدّرة في قوله -تعالى-: ﴿وَلَتَسْمَعُنَّ﴾ إذ الأصل: لتسمعُونَنَّ،

---

(١) المشهور عند النّحاة التّفصيل بين المباشرة وغيرها، وذهب الأخفش إلى البناء مطلقاً، سواء باشرته نون التّوكيد أم لا؛ فإن باشرته، بُنِيَ على الفتح، وإلّا بني على حذف النّون؛ وذهبت طائفة إلى الإعراب مطلقاً، سواء أباشرته أم لا. انظر تفصيل ذلك في: التّصريح على التّوضيح: ١/ ٥٦.
وتعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: ١/ ١٢٨-١٢٩.

(٢) ١٠٤ سورة الهمزة، الآية: ٤.
موطن الشّاهد: (لَيُنْبَذَنَّ).
وجه الاستشهاد: مجيء «ينبذَنَّ» مبنيّاً على الفتح؛ لاتّصاله بنون التوكيد من دون فاصل؛ وحكم هذا البناء الوجوب.

(٣) ٣ سورة آل عمران، الآية: ١٨٦.
موطن الشّاهد: (لَتُبْلَوُنَّ، ولَتَسْمَعُنَّ).
وجه الاستشهاد: مجيء كلّ من «تُبلَوُنَّ، وتسمَعُنَّ» معربين؛ على الرّغم من توكيدهما بالنّون؛ لأنّه فُصل بين الفعل والنّون بالواو الظّاهرة في «تبلَوُنَّ» والمقدّرة في «لتسمعُنّ»؛ ومعلوم أنّ حرف التوكيد «النّون» لا محلّ له من الإعراب.

فحُذِفت نون الرفع استثقالاً لاجتماع الأمثال، فالتقى ساكنان: الواو والنون المدغمة؛ فحُذِفت الواو لالتقاء الساكنين.

والنوعُ الثَّالثُ: ما رُكِّبَ تركيبَ المَزْجِ من الأعداد: وهو الأَحَدَ عَشَرَ، والإِحْدى عَشْرَةَ، إلى التِّسْعَةَ عَشَرَ والتِّسْعَ عَشْرَةَ، تقول: جاءني أحدَ عَشَر، ورأيتُ أحدَ عَشَرَ، ومَرَرْتُ بأحدَ عَشَرَ، ببناء الجزأين على الفتح، وكذلك القول في الباقي، إلَّا «اثْنَيْ عَشَر» و«اثْنَتَيْ عَشْرةَ» فإنَّ الجزء الأول منهما معرب إعراب المثنى: بالألف رفعاً، وبالياء جَرّاً ونصباً.

والنّوع الرابع: ما رُكِّب تركيب المَزْجِ من الظروف: زمانيّةً كانت أو مكانيّة، مثالُ ما رُكِّب من ظروف الزمان قولُكَ: فُلانٌ يَأتِينا صَبَاحَ مَسَاءَ، والأصْلُ صباحاً ومساءً؛ أي: في كل صباح ومساء؛ فحُذِفَ العاطف، وركِّب الظَّرْفانِ قصداً للتخفيف تركيب خَمْسَةَ عَشَر، قال الشاعر[1]: [الوافر]

٢٠-وَمَنْ لا يَصْرِفِ الْواشِينَ عَنْهُ صَبَاحَ مَسَاءَ يَبْغُوهُ خَبَالا[2]

ولو أضَفْت فقلت: «صَبَاحَ مَسَاءٍ» لجاز؛ أي: صباحاً ذا مساءٍ؛ فلذلك، أضفته إليه لما بينهما من المناسبة، وإن كان الصّباح والمساء لا يجتمعان، ونظيرُهُ في الإضافة قوله -تعالى-: ﴿لَمْ يَلْبَثُوٓا۟ إِلَّا عَشِيَّةً أَوْ ضُحَىٰهَا﴾[3] فأُضيف الضّحى إلى ضمير العشيَّة، وقيل: الأصْلُ أو ضُحى يومِهَا، ثم حُذِف المضافُ، ولا حاجة إلى هذا،

(١) لم أعثر له على نسبةٍ معيّنة. ولم أجد له ذكراً فيما لديّ من المصادر والمراجع النّحوية.

(٢) **المفردات الغريبة: الواشين**: جمع واشٍ، وهو السّاعي إلى الفساد؛ والذي يكذب؛ ليفسد بين المتحابّين بتلفيقه ودسّه؛ والأصل من قولهم: وشّى الثوب: إذا زخرفه؛ لأنّ الواشي يزخرف الألفاظ، وينمّق العبارات؛ ليستميل سامعه. يبغوه: يريد يقصدونه ويطلبون له خبالاً.
الخبال: الجنون.
معنى البيت: إنّ من لا يبعد الوشاة عن نفسه كلّ لحظة، لا يسلم من ضررهم في الصّباح والمساء؛ والمقصود في سائر الأوقات.
موطن الشّاهد: (صباحَ مساءَ).
وجه الاستشهاد: رُكِّبَ الظرفان: «صباحَ مساءَ» تركيب مزج، فأشبها في ذلك «أحدَ عَشرَ» وإخوته؛ ولذلك، بناهما على فتح الجزأين؛ لأنّهما صارا بمنزلة كلمةٍ واحدة.

(٣) ٧٩ سورة النّازعات، الآية: ٤٦.
موطن الشّاهد: (ضحاها).
وجه الاستشهاد: قيل: إنّ «الضُّحى» أضيف إلى العشيّة؛ وقيل: الأصل أو ضحى يومها، ثم حذف المضاف، ولا حاجة إلى هذا؛ والأوّل أفضل.

وتقول: «**فلانٌ يأتينا يَوْمَ يَوْمَ**» أي: يوماً يوماً؛ أي: كلَّ يوم، قال الشاعر[(١)]: [الخفيف]

٢١-آتِ الرِّزْقُ يَوْمَ يَوْمَ؛ فأجْمِلْ طَلَباً، وَابْغِ لِلْقِيَامَةِ زَادَا[(٢)]

ومثالُ مَا رُكِّب مِن ظروف المكان قولُكَ: «**سُهِّلَتِ الهمزةُ بَيْنَ بَيْنَ**»[(٣)]، وأصله بينها وبين حرف حركتها، فحُذِف ما أُضيف إليه «**بين**» الأولى و«**بين**» الثانية، وحُذِف العاطف، ورُكِّب الظرفان، وقال الشاعر[(٤)]: [مجزوء الكامل]

٢٢- نَحْمِي حَقِيقَتَنَا وَبَعْـــضُ الْقَوْمِ يَسْقُطُ بَيْنَ بَيْنَا[(٥)]

والأصلُ: بَيْنَ هؤلاء وبَيْنَ هؤلاء، فأُزيلت الإضافة، ورُكِّب الاسمان تركيب

---

(١) لم أعثر له على نسبة معينة.

(٢) **المفردات الغريبة**: **آتِ**: اسم فاعل من أتى. **أجمِل**: أمر من الإجمال والإحسان؛ أو من أجمل في طلب الشيء: إذا اتَّأد واعتدل، فلم يفرط. **ابغ**: اطلب.
معنى البيت: إنّ رزقك المقدّر لك سيأتيك يوماً فيوماً، فلا تكلّف النّفس فوق طاقتها، واطلب زاداً لآخرتك بالبرّ والخير والقيام بالواجبات والطّاعات.
موطن الشّاهد: (يومَ يومَ).
وجه الاستشهاد: رُكِّب الظرفان معاً؛ فصارا كأنّهما بمنزلة الاسم الواحد؛ وضُمّنا معنى حرف العطف، فكأنّه قال: يومَ ويومَ، وبناهما على فتح الجزأين؛ ولو لم يركِّبهما معاً؛ لأعربهما، وأضاف الأوّل إلى الثّاني.

(٣) في لسان العرب مادة (ب-ي-ن)؛ وهذا الشّيء بين بين؛ أي: بين الجيّد والرّديء؛ وهما اسمان جعلا واحداً وبنيا على الفتح، والهمزة المخفّفة تُسمّى: همزة بين بين.

(٤) الشّاعر هو: عَبيد بن الأبرص بن عوف الأسديّ، شاعر من المعمّرين، ومن دهاة الجاهليّة، وحكمائها، وهو أحد أصحاب الجمرات. قتله النّعمان بن المنذر، وقد وفد عليه يوم بؤسه نحو سنة ٢٥ ق هـ. الشّعر والشُّعراء: ١/ ٢٦٧-٢٦٨. وديوان عبيد بن الأبرص: ١/ ٤، والأغاني: ١٩/ ٨٤.

(٥) **المفردات الغريبة**: **حقيقتنا**: (الحقيقة) ما يجب على الرّجل أن يحميه ويدافع عنه، ويبذل نفسه في سبيل المحافظة عليه؛ كالنّفس، والعرض، والمال.
المعنى: يبيّن الشّاعر لامرئ القيس بأنّ قومه يحمون حقيقتهم، ويحفظون شرفهم وكرامتهم ويبذلون في سبيل ذلك كلّه الغالي والنّفيس، وبعض قومه يسقطون وسط المعركة دفاعاً عن الحقيقة ولا يهابون الموت.
موطن الشّاهد: (بين بينا).
وجه الاستشهاد: مجيء الظرفين مركّبين معاً؛ فهما بمثابة الاسم الواحد؛ ولذا بناهما على الفتح؛ لأنّه أراد بهما معاً الظرفيّة؛ ولولا ذلك، لأعربهما وأضاف الأوّل إلى الثاني. قال صاحب المفصّل: «والذي يفصل بين الضّربين، أنّ ما تضمّن ثانيه معنى حرف، بنى شطريه؛ لوجود علّة البناء فيهما، وما خلا من التضمّن أعرب». المفصَّل: ١٧٧/ ١٧٨.

خَمسةَ عَشَرَ، وهذان الظرفان اللذانِ صارا ظرفاً واحداً في موضِع نصب على الحال؛ إذ المراد: وبعض القوم يسقط وَسَطاً، والحقيقة: ما يجب على الإنسان أن يحميه من الأهل والعشيرة، يُقال: رجُلٌ حَامِي الحقيقة؛ أي: أنَّه شَهْمٌ لا يُضَامُ.

والنّوعُ الخامسُ: ما رُكِّبَ تركيب خَمْسَةَ عَشَرَ من الأحوال: يقولون: فلانٌ جاري بَيْتَ بَيْتَ، وأصله: بيتاً لبيت؛ أي: مُلاَصِقاً، فحُذف الجارُّ وهو اللام، وركِّب الاسمان، وعامل الحال ما في قوله: «**جاري**» من معنى الفعل، فإنّه في معنى مُجَاوِرِي، وجَوَّزوا أن يكون الجارُّ المقدَّرُ «**إلى**» وأن لا يُقدَّر جارٌّ أصلاً، بل فاء العطف، وقالت العرب أيضاً: «**تَسَاقَطوا أَخْوَلَ أَخْوَلَ**» أي: مُتَفَرِّقِينَ[1]، وهو بالخاء المعجمة.

قال الشاعر[2] يصف ثَوْراً يطعن الكلاب بقَرْنِهِ: [الطويل]

٢٣-يُسَاقِطُ عَنْهُ رَوْقُهُ ضَارِيَاتِهَا سِقَاطَ شَرَارِ الْقَيْنِ أَخْوَلَ أَخْوَلا[3]

وفي الحديث: «**كان يَتَخَوَّلُنَا بِالْمَوْعِظَةِ**»[4]؛ أي: يَتَعَهَّدُنَا بها شيئاً فشيئاً مخافة السّآمة علينا، قال أبو عليٍّ[5]: «هو من قولهم: تَسَاقَطُوا أَخْوَلَ أَخْوَلَ؛ أي: شيئاً بعد شيء»، وكان الأصمعيّ[6] يرويه: «يَتَخَوَّنُنَا» بالنون - ويقول: معناه: يَتَعَهَّدُنَا.

---

(١) قال سيبويه: يجوز أن يكون أخوك أخوك، كشقر بقر، وأن يكون كيوم يوم. شرح شذور الذهب (تحقيق. الدّقر): ٩٨، حا:١.

(٢) الشّاعر: ضابئ البرجميّ -كما نسبه صاحب اللسان في مادة (خول) وهو ضابئ بن الحارث بن أرطأة التّميميّ البرجميّ، شاعر خبيث اللّسان، كثير الشّرّ، عرف في الجاهلية، وأدرك الإسلام. مات في سجن عثمان سنة ٣٠ هـ.

(٣) **المفردات الغريبة**: روقه: الرّوق: القرن. ضارياتها: جمع ضارية؛ والمقصود بها الكلاب المعوّدة على الصّيد. **القَين**: الحدّاد. **أَخْوَل أَخْوَل**: متفرّقين.
معنى البيت: يصف الشّاعر الثّور، وهو يطعن الكلاب الضّارية بقرنه، فيفرّقها عنه، كما يتفرق شَرَر النّار في موقد الحدّاد.
موطن الشّاهد: (أخول أخولا).
وجه الاستشهاد: مجيء «أخولَ أخولا» مركّبين معاً؛ لمّا أُريد بهما معنى الحال؛ وصارا بحكم الكلمة الواحدة، وبُنيا على فتح الجزأين؛ ومعنى «أخولَ أخولَ» أي: متفرّقين.

(٤) والصّواب: كما قال أبو عمرو: يتحوّلنا، بالحاء المهملة؛ أي: يطلب الحال التي ينشطون فيها للموعظة، فيعظهم فيها، ولا يكثر عليهم، فيملّوا. شرح شذور الذهب (تحقيق. الدّقر): ٩٩، حا:١.

(٥) مرّت ترجمته.

(٦) الأصمعي: أبو سعيد، عبد الملك بن قريب الأصمعي البصريّ، أحد أئمّة اللّغة والنّحو =

فإن قلت: ما الفرقُ بين هذا النوع والبيت الذي أنْشَدْتَهُ في النوع الذي قبله، فإنَّك زعمت ثَمَّ أنّ «بَيْنَ بَيْنَ» فيه حال؟

قلت: معنى قولي هناك: إنّه متعلق باستقرار محذوف، وذلك المحذوف هو الحال، لا أنّه نفسَهُ حالٌ، بخلاف هذا النوع؛ فإنّ المركّب نفسَهُ حالٌ؛ لأنَّه ليس بظرف، بخلاف«بين بين» فإنّه ظرف.

وإذا أَخْرَجْتَ شيئاً من هذه الظروف والأحوال[1] عن الظرفيّة والحاليّة تعَيَّنَتِ الإضافةُ وامتنع التركيبُ. تقول: «هذِهِ هَمْزَةُ بَيْنِ بَيْنٍ»، مخفوض الأوّل غير مُنَوّن والثاني منوّناً، ومثله: فُلاَنٌ يأتينا كل صَبَاحِ مَسَاءٍ، قال[2]: [الوافر]

٢٤- وَلَـوْلاَ يَـوْمُ يَـوْمٍ مَـا أَرَدْنَـا جَـزَاءَكَ، والـقُـرُوضُ لَـهَـا جَـزَاءُ[3]

وهذا يُفهم من كلامي في المقدّمة؛ فإنّي قلت: «وما رُكّبَ من الظروف

= والغريب والنّوادر . كان يتمتّع بحافظة جيّدة، ويُروى أنّه كان يحفظ ١٦ ألف أرجوزة، غير دواوين العرب . قال عنه الشّافعي: «ما عبَّر أحد من العرب بمثل عبارة الأصمعيّ"؛ له كتاب الأضواء، والنّوادر، والأصمعيّات، والقلب والإبدال، وغريب القرآن . مات سنة ٢١٥هـ . البلغة: ١٢٩، وإنباه الرّواة: ٢/ ١٩٧، وبغية الوعاة: ٢/ ١١٢ .

(١) يجب الانتباه إلى أمرين:
أوّلهما: لا يجوز في الأعداد المركّبة نحو: «أحد عشر وثلاثة عشر» - على أرجح اللّغات - إلا جعل الجزأين على تضمّن معنى حرف العطف . وأمّا الظّروف والأحوال المركّبة؛ فيجوز ألا تكون على تضمّن معناه . ويشير إلى هذا، أنَّ المؤلّف، قصر الخروج على الظروف، والأحوال؛ وعليه، فإنّ الأعداد المركّبة ملازمة للبناء على فتح الجزأين، وأنَّ الظروف، والأحوال المركّبة؛ يجوز فيهما البناء وعدمه .
ثانيهما: الظّروف والأحوال عند تضمّن معنى الحرف والتركيب ملازمة للظّرفيّة، والحاليّة؛ فإذا لم تتضمَّن معنى الحرف، أو أُضيف أوّلهما إلى ثانيهما، وقعت في غير ذلك من مواقع الإعراب، كما وقع الظرف مبتدأ في قول الشّاعر: (ولولا يومُ. . .).
شرح الشذور (تحقيق . محيي الدين عبد الحميد): ٧٦، حا: ١ .

(٢) الفرزدق؛ وقد مرّت ترجمته .

(٣) **المفردات الغريبة**: القروض: جمع قرض، وهو ما سلّفت من إحسان أو إساءة . جزاءك: مكافأة تقابله .
معنى البيت: لولا نصرنا لك في اليوم الذي تعلم، ما طلبنا جزاءك؛ فجعل نصرهم قرضاً يطالبونه بالجزاء عليه .
موطن الشّاهد: (يومُ يوم) .
وجه الاستشهاد: مجيء «يومُ» الأوّل مرفوعاً بالابتداء، وأضافه إلى «يوم» الثّاني؛ لأنّه، لم يرد بهما الظّرفية؛ والعرب لا تجعل شيئاً من هذه الأسماء بمنزلة اسم واحد إلّا في حال «الحال أو الظّرف»؛ وهذا رأي سيبويه، وينسبه إلى الخليل .

والأحوال»، فعلم أنَّ البناء المذكور مُقَيَّدٌ بوجود الظرفيَّة والحاليَّة، وأنَّها متى فُقِدَتْ وَجَبَ الرجوع إلى الإعراب، وإنَّما قُدِّمت الظروف على الأحوال؛ لأنَّ ذلك في الظروف أكثر وقوعاً؛ فكان أولى بالتقديم.

فإن قلت: قد وقع التركيب المذكور فيما ليس بظرف ولا حال؛ كقولهم[1]: وقعوا في حَيصَ بيْصَ؛ أي: في شِدَّةٍ يَعْسرُ التخلُّصُ منها.

قلت: هو شاذٌ؛ فلذلك، لم أتعرَّض لذكره في هذا المختصر.

ولم يقع في التنزيل تركيبُ الأحوالِ ولا تركيبُ الظروف، وإنَّما وقع فيه تركيبُ الأعدادِ؛ نحو: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾[2]، ﴿فَانفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾[3]، ﴿عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ﴾[4]؛ أي: على سَقَرَ تِسْعَةَ عَشَرَ مَلَكاً يحفظون أمرها،

---

(١) جاء في «التاج» مادة: (ب ي ص) وقع فلان في: حَيْصَ بَيْصَ، وحِيْصِ بِيْصِ، وحَيْصِ بَيْصِ، وحَيْصِ بَيْصِ، وحِيْصِ بِيْصِ، بفتح أولاهما وآخرهما، وبكسرهما، وبفتح أولهما وكسر آخرهما؛ أي: شدّة، وقيل: في اختلاط من أمر ولا مخرج لهم، ولا محيص منه. ومعنى هذه العبارة: وقع القوم في شدّة يعسر التّخلّص منها. انظر شرح السُّكري لأشعار الهذليّين: ١٧٩، واللّسان: (حيص) وضبط الشنقيطي حِيصَ بِيصَ، بكسر أوّلهما وفتح الصّاد.
وانظر: معجم مقاييس اللّغة، لأحمد بن فارس (ط. البابي الحلبي): ١/٣٢٦.
موطن الشّاهد: (حيصَ بيصَ).
وجه الاستشهاد: الكلمتان مبنيّتان على فتح الجزأين، على اللّغتين الأولى والثّانية، وعلى اللّغة الثّالثة: كلّ كلمة من الكلمتين مبنيّة على الكسر.

(٢) ١٢ سورة يوسف، الآية: ٤.
موطن الشّاهد: (أحدَ عَشَرَ).
وجه الاستشهاد: بُني الجزآن على الفتح؛ لأنّه عدد مركّب، في محل نصب مفعولاً به لفعل رأيت.

(٣) ٢ سورة البقرة، الآية: ٦٠.
موطن الشّاهد: (اثنتا عشْرَةَ).
وجه الاستشهاد: مجيء «اثنتا عشرةَ» مبنيّاً على فتح الجزأين؛ لأنّه عدد مركّب في محل رفع؛ لأنّه فاعل لفعل «انفجرت».

(٤) ٧٤ سورة المدّثّر، الآية: ٣٠.
موطن الشّاهد: (تسعة عشر).
وجه الاستشهاد: وقع العدد المركّب «تسعة عشَرَ» مبتدأ مرفوعاً، و «عليها»: الخبر، وقد جاء «تسعةَ عشرَ» عدداً مركّباً مبنيّاً على فتح الجزأين في محلّ رفع؛ والأصل في تسعة عشر: تسع وعشر؛ حُذِف من بينهما حرف العطف، وتضمَّناه؛ فبنيا لتضمّنهما معنى الحرف، وبُنِيا على الفتح لخفّته، وقيل: بُنِيا على الفتح الذي كان للواو المحذوفة. انظر النشر: ٢/٢٦٩، والإتحاف: ٤٢٧، والمحتسب: ٢/٣٣٨، ومشكل إعراب القرآن: ٢/٤٢٦.

وقيل: صنفاً، وقيل: صفّاً من الملائكة، وقُرِئ: **(تِسْعَةَ أَعْشُرٍ)**[١] جمع عَشِيرٍ، مثل أيمُنٍ في جمع يَمينٍ، وعلى هذا فَتِسْعَةُ: مرفوع، وَأعشُرٍ: مخفوض بالإضافة مُنَوَّنٌ.

ومجيء هذا التركيب في الأحوال قليل بالنسبة إلى مجيئه في الظروف.

والنّوع السادس: الزَّمَنُ المبهمُ المضافُ لجملةٍ: وأعني بالمبهم ما لم يدل على وقت بعينه؛ وذلك، نحو: الحين، والوقت، والساعة، والزمان؛ فهذا النوع من أسماء الزمان تجوز إضَافَتُهُ إلى الجملة، ويجوز لك فيه حينئذٍ الإعرابُ والبناءُ على الفتح، ثم تارةً يكون البناء أرْجَح من الإعراب، وتارة العكس؛ فالأول: إذا كان المضاف إليه جملةً فعليَّةً فعلُهَا مبنيٌّ كقوله[٢]: [الطّويل]

٢٥-عَلَى حِينَ عَاتَبْتُ المَشِيبَ عَلَى الصِّبَا وَقُلْتُ: أَلَمَّا أَصْحُ والشَّيْبُ وَازِعُ[٣]

يُروى «على حينٍ» بالخفض على الإعراب، و «على حينَ» بالفتح على البناء، وهو الأرجح؛ لكونه مضافاً إلى مبني، وهو عَاتَبْت، والثاني[٤]: إذا كان المضاف إليه جملةً فعليةً فعلُهَا معربٌ، أو جملةً اسميةً؛ فالأوّل كقوله -تعالى-: ﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ

---

(١) انظر الكشّاف: ٤/ ١٨٤.

(٢) الشّاعر هو: النّابغة الذّبيانيّ، أبو أمامة أو ثمامة، زياد بن معاوية بن ضباب الذّبيانيّ الغطفانيّ، أحد الشعراء الجاهليّين الفحول، من الطبقة الأولى، من أهل الحجاز، كان يتولّى الحكم على الشعراء في سوق عكاظ، وهو أحد شعراء المعلّقات؛ له ديوان شعر مطبوع. مات سنة ١٨ ق. هـ. الشّعر والشّعراء: ١/١٥٧-١٧٣، والأغاني: ١١/ ٣، والموشّح: ٣٨.

(٣) المفردات الغريبة: عاتبت: (العتاب) هو اللّوم في تسخّط. المشيب: الشّيب. الصِّبا: الصّبوة، وهي الميل إلى الهوى، وشهوات النّفس، واتّباع اللّذائذ. أصح: فعل مضارع من الصّحو، وهو في الأصل ضد السُّكر. وازع: زاجر، وناه، وكافّ.
معنى الشّاهد: لمّا حلّ المشيب، وارتحل الصِّبا، أقلعت عن المعاصي، وهجرتها، وعاتبت نفسي قائلاً: كيف لا تصحين إلى الآن من ارتكاب المعاصي حال كون الشّيب مانعاً وزاجراً؟!.
موطن الشّاهد: (على حينَ عاتبتُ).
وجه الاستشهاد: رُوِي البيت بجر «حين» على أنّه معرب مجرور تأثّر بالعامل الذي هو حرف الجرّ، ورُوي بالفتح، على أنّه مبنيّ في محلّ جرّ؛ على أنّ «الفتح» في البيت أرجح؛ لأنّ الظرف المبهم «حين» أضيف إلى جملة مصدّرة بفعل مبني؛ ومعلوم أنَّ كلمة «حين» ونحوها إذا أضيفت إلى مبنيّ، جاز فيها الوجهان، غير أنّ البناء أرجح؛ لأنّ المضاف اكتسب البناء من المضاف إليه، كما يكتسب منه التّذكير والتّأنيث.

(٤) أي ترجيح الإعراب على البناء.

﴿ٱلصَّـٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾[1]؛ فـ«يوم»: مضاف إلى ينفع، وهو فعل مضارع، والفعلُ المضارعُ معربٌ كما تقدَّم، فكان الأرْجَحُ في المضاف الإعرابَ؛ فلذلك، قرأ السبعة كلُّهم إلَّا نافعاً[2]: برفع اليوم على الإعراب؛ لأنَّه خبر المبتدأ، وقرأ نافع وَحْدَهُ، بفتح اليوم على البناء، والبصريّون يمنعون في ذلك البناء، ويُقَدِّرُونَ الفتحة إعراباً[3] مثلها في «صُمْتُ يَوْمَ الخميس»، والتزموا لأجل ذلك أن تكون الإشارة ليست لليوم، وإلَّا لزم كونُ الشيء ظَرْفاً لنفسه، والثاني كقول الشاعر[4]: [الوافر]

٢٦- تَـذَكَّـرَ مَـا تَـذَكَّـرَ مِـنْ سُـلَيْـمَـى ... عَـلَـى حِـيـنِ الـتَّـوَاصُـلُ غَـيْـرُ دَانِ[5]

---

(١) ٥ سورة المائدة، الآية: ١١٩ .
أوجه القراءات: قرأ الجمهور «يوم» بالرَّفع، وقرأ نافع ووافقه ابن محيصن بالنّصب . التّيسير: ١٠١، والنّشر: ٢/٢٤٧، والإتحاف: ٢٠٤ .
موطن الشّاهد: (هذا يوم) .
وجه الاستشهاد: «يومُ» على قراءة الرّفع خبر لـ «هذا» ؛ وهذا إشارة إلى يوم القيامة؛ والجملة في موضع نصب بالقول . وأمّا على قراءة «النّصب» فإنَّ «يومَ» ظرف للقول؛ وهذا إشارة إلى القصص والخبر الذي تقدَّم؛ أي: «يقول الله هذا القول في يوم ينفع»، وهذا إشارة إلى ما تقدّم من القصص؛ وهو قوله: ﴿وَإِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَـٰعِيسَى﴾ (المائدة: ١١٦) . وقد أخبر الله عمّا لم يقع بلفظ الماضي؛ لصحّة كونه وحدوثه . وجاز أن يقع «يوم» خبراً عن «هذا»؛ لأنّه إشارة إلى حدث، وظروف الزّمان تكون خبراً عن الحدث . ويجوز على رأي الكوفيّين، أن يكون «يوم» مبنيّاً على الفتح؛ لإضافته إلى الفعل؛ فإذا كان كذلك، احتمل موضعه النّصب والرّفع على ما تقدّم من التفسير . وإنّما يقع البناء في الظّروف إذا أُضيفت إلى الأفعال عند البصريّين، شريطة أن يكون الفعل مبنيّاً، فأمّا إذا كان معرباً، فلا يُبنى الظرف إذا أُضيف إليه عندهم . ونلحظ ممّا سبق أنّ في تخريج البصريّين شيئاً من التكلّف، والأقرب إلى الصّواب جواز البناء في إضافة الزّمن المبهم إلى معرب؛ وإن كان الإعراب أرجح؛ والدّليل على ذلك قراءة نافع، وهي من القراءات السّبع المتواترة . وانظر هذه المسألة في: معاني القرآن، للفرّاء: ١/٣٢٦-٣٢٧، والبيان: ١/٣١١، والعكبري: ١/١٣٦، وتفسير القرطبي: ٦/٣٧٩ .

(٢) نافع: أبو الحسن، نافع بن عبد الرّحمن المدني، أحد أصحاب القراءات السّبع، وأصله من أصبهان، كان إمام النّاس في القراءة بالمدينة، وانتهت إليه رئاسة الإقراء بها . مات سنة ١٦٩هـ . وفيّات الأعيان: ٥/٣٦٨-٣٦٩، العِبر: ١/٢٥٧، ميزان الاعتدال: ٤/٢٤٢، وتهذيب التهذيب: ١٠/٤٠٧ .

(٣) أي: إذا كانت الإشارة إلى اليوم؛ لزم كون الشيء ظرفاً لنفسه، ويصبح المعنى: هذا اليوم واقع يوم ينفع؛ هذا اعتراض البصريّين . أمّا الكوفيّون الّذين يرون الفتحة فتحة بناء، فالإشارة عائدة إلى النّفع؛ أي هذا النّفع حاصل يوم ينفع . شرح شذور الذهب (تحقيق . الدّقر): ١٠٤، حا: ٢ .

(٤) لم أعثر له على نسبة معيّنة .

(٥) معنى البيت: يصف الشّاعر حاله أو حال عاشق آخر تذكّر ما تذكّره من لقاءاتٍ بحبيبته سُليمى، بعد أن صار بعيداً عنها، لا يستطيع وصالها .
=

روي بفتح الحين على البناء، والكسرُ أرجَحُ على الإعراب، ولا يجيز البصريّون غَيْرَهُ.

النّوع السابع: المُبْهَمُ المضافُ لمبني: سواء كان زماناً أو غيره، ومرادي بالمبهم: ما لا يَتَّضِحُ معناه إلّا بما يُضَاف إليه، كـ «مثل» و«دُونَ» و«بين» ونحوهن، ممّا هو شديدُ الإبهامِ؛ فهذا النوع إذا أُضيف إلى مبني جاز أن يكتسب من بنائه، كما تكتسب النكرة المضافة إلى معرفة من تعريفها، قال الله -تعالى-: ﴿وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ﴾[1] يُقرأ على وجهين: بفتح اليوم على البناء؛ لكونه مبهماً مضافاً إلى مبني وهو «إذْ»، وبجرّه على الإعراب، وقال الله -تعالى-: ﴿وَمِنَّا دُونَ ذَٰلِكَ﴾[2]؛ «**منا**» جار ومجرور خبر مقدَّم، و«**دون**» مبتدأ مؤخر، وبُني على الفتح لإبهامه وإضافتِهِ إلى مبني وهو اسم الإشارة، ولو جاءت القراءة برفع «**دون**» لكان ذلك جائزاً، كما قال الآخر[3]: [الطويل]

٢٧-أَلَمْ تَرَيَا أَنّي حَمَيتُ حَقِيقَتِي وَبَاشَرْتُ حَدَّ المَوْتِ وَالمَوْتُ دُونُها[4]

= موطن الشّاهد: (على حينِ التّواصلُ غير دان).
وجه الاستشهاد: روي «حين» على وجهين؛ الأوّل: الجرّ بـ«من» على أنّه معرب. والثاني: البناء على الفتح، في محلّ جرّ، والجملة الاسمية بعده في محل جرّ بإضافة «حين» إليها؛ فدلّ ذلك، على أنّ لفظ «حينَ» وشبهه، إذا أُضيف إلى جملة اسميّة؛ جاز فيه وجهان: البناء والإعراب؛ والبناء في هذه الحال أرجح، وعلماء الكوفة يجوّزون الوجهين. وأمّا البصريّون فلا يجوّزون في هذه الحال إلّا الجرّ لفظاً على الإعراب؛ ويعلّلون: إنّما بُني في الشاهد السّابق؛ لأنّه اكتسب من المضاف إليه البناء، فإذا كان المضاف إليه معرباً - كما هنا - فَلِمَ يُبنى؟ .

(١) ١١ سورة هود، الآية: ٦٦ .
أوجه القراءات: قرأ نافع وأبو جعفر والكسائي بفتح الميم من «يومَئِذٍ»، وقرأ الباقون بكسر الميم. النشر: ٢/٢٧٨، والتّيسير: ١٢٥، والإتحاف: ٢٥٧، والقرطبي: ٩/ ٦١ .
موطن الشّاهد: (يومئذٍ).
وجه الاستشهاد: من بنى «يوم» على قراءة الفتح؛ لإضافته إلى غير متمكّن، وهو «إذْ» ومن كسر الميم، أعرب، وخفض لإضافة «الخزي» إلى «اليوم» ولم يبنه؛ لإضافته «يوم» إلى «إذ"؛ لأنّه لا يجوز أن ينفصل عن «إذ»، والبناء إنّما يلزم إذا لزمت العلّة. انظر مشكل إعراب القرآن: ١/ ٤٠٧، والكشف: ١٤٨/أ .

(٢) ٧٢ سورة الجن، الآية: ١١ . موضّحة في المتن بما يغني عن الشرح .

(٣) لم أعثر له على نسبة معينة .

(٤) المفردات الغريبة: حقيقتي: مرّ شرحها في الشّاهد (٢٢) وهي كل ما يجب أن يدافع الإنسان عنه كالعِرض والمال والأهل وسوى ذلك . باشرت حدّ الموت: حدّته وشدّته . **الموت دونها**: أي: حائل بيني وبينها؛ والمراد أنَّ الموت يهون بجانب الدّفاع عن الحقيقة .

الرواية «**دونُهَا**» بالرّفع.

وقال الله -تعالى-: ﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾[1] يُقرأ على وجهين: برفع «بين» على الإعراب؛ لأنَّه فاعل، وبفتحهِ على البناء، وقال الله -تعالى-: ﴿إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾[2] يُقرأ على وجهين: برفع «مثل» على الإعراب؛ لأنَّه صفة لحقّ، وهو مرفوع، وبالفتح على البناء.

* * *

= معنى البيت: يخاطب الشّاعر مخاطَبَيْن قائلاً: ألم تريا كيف حميت حقيقتي ودافعت عنها، واقتحمت غمرات الموت ولم يخفني الموت، أو يحجبني عن الواجب؟
موطن الشّاهد: (دونها).
وجه الاستشهاد: وردت لفظة «دونُ» بالرّفع على أنّها معربة؛ لأنّها خبر المبتدأ، وتأثّر الخبر بعامل الابتداء.

(١) ٦ سورة الأنعام، الآية: ٩٤.
أوجه القراءات: قرأ نافع وأبو جعفر والكسائي وحفص: «بينكم» بالنّصب، وقرأ الباقون برفع النّون. النّشر: ٢/ ٢٥١، والإتحاف: ٢١٣.
موطن الشّاهد: (بينكم).
وجه الاستشهاد: من رفع «بينكم» جعله فاعلاً لـ «تقطّع»، وجعل البين بمعنى الوصل؛ والتّقدير: لقد تقطّع وصلكم؛ أي: لقد تفرّق جمعكم؛ وأصل «بين» الافتراق، ولكن اتّسع فيه؛ فاستعمل اسماً غير ظرف بمعنى الوصل. وعلى قراءة «النّصب» انتصب بينكم على الظّرف، والعامل فيه ما دلّ عليه الكلام من عدم وصلهم؛ والتّقدير: لقد تقطّع وصلكم بينكم؛ فـ «وصلكم» المضمر، هو النّاصب لـ «بين»؛ وقيل: إنَّ من نصب «بينكم» جعله مرفوعاً بالمعنى بـ «تقطّع»؛ لكنَّه لمّا جاء في أكثر الكلام منصوباً، تركه في حال الرّفع على حاله منصوباً؛ لكثرة استعماله كذلك؛ وهو مذهب الأخفش.
انظر مشكل إعراب القرآن: ١/ ٢٧٨-٢٧٩.

(٢) ٥١ سورة الذّاريات، الآية: ٢٣.
أوجه القراءات: قرأ حمزة والكسائي وخلف وأبو بكر عن عاصم بالرّفع في «مثل»، وقرأ الباقون من العشرة بفتح اللام منها. النّشر: ٢/ ٣٦١، والتّيسير: ٢٠٣.
موطن الشّاهد: (مثلَ ما أنّكم).
وجه الاستشهاد: من نصب «مثل» بناه على الفتح؛ لإضافته إلى غير متمكّن، وهو «أنّكم». و «ما» زائدة للتوكيد؛ وقيل: هو مبني على الفتح، لكون «مثل» و«ما» اسماً واحداً؛ فلمّا جُعِلا شيئاً واحداً، بني «مثل» على الفتح، كما يُبنى العدد، وهو قول المازني؛ وقيل: إنَّ «مثل» منصوب على الحال من نكرة؛ وهو «لحقّ»، وهو قول الجرمي؛ وقيل: هو حال من المضمر المرفوع في قوله تعالى: ﴿لحقٌّ﴾ و«ما» زائدة، و«مثل» مضاف إلى (أنّكم تنطقون) ولم تتعرّف؛ لإضافتها إلى غير متمكّن؛ فهي إضافة غير محضة. وقال بعض البصريّين: انتصاب «مثل» على حذف «الكاف»؛ والتّقدير: إنّه لحقّ كمثل ما أنّكم تنطقون. و «ما» زائدة؛ ويصبح الكلام على هذا القول: (كمثل نطقكم)، ولا يجوز هذا عند البصريّين. وقال المبرّد: من نصب، فجائز أن يكون على التّوكيد، بمعنى: إنّه لحقٌّ حقّاً مثل نطقكم؛ ونسب هذا القول =

[المبني على الفتح أو نائبه]

ثم قلت: أو الفتح أو نائبِهِ، وَهُوَ اسمُ لا النَّافيةِ للجِنْسِ، إذا كان مُفْرَداً؛ نحو: «لا رَجُلَ» و«**لا رِجَالَ**» و«**لا رَجُلَيْنِ**» و«**لا قَائِمِينَ**» و«**لا قَائِمَاتِ**» وفَتْحُ نحو: «**قَائِمَات**» أَرْجَحُ مِنْ كَسْرِه.

وَلَكَ فِي الاسْمِ الثَّاني مِنْ نَحْوِ: «**لا رَجُلَ ظَرِيفٌ**» و«**لا مَاءَ بَارِدٌ**» النَّصْبُ، والرَّفْعُ، والْفَتْحُ، وَكَذَا الثَّاني مِنْ نَحْوِ: «**لا حَوْلَ وَلاَ قوَّة**» إن فَتَحْتَ الأَوَّل، فإنْ رَفَعْتَهُ امْتَنَعَ النَّصْبُ في الثَّاني، فإنْ فُصِلَ النَّعْتُ أَوْ كَانَ هُوَ أَوِ المَنْعُوتُ غَيْرَ مُفْرَدٍ امْتَنَعَ الْفَتْح.

[اسم (لا) النّافية للجنس]

وأقول: الباب الرابع من المبنيّات: ما لزم الفتحَ أو نائبهُ - وهو[1] اثنان: الياء، والكسرة- وذلك اسمُ لا.

وخُلاَصَةُ القول في ذلك: أنَّ «لا» إذا كانت للنفي، وكان المرادُ بذلك النَّفْيِ استغراقَ الجنسِ بأسْرِهِ بحيث لا يخرج عنه واحِدٌ من أفراده، وكان الاسمُ مفرداً - ونعني بالمفرد هنا وفي باب النداء: ما ليس مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف، ولو كان مثنّى أو مجموعاً - فإنّه حينئذٍ يستحقيقّ البناء على الفتح في مسألتين، والبناء على الكسر أو الفتح في مسألة واحدةٍ.

[ما يستحقُّ البناء على الفتح]

أما ما يستحقيقّ فيه البناء على الفتح فضابطُه: أن يكون الاسمُ غيرَ مُثَنًّى ولا مجموع؛ نحو رَجُلٍ وَفَرَسٍ، أو مجموعاً جمعَ تكسير؛ نحو رِجَالٍ وأفْرَاسٍ، تقول: «لا رَجُلَ في الدَّارِ» و«لا فَرَسَ عِنْدَنَا» و«لا رِجَالَ في الدَّارِ» و«لا أفْرَاسَ عِنْدَنا».

= إلى الزّجّاج والفرّاء - كما في القرطبي - وأمّا من رفع «مثل»، فإنّه جعله صفة لـ «حقّ»؛ لأنّه نكرة؛ إذ إضافته غير محضة؛ ولأنَّ الأشياء التي يقع التّماثل بها بين المتماثلين كثيرة، فلم يتعرّف بإضافته إلى «أنّكم» لذلك؛ فلمّا لم يتعرّف، حَسُن وصف «لحقّ» به، كما تقول: مررت برجـلٍ مثلك . و «أنّكم» على هذه الأقوال، في موضع خفض بمثل، وهي وما بعدها: مصدر؛ والتّقدير: إنّه لحقٌّ مثل نطقكم .

انظر تفصيل ذلك في الكشف: ٢٢١/أ و٢٢١/ب، ومعاني القرآن: ٣/ ٨٥، والبيان: ٢/ ٣٩١، والعكبري: ٢/ ٢٣١، وتفسير القرطبي: ١٧/ ٤٣، ومشكل إعراب القرآن: ٢/ ٣٢٣ .

(١) أي: نائب الفتح اثنان: الياء في المثنى وجمع المذكّر السّالم، والكسر فيما جمع بألفٍ وتاء.

[ما يستحقُّ البناء على الياء]

وأمَّا ما يستحقُّ فيه البناء على الياء فضابِطُه: أن يكون الاسم مُثَنّىً أو جمعَ مذكر سالماً؛ نحو: «**لارَجُلَيْنِ**» و«لا قَائِمينَ» قال الشاعر[١]: [الطويل]

٢٨-تَعَزَّ فَلاَ إِلْفَيْنِ بالْعَيْشِ مُتِّعَا … وَلكِنْ لِوُرَّادِ المَنُونِ تَتَابُعُ[٢]

وقال الآخر[٣]: [الخفيف]

٢٩- يُحْشَرُ النَّاسُ لا بَنِيْنَ وَلاَ آ … بَاءَ إِلَّا وَقَدْ عَنَتهُمْ شُؤُونُ[٤]

[ما يستحقُّ البناء على الكسر]

وأمّا ما يستحقُّ فيه البناء على الكسر أو الفتح فضابطه أن يكون جمعاً بالألف والتاء المزيدتين؛ نحو: «مُسْلِمَات» تقول: «لاَ مُسْلِمَاتِ في الدَّارِ»، قال الشاعر[٥]: [البسيط]

---

(١) لم أعثر له على نسبة معيّنة .

(٢) المفردات الغريبة: تعزّ: أمر من العزاء؛ وهو الحمل على الصّبر عند المصيبة . إلفين: مثنًّى إلف؛ وهو الصّاحب الأليف؛ وأصله مصدر . ورّاد: جمع وارد . المنون: الموت . تتابُع: مصدر تتابع النّاس، إذا تبع بعضهم بعضاً .
معنى الشّاهد: تجلّد بالصّبر إذا ما تعرّضتَ لمصيبة من مصائب الدّهر بفقد أحد أحبابك، فسنّة الحياة ألا يمتّع فيها إلفان، حتّى يفرّق الموت بينهما، ثم يتبع أحدهما الآخر .
موطن الشّاهد: (إلفين) .
وجه الاستشهاد: جاء «إلفين» اسماً لـ «لا» النّافية للجنس، وبُني على الياء؛ لأنّه مثنّى؛ والمثنى -هنا- يُبنى على ما يُنصب به، لو كان معرباً .

(٣) لم أعثر له على نسبة معينة .

(٤) المفردات الغريبة: يُحشر النّاس: (الحشر) لغةً: الجمع، ويحشر النّاس: يبعثون يوم القيامة من القبور . عنتهم: أهمّتهم، شؤون: جمع شأن، وهو الخطب .
معنى الشاهد: حين يُبعث النّاس للحساب يوم القيامة، لا ينفع النّاسَ أبناؤهم ولا آباؤهم، وكلّ قد شغله همّه عن هموم الآخرين؛ وفي البيت إشارة إلى الآية الكريمة: ﴿لِكُلِّ ٱمْرِيٍٕ مِّنْهُمْ يَوْمَئِذٍ شَأْنٌ يُغْنِيهِ﴾ .
موطن الشّاهد: (بنين) .
وجه الاستشهاد: مجيء «بنين» اسماً لـ «لا» وهو ملحق بجمع المذكّر السّالم؛ والملحق -هنا- كالجمع؛ وبُني معها على الياء المكسور ما قبلها، المفتوح ما بعدها، كما ينصب بذلك، لو كان معرباً .

(٥) الشّاعر هو: سلامة بن جندل السّعدي، من بني عامر، شاعر جاهلي قديم، من فرسان العرب المعدودين، وأحد وصّافي الخيل المجيدين . مات سنة ٢٣ ق هـ . الشّعر والشّعراء: ١/ ٢٧٢-٢٧٣، والمفضّليات: ٢٢، والخزانة: ٢/ ٨٥-٨٦ .

٣٠-إنَّ الشَّبَابَ الَّذِي مَجْدٌ عَوَاقِبُهُ فِيهِ نَلَذُّ، وَلاَ لَذَّاتِ لِلشَّيبِ[1]

يُروى بكسر «لَذّات» وفَتْحِهِ.

[أوجه نعت اسم «لا»]

ولمّا ذكرت اسم «لا» أوردتُ مسألتين يتعلّقان بباب «لا».

المسألة الأولى: أنَّ اسمها إذا كان مفرداً، ونُعِتَ بمفرد، وكان النعتُ والمنعوتُ متَّصلَيْنِ؛ نحو: «لا رَجُلَ ظَرِيفاً في الدَّارِ»؛ جاز لك في النعت ثلاثة أوجه، أحدها: النصبُ على محلِّ اسم «لا»؛ فإنّه في موضع نصب بـ«لا»، ولكنه بُني فلم يظهر فيه إعراب؛ فتقول: «لا رَجُلَ ظريفاً في الدَّارِ»، والثاني: الرفع على مراعاة محل «لا» مع اسمها، فإنهما في موضع رفع بالابتداء؛ فتقول: «لا رَجُلَ ظريفٌ في الدَّارِ» برفع ظريف، وإنَّما كانت «لا» مع «رجل» في موضع رفع بالابتداء؛ لأنّ«لا» قد صارت بالتركيب مع «رجل» كالشيء الواحد، وقد علمت أنَّ الاسم المُصَدَّرَ به المخبَرَ عنه حَقّه أن يرتفع بالابتداء، والثالث: الفتح؛ فتقول: «لا رَجُلَ ظَرِيفَ في الدَّارِ»، وهو أبْعَدُها عن القياس؛ فلهذا، أخَّرته في الذكر، ووجهُ بُعْدِهِ هو أنّ فَتْحَهُ على التركيب، وهم لا يركّبون ثلاثة أشياء ويجعلونها شيئاً واحداً، ووَجْهُ جوازه أنَّهم قدَّرُوا تركيبَ الموصوفِ وصفتِهِ أوَّلاً، ثم أدخلوا عليهما «لا» بعد أن صارا كالاسم الواحد، ونظيره قولك: «لا خَمْسَةَ عَشَرَ عِنْدَنَا».

[العطف على اسم «لا» مع التكرار]

المسألة الثانية: أنّ «لا» واسمها إذا تَكَرَّرا؛ نحو: «لا حَوْلَ وَلاَ قُوَّةَ إلا بِاللهِ» جاز

(١) **المفردات الغريبة**: مجد عواقبه: نهايته محمودة عنده. الشِّيب: جمع أشيب مثل: بِيض جمع أبيض.
المعنى: يتحسّر الشّاعر على شبابه، ويقول: إنَّ المجد واللّذات للشباب، وأمّا المشيب، فلا لذّات له.
موطن الشّاهد: (لا لذّات).
وجه الاستشهاد: مجيء «لذّات» اسماً لـ «لا» النافية للجنس، وهو جمع مؤنَّث سالم؛ وقد رُوِيت «لذّات» بفتح التّاء، وبكسرها؛ ويفهم من مجموع الرّوايتين، على أنّ جمع المؤنّث السّالم، إذا وقع اسماً لـ «لا» جاز فيه أمران: البناء على الفتح، والبناء على الكسر، نيابة عن الفتح، كما هو الحال حين يكون معرباً منصوباً؛ واختار ابن مالك في «التّسهيل» في نحو: «ولا لذات» الفتح أولى من الكسر؛ يعني أن الجمع بألف وتاء، لا يتعيّن بناؤه على ما ينصب به؛ بل يجوز أن يبنى على الفتح؛ وهو أولى من الكسر وأشهر.
شرح شذور الذهب (تحقيق. الدّقر): ١١١، حا: ١.

لك في جملة التركيب خمسةُ أوْجُهٍ؛ وذلك لأنّه يجوز في الاسم الأوَّل وجهان: الفتحُ، والرفعُ؛ فإن فتحته جاز لك في الثاني ثلاثة أوجه: الفتح، والرَّفع، والنَّصب؛ مثالُ الفتحِ قولُه تعالى-: ﴿لَّا لَغْوٌ فِيهَا وَلَا تَأْثِيمٌ﴾[(١)]، ومثالُ الرَّفع قولُ الشاعر[(٢)]: [الكامل]

٣١-هَذَا لَعَمْرُكُمُ الصَّغَارُ بِعَيْنِهِ ... لا أُمَّ لِي - إنْ كَانَ ذَاكَ - وَلاَ أَبُ[(٣)]

ومثالُ النَّصب قولُ الآخر[(٤)]: [السّريع]

٣٢-لا نَسَبَ الْيَوْمَ وَلاَ خُلَّةً ... اتَّسَعَ الْخَرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ[(٥)]

(١) ٥٢ سورة الطّور، الآية: ٢٣ .
أوجه القراءات: قرأ حفص برفع: (اللّغو والتّأثيم) وقرأ الجمهور بالفتح .
موطن الشّاهد: (لغوَ، تأثيمَ) .
وجه الاستشهاد: مجيء «لغوَ» اسم لا مبنياً على الفتح، وقد تكررت «لا» مع اسمها ففتح الثاني مثل الأوّل؛ وهذا أحد أوجه اسم «لا» إذا تكرّر معها، وفتح اسم «لا» الأولى؛ وحكم البناء على الفتح في الأوّل والثاني الجواز .

(٢) الشّاعر هو: ضمرة بن ضمرة، وقيل: هشام بن مردود، ونسبه ابن الأعرابي إلى رجل من بني عبد مَناة؛ وضمرة بن ضمرة النّهشلي، شاعر جاهلي من الشجعان الرؤساء، صاحب يوم ذات الشّقوق، من أيّام العرب . الخزانة: ١/ ٢٤١-٢٤٤ .

(٣) **المفردات الغريبة:** (لعمركم): **أي: لعمركم قسمي . الصّغار:** الذّل والضّيم .
معنى الشّاهد: أقسم بحياتكم أنّ تفضيل أحدٍ عليّ، هو الذّل والهوان نفسه؛ فإن كان ذلك التّفضيل حاصلاً، فلا أمّ لي، ولا أب يعتدّ بهما، وساعتها أكونُ ساقط النّسب .
موطن الشّاهد: (لا أمَّ لي، ولا أبُ) .
وجه الاستشهاد: عطف قوله «أب» على ما قبله بالواو مع تكرار «لا"، وجاء الاسم الأوّل مبنيّاً على الفتح، على أنّ «لا» التي دخلت عليه عاملة عمل «إنّ» . وجاء الثّاني مرفوعاً، وهذا المرفوع إمّا أن يجعل معطوفاً بالواو على محل «لا» مع اسمها عطف مفرد على مفرد؛ لأنّ محلّ «لا» مع اسمها الرّفع بالابتداء . وإمّا أن يجعل اسماً لـ «لا» الثّانية، على أنّها عاملة عمل ليس . وإمّا أن يجعل مبتدأً و"لا» التي قبله مهملة غير عاملة أصلاً . وعلى الوجهين الأخيرين، تكون الواو قد عطفت جملة على جملة؛ وهذه الأوجه الثلاثة التي يخرّج عليها رفع الاسم الواقع بعد «لا» الثّانية، إذا كان الاسم الواقع بعد «لا» الأولى مفتوحاً .

(٤) الشّاعر هو: أنس بن العبّاس بن مرداس، وينسب إلى أبي عامر جدّ العبّاس بن مرداس .

(٥) **المفردات الغريبة:** خُلّة: صداقة، والخليل الصّديق .
معنى الشّاهد: لم يعد ينفع فيما حدث بيننا من أسباب القطيعة نسب ولا صداقة؛ لأنَّ الخطب قد تفاقم من جرّاء ما ألمّ بنا من خصام ومقاطعة؛ حتى صعب رتقه وإصلاحه .
موطن الشّاهد: (ولا خلّة) .
وجه الاستشهاد: عطف «خلّةً» على محل اسم «لا» الأولى المبني على الفتح في محل نصب؛ وذلك على تقدير أنّ «لا» الثانية زائدة لتأكيد النّفي . ويرى يونس بن حبيب، شيخ سيبويه: أنّ قوله «خُلّة» اسم «لا» الثانية، وهي عاملة عمل «إنّ» وهذا الاسم مبنيّ على الفتح في محل =

وإن رَفَعْتَ الاسْمَ الأوّلَ جاز لك في الاسم الثاني وَجْهَانِ: الفتحُ، والرفعُ؛ فالأوّل كقوله[١] في هذا البيت: [الوافر]

٣٣- فَـلاَ لَـغْـوٌ وَلاَ تَـأْثِـيـمَ فِـيـهَـا   وَمَـا فَـاهُـوا بِـهِ أَبَـداً مُـقِـيـمُ[٢]

والثّاني: كقوله -تعالى-: ﴿لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ﴾[٣] في قراءة مَنْ رفعهما. ولا يجوز لك إذا رفعت الأوّل أن تنصب الثّاني[٤].

* * *

[المبني على الكسر]

ثم قلت: أو الكَسْر، وهو خمسةٌ: العَلَم المختُومُ بِوَيْهِ كَسِيبَوَيْهِ، وَالْجَرْمِيُّ يُجِيزُ مَنْعَ صَرْفِهِ، وَفَعَالِ للأمْرِ كَنَزَالِ وَدَرَاك، وَبَنُو أَسَدٍ تَفْتَحُهُ، وَفَعَالِ سَبّاً للمؤنَّث كَفَسَاقِ وَخَبَاثِ، ويختصُّ هذا بالنداء، وَيَنْقَاسُ هُوَ وَنَحْوُ: «**نَزَالِ**» مِنْ كُلِّ فِعْلٍ ثُلاثيٍّ تامٍّ،

= نصب، وهذا التّنوين، ليس بتنوين التمكين، وإنّما هو تنوين الضرورة، وعلى هذا، يكون خبر «لا» الثانية محذوفاً، يدلّ عليه خبر «لا» الأولى؛ والتّقدير: لانسب اليوم ولاخلّة اليوم؛ وتكون «الواو» قد عطفت جملةً على جملة، بخلافها على التقدير الأوّل؛ فإنّها - عليه - قد عطفت مفرداً هو ما بعد «لا» الثانية، على مفرد هو اسم «لا» الأولى؛ والتقديران جائزان .

(١) الشّاعر هو: أميّة بن أبي الصّلت؛ واسم أبي الصّلت: عبد الله، وهو شاعر يغلب عليه ذكر الآخرة، وكثر ذكر أهل الكتاب في شعره، أدرك الإسلام، ولم يسلم . قال عنه النبي ﷺ: (آمن لسانه وكفر قلبه) . مات سنة ٥هـ . الشّعر والشّعراء: ١/ ٤٥٩-٤٦٢، الأغاني: ٣/ ١٧٩-١٨٥، الخزانة: ١/ ١١٨-١٢٢ .

(٢) **المفردات الغريبة**: **لغو**: قول باطل . **تأثيم**: من أثّمه؛ إذا نسبه إلى الإثم؛ وهو الحرام، وما فيه من حرج .
معنى الشّاهد: يصف الشّاعر أهل الجنّة بأنّهم لا يتكلّمون بالباطل، ولا ينسب بعضهم بعضاً إلى الإثم؛ لأنّه لا يقع من أحدهم إثم، حتى ينسب إليه .
موطن الشّاهد: (لا لغوٌ ولا تأثيمَ فيها) .
وجه الاستشهاد: أهمل الشّاعر «لا» الأولى، ورفع الاسم بعدها على أنّه مبتدأ، وأعمل «لا» الثّانية عمل «إنّ»، وتأثيمَ: اسمها مبني على الفتح في محل نصب؛ وهذا أحد وجهي الرّفع في اسم «لا» الأولى؛ كما هو واضح في المتن .

(٣) ٢ سورة البقرة، الآية: ٢٥٤ .
موطن الشّاهد: (لا بيعٌ، ولا خلّةٌ) .
وجه الاستشهاد: مجيء **لا** الأولى مهملة، وارتفاع **بيعٌ** بعدها على الابتداء . والعطف عليها مع إهمال الثانية؛ وهذا أحد وجهي رفع اسم «لا» الأولى؛ حيث يجوز في الثانية الفتح كما في المثال السّابق، والرّفع؛ كما في هذه الآية .

(٤) لأنّ نصب الثاني عطف على محل اسم «لا» أو على لفظ اسمها؛ وهذا منتفٍ عند رفع الأوّل؛ لأنّ «لا» عاملة عمل ليس أو ملغاة . شرح شذور الذهب (تحقيق . الدّقر): ١٦، حا:٢ .

وفَعَالِ عَلَماً لِمُؤَنَّثٍ كَحَذَامِ في لُغَةِ أَهْلِ الْحِجَازِ، وَكَذَلِكَ «أَمْسِ» عِنْدَهُمْ إذا أُرِيدَ بِهِ مُعَيَّنٌ، وأكثَرُ بَنِي تميمٍ يُوَافِقُهُمْ في نَحْوِ سَفَارِ وَوَبَارِ مُطْلَقاً، وفي أَمْسِ في الْجَرِّ وَالنَّصْبِ، وَيَمْنَعُ الصَّرْفَ في الباقي.

وأقول: الباب الخامس من المبنيّات: ما لزم البناء على الكسر، وهو خمسة أنواع:

النوع الأوَّل: العَلَمُ المختوم بِوَيْهِ: كَسِيبَوَيْهِ وَعَمْرَوَيْهِ ونِفْطَوَيْهِ وَرَاهَوَيْهِ، ونَحْو ذلك؛ فليس فيهن إلا الكسر، وهو قول سيبويه(١) والجمهور، وزعم أبو عمر الجرميّ(٢) أنّه يجوز فيهنّ ذلك، والإعرابُ إعرابُ ما لا ينصرف(٣).

النّوع الثاني: ما كان اسماً للفعل: وهو على وزن فَعَالِ، وذلك مثل: (نَزَالِ) بمعنى انزل، وَ(دَرَاكِ) بمعنى أدرِك، وَ(تَرَاكِ) بمعنى اتْرُك، وَ(حَذَارِ) بمعنى احْذَرْ، قال الشاعر(٤): [الرّجز]

٣٤- حَذَارِ مِنْ أَرْمَاحِنَا حَذَارِ(٥)

وقال الآخر(٦): [الرّجز]

٣٥- تَرَاكِهَا مِنْ إبِلٍ تَرَاكِهَا(٧)

---

(١) مرّت ترجمته .

(٢) الجرميّ: أبو عمر صالح بن إسحاق، كان فقيهاً عالماً بالنّحو واللغة، ناظر الفرّاء ببغداد، وأخذ عن الأخفش، ويونس، وعن أبي زيد، والأصمعيّ اللّغة؛ له كتاب «الفرج»، كان ديّناً ورعاً. مات سنة ٢٢٥هـ . البلغة: ٩٦-٩٧، إنباه الرّواة: ٢/ ٨٠، بغية الوعاة: ٢/ ٨، طبقات القرّاء: ١/ ٣٣٢ .

(٣) أي: يُرفع بالضّمَة، ويُنصب ويجرّ بالفتحة وليس مبنيّاً .

(٤) الشّاعر هو: أبو النّجم العجلي، وقد مرّت ترجمته .

(٥) موطن الشّاهد: (حذارِ، حذار) .
وجه الاستشهاد: مجيء «حذار» اسم فعل من مصدر الفعل الثلاثي التّام «حذر يحذر» على وزن «فَعَال» واستعمله بمعنى فعل الأمر الواقع موقعه، وكان حقّه السّكون؛ لأنَّ فعل الأمر ساكن، ولكنّه حرّك بالكسر لالتقاء السّاكنين .

(٦) لم أعثر له على نسبة معيَّنة .

(٧) موطن الشّاهد: (تراكها، تراكها) .
وجه الاستشهاد: مجيء «تراكها» في الموضعين اسم فعل أمر مشتق من الفعل الثلاثي، الذي هو «ترك يترك» على وزن «فَعَال» وبناه على الكسر، كما في المثال السّابق .

وما أحْسَنَ قولَ بعضهم(١): [الوافر]

٣٦- هِيَ الدُّنْيَا تَقُولُ بِمِلْءِ فِيهَا: حَذَارِ حَذَارِ مِنْ بَطْشِي وَفَتْكِي
فَلاَ يَغْرُرْكُمُ مِنِّي ابْتِسَامٌ فَقَوْلِي مُضْحِكٌ والْفِعْلُ مُبْكِي(٢)

وبنو أسد يفتحون فَعَالِ في الأمر لمناسبة الألفِ والفتحةِ التي قبلها.

* * *

النوع الثالث: ما كان على فَعَالِ، وهو سَبٌّ للمؤنَّث: ولا يُسْتعمل هذا النوعُ إلّا في النداء، تقول: «**يَا خَبَاثِ**» بمعنى: يا خبيثَةُ، و«**يَا دَفَارِ**» بالدال المهملة، بمعنى: يا مُنْتِنَةُ، و«**يَا لَكَاعِ**» بمعنى: يا لئيمة، ومن كلام عمر - رضي الله عنه(٣)- لبعض الجواري: «**أتَتَشَبَّهِينَ بالحرائر يا لَكَاعِ**»(٤)، ولا يُقَالُ: جاءتني لكاع، ولا رأيت لكاع، ولا مررت بلكاع، فأما قولُه(٥): [الوافر]

٣٧-أطَوِّفُ مَا أُطَوِّفُ، ثُمَّ آوِي إلَى بَيْتٍ قَعِيدَتُهُ لَكَاعِ(٦)

(١) القائل هو: أبو الفرج السّاوي، أحد كتّاب الصّاحب بن عبّاد.

(٢) **معنى البيتين**: واضح لا لبس فيه ولا غموض.
موطن الشّاهد: (حذار حذار).
وجه الاستشهاد: مجيء كلّ من «حذارِ» «حذارِ» اسم فعل أمر بمعنى (احذر)؛ وهو مأخوذ من مصدر فعل ثلاثي تام «حذر يحذر» وقد بناه على الكسر.

(٣) عمر بن الخطاب: ثاني الخلفاء الرّاشدين، أسماه رسول الله ﷺ الفاروق. وهو أحد المبشّرين بالجنّة، وأوّل من لقّب بأمير المؤمنين، عرف بعدله وورعه. بويع بالخلافة سنة ١٣هـ. واستشهد غِيلةً سنة ٢٣هـ.

(٤) **موطن الشّاهد**: (يا لَكاع).
وجه الاستشهاد: مجيء «لَكاعِ» على وزن «فَعَال"؛ وهو سبّ للمرأة، ووقع منادى بحرف النداء (يا) فبُني على الكسر.

(٥) الشّاعر هو: الحطيئة، جرول بن أوس، شاعر مخضرم، أدرك الجاهليّة والإسلام، كان هجّاءً عنيفاً؛ له ديوان شعر مطبوع. مات سنة ٤٥هـ؛ ونَسب الخطيب التبريزي - في تهذيب الألفاظ - البيت إلى أبي الغريب النّصري، وأنشد صدره:
«أطوّد ما أطوّد ثم آوي»
وأطوّد: بمعنى أطوّف.

(٦) **معنى الشّاهد**: يهجو الشّاعر امرأته قائلاً: أطوف كثيراً ابتغاء الرّزق، ثمّ أعود إلى بيتي حيث ألقى امرأتي اللّئيمة الذّليلة.
موطن الشّاهد: (لكاع).
وجه الاستشهاد: مجيء «لكاع» خبراً؛ ومعلوم أنّ الاستعمال الشائع لسبّ الأنثى الذي على وزن «فَعَالِ» لا يكون إلّا في النّداء؛ أي: يكون منادى. وبيّن المؤلّف أنّ قول الشّاعر ضرورة=

فاستعملها في غير النداء؛ فضرورة شاذّة، ويحتمل أنّ التقدير: قَعِيدَتُهُ يُقَالُ لها: يا لَكَاعِ؛ فيكون جارياً على القياس.

* * *

[شروط صوغ «فَعَال»]

ويجوز قياساً مطّرداً صَوْغُ فَعَالِ هذا وَفَعَالِ السَّابِقِ - وهو الدالّ على الأمر - ممّا اجتمع فيه ثلاثة شروط؛ وهي، أن يكون: فعلاً، ثلاثياً، تامّاً؛ فيبنى من نزل: نَزَالِ، ومن ذهب: ذَهَابِ، ومن كَتَبَ: كَتَابِ، بمعنى: انْزِلْ، واذْهَبْ، واكْتُبْ، ويُقال من فَسَقَ، وفَجَرَ، وزَنَى، وسَرَق: يا فَسَاقِ، ويا فَجَارِ، ويا زَنَاءِ، ويا سَرَاقِ، بمعنى: يا فاسقة، يا فاجرة، يا زانية، يا سارقة.

ولا يجوز بناء شيء منها من نحو اللصوصِيَّة؛ لأنها لا فِعْلَ لها، ولا من نحو: دَحْرَج واسْتَخْرَجَ وانْطَلَق؛ لأنها زائدة على الثلاثة، ولا من نحو: كَانَ وظَلَّ وبَاتَ وصَارَ؛ لأنّها ناقصة لا تامّة.

ولم يَقَعْ في التنزيل (فَعَالِ) أمراً إلّا في قراءة الحسن[1]: ﴿لَا مِسَاسَ﴾[2] بفتح

= شاذّة، أو أنّ تقدير الكلام: قعيدته يقال لها: يا لَكاع، وهذا تكلّف، واستعماله خبراً؛ هو ما أراده الشّاعر؛ ومعلوم أنّه يجوز للشّاعر ما لا يجوز لغيره.

(١) الحسن: أبو سعيد، الحسن بن أبي الحسن البصري، من علماء التابعين وكبرائهم، كان إماماً في القراءة، وكان أكثر كلامه حكماً وبلاغة؛ وهو أحد الأربعة الذين لهم قراءة شاذّة عن القراءات العشر. مات سنة ١١٦هـ. وفيّات الأعيان: ٢/٦٩-٧٣. وتهذيب التّهذيب: ٢/٢٦٣.

(٢) ٢٠ سورة طه، الآية: ٩٧.
أوجه القراءات: قرأ الحسن: «لا مَسَاسِ» بفتح الميم وكسر السّين؛ ومعنى لا مساس: لا مماسّة ولا مخالطة. وفي تفسير غريب القرآن: لا مساس: لا تخالط أحداً، وفي معاني القرآن: «لا مساسِ: أي: لا أَمَسُّ ولا أَمَسُّ؛ وتقرأ «لا مَسَاس» وهي لغة فاشية، وهي قراءة الحسن». انظر تفسير غريب القرآن، لابن قتيبة (تحقيق. أحمد صقر): ٢٨٠، ومعاني القرآن، للفرّاء: ٢/ ١٩٠.
موطن الشّاهد: (لا مساس).
وجه الاستشهاد: بعض العرب يعامل «مساس» معاملة «دراك» من باب «قَطام»؛ وأنّه معدول عن المصدر (المس)، وهو من غرائب اللغة؛ حيث دخلت «لا» النّافية على اسم الفعل، مع أنّ اسم الفعل في المشهور لا يجوز أن يدخل عليه عامل يؤثّر فيه. وقد جعل الفرّاء وابن خالويه «لا» مع ما بعدها اسماً واحداً، وزعما أنّ «لا» إذا دخلت على اسم صيّرته منفيّاً؛ وهاهنا، صارت هي والاسم بمعنى الإثبات؛ ولذا يرى اللقاني، أنّ معنى قوله: «لا مساس»: «امسسني» بخلاف المعنى على ما ذكرناه أوّلاً؛ فإنّ المعنى عليه: لا تمسّني؛ وهذا هو الموافق للقراءة المشهورة: لا مِساس؛ والخلاصة: لا مِسَاس: أي لا مُخالطة.

الميم وكسر السين، وهو في دخول «لا» على اسم الفاعل بمنزلة قولهم للعاثر إذا دَعوْا عليه بأن لا ينتعش - أي لا يرتفع- «**لا لَعا**»، وفي معاني القرآن العظيم للفرّاء: ومن العرب من يقول: لا مَسَاسِ، يذهب به إلى مذهب دَرَاكِ ونَزَالِ، وفي كتاب «ليس» لابن خالويه[(١)] لا مَسَاسِ مثل دَرَاكِ ونَزَالِ، وهذا من غرائب اللغة، وحمله الزمخشريّ[(٢)] والجوهريّ[(٣)] على أنّه من باب قَطَام، وأنّه معدول عن المصدر، وهو المَسُّ.

النوع الرابع: ما كان على فَعَال، وهو علم على مؤنَّث: نحو: حَذَامِ وقَطَامِ وَرَقَاشِ وَسَجاحِ -بالسين المهملة والجيم وآخرها حاء مهملة- اسم للكَذّابة التي ادَّعَتِ النبوة، وكَسَابِ: اسم لكلبة، وسَكَابِ: اسم لفرس.

وهذه الأسماء ونحوها للعرب فيها ثلاث لغات:

إحداها: لأهل الحجاز، وهي البناء على الكسر مطلقاً، وعلى ذلك قول الشاعر[(٤)]: [**الوافر**]

٣٨-إذَا قَالَتْ حَذَامِ فَصَدِّقُوهَا فَإِنَّ الْقَولَ مَا قَالَتْ حَذَامِ[(٥)]

والثانية: لبعض بني تميم، وهي إعْرَابُهُ إعْرَابَ ما لا ينصرف مطلقاً.

---

(١) ابن خالويه: أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه، النّحوي الهمداني، روى عن ابن الأنباري، وابن دريد، ونفطويه، كان إماماً في اللّغة؛ له شرح المقصورة الدّريديّة، وشرح ديوان أبي نواس، وغيرهما . مات سنة ٣٧٠هـ . البلغة: ٦٧، وبغية الوعاة: ١/ ٥٢٩، وإنباه الرّواة: ١/ ٣١٤ .

(٢) مرّت ترجمته .

(٣) الجوهري: أبو نصر، إسماعيل بن حمّاد الجوهري، صاحب كتاب «الصّحاح» في اللُّغة، كان من أعاجيب الزّمان ذكاءً وفطنةً وعلماً . قرأ على أبي علي الفارسي، والسّيرافي . مات سنة ٣٩٨هـ . البلغة: ٩٦، وبغية الوعاة: ١/ ٤٤٦، ومعجم الأدباء: ٦/ ١٥١ .

(٤) الشّاعر هو: لُجيم بن صعب، والد حنيفة وعجل، وزوج حذام، ونسبه العدويّ في حاشيته إلى سُحيم بن مصعب زوج حذام؛ وحذام في البيت زوج الشاعر .

(٥) **معنى البيت**: واضح لا لبس فيه ولا غموض .
موطن الشّاهد: (حذام، حذام) .
وجه الاستشهاد: مجيء «حذام» في الموضعين فاعلاً مبنياً على الكسر في محل رفع وفق رواية البيت؛ فدلّ على أنه مبنيٌّ على الكسر؛ إذ لو كان معرباً، للزم أن يرتفع بالفاعلية ظاهراً، فلمّا لم يظهر عليه الضّمُّ، علم أنّه مرفوع المحلّ، وهو مبنيّ على الكسر، على لغة أهل الحجاز الذين يبنونه على الكسر مطلقاً .

والثالثة: لجمهورهم، وهي التفصيلُ بين أن يكون مختوماً بالراء؛ فيُبنى على الكسر، أو غَيْرَ مختومٍ بها فَيُمْنَعُ الصرفَ، ومثالُ المختوم بالراء: «**سَفَارِ**» بالسين المهملة والفاء؛ اسم لماء، و«**حَضَارِ**» بالحاء المهملة والضاد المعجمة، اسم لكوكب، و«**وَبَار**» بالباء الموحدة؛ اسم لقبيلة، و«**ظَفَارِ**» بالظاء المعجمة؛ والفاء: اسم لبلدة، قال الشاعر[1] أنشده سيبويه: [**الطّويل**]

٣٩-مَتَى تَرِدَنْ يَوْماً سَفَارِ تَجِدْ بِهَا ... أُدَيْهِمَ يَرْمِي المُسْتَجِيزَ المُعَوَّرَا[2]

وقال الأعشى[3] فجمع بين اللغتين التميميّتين: [**مخلّع البسيط**]

٤٠- أَلَـمْ تَـرَوْا إِرَمـاً وعـاداً ... أَوْدَى بِـهَـا الـلَّـيْـلُ والـنَّـهَـارُ

وَمَـرَّ دَهْـرٌ عَـلَـى وَبَـارِ ... فَـهَـلَـكَـتْ جَـهْـرَةً وَبَـارُ[4]

---

(١) الفرزدق، وقد مرّت ترجمته.

(٢) **المفردات الغريبة**: «سَفار»: بوزن «قَطَام» منهل قبل ذي قار بين البصرة والمدينة؛ وهو لبني مازن بن مالك، من بني عمرو بن تميم. «**أُديهم المذكور**»: أديهم بن مرداس؛ و «**أُديهم**»: تصغير أدهم؛ وأراد به مرداس بن تميم. «**المستجيز**»: طالب الماء لأرض، أو ماشية. **المعوّرا**: الذي لا يُسقى؛ إذا ما طلب الماء.
معنى الشّاهد: متى ما ترد منهل بني مازن بن مالك في سفار، تجد أُديهم بن مرداس يمنع طالب الماء ويردّه خائباً، من دون أن يمنحه من الماء شيئاً.
موطن الشّاهد: (سَفَار).
وجه الاستشهاد: مجيء «سَفَار» على وزن «فَعَال» وهو علم مؤنّث، وآخر حروفه راء مهملة، وهو في البيت مرويّ بكسر آخره، مع أنّه مفعول به منصوب؛ فدلّ ذلك، على أنه مبنيّ على الكسر؛ وجمهور بني تميم، يبنون المختوم بالرّاء، على الكسر دائماً.

(٣) الأعشى: أبو بصير، ميمون بن قيس بن جندل، من شعراء الطّبقة الأولى في الجاهليّة، ومن أصحاب المعلّقات، أدرك الإسلام، ولم يسلم؛ له ديوان شعر مطبوع، وكان يلقّب صنّاجة العرب. مات سنة ٧ هـ. الأغاني: ١٠٨/٩، ومعاهد التنصيص: ١/ ١٩٦، والشّعر والشّعراء: ١/ ٢٥٧.

(٤) **المفردات الغريبة**: «**إرم - عاد**»: قبيلتان، أو جماعتان عظيمتان من العرب. «**أودى بها**»: أهلكها.
معنى البيتين: يتحدّث الشّاعر عن فناء القبائل والجماعات نتيجة تتالي اللّيل والنّهار عليها؛ ويضرب مثلاً بإرَم وعاد اللّتين زالتا، ولم يبق لهما من باقية، وكيف أنّ الدّهر مرّ على وبار فأهلكها جهاراً.
موطن الشّاهد: (وبار، وبار).
وجه الاستشهاد: جمع الشّاعر بين لغتين؛ الأولى: بناء (وبار) على الكسر، لمّا جاءت مجرورة بـ«على»، حيث ظهرت كسرتها؛ فلو أنّه أعربها إعراب الاسم الذي لا ينصرف لفتح الرّاء. أمّا اللغة الثانية، فقد جاءت «وبار» في آخر البيت مرفوعة على أنّها فاعل، فدلّ أنّه عامله معاملة الاسم الذي لا ينصرف. =

فبنى «**وبار**» الأوّل على الكسر، وأَعرب «**وبار**» الثَّاني. وقيل: إنَّ «**وبار**» الثَّاني ليس باسم كـ «**وبار**» الذي في حَشْو البيت، بل الواو عاطفة، وما بعدها فعل ماض وفاعل، والجملة معطوفة على قوله: «**هلكت**»، وقال أولاً: «**هلكت**» بالتأنيث على معنى القبيلة، وثانياً: «**بَاروا**» بالتذكير على معنى الحيِّ، وعلى هذا القول فتكتب «**وباروا**» بالواو والألف، كما تكتب «**ساروا**».

النوع الخامسُ: «**أَمْسِ**» إذا أَرَدْتَ به مُعَيَّناً، وهو اليومُ الذي قَبْلَ يومك. وللعرب فيه حينئذٍ ثلاثُ لُغاتٍ:

إحداها: البناء على الكسر مطلقاً، وهي لُغة أهل الحجاز؛ فيقولون: «**ذَهَبَ أَمْسِ بِمَا فِيهِ**»، و«**اعْتَكَفْتُ أَمْسِ**»، و«**عَجِبْتُ مِنْ أَمْسِ**»، بالكسر فيهنَّ؛ قال الشاعر[١]: [الكامل]

٤١-مَنَعَ الْبَقَاءَ تَقَلُّبُ الشَّمْسِ وَطُلُوعُهَا مِنْ حَيْثُ لا تُمْسِي

ثم قال:

الْيَوْمُ أَعْلَمُ ما يَجِيءُ بِهِ وَمَضَى بِفَصْلِ قَضَائِهِ أَمْسِ[٢]

الثانية: إعرابُهُ إعرابَ ما لا ينصرف مطلقاً، وهي لغةُ بعضِ بني تميم، وعليها قولُه[٣]: [الرَّجز]

٤٢-لَقَدْ رَأَيْتُ عَجَباً مُذْ أَمْسَا عَجَائِزاً مِثْلَ السَّعَالِي خَمْسَا

يَأْكُلْنَ مَا فِي رَحْلِهِنَّ هَمْسَا لا تَرَكَ اللهُ لَهُنَّ ضِرْسَا[٤]

= وقد ذكر المؤلف تخريجاً للكلمة الثانية، يخرجها عن الاستشهاد بها على هذه اللغة، أما الكلمة الأولى فباقية عند الجميع على الدلالة لما سيقت شاهداً له .

(١) الشّاعر: تُبّع بن الأقرن، ولم أعثر له على ترجمة وافية، ونسب البيتان إلى أسقف نجران كما في اللّسان .

(٢) **المفردات الغريبة**: **البقاء**: المراد به الخلود في الدّنيا . بفصل قضائه: أي: بقضائه القاطع الذي لا تردّد فيه، من إضافة الصّفة للموصوف .
معنى البيتين: إنّ تتالي اللّيل والنّهار منع الخلود لأحد في هذه الدّنيا، وأنا سأعلم ما يحمله لي هذا اليوم من خير وشرّ، وأمّا أمس، فقد مضى وانتهى بخيره وشرّه وفصل قضائه .
موطن الشّاهد: (مضى أمسِ) .
وجه الاستشهاد: مجيء «أمسِ» فاعلاً مبنيّاً على الكسر في محل رفع؛ ودليل كسرها رويّ القصيدة في الأبيات السّابقة؛ ولمّا بُني على الكسر، عُلم أنّه مبني على الكسر على لغة الحجازيّين .

(٣) لم أعثر لهما على نسبة معيّنة . ونسبهما بعضهم إلى العجّاج، وليسا في ديوانه .

(٤) **المفردات الغريبة**: **السّعالي**: جمع سِعلاة؛ وهي الغول، أو ساحرة الجن =

وقد وهِمَ الزّجّاجِيُّ[١]، فزعم أنَّ مِنَ العرب مَنْ يبني أمْس على الفتح[٢]، واستدل بهذا البيت.

الثالثة: إعرابُهُ إعرابَ ما لا ينصرف في حالة الرفع خاصّة، وبناؤه على الكسر في حَالَتَي النصبِ والجرِّ، وهي لغةُ جمهورِ بني تميم، يقولون: «**ذَهَبَ أَمْسُ**» فيضمُّونه بغير تنوين، و«**اعْتَكَفْتُ أَمْسِ، وعَجِبْتُ مِنْ أَمْسِ**» فيكسرونه فيهما، وهذا كلّه يُفهم من قولي في المقدّمة: «**ويمنع الصرف في الباقي**» وقولي: «**الباقي**» أردت به «**أمس**» في الواقع وما ليس في آخره راء من باب حَذَامِ وَقَطَامِ.

وإذا أُرِيد بأَمْسِ يَوْمٌ ما من الأيام الماضية، أو كُسِّرَ، أو دَخَلَتْهُ «**أل**» أو أُضيف؛ أُعربَ بإجماع، تقول: «**فَعَلْتُ ذَلِكَ أمْساً**» أي: في يوم ما من الأيام الماضية، وقال الشاعر[٣]: **[الرجز]**

٤٣-مَـرَّتْ بِـنَـا أَوَّلَ مِـنْ أُمُـوسِ ... تَـمِـيسُ فِـينَـا مِـيسَـةَ الـعَـرُوسِ[٤]

= وفق اعتقاد الجاهليّين. همساً: الخفاء وعدم الظهور، أو الصوت الخفي.

معنى البيتين: يعجب الشاعر من تلك العجائز اللّواتي يشبّهن الغيلان، ولا همّ لهنّ إلا الأكل وملء البطون، ويدعو عليهنّ بأن يُذهِب الله أضراسهن.

موطن الشّاهد: (مذ أمسا).

وجه الاستشهاد: مجيء «أمسا» مفتوحةً مع أنّها مسبوقة بحرف الجرّ، ممّا يدلّ على إعرابها إعراب ما لا ينصرف، ووهم الزّجاجي أنّ فتحتها فتحة بناء، وقال الجوهري عن سيبويه: إنّ بناءها على الفتح في ضرورة الشعر. انظر: الجمل، للزجاجي: ٢٩٩، واللسان: ٦/ ٩. وفي البيت الأوّل صرف الشّاعر «عجائزاً» للضرورة الشعرية.

(١) مرّت ترجمته.

(٢) انظر تفصيل ذلك في شرح قطر النّدى وبل الصّدى (تحقيق بركات هبود): ٣٠، والجمل في النّحو: ٢٩٩.

(٣) لم أعثر له على نسبةٍ معيّنة.

(٤) **المفردات الغريبة**: **تميس**: تتبختر؛ وميسة العروس: مشية العروس، كما في اللسان: ٦/ ١٠.

معنى الشّاهد: يتحدّث الشّاعر واصفاً فتاة مرّت به قبل أيّام وهي تتبختر في مشيتها، كما تتبختر العروس.

موطن الشّاهد: (أموس).

وجه الاستشهاد: مجيء «أموس» مجموعاً في البيت؛ لأنّه جمع «أمس»؛ وقد أتى معرباً مجروراً بالكسرة الظّاهرة؛ والجمع من خصائص الأسماء، ولذا، أبعده عن البناء، وصار معرباً؛ ومعلوم أنّ خصائص الأسماء علّة قادحة في البناء؛ إذا وُجِدَت منعت منه.

شرح الشذور (تحقيق. محيي الدين عبد الحميد): ١٠٠-١٠١.

وتقول: «**مَا كَانَ أَطْيَبَ أَمْسَنَا**»(١) وذكر المبرّد(٢) والفارسيُّ(٣) وابن مالك(٤) والحَريريُّ(٥) أنَّ «**أمس**» يُصَغَّرُ فيعرب عند الجميع، كما يعرب إذا كُسِّرَ، ونَصَّ سيبويه على أنّه لا يُصَغَّرُ وقوفاً منه على السّماع، والأوّلون اعتمدوا على القياس، ويشهد لهم وقوعُ التّكسيرِ؛ فإنَّ التّكسير والتّصغير أخَوَان، وقال الشاعر(٦):

[الطّويل]

٤٤-فإنّي وقَفْتُ اليَوْمَ والأمْسَ قَبْلَهُ ... بِبَابِكَ حَتَّى كَادَتِ الشَّمْسُ تَغْرُبُ(٧)

رُوِي هذا البيت بفتح «**أمس**» على أنّه ظرف مُعْرَبٌ لدخول «**أل**» عليه، ويُروى أيضاً بالكسر، وتوجِيهُهُ: إمّا على البناء، وتَقدِيرِ «**أل**» زائدة، أو على الإعراب على أنّه قَدَّرَ دخولَ «**في**» على اليوم، ثم عطف عليه عَطْفَ التوهّم.

---

(١) **موطن الشّاهد**: (أَمسَنا).
وجه الاستشهاد: مجيء «أمس» معرباً؛ لأنّه أضيف إلى «نا».

(٢) المبرّد: محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي البصري، كان إمام العربيّة ببغداد في زمانه، وكان فصيحاً بليغاً ثقة صاحب نوادر وظرافة؛ ومعنى المبرّد: المثبت للحقّ، سماه بذلك المازني؛ له: الكامل في اللغة والأدب، والمقتضب في النحو، وغيرهما. مات بالكوفة سنة ٢٨٦هـ. البلغة: ٢٥٠، وبغية الوعاة: ١/ ٢٦٩، وإنباه الرواة: ٣/ ٢٤١.

(٣) مرّت ترجمته.

(٤) مرّت ترجمته.

(٥) الحريري: أبو محمّد، القاسم بن علي البصريّ، صاحب المقامات، إمام في الفصاحة والبلاغة ورشاقة الألفاظ، قرأ النحو على القصباني والمجاشعي، والفقه على الشيرازي، والفرائض على أبي الحكيم الجبري؛ له المقامات، والملحة، وشرحها، ودرّة الغوّاص، وديوان ترسّل، وديوان شعر. مات سنة ٥١٦هـ. البلغة: ١٨٧، وإنباه الرواة: ٣/ ٢٣، وبغية الوعاة: ٢/ ٢٥٧.

(٦) الشّاعر: نصيب بن رباح، وقد مرّت ترجمته.

(٧) **المفردات الغريبة**: **تغرب**: تغيب.
المعنى: واضح لا لبس فيه ولا غموض.
موطن الشّاهد: (الأمسَ).
وجه الاستشهاد: دخول «أل» على الظّرف «أمس» و«أل» من خصائص الأسماء؛ ووجودها في اللفظة، أبعدها عن الشّبه بالحرف؛ الذي هو علّة البناء؛ وقد وردت الرّواية فيه بالنّصب ولا إشكال فيها؛ لأنّها صارت معربة، ووردت بالجرّ -وهنا- يكمن الإشكال؛ حيث خرّجها العلماء على وجهين هما:
(أ) لم يعدّوا «أل» معرّفة في هذا البيت؛ بل عدّوها زائدةً؛ وعلى هذا ف «الأمسِ» مبنيّة على الكسر في محل نصب.
(ب) عدّوا «أل» معرّفة، و «الأَمسِ» معرباً، ولكنّه مجرورٌ على التّوهّم.

وقال الله -تعالى-: ﴿فَجَعَلْنَاهَا حَصِيدًا كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِٱلْأَمْسِ﴾[1] الكسرةُ فيه كسرةُ إعراب لوجود «أل»، وفي الآية إيجازٌ ومَجَازٌ، وتقديرهما: فجعلنا زَرْعَهَا في استئصاله كالزرع المحصود، فكأنَّ زَرْعَهَا لم يلبث بالأمس، فحُذف مضافان واسم كأن، وموصوف اسم المفعول، وأُقيم فَعِيلٌ مقام مفعول؛ لأنّه أبلغ منه، ولهذا لا يُقال لمن جُرِح في أنملته «جريح» ويُقال له: مجروح[2].

[المبني على الضمّ]

ثم قلت: أو الضَّمِّ وَهُوَ: مَا قُطِعَ لَفْظاً لا مَعْنًى عَنِ الإضَافَةِ مِنَ الظُّرُوفِ الْمُبْهَمةِ كَقَبْلُ وَبَعْدُ، وأَسْمَاءِ الْجهَاتِ، وَأُلحِق بهَا «عَلُ» الْمَعْرِفَةُ، وَلاَ تُضَافُ، و«غَيْرُ» إذا حُذِفَ مَا تُضَافُ إلَيْهِ وَذَلِكَ بَعْدَ لَيْسَ، كَـ «قَبَضْتُ عَشَرَةً لَيسَ غَيْرُ» فيمَنْ ضمَّ، وَلَمْ يُنَوِّنْ، و«أَيُّ» المَوصُولَةُ إذَا أُضِيفَتْ وَكَانَ صَدْرُ صِلَتِهَا ضَمِيراً مَحْذُوفاً؛ نحو: ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ وَبَعْضُهُمْ يُعْرِبُهَا مُطلَقاً.

* * *

[أنواع المبني على الضمّ]

وأقول: الباب السادس من **المبنيات ما لزم الضَّم**: وهو أربعة أنواع:

النوع الأوّل: ماقُطِعَ عن الإضافة لفظاً لا معنًى[3] **من الظروف المبهمة**: كقبل، وبَعْد وأوّل، وأسماء الجهات؛ نحو: قُدَّام وأمام وخَلْف، وأخواتها، كقوله -تعالى-:

---

(١) ١٠ سورة يونس، الآية: ٢٤ .
موطن الشّاهد: (الأمسِ) .
وجه الاستشهاد: مجيء «الأمس» في الآية الكريمة مجروراً بـ «الباء» ومجيئه معرباً به، لاقترانه بـ «أل» المعرّفة و«بالأمس»: متعلّق بـ «تغن» .

(٢) يقول الشّنواني: الإيجاز بحذف أربعة أمور: بحذف الزّرع من قوله -تعالى-: ﴿فَجَعَلْنَاها﴾، وبحذف الزّرع من قوله -تعالى-: و﴿كَأَن لَّمْ تَغْنَ﴾ فإنّ أصله: كأن لم يغن زرعها، وبحذف الزّرع الذي هو موصوف «حصيداً» ؛ لأنّ المعنى: كالزرع المحصود، وبحذف اسم «كأنْ» المخفّفة؛ وهو ضمير الشأن . وأمّا المجاز، ففي قوله -تعالى-: فـ﴿جَعَلْنَاهُمْ حَصِيدًا﴾؛ أي: جعلنا الأرض محصودة؛ فإنّ إيقاع الحصيد على الأرض مجاز؛ وحقّه أن يقع على الزّرع الحالّ بالأرض . وفي إسناد «تغن» إلى الأرض مجاز أيضاً؛ والحقيقة: إسناده إلى الزّرع .
شرح الشذور (تحقيق . الدّقر): ١٣٢، حا: ١، نقلاً عن العدوي .

(٣) الفرق بين نيّة اللّفظ ونيّة المعنى: أنَّ نيّة اللفظ يكون لفظ المضاف إليه مقدّراً، كالثّابت، وأمّا نيّة المعنى؛ فهي أن تنوي النّسبة الجزئية، من غير ملاحظة لفظ المضاف إليه .

﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾[١] في قراءة السّبعة بالضم، وقَدَّره ابنُ يَعِيشَ[٢] على أنّ الأصل: من قبل كل شيء ومن بعده. انتهى. وهذا المعنى حقّ، إلا أنّ الأنسب للمقام أنْ يقدَّر من قبل الغلب و من بعده، فحُذِفَ المضاف إليه لفظاً ونُوِيَ معناه، فاستحقَّ البناء على الضّم، ومثله قولُ الحماسي[٣]: [الطّويل]

٤٥-لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنِّي لأَوْجَلُ عَلَى أَيِّنَا تَغْدُو الْمَنِيَّةُ أَوَّلُ[٤]

وقال الآخر[٥]: [الطّويل]

٤٦-إذا أَنَا لَمْ أُومَنْ عَلَيْكَ وَلَمْ يَكُنْ لِقَاؤُكَ إلَّا مِنْ وَرَاءُ وَرَاءُ[٦]

---

(١) ٣٠ سورة الرّوم، الآية: ٤ .
موطن الشّاهد: (من قبلُ ومن بعدُ) .
وجه الاستشهاد: مجيء كلّ من «قبلُ» و«بعدُ» مبنيّاً على الضّمّ، لانقطاعه عن الإضافة لفظاً، لا معنًى . وانظر تفصيل ذلك في: مشكل إعراب القرآن: ٢/ ١٧٥-١٧٧، ومعاني القرآن، للفراء: ٢/ ٣١٩-٣٢٠ .

(٢) ابن يعيش: أبو البقاء، يعيش بن علي بن يعيش الحلبي النّحوي، من أئمّة العربيّة، برع في النّحو والتّصريف، وتصدّر للإقراء بحلب؛ له: شرح المفصّل، وغيره . مات سنة ٦٤٣هـ . مرآة الجنان: ٤٠٦ .

(٣) الشاعر هو: معن بن أوس بن نصر المزني، شاعر، مجيد، متين الكلام، حسن الدّيباجة، فخم المعاني، من مخضرمي الجاهليّة والإسلام؛ له مدائح كثيرة في الصّحابة الكرام . مات سنة ٦٤هـ .

(٤) **المفردات الغريبة**: **لعَمرُك**: وحياتك؛ وهي بفتح العين، عندما تستعمل في القسم؛ قال تعالى: ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِى سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ وبغير القسم تكون بالفتح والضّم . «أوجل»: يحتمل أن تكون فعلاً مضارعاً، بمعنى: أخاف، ويحتمل أن تكون «أفعل» التفضيل بمعنى أشدّ خوفاً . «تعدو»: (بالعين) تسرع . ومنهم من يرويه بالغين؛ والمعنى: تجيء وقت الغداة . «المنية»: الموت .
معنى الشّاهد: يقسم الشّاعر بحياة صاحبه الذي يخاطبه قائلاً: وحياتك إنّي لا أدري، ولا أعلم على أيِّ منّا تأتي المنيّة قبل صاحبه؛ وإنّي لهذا خائفٌ مترقّب ذاك المصير .
موطن الشّاهد: (أوّل) .
وجه الاستشهاد: مجيء «أوّلُ» مبنيّاً على الضّمّ؛ لأنّه لو أعربه لأتى به منصوباً؛ وسبب بنائه، أنّ الشّاعر حذف المضاف إليه، ونوى معناه .

(٥) نسب هذا البيت إلى عُتي بن مالك العقيليّ، وهو شاعر جاهليّ؛ ولم أعثر له على ترجمة وافية.

(٦) **معنى الشّاهد**: معنى البيت مرتبط بما يليه؛ وكأنّ الشّاعر يريد أن يقول لصديقه: إذا أنا لم أؤتمن عليك، وأحفظك في غيابك، وحضورك، وإذا لم تأمن عليّ من حمايتك من وراء ظهرك، فلست صديقاً لك .
موطن الشّاهد: (من وراءُ) .
وجه الاستشهاد: دخول حرف الجرّ «من» على «وراءُ» وكان من حقّه الجرّ بـ«من»، غير أنّ الشّاعر بناه على الضّمّ؛ لأنّه حذف المضاف إليه، ونوى معناه .

وقولي: «**لفظاً**» احترازٌ من أن يُقْطَعَ عنها لفظاً ومعنًى؛ فإنّها حينئذٍ تبقى على إعرابها، وذلك كقولك: «**اِبْدأ بذا أوّلاً**» إذا أردتَ اِبْدَأ به متقدّماً، ولم تتعرّض للتقدّم على ماذا، وكقول الشاعر(١): [الوافر]

٤٧-فَسَاغَ لِيَ الشَّرابُ وَكُنْتُ قَبْلاً أَكَادُ أَغَصُّ بِالْمَاءِ الفُرَاتِ(٢)

وقول الآخر(٣): [الطويل]

٤٨-وَنَحْنُ قَتَلْنَا الأُسْدَ أُسْدَ خَفِيَّةٍ فَمَا شَرِبُوا بَعْداً عَلَى لَذَّةٍ خَمْرَا(٤)

وقُرِئ ﴿لِلَّهِ الأَمْرُ مِن قَبْلٍ وَمِن بَعْدٍ﴾(٥) بالخفض والتنوين، على إرادة التنكير(٦) وقَطْعِ النظر عن المضاف إليه؛ أي: لفظاً ومعنًى، وقرأ

---

(١) الشّاعر هو: يزيد بن الصّعق، وهو يزيد بن عمرو بن خويلد، فارس جاهلي من الشعراء الفرسان. ونسب العيني البيت إلى عبد الله بن يعرب؛ والصّواب ما ذكرناه.

(٢) **المفردات الغريبة**: **ساغ**: سهل مذاقه في الحلق. «الشّراب»: كلّ ما يُشرب في الفم. «أغَصّ»: أشرق؛ «والغَصَص»: محرّكة اعتراض اللّقمة في الحلق. «الماء الحميم»: البارد؛ ولفظ حميم من الأضداد؛ يطلق على الحار وعلى البارد.
معنى الشّاهد: لمّا أخذ الشّاعر بثأره ساغ له الشّراب، ولم يعد يعاني من غصّة في حلقه، بعد أن كان لا يهنأ بطعام، ولا بشراب، قبل أن يثأر.
موطن الشّاهد: (قبلاً).
وجه الاستشهاد: مجيء «قبلاً» بالنّصب مع التّنوين؛ وذلك، لأنّ الشّاعر قطع هذه اللّفظة عن الإضافة، ولم ينو اللّفظ ولا المعنى؛ فهي نكرة، ولو أنّه نوى المضاف إليه، لما نوّنه؛ لأنّ المضاف إليه المنوي كالثّابت.

(٣) نسب هذا البيت إلى بعض بني عقيل، من دون تحديد القائل.

(٤) **المفردات الغريبة**: **خَفِيَّة**: أجمة في سواد الكوفة، تُنسب إليها الأسود. شَنوءة: حيّ من اليمن.
معنى الشّاهد: يصف الشّاعر شجاعة قومه وشجاعة أعدائهم الذين وصفهم بالأسود؛ بأنّهم أنزلوا بهم من البلاء ما جعلهم يهجرون الملذّات والشّهوات؛ حتى إنّهم لو شربوا خمراً ذات يوم، لما ذاقوا لها طعماً، ولا شعروا بلذّةٍ؛ لأنّ الألم لا يزال يحزّ في نفوسهم.
موطن الشّاهد: (بعداً).
وجه الاستشهاد: مجيء «بعداً» منوّناً منصوباً؛ لأنّ الشّاعر قطعه عن الإضافة لفظاً ومعنًى، ولو أنّه نوى الإضافة؛ لامتنع عليه التنوين، وبُني على الضمّ.

(٥) ٣٠ سورة الرّوم، الآية: ٤.
أوجه القراءات: قرأ الجحدري والعقيلي بالخفض بغير تنوين، وقرأ بعضهم بالخفض والتنوين، وقرأ السّبعة بالضمّ. الكشاف: ٣/ ٢١٤، والتبيان للعكبري: ٢/ ١٨٤، والبحر المحيط: ٧/ ١٦٢.
موطن الشّاهد: (من قبلٍ ومن بعدٍ).
وجه الاستشهاد: على قراءة «من قبلٍ ومن بعدٍ» بالتنوين؛ إعراب قبلٍ وبعدٍ مجرور بالكسرة الظّاهرة. وأمّا على قراءة الرّفع؛ فيُعرب كل من «قبلُ وبعدُ» مبنيّاً على الضمّ في محل جرّ بـ«من».

(٦) قيل: إنّهما معرّفتان على نيّة الإضافة، وتنوينهما تنوين عوض، كما قال ابن مالك في شرح الكافية: «وهذا القول عندي أحسن». شرح الشذور (تحقيق. الدقر): ١٣٧، حا: ٢.

الْجُحْدُري[١] والعقيليّ[٢] بالجرّ من غير تنوين، على إرادة المضاف إليه، وتقدير وجودِهِ.

[ما أُلحِق بالظروف المنقطعة عن الإضافة لفظاً لا معنًى]

النّوع الثّاني: ما أُلحِق بقبل وبعد من قولهم: «**قَبَضْتُ عَشَرَةً لَيسَ غَيْرُ**»،[٣] والأصْلُ ليس المقبوض غَيْرَ ذلك؛ فأضْمِرَ اسمُ «**ليس**» فيها وحُذِفَ ما أضيف إليه «**غير**» وبنيت «**غير**»، على الضمّ، تشبيهاً لها بقبلُ وبعدُ؛ لإبهامها، ويُحتمل أنَّ التقدير: ليس غيرُ ذلك مقبوضاً، ثم حذف خبر «**ليس**» وما أضيفت إليه «**غير**» وتكون الضمَّةُ على هذا ضمّة إعراب. والوجه الأول أوْلى؛ لأنَّ فيه تقليلاً للحذف، ولأنّ الخبر في باب «**كان**» يَضْعُفُ حذفُه جدّاً.

ولا يجوز حذف ما أضيفت إليه «**غير**» إلّا بعد «**ليس**» فقط، كما مثَّلنا، وأمّا ما يقع في عبارات العلماء من قولهم «**لا غير**» فلم تتكلم به العرب[٤]، فإمَّا أنهم قاسوا «**لا**» على «**ليس**»، أو قالوا ذلك سَهْواً عن شرط المسألة.

النّوع الثّالث: ما ألحق بقبل وبعد من «عَلُ»: المرادِ به مُعَيَّنٌ؛ كقولك: «**أخذت الشَّيء الفلانيَّ من أسْفَلِ الدارِ والشيء الفلانيَّ من عَلُ**»؛ أي: من فوق الدار، قال الشاعر[٥]: [الكامل]

٤٩- وَلَقَدْ سَدَدْتُ عَلَيْكَ كلَّ ثَنِيَّةٍ ... وَأَتَيْتُ فَوْقَ بَنِي كُلَيْبٍ مِنْ عَلُ[٦]

---

(١) الجُحدُريّ: هو عاصم أحد القرّاء السّبعة، وقد مرّت ترجمته . والقراءة المذكورة غير مشهورة عنه؛ فهي من القراءات الشّاذة .

(٢) العقيلي: أبو عمرو، مسكين بن عبد العزيز المصري المعروف بالأشهب العقيلي، صاحب الإمام مالك، روى القراءة سماعاً عن نافع . غاية النّهاية: ٢/ ٢٩٦-٢٩٧ .

(٣) قال صاحب القاموس: وقد سُمِع، ويُقال: «قبضت عشرة ليس غيرها» بالرّفع وبالنّصب، و«ليس غيرَ» بالفتح على حذف المضاف إليه وإضمار الاسم، و«ليس غيرُ» بالضمّ، ويحتمل كونه ضمّة بناء، وإعراب، و«ليس غير» بالرّفع، و«ليس غيراً» بالنّصب .

(٤) جاء في القاموس المحيط مادة (غير): «وقولهم: لا غير؛ لحن»، وهو غير جيّد؛ لأنّه مسموع في قول الشاعر:

جـوابـاً بـه تـنـجـو اعـتـمـد فـو ربّـنـا ... لـعـن عـمـل أسـلـفـت لا غـيـر تـسـأل

ونصّ على جواز وقوع «غير» بعد «لا» الزّمخشري في المفصّل، وابن الحاجب في الكافية، وتابعه الرّضي في شرحه للكافية . وانظر: القاموس المحيط مادة (غير): ٢/١٠٩-١٠٠ .

(٥) الشّاعر: الفرزدق، وقد مرّت ترجمته .

(٦) **المفردات الغريبة**: **ثنيّة**: بوزن «قضيّة» الطريق مطلقاً؛ وأصله الطريق في الجبل، ويُطلق على الطّريق الوعرة، وجمعه: ثنايا؛ ومنه قول الشّاعر: =

ولا تُستعمَل «عَلُ» مُضَافَةً أصلاً، ووقع ذلك في كلام الجوهري(١)، وهو سَهْوٌ، ولو أردت بـ«عَلُ» عُلُوّاً مجهولاً غيرَ معروفٍ تعيَّن الإعرابُ، كقوله(٢): [الطّويل]

٥٠- كَجُلْمُودِ صَخْرٍ حَطّهُ السَّيْلُ مِنْ عَلِ(٣)

[النّوع الرَّابع: ما أُلحِق بقبلُ وبعدُ من «أي» الموصولة]

واعلم أنّ أيَّ الموصولَةَ مُعْرَبَةٌ في جميع حالاتها(٤)، إلَّا في حالة واحدة، فإنّها تُبنى فيها على الضّمّ، وذلك إذا اجتمع شرطان؛ أحدهما: أن تضاف، الثاني: أن يكون صَدْرُ صلتها ضميراً محذوفاً؛ وذلك، كقوله -تعالى-: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا﴾(٥).

= أنا ابن جلا وطلّاع الثّنايا   متى أضع العمامة تعرفوني

بني كليب: قوم جرير.

معنى الشّاهد: يخاطب الفرزدق جريراً قائلاً: لقد ضيّقت الخناق عليك، ولا يمكنك الإفلات مني؛ لأنّني سددت عليك كلّ طريق يمكن أن تهرب منها، ولقد نزلت على بني كليب من الأعالي كالقضاء الذي لا يُتوقّع، ولا يحسب له حسابٌ؛ وفي هذا كناية عن هيمنته على جرير وعلى قومه معاً.

موطن الشّاهد: (من علُ).

وجه الاستشهاد: مجيء «علُ» مبنيّاً على الضمّ في محل جر بـ«من»؛ لأنّه يريد به علوّاً معيّناً؛ فالمضاف إليه محذوف لفظاً، غير أنّه منويّ من حيث المعنى؛ إذ التقدير: وأتيت بني كُلَيبٍ من فوقهم.

(١) الجوهري: مرت ترجمته.

(٢) الشّاعر: امرؤ القيس، مرت ترجمته.

(٣) **المفردات الغريبة**: **جلمود صخر**: ما صلب من الحجارة. **حطّه السّيل**: حدره من أعلى. وقوله: **مكرّ**؛ أي: لا يُسبق في الكرّ. **مفرّ**: لا يُسبق في الفرار. مقبل: حسن الإقبال. **مدبر**: حسن الإدبار. معاً: أي: يملك الصّفات كلّها. والنّعوت الأربعة المذكورة للفرس مجرورة تبعاً للمنعوت «منجرد» في بيت سابق:

وقد أغتدي والطير في وُكُناتها   بمنجردٍ قيد الأوابد هيكل

والمنجرد: قصير الشّعر.

معنى الشّاهد: يصف الشّاعر فرسه بأنّه سريع في الجري، وأنّه حسنُ الإقدام، حسنُ الإدبار؛ ويشبه في سرعته الصّخرة الصّمّاء المنحدرة من أعلى إلى أسفل.

موطن الشّاهد: (من علِ).

وجه الاستشهاد: مجيء كلمة «علِ» مجرورة بدليل القوافي؛ فدلَّ على أنّها معربة بالكسرة؛ لدخول حرف الجر عليها؛ ولم تُبنَ؛ لأنَّ الشّاعر، لا يريد علوّاً خاصّاً، وإنّما المراد: أيُّ علوٍّ - كان - من دون تحديد كما هو واضح.

(٤) أي: حالاتها الأربع: إضافتها، وعدمها: «أيّهم، أي»، وذكر صدر الصّلة وحذفه مثل: «أيّهم هو أشدّ»، «أيّهم أشد»، فكلّها معربة إلا في الحالة الأخيرة؛ عندما يحذف صدر الصّلة؛ فإنَّها تُبنى.

(٥) ١٩ سورة مريم، الآية: ٦٩. =

«**ثمّ**» حرف عطف على جواب القَسَم، وهو قوله -تعالى-: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَحْشُرَنَّهُمْ وَٱلشَّيَٰطِينَ﴾[١]، واللام لام التوكيد الّتي يُتَلَقَّى بها القَسَمُ، مثلها في: ﴿**لَنَحْشُرَنَّهُمْ**﴾، و(**ننزع**) فعل مضارع مبني على الفتح؛ لمباشرته لنون التوكيد، والفاعل ضمير مستتر، والنون للتوكيد، و(**من كل**) جارٌّ ومجرور متعلق بننزع، وكلّ مضاف، و(**شيعة**) مضاف إليه، و(**أيّ**) مفعول، وهو موصول اسمي يحتاج إلى صِلَةٍ وعائد، والهاء والميم مضاف إليه، و(**أشدّ**) خبر لمبتدأ محذوف؛ أي: أيّهم هو أشدّ، والجملة من المبتدأ والخبر صلة لـ«أي»، و(**على الرّحمنِ**) متعلق بأشدّ، و(**عتيّاً**) تمييز، وكان الظّاهر أن تفتح أيّ؛ لأنّ إعراب المفعول النصبُ، إلا أنّها هنا مبنيّة على الضَّمِّ؛ لإضافتها إلى الهاء والميم وحَذْفِ صدر صلتها، وهو المقدّر بقولك «**هو**». ومن العرب مَنْ يُعْرِبُ أيّاً في أحوالها كلّها[٢]، وقد قرأ هارُونُ[٣] ومعاذ ويعقوب: (**أَيَّهُمْ أَشَدُّ**) بالنصب، قال سيبويه: وهي لغة جيّدة، وقال الْجَرميُّ:

= **أوجه القراءات**: قرأ هارون «أيّهم» بالنّصب، وقرأ الباقون بالرّفع. تفسير القرطبي: ١١/ ١٣٣.
موطن الشّاهد: (أيّهم أشدّ).
وجه الاستشهاد: مجيء «أيُّ» في الآية الكريمة مبنيَّةً على الضمّ؛ لأنَّ صدر الصّلة أتى محذوفاً؛ والتقدير: أيُّهم هو أشدّ، وفي غير هذه الحال؛ فإنَّ «أيّ» معربة. وأمّا توجيه الإعراب؛ فعلى قراءة الرّفع: أي: مبتدأ، وأشدّ: خبره؛ والتقدير: ثمّ لننزعنّ من كلّ شيعة الذي من أجل عتوّه، يُقال: أيُّ هؤلاء أشدّ عِتيّاً. وذهب يونس إلى أنّ «أيّاً» رفع بالابتداء، لا على الحكاية، وتعلّق الفعل «لننزعنَّ» عن العمل في اللّفظ، ولا يجوز أن يُعلّق مثل هذا الفعل عند سيبويه والخليل، وإنّما يجوز أن تعلّق أفعال الشّك وشبهها، ممّا لم يتحقّق وقوعه.
انظر: أمالي ابن الشجري: ٢/ ٤٦٨، والكتاب: ١/ ٣٩٨، ومشكل إعراب القرآن: ١/ ٦٠-٦١.

(١) ١٩ سورة مريم، الآية: ٦٨.

(٢) أي: ولو كانت موصولةً. وذهب جماعة من النّحويّين إلى أنّ «أيّ» في الآية الكريمة، ليست موصولةً، ولكنّها استفهاميّة. وهي: مبتدأ. وأشدّ: خبر. ثمّ اختلفوا في ننزع؛ فقال الخليل ابن أحمد شيخ سيبويه: مفعول ننزع محذوف؛ وهو اسم موصول، أو موصوف بموصول؛ وصلة الموصول محذوفة أيضاً. وجملة «أيّهم أشدّ» من المبتدأ والخبر في محل رفع نائب فاعل لفعل في جملة الصّلة؛ وتقدير الكلام: ثمّ لننزِعَنّ من كل شيعة الفريق الذي يقال فيه: أيُّهم أشدّ. وذهب يونس بن حبيب، إلى أنّ مفعول ننزع هو جملة «أيهم أشدّ» فهذه الجملة في محل نصب مفعول به لـ «ننزع»؛ والفعل لم يعمل في لفظ الجملة؛ لأنّ صدرها اسم استفهام، واسم الاستفهام، لا يعمل فيه ما قَبْلَه. وقال الكسائي والأخفش: مفعول «ننزع» قوله تعالى: ﴿كُلِّ شِيعَةٍ﴾ و«من» التي قبل «كلّ» حرف جر زائد، كما في قولك: ما ضربت من أحد. وجملة: «أيّهم أشدّ» على هذا القول، مستأنفة، لا محلّ لها. والأفضل من المذاهب كلّها ما ذكره المؤلّف، وهو رأي سيبويه. انظر مشكل إعراب القرآن: ٢/ ٦٠-٦٢.

(٣) هارون بن موسى القارئ الأعور، النّحوي، صاحب القرآن والعربية، كان يهوديّاً فأسلم، وروى له البخاري ومسلم. مات سنة ١٧٠هـ. إنباه الرواة: ٣/ ٣٦١ و ٢/ ٦٠.

خرجت من الخنْدَق - يعني خَنْدَق البَصْرَةِ - حتى صرت إلى مكّة، فلم أسمع أحداً يقول: «**اضْرِبْ أَيُهُمْ أفْضَل**» أي: كلّهم ينصب ولا يضم.

والمعنى: أقسم بربّك لَنَجْمَعَنَّ المُنْكِرينَ للبعث وقُرَنَاءَهم من الشياطين الّذين أضلُّوهُمْ مُقَرّنين في السلاسل؛ كل كافر معه شيطانه في سلسلة، ثم لنُحْضِرنَّهُمْ حول جهنَّم جاثين على الرُّكَبِ، ثم لننزعنَّ من كل شيعة أيّهم أشدّ على الرَّحمن عتيّاً؛ أي: جراءة، وقيل: فُجُوراً وكذباً، وقيل: كفراً؛ أي: لننزعنَّ رؤساءهم في الشرِّ فنبدأ بالأكبر فالأكبر جُرْماً، والأكثر جراءة، ﴿ثُمَّ لَنَحْنُ أَعْلَمُ بِالَّذِينَ هُمْ أَوْلَىٰ بِهَا صِلِيًّا﴾[1] أي أحقُّ بدخول النار، يُقال: صَلِيَ يَصْلَى صُلِيّاً؛ كما يقال: لَقِيَ يَلْقَى لُقِيّاً، ويُقال: صَلَى يَصْلِي صُلِيّاً مثل مضى يمضي مُضِيّاً.

* * *

[المبنيُّ على الضمّ أو نائبه]

ثم قلت: أوِ الضَّمِّ أو نَائِبِهِ، وَهُوَ المُنَادَى المُفْرَدُ المَعْرِفَةُ؛ نَحْوَ: «**يَا زَيْدُ**»، و﴿**يَـٰجِبَالُ**﴾، و«يَا زَيْدَانِ»، و«يَا زَيْدُونَ».

[المنادى المفرد المعرفة]

وأقول: الباب السابع من المبنيات: ما لزم الضّمّ أو نائبَهُ - وهو[2] الألف والواو - وهو نوع واحد، وهو المنادى المفرد المعرفة.

ونعني بالمفرد هنا: ما ليس مضافاً ولا شبيهاً به، ولو كان مُثَنًّى أو مجموعاً، وقد سبق هذا عند الكلام على اسم «**لا**».

[ما يراد بالمعرفة]

ونعني بالمعرفة: ما أُرِيدَ به مُعَيَّنٌ[3]، سواء كان علماً أو غيره.

فهذا النوع يُبنى على الضمّ في مسألتين.

إحداهما: أن يكون غير مثنى ولا مجموع جمع مذكّر سالماً؛ نحو: «**يَا زَيْدُ**»

---

(١) ١٩ سورة مريم، الآية: ٧٠ .
موطن الشّاهد: (بالذين هُمْ أولى بها صُلِيّاً) .
وجه الاستشهاد: وقوع «صُلِيّاً» بضمّ الصاد، والقياس الشائع «صِلِيّاً» بكسرها .

(٢) أي ينوب عن الضّمّ شيئان: **الألف** في المثنى، والواوفي جمع المذكّر السّالم .

(٣) سواء أكان معرفة قبل النداء؛ نحو: زيد، أو معرفة بعده؛ نحو: رجل؛ إذا نودي رجل معيّن.

و«**يا رَجُلُ**»، وقول الله -تعالى-: ﴿يَٰنُوحُ إِنَّهُۥ لَيۡسَ مِنۡ أَهۡلِكَ﴾[١]، ﴿يَٰنُوحُ ٱهۡبِطۡ بِسَلَٰمٍ﴾[٢]، ﴿يَٰصَٰلِحُ ٱئۡتِنَا﴾[٣]، ﴿يَٰهُودُ مَا جِئۡتَنَا بِبَيِّنَةٍ﴾[٤].

الثانية: أن يكون جمع تكسير؛ نحو قولك: «**يا زُيُودُ**»، وقوله -تعالى-: ﴿يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ﴾[٥].

ويُبْنَى على الألف إن كان مثنّى؛ نحو: «**يا زَيْدَانِ**» و«**يا رَجُلَانِ**» إذا أُريد بهما مُعَيَّنٌ.

ويُبْنَى على الواو إن كان جمع مذكر سالماً؛ نحو: «**يا زَيْدُونَ**» و«**يا مُسْلِمُونَ**» إذا أُريد بهما مُعَيَّنٌ.

وأمّا إذا كان المنادى مضافاً، أو شبيهاً بالمضاف، أو نكرةً غير معيّنة؛ فإنّه يُعرب نصباً على المفعوليّة؛ فلا يدخل في باب البناء.

فالمضاف كقولك: «**يا عَبْدَ اللهِ**»، و«**يا رَسُولَ اللهِ**»، وفي التنزيل: ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾[٦]؛ أي: فاطر السموات. ﴿أَنۡ أَدُّوٓاْ إِلَيَّ عِبَادَ ٱللَّهِ﴾[٧]،

---

(١) ١١ سورة هود، الآية: ٤٦ .
موطن الشّاهد: (يا نوح) .
وجه الاستشهاد: مجيء «نوحُ» منادى مفرد علم؛ فبني على الضمّ، في محل نصب على النّداء.

(٢) ١١ سورة هود، الآية: ٤٨ . الاستشهاد نفسه، كما في الآية السّابقة .

(٣) ٧ سورة الأعراف، الآية: ٧٧ .
موطن الشّاهد: (يا صالحُ) .
وجه الاستشهاد: مجيء «صالح» منادى مفرد علم، كما في الآيتين السّابقتين .

(٤) ١١ سورة هود، الآية: ٥٣ .
موطن الشّاهد: (يا هودُ) .
وجه الاستشهاد: مجيء «هودُ» منادى مفرد علم، فبُني على الضّمّ في محل نصب، كما في الآيات السّابقة .

(٥) ٣٤ سورة سبأ، الآية: ١٠ .
موطن الشّاهد: (يا جبالُ) .
وجه الاستشهاد: مجيء «جبالُ» منادى نكرة مقصودة مبنيّاً على الضمّ في محلّ نصب على النّداء .

(٦) ٣٩ سورة الزّمر، الآية: ٤٦ .
موطن الشّاهد: (فاطرَ السّمَوات) .
وجه الاستشهاد: مجيء «فاطرَ» منادى مضاف منصوب؛ لحرف نداء محذوف؛ والتّقدير: يا فاطرَ السّموات؛ ويجوز أن يكون «فاطر» صفة لاسم الله تعالى .

(٧) ٤٤ سورة الدُّخان، الآية: ١٨ .

=

أي: يا عباد الله، ويجوز أن يكون **(عِبَادَ اللَّهِ)** مفعولاً بأدُّوا كقوله -تعالى-: ﴿أَنْ أَرْسِلْ مَعَنَا بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾[١]، ويجوز أن يكون **(فاطَرَ)** صفة لاسم الله -تعالى-، خلافاً لسيبويه.

والشبيهُ بالمضاف: هو ما اتّصل به شيء من تمام معناه، كقولك: **«يَا كَثِيراً بِرُّهُ»**، و**«يَا مُفِيضاً خَيْرَهُ»**، و**«يَا رَفِيقاً بِالْعِبَادِ»**[٢].

والنكرة[٣] كقول الأعمى: **«يَا رَجُلًا خُذْ بِيَدِي»** وقول الشاعر[٤]: **[الطّويل]**

٥١- أَيَا رَاكِباً إِمَّا عَرَضتَ فَبَلِّغَنْ ... نَدَامايَ مِنْ نَجْرَانَ أن لا تَلَاقِيَا[٥]

= **موطن الشّاهد:** (عباد الله).
وجه الاستشهاد: مجيء «عبادَ» منادى مضاف؛ لحرف نداء محذوف؛ والتّقدير: يا عبادَ الله. ولمّا جاء مضافاً؛ فقد نُصب؛ ويجوز في «عبادَ» أن يكون مفعولًا به لـ«أدّوا»؛ وما ذهبنا إليه أفضل، ويكون مفعول «أدّوا» مقدّراً محذوفاً؛ إذ التّقدير: أدّوا إليّ أمركم، يا عبادَ الله. وانظر مشكل إعراب القرآن: ٢/ ٢٨٩.

(٢) ٢٦ سورة الشعراء، الآية: ١٧.
موطن الشّاهد: (أرسل . . .بني).
وجه الاستشهاد: مجيء «بني» مفعولًا به، لفعل «أرسل» وعلامة نصبه الياء؛ لأنّه ملحق بجمع المذكّر السّالم، وحذفت نونه للإضافة.

(٣) يقصد بالشّبيه بالمضاف: المنادى المشتق الذي يطلب معمولًا له؛ سواء أكان فاعلًا أم مفعولًا، أم حرف جرّ، كما مثّل المؤلّف، وبقي ما يعطف عليه شيء من تمام معناه؛ نحو: يا ثلاثة وثلاثين، إذا سُمّي به؛ ويجب نصبهما للطول بلا خلاف، وهذا ليس مشتقّاً؛ وإنّما «ثلاثة» فلأنّه شبيه بالمضاف، من حيث إنَّ الثاني من تمام الأوّل؛ لأنَّ التّسمية وقعت بالكلمتين مع حرف العطف. انظر التّصريح على التّوضيح: ٢/ ١٦٧.

(٤) أي: المنادى النكرة غير المقصودة.

(٥) الشّاعر هو: عبد يغوث بن وقّاص الحارثيّ، شاعر جاهليّ، من قحطان، وفارس معدود، كان سيّد قومه؛ أُسِر يوم الكِلاب، وخُيِّر كيف يرغب أن يموت، فاختار أن يقطع منه عرق الأكحل، وهو يشرب الخمر، وهكذا مات سنة ٤٠ ق. هـ. الخزانة ١/ ٣١٣، والخصائص: ٢/ ٤٤٨، والمفضليّات: ١٥٦.

(٦) **المفردات الغريبة: عرضت:** أتيت «العَروض» وهو اسم لمكّة والمدينة وما حولهما، وقيل: هي جبال نجد، وقيل: موضع في البادية. الرّوض المعطار: ٤٠٩، ومعجم ما استعجم: ٣/ ٩٣٧.
«ندامايَ»: جمع ندمان؛ وهو النّديم؛ قيل: الجليس الصّاحب على الخمر، أو الصّاحب مطلقاً. «نجران»: مدينة بالحجاز من شِقّ اليمن.
المعنى: يخاطب الشاعر راكباً وهميّاً، أو حقيقيّاً، إذا ما أتى العروض، ويطلب إليه أن يبلّغ ندمانه وأصحابه، أنهم لن يلتقوا الشّاعر بعد اليوم؛ لأنّه سيفارق الحياة.
موطن الشّاهد: (أيا راكباً).
وجه الاستشهاد: مجيء «راكباً» نكرة، لا يُرادُ بها مُعَيَّن؛ لأنَّ الشّاعر أسيرٌ، ويريد أن يُبَلِّغ قومه رسالته على لسان أيّ راكب كان؛ فهو لا يقصد راكباً من دون آخر؛ ولهذا، نصب «راكباً».

[جواز نصب المنادى المبني على الضّمّ في الشعر]

ويجوز في المنادى المستحقّ للضم أن ينصب إذا اضْطرَّ إلى تنوينِهِ(١)، كقول الشاعر(٢): [الخفيف]

٥٢- ضَرَبَتْ صَدْرَهَا إِلَيَّ، وَقَالَتْ: يَـا عَـدِيـاً لَـقَـدْ وَقَـتْـكَ الأَوَاقِـي(٣)

وأن يبقى مضموماً، كقوله(٤): [الوافر]

٥٣- سَـلَامُ الـلهِ يَـا مَـطَـرٌ عَـلَـيْـهَـا وَلَيْـسَ عَـلَـيْـكَ يَـا مَـطَـرُ الـسَّـلَامُ(٥)

---

(١) اختلف النّحاة عند الاضطرار، إلى تنوين المنادى؛ فذهب الخليل، وأصحابه، والمازني، وسيبويه إلى تركه مضموماً على حاله، وهو -عندهم- بمنزلة المرفوع غير المنصرف المنوّن، فيترك على حاله، كقول الأحوص الأنصاري: [الوافر]
سـلامُ الـلـه يـا مـطـرٌ عـلـيـهـا ولـيـس عـلـيـك يـا مـطـرُ الـسّـلامُ
واختار أبو عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر، ويونس بن حبيب، والجرمي، والمبرّد النّصب مطلقاً، وأمّا الناظم والأعلم، فوافقا سيبويه في ضمّ العلم نحو: «**مطر**» في البيت، ووافقا أبا عمرو وعيسى في نصب اسم الجنس؛ نحو: «عبد» في قول جرير:
أعـبـداً، حـلّ فـي شـعـبـي غـريـبـاً ألـومـاً لا أبـالـك واغـتـرابـا
انظر: التوضيح على التصريح: ٢/ ١٧١-١٧٢، والأشموني: ٢/ ٤٤٨ .

(٢) الشّاعر هو: المهلهل بن ربيعة - كما نسبه صاحب اللّسان، والجوهري - وهو عديّ بن ربيعة أخو كُلَيب، شاعر من أبطال العرب في الجاهليّة، من أهل نجد، وهو خال امرئ القيس، وجدّ عمرو بن كلثوم؛ سُمّي مهلهلاً؛ لأنّه هلهل الشّعر، كهلهلة الثّوب، وهو اضطرابه، واختلافه، وكان فيه خَنَث، فسمّاه كُليب: زير النّساء؛ لتشبيبه ولهوه بهنّ . مات سنة ١٠٠ق.هـ. الشعر والشعراء: ١/ ٢٩٧-٢٩٩، والاشتقاق: ٢٠٤، والأغاني: ٤/ ١٣٩ .

(٣) **المفردات الغريبة: وقتك**: فعل ماضٍ استُعمِل بمعنى الدّعاء . والوقاية: الحفظ والكلاءة؛ أي: حفظتك . «**الأواقي**»: جمع واقية بمعنى حافظة؛ وأصل «**الأواقي**»: الوواقي؛ فقلبت الواو الأولى همزةً .
معنى الشاهد: لمّا رأت تلك المرأة الشّاعر مقبلًا إليها، تفاءلت بمقدمه، واستجارت به، ودعت له أن تحفظه وتقيه الواقيات؛ لأنَّ قدومه كان خيراً لها .
موطن الشّاهد: (يا عديّاً) .
وجه الاستشهاد: مجيء «عديّاً» منوّناً منصوباً للضرورة؛ ومن حقّه - كما هو معلوم - البناء على الضمّ؛ لأنّه مفرد علم، غير أنَّ الشّاعر اضطر إلى تنوينه، فعدل عن ضمّه إلى نصبه، وبعض النُّحاة يعربونه مبنيّاً على ضمّ مقدّر، وبعضهم يعربه منصوباً للضرورة؛ وكلا الوجهين جائز .

(٤) الشّاعرهو: الأحوص، محمد بن عبد الله بن عاصم بن ثابت؛ وعاصم من الأنصار، وهو حميّ الدّبر، من بني ضبيعة، شاعر هجّاء، وصاحب نسيب، من طبقة جميل بن معمر؛ سُمّي الأحوص؛ لضيق في مؤخّرة عينه . مات سنة ١٠٥هـ . الشّعر والشّعراء: ١/ ٥١٨-٥٢١، والأغاني: ٤/ ٤٠-٥٨ .

(٥) **موطن الشّاهد**: (يا مطرٌ) .
وجه الاستشهاد: مجيء «مطرٌ» منادى مفرد علم؛ ومن حقّه أن يبنى على الضمّ في محل نصب، غير أنّ الشّاعر نوّنه، وأبقاه على الضمّ؛ لإقامة الوزن .

[شروط جواز فتح المنادى فتحة إتباع]

ويجوز في المنادى أيضاً أن يُفْتَحَ فتحةَ إتباع، وذلك إذا كان علماً: موصوفاً بابْنٍ، متّصل به، مضاف إلى علم، كقولك: «يا زَيْدَ بنَ عمرٍو» وقول الشاعر[1]: **[البسيط]**

٥٤-يَا طَلْحَةَ بْنَ عُبَيْدِ اللهِ قَدْ وَجَبَتْ ... لَكَ الْجِنَانُ وَبُوِّئْتَ المَهَا الْعِينَا[2]

وبقاء الضَّمِّ أَرْجَحُ عند المبرّد[3]، والمختارُ عند الجمهور الفَتْحُ.

ثم قلت: وَإِمَّا أَنْ لا يَطَّرِدَ فيهِ شَيْءٌ بِعَيْنِه، وَهُو: الْحُرُوفُ؛ كَهَلْ وَثُمَّ وَجَيْرِ وَمُنْذُ، والأسْمَاء غَيْرُ المُتَمَكِّنَة، وهي سبعَةٌ: أسماء الأفْعَال: كَصَهْ وَآمِينَ وَإِيهِ وَهَيْتُ، وَالمُضْمَرَاتُ: كَقُومِي وَقُمْتِ وَقُمْتُ، والإشَارَات: كَذِي وَثَمَّ وهؤلاءِ وهؤلاءُ، والمَوْصُولاَت: كالَّذِي وَالَّتِي والَّذِينَ والأولاء فِيمَنْ مَدَّهُ، وذَاتُ فيمَنْ بَنَاهُ وَهُو الأفْصَح إلا ذَيْنِ وَتَيْنِ واللَّذَيْنِ واللَّتَيْنِ فكالمثنَّى، وأسْمَاء الشَّرْطِ، وأسْماء الاسْتِفْهَام: كَمَنْ وَمَا وَأَيْنَ، إلا أياً فيهما، وَبَعْضُ الظُّرُوفِ: كَإِذْ والآنَ وَأَمْسِ وَحَيْثُ مُثلَّثاً.

* * *

---

(١) ينسب هذا البيت مع جملة أبيات أخرى إلى أبي بكر الصّدّيق رضي الله عنه؛ وهو عبد الله بن أبي قحافة، أوّل الخلفاء الرّاشدين، وأوّل من أسلم من الرّجال. مات سنة ١٢هـ.

(٢) **المفردات الغريبة**: **بوّئت**: المراد - هنا - أفردت بها. المها: جمع مهاة، وأصله: البقرة الوحشية، والعرب تشبّه المرأة بالمهاة. **«العين»**: جمع «عيناء» وهي واسعة العينين.
معنى الشّاهد: يذكر أبو بكر الصدّيق - رضي الله عنه - موقف طلحة بن عبيد الله في معركة أحد ودفاعه عن رسول الله ﷺ ويقول: يا طلحة، لقد أبليت بلاءً حسناً، بوقوفك في وجه المشركين ودفاعك عن رسول الله ﷺ فوجبت لك جنان الخلد، وبوئت الحور العين.
موطن الشّاهد: (طلحة بن عبيد الله).
وجه الاستشهاد: مجيء «طلحة» منادى مفرد علم؛ وهو في هذا الشاهد يجوز ضمّه ونصبه؛ فإذا بُني على الضمّ، كان في محل نصب، وإذا بُني على الفتح، كان مبنياً على الضم المقدر على آخره، منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة الاتباع؛ وقيل: منصوب؛ لأنه مضاف الى ما بعد ابن؛ وقيل: هو مع «ابن» مركّبان تركيب «خمسة عشر». غير أنَّ الوجه الأوّل أفضل، وهو مذهب ابن مالك، كما في التّسهيل. وقوله: «ابنَ» بالفتح، فإذا ضُمّ طلحة فهو صفة له بالنظر إلى محلّه؛ لأنَّ محلّه النّصب كما هو معلوم. وذهب جمهرة البصرة إلى أنّ الفتح أرجح من الضمّ في هذه المسألة، وقال ابن كيسان: إنَّ الفتح أكثر في لسان العرب، بينما يرى المبرّد أنَّ الضمّ أرجح؛ وكلا الوجهين جائز.
انظر التّصريح على التّوضيح: ١٦٨/٢ - ١٦٩.

(٣) مرّت ترجمته.

[المبني دون قاعدة ثابتة]

وأقول: لمَّا أنهيتُ القَوْلَ في المبنيّاتِ السّبعةِ المختصَّةِ شَرَعْتُ في بيان ما لا يختص، وحَصَرْتُ ذلك في نوعين؛ أحدهما: الحروف، وقدّمتها لأنّها أقْعَدُ في باب البناء، والثاني: الأسماء غير المتمكّنة، وحَصَرْتُهَا في سبعة أنواع وفَصَّلتها، ومَثَّلْتُ كلاًّ منها، ورتَّبت أمثلة الجميع على ما يجب لها؛ فبدأت بما بُني على السُّكُون؛ لأنه الأصل في البناء، ثم ثَنَّيْتُ بما بُني على الفتح؛ لأنّه أخَفُّ من غيره، ثم ثَلَّثتُ بما بُني على الكسر، ثم ختمت بما بُني على الضمّ.

فمثالُ ما بُني على السكون من الحروف: هَلْ وبَلْ وقَدْ ولَمْ، ومثالُ ما بُني منها على الفتح: ثُمّ وإنَّ ولَعَلَّ ولَيْتَ، ومثالُ ما بُني منها على الكسر: جَيْرِ - بمعنى نَعَمْ - واللام والباء في قولك «**لِزَيْدٍ**» و«**بِزَيْدٍ**» ولا رابع لهن، إلَّا «**م اللهِ**» في لُغة من كسر الميم، وذلك على القول بحرفيّتها، ومثالُ ما بُني منها على الضمّ: مُنْذُ في لُغة من جَرَّ بها، وقولهم في القسم «**مُ الله**» فيمن ضمَّ الميم، و«**مُنُ الله**» فيمن ضمَّ الميم والنون، ومَنْ قال فيهما وفي «**م الله**» إنّها محذوفة من قولهم «**ايمُنُ الله**» فلا يصح ذكرها هنا؛ فإنّها على هذا القول من باب الأسماء، لا من باب الحروف.

* * *

[ما بني على السكون من أسماء الأفعال]

ومثالُ ما بني على السّكون من أسماء الأفعال: «**صَهْ**» - بمعنى اسكت - «**ومَهْ**» - بمعنى انْكَفِفْ- ولا تقُلْ بمعنى اكفف كما يقول كثير منهم؛ لأنَّ اكفف يَتَعَدَّى، ومَهْ لا يتعدى.

[ما بني على الفتح]

ومثالُ ما بني منها على الفتح: «**آمِينَ**» - بمعنى اسْتَجِبْ - لَمَّا ثَقُلَ بكسر الميم وبالياء بعدها بُني على الفتح، كما بني أيْنَ وكَيْف عليه لثقل الياء، وفيه أربع لُغَات؛ **إحداها**: «**آمينَ**» بالمدّ بعد الهمزة من غير إمالة، وهذه اللغة أكثر اللغات استعمالاً، ولكِنْ فيها بُعْدٌ عن القياس؛ إذ ليس في اللغة العربيّة اسْمٌ على فَاعِيلَ، وإنّما ذلك في الأسماء الأعجميّة كقَابِيلَ وهَابِيلَ، ومن ثَمَّ زَعَمَ بعضهم أنّه أعجمي، وعلى هذه اللغة قوله[1]:

---

(١) نسب البيت إلى قيس بن الملوّح المعروف بمجنون ليلى؛ وقيل في نسبه: قيس بن معاذ، أحد =

[البسيط]

٥٥-يَا رَبِّ لا تَسْلُبَنِّي حُبَّهَا أَبَداً وَيَرْحَمُ اللهُ عَبْداً قَالَ آمِينَا[١]

والثَّانية: كالأولى، إلا أنّ الألف مُمَالَة للكسرة بعدها، ورويت عن حمزة[٢] والكسائي[٣]، **والثَّالثة**: «أَمِينَ» بقصر الألف على وزن قَدِير وبَصِير، قال[٤]: [البسيط]

٥٦- أَمِينَ فَزَادَ اللهُ مَا بَيْنَنَا بُعْدَا[٥]

وهذه اللُّغة أفْصَح في القياس، وأقلّ في الاستعمال[٦] حتى إنَّ بعضهم أنكرها، قال صاحب الإكمال[٧]: حكى ثعلبٌ[٨] القصْرَ، وأنكره غيره، وقال: إنّما

= بني جعدة، أو بني عُقيل بن كعب بن ربيعة؛ ولقّب بالمجنون؛ لذهاب عقله، من شدّة عشقه. الشّعر والشّعراء: ٢/ ٥٦٣-٦٧٣، والخزانة: ٢/ ١٦٩-١٧٢، والأغاني: ١/ ١٦١-١٨٢. ونسب صاحب اللّسان البيت في مادة (أ م ن) إلى عمر بن أبي ربيعة، وليس في ديوانه، ولا في زياداته.

(١) **موطن الشَّاهد**: (آمينا).

وجه الاستشهاد: مجيء «آمينا» اسم فعل أمر بمعنى استجب؛ وقد جاء على اللغة الأولى ممدود الألف، مخفّف الميم، وحُرّك بالفتح؛ لأجل الياء التي قبلها، ولو كسرت النّون على الأصل وقعت الياء بين كسرتين؛ وذاك غير جائز لفظاً. وقيل: إنّه أعجميّ - على هذه اللغة - ثمّ عُرِّب؛ لأنّه ليس في كلام العرب «فاعيل». وقيل: أصله آمين - بالقصر - فأشبعت فتحة الهمزة؛ فتولّدت الألف. انظر الأشموني: ٢/ ٤٨٥، وإملاء ما منّ به الرّحمن: ١/ ٨.

(٢) حمزة: أبو عمارة، حمزة بن حبيب الكوفيّ الزّيّات، أحد أصحاب القراءات، وإمام النّاس في القراءة بالكوفة، بعد عاصم والأعمش. قال عنه أبو حنيفة رضي الله عنه: «ثنتان غلبتنا عليهما، لسنا ننازعك فيهما: القرآن والفرائض». مات سنة ١٥٦هـ. طبقات القرّاء: ١/ ٢٦١.

(٣) الكسائي: أبو الحسن، علي بن حمزة الكسائي، إمام الكوفيّين في النّحو واللّغة، وأحد القرّاء السّبعة المشهورين، لقّب بالكسائي؛ لأنّه أحرم بالكساء، وقيل: كان يصنعها. مات سنة ١٨٩هـ. طبقات القرّاء: ١/ ٥٣٥، ومراتب النّحويين: ٧٤.

(٤) لم أعثر له على نسبة معينة.

(٥) **موطن الشَّاهد**: (أمينَ).

وجه الاستشهاد: مجيء «أمينَ» بهمزة واحدة؛ أي بقصر الألف، وبميم مفتوحة؛ وهي لغة فيها؛ وهذه اللّغة فصيحة في القياس؛ لأنّها جاءت على وزن، قد جاءت عليه ألفاظ كثيرة؛ بعضها قياسيّ، وبعضها سماعيّ؛ في حين أنّ الممدودة جاءت على وزن لم يجئ عليه شيء من الألفاظ العربيّة، كما بيّنا في الشّاهد السّابق.

(٦) يرى الإمام النّووي -رحمه الله تعالى- أنّه لا قيمة بفصاحة اللفظة في القياس، إن قلّ عند العرب استعمالها، أو لم يجئ شيء منها.

(٧) المقصود بصاحب الإكمال: القاضي عياض، أبو الفضل بن موسى بن عيّاض اليحصبيّ نسبةً إلى يحصب بن مالك؛ قبيلة من حِمْيَر. وُلد بسبتة سنة ٤٩٦هـ. وكان إماماً في الحديث والتفسير، وكان إماماً في اللغة والنحو، وكان شاعراً خطيباً بليغاً، تولّى قضاء سبتة وغِرناطة؛ له كتاب: الإكمال في شرح كتاب مسلم كمّل فيه «المعلّم» في شرح مسلم، للمازاري، ومشارق الأنوار في تفسير غريب الحديث، والتّنبيهات. مات سنة ٥٤٤هـ. وفيّات الأعيان: ٣/ ٤٨٣، وبغية المتلمّس: (١٢٩٦)، وإنباه الرّواة: ٢/ ٣٦٣.

(٨) مرّت ترجمته.

جاء مقصوراً في الشعر. انتهى. وانعكس القَوْلُ عن ثعلب على ابن قُرْقُولٍ[١] فقال: أنكر ثعلب القَصْرَ إلّا في الشعر وصحّحه غيره، وقال صاحب التحرير[٢] في شرح مسلم: وقد قال جماعة إنَّ القَصْرَ لم يجئ عن العرب، وإنَّ البيت إنّما هو:

٥٦- فَآمِينَ زَادَ اللهُ مَا بَيْنَنَا بُعْدَا

والرَّابعة: «آمِّين» بالمدّ وتشديد الميم، رُوي ذلك عن الحسن[٣]، والحسين بن الفضل[٤]، وعن جعفر الصّادق[٥]، وأنّه قال: تأويلهُ: قَاصِدينَ نحوكَ وأنت أكرم من أن تُخَيِّبَ قاصداً، نقل ذلك عنهم الوَاحِدِيُّ[٦] في البسيط، وقال صاحبُ الإكمال[٧]: حكى الداودي[٨] تشديد الميم مع المدِّ، وقال: وهي لُغة شاذّة، ولم يعرفها غيره. انتهى. قلت: أنكر ثعلب والجوهريّ والجمهور أن يكون ذلك لُغة، وقالوا: لا نعرف «آمِّينَ» إلا جمعاً بمعنى قاصدين؛ كقوله -تعالى-: ﴿وَلَآ ءَآمِّينَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ﴾[٩].

---

(١) ابن قرقول: أبو إسحاق بن يوسف بن باديس، المعروف بابن قرقول، نسبةً إلى مدينة في الأندلس، على شاطئ البحر؛ له مطالع الأنوار. مات سنة ٥٦٩هـ. وفيات الأعيان: ١/ ٦٢، والتكملة: ١٥١.

(٢) المقصود به الإمام النّوويّ، أبو زكريّا، يحيى بن شرف النّووي، علامة فقيه ورع، وعالم في اللغة والفقه والحديث؛ له: المنهاج، وشرح صحيح مسلم، والأذكار، والتقريب، والتّيسير، ورياض الصّالحين، وروضة الطالبين، وغيرها. مات سنة ٦٧٦هـ. فوات الوفيّات: ٢٦٤-٢٦٨، وتذكرة الحفّاظ: (١٤٧٠)، وطبقات الشّافعيّة: ٥/ ١٦٥، وشذرات الذّهب: ٥/ ٣٥٤، والبداية والنّهاية: ١٣/ ٢٧٨.

(٣) الحسن البصري، مرّت ترجمته.

(٤) الحسين بن الفضل: الحسين البجلي الكوفيّ، كان إمام عصره في معاني القرآن، وكان من المعمّرين. مات سنة ٢٨٢هـ.

(٥) هو أبو عبد الله، جعفر الصّادق بن محمد الباقر بن زين العابدين بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب - رضوان الله عليهم أجمعين - وهو أحد الأئمّة الاثني عشر على مذهب الإماميّة، وأحد سادات أهل البيت. مات سنة ١٤٨هـ. وفيات الأعيان: ١/ ٣٢٧، والأئمّة الاثنا عشر: ٨٥، وصفوة الصّفوة: ٢/ ٩٤.

(٦) الواحدي هو: أبو الحسن، علي بن أحمد بن محمّد الواحدي، صاحب التفاسير المشهورة، كان أستاذ عصره في النّحو والتّفسير؛ له: البسيط في تفسير القرآن، والوسيط، والوجيز، وغيرها. وفيات الأعيان: ٣/ ٣٠٣.

(٧) المقصود به القاضي عياض، وقد مرّت ترجمته.

(٨) الدّاودي: لم أعثر له على ترجمة.

(٩) ٥ سورة المائدة، الآية: ٢.
موطن الشّاهد: (آمّين).
وجه الاستشهاد: مجيء «آمّين» في الآية الكريمة بمعنى قاصدين.

[ما بني على الكسر]

ومثالُ ما بُني منها على الكسر: «إيهِ» بمعنى امْضِ في حَدِيثِكَ؛ ولا تقُلْ بمعنى حَدِّثْ كما يقولون؛ لما بيَّنتُ لك في «مَهْ»، وأمّا قوله[١]: [البسيط]

٥٧- إيهِ أَحَادِيثَ نَعْمَانٍ وَسَاكِنِهِ[٢]

فليس بعربيٍّ، وعند الأصمعيّ[٣] أنّها لا تُستعمَل إلا مُنوّنة، وخالفوه في ذلك، واستدلّوا بقول ذي الرّمّة[٤]: [الطّويل]

٥٨- وقَفْنَا فَقُلْنَا: إيهِ عَنْ أُمّ سَالِمٍ[٥]

---

(١) نسب البيت إلى ابن الأثير، من دون تحديد معيّن؛ ولعلّ المقصود الأديب، أبو الفتح، نصر الله بن محمّد، المتوفّى سنة ٦٣٧هـ؛ كان له علم بالنحو واللّغة وعلم البيان، وكان حافظاً لكتاب الله -تعالى-، ولكثير من أحاديث الرّسول، وكان له صلة بصلاح الدِّين الأيُّوبي؛ له: المثل السّائر في أدب الكاتب والشّاعر. وفيّات الأعيان: ٥/ ٣٨٩-٣٩٧، ومرآة الجنان: ٤/ ٩٧، وشذرات الذّهب: ٥/ ١٨٧ .

(٢) **المفردات الغريبة: نعمان**: اسم واد في طريق الطّائف، يخرج إلى عرفات، وفيه قول الشّاعر:

تضوّع مسكاً بطن نَعْمَانِ أن مشت ... بـه زينـب فـي نـسـوة عـطـرات

معنى البيت: يطلب الشّاعر إلى مخاطبه أن يزيده من أخبار ساكني وادي نعمان؛ لأنَّ له أحبّة هناك؛ والحديث عن الأحباب يحلو به السَّمر .

موطن التَّمثيل: (إيهِ أحاديث) .

وجه التَّمثيل: مجيء «إيهِ» اسم فعل أمر مبنيّاً على الكسر، لا محلّ له من الإعراب؛ ومعنى «إيهِ»: امضِ في حديثك . والفعل الذي يؤدّي اسم الفعل «إيه» معناه لا يتعدّى بنفسه إلى المفعول به؛ ومعلوم أنّ اسم الفعل يكون بمنزلة الفعل الذي يقوم مقامه؛ فيكون متعدّياً إن كان الفعل متعدّياً، ولازماً، إن كان الفعل لازماً . والشاعر خالف في هذا البيت فعدّى اسم الفعل إلى المفعول به مع أنّ الفعل الذي ناب عنه لازم؛ فخالف القاعدة . وفي البيت دليل آخر على صرف ما لا ينصرف للضرورة؛ حيث صرف «نَعمان» وجرّه؛ وهو اسم علم على بقعة معيّنة، وكان عليه أن يجرّه بالفتحة لا بالكسرة؛ غير أنّه اضطر لصرفه للضرورة الشعرية .

(٣) مرّت ترجمته .

(٤) ذو الرّمة: أبو الحارث، غيلان بن عقبة بن بُهيش من بني صعب، من الطّبقة الثّانية في عصره، سُمّي بـ«ذي الرّمّة» لقوله: «أشعث باق رمّة التّقليد»، وكان أحسنَ النّاس تشبيهاً في الإسلام . مات سنة ١١٧هـ . طبقات فحول الشعراء: ٢/ ٥٤٩، والشّعر والشّعراء: ١/ ٥٢٤ .

(٥) **المفردات الغريبة: مابال**: ماشأن . «البلاقع»: (جمع بلقع) الأرض الخالية من السكان؛ أو القفر التي لاشيء عليها .

معنى الشاهد: يتحدّث الشاعر عن وقوفه على أطلال حبيبته، ومساءلته لها عن أخبار أُمّ سالمٍ، ثم يستدرك قائلًا: وما فائدة تكليم الدّيار الخالية من أهلها؟

موطن الشّاهد: (إيهِ) .

وجه الاستشهاد: مجيء «إيهِ» في هذا الشّاهد غير منوّن، وهو دليل على جواز بنائه على الكسر من غير تنوين - على رأي جماهير العلماء -، وخالفهم الأصمعيّ الذي لا يحتجّ بشعر ذي الرّمّة، وذهب إلى أنّه خطأ، وأنّه لا يجوز ترك التنوين . والعلماء يرون أنَّ «إيهِ» معناه: أنّك =

وكان الأَصْمَعِيُّ يُخَطِّئ ذا الرّمّة في ذلك وغيره، ولا يَحْتَجُّ بكلامه.

[ما بني على الضَّمِّ]

ومثالُ ما بُني منها على الضمّ: «هَيْتُ» - بمعنى تهيَّأت- قال -تعالى-: ﴿وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ﴾[(١)]، وقيل: المعنى: هَلُمَّ لك؛ فلك: تبيينٌ مثل: «سَقْياً لَكَ»، وقُرِئ (هَيْتَ) مُثَلَّثة التاء؛ فالكسر على أصْلِ التقاء الساكنين، والفتحُ للتّخفيف كما في أَيْنَ وكَيْفَ، والضمّ تشبيهاً بحَيْثُ، وقُرِئ (هِئْتُ) بكسر الهاء، وبالهمزة ساكنةً، وبضم التاء، وهو على هذا فعلٌ ماضٍ وفاعلٌ، من هاء يَهَاء كشاء يشاء، أو من هاء يَهِيء كجاءَ يجيءُ.

* * *

= تطلب إلى مخاطبك الزيادة من الحديث؛ فإن كنت تطلب الزّيادة من حديث معيَّن، لم تنوّن، وإن كنت تطلب الزّيادة من حديث أيّ حديث، نوّنت؛ ويسمّى هذا التّنوين تنوين التنكير.
قال ابن سيده: «والصحيح: أنّ هذه الأصوات، إذا عنيتَ بها المعرفة، لم تنوّن، وإذا عنيت بها النّكرة، نوّنت، وإنّما استزاد ذو الرّمّة هذا الطّلل حديثاً معروفاً؛ كأنّه قال: حدّثنا الحديث، أو خبّرنا الخبر». وعبارة ابن سيده خير ردّ على الأصمعيّ.

(١) ١٢ سورة يوسف، الآية: ٢٣.
أوجه القراءات: قُرِئت «هيت» بفتح الهاء والتاء وياء بينهما، وقرئت بفتح الهاء وكسر التّاء، وقرئت بفتح الهاء وضمّ التاء؛ ومن همزه، جعله من «تهيأت» لك؛ وفيه بعد في المعنى؛ لأنّها لم تخبره بحالها، أنّها تهيّأت له، وإنّما دعته لنفسها، وقراءة الهمزة، رُوِيت عن هشام بخلاف. النشر: ٢/ ٢٨٣، والإتحاف: ٢٦٣. كما رويت بالهمز وضمّ التاء بمعنى تهيأت عن ابن عباس، ومجاهد، وعكرمة. تفسير القرطبي: ٩/ ١٦٣، والبحر المحيط: ٥/ ٢٩٤.
موطن الشّاهد: (هيت لك).
وجه الاستشهاد: «هيت» فيها أربع قراءات:
(أ) «هَيْتَ» كـ«لَيْتَ»، وللنحاة فيها رأيان:
١- أنّها اسم فعل ماض، ومعناه: تهيّأت واستعددت؛ والتاء على هذه القراءة جزء من الكلمة، وليست ضميراً. و(لكَ): متعلّق باسم الفعل.
٢- أنّها اسم فعل أمر، معناه: هلمَّ، أو أقبلْ، والتاء: جزء من الكلمة، والفاعل: أنت. و(لك): متعلّق بمحذوف؛ وهذا المحذوف، إمّا فعل تقديره: أقول، أو اسم فتكون خبراً لمبتدأ محذوف، تقديره: رغبتي كائنة لك؛ أو دعائي لك.
(ب) «هَيْتُ» كـ«حيثُ» فهي كالأولى في كلّ ما مرّ؛ إلا أنّها بنيت على الضمّ؛ لأنّها في معنى الغايات، كأنّها قالت: دعائي لك. فلما حذفت الإضافة، وتضَمّنت «هيتُ» معناها، بنيت على الضّمّ، كما بنيت «حيثُ». وبعضهم كسر التاء؛ لأنّ الكسر أصل التقاء الساكنين.
(ج) «هِئت» بالهمز وكسر الهاء من الهيأة؛ كأنّها قالت: تهيأت لك؛ فهي كما قال المؤلّف: فعل ماض وفاعل؛ أي أنّ التّاء على هذه القراءة، ليست من بنية الكلمة، ولكنّها ضمير رفع. (لك): متعلّق بها.
(د) «هيت» فهي كسابقتها، غير أنّ الهمزة قلبت ياءً تسهيلاً؛ ونقل عن الفرّاء، أنّها لغة لأهل=

ومثالُ ما بني من المضمرات على السّكون: «**قُومِي وَقُومَا وَقُومُوا**»، ومثالُ ما بُني منها على الفتح: قمتَ للمخاطب المذكَّر، ومثالُ ما بني منها على الكسر: «**قمتِ**» للمخاطبة، ومثالُ ما بني منها على الضمّ: «**قمتُ**» للمتكلّم.

* * *

ومثالُ ما بني على السّكون من أسماء الإشارة: «**ذا**» للمذكّر و«**ذي**» للمؤنّث، ومثالُ ما بني منها على الفتح: «**ثَمَّ**» - بفتح الثَّاء - إشارة إلى المكان البعيد، قال الله -تعالى-: ﴿وَأَزْلَفْنَا ثَمَّ ٱلْآخَرِينَ﴾[1] أي: وأزلفنا الآخرين هُنالك؛ أي: قَرَّبناهم، ومثالُ ما بني منها على الكسر: «**هؤلاء**»، ومثالُ ما بني منها على الضمّ: ما حكاه قُطْرُبٌ[2] من أن بعض العرب يقولون: «**هؤلاءُ**» - بالضمّ - فلذلك ذكرت هؤلاء في المقدمة مرّتين، أولاهما: تضبط بالكسر، والثانية: بالضمّ.

* * *

ومثالُ ما بني على السّكون من الموصولات: «**الذي والتي ومَنْ وما**»، ومثالُ ما بني منها على الفتح: «**الَّذِينَ**»، ومثالُ ما بني منها على الكسر: «**الألاءِ**» - بالمد - لُغة في الألى بمعنى الذين، قال الشاعر: [**الطّويل**]

٥٩-أَبَى اللهُ لِلشُّمِّ الألاءِ كَأَنَّهُمْ ... سُيُوفٌ أَجَادَ الْقَيْنُ يَوْماً صِقَالَهَا[3]

= حوران، سقطت إلى مكّة، فتكلّموا بها. وقال ابن الأنباري: هذا وِفاق بين لغة قريش وأهل حوران . انظر الكشف: ١٥١/ب، والبيان: ٢/ ٣٧، والعكبري: ٢/ ٢٨،والقرطبي: ٩/ ١٦٣، والمشكل: ١/ ٤٢٥ .

(١) ٢٦ سورة الشعراء، الآية: ٦٤ .
موطن الشّاهد: (ثَمَّ) .
وجه الاستشهاد: مجيء «ثَمَّ» في الآية الكريمة اسم إشارة إلى المكان البعيد؛ وهي مبنيّة على الفتح، كما هو واضح في المتن .

(٢) قُطرب: هو محمد بن المستنير، ويقال: محمّد بن أحمد، أخذ النّحو عن سيبويه، وهو الذي لقّبه بـ«قطرب»؛ لبكوره في الطّلب، وإتيانه إليه بالأسحار -و«القطرب»: دويبة تسعى طول اللّيل، **لا** تفتر- كان عالماً ثقة؛ له الاشتقاق، والأضداد، ومعاني القرآن، وغيرها . مات سنة ٢٠٦هـ . البلغة: ٢٤٧-٢٤٨، وإنباه الرواة: ٣/ ٢١٩ .

(٣) الشّاعر هو: كثيِّر عزّة، وهو كثيّر بن عبد الرّحمن بن الأسود الخزاعي، كنيته أبو صخر، وهو شاعر من العشّاق، من أهل المدينة؛ له ديوان شعر مطبوع . مات سنة ١٠٥هـ .
المفردات الغريبة: **الشُّم**: جمع «أشمّ» من الشَّمم - بفتح الشين والميم - وهو ارتفاع في قصبة الأنف مع استواء أعلاه، وإشراف الأرنبة قليلًا، وهو كناية عن الرّفعة والعلوّ والشّرف . «**القين**»: الحدّاد . صقالها: مصدر صقل السّيف إذا جلاه . =

ومثالُ ما بني منها على الضمّ: «**ذاتُ**» بمعنى التي، وذلك في لُغة بعض طيئ، وحكى الفرّاء[١] أنّه سمع بعض السُّؤَّال يقول في المسجد الجامع: «**بالفضل ذو فَضَّلكم الله بِهْ والكَرَامَةِ ذاتُ أكرمكم الله بَهْ**» بضم ذات مع أنها صفة للكرامة؛ أي: أسألكم بالفضل، وقوله: «**بَهْ**» بفتح الباء، وأصله «**بِهَا**» فَحُذِفَت الألفُ، ونقلت فتحة الهاء إلى الباء بعد تقدير سَلْبِ كسرتها.

* * *

[ذان وتان واللّذان واللّتان معربات إلحاقاً بالمثنّى]

ثم استثنيت من أسماء الإشارة والأسماء الموصولة: «**ذَيْنِ**»، و«**تَيْنِ واللَّذَيْنِ، واللَّتَيْنِ**»؛ فذكرت أنّهما كالمثنّى، وأعني بذلك أنّهما معربان[٢]: بالألف رفعاً، وبالياء المفتوح ما قبلها جرّاً ونصباً، كما أنّ: الزَّيْدَيْنِ والرَّجُلَيْنِ كذلك، وفهم من قولي «**كالمثنى**» أنّهما ليسا مثنّيَيْن حقيقة، وهو كذلك؛ وذلك لأنّه لا يجوز أن يُثَنّى من المعارف إلاّ ما يقبل التنكير كزيدٍ وعمرو، ألا ترى أنهما لمّا اعتُقِدَ فيهما الشّياعُ والتنكيرُ جازت تثنيتُهما، ولهذا قلت: «**الزيدان، والعَمْران**» فأدخلْتَ عليهما حرفَ التعريف، ولو كانا باقيين على تعريف العلميّة لم يجز دخول حرف التعريف عليهما، و«**ذا، والّذي**» لا يقبلان التنكير؛ لأنّ تعريف «**ذا**» بالإشارة، وتعريف «**الّذي**» بالصِّلَةِ، وهما ملازمان لذا والّذي؛ فَدَلَّ ذلك على أنّ «**ذَيْنِ، واللَّذَيْنِ**» ونحوهما أسماء تثنية، بمنزلة قولك: «**هما، وأنتما**»، وليسا بتثنية حقيقيّة، ولهذا لم يصحّ في «**ذين**» أن تدخل عليها «**أل**» كما لا يصحّ ذلك في «**هما، وأنتما**».

= **معنى الشّاهد:** يصف الشّاعر قوماً بالمجد والرّفعة والسّؤدد، وأنّ الله تعالى- أحسن خلْقَهم وخلُقَهم، فجنّبهم فعل المنكرات، أو القيام بأعمالٍ يُلامون عليها؛ فهم كالسّيوف التي أحسن الحدّاد صقلها وصنعتها .

موطن الشّاهد: (الألاءِ) .

وجه الاستشهاد: مجيء «الألاء» لغةً في «الأُلى» وكلاهما بمعنى الّذين، وجاء مبنيّاً على الكسر.

(١) مرّت ترجمته .

(٢) يقول الخضري في حاشيته على «ابن عقيل» في بحث «الإشارة»: «وضعهما كذلك ابتداء للمذكّر والمؤنّث، لا مثنّيان؛ إذ لا يثنّى المبنيّ، كما مرّ . والظّاهر بناؤهما على الألف والياء مراعاة لصورة التثنية، كـ«يا رجلان، ولا رجلين» . ويقول أيضاً في بحث الموصول: «الأصح أنّهما صيغتان وُضِعتا ابتداءً للمثنّى لا تثنية حقيقية، وحينئذٍ، فالظّاهر بناؤهما كالمفرد» . شرح القطر (تحقيق . الدّقر): ١٦٠، حا: ١ .

فإن قلت: فهلَّا استثنيت من الموصولات «**أيّاً**» أيضاً فإنّها معربة إلّا إذا أضيفت وكان صَدْرُ صلتها ضميراً محذوفاً؟

قلت: قد علم ممَّا قدّمْتُ أنَّ «**أيّاً**» مبنيّة في هذه الحالة، معربة فيما عداها؛ فلم أحتج إلى إعادته.

* * *

ومثالُ المبني من أسماء الشرط والاستفهام على السكون: «**مَنْ، وما**»، ومثالُ المبني منهما على الفتح: «**أينَ وأيّانَ**»، وليس فيهما ما بني على كسرٍ ولا ضمٍّ فأذكره.

* * *

فإن قلت: فإن من أسماء الشرط «**حَيْثُمَا**» وهي مبنيّة على الضمّ.

قلت: المبنيُّ على الضمّ «**حيثُ**»، واسم الشرط إنّما هو «**حيثما**»، فـ«**ما**» اتصلت بـ«**حيث**» وصارت جزءاً منها؛ بالضم في حَشْو الكلمة، لا في آخرها.

* * *

[اسم الشّرط «أيّ» معرب في الشّرط والاستفهام]

واستثنيت من أسماء الشرط وأسماء الاستفهام: «أيّاً»؛ فإنّها معربة فيهما مطلقاً بإجماع، مثالُ الاستفهامية في الرفع: قوله تعالى-: ﴿أَيُّكُمْ يَأْتِينِي بِعَرْشِهَا﴾[١]، ﴿أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَٰذِهِۦٓ إِيمَٰنًا﴾[٢]، مثالُها في النصب: ﴿فَأَىَّ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ تُنكِرُونَ﴾[٣]، ﴿وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓا۟ أَىَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾[٤]، فـ(أيّكم) فيهما مبتدأ،

---

(١) ٢٧ سورة النمل، الآية: ٣٨ .
موطن الشّاهد: (أيّكم) .
وجه الاستشهاد: مجيء «أيّ» اسم استفهام معرباً مرفوعاً، على أنّه مبتدأ .

(٢) ٩ سورة التوبة، الآية: ١٢٤ .
موطن الشّاهد: (أيّكم) .
وجه الاستشهاد: مجيء «أيّكم» معرباً كسابقه .

(٣) ٤٠ سورة غافر، الآية: ٨١ .
موطن الشّاهد: (أيّ) .
وجه الاستشهاد: مجيء «أيّ» اسم استفهام معرباً منصوباً، على أنّه مفعول به لـ «تنكرون» .

(٤) ٢٦ سورة الشعراء، الآية: ٢٢٧ .
موطن الشّاهد: (أيَّ) .
وجه الاستشهاد: مجيء «أيَّ» اسم استفهام معرباً منصوباً، على أنّه مفعول مطلق لفعل «ينقلبون» .

و(أيَّ) من قوله: ﴿فَأَيَّ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ تُنكِرُونَ﴾ مفعول به لتنكرون، و(أيَّ) من قوله -تعالى- ﴿أَيَّ مُنقَلَبٍ﴾ مفعول مطلق لينقلبون، وليست مفعولاً به لسيعلم؛ لأنّ الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله، ومثالها في الخفض: ﴿فَسَتُبْصِرُ وَيُبْصِرُونَ ۝ بِأَييِّكُمُ﴾[1]، وأيّ في هذه الآية مخفوضة لفظاً مرفوعة محلاً؛ لأنّها مبتدأ، والباء زائدة، والأصل: (أيّكم المفتونُ)[2]، والجملة نصب بتبصر أو يبصرون؛ لأنّهما تَنازَعَاهَا، وهما مُعَلَّقَانِ عن العمل بالاستفهام، وفي الآية مباحث أخر.

* * *

ومثالُ الظّرف المبني على السّكون: «إِذْ» وهو ظرف لمَا مضى من الزمان، ويُضَافُ لكلّ من الجملتين؛ نحو: ﴿وَٱذْكُرُوٓاْ إِذْ أَنتُمْ قَلِيلٌ﴾[3]، و﴿وَٱذْكُرُوٓاْ إِذْ كُنتُمْ قَلِيلًا﴾[4] [﴿وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ﴾[5]، وتأتي ظرفاً لما يُستقبل نحو: ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ۝ إِذِ ٱلْأَغْلَٰلُ فِىٓ أَعْنَٰقِهِمْ﴾[6]، وقوله -تعالى-: ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا﴾[7] بعد قوله -سبحانه وتعالى-: ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ ٱلْأَرْضُ زِلْزَالَهَا﴾[8]، وتأتي للتعليل؛ نحو: ﴿وَإِذِ ٱعْتَزَلْتُمُوهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ فَأْوُۥٓاْ إِلَى ٱلْكَهْفِ﴾[9] أي: ولأجل اعتزالكم إيّاهم، والاستثناء في الآية متّصل إن كان هؤلاء القوم يعبدون الله

(١) ٦٨ سورة القلم، الآيتان: ٥ و ٦ .
موطن الشّاهد: (بأيّكم) .
وجه الاستشهاد: مجيء «أيّ» في هذه الآية مجرورة لفظاً مرفوعة محلاً؛ لأنّها مبتدأ، والباء زائدة؛ والأصل: أيّكم المفتون؟

(٢) الإعراب المذكور إعراب سيبويه، والأخفش يذهب إلى أنّ «الباء» أصليّة، وأيّ: مجرور بها لفظاً و(بأيّكم): متعلّقان بمحذوف خبر مقدّم، والمفتون: مبتدأ مؤخّر . ونقل عنه: أنّ الباء سببيّة؛ لأنّ الأخفش، يثبت مجيء المصدر على زنة مفعول؛ ونقل عنه آخرون: أنّ «الباء» بمعنى «في» الّتي للظرفيّة، وعلى هذا، يكون «المفتون» اسم مفعول، كما ذهب إليه سيبويه . ويرى العكبريّ أنّ في «بأيّكم المفتون"؟ ثلاثة أوجه هي:
١- الباء زائدة .
٢- المفتون: مصدر مثل المفعول والميسور؛ أي: بأيّكم الفتون (الجنون) .
٣- أنّ الباء بمعنى «في» والتقدير: في أيّ طائفة منكم الجنون؟ انظر مشكل إعراب القرآن: ٢/٣٩٧-٣٩٨، والمغني: ١٤٨، والعكبري: ٢/١٤١ .

(٣) ٨ سورة الأنفال، الآية: ٢٦ .
(٤٣) ٧ سورة الأعراف، الآية: ٨٦ .
(٥) ٤٣ سورة الزخرف، الآية: ٣٩ .
(٦) ٤٠ سورة غافر، الآيتان: ٧٠ و٧١ .
(٧) ٩٩ سورة الزلزلة، الآية: ٤ .
(٨) ٩٩ سورة الزلزلة، الآية: ١ .
(٩) ١٨ سورة الكهف، الآية: ١٦ .

وغيره، ومنقطع إن كانوا يَخُصُّون غيرَ اللَّه - سبحانه - بالعبادة، وكذلك البحث في قوله -تعالى-: ﴿قَالَ أَفَرَءَيْتُم مَّا كُنتُمْ تَعْبُدُونَ ﴿٧٥﴾ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمُ ٱلْأَقْدَمُونَ ﴿٧٦﴾ فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِّيٓ إِلَّا رَبَّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[1] وتأتي للمفاجأة كقوله[2]: [البسيط]

٦٠-اسْتَقْدِرِ اللهَ خَيْراً وَارْضَيَنَّ بِهِ فَبَيْنَمَا العُسْرُ إذْ دَارَتْ مَيَاسِيرُ[3]

ومثالُ المبنيِّ منها على الفتح: «الآنَ» وهو اسمٌ لزمنٍ حَضَر جميعهُ أو بعضُه؛ فالأوّل: نحو قوله - تعالى-: ﴿ٱلْـَٰٔنَ جِئْتَ بِٱلْحَقِّ﴾[4]؛ وفي هذه الآية حذفُ الصّفةِ؛ أي: بالحقّ الواضح، ولولا أنَّ المعنى على هذا؛ لكفروا لمفهوم هذه المقالة[5].

والثاني: نحوُ قوله -تعالى-: ﴿فَمَن يَسْتَمِعِ ٱلْـَٰٔنَ﴾[6]، وقد تُعْرَب، كقوله[7]:

---

(١) ٢٦ سورة الشعراء، الآيات: ٧٥-٧٦-٧٧ .

(٢) الشاعر هو: عنبر بن لبيد العذريّ؛ وقيل غيره من بني عذرة .

(٣) **المفردات الغريبة:** مياسير: (جمع ميسور) وهو اليسر، وقد جاء المصدر هنا على زنة اسم المفعول؛ نحو: «المجلود، والمحلوف، والمعقول» كما جاء على زنة اسم الفاعل؛ نحو: «العافية» وفي هذا البيت دلالة على مجيء المصدر مجموعاً؛ لأنّه قصد به الاسميَّة .
معنى البيت: استعن بالله، واطلب إليه أن يمدّك بالعون والقدرة، فمهما كنت في عسر من أمرك؛ فإنَّ الله - تعالى - يقلب ذلك العسر يُسراً، وما ذلك عليه بعزيز .
موطن الشّاهد: (إذْ) .
وجه الاستشهاد: مجيء «إذْ» في البيت حرفاً دالّاً على المفاجأة؛ لأنّ المعنى، فبين الأوقات التي العسر حاصل فيها يفجؤك تحوّل العسر إلى يسر؛ وقيل: إنَّ «إذْ» قد تكون ظرفية زمانية، أو مكانية .

(٤) ٢ سورة البقرة، الآية: ٧١ .
موطن الشّاهد: (الآن جئت) .
وجه الاستشهاد: مجيء «الآن» اسماً لزمن حضر جميعه، وهو مبني في محل نصب؛ لمخالفته سائر ما فيه الألف واللّام؛ إذا دخلتا عليه لغير عهد ولا لجنس، كما بني اسم الإشارة . وفي هذه الآية دليل على حذف الصّفة؛ والتّقدير: الآن جئت بالحقّ الواضح، كما هو في المتن . وانظر: البيان: ١/ ٩٤، والإنصاف: ٢/ ٢٧٠، والعكبري: ١/ ٢٦ .

(٥) ولو لم نقدِّر هذه الصّفة «الحق الواضح»؛ لكان مفهوم المعنى، أنّه قبل الآن، لم يأتِ بالحقّ، ولو قصدوا ذلك؛ لكفروا؛ وهذا عند من يعتبر المفهوم اعتبار المنطوق؛ وهو الحقّ لمن فقه لغة العرب . أمّا من لا يرون اعتبار المفهوم، فلا يلتزمون بهذا التّقدير . انظر شرح الشّذور (تحقيق . الدقر): ١٦٥، و(تحقيق .عبد الحميد): ١٢٧، حا: ٢ . وانظر تفسير القرطبي: ١/ ٤٥٥، ومشكل إعراب القرآن: ١/ ٥٤ .

(٦) ٧٢ سورة الجن، الآية: ٩ . موطن الشّاهد: (الآن) .
وجه الاستشهاد: مجيء «الآن» ظرف زمان لزمن حضر بعضه، وهو مبنيّ على الفتح، كما ذكرنا.

(٧) الشاعر هو: أبو صخر الهذليّ، واسمه عبد الله بن سلم السّهمي الهذلي، شاعر إسلامي من شعراء الدّولة الأمويّة، كان موالياً شديد التّعصُّب لبني مروان؛ وله في عبد الملك مدائح . مات سنة ٨٠ هـ . ديوان الحماسة: ١/ ١٢٠ .

[الطّويل]

٦١- لِسَلْمَى بِذَاتِ الْخَالِ دَارٌ عَرَفْتُهَا وَأُخْرَى بِذَاتِ الجِزْعِ آياتُها سَطْرُ[1]
كأنَّهُمَا مِلآنِ لَمْ يَتَغَيَّرَا وَقَدْ مَرَّ لِلدَّارَيْنِ مِنْ بَعْدِنَا عَصْرُ

أصله «**كأنهما من الآن**» فحذف نون «**مِنْ**»؛ لالتقائها ساكنة مع لام «**الآن**» ولم يحرّكْها؛ لالتقاء الساكنين؛ كما هو الغالب، وأعرب «**الآن**» فخفضه بالكسرة.

ومثالُ ما بُني منها على الكسر: «**أمْسِ**»، وقد مضى شرحه، وإنَّما ذكرتُه هناك لشبهه بمسألة حَذَامِ في اختلاف الحجازيّين والتّميميّين فيه، وإنّما [**كان**] حقّه أن يُذكر هنا خاصّةً؛ لأنّه كلمة بعينها، وليس فرداً داخلاً تحت قاعدةٍ كُلِّيَّةٍ.

ومثالُ ما بُني منها على الضمّ: «**حَيثُ**» وهو ظرفُ مكان[2]، يُضاف للجملتين، ورُبَّما أُضيف لمفرد، كقوله[3]: [الرّجز]

٦٢- أَمَا تَرَى حَيْثُ سُهَيْلٍ طَالِعَا[4]

وقد يفتح، وقد يكسر، وبعضهم يعربُهُ، وقُرِئَ: ﴿سَنَسْتَدْرِجُهُم مِنْ حَيْثِ لا يَعْلَمُونَ﴾[5] بالكسر، فيحتمل الإعْرابَ والبناء.

* * *

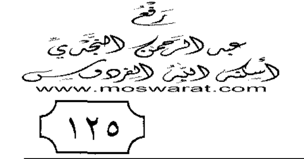
(١) **المفردات الغريبة**: «**ذات الخال، وذات الجزع**»: مكانان. «**آياتها سطر**»: (آيات): جمع آية؛ والآية: العلامة؛ والمعنى: علاماتها دارسة، ولم يبق منها إلَّا ما يشبه السّطر.
معنى البيتين: يتحدّث الشّاعر عن مروره بدارَيْن كانت تحلّ فيهما حبيبته سلمى؛ الأولى تقع بذات الخال، استطاع الشّاعر أن يتعرَّفها، والثّانية بذات الجزع، غدت علاماتها دارسة غير واضحة؛ ولكنَّ الشّاعر استأنس بهما فكأنَّهما قائمتان الآن أمامه، علماً أنّه قد مرّ زمان طويل عليهما بعد فراقه لهما.
موطن الشّاهد: (ملآنِ).
وجه الاستشهاد: مجيء «الآن» معرباً مجروراً بـ«مِن» المحذوفة النّون، وأوضح المؤلّف في المتن علّة حذف النّون.

(٢) قال الأخفش: وقد ترد للزّمان.

(٣) لم ينسب إلى قائل معيّن.

(٤) **المفردات الغريبة**: **سهيل**: اسم نجم. الشّهاب: شعلة نار ساطعة. ومعنى البيت واضح.
موطن الشّاهد: (حيثُ سُهيلٍ).
وجه الاستشهاد: مجيء «حَيثُ» مضافاً إلى «مفرد»؛ وذلك نادرٌ أو شاذٌ عند جمهرة النُّحاة؛ لأنّ «حيث» يضاف إلى الجملة؛ الاسميّة أو الفعليّة؛ قال ابن هشام في المغني: ومن أضاف «حيث» إلى المفرد أعربها، وعند الكسائيّ إضافة «حيث» إلى المفرد مقيسة؛ أي: جائزة عنده واستدلّ بقول الشّاعر:
ونطعنهم حيث الكلى بعد ضربهم ببيضِ المواضي حيث ليِّ العمائم
والصّواب ما عليه جمهور النّحاة. **انظر المغني**: ١٧٨.

(٥) ٧ سورة الأعراف، الآية: ١٨٢. و٦٨ سورة القلم، الآية: ٤٤. =



[النّكرة والمعرفة]

[الاسم نكرة ومعرفة]

ثم قلت: بابٌ الاسْمُ نَكِرةٌ؛ وَهُوَ: مَا يَقْبَلُ رُبَّ.

وأقول: ينقسم الاسم بحسب التَّنكير والتَّعريف إلى قسمين؛ نكرة؛ وهو الأصل؛ ولهذا قَدَّمته. ومَعْرِفَةٍ، وهو الفرع؛ ولهذا، أخَّرته.

* * *

[علامة النَّكرة]

وعلامة النكرة: أن تقبل دخول «رُبَّ» عليها؛ نحو: رجل وغلام؛ تقول: «رُبَّ رَجُلٍ» و«رُبَّ غُلَامٍ»؛ وبهذا، اسْتُدِلَّ على أنَّ «مَنْ»، و«ما» قد يَقَعَانِ نكرتين، كقوله[1]: [الرّمل]

٦٣-رُبَّ مَنْ أَنْضَجْتُ غَيْظاً قَلْبَهُ ... قَدْ تَمَنَّى لِيَ مَوْتاً لم يُطَعْ[2]

وقوله[3]:

= موطن الشّاهد: (من حيثِ).

وجه الاستشهاد: يمكن على قراءة الجرّ لـ«حيثِ» وجهان: الجرّ بـ«من» وعلامة جرّها الكسرة؛ أو مبنيّة على الكسر كـ«أمس» في محل جرّ.

(١) الشّاعر هو: سُويد بن أبي كاهل بن حارثة الذّبياني اليشكري، شاعر من مخضرمي الجاهليّة والإسلام، وهو صاحب اليتيمة؛ مات بعد ٦٠هـ. الشّعر والشّعراء: ١/ ٤٢١-٤٢٢، وطبقات فحول الشعراء: ١/ ٢٣٥، والأغاني: ١١/ ١٦٥-١٦٧.

(٢) المفردات الغريبة: **أنضجت**: من الإنضاج؛ وهنا استعارة؛ حيث شبّه غيظ القلب بإنضاج اللّحم؛ أو كنايةً عن الحزن الشديد الذي يحدثه في قلبه.

معنى البيت: رُبَّ حاسدٍ امتلأ قلبه غيظاً وحقداً عليَّ، قد تمنَّى لي الموت؛ ليرتاح من وجودي، غير أنَّ الله لم يستجب له، ولم يحقّق له رجاءه ومطلبه؛ أو تمنّى أن يميتني عن طريق غيره، ولم يطعه أحد في هذا الأمر.

موطن الشّاهد: (ربَّ من).

وجه الاستشهاد: مجيء «من نكرة موصوفة في البيت؛ لدخول «رُبَّ» عليها؛ لأنَّ «رُبَّ» لاتدخل إلّا على النكرات؛ ووصفت النكرة بـ «أنضجت».

(٣) يُنسب البيتان إلى أميَّة بن أبي الصّلت؛ وهما في ديوانه: ٥٠، ونسبهما بعضهم إلى ابن صرمة الأنصاري، كما في الخزانة: ٢/ ٥٤١، ونُسبا أيضاً إلى حنيف بن عُمير اليشكري، وإلى نهار ابن أخت مسيلمة الكذّاب؛ وأغلب الظنّ أنّهما لأميّة بن أبي الصَّلت.

[الخفيف]

٦٤-لاَ تَضِيقَنَّ بالأمور فَقَدْ تُكْشَــفُ غَمّاؤُهَا بِغَيْرِ احْتِيَالِ
رُبَّمَا تَكْرَهُ النُّفُوسُ مِنَ الأمْرِ لَهُ فَرْجَةٌ كحلِّ العِقَالِ[1]

فدخلت «رُبَّ» عليهما، ولا تدخل إلّا على النّكرات، فعُلِم أنَّ المعنى، رُبَّ شَخْصٍ أنَضجت قلبه غيظاً، ورُبَّ شيءٍ من الأمور تكرهه النّفوس.

* * *

[دخول «رُبّ» على الضّمير]

فإن قلت: فإنّك تقول: «رُبَّهُ رجلًا»، وقال الشّاعر[2]: [الخفيف]

٦٥-رُبَّــهُ فِـتْـيَــةً دَعَــوْتُ إلــى مَــا يُـورِثُ الـمَـجْـدَ دَائِـبـاً فـأَجَـابُـوا[3]

والضمير معرفة، وقد دخلت عليه: رُبَّ؛ فبَطَلَ القولُ: بأنَّها لا تدخل إلا على النّكرات.

قلت: لا نسلّم أنّ الضّمير فيما أوردته معرفة؛ بل هو نكرة: وذلك؛ لأنّ الضمير في المثال والبيت راجع إلى ما بعده؛ من قولك: «رجلًا»، وقول الشاعر: «فتيةً»، وهما نكرتان.

* * *

(١) موطن الشّاهد: (ربّما تكره).
وجه الاستشهاد: مجيء «ما» نكرة موصوفة، بدليل دخول «رُبَّ» عليها؛ لأنَّ «رُبَّ» لا تدخل إلّا على نكرات. و(ما) ليست كافّةً لـ «رُبَّ» عن الجرّ؛ لأنّها اسم، بدليل عودة الضّمير عليها في قوله: «له». كما يعود عليها ضمير منصوب بـ (تكره)؛ إذ الأصل: تكرهه النفوس؛ فحذف العائد من الصفة إلى الموصوف؛ والضّمير، لا يعود إلّا على اسم، كما هو معلوم، خلافاً لابن هشام في المغني. انظر: مغني اللّبيب: ٥٥١.

(٢) لم يُنسب إلى قائل معيَّن.

(٣) المفردات الغريبة: فتية: جمع فتى، وهو الشّاب، والفتى: السّخيّ الكريم. دائباً: اسم فاعل من قولهم: دأب في عمله يدأب دأباً -بفتح الدّال والهمزة-: جدَّ وتعب. والدُّؤوب: الملازم لعمله، المواظب عليه؛ أو الدّائب: الملحّ.
معنى الشّاهد: ربّ فتية أسخياء، دعوتهم إلى ما يورثهم العزَّ والثّناء؛ فلبّوا ندائي، وحقّقوا مقصدي.
موطن الشّاهد: (ربّه فتيةً).
وجه الاستشهاد: دخول «رُبّ» على الضمير؛ والقاعدة تنصّ على أنَّ «رُبَّ» لا تدخل إلّا على النّكرة، وهذا الشّاهد خلافها على الظّاهر؛ لأنَّ الضمير معرفة؛ والمؤلّف أجاب بأنَّ الضمير - هنا- ليس معرفة لعوده على نكرة؛ وهذا رأي الكوفيّين؛ ولذا فهذا الرّأي لم يرجّحه ابن مالك، ولا هو مذهب البصريّين، فالرّاجح -عندهم- أنَّ الضّمير هنا معرفة، وادّعاء دخول «رُبّ» على الضمير شاذّ لا يُقاس عليه؛ وهذا ما أشار إليه ابن مالك بقوله في الخلاصة:
ومــا رَوَوا مــن نــحــو رُبَّــهُ فــتــى نَــزْرٌ، كَــذاكَــهَــا ونــحــوُهُ أَتَــى
وانظر تفصيل ذلك في المغني: ٦٣٨.

[خلافهم في الضّمير الرّاجع إلى نكرة]

وقد اختلف النّحويّون في الضّمير الراجع إلى النّكرة: هل هو نكرة أو معرفة؟ على مذاهب ثلاثة؛ **أحدها**: أنَّه نكرة مطلقاً، **والثاني**: أنّه معرفة مطلقاً[١]، **والثالث**: أنَّ النكرة الّتي يرجع إليها ذلك الضمير إمّا أن تكون واجِبةَ التّنكير أو جائزته؛ فإن كانت واجبة التنكير كما في المثال والبيت فالضّمير نكرة، وإن كانت جائزته؛ كما في قولك: (جاءني رجل فأكرمته) فالضّمير معرفة، وإنّما كانت النكرة في المثال والبيت واجِبَة التّنكير؛ لأنَّها تمييز، والتَّمييز لا يكون إلّا نكرة، وإنَّما كانت في قولك: (جاءني رجل فأكرمته) جائزة التّنكير؛ لأنّها فاعل، والفاعل لا يجب أن يكون نكرة؛ بل يجوز أن يكون نكرةً، وأن يكون معرفة؛ تقول: «**جاءني رجل**»، و«**جاءني زَيْدٌ**».

* * *

[أنواع المعرفة]

ثم قلت: ومَعْرِفَةٌ، وهِيَ سِتَّةٌ؛ أَحَدُهَا: المُضْمَرُ، وهُوَ: ما دَلَّ على مُتَكلِّمٍ أو مُخاطَبٍ أو غَائِبٍ.

وأقول: أنواع المعارفِ ستَّةٌ:

أحدها: المضمر، ويُسَمَّى «**الضّمير**»، ويُسَمّيه الكوفيّون: الكناية، والمَكْنِيَّ، وإنَّما بدأت به؛ لأنّه أعْرَفُ الأنواع السّتة على الصّحيح.

وهو عبارة: عمّا دلَّ على متكلّم؛ نحو: «**أنا، ونحنُ**»، أو مُخاطَبٍ؛ نحو: «**أنتَ، وأنْتُمَا**»، أو غائب؛ نحو: «**هُوَ، وهُمَا**».

وإنَّما سُمّيَ مُضْمَراً من قولهم: «**أضَمَرْتُ الشَّيء**» إذا سَتَرْتُه وأخْفَيْتُهُ؛ ومنه قولهم: «**أضْمَرْتُ الشيء في نفسي**»، أو من الضُّمُور وهو الْهُزَالُ؛ لأنّه في الغالب قليل الحروفِ، ثم تلك الحروف الموضوعة له غالبها مَهْمُوسة؛ وهي التّاء، والكاف، والهاء؛ والهمس: هو الصَّوْتُ الخَفِيُّ.

فإن قلت: يَرِدُ على الحدّ الذي ذكرتَهُ للمضمر الكافُ من «**ذلكَ**» فإنّها دالَّةٌ على المخاطب، وليست ضميراً باتفاق البصريّين، وإنَّما هي حرفٌ، لا محلَّ له من الإعراب.

---

(١) هذا مذهب البصريّين، وابن مالك، وهو الصّحيح، وما ورد من دخول «رُبَّ» على الضّمير فشاذ، لا يُقاس عليه، وما ذهب إليه المؤلّف رأي الكوفيّين، كما أسلفنا .

قلت: لا نسلِّم أنَّها دالّة على المخاطَبِ، وإنَّما هي دالّةٌ على الخطاب؛ فهي حرف دالّ على معنًى، ولا دلالة له على الذات البتَّة، وكذلك -أيضاً- الياء في «**إيّاي**»، والكاف في «**إيّاك**»، والهاء في «**إيّاه**» ليست مُضْمَرَاتٍ، وإنَّما هي على الصّحيح، حروفٌ دالَّة على مجرّد التّكلّم، والخطاب، والغيبة، والدّالّ على المتكلّم والمخاطب والغائب[1]؛ إنّما هو «**إيا**»؛ ولكنَّه لمّا وضع مشتركاً بينها وأرادوا بيانَ من عَنَوْا به احتاج إلى قرينةٍ به، تُبَيِّنُ المعنى المرادَ منه.

ثم أتبعت قولي: «**غائب**» **بأن قلت**:

مَعْلُوم؛ نَحْوُ: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ﴾، أَوْ مُتَقَدِّم مُطْلَقاً؛ نحوُ: ﴿وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ﴾، أَوْ لفظاً لا رُتْبَةً؛ نحوُ: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِۦمَ رَبُّهُۥ﴾ أَوْ نِيةً؛ نَحْوُ: ﴿فَأَوْجَسَ فِى نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ﴾، أو مُؤَخَّرٍ مُطْلَقاً؛ في نحو: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾، ﴿مَا هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا﴾، و«**نِعْمَ رَجُلًا زَيْدٌ**» و«**رُبَّهُ رَجُلًا**» و«**قَامَا وَقَعَدَ أَخَوَاكَ**» و«**ضَرَبْتُهُ زيداً**»، ونحو قوله:

جَـزَى رَبُّــهُ عَـــنِّـي عَـــدِيَّ بْـــنَ حَـــاتِـــمٍ

والأصحُّ أنَّ هذا ضرورةٌ.

[احتياج الضَّمير إلى مفسِّر يبيّن المراد منه]

وأقول: لا بد للضّمير من مُفَسِّر يُبَيِّنُ ما يُراد به، فإن كان لمتكلّم أو مخاطب؛ فمفسِّره حُضُورُ منْ هُوَ له، وإن كان لغائب، فمفسّره نوعان: لفظٌ، وغيره، والثاني نحو: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ﴾[2]؛ أي: القرآن؛ وفي ذلك شهادة له بالنَّباهة، وأنَّه غنيٌّ عن التّفسير، والأوّل نوعان: غالبٌ، وغيره؛ فالغالبُ: أن يكون متقدّماً، وتقدّمُهُ على

(١) والخليل يقول: إنّها ضمير، واختاره ابن مالك؛ فعلى هذا ف «إيّا» في محل نصب، والضمائر الملحقة بها مضاف إليه. والصّواب: أنّ «إيّاك، وإيّاه» وأخواتهما، وكذلك «أنت» وأخواتها؛ ضمائر كلّها؛ أي كلّ واحدة ضمير؛ لأنَّ الضمير، ما دلَّ على متكلّم، أو مخاطب، أو غائب كما تقدّم. ولفظ «إيّا» ومثلها «أن» من «أنتم» ألفاظ مبهمة، لا تدلّ على متكلّم، أو مخاطب، أو غائب ما لم يلحق بها ما يميّز متكلّمها من مخاطبها من غائبها وهي: نا، والكاف، والهاء، وكذلك التّاء، وعلى هذا، فلا يجوز أن تسمّيه ضميراً إلّا إذا دلَّ على ذلك. شرح الشذور (تحقيق. الدقر): ١٧٤، حا:١.

(٢) ٩٧ سورة القدر، الآية: ١.
موطن الشّاهد: (أنزلناه).
وجه الاستشهاد: مجيء «الهاء» ضميراً للغائب؛ ولذا، فُسّر بغير لفظ، كما بيَّن المؤلّف في المتن.

ثلاثة أنواع: تقدُّم في اللّفظ والتقدير، وإليه الإشارة، بقولي: «**مُطلَقاً**»، وذلك نحو: ﴿وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَـٰهُ مَنَازِلَ﴾[١] والمعنى قدَّرنا له منازل، فحذف الخافض، أو التقدير: ذا منازل، فحذف المضاف، وانتصابُ «**ذا**» إمَّا على الحال، أو على أنَّه مفعول ثانٍ لتضمين (**قدَّرناه**) معنى صَيَّرنَاهُ؛ وتَقَدُّم في اللَّفظ دون التّقدير؛ نحو: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ﴾[٢]، وتقديم في التقدير دون اللفظ؛ نحو: ﴿فَأَوْجَسَ فِى نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ﴾[٣] لأنَّ «**إبراهيم**» مفعول؛ فهو في نيَّة التَّأخير، و«**موسى**» فاعل؛ فهو في نيَّة التَّقديم، وقيل: إنَّ فاعل «**أوجس**»: ضمير مستتر، وإنَّ «**موسى**» بدل منه؛ فلا دليل في الآية.

والنّوع الثّاني: أن يكون مؤخّراً في اللّفظ والرتبة، وهو محصور في سبعة أبواب:

أحدها: بابُ ضمير الشأن؛ نحو: (**هُوَ- أو هِيَ زَيْدٌ قَائِمٌ**) أي: الشأنُ، والحديثُ، أو القِصَّةُ، فإنّه مُفَسَّرٌ بالجملة بعده؛ فإنَّها نفسُ الحديثِ والقصّة؛ ومنه: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾[٤]، ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَـٰرُ﴾[٥].

---

(١) ٣٦ سورة يس، الآية: ٣٩.
موطن الشّاهد: (والقمر قدّرناه).
وجه الاستشهاد: عودة الضّمير على متقدّم في اللّفظ والتقدير.

(٢) ٢ سورة البقرة، الآية: ١٢٤.
موطن الشّاهد: (إبراهيمَ ربُّه).
وجه الاستشهاد: مجيء «إبراهيم» مقدّماً في اللفظ فقط دون التّقدير؛ لأنَّ المفعول مؤخّر عن الفاعل في الأصل؛ ومجيء الضمير متأخّراً عنه.

(٣) ٢٠ سورة طه، الآية: ٦٧.
موطن الشّاهد: (في نفسه خيفةً موسى).
وجه الاستشهاد: مجيء «موسى» فاعلًا؛ فهو في نيّة التَّقديم، وإذا عددنا فاعل أوجس ضميراً مستتراً، و«موسى» بدل منه، فلا شاهد في الآية الكريمة.

(٤) ١٢٢ سورة الإخلاص، الآية: ١.
موطن الشّاهد: (هو الله أحد).
وجه الاستشهاد: مجيء الجملة «الله أحد» مفسّرة لـ«هو» الواقع مبتدأ، والجملة في محل رفع خبر؛ ومعلومٌ أنّ الخبر متأخّر لفظاً ورتبةً.

(٥) ٢٢ سورة الحج، الآية: ٤٦.
موطن الشّاهد: (إنّها لا تعمى الأبصار)
وجه الاستشهاد: فسّر الضمير في «إنّها» بجملة «لا تعمى الأبصار» الواقعة خبراً لـ«إنَّ»، وهذه الجملة متأخّرة في اللفظ والرّتبة.

والثّاني: أن يكون مُخْبَراً عنه بمفسِّره؛ نحو: ﴿مَا هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا﴾(١) أي: ما الحياة إلّا حياتنا الدّنيا.

والثّالث: الضّمير في باب «نِعْمَ»؛ نحو: «**نِعْمَ رَجُلًا زَيْدٌ**»، و﴿بِئْسَ لِلظَّـٰلِمِينَ بَدَلًا﴾(٢)؛ فإنه مُفَسَّر بالتّمييز.

والرّابع: مجرور «رُبَّ»؛ نحو: «**رُبَّهُ رَجُلًا**»؛ فإنَّه مفسَّر بالتمييز قطعاً.

والخامس: الضّمير في باب التنازع إذا أعملتَ الثانيَ، واحتاج الأوّلُ إلى مرفوع؛ نحو: «**قَامَا وقَعَدَا أخوَاكَ**» فإنَّ الألف راجعة إلى الأخوين.

والسّادس: الضمير المُبْدَلُ منه ما بعده؛ كقولك في ابتداء الكلام: «**ضَرَبْتُهُ زَيْداً**»، وقول بعضهم: «**اللهُمَّ صَلِّ عَلَيْهِ الرَّؤُوف الرَّحِيم**».

والسّابع: الضّميرُ المتّصلُ بالفاعل المقدَّمِ، العائِدُ على المفعول المؤخّرِ، وهو ضرورة(٣) على الأصحّ، كقوله(٤): **[الطّويل]**

٦٦- جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بْنَ حاتِمٍ ... جَزاءَ الْكِلاَبِ الْعَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَلْ(٥)

---

(١) ٤٥ سورة الجاثية، الآية: ٢٤ .
موطن الشّاهد: (ما هي إلّا حياتنا الدُّنيا) .
وجه الاستشهاد: مجيء «حياتنا الدنيا» مفسّرة لـ«هي»، وهي في محلّ رفع خبر له؛ ومعلوم أنّها متأخّرة لفظاً ورتبةً؛ والتّقدير: ما الحياة إلّا حياتنا الدُّنيا .

(٢) ١٨ سورة الكهف، الآية: ٥٠ .
موطن الشّاهد: (بئس للظّالمين بدلًا) .
وجه الاستشهاد: مجيء الضمير في «بئس» مفسَّراً بالتّمييز «بدلًا»؛ والتّقدير: بئس هو بدلًا؛ أي بئس البدل بدلًا .

(٣) خلافاً للأخفش وابن جنّي .

(٤) الشّاعر هو أبو الأسود الدّؤلي: وهو ظالم بن عمرو بن سفيان بن بكر الدّؤليّ، وهي نسبة إلى قبيلة من كنانة، وهو بصريّ كان من سادات التّابعين، صحب عليّاً ، وشهد معه «صفّين»، وكان من أكمل الرّجال رأياً، وأسدّهم عقلًا؛ وهو أوّل من وضع النّحو بإشارة من عليّ، بعد أن قسّم له الكلام ثلاثة أضرب، ثم قال له: أتمم على نحو هذا . مات بالبصرة سنة ٦٩ هـ .
وفيّات الأعيان: ٢/ ٥٣٥-٥٣٩ . تهذيب ابن عساكر: ٧/ ١٠٤، الشّعر والشّعراء: ٢/ ٧٢٩، والأغاني: ١١/ ١٠١-١١٩ . ونُسِب البيت إلى غير الشّاعر .

(٥) **المفردات الغريبة**: **العاويات**: النّابحات؛ والعواء في الأصل للسّباع، والنّباح للكلاب . ومعنى البيت واضح .
موطن الشّاهد: (ربُّه، عديَّ بن حاتم) .
وجه الاستشهاد: أعاد الضمير في الفاعل المتقدّم، على المفعول المتأخّر؛ فجاء الضمير عائداً على متأخّر في اللفظ والرّتبة معاً؛ لأنّه أعاد «الهاء» إلى «عدي» وظاهرٌ أنَّ عديّ متأخّر لفظاً عن «الهاء»، وأمّا في الرّتبة؛ فلأنّ المفعول به رتبته التّأخير عن الفاعل؛ ومعلوم أنَّ «تقديم =

فأُعيد الضمير من «رَبُّهُ» إلى «عديٍّ» وهو متأخّر لفظاً ورتبةً.

* * *

[العَلَم ونوعاه]

ثم قلت: الثَّاني: الْعَلَم، وهُوَ شَخْصِيٌّ؛ إنْ عَيَّنَ مُسَمَّاهُ مُطْلَقاً كَزَيْدٍ، وَجِنْسِيٌّ: إنْ دلَّ بِذَاتِهِ على ذِي المَاهِيَّةِ تَارَةً، وعلى الْحَاضِرِ أُخْرَى كأسَامَةَ.

ومِنَ الْعَلَمِ: الكُنْيَةُ، واللَّقَبُ؛ ويُؤخّر عَنِ الاسمِ تابعاً له مُطْلَقاً، أوْ مَخْفُوضاً بإضافته إنْ أفردَ.

وأقول: الثاني من أنواع المعارف: العلمُ، وهو نوعان: علم شخصٍ، وعلم جنس[1].

فعلمُ الشّخص عبارة عن «**اسم يُعَيِّنُ مُسَمّاه تعييناً مطلقاً**» أي: بغير قَيْدٍ.

فقولنا: «**اسم**» جنس يشمل المعارفَ والنَّكرات، وقولُنا: «**يعين مسمّاه**» فَصْلٌ مخرج للنّكرات؛ لأنّها لا تعيّن مسمّاها، بخلاف المعارف؛ فإنَّها كلّها تعيّن مسمّاها، أعْني: أنّها تُبيِّن حقيقته، وتجعله كأنَّه مُشَاهَدٌ حاضرٌ للعِيانِ، وقولنا: «**بغير قيد**» مخرج لما عدا العلم من المعارف؛ فإنّها إنّما تعيّن مُسَمَّاها بقَيْدٍ، كقولك: «**الرَّجُل**»؛ فإنَّه يعيّن مسمّاه بقيد الألف واللاَّم، وكقولك: «**غُلَامي**»؛ فإنّه يعيّن مسمّاه بقيد الإضافة؛ بخلاف الْعَلَم؛ فإنه يعيّن مسمَّاه بغير قيد؛ ولذلك، لا يختلف التعبيرُ عن الشّخص المسمَّى زيداً بحضورٍ، ولا غيبةٍ، بخلاف التّعبير عنه بأنت وهو، وعبّرتُ في المقدّمة عن الاسم بقولي: «**إن عَيَّنَ مسمّاه**»، وعن نفي القيد بقولي: «**مطلقاً**»: قصداً للاختصار.

وعلمُ الجنس عبارةٌ عمّا دَلَّ إلى آخره؛ وبيان ذلك؛ أنَّ قولك: «**أسامةُ أشْجَعُ من ثُعَالَة**» في قوَّة قولك: «**الأسدُ أشْجَعُ من الثَّعْلَبِ**»، والألفُ واللاَّمُ في هذا المثال لتعريف الجنس، وأنَّ قولك: «**هذا أسامَةُ مُقْبِلًا**»؛ في قوة قولك: «**هذا الأسدُ مُقْبِلًا**»،

= الضّمير على عائدٍ متأخّر في اللفظ والرتبة شاذٌّ عند أكثر النحاة»؛ ورأى ابن جنيّ وجماعة أنّه جائز، ولا شذوذ فيه.

(١) الفارق بين علم الشّخص وعلم الجنس، أنَّ الأوّل: يراد به واحد بعينه؛ نحو: زيد، وأحمد، والثاني: حكمه حكم النّكرة في المعنى، فهو لا يخصّ واحداً بعينه. فكلّ أسدٍ يصدق عليه أسامة، وكل ثعلب يصدق عليه ثعالة؛ وعلم الجنس في حكمه اللّفظي، وإعرابه، كعلم الشخص في منعه من الصّرف، مع سبب آخر، وتأتي الحال بعده؛ لأنّه معرفة.

والألف واللّام في ذلك؛ لتعريف الحضور، واحترزت بقولي: «**بذاته**»، من الأسد والثّعلب في المثال المذكور؛ فإنّهما لم يَدُلّا على ذي الماهيّة بذاتهما، بل بدخول الألف واللّام.

[علم الشَّخص وأقسامه]

ثم بيَّنت أنّ العلم ينقسمُ إلى اسم، كما تقدَّم من التّمثيل بزيدٍ وأسامة، وإلى لقبٍ؛ وهو: ما أشعر برفعة؛ كَزَينِ العابدين، أو بضَعَة؛ كقُفّة وبطّة، وإلى كنية؛ وهو ما بدئ بأب أو أمّ، كأبي بكر، وأمِّ عمرو، وأنَّه إذا اجتمع الاسمُ[١] واللَّقبُ وجب تأخير اللّقب، ثم إن كانا مفردين، جازت إضافة الأوّل إلى الثاني، وجاز إتباعُ الثّاني للأوّل في إعرابه، وذلك كـ«**سعيد كُرْز**»[٢]. وإن كانا مضافين كـ«**عبد الله زين العابدين**»، أو متخالفين كـ«**زيد زين العابدين**» وكـ«**عبد الله كرز**»؛ تعَيَّنَ الإتباعُ، وامتنعت الإضافة.

* * *

[اسم الإشارة وما لحق به]

ثم قلت: الثَّالِثُ: الإشارةُ، وهَوَ **مادلّ على مُسَمَّى، وإشارة إليه**، كَـ: «**ذَا**»، و«**ذَانِ**»: في التَّذْكِير، و«**ذي**» و«**تي**» و«**تا**» و«**تَانِ**» في التأنيث، و«**أُوْلَاءِ**» فيهما.
وتَلْحَقهُنَّ في الْبُعْدِ كَافُ خِطَاب حَرْفِيَّةٌ مُجَرَّدَةٌ مِنَ اللاَّمِ مُطْلَقاً؛ أو مَقْرُونة بها إلَّا في المُثَنَّى، وفي الجمع في لغَة مَنْ مَدَّهُ، وهي الفُصْحَى، وفيما سَبَقَتْهُ «ها» التنبيه.

وأقول: الثَّالث من أنواع المعارف: الإشارة؛ وهو: مادلّ على مُسمَّى وإشارة إلى ذلك المسمَّى، تقول مشيراً إلى زيد مثلاً: «**هذا**»، فتدلّ لفظة «**ذا**» على ذات زيد، وعلى الإشارة لتلك الذّات، وقولي: «**وهو**» بالتَّذكير، بعد قولي: «**الإشارة**» إنَّما صحّ على وجهين؛ **أحدهما**: أن «**ما**» من قولي: «**مادلّ على مُسمّى**» لفظه التّذكير فلمَّا كان الضَّمير؛ هو نفس«**ما**» سَرَى إليه التذكير منه، **والثاني**: أن تقدّر

---

(١) أمّا إذا اجتمع اللّقب مع الكنية، كان الإنسان مخيّراً أن يقدّم الكنية على اللّقب؛ فيقول: أبو عبد الله زين العابدين، أو اللّقب على الكنية فيقول: زين العابدين أبو عبد الله.

(٢) اسم لخُرج الرّاعي الذي يجعل فيه غذاءه، ويطلق على الرّجل اللّئيم؛ وهو لقب يُشعِر بذمّ. شرح الشذور (تحقيق . الدقر): ١٨٠، حا: ٢ .

قولي: «**الإشارة**» على حذف مضاف، والتّقدير: اسم الإشارة؛ فالضمير من قولي: «**وهو**» راجع إلى الاسم المحذوف.

[أقسام أسماء الإشارة]

وتنقسم أسماء الإشارة بحسب مَنْ هي له ستة أقسام باعتبار التّقسيم العقلي، وخمسة باعتبار الواقع، وبيان الأوّل: أنّها إما لمفردٍ، أو مثنى، أو مجموع، وكل منها إمّا لمذكّر، أو مؤنَّث، وبيان الثاني: أنَّهم جعلوا عبارة الجمع مُشْتَركة بين المذكَّرين والمؤنَّثات.

فللمفرد المذكّر «**هذَا**».

وللمفردة المؤنّثة «**هذِهِ**» و«**هاتي**» و«**هاتا**».

ولتثنية المذكَّرَيْنِ «**هذَانِ**» رفعاً، و«**هذَينِ**» جرّاً ونصباً.

ولتثنية المؤنّثَيْن «**هاتانِ**» رفعاً، و«**هاتَينِ**» جرّاً و نصباً.

ولجمع المذكَّر والمؤنَّث: «**هؤلاء**»: بالمدّ في لغة الحجازيّين، وبها جاء القرآن، وبالقصر في لغة بني تميم.

[«ها» ليست من اسم الإشارة]

وليست «**ها**» من جملة اسم الإشارة، وإنّما هي حرف جِيء به لتنبيه المخاطب على المشار إليه، بدليل سقوطه منها، جوازاً في قولك: «**ذَا**»، و «**ذَاكَ**»، ووجوباً في قولك: «**ذلك**»[1]، ولا الكافُ اسمٌ مضمرٌ في «**غُلَامِكَ**»؛ لأن ذلك يقتضي أن تكون مخفوضة بالإضافة، وذلك ممتنع؛ لأنَّ أسماء الإشارة لا تضاف؛ لأنّها ملازمة للتعريف، وإنَّما هي حرفٌ لمجرّد الخطاب، لا موضع له من الإعراب، وتلحق اسم الإشارة إذا كان للبعيد، وأنت في اللاَّم قبله بالخيار، تقول: «**ذاك**»، أو «**ذلك**».

---

(١) لو كانت «ها» جزءاً من الكلمة؛ لما جاز حذفها إطلاقاً بغير داع في «ذا، وذانك، وأولئك»، ولما وجب سقوطها في نحو: ذلك . ووجب سقوط الهاء في ذلك وتلك، لأنَّ اللَّام والكاف زائدتان، فلو جاز زيادة «الهاء» في أول الكلمة مع زيادتهما؛ لكثرت الزّيادات كثرة تثقل بها الكلمة، ولمّا كانت «ها» تسقط من دون سبب، علمنا أنّها ليست جزءاً من اسم الإشارة؛ لأنَّ جزء الكلمة لا يسقط منها بغير سبب .شرح الشذور (تحقيق . محيي الدين عبد الحميد): ١٤٠، حا: ١ . بتصرف .

[وجوب ترك اللاَّم]

ويجب تركُ اللاَّم في ثلاث مسائل:

إحداها: إشارة المُثَنَّى؛ نحو: «**ذَانِكَ**» و«**تَانِكَ**».

والثَّانية: إشارة الجمع في لغة مَنْ مَدَّهُ، تقول: «**أولئِكَ**» بالمدّ من غير لام، فإن قَصَرْتَ، قلت: «**أولاك**» أو «**أُولَالِكَ**»[1].

والثَّالثة: كلّ اسمِ إشارةٍ تقدَّم عليه حرفُ التنبيه؛ نحو: «**هَذَاك**» و«**هَاتَاك**» و«**هَاتِيكَ**».

* * *

[الاسم الموصول]

ثم قلت: **الرَّابعُ**: المَوْصُولُ، وهُوَ: ما افْتَقَرَ إلى الْوَصْلِ، بِجُمْلَةٍ خَبَرِيَّةٍ أَوْ ظَرْفٍ، أَوْ مَجْرُور تَامَّيْنِ، أَوْ وَصْفٍ صَرِيحٍ، وإلى عائِدٍ أَوْ خَلَفِه.

وأقول: الرَّابعُ من أنواع المعارف: الموصولُ؛ وهو عبارة عمَّا يحتاج إلى أمرين:

أحدهما: الصِّلَةُ، وهي واحد من أربعة أمور؛ **أحدها**: الجملة، وشرطها أن تكون خبرية؛ أي: محتملَةً للصّدق والكذب، تقول: «**جَاءَني الَّذي قَامَ**» و«**الَّذي أَبُوهُ قَائم**»، ولا يجوز: «**جَاءَ الذِي هَلْ قَامَ**»، أو «**الذي لا تَضْرِبْهُ**». **والثاني**: الظرف. **والثالث**: الجار والمجرور، وشرطُهما: أن يكونا تَامَّيْنِ، وقد اجتمعا في قوله تعالى-: ﴿وَلَهُۥ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِۚ وَمَنْ عِندَهُۥ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِۦ﴾[2]،

---

(١) لم يرد اسم الإشارة الجمع في القرآن إلّا ممدوداً؛ لأنَّ القرآن نزل بلغة أهل الحجاز، كما في قوله -تعالى-: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ﴾ سورة البقرة، الآية: ٥، وأهل الحجاز يمدّونه كما في قول جرير:

ذُمّ المنازل بعد منزلة اللّوى ... والعيش بعد أولئك الأيّام

وفي رواية الدّيوان: «الأقوام» بدل الأيّام، وهو الصّحيح، لأنَّ اسم الإشارة «أولئك» يستعمل مع العاقل. انظر ديوان جرير: ٥٥١ . وأمّا لغة القصر مع اللاّم، فهي لغة قيس وربيعة وأسد. وأمّا بنو تميم، فلا يأتون باللاّم، فيقولون: أولاك . وممّا جاء مقصوراً مع اللاَّم قول الشاعر:

أولالك قومي لم يكونوا أُشَابةً ... وهل يعظ الضّلّيل إلّا أولالكا؟

انظر شرح التصريح: ١/١٢٧-١٢٨ .

(٢) ٢١ سورة الأنبياء، الآية: ١٩ .

موطن الشّاهد: (مَنْ في السّموات، ومَن عنده)

وجه الاستشهاد: جاءت الصِّلَة شبه جملة «جارّاً ومجروراً» في الموضع الأوّل، وشبه جملة «ظرفاً» في الموضع الثّاني، وقد أتى كلٌّ منهما تامّاً مفيداً، كما هو واضح .

واحتَرَزْت بالتَّامَّيْن من الناقِصين؛ وهما اللَّذان لا تتم بهما الفائدة، فلا يُقال: «**جاء الذي اليوم**» ولا «**جاء الذي بِكَ**»، **والرَّابع**: الوَصْفُ الصّريح؛ أي: الْخَالِصُ من غَلَبة الاِسْمِيَّة، وهذا يكون صلة للألف واللَّام خاصَّةً؛ نحو: «**الضارب**»، و«**المضروب**» كما سيأتي.

والأمر الثاني: الضَّميرُ العائدُ من الصِّلة إلى الموصول؛ نحو: «**جاء الذي قام أبوه**»، وشَرْطُه أن يكون مطابقاً للموصول في الإفراد، والتّذكير، وفروعهما، وقد يخلُفهُ الظَّاهرُ؛ كقوله[١]: [الطَّويل]

٦٧-سُعادُ التي أضناكَ حُبُّ سُعادا وَإِعْرَاضُهَا عنْكَ اسْتَمَرَّ وَزَادَا[٢]

وحَمَلَ عليه الزَّمخشريُّ قولَ اللّه -تعالى-: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ ۖ ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾[٣] وذلك؛ لأنَّه قَدَّرَ الجملة الاسمية وهي (**الّذين**) وما بعده، معطوفة على الجملة الفعليّة - وهي (**خلق**) وما بعده - على معنى أنَّه - سبحانه - خلق ما لا يَقْدِر عليه سواه، ثم هم يعدلون به ما لا يقدر على شيء، ولولا أنَّ التقدير: ثم الذين كفروا به يعدلون، كما أنَّ التقدير سعاد الَّتي أضناك حبُّها؛ للزم فساد هذا الإعراب؛ لخلو الصلّة من ضمير. وهذا في الآية الكريمة خير منه في البيت؛ لأنَّ الاسم الظاهرَ النّائبَ عن الضمير في البيت بلفظ الاسم الموصوف بالموصول، وهو سعاد، فحصلَ التّكرار، وهو في الآية بمعناه لا بلفظه، وأجاز في الجملة وجهاً آخر، وبدأ به، وهو أن تكون معطوفة على (**الحمدُ لله**)؛ والمعنى: أنَّه - سبحانه - حقيق بالحمد على ماخلق؛ لأنَّه ما خلقه إلا نعمة، ثم الذين كفروا بربِّهم يعدلون فيكفرون نعمته.

* * *

[ألفاظ الموصول ستة أقسام]

ثم قلت: وهو «**الَّذي**» و«**الَّتِي**» وتَثْنِيتُهما، وجَمعُهُما، و«**الأُلى**» و«**الَّذين**»

---

(١) لم ينسب إلى شاعر معيَّن .

(٢) **المفردات الغريبة**: **سعاد**: اسم امرأة . **أضناك**: أمرضك. **إعراضها**: أراد به هجرانها وصدودها. **استمرّ**: دام . ومعنى البيت واضح .

(٣) ٦ سورة الأنعام، الآية: ١ .
موطن الشّاهد: (ثم الّذين كفروا بربهم يعدلون) .
وجه الاستشهاد: مجيء فعل كفروا متضمّناً معنى الضّمير العائد إلى الاسم الموصول؛ لأنَّ التقدير: ثمَّ الذين كفروا به، يعدلون به ما لا يقدر على شيء؛ كما أوضح المؤلِّف في المتن.

و«**اللَّاتي**» و«**اللائي**» وما بمعناهنَّ، وهُوَ «**مَنْ**» لِلْعَالِم، و«**مَا**» لِغَيْرِهِ، و«**ذُو**» عِنْدَ طَيِّيءٍ، و«**ذَا**» بَعْدَ (مَا) أَوْ (مَنْ) الاسْتِفْهَامِيَّتَيْنِ، إنْ لَمْ تُلْغَ، و«**أيّ**» و«**ألْ**» في نحو: الضَّارِبِ والْمَضْرُوبِ.

وأقول: لمّا فَرَغْتُ من حَدِّ الموصول، شَرَعْتُ في سَرْدِ المشهور من ألفاظه:

والحاصلُ أنّها تنقسم إلى ستة أقسام؛ لأنَّها إمّا لفرد، أو مثنًى، أو مجموع، وكل من الثّلاثة إمَّا لمذكّر، أو لمؤنَّث.

فللمفرد المذكَّر «**الَّذي**» وتستعمل للعاقل وغيره؛ فالأوّلُ نحو: ﴿وَالَّذِى جَآءَ بِالصِّدْقِ﴾[1].

والثاني نحو: ﴿هَٰذَا يَوْمُكُمُ الَّذِى كُنتُمْ تُوعَدُونَ﴾[2]، ولك في يائه وجهان:

الإثباتُ، والحذفُ[3]؛ فعلى الإثباتِ تكون إمّا خفيفة، فتكون ساكنةً، وإمّا شديدة، فتكون إمّا مكسورة، أو جارية بوجوهِ الإعراب، وعلى الحذف فيكون الحرف الذي قبلها إمَّا مكسوراً كما كان قبل الحذف، وإمّا ساكناً.

وللمفرد المؤنَّث «**الَّتي**» وتُستعمل للعاقلة وغيرها؛ فالأوَّل نحو: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِى تُجَٰدِلُكَ فِى زَوْجِهَا﴾[4]، و«**قد**» هنا للتَّوقُّع؛ لأنَّها كانت تتوقَّع سماعَ شكواها وإنزالَ الوحي في شأنها، و«**في**» للسببيّة أو الظَّرفيَّة، على حذف مضاف؛ أي: في شأنه، والثّاني؛ نحو: ﴿سَيَقُولُ السُّفَهَآءُ مِنَ النَّاسِ مَا وَلَّىٰهُمْ عَن قِبْلَتِهِمُ الَّتِى كَانُوا عَلَيْهَا﴾[5]؛

---

(١) ٣٩ سورة الزّمر، الآية: ٣٣ .
موطن الشّاهد: (الذي جاء)
وجه الاستشهاد: مجيء «الذي» اسماً موصولاً دالّاً على المفرد العاقل «الرّسول» .

(٢) ٢١ سورة الأنبياء، الآية: ١٠٣ .
موطن الشّاهد: (يومكم الذي)
وجه الاستشهاد: مجيء «الذي» اسماً موصولاً دالّاً على المفرد غير العاقل «اليوم» .

(٣) راجع شرح التّصريح: ١/ ١٣١ .

(٤) ٥٨ سورة المجادلة، الآية: ١ .
موطن الشّاهد: (الّتي تجادلك)
وجه الاستشهاد: مجيء «الّتي» اسماً موصولاً للمفرد المؤنَّث العاقل .

(٥) ٢سورة البقرة، الآية: ١٤٢ .
موطن الشّاهد: (الّتي كانوا عليها)
وجه الاستشهاد: مجيء «الّتي» اسماً موصولاً للمؤنّث غير العاقل .

أي: سيقولُ اليهود: ما صَرَف المسلمين عن التَّوَجُّه إلى بيت المقدس؟ ولك في ياء «التي» من اللّغات الخمس مَا لَكَ في ياء «الّذي»[١].

ولمثنّى المذكّر «اللَّذَانِ» رفعاً، و«اللَّذَيْنِ» جَرَّاً ونصباً.

ولمثنّى المؤنث «اللَّتَانِ» رفعاً، و«اللَّتَين» جَرَّاً ونصباً.

ولك فيهنَّ تشديدُ النّون، وحذفها، والأصلُ التخفيف والثّبوت[٢].

ولجمع المذكّر[٣] «الألى» بالقصر والمد[٤]، و«الَّذِينَ» بالياء مطلقاً، أو بالواو

---

(١) راجع شرح التَّصريح: ١/ ١٣١ .

(٢) يجوز تشديد النّون في مثنّى «الّذي» و«الّتي» سواء أكان بالألف، أم بالياء، وقد قُرئ: ﴿وَٱلَّذَانِ يَأْتِيَـٰنِهَا مِنكُمْ﴾، كما قُرئ: ﴿ربنا أرنا اللذين﴾ بتشديد النّون فيهما، انظر: جامع الدروس العربية: ١/ ١٣١، وشرح التّصريح: ١/ ١٣٢، وعزا صاحب التّصريح التّشديد إلى تميم وقيس تعويضاً عن المحذوف منهما، وهو الياء في «الّذي والّتي»، والألف في «ذواتا»، أو تأكيداً للفرق بين تثنية المبني والمعرب الحاصل بحذف الياء والألف، وإلى التشديد، والتّعويض، أشار المؤلف بقوله: «والنّون إن تشدد فلا ملامة» .

والنّون من ذين وتين شدّدا ... أيضاً وتعويض بذاك قصدا

ولا يختص ذلك «التّشديد» بحالة الرّفع عند الكوفيّين، بل يكون فيها وفي حالَتي الجرّ والنّصب -خلافاً للبصريّين؛ الّذين في زعمهم أنَّ التّشديد مختصّ بحالة الرّفع-؛ لأنّه قد قُرئ في السَّبع: ﴿ربّنا أرنا اللّذينّ﴾ و﴿إِحْدَى ٱبْنَتَيَّ هَـٰتَيْنِّ﴾ بالتّشديد، في حالَتي النّصب في «اللذينّ»، والجرّ في «هاتينّ» كما قُرئ في حالة الرّفع: ﴿وَٱلَّذَانِّ يَأْتِيَـٰنِهَا مِنكُمْ﴾، و﴿فَذَٰنِّكَ بُرْهَـٰنَانِ﴾ بالتّشديد فيهما، وبلحارث وربيعة يحذفون نون «اللّذان واللّتان» في حالتي الرّفع تقصيراً للموصول لطوله بالصّلة، لكونهما، كالشّيء الواحد، كقول الفرزدق:

أبني كليب إنّ عميّ اللذا ... قتلا الملوك وفككا الأغلالا

أراد «اللّذان» فحذف النّون، انظر شرح التّصريح: ١/ ١٣٢ .

(٣) لجمع المذكر عاقلًا كان أو غير عاقل، وقد تستعمل في جمع المؤنّث للعاقل، كقول الشّاعر:

نَحنُ الأُلى فاجمع جُمُو ... عَكَ ثُمَّ وَجِّهْهُم إلينا

وفي جمع المذكّر غير العاقل:

تهيِّجني للوصل أيامنا الأُلى ... مررن علينا والزَّمانُ وَرِيفُ

وفي جمع المؤنّث العاقل، كقول المجنون:

محا حبُّها حُبَّ الأُلى كنَّ قَبْلَها ... وحلّت مكاناً لم يكن حُلَّ من قبلُ

وفي جمع المؤنّث غير العاقل:

وتبلي الأُلى يستلئمون على الأُلى ... تراهنَّ يوم الرّوع كالحدأ القُبْلِ

فـ«الألى» الأولى للمذكّر، بدليل قوله: «يستلئمون»، و«الألى» الثانية للمؤنّث، بدليل قوله: «تراهنَّ»؛ ومعنى يستلئمون: يلبسون «اللّأمة»: أداة الحرب، كالدِّرع، والحدأ: جمع «حِدأة» كـ«عِنَبة»: طائر معروف من الجوارح، والقُبْل: جمع قبلاء: الحولاء، و«القَبَل»: «بفتحتين» الحَوَل. جامع الدروس العربية: ١/ ١٣١ .

(٤) مرّ في الشّاهد: ٥٩ .

رفعاً. ولجمع المؤنَّث «اللَّائي»[١]، و«اللَّاتِي» بإثبات الياء وحذفها[٢] فيهما، وقد قُرِئ: ﴿وَٱلَّٰٓـِٔي يَئِسْنَ﴾[٣] بالوجهين، ولم يُقرَأ في السَّبعة: ﴿وَٱلَّٰتِي يَأْتِينَ ٱلْفَٰحِشَةَ﴾[٤] إلَّا بالياء؛ لأنَّه أخفُّ من «اللَّائي»؛ لكونه بغير همزة.

* * *

[الموصولات العامَّة]

ومن الموصولاتِ موصولاتٌ عامَّةٌ في المفرد المذكَّرِ وفروعه، وهي:

«مَنْ» وأصلُ وضعها لمن يعقل؛ نحو: ﴿أَفَمَن يَعْلَمُ أَنَّمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ٱلْحَقُّ كَمَنْ هُوَ أَعْمَىٰٓ﴾[٥].

و«مَا» لما لا يعقل؛ نحو: ﴿مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٍ﴾[٦].

و«ذُو»[٧] في لغة طيّئ، يقولون: «جَاءَنِي ذُو قَامَ».

---

(١) وقد تستعمل لجماعة الذّكور العقلاء نادراً، كقول الشاعر:

هم اللَّائي أصيبوا يوم فلجٍ ... بداهيةٍ تَميدُ لها الجبالُ

فلج: اسم مكان، تميد: تضطرب، وتتحرّك.

(٢) ومثال حذف الياء في «اللَّائي» قول الشّاعر:

فما آباؤنا بأمنَّ منه ... علينا، اللَّاءِ قد مَهَدُوا الحُجُورا

بأمنَّ: بأجود وأكرم، اللَّاء: صفة الآباء، مهدوا: وطّؤوا، الحجورا: الأحضان؛ واحدها: حجر.

انظر جامع الدروس العربية: ١/ ١٣٢.

(٣) ٦٥سورة الطلاق، الآية: ٤.

موطن الشّاهد: «واللائي يئسن».

وجه الاستشهاد: مجيء «اللائي» في الآية الكريمة مقروءة بالوجهين؛ إثبات الياء، كما رأينا، أو«اللاء يئسن». ومحل «اللائي» من الإعراب الرّفع بالابتداء.

(٤) ٤سورة النّساء، الآية: ١٥.

موطن الشّاهد: (واللَّاتي يأتين).

وجه الاستشهاد: لم يُقرأ في القراءات السّبع بـ«اللَّاتي» إلا بإثبات الياء. ومحل «اللَّاتي» من الإعراب: الرّفع بالابتداء.

(٥) ١٣سورة الرعد، الآية: ١٩.

موطن الشّاهد: (أفمن، كمن).

وجه الاستشهاد: مجيء «مَنْ» في الموضعَيْن للمفرد المذكّر العاقل.

(٦) ١٦سورة النحل، الآية: ٩٦.

موطن الشّاهد: (ما عندكم، ما عند الله).

وجه الاستشهاد: مجيء «ما» اسماً موصولاً في الموضعين دالًا على غير العاقل.

(٧) وأشهر لغاتهم في «ذو» أن تكون بلفظ واحد، للمذكّر والمؤنّث، مفرداً ومثنًى وجمعاً، تقول: جاءني ذو قام، وذو قامت، وذو قاما، وذو قامتا، وذو قاموا، وذو قمن، والأشهر في =

و«ذَا»[١] بشرطين؛ أحدهما: أن يتقدَّمَ عليها «ما» الاستفهامية؛ نحو: ﴿مَّاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمۡ﴾[٢] أي ما الّذي أنزل ربُّكم؟ أو «مَنْ» الاستفهاميّة؛ نحو: «مَنْ ذَا لَقِيتَ» وقولِ الشاعر[٣]: [الكامل]

٦٨-وَقَصِيدَةٍ تأتِي الملوكَ غَرِيبَةٍ قَدْ قُلْتُها لِيُقَالَ: مَنْ ذا قالها؟[٤]

أي: مَنِ الّذي قَالَهَا؟ وهذا الشَّرطُ خَالَفَ فيه الكوفيّون؛ فلم يشترطوه[٥]، واستدلّوا بقوله[٦]: [الطويل]

٦٩- نَجَوْتِ وَهذا تَحْمِلِينَ طَلِيقُ[٧]

= إعرابها، أن تكون مبنيّةً، ومنهم من يعربها إعراب الأسماء السّتّة، وتُستعمل للعاقل، وغيره؛ كقول الشّاعر:

وبئري ذو حفرت وذو طويتُ

وانظر شرح التّصريح: ١/ ١٣٧ .

(١) انظر تفصيل وجوهها في (جامع الدروس العربية): ١/ ١٣٤-١٣٥ .

(٢) ١٦سورة النحل، الآية: ٣٠ .
موطن الشّاهد: (ماذا) .
وجه الاستشهاد: مجيء «ذا» اسماً موصولًا بمعنى «الذي» والتقدير: ما الّذي أنزل ربُّكم؟ .

(٣) الشاعر هو: الأعشى، وقد مرّت ترجمته .

(٤) المفردات الغريبة: القصيدة: جملة أبيات من الشعر، أقلّها عشرة، وقيل: سبعة، في اصطلاح علماء العروض، وسُمِّيت قصيدةً؛ لأنَّ صاحبها، يقصدها بالتّجويد والإتقان . غريبة: نادرة في جودتها .
معنى الشّاهد: إنَّ بعض قصائدي المتقنة النادرة المثال، أحكمت صنعتها، حتى ليقول من يسمعها: من صاحب هذه القصيدة؟! لإعجابه وشدة تأثره بها .
موطن الشّاهد: (من ذا قالها) .
وجه الاستشهاد: مجيء «ذا» اسماً موصولًا بمعنى الّذي، بعد «مَنْ» الاستفهاميّة، وجاء لهذا الاسم الموصول، بصلة، هي جملة «قالها»، والعائد في الجملة على الاسم الموصول الضّمير المستتر في«قال».

(٥) أي: لم يشترط الكوفيّون لمجيء «ذا» اسماً موصولاً، أن تأتي بعد «مَنْ» و«ما» الاستفهاميّتين .

(٦) الشّاعر هو:يزيد بن مفرغ الحميري، وهو يزيد بن زياد بن ربيعة الملقّب بمفرغ الحميري، شاعر هجّاء مقذع، وصاحب غزل رقيق؛ له أخبار كثيرة مع خلفاء بني أميّة وولاتهم . مات سنة ٦٩هـ . الشّعر والشّعراء: ١/ ٣٦٠-٣٦٤، وطبقات فحول الشّعراء: ١٤٣-١٤٤ .

(٧) **المفردات الغريبة: نجوت**: يُروى مكانه أمنت؛ **أي**: صرت في مكان تأمنين فيه .
معنى الشّاهد: يخاطب الشّاعر دابّته قائلًا لها: إنَّ عبّاد بن زياد لم يعد له سلطة عليك، وأنت تحملين رجلًا طليقاً بعد أن خُلّي سبيله .
موطن الشّاهد: (وهذا تحملين طليقُ) .
وجه الاستشهاد: مجيء «ذا» اسماً موصولًا بمعنى الّذي من دون أن يسبق بـ«من» أو بـ«ما» الاستفهاميّتين، وهذا شاهد للكوفيّين الذين لا يشترطون مجيئه بعد «من» و«ما» كما أسلفنا، وهم يعدّون الجملة بعده صلة له، وحذف العائد . وأمّا البصريّون: فذهبوا إلى أنَّ «هذا» =

فزعموا أنَّ التّقدير: والذي تحملينه طليق، فـ«ذا» موصول مبتدأ، و«تحملين» صِلَةٌ، والعائد محذوف، و«طليق» خبر.

الشرط الثاني: أن لا تكون «ذا» ملغاةً، وإلغاؤها بأن تُرَكَّبَ مع «ما» فيصير اسماً واحداً؛ فتقول: «ماذا صنعتَ»، ويُنَزَّلُ «ماذا» بمنزلة قولك: أيَّ شيء؛ فتكون مفعولاً مُقدَّماً، فإن قدّرت «ما» مبتدأ و«ذا» خبراً، فهي موصولة؛ لأنَّها لم تُلْغَ[1].

ومنها «أيّ» كقوله -تعالى-: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا﴾[2] أي: الذي هو أشدّ، وقد تقدَّم الكلام فيها.

ومنها «أل» الدّاخلة على اسم الفاعل، كـ«الضَّارِب» أو اسم المفعول، كـ«المضروب» هذا قولُ الفارسي[3] وابن السرَّاج[4] وأكثر المتأخّرين، وزعم المازنيّ[5] أنّها موصولٌ حرفيٌّ، ويرده أنها لا تُؤول بالمصدر، وأنَّ الضمير يعود

= اسم إشارة مبتدأ، وطليق: خبره. وجملة «تحملين» في محل نصب على الحال من الضّمير المستتر في الخبر، العائد إلى المبتدأ؛ وتقدير الكلام - حسب رأيهم -: وهذا طليق؛ حال كونه محمولًا.
انظر شرح التّصريح: ١/ ١٣٩. والأشموني: ١/ ٧٤.

(١) ويظهر أثر إلغائها أو إعمالها في البدل من اسم الاستفهام، وفي جوابه، فتقول في «الإلغاء»: ماذا صنعت أخيراً أم شرّاً؟ بالنّصب بدلًا من «ماذا» لأنّه مفعول مقدّم، وعند عدم الإلغاء، بالرّفع بدلًا من «ما»؛ لأنها مبتدأ. وكذلك يفعل في الجواب؛ نحو: ﴿ماذا ينفقون، قل العفو﴾ حيث قرأ أبو عمرو بالرّفع على جعل «ذا» موصولًا، وبالنّصب للباقين على الإلغاء، كما في قوله -تعالى-: ﴿مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا۟ خَيْرًا﴾. انظر التّصريح: ١/ ١٣٩، ومشكل إعراب القرآن: ١/ ٩٥-٩٦، والنشر: ٢/ ٢١٩، والأشموني: ١/ ٧٣، وتفسير القرطبي: ٣/ ٦١.

(٢) ١٩ سورة مريم، الآية: ٦٩.
موطن الشّاهد: (أيّهم).
وجه الاستشهاد: مجيء «أيّ» اسماً موصولًا بمعنى الّذي؛ والتّقدير: لننزعنَّ من كل شيعةٍ الذي هو أشدّ؛ فأيّ في محل نصب مفعولًا به في الآية الكريمة.

(٣) مرّت ترجمته.

(٤) ابن السّراج: محمد بن السّري البغدادي النّحوي، كان من أحدث تلاميذ المبرّد سنّاً مع ذكاء وفطنة؛ له شرح كتاب سيبويه، ومختصر في النّحو أسماه: الموجز في النّحو، مات سنة ٣١٦هـ، وفيّات الأعيان: ٤/ ٣٣٩، والبلغة: ٢٢٢، وإنباه الرّواة: ٣/ ١٤٥.

(٥) المازني: أبو عثمان، بكر بن محمّد بن بقيّة المازني، كان إماماً في العربيّة، ثقةً متّسعاً في الرواية، روى عن الأصمعي، وروى عن اليزيديّة والمبرّد، قال عنه المبرّد: «لم يكن بعد سيبويه أعلم بالنّحو من أبي عثمان»؛ له: تفسير كتاب سيبويه، وعلل النّحو، والتصريف، والدّيباج في العروض، مات بالبصرة ٢٤٩هـ. وفيّات الأعيان: ١/ ٢٨٣، وإنباه الرواة: ١/ ٢٤٦، وغاية النهاية: ١/ ١٧٩.

عليها، وزعم أبو الحسن الأخفش[١] أنَّها حرفُ تعريفٍ، ويرده أنَّ هذا الوصفَ يمتنع تقديمُ معموله، ويجوز عطفُ الفعل عليه؛ كقوله -تعالى-: ﴿فَٱلْمُغِيرَٰتِ صُبْحًا ۝٣ فَأَثَرْنَ﴾[٢] فعطف «أثرن» على «المغيرات»؛ لأنَّ التقدير: فاللَّاتي أَغَرْنَ فَأَثَرْنَ، و«المغيرات» مُفْعلات من الغارة، و«صُبْحاً» ظرف زمان، كانوا يُغِيرُونَ على أعدائهم في الصّباح؛ لأنَّهم حينئذٍ يصيبونهم وهم غافلون لا يعلمون، ويُقال: إنَّها كانت سَرِيَّةً لرسول الله ﷺ إلى بني كِنانة، فأبطأ عليه خبرُها، فجاء الوحيُ إليه. والنَّقْعُ: الغُبَار، أو الصّوت، من قوله ﷺ: «ما لم يكن نَقْعٌ أو لَقْلَقَةٌ»[٣]؛ أي: فهيَّجْنَ بالمُغار عليهم صياحاً وجَلَبة[٤].

* * *

[الخامس المحلّى بأل]

ثم قلت: الخامِسُ: المُحلَّى بألِ الْعَهْدِيَّةِ كَـ«**جاء الْقَاضِي**»، ونحوُ: ﴿فِيهَا مِصْبَاحٌ ٱلْمِصْبَاحُ﴾ الآية، أَوِالْجِنْسِيَّةِ نحوُ: ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا﴾، ونحو: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾، ونحو: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَىْءٍ حَىٍّ﴾.

ويَجِبُ ثُبوتُها في فَاعِلَيْ «**نِعْمَ، وبِئْسَ**» الْمُظْهَرَيْنِ؛ نحو: ﴿نِعْمَ ٱلْعَبْدُ﴾ و﴿بِئْسَ مَثَلُ ٱلْقَوْمِ﴾ «**فَنِعْمَ ابنُ أُخْتِ الْقَوْم**»، فأمَّا الْمُضْمَرُ فَمُسْتَتِرٌ مُفسَّرٌ بِتَمييزٍ نحوُ: «**نِعْمَ امْرَأً هَرِمٌ**» ومِنْهُ: ﴿فَنِعِمَّا هِىَ﴾[٥]. وفي نَعْتَي الإشَارَةِ مطلَقاً، وأيّ في النِّداءِ؛ نحوُ: ﴿يَا أَيُّهَا الإنسَانُ﴾ ونحو: ﴿مَالِ هَذَا الْكِتَابِ﴾ وقَدْ يُقَالُ: يا أيّهذا.

---

(١) مرّت ترجمته.

(٢) ١٠٠ سورة العاديات، الآيتان: ٣، ٤.
موطن الشّاهد: (فالمغيرات... فأثرن).
وجه الاستشهاد: عطف فعل «أثرن» على «المغيرات»؛ لأنَّ التقدير: فاللّاتي أغرن فأثرن كما هو في المتن.

(٣) في «اللسان» من حديث عمر، و«اللَّقْلَقة» بفتح اللّامين بينهما قاف ساكنة: شدَّة الصَّوت.

(٤) الجَلَبَة: «بفتح الجيم واللّام والباء»: اختلاط الأصوات وشِدَّتُها، ويكون ذلك عند الاضطراب، وكثرة المصوّتين.

(٥) اختلف في «ما» المركّبة مع «نعم» المتلوّه بمفرد على ثلاثة آراء:
الأوّل: إنّها معرفة تامّة فاعل لـ «نِعِمَّ». والجملة من الفعل والفاعل خبر مقدّم، وهي مبتدأ مؤخّر.
الثاني: إنّها نكرة تامّة تمييز للفاعل المستتر في «نِعِمَّ».
الثالث: إنّها مركّبة مع «نِعِمَّ» تركيب «ذا» مع «حبَّ» في «حبّذا»، فلا موضع لها، وما بعدها فاعل، وهو قول الفرّاء وموافقيه. وإذا لم تكن متلوّة بشيء؛ نحو: دققته دقًّا نِعِمَّا، قيل: هي معرفة تامّة فاعل، وقيل: نكرة تمييز، وعليهما، فالمخصوص بالمدح محذوف؛ أي: نِعِمَّ شيئاً الدّق. انظر الكشف: ٨٤/أ، وتفسير القرطبي: ٣/ ٣٣٤، والبيان: ١/ ١٧٧، والعكبري: ١/ ٦٧، والمشكل: ١/ ١١٣، ١١٤.

ويجبُ في السَّعَةِ حَذْفُهَا منَ الْمُنادَى، إلَّا من اسم الله -تعالى-؛ والجملَةِ المُسَمَّى بها، ومِنَ المُضَافِ، إلَّا إذَا كَانَتْ صِفةً مُعْرَبَةً بالْحَرْفِ، أَوْ مُضافَةً إلى ما فِيهِ «**أل**».

وأقول: الخامسُ من المعارف: المحلّى بالألف واللاَّم العَهْدية، أو الجنسية.

وأشرت إلى أنَّ كلاًّ منهما قسمان؛ لأنَّ العهدية إمّا أن يُشار بها إلى معهود ذهني أو ذِكْرِيٍّ، **فالأوّلُ**؛ كقولك: «**جَاءَ القاضي**» إذا كان بينك وبين مخاطبك عَهْدٌ في قاضٍ خاص، **والثاني**؛ كقوله -تعالى-: ﴿فِيهَا مِصۡبَاحٌۖ ٱلۡمِصۡبَاحُ﴾[1] الآية، فإنَّ «**أل**» في المصباح وفي الزجاجة للعهد في مصباح وزجاجة المتقدِّم ذكرهما.

و«**أل**» الجنسيَّة قسمان؛ لأنَّها إمَّا أن تكون استغراقيّة، أو مشاراً بها إلى نفس الحقيقة، **فالأوّل**؛ كقوله -تعالى-: ﴿وَخُلِقَ ٱلۡإِنسَٰنُ ضَعِيفٗا﴾[2] أي: كلّ فرد من أفراد الإنسان، ونحو: ﴿ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ﴾[3] أي: أنَّ هذا الكتاب هو كلُّ الكتب، إلَّا من الاستغراق في الآية الأولى لأفراد الجنس، وفي الثانية لخصائص الجنس؛ كقولك: «**زَيدٌ الرَّجلُ**» أي الذي اجتمع فيه صفاتُ الرّجالِ المحمودةُ، **والثاني** نحو: ﴿وَجَعَلۡنَا مِنَ ٱلۡمَآءِ كُلَّ شَيۡءٍ حَيٍّۚ﴾[4] أي: من هذه الحقيقة، لا من كل شيء اسمهُ الماء.

---

(١) ٢٤ سورة النّور، الآية: ٣٥ .
موطن الشَّاهد: (المصباح) .
وجه الاستشهاد: مجيء «أل» في المصباح، وفي الزّجاجة عهديَّة؛ لأنَّ «مصباح، وزجاجة» تقدَّم ذكرهما، و«أل» أفادت المعهود الذّكري في الآية الكريمة .

(٢) ٤ سورة النساء، الآية: ٢٨ .
موطن الشَّاهد: (الإنسان) .
وجه الاستشهاد: مجيء «أل» مفيدة للاستغراق؛ لأنَّ «الإنسان» تشمل كلَّ فرد من أفراد الإنسان، وهي لاستغراق أفراد الجنس .

(٣) ٢ سورة البقرة، الآية: ٢ .
موطن الشَّاهد: (الكتاب) .
وجه الاستشهاد: مجيء «أل» مفيدة الاستغراق؛ لأنَّ الكتاب هو كل الكتب في الآية، غير أنَّها لاستغراق خصائص الجنس .

(٤) ٢١ سورة الأنبياء، الآية: ٣٠ .
موطن الشَّاهد: (الماء) .
وجه الاستشهاد: مجيء «أل» جنسيّة مفيدة نفس الحقيقة؛ لأنَّ الله خلق كلَّ شيء من هذه الحقيقة، لا من كلِّ شيء اسمه ماء، كما جاء في المتن .

وقولي: «**العهديّة أو الجنسيّة**» خرج به المحلّى بالألف واللّام الزائدتين؛ فإنّها ليست لعهد ولاجنس، وذلك كقراءة بعضهم: ﴿لئِن رَّجَعْنَا إلى المَدِينَةِ لَيَخْرُجَنَّ الأَعَزُّ منهَا الأَذَلَّ﴾[1] بفتح ياء (**لَيَخرجنَّ**) وضمّ رائه، وذلك؛ لأنَّ الأذَلَّ على هذه القراءة حالٌ، والحال واجبة التنكير؛ فلهذا، قلنا إنَّ «**أل**» زائدة لا مُعَرِّفة، والتقدير: ليخرجنَّ الأعزّ منها ذليلاً، ولك أن تقدّر أنَّ الأصل خروج الأذل، ثم حُذف المضافُ وأُقيم المضاف إليه مقامه، فانتصب على المصدر على سبيل النّيابة، وحينئذ فلا يحتاج لدعوى الزّيادة.

* * *

[ثبوت «أل» وحذفها]

ثم ذكرت أنَّ «**أل**» المعرفة يجب ثبوتها في مسألتين، ويجب حذفها في مسألتين:

أمّا مسألتا الثّبوتِ؛ **فإحداهما**: أن يكون الاسم فاعلاً ظاهراً والفعل «**نِعْمَ**» **أو** «**بِئْسَ**» كقوله -تعالى-: ﴿نِّعْمَ ٱلْعَبْدُ﴾[2] ﴿فَنِعْمَ ٱلْقَٰدِرُونَ﴾[3] ﴿فَنِعْمَ ٱلْمَٰهِدُونَ﴾[4]. و﴿بِئْسَ ٱلشَّرَابُ﴾[5]، وأشَرْتُ بالتَّمثيل بقوله -تعالى-: ﴿بِئْسَ مَثَلُ

---

(١) ٦٣ سورة المنافقون، الآية: ٨، حكى النّسائي والفرّاء أنّ قوماً قرؤوا: «لَيَخْرُجَنَّ».
البحر المحيط: ٨/٢٨، والمشكل: ٢/٣٨١ .
موطن الشّاهد: (الأذل) .
وجه الاستشهاد: وقوع «أل» زائدة في هذه اللّفظة؛ لأنّها غير معرّفة لها، لوقوعها-أي أذلّ- في محل نصب على الحال، والحال؛ لا يأتي إلا نكرة، كما هو معلوم .

(٢) ٣٨ سورة ص، الآية: ٣٠ .
موطن الشّاهد: (العبد) .
وجه الاستشهاد: ملازمة «أل» للعبد على وجه الثّبوت؛ لأنَّ «العبد» فاعل لـ«نعم»؛ وحكم هذا الاقتران الوجوب .

(٣) ٧٧ سورة المرسلات، الآية: ٢٣ .
موطن الشّاهد: (القادرون) .
وجه الاستشهاد: اقترنت «أل» بـ«القادرون»؛ لأنّها فاعل «نعم» وحكم هذا الاقتران الوجوب .

(٤) ٥١ سورة الذّاريات، الآية: ٤٨ .
موطن الشّاهد: (الماهدون) .
وجه الاستشهاد: اقتران «أل» بفاعل «نعم»، وحكم هذا الاقتران الوجوب، كما في الآيات السّابقة .

(٥) ١٨ سورة الكهف، الآية: ٢٩ .
موطن الشّاهد: (بئس الشراب) .
وجه الاستشهاد: دخول «أل» على فاعل «بئس» وحكم هذا الاقتران الوجوب .

﴿ٱلْقَوْمِ﴾ز[١]، إلى أنّه لا يُشترط كون «أل» في نفس الاسم الّذي وقع؛ فاعلاً كما في: ﴿نِعْمَ ٱلْعَبْدُ﴾[٢]، بل يجوز كونُهَا فيها أو كونُهَا فيما أضيف هو إليه؛ نحو: ﴿وَلَنِعْمَ دَارُ ٱلْمُتَّقِينَ﴾[٣]، ﴿فَلَبِئْسَ مَثْوَى ٱلْمُتَكَبِّرِينَ﴾[٤]، ﴿بِئْسَ مَثَلُ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ﴾[٥].

ولو كان فاعل نعم وبئس مضمراً، وجب فيه ثلاثة أمور؛ **أحدها**: أن يكون مفرداً، لا مثنّى ولا مجموعاً، مستتراً لا بارزاً، مُفَسَّراً بتمييز بعده[٦]؛ كقولك: «**نِعْمَ رَجُلًا زَيْدٌ**»، و«**نِعْمَ رَجُلَيْنِ الزَّيْدَانِ**»، و«**نِعْمَ رِجَالًا الزَّيْدُونَ**»، وقول الشاعر[٧]:

---

(١) ٦٢ سورة الجمعة، الآية: ٥ .
موطن الشّاهد: (بئس مثل القوم) .
وجه الاستشهاد: دخول «أل» على الاسم المضاف إلى فاعل «بئس»؛ وحكم دخوله على الفاعل، أو على ما أضيف إلى الفاعل الوجوب .

(٢) مرّ تخريجها .

(٣) ١٦ سورة النحل، الآية: ٢٩ .
موطن الشّاهد: (لنعم دار المتّقين) .
وجه الاستشهاد: دخول «أل» على الاسم المضاف إلى فاعل «نعم»، وحكم دخول «أل» متى جاء فاعل «نعم» مضافاً - على المضاف إليه الوجوب .

(٤) ١٦ سورة النّحل، الآية: ٣٠ .
موطن الشّاهد: (لبئس مثوى المتكبّرين) .
وجه الاستشهاد: دخول «أل» على الاسم المضاف إلى فاعل بئس، وحكم دخوله الوجوب كما في الآيات السّابقة .

(٥) مرّ تخريجها .

(٦) اشترط النّحاة لـ «التّمييز» خمسة شروط هي:
١- أن يكون نكرةً، فلا يصحّ الإتيان به معرفة .
٢- أن يكون عامّاً، وأريد بالعام ما يكون له أفراد متعدّدة؛ نحو: رجل، وامرأة، وفتى، وفتاة، وكتاب؛ فإن لم يكن له إلّا فرد؛ نحو: قمر، وشمس، لم يصحّ أن يكون تمييزاً، أمّا لو قلت: نعم شمساً شمس يومنا، أو قلت: نعم قمراً قمر ليلتنا؛ صحّ ذلك، لأنّ القمر، يتعدّد بتعدّد اللّيالي، والشمس تتعدّد بتعدّد الأيّام، فصارا من قبيل النكرة العامّة .
٣- أن تكون النكرة ممّا يقبل «أل»، فخرج بذلك لفظ «مثل» ولفظ «غير» ونحوهما، ممّا هو متوغّل في التنكير، ولا يقبل «أل» .
٤- أن يؤخر هذا التّمييز عن الفعل الذي هو «بئس» أو «نعم» فلا يصح تقديمه عليها .
٥- أن يقدّم التمييز على المخصوص بالمدح والذّم، فلا يجوز أن يؤخّر عنه، والمثال الواضح المبيّن لهذه الشروط ما ذكره المؤلّف في قوله: «نعم رجلًا زيد»، وقد اكتفى بذكره عن ذكر هذه الشروط، وانظر شرح الشذور «تحقيق. محيي الدين عبد الحميد»: ١٥١ .

(٧) نسب البيت إلى زهير بن أبي سُلمى، وليس في ديوانه، وزهير بن أبي سُلمى شاعر جاهليّ، من مضر، وهو أحد شعراء المعلّقات، ويُعَدُّ حكيم الشّعراء الجاهليّين؛ له ديوان شعر مطبوع، مات سنة ١٣ق. هـ . الشّعر والشّعراء: ١/ ١٣٧-١٥٤ . وطبقات فحول الشعراء: ١/ ٢٥، والأغاني: ٩/ ١٣١ .

[البسيط]

٧٠-نِعْمَ امْرَأً هَرِمٌ لَمْ تَعْرُ نَائِبَةٌ إلَّا وَكَانَ لِمُرْتَاعٍ بِهَا وَزَرَا[1]

والثَّانية: أن يكون الاسمُ نعتاً، إمّا لاسم الإشارةِ نحو: ﴿مَالِ هَٰذَا ٱلْكِتَٰبِ﴾[2]، ﴿مَالِ هَٰذَا ٱلرَّسُولِ﴾[3]، وقولك: «**مررتُ بهذا الرَّجُل**». أو نعت «**أيها**» في النداء؛ نحو: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ﴾[4]، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْإِنسَٰنُ﴾[5]، ولكن قد تنعت «**أيّ**» باسم الإشارة كقولك: «**يا أيُّهذا**»[6]، والغالبُ حينئِذٍ أن تُنعَتَ الإشارةُ كقوله[7]:

---

(١) **المفردات الغريبة**: لم تعرُ: لم تنزل. نائبة: نازلة، مصيبة، محنة. مرتاع: فزع، خائف. وزراً: ملجأ وحصناً.
معنى الشّاهد: ليس لمن يصاب بمصيبة من مصائب الدّهر من ملجأ أفضل من هرم، فهو يدفع المصيبة بإحسانه على المصاب، حتى لكأنه الملجأ الذي يحمي الإنسان من الخطوب كلّها.
موطن الشّاهد: (نعم امرأً هرمٌ).
وجه الاستشهاد: مجيء «نعم» فعلًا ماضياً لإنشاء المدح، وفيه ضمير مستتر يعود إلى «امرأً» وهو متأخّر لفظاً ورتبةً، و«امرأً»: تمييز منصوب مفسّر للضمير المبهم العائد إليه وتأخّره لفظاً واضح، وأمّا تأخّره رتبةً؛ فلأنَّ مرتبة التمييز متأخّرة عن رتبة الفاعل؛ لأنَّ كل فعل يحتاج إلى فاعل؛ والأصل أن يتصل به؛ وفي الغالب: إنَّ الكلام لا يحتاج إلى تمييز. وهذا الموضع ممّا يغتفر فيه عودة الضمير على متأخّر في اللفظ والرتبة؛ وعلينا أن نعلم أنَّ الفاعل عمدة في الجملة لا يستغنى عنه، وأمّا التمييز ففضلة وليس جزءاً في الجملة. وفي البيت دليل آخر على مجيء الجملة الفعلية الماضية في محل نصب على الحال وهي مقترنة بالواو؛ والغالب فيها في هذه الحال، ألّا تقترن بالواو.

(٢) ١٨ سورة الكهف، الآية: ٤٩.
موطن الشّاهد: (الكتاب).
وجه الاستشهاد: مجيء «الكتاب» محلًى بـ«أل» على وجه الثّبوت؛ لأنَّ الكتاب أتى نعتاً لـ«هذا» أو بدلًا منه على الأصح.

(٣) ٢٥ سورة الفرقان، الآية: ٧.
موطن الشّاهد: (الرّسول).
وجه الاستشهاد: مجيء «أل» مقترنةً بالرّسول على وجه الثّبوت؛ لأنَّ الرّسول أتى نعتاً، أو بدلًا من اسم الإشارة.

(٤) ٥ سورة المائدة، الآية: ٦٧.
موطن الشّاهد: (الرسول).
وجه الاستشهاد: اقتران «أل» بالرّسول؛ لأنَّ الرّسول صفة لـ «أيّ» على وجه الثّبوت.

(٥) ٨٢ سورة الانفطار، الآية: ٦.
موطن الشّاهد: (الإنسان).
وجه الاستشهاد: اقتران «أل» بالإنسان على وجه الثّبوت؛ لأنّها صفة لـ«أيّ».

(٦) إذا وصفت «أيّ» بمذكّر فإنّ لفظها، يذكّر كما رأينا في الآيتين السّابقتين. وإذا وصفت بمؤنّث فإنَّ لفظها يؤنّث، كما في قوله -تعالى-: ﴿يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ﴾.

(٧) الشّاعر هو: طرفة بن العبد البكري؛ وهو طرفة بن العبد بن سفيان البكري الوائلي؛ وقيل: اسمه عمرو، وسمّي طرفة ببيت قاله؛ وهو من الطبقة الأولى في الجاهليّة، وهو أحدث الشعراء =

[الطّويل]

٧١-ألاَ أَيُّهذا الزَّاجِرِي أحْضُرَ الْوَغَى وَأنْ أَشْهَدَ اللَّذاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِي؟[1]

وقد لا تُنْعَتُ؛ كقوله[2]: [الرّمل]

٧٢- أَيُّهذَانِ كُلا زَادَيْكُمَا[3]

وأما مسألتا الحذف؛ **فإحداهما**: أن يكون الاسم منادى، فتقول في نداء الغلام والرجل والإنسان: «**يا غُلامُ، ويا رَجُلُ، ويا إنْسَانُ**»، ويُسْتَثْنَى من ذلك أمران، أحدهما: اسم الله -تعالى-[4]، فيجوز أن تقول: ياالله، فتجمع بين (يا) والألف

= سنّاً، وأقلّهم عمراً. وأحد أصحاب المعلّقات. قتل وهو ابن ست وعشرين سنة على الأرجح بتدبير من عمرو بن هند؛ له ديوان شعر مطبوع. مات سنة ٦٠ق. هـ. الشّعر والشّعراء: ١٨٥، والخزانة: ١/ ٤١٢.

(١) **المفردات الغريبة**: **الزاجري**: الذي يزجرني، والزّجر: الكف والمنع مع التّعنيف. **الوغى**: الجلبة والأصوات -في الأصل- ومن ثم، قيل للحرب؛ لما فيها من الأصوات العالية. **مخلدي**: «مخلّداً إيّاي»؛ المراد هل تضمن بقائي وخلودي بزجرك إيّاي ومنعك لي من منازلة الفرسان؟ وبهذا، فقد وضح معنى البيت.
موطن الشّاهد: (أيُّهذا الزّاجري).
وجه الاستشهاد: مجيء «الزّاجري» بدلًا من اسم الإشارة، أو عطف بيان عليه، بعد أن وصفت «أيّ» باسم الإشارة. وفي البيت دليل آخر على انتصاب الفعل المضارع «أحضرَ» بـ«أن» المصدرية المحذوفة، وذلك على رواية «النّصب» وهي دليل الكوفيّين، والذي يقوّي رأيهم وما ذهبوا إليها مجيء «أن» في المعطوف، وهو قوله: «وأن أشهد اللّذات». ونظير هذا ما جاء في المثل: «تسمعَ بالمعيدي خير من أن تراه» على رواية النصب في «تسمعَ». والبصريون وسيبويه، لا يجيزون نصب المضارع بحرف محذوف، في غير المواضع المحفوظة؛ وذلك لأنهم يرون أنّ عوامل النّصب ضعيفة؛ والعامل الضّعيف لا يعمل إلّا وهو مذكور في الكلام.
انظر ابن عقيل: ٤/ ٢٥.

(٢) لم ينسب إلى قائل معيَّن.

(٣) وعجزه: ودعاني واغلاً في مَن يغِلْ.
المفردات الغريبة: **واغلاً**: «الواغل» الداخل على القوم في شرابهم، فيشرب من دون أن يُدعى إليه، **يَغِل**: مضارع «وَغَلَ» نحو: وَعَدَ؛ وأصله: يَوغِل (بفتح الياء، وكسر الغين)، فحذفت الواو؛ لوقوعها بين الياء المفتوحة والكسرة.
موطن الشّاهد: «أيّهذان».
وجه الاستشهاد: وصف «أيّ» باسم الإشارة «ذان» غير أنَّ اسم الإشارة لم ينعت باسم محلّى بالألف واللّام، وحكم عدم وصفه أنه قليل وخلاف المألوف.

(٤) الأكثر في نداء اسم الله -تعالى- أن تحذف حرف النّداء، وتعوّض عنه ميماً مشدّدة في آخر الاسم، فتقول: اللّهمَّ، وربّما جمع بين الميم المشدّدة وحرف النّداء في الشّعر، كقول أميّة بن أبي الصّلت:
إنّي إذا ما حدثٌ ألمّا أقولُ يا اللّهم يا اللّهمّا
ومجيء حرف النّداء مع الميم المشدّدة التي يؤتى بها للتّعويض عنه، كما في هذا البيت، شاذّ، انظر: ابن عقيل: ٣/ ٢٦٥.

واللام، ولك قطع ألف اسم الله -تعالى- وحَذْفُهَا، والثاني: الجملة المسمَّى بها، فلو سمّيت بقولك: «**المنطلق زيد**» ثم ناديته قلت: «**يا المنطلق زيد**».

الثّانية: أن يكون الاسم مضافاً؛ كقولك في غلام والدار: «**غلامي، وداري**»، ولا تقل: الغلامي، ولا الداري، فتجمَعَ بين «**أل**» والإضافة، ويُسْتَثْنَى من ذلك مسألتان؛ **إحداهما**: أن يكون المضاف صفةً مُعْربة بالحروف[١]، فيجوز حينئذ اجتماع «**أل**» والإضافة، وذلك نحو: «**الضارِبَا زَيْدٍ**» و«**الضارِبُو زَيْد**»[٢]. **والثّانية**: أن يكون المضاف صفَةً والمضافُ إليه مَعْمُولاً لها وهو بالألف واللاّم، فيجوز حينئذ أيضاً الجمع بين «**أل**» والإضافَةِ، وذلك نحو: «**الضارِبُ الرَّجُلِ**» و«**الرَّاكِبُ الْفَرَسِ**»[٣] وما عداهما، لا يجوز فيه ذلك، خلافاً للفرَّاء في إجازة «**الضارِبُ زَيْدٍ**» ونحوه[٤] ممَّا المضاف فيه صفة، والمضافُ إليه مَعْرِفَةٌ بغير الألف واللام، وللكوفيين كلِّهم في إجازة نحو: «**الثلاثَة الأثْوَاب**»[٥]، ونحوه ممَّا المضافُ [فيه] عَدَدٌ، والمضافُ إليه مَعْدُودٌ، وللرُّمَّانيِّ[٦] والمبرِّدِ[٧] والزَّمَخْشَرِيِّ[٨] في قولهم في «**الضّارِبي**» و«**الضّارِبِكَ**» و«**الضّارِبِهِ**»: إنَّ الضمير في موضع خفض بالإضافة[٩].

* * *

---

(١) كالمثنى والجمع.

(٢) ومن ذلك قول عنترة بن شدّاد:

وَلقدْ خشيتُ بأنْ أمُوتَ ولَمْ تَدُرْ ... للحرب دائرةٌ على ابنَي ضَمضَمِ

الشّاتمي عِرْضي ولم أشتمْهُمَا ... والنّاذِرَيْنِ إذا لم ألقَهُما دَمِي

جاء «الشّاتِمَي» صفة لـ«ابني ضمضم»، وهي مُعْرَبةٌ بالحروف؛ لأنها مثنى، ولقد أضيفت إلى «عرضي» الذي هو مفعول به لهذه الصّفة، وأضيفت إلى اسم الفاعل من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله، وبما أنَّ الإضافة غير محضةٍ، فقد جمع بين «أل» والإضافة، وهذا جائز في المشتقّات.

(٣) ومنه قول النّابغة الذّبياني:

الواهبُ المئةِ الأبكارِ زيّنها ... سعدان توضح في أوبارها اللّبد

(٤) ممّا هو معرفة نحو: الضّارب هذا أو الذي، أو الضّاربك، أمّا المضاف إلى نكرة، فيمتنع لعدم جواز إضافة المعرَّف للمُنكّر.

(٥) إذا أريد تعريف المضاف إلى المعدود، أدخلت «أل» على المضاف إليه؛ كقول ذي الرّمة:

وَهَل يَرجِعُ التّسليمُ أو يكشِفُ العَمَى ... ثلاثُ الأثافي والدِّيارُ البلاقِعُ

انظر جامع الدروس العربية (باب تعريف العدد بأل): ١/ ١٥٧.

(٦) الرُّمّاني: أبو الحسن، علي بن عيسى الرّماني، باحث معتزلي مفسّر، من كبار النّحاة. مات سنة ٣٨٤هـ.

(٧) مرّت ترجمته.

(٨) مرّت ترجمته.

(٩) والجمهور يرون أنّه مفعول به لاسم الفاعل؛ لأنّه إذا كان محلّى بـ«أل» عمل مطلقاً.

[المضاف إلى معرفة]

ثم قلت: السَّادِسُ: المُضَافُ لمَعْرِفَة، ك«**غُلَامِي**» و«**غُلَامِ زَيْدٍ**».

وأقول: هذا خاتمةُ المعارف، وهو المضافُ لمعرفةٍ، وهو في درجة ما أُضِيفَ إليه، ف«**غُلَامُ زَيْدٍ**» في رتبة العلم، و«**غُلَامُ هذَا**» في رتبة الإشارة، و«**غُلَامُ الَّذِي جَاءَكَ**» في رتبة الموصول، و«**غُلَامُ الْقَاضِي**» في رتبة ذي الأداة، ولا يستثنى من ذلك إلا المضاف إلى المُضْمَرِ ك«**غُلامي**»؛ فإنه ليس في رتبة المضمر، بل هو في رتبة العلم، وهذا هو المذهبُ الصحيحُ، وزَعَمَ بعضُهم أنَّ ما أُضِيفَ إلى معرفة، فهو في رتبة ما تحت تلك المعرفة دائماً، وذهب آخَرُ إلى أنَّه في رتبتها مطلقاً، ولا يستثنى المضمر، والذي يدل على بطلان القوْلِ الثاني قوله[١]: [**الطّويل**]

٧٣- . . . كَخُذْرُوف الْوَلِيدِ الْمُثَقَّبِ[٢]

فَوَصَفَ المضافَ للمعرَّفِ بالأداة بالاسم المعرف بالأداة، والصِّفَةُ لا تكون أعْرَفَ من الموصوف، وعلى بطلان الثالث قولُهم: «**مررت بزَيْدٍ صَاحِبِكَ**»[٣].

* * *

(١) الشاعر: هو امرؤ القيس بن حجر، وقد مرّت ترجمته .

(٢) هذا جزء من بيت من الطّويل وتمامه:

فأَدْرَكَ لم يُجْهَدْ، ولم يُثْنَ شأْوُهُ يَمُرُّ كخُذْرُوفِ الوليد المثَقَّبِ

المفردات الغريبة: أدرك: الضّمير في «أدرك» عائد إلى الفرس؛ أي أنّه لحق بالوحش الذي كان يطارده، لم يجهد: أي أدركه من دون أن يجهده الشاعر أو يثيره . شأوه: «الشأو» الغاية؛ والشوط البعيد . خذروف: لعبة صغيرة تُدار بخيطٍ، فتدور بسرعة حتى لا تكاد تُرَى من سرعتها .

معنى الشّاهد: يصف فرسه بأنّه كان على غاية السّرعة في أثناء مطاردته للوحش، وأنّه لا يُحمل من قبل فارسه ليسرع، بل كان يسرع طواعية منه، وأنَّ سرعته تشبه سرعة دوران خذروف الوليد .

موطن الشّاهد: (كخذروف الوليد المُثَقَّبِ) .

وجه الاستشهاد: مجيء «المثقّب» صفةً ل«خذروف»، و«خذروف» اكتسب التّعريف بإضافته إلى ما فيه «أل» وفي هذا دليل على أن المضاف إلى معرفة، يكون تعريفه بدرجتها؛ لأن المثقَّب صفة ل«خذروف»، والصفة لا تكون أعرف من الموصوف، فدلَّ ذلك، على أنَّ المضاف لما فيه «أل» بدرجة ما فيه «أل» .

(٣) أتى المؤلّف بهذا المثال، ليدلّل على أنّ ما يضاف إلى الضّمير بدرجة العلَم في التّعريف، وإلّا جاز أن يقع «صاحبك» صفة ل«زيد»؛ لأن الصّفة لا تكون أعرفَ من الموصوف، شرح الشذور «تحقيق . الدقر»: ٢٠٤، حا: ١ .

[باب المرفوعات]

ثم قلت: بَابٌ - المَرْفُوعَاتُ عَشَرَةٌ؛ **أحدها**: الفَاعِلُ، وهُوَ: مَا قُدِّمَ الْفِعْلُ أَوْ شِبْهُهُ عَلَيْهِ، وَأُسْنِدَ إِلَيْهِ عَلَى جِهَةِ قِيَامِهِ بِهِ، أَوْ وُقُوعِهِ مِنْهُ؛ كـ«**عَلِمَ زَيْدٌ**» و«**مَاتَ بَكْرٌ**» و«**ضَرَبَ عَمْرٌو**»، و﴿**مُّخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ**﴾.

وأقول: شَرَعْتُ من هنا في ذكر أنواع المعربات، وبدأت منها بالمرفوعات؛ لأنَّها أرْكَانُ الإسْنَادِ، وثَنَّيْتُ بالمنصوبات؛ لأنَّها فَضَلات غالباً[١]، وختمت بالمجرورات؛ لأنَّها تابعة في الْعُمْدِيَّةِ والْفَضْلِيَّةِ لغيرها، وهو المضافُ، فإن كان عمدة فالمضاف إليه عمدة، كما في قولك: «**قَامَ غُلامُ زَيْدٍ**»، وإن كان فضلة فالمضاف إليه فضلة، كما في قولك: «**رَأَيْتُ غُلامَ زَيْدٍ**»، والتابع يتأخَّر عن المتبوع.

* * *

[الفاعل ونائب الفاعل]

[الفاعل]

وبَدَأْتُ من المرفوعات بالفاعل لأمرين؛ **أحدهما**: أنَّ عامله لفظي، وهو الفعل أو شبهه، بخلاف المبتدأ؛ فإنَّ عامله معنوي، وهو الابتداء[٢]، والعامل اللَّفظي أقوى من العامل المعنوي، بدليل أنه يزيل حكم العامل المعنوي، تقول في زيد قائم: «**كَانَ زَيْدٌ قَائِماً**» و«**إِنَّ زَيْداً قَائِمٌ**» و«**ظَنَنْتُ زَيْداً قَائِماً**»، ولمَّا بَيَّنتُ أنَّ عامل الفاعل أقوى كان الفاعل أقوى، والأقوى مُقَدَّمٌ على الأضعف. **الثاني**: أنَّ الرفع في الفاعل للفرق بينه وبين المفعول، وليس هو في المبتدأ كذلك، والأَصْلُ في الإعراب أن يكون للفرق بين المعاني، فَقَدَّمْتُ ماهو الأصل.

والضمير في قولي: «**وهو**» للفاعل، وقولي: «**ما قُدِّمَ الفعلُ أو شِبْهُهُ عليه**» مخرج لنحو: «**زَيْدٌ قَامَ**» و«**زَيْدٌ قَائِمٌ**»؛ فإنَّ زيداً أُسْنِدَ إليه الفعل وشِبْهُهُ ولكنَّهما لم يُقَدَّما عليه، ولا بد من هذا القيد؛ لأنَّ به يتميز الفاعل من المبتدأ، وقولي: «**أسند**

---

(١) قال: «غالباً»؛ لأنَّ بعض المنصوبات ليس فضلةً، بل هو ركن من أركان الإسناد، وذلك؛ نحو: اسم «إنَّ» فإنَّه المحكوم عليه، وخبر «كان» فإنه المحكوم به.

(٢) ما ذكره المؤلِّف، رأي البصريّين، وجمهور العلماء، وذهب الكوفيّون إلى أن العامل في المبتدأ هو الخبر، والعامل في المبتدأ -عندهم- لفظي؛ ومذهبهم ضعيف، كما هو معلوم.

إليه» مخرج لنحو: «**زيداً**» في قولك: «**ضَرَبْتَ زَيْداً**» و«**أنا ضاربٌ زَيْداً**»؛ فإنَّه يصدق عليه فيهما أنَّه قُدِّم عليه فعلٌ أوشبهُهُ، ولكنهما لم يُسْنَدا إليه، وقولي: «**على جهة قيامه به أو وقوعه منه**» مخرج لمفعول ما لم يُسَمَّ فاعله؛ نحو: «**ضُرِبَ زَيْدٌ**» و«**عَمْرٌو مَضْرُوبٌ غُلامُهُ**»؛ فزيد والغلام وإن صدق عليهما أنهما قُدِّم عليهما فعل وشبهه وأسندا إليهما، لكنَّ هذا الإسناد على جهة الوقوع عليهما، لا على جهة القيام به كما في قولك: «**عَلِمَ زَيْدٌ**»، أو الوقوع منه، كما في قولك: «**ضَرَبَ عَمْرٌو**».

* * *

[فاعل الوصف]

ومثَّلتُ لما أسند إليه شبهُ الفعلِ[١] بقوله -تعالى-: ﴿مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ﴾[٢] فـ«ألوانه»: فاعل لـ«مختلف»؛ لأنه اسم فاعل؛ فهو في معنى الفعل، والتقدير: وصنفٌ مختلفٌ ألوانُهُ؛ أي يختلف ألوانه، فحُذف الموصوف وأُنيبَ الوصفُ عن الفعل، وقوله -تعالى-: ﴿كَذَٰلِكَ﴾ أي: اختلافاً كالاختلاف المذكور في قوله -تعالى-: ﴿وَمِنَ ٱلْجِبَالِ جُدَدٌۢ بِيضٌ وَحُمْرٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهَا وَغَرَابِيبُ سُودٌ﴾[٣].

* * *

[نائب الفاعل]

ثم قلت: الثاني: نائِبُهُ، وهو: ما حُذِفَ فاعِلُه، وأقِيمَ هُوَ مُقَامَهُ، وغُيِّرَ عامِلُه إلى طَرِيقَةِ فُعِلَ أَوْ يُفْعَلُ أَوْ مَفْعُولٍ، وهو المفْعُولُ به؛ نحوُ: ﴿وَقُضِىَ ٱلْأَمْرُ﴾، وإن فُقِدَ، فالمَصْدَرُ؛ نحو: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِى ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ﴾، ﴿فَمَنْ عُفِىَ لَهُۥ مِنْ أَخِيهِ شَىْءٌ﴾، أو الظَّرْفُ؛ نحو: «**صِيمَ رَمَضَانُ**» و«**جُلِسَ أمامُكَ**»، أو المَجْرُورُ؛ نحو: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾، وَمِنْهُ ﴿وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا﴾.

---

(١) شبه الفعل: اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبَّهة، واسم الفعل، واسم التفضيل، والمصدر.

(٢) ٣٥ سورة فاطر، الآية: ٢٨.
موطن الشَّاهد: (مختلف ألوانه).
وجه الاستشهاد: مجيء «مختلف» اسم فاعل من فعل «يختلف»، «وألوانه»: فاعل لاسم الفاعل الذي عمِل عمَل فعله، فأخذ فاعلًا له.

(٣) ٣٥ سورة فاطر، الآية: ٢٧. معنى «جدد»: أي ذات جدد؛ أي خطوط وطرائق. غرابيب: صخور شديدة السواد.
موطن الشَّاهد: (حمر مختلف ألوانها).
وجه الاستشهاد: ارتفاع «ألوان» بـ«مختلف»؛ لأنه وصف كما في الآية السابقة.

وأقول: الثاني من المرفوعات: نائبُ الفاعل[(١)]، وهو الذي يعبّرون عنه بمفعول ما لم يُسَمَّ فاعله، والعبارة الأولى أولى لوجهين؛ **أحدهما**: أنَّ النائب من الفاعل يكون مفعولاً وغيره، كما سيأتي. **والثاني**: أنَّ المنصوب في قولك: «**أُعْطِيَ زَيْدٌ دِينَاراً**» يَصْدُقُ عليه أنَّه مفعول للفعل الذي لم يُسَمَّ فاعله، وليس مقصوداً لهم، ومعنى قولي: «**أُقِيمَ هُوَ مُقَامَهُ**» أنه أقيم مقامه في إسناد الفعل إليه.

[تغيير صيغة الفعل عند الإسناد إلى نائب الفاعل]

ولما فَرَغتُ من حدِّه، شرعت في بيان ما يُعْمَل بعد حذف الفاعل: فذكرت أنَّ الفعل يجب تغييره إلى فُعِلَ أو يُفْعَلُ، ولا أريد بذلك هذين الوزنين، فإنَّ ذلك لا يتأتّى إلّا في الفعل الثلاثي، وإنما أُريد أن يُضَمَّ أوَّله مطلقاً، ويُكسر ما قبل آخره في الماضي، ويُفتح في المضارع، ثم بَعْدَ ذلك يُقَامُ المفعولُ به مُقَامَ الفاعل؛ فيُعطى أحكامه كلَّها؛ فيصير مرفوعاً بعد أن كان منصوباً، وعُمْدَة بعد أن كان فَضْلَة، وواجِبَ التأخيرِ عن الفعل بعد أن كان جائزَ التقديم عليه.

[ما ينوب عن الفاعل]

والمفعولُ به عند المحقّقين مُقَدَّمٌ في النيابة على غيره وُجُوباً؛ لأنَّه قد يكون فاعلاً في المعنى؛ كقولك: «**أَعْطَيْتُ زَيْداً دِينَاراً**» ألا ترى أنَّه آخذ؟ وأوضَحُ من هذا «**ضَارَبَ زَيْدٌ عَمْراً**»؛ لأنَّ الفعل صادر من زيد وعمرو؛ فقد اشتركا في إيجاد الفعل، حتى إنَّ بعضهم جَوَّزَ في هذا المفعول أن يُرْفَع وَصْفُهُ فيقول: «**ضَارَبَ زَيْدٌ عَمْراً الْجَاهِلُ**»، لأنَّه نعت المرفوع في المعنى.

ومثَّلت لنيابته عن الفاعِلِ بقوله -تعالى-: ﴿وَقُضِىَ ٱلْأَمْرُ﴾[(٢)]؛ وأصله: قَضَى الله الأَمْرَ، فَحُذِفَ الفاعل للعلم به، ورُفِعَ المفعولُ به، وغُيِّرَ الفعلُ بضمِّ أوّله وكَسْر ما قبل آخره، فانقلبت الألف ياء.

---

(١) النائب عن الفاعل: عبارة قالها ابن مالك، والنّحاة القدامى يعبِّرون عنه: بـ«ما لم يُسمَّ فاعله». وعبارة ابن مالك أقوى، لما ذكره المؤلف في المتن.

(٢) ٢ سورة البقرة، الآية: ٢١٠، و١١ سورة هود، الآية: ٤٤.
موطن الشّاهد: (قُضِي الأمرُ).
وجه الاستشهاد: الأصل في الجملة: قضى اللّه الأمرَ، فلمَّا حذف الفاعل، وتغيرت صيغة الفعل، ارتفع المفعول به، لنيابته عن الفاعل؛ وله حكم الفاعل من حيث الإعراب والإسناد. ومعلوم أنّه إذا وُجد مفعول به وغيره؛ فيقدّم المفعول به في النّيابة، على غيره من المنصوبات والمجرورات.

فإن لم يكن في الكلام مفعولٌ به أقيم غيرُه: من مصدرٍ، أو ظرفِ زمانٍ، أو مكانٍ، أو مجرورٍ[١].

فالمصدر كقوله -تعالى-: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ﴾[٢]، وقوله -تعالى-: ﴿فَمَنْ عُفِيَ لَهُۥ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ﴾[٣]. وكون «**نفخة**» مصدراً واضح، وأما «**شيء**» فلأنَّه كناية عن المصدر وهو العفو، والتقدير -والله أعلم- فأي شخص من القاتل عُفِيَ له عَفْوٌ ما من جهة أخيه، والأخ هنا محتمل لوجهين؛ **أحدهما**: أن يكون المراد به المقتول؛ فـ«**مِنْ**» للسببية؛ أي بسببه، وإنما جعل أخاً تعطيفاً عليه وتنفيراً عن قَتْلِهِ؛ لأنَّ الخلقَ كلَّهم مُشتركون في أنَّهم عَبِيدٌ لله، فهم كالإخوة في ذلك، ولأنَّهم أولاد أبٍ واحدٍ وأم واحدة. **والثاني**: أنَّ المراد به وليُّ الدَّم، وسُمِّي أخاً ترغيباً له في العَفْوِ، و«**مِنْ**» على هذا لابتداء الغاية، وهذا الوجْهُ أحسن لوجهين؛ أحدهما: أنَّ كَوْنَ «**مِنْ**» لابتداء الغاية أشْهَرُ من كونها للسببية، والثاني: أنَّ الضمير في قوله -تعالى-: ﴿وأداء إِلَيْهِ﴾ راجعٌ إلى مذكور في هذا الوجه دون الأوَّل.

وظرفُ الزمان؛ كقولك: «**صِيمَ رَمَضانُ**»؛ وأصله: صامَ النَّاسُ رمضانَ.

وظرفُ المكان؛ كقولك: «**جُلِسَ أمامُكَ**» والدليلُ على أنَّ الأمام من الظروف المتصرفة التي يجوز رفْعُهَا قولُ الشاعر[٤]:

---

(١) اشترط النّحاة في كلّ واحد منها، أن يكون قابلاً للنّيابة؛ أي صالحاً لها، واحترز بذلك عما لا يصلح للنيابة؛ نحو الظرف الذي لا يتصرّف؛ أي الملازم النَّصب على الظَّرفية؛ نحو: «سحر» إذا أريد به سحر يوم بعينه، و«غدك»؛ فلا تقول: جلس غدك . ولا ركب سحر؛ لئلا تخرجهما من لزوم النَّصب، وكالمصادر التي لا تنصرف؛ نحو: «معاذ اللّه»، وكذلك، ما لا فائدة فيه من الظّروف، والمصادر، والجار والمجرور، فلا تقول: سير وقتٌ، ولا ضرب ضربٌ، ولا جلس في دار؛ لأنَّه لا فائدة في ذلك . انظر تفصيل ذلك في: شرح ابن عقيل (ط. دار الفكر): ١/٣٩٨ - ٣٩٩ .

(٢) ٦٩ سورة الحاقة، الآية: ١٣ .
موطن الشَّاهد: (نفخةٌ).
وجه الاستشهاد: ناب المصدر «نفخة» عن الفاعل، وأخذ محلّه من الإعراب، وارتفع بعد أن كان منصوباً .

(٣) ٢ سورة البقرة، الآية: ١٧٨ .
موطن الشَّاهد: (شيءٌ) .
وجه الاستشهاد: مجيء «شيء» نائباً عن الفاعل، وهو كناية عن المصدر «العفو»؛ لأنَّ التقدير - كما في المتن- فأي شخص من القاتل عُفي له عفوٌ ما من جهة أخيه، والله أعلم .

(٤) الشاعر هو: لبيد بن ربيعة العامري، الصحابي الأنصاري، من مخضرمي الجاهلية والإسلام، ومن الشعراء الفرسان، وأحد أصحاب المعلّقات، أدرك الإسلام، فأسلم، وحسُن إسلامه، وكان من المعمّرين . قيل: إنّه عاش ١٥٧ سنة . مات سنة ٤١هـ .

[الكامل]

٧٤-فَغَدَتْ كِلاَ الفَرْجَيْنِ تَحْسِبُ أَنَّهُ   مَوْلَى المَخَافَةِ خَلْفُهَا وَأَمَامُهَا[(١)]

فموضِعُ **«كِلا»** رفعٌ بالابتداء، و**«خلفُهَا»** بدل منه، و**«أمامُها»** عطف عليه، والجملة التي هي **«تحسب»** وما بعدها في موضع رفع خبر المبتدأ، والعائد على المبتدأ الهاء المتصلة بأنَّ، وإنما يصف الشاعر بقرةَ وحشٍ بالتبلّدِ، وأنها لا تدري على أي شيء تُقْدِمُ، ولا بُدَّ من تقدير واوِ حالٍ[(٢)] قبل **«كلا»** فكأنَّه قال: فغدت هذه الوحشية وكلا البقرتين اللّتين هما خلفها وأمامها تحسب أنه مولى المخافة؛ أي: المكان الذي تُؤْتَى فيه.

والمجرور، كقوله -تعالى-: ﴿وَإِنَّ مِنَ ٱلْحِجَارَةِ لَمَا يَتَفَجَّرُ مِنْهُ ٱلْأَنْهَٰرُ ۚ وَإِنَّ مِنْهَا﴾[(٣)]، فـ**(يؤخذ)** فعل مضارع مبنيّ لما لم يُسَمَّ فاعله، وهو خال من ضمير مستتر فيه، و**(منها)** جار ومجرور في موضع رفع؛ أي: لا يكن أَخْذٌ منها[(٤)]، ولو قدّر ماهو المتبادر من أنَّ في **(يؤخذ)** ضميراً مستتراً هو القائم مَقَامَ الفاعل، و**(منها)** في موضع نصب، لم يستقم؛ لأنَّ ذلك الضمير عائد حينئذ على **(كلّ عدل)** و**«كلّ عدل»** حَدَث، والأحداث لا تؤخذ، وإنما تؤخذ الذوات، نعم إنْ قدَّر أنَّ **(لا يؤخذ)**

---

(١) المفردات الغريبة: مولى المخافة: أولى بالمخافة، ومنه قوله -تعالى-: ﴿ٱلنَّارُ هِيَ مَوْلَىٰكُمْ﴾ أي: هي أولى بكم . الفرجين: مثنى فرج، وهو الواسع من الأرض، أو هو الثغر الذي هو موضع المخافة .
معنى الشَّاهد: يصف الشاعر بقرة وحشية، أحسَّت بقدوم الصَّيادين، فغدت تعدو في الجبل، وكلّما توجَّهت إلى شعب، خالت الصَّيادين فيه، فهي تشعر بالخطر يداهمها من الأمام والخلف على السّواء .
موطن الشَّاهد: (خلفُها وأمامُها) .
وجه الاستشهاد: جاءت الرواية برفعهما، على أنَّ الأوَّل بدل من «كلا» المبتدأ، و«أمامها» معطوف عليه مرفوع، والذي يؤكّد هذا أنّ رويّ القصيدة مرفوع؛ ومتى ثبت ارتفاعهما؛ تبيَّن لنا أنّ «خلف و أمام» من الظروف المتصرّفة، التي تتأثّر بالعوامل وتخرج عن النصب على الظَّرفية.

(٢) ذهب الزَّمخشري، وابن مالك، والجمهور، إلى أنَّ الجملة الاسميّة، إذا وقعت حالًا، واشتملت على ضمير، لا يجب اقترانها بالواو، والرَّابط هنا: الضمير في «تحسب» .
شرح الشذور «تحقيق . الدقر»: ٢١٠، حا: ١؛ نقلًا عن العدوي .

(٣) ٢ سورة البقرة، الآية: ٧٤ .
موطن الشَّاهد: (لا يُؤخذ منها) .
وجه الاستشهاد: عدَّ ابن هشام «منها» في موضع رفع نائب فاعل، والأفضل هنا أن يكون النائب عن الفاعل ضميراً، يعود على العدل؛ لأنَّه بمعنى: لا يقبل، وإعراب ابن هشام الأوّل ضعيف.

(٤) ليس المراد الأخذ والتّناول، وإنّما المراد من «لا يؤخذ»؛ لا يقبل، كما أشرنا .

بمعنى لا يقبل؛ صَحَّ ذلك. وفُهِمَ من قولي: «**فإن فُقِدَ فالمصدر** . . . **إلى آخره**» أنه لا يجوز إقامةُ غيرِ المفعول به مع وجود المفعول به، وهو مذهبُ البصريين[(١)] إلا الأخْفَشَ[(٢)]، واسْتَدَلَّ المخالفون[(٣)] بنحو قول الشاعر[(٤)]: [الرَّجز]

٧٥-أُتِيحَ لِي مِنَ الْعِدَا نَذِيرَا بِهِ وُقِيتُ الشَّرَّ مُسْتَطِيرَا[(٥)]

وبقراءة أبي جعفر: ﴿لِيَجْزِىَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ﴾[(٦)] فَأُقِيَم فيهما الجارُّ والمجرور، وتُرِكَ المفعول به منصوباً.

* * *

---

(١) هذا مذهب البصريّين وجمهور النّحاة .

(٢) مرّت ترجمته . ويرى الأخفش أنه إذا تقدّم غير المفعول به عليه، جاز إقامة كلّ واحد منهما، تقول: «ضُرب في الدّار زيداً»، و«ضُرب في الدّار زيدٌ»، وإن لم يتقدّم تعيّن إقامة المفعول به؛ نحو: «ضُرب زيد في الدّار» . شرح التصريح: ١/ ٢٩٠-٢٩ .

(٣) ومنهم الكوفيّون: حيث يجوز عندهم إقامة غير المفعول به، وهو موجود؛ تقدَّم أو تأخر، تقول: «ضُرِب ضربٌ شديدٌ زيداً، وضُرب زيداً ضربٌ شديدٌ»، واستدلوا بقراءة أبي جعفر: (ليُجزى قوماً بما كانوا يكسبون). انظر الأشموني: ١/ ١٨٤ .

(٤) الشاعر هو: أبو جعفر، يزيد بن القعقاع المدني القارئ، أخذ عن عبد الله بن عبّاس، وروى عنه نافع، وانتهت إليه رئاسة الإقراء في المدينة . مات سنة ١٣٠ هـ . وفيات الأعيان: ٦/ ٢٧٤، وتهذيب التهذيب: ١٢/٥٨ .

(٥) **المفردات الغريبة**: أتيح لي: هُيّئ لي، وقدّر . نذيراً: «الإنذار» الإبلاغ مع التخويف . وقيت الشرّ: حفظت منه .

معنى الشّاهد: بلغني أنَّ أعدائي بيَّتوا لي شرّاً عظيماً، فهيَّأ الله لي من الأخبار ما استطعت أن أقي نفسي، وأتجنّب الوقوع في ذلك الشرّ .

موطن الشّاهد: (أتيح لي نذيراً) .

وجه الاستشهاد: مجيء «لي» الجارّ والمجرور سادّاً مسدَّ نائب الفاعل لفعل «أُتيح» المبني للمجهول، علماً أنَّ في الجملة مفعولاً به، وهو «نذيراً» ومعلوم أنّ قيام الجارّ والمجرور نائباً عن الفاعل، مع وجود المفعول مذهب الكوفيين والأخفش . بينما يرى البصريون والجمهور أنَّ ذلك من ضرورات الشعر، ومثل هذا الشّاهد قول رؤبة:

لم يُعنَ بالعلياء إلا سيّدا وَلاَ شَفَى ذا الغِلّ إلّا ذو هُدى

فأقام (بالعلياء) نائب فاعل لـ«يعنى» على الرغم من وجود المفعول به «سيّداً» في الجملة . وكذلك في قول جرير:

وَلَو وَلَدَتْ قُفَيرةُ جَرْوَ كَلْبٍ لَسُبَّ بِذَلِكَ الجروِ الكِلابَا

فأقام بذلك نائب فاعل مع وجود المفعول به «الكلابا»؛ لأن قافية البيت اضطرته إلى ذلك . وكذلك قول الآخر:

وإنّما يرضي المنيبُ ربَّه مَا زَالَ مَعنِيّاً بِذِكرِ قَلْبَه

فـ«معنيّاً» في البيت اسم مفعول، وهو يعمل عمل فعله المبني للمجهول، وأقام الشاعر «بذكر» نائب فاعل لـ «معنياً»، ولم يقم «قلبه» المفعول به الثّاني؛ وهذا جائز عند الكوفيّين والأخفش، كما أسلفنا، وضرورة عند البصريّين والجمهور .

(٦) ٤٥ سورة الجاثية، الآية: ١٤ . =

ثم قلت: وَلا يُحْذَفَانِ بَلْ يَسْتَتِرَانِ، وَيُحْذَفُ عَامِلُهُمَا، جَوَازاً؛ نحو: «**زَيْدٌ**» لِمَنْ قال: «**مَنْ قَامَ**» أو «**مَنْ ضُرِبَ**»، ووُجُوباً؛ نحو: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ ۝١ وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ ۝٢ وَإِذَا ٱلْأَرْضُ مُدَّتْ﴾ وَلا يَكُونَانِ جُمْلَةً؛ فنحو: ﴿وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ﴾ على إضْمَارِ التَّبَيُّنِ؛ ونحو: ﴿وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ﴾ على الإسْنَادِ إلى اللَّفْظِ، ويُؤَنَّثُ فِعْلُهُمَا لِتَأْنِيثِهِمَا: وُجُوباً في نحو: «**الشَّمْسُ طَلعَتْ**» و«**قَامَت هِنْدٌ**» أو «**الهِنْدَانِ**» أو «**الهِنْدَاتُ**». وجوازاً راجحاً في نحو: «**طَلعَتِ الشَّمْسُ**»، ومِنْهُ: «**قَامَتِ الرِّجَالُ**» أو «**النِّسَاءُ**» أو «**الهُنُودُ**» و«**حَضَرَتِ القَاضِي امْرأَةٌ**»، ومِثْلُ قَامَتِ النِّسَاءُ «**نِعْمَتِ المَرْأَةُ هِنْدٌ**»، ومَرْجُوحاً في نحو: «**مَا قَامَ إلَّا هِنْدٌ**»، وقِيلَ: ضَرُورَةٌ، وَلا تَلْحَقُهُ عَلامَةُ تَثْنِيَةٍ وَلا جَمْعٍ، وشَذَّ نَحْوُ: «**أَكَلُونِي البَرَاغِيثُ**».

* * *

[أحكام الفاعل ونائب الفاعل]

وأقول: ذَكَرْتُ هنا خمسة أحكام يشترك فيها الفاعلُ والنائبُ عنه:

الحكم الأوَّل: أنهما لا يُحْذَفَان، وذلك لأنهما عُمْدَتانِ، ومُنَزَّلانِ من فعلهما منزلة الجزء، فإن ورد ما ظاهره أنهما فيه محذوفان فليس محمولاً على ذلك الظاهر، وإنَّما هو محمول على أنهما ضميران مستتران[1]، فمن ذلك قول النبي ﷺ

= أوجه القراءات: قرأ أبو جعفر الآية بضم الياء في فعل «يُجزى» على أنّه مبني للمجهول.
موطن الشَّاهد: (ليُجزى قوماً بما).
وجه الاستشهاد: استدلّ الكوفيّون على قراءة أبي جعفر بمجيء «يُجزى» فعلًا مبنيًّا للمجهول، و«قوماً» مفعول به، و«بما»: نائب فاعل؛ أي على جواز إنابة (الجار والمجرور). وقد ردّ البصريّون على استدلالهم بهذه القراءة بوجهين:
الأوّل: أنَّ (الجار والمجرور) ليس نائب الفاعل، ولكنَّ نائب الفاعل ضمير مستتر يعود إلى مصدر يُجزى، وهو: الجزاء؛ والتقدير: ليجزى الجزاء بما كانوا يعملون.
الثاني: أنَّ هذه القراءة شاذة؛ والقراءة الشاذّة لا تصلح للاحتجاج بها. بقي علينا أن نعلم أنّه إذا فقد المفعول جازت نيابة أي واحد من الأشياء المذكورة، ولا أولويّة لواحد منها؛ وقيل: الأولى المصدر، وقيل: الجار والمجرور، وقال أبو حيّان: ظرف المكان.
وانظر الأشموني: ١/ ١٨٤، وابن عقيل: ١/ ٣٩٨ - ٣٩٩.

(١) صحيح أنَّ نائب الفاعل، لا يحذف. غير أنَّ الفاعل يحذف في مواضع عدَّة:
الموضع الأوّل: إذا أتى فاعلًا للمصدر، كما في قوله -تعالى-: ﴿أَوْ إِطْعَٰمٌ فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ ۝١٤ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ﴾ ٩٠ سورة البلد، الآيتان: ١٤، ١٥؛ فحذف فاعل المصدر «إطعام» وهذا الحذف جائز.
الموضع الثاني: فاعل «أفعِل» في التعجّب، إذا تقدّم له نظير يدلّ عليه؛ نحو قوله -تعالى-: =

«لا يَزْني الزَّانِي حين يَزْنِي وَهُوَ مُؤمنٌ، وَلا يَشْرَبُ الْخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ»[1]؛ ففاعل: «**يشرب**» ليس ضميراً عائداً إلى ما تقدم ذكره -وهو الزاني- لأنَّ ذلك خلافُ المقصودِ، ولا الأصل «**ولا يشرب الشاربُ**» فحذف الشارب؛ لأنَّ الفاعل عمدة فلا يحذف، وإنما هو ضميرٌ مستترٌ في الفعل عائدٌ على الشارب الذي استلزمه «**يشرب**»، فإنَّ «**يشرب**» يستلزم الشّارب، وحَسَّنَ ذلك تَقَدُّمُ نَظِيرِهِ، وهو «لا

= ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ ١٩ سورة مريم، الآية: ٣٨ . فحذف فاعل «أبصر» لدلالة فاعل «أسمع» عليه .

الموضع الثالث: عند نيابة نائب الفاعل عنه؛ نحو قوله -تعالى-: ﴿وَقُضِىَ ٱلْأَمْرُ﴾ ٢ سورة البقرة، الآية: ٢١٠ .

الموضع الرابع: عند إقامة البدل مقام الفاعل؛ نحو قولهم: «ما قام إلّا هند»؛ لأنَّ هنداً ليست فاعلًا في الحقيقة لفعل قام؛ بل هي بدل من فعل قام، وأصل الكلام: ما قام أحدٌ إلّا هند؛ والدليل على أنَّ هنداً، ليست فاعلًا، أنّهم التزموا تذكير الفعل معها، ولو أنّهم اعتبروا ما بعد إلّا فاعلًا؛ لأنّثوا الفعل معها .

الموضع الخامس: فاعل قلّ وكثر ونحوهما؛ إذا اتَّصلت بهما «ما» الزّائدة؛ نحو قولك: قلّما يكون ذلك، وكثرما يكون ذلك .

الموضع السّادس: إذا أُقيم المضاف إليه مقام المضاف، كما في قوله -تعالى-: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ ٨٩ سورة الفجر، الآية: ٢٢؛ لأنّ التقدير-والله أعلم-: وجاء أمر ربك . . .

الموضع السّابع: إذا أقيم مقام الفاعل حال مفصّلة؛ نحو قول الشّاعر:

كُــرَةٌ ضُــرِبَــتْ بِــصَــوَالِــجَــةٍ فــتــلــقَّــفــهــا رجــلٌ رجــلُ

والأصل: تلقّفها النّاس رجلًا رجلًا؛ فحذف الفاعل، وأناب عنه الحال المفصّلة .

الموضع الثامن: الفاعل الذي حذف، للتخلّص من التقاء الساكنين، وذلك في الفاعل المسند إلى ضمير الجماعة عند توكيده بنون التوكيد؛ نحو قولك: اضربَنَّ يا قوم . انظر: شرح قطر النّدى (ط . السعادة): ١٨٣ - ١٨٤ . وانظر تفصيل ذلك في: شرح التصريح: ١/ ٢٧٢ - ٢٧٣ .

فائدة: هناك أفعال لا تحتاج إلى فاعل مطلقاً مثل:

١- كان الزائدة؛ نحو: «الفقر - كان - مذلة» .

٢- الفعل المؤكّد لفعل قبله توكيداً لفظياً؛ نحو: «ظهر ظهر الحق» .

٣- الأفعال التي تتصل بها «ما» الكافة؛ نحو: «طالما - قلّما - كثرما»؛ لأنَّ «ما» تكفها عن العمل، كما هو معلوم؛ غير أنَّ بعضهم يعرب «ما» مصدرية، والمصدر منها ومن صلتها في محل رفع فاعل، ففي قولك: طالما أديت الواجب؛ يكون التقدير (حسب هذا الرأي): طال أداؤك الواجب، وهكذا . ضياء السالك (ط . الفجالة): ٢/ ٦٢ .

(١) الحديث صحيح: رواه البخاري ومسلم عن أبي هريرة، ولفظه: «لا يزني الزّاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يسرق السّارق حين يسرق وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن» .

يَزْنِي الزَّانِي» وعلى ذلك فَقِسْ، وتَلَطَّفْ لكل موضع بما يناسبه، وعن الكسائي إجازة حذف الفاعل[١]، وتابعه على ذلك السُّهَيْلِيّ[٢] وابن مضاء[٣].

الثاني: أنَّ عاملهما قد يُحْذَف لقرينة، وأنَّ حذفه على قسمين: جائز، وواجب.

فالجائز كقولك: «**زَيْد**» جواباً لمن قال لك: «**مَنْ قَامَ؟**» أو«**مَنْ شُرِبَ؟**»، فزيد في جواب الأول فاعلُ فعلٍ محذوفٍ، وفي جواب الثاني نائبٌ عن فاعلِ فعلٍ محذوف، وإن شئتَ صَرَّحْتَ بالفعلين فقلت: «**قَامَ زَيْدٌ**»، «**وشُرِبَ عَمرُو**».

والواجبُ ضابطهُ، أن يتأخر عنه فعلٌ مُفَسِّر له، وقد اجتمع المثالان في الآية الكريمة[٤] ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ ۝١ وَأَذِنَتۡ لِرَبِّهَا وَحُقَّتۡ ۝٢ وَإِذَا ٱلۡأَرۡضُ مُدَّتۡ﴾ فـ(**السَّماء**) فاعل لـ(**انْشَقَّت**) محذوفةً، كالسماء في قوله -تعالى-: ﴿فَإِذَا ٱنشَقَّتِ ٱلسَّمَآءُ﴾[٥] إلا أن الفعل هنا مذكور، و«**الأرضُ**» نائب عن فاعل«**مُدَّتْ**» محذوفةً، وكلٌّ من الفعلين يفسره الفعلُ المذكور، فلا يجوز أن يتلفظ به؛ لأنَّ المذكور عِوَضٌ عن المحذوف وهم لا يجمعون بين العِوَضِ والمُعَوَّضِ عنه.

الحكم الثالث: أنَّهما لا يكونان جملة، هذا هو المذهب الصحيح، وزعم قوم

---

(١) انظر شرح التصريح على التوضيح: ١/ ٢٧٢ .

(٢) السهيلي: أبو القاسم، أو أبو الحسن، عبد الرحمن بن عبد الله الخثعمي، حافظ عالم باللغة والسِّير، ونسبه إلى «سُهيل» من قرى «مالقة»؛ له: الرّوض الأُنُفُ، والإعلام بما أبهم في القرآن من الأعلام، وأمالي السُّهيلي، وغيرها . مات سنة ٥٨٨هـ . البلغة: ١٢٢، وإنباه الرّواة: ٢/ ١٦٢ .

(٣) ابن مضاء: أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن مضاء القرطبي، عالم بالعربية، وله معرفة بالطّب والهندسة؛ له: المشرق في إصلاح المنطق . مات بإشبيلية سنة ٥٩٢ هـ . البلغة: ٣٢، وكشف الظّنون: ١٦٩٣، وبغية الوعاة: ١/ ٣٢٣ .

(٤) الآية المقصودة: قوله -تعالى-: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ ۝١ وَأَذِنَتۡ لِرَبِّهَا وَحُقَّتۡ ۝٢ وَإِذَا ٱلۡأَرۡضُ مُدَّتۡ﴾ ٨٤ سورة الانشقاق، الآيتان: ١-٣ .
موطن الشَّاهد: (إذا السَّماء - إذا الأرض) .
وجه الاستشهاد: مجيء «السَّماء» فاعلًا لفعل محذوف؛ تقديره: انشقت، ومجيء «الأرض» نائب فاعل، لفعل محذوف؛ تقديره «مُدَّت»، والذي سوَّغ حذف الفعلين مجيء الفعلين المفسرين لهما، وهما: «انشقت، ومدت» ولمّا فسّرا، لم يجز إظهارهما؛ لأنَّه لا يجوز الجمع بين المعوَّض، والمعوَّض عنه، كما هو واضح في المتن .

(٥) ٥٥ سورة الرحمن، الآية: ٣٧ .
موطن الشَّاهد: (انشقَّت السَّماء) .
وجه الاستشهاد: مجيء الفعل مذكوراً مع الفاعل .

أنَّ ذلك جائز[١]، واستدلوا بقوله -تعالى-: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا رَأَوُا۟ ٱلْـَٔايَـٰتِ لَيَسْجُنُنَّهُۥ﴾[٢]، ﴿وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ﴾[٣]، ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ﴾[٤] فجعلوا جملة **(ليسجننه)** فاعلاً لـ**(بَدَا)**، وجملة **(كيف فعلنا بهم)** فاعلاً لـ**(تبين)**، وجملة **(لا تفسدوا في الأرض)** قائمة مقام فاعل **(قيل)**؛ ولا حجّة لهم في ذلك، أما الآية الأولى؛ فالفاعل فيها ضمير مستتر عائد إمّا على مَصْدَرِ الفعلِ، والتقدير: ثمَّ بَدَا لهم بَدَاءٌ، كما تقول: «**بَدَا لِي رَأْيٌ**»، ويؤيد ذلك أنَّ إسناد «**بَدَا**» إلى البَدَاءِ، قد جاء مُصَرَّحاً به في قول الشاعر[٥]: [**الطّويل**]

٧٦- لَعَلَّكَ وَالمَوْعُودُ حَقٌّ لِقَاؤُهُ ... بَدَا لَكَ فِي تِلْكَ الْقَلُوصِ بَدَاءُ[٦]

---

(١) قال ابن هشام في المغني: «وقولهم: الجملة لا تكون فاعلاً ولا نائباً عنه، جوابه: أنَّ التي يراد بها لفظها، يحكم لها بحكم المفردات؛ ولهذا تقع مبتدأ؛ نحو: «لا حول ولا قوّة إلّا بالله كنز من كنوز الجنة» وفي المثل: «زعموا مطية الكذب»؛ وفي هذا نقض لكلامه - هنا -: «حيث وعلى الأصح لا تقع» . انظر المغني: ٥٢٥ .

(٢) ١٢ سورة يوسف، الآية: ٣٥ .
موطن الشَّاهد: (ليسجننّه) .
وجه الاستشهاد: زعم بعض النُّحاة أنَّ جملة «ليسجُننّه» في محل رفع فاعل لفعل «بدا» ويستبعد ابن هشام ذلك، ويُقدِّر الفاعل لـ «بدا» ضميراً مستتراً، إمَّا عائداً لمصدر الفعل؛ والتقدير - كما في المتن - ثم بدا لهم بداءٌ، وإما على السَّجن المفهوم من قوله تعالى: ﴿لَيَسْجُنُنَّهُۥ﴾ .

(٣) ١٤ سورة إبراهيم، الآية: ٤٥ .
موطن الشَّاهد: (كيف فعلنا بهم) .
وجه الاستشهاد: عدَّ بعض النّحاة جملة: كيف فعلنا بهم؛ فاعلًا لفعل تبيَّن، ويستبعد ابن هشام هذا الرأي؛ ويعد الفاعل التبيّن المفهوم، وجملة الاستفهام مفسِّرة .

(٤) ٢ سورة البقرة، الآية: ١١ .
موطن الشَّاهد: (لا تفسدوا في الأرض) .
وجه الاستشهاد: لم يعدّ ابن هشام الإسناد في هذه الآية من الإسناد المعنوي؛ الذي هو محلّ خلاف، وإنّما عدَّه من الإسناد اللفظي؛ أي: وإذا قيل لهم هذا اللفظ؛ «والإسناد اللفظي جائز في جميع الألفاظ» كما في المتن .

(٥) الشاعر: هو الشماخ بن ضرار الغطفاني كما نسبه صاحب اللسان في مادة «بدا»، وفي الأغاني: أول أربعة أبيات منسوبة إلى محمد بن بشير الخارجي في مدح يزيد بن الحسين، وهجاء رجل كان وعده قلوصاً، ثم مطله . الأغاني ١٤/١٤٢ . والشماخ: معقل بن ضرار شاعر جاهلي إسلامي من المخضرمين، شديد متون الشعر، وقيل: هو أوصف الشعراء للقوس، والخمر، وهو كما وصفه الحطيئة أشعر غطفان، وأرجز الناس على بديهة . الشّعر والشّعراء ١/٣١٥ -٣١٩، وطبقات فحول الشّعراء: ١/١٣٢-١٣٤ .

(٦) موطن الشَّاهد: (بدا لك بداءُ)
وجه الاستشهاد: إسناد الفعل «بدا» إلى مصدره «بداء» وهذا يدل على أن هذا الفعل، لو ورد في أي كلام، وليس معه فاعله، جاز أن ينتزع من مصدره، يعود ضمير الفاعل إليه، كما في الآية الكريمة، ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا رَأَوُا۟ ٱلْـَٔايَـٰتِ لَيَسْجُنُنَّهُۥ﴾ .

وإما على السَّجْن -بفتح السين- المفهوم من قوله -تعالى-: ﴿لَيَسْجُنُنَّهُۥ﴾ ويدلُّ عليه قوله -تعالى-: ﴿قَالَ بَلْ أَلْقُوا۟ ۖ فَإِذَا حِبَالُهُمْ وَعِصِيُّهُمْ يُخَيَّلُ إِلَيْهِ﴾[1] وكذلك القولُ في الآية الثانية: أي: وتبيّن هو؛ أي التبيّن، وجملة الاستفهام مفسّره، وأما الآية الثالثة فليس الإسناد فيها من الإسناد المعنوي الذي هو محل الخلاف، وإنما هو من الإسناد اللفظي؛ أي: وإذا قيل لهم هذا اللفظ، والإسناد اللفظي جائز في جميع الألفاظ؛ كقول العرب: «**زعموا مطية الكذب**»[2]، وفي الحديث: «**لا حَوْلَ ولا قُوَّةَ إلَّا** بالله كنز من كنوز الجنة»[3].

الحكم الرابع: أنَّ عاملهما يُؤنَّث إذا كانا مؤنَّثين، وذلك على ثلاثة أقسام: تأنيث واجب، وتأنيث راجح، وتأنيث مرجوح.

فأما التأنيث الواجب ففي مسألتين:

إحداهما: أن يكون الفاعل المؤنَّث ضميراً متصلاً[4]. ولا فرق في ذلك بين حقيقي التأنيث ومجازيه، فالحقيقي نحو: «**هند قامت**»؛ فـ«هند»: مبتدأ، وقام: فعل ماض، والفاعل ضمير مستتر في الفعل، والتقدير: قامت هي، والتاء علامة التأنيث، وهي واجبة لما ذكرناه، والمجازي نحو: **الشمس طلعت**، وإعرابه ظاهر، ولمَّا مثلث به في المقدمة للتأنيث الواجب، علم أنَّ وجوب التأنيث مع الحقيقي من باب أولى، بخلاف ما لو عكست، فأما قول الشاعر[5]:

---

(١) ١٢ سورة يوسف، الآية: ٣٣ .

(٢) زعموا مطية الكذب: جاء في اللسان: قال شريح: زعموا كنية الكذب، وروى أبو داود في باب الأدب، أنَّ صحابياً، قال لآخر: ما سمعت رسول الله ﷺ، يقول في زعموا؟ قال: سمعته يقول: «بئس مطية الرجل زعموا»، وقريب منه في مسند أحمد: ٤/ ١١٩، و ٥/ ٤٠١، وجامع الأصول: ١٢/ ٣٤٤ .

(٣) حديث صحيح رواه البخاري في باب الدعوات، وأبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه، ولفظه في البخاري: «قل: لاحول ولا قوة إلَّا بالله كنز من كنوز الجنة» .

(٤) الأفضل أن يكون الفاعل ضميراً مستتراً، والفعل مسنداً إلى تاء التأنيث الساكنة .

(٥) الشاعر زياد الأعجم: وهو زياد بن سليمان الأعجم، مولى بني عبد القيس، من شعراء الدولة الأمويّة، سُمّي «الأعجم» لغلبة العجمة على لسانه، وكان به لكنة؛ له ديوان شعر مطبوع . مات سنة ١٠٠هـ .
الشعر والشعراء: ١/ ٤٣٠، والأغاني: ١٤/ ٩٨، والخزانة: ٤/ ١٩٢ .

[الكامل]

٧٧-إنَّ السماحةَ والمروءةَ ضُمِّنا قبراً بمرْوَ على الطريقِ الواضحِ(١)

ولم يقل «ضُمِّنَتَا» فضرورة.

الثانية: أن يكون الفاعل اسماً ظاهراً حقيقي التأنيث: مفرداً، أو تثنية له، أو جمعاً بالألف والتاء، فالمفرد كقوله -تعالى-: ﴿إِذْ قَالَتِ ٱمْرَأَتُ عِمْرَٰنَ﴾(٢)، والمثنى كقولك: قامت الهندان، والجمع: قامت الهندات، فأما قوله(٣): [الطَّويل]

٧٨-تَمَنَّى ابْنَتَايَ أَنْ يَعِيشَ أَبوهُمَا وَهَلْ أَنَا إِلَّا مِنْ رَبِيعَةَ أَوْ مُضَرْ؟(٤)

---

(١) تخريج الشّاهد: البيت من قصيدة يرثي فيها المغيرة بن المُهَلَّبِ بن أبي صفرة، والقصيدة تُعدُّ من روائع الشعر العربي، وأوّلها:

قل للقوافل والغزاة إذا غزوا للباكرين وللمجدّ الرّائح

المفردات الغريبة: السماحة: الكرم، مرو: أشهر مدن خراسان وقصبتها، ويقال: مرو الشاهجان.

معنى الشّاهد: يرثي الشاعر المغيرة بأنه كان متصفاً بالكرم والمروءة ومكارم الأخلاق، وبموته دفنت هذه الفضائل؛ لأنه لا يليق لأحد أن يتصف بها بعده، وهذا من المبالغات في الشعر كما هو معروف .

(٢) ٣ سورة آل عمران، الآية: ٣٥ .

(٣) الشاعر هو: لبيد بن ربيعة، وقد مرّت ترجمته .

(٤) تخريج الشّاهد: البيت أول أربعة أبيات، يقولها لابنتيه، وأما بقيّة الأبيات فهي:

فَقُوما وقُولا بالّذي تعلمانِهِ ولا تخْمِشا وَجْهاً ولا تَحلِقا شَعَرْ

وقُولا: هو المرءُ الّذي لا صَدِيقَهُ أضَاعَ، ولا خَانَ الخليلَ ولا غَدَرْ

إلى الحولِ ثُمَّ اسمُ السَّلامِ عَلَيكما وَمَن يَبْكِ حولاً كَاملاً فَقَدِ اعْتَذَرْ

المفردات الغريبة: تمنى: طلب المستحيل، أو بعيد الوقوع، وقد يكون ماضياً، وقد يكون مضارعاً حذفت إحدى تاءيه؛ لأن الأصل فيه تتمنى، وحذف إحدى التاءين من المضارع المبدوء بتاءين زائدتين كثير شائع في لغة العرب . ربيعة أو مضر: ابنا نزار بن معدّ بن عدنان، وهما أبوا العرب العدنانيين، والمراد بالتعبير -هنا- أنه من الناس ينزل به ما ينزل بهم، ومعنى البيت واضح .

موطن الشّاهد: (تمنى ابنتاي) .

وجه الاستشهاد: مجيء «ابنتاي» فاعلًا لفعل «تمنّى»؛ وابنتا مثنى ابنة؛ أي مؤنّث تأنيثاً حقيقياً، وكان حق الفعل أن يؤنث مع هذا الفاعل المؤنث، غير أنَّ الشّاعر ذكّرهُ ضرورةً، ويُعَدُّ شاذاً، يُحفظ ولايقاس عليه؛ هذا إذا عددنا الفعل ماضياً، وأما إذا عددناه مضارعاً حذفت إحدى تاءيه تخفيفاً، كان مؤنّثاً؛ لأنَّ علامة تأنيث الفعل المضارع التّاء المتحركة في أوّله؛ ومعلوم أنّ حكم المحذوف بسبب، كالثّابت في اللّفظ؛ فاعتبار الفعل مضارعاً إذاً في هذا البيت، يجعل البيت جارياً على المستعمل المطّرد؛ وهذا أفضل من الأوّل؛ لأننّا نتخلّص من التّخريج على الشّاذ أو الضّرورة .

فضرورة إن قُدِّر الفعلُ ماضياً، وأمَّا إن قُدِّر مضارعاً- وأصله تَتَمنَّى، فحذفت إحدى التاءين كما قال -تعالى-: ﴿فَأَنذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّىٰ﴾[١] فلا ضرورة.

وأمَّا قوله -تعالى-: ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُؤْمِنَـٰتُ﴾[٢]، فإنما جاز لأجل الفَصْل بالمفعول، أو لأنَّ الفاعل في الحقيقة «أل»[٣] الموصولة، وهي اسْمُ جَمْعٍ؛ فكأنه قيل: اللاَّتي آمَنَّ، أو لأنَّ الفاعل اسْمُ جَمْعٍ محذوفٍ موصوفٌ بالمؤمنات: أي النِّسْوَة اللاتي آمَنَّ[٤].

وأما التأنيثُ الراجحُ ففي مسألتين أيضاً:

إحداهما: أن يكون الفاعل ظاهراً متَّصلاً مجازيَّ التأنيثِ؛ كقولك: طَلَعَتِ

---

(١) مرّ تخريجها.

(٢) ٦٠ سورة الممتحنة، الآية: ١٢.

موطن الشّاهد: (جاءك المؤمنات).

وجه الاستشهاد: مجيء فعل «جاء» مفصولًا عن الفاعل «المؤمنات» بالضّمير الواقع مفعولًا به؛ ومتى فصل بين الفعل والفاعل فاصل؛ جاز تذكيره وتأنيثه.

(٣) «أل» في هذه الآية، ليست اسماً موصولًا؛ لأنَّ لفظ «المؤمن» وإن كانت صيغته صيغة اسم فاعل؛ لكنّه ليس اسم فاعل، بل هو صفة مشبَّهة؛ لأنَّ المقصود من «المؤمن» من ثبت الإيمان في قلبه، لا من دخل في الإيمان حديثاً؛ وأكثر العلماء يعدّون «أل» الدّاخلة على الصّفة المشبهة حرف تعريف، كما في الفتى.

(٤) ما ذكره المؤلّف مبنيّ على أصول التّأنيث للبصريّين، وعندهم وجوب التّأنيث في جمع المؤنّث السّالم الحقيقيّ التّأنيث؛ نحو: «فاطمات، ومؤمنات»، ووجوب التذكير في جمع المذكّر السّالم؛ نحو: «زيدون، وخالدون»، وجواز الوجهين في اسم الجمع، واسم الجنس الجمعي، وجمع التكسير لمذكّر، وجمع التكسير لمؤنّث. وأمّا الكوفيّون، فليس عندهم جمع يجب تأنيثه، أو تذكيره. وأمّا مذهب الفارسيّ من البصريّين، وابن مالك، فهو جواز الأمرين فيما عدا المذكّر السّالم. وجاء في ابن عقيل على ألفيَّة ابن مالك: «إذا أسند الفعل إلى جمع، فإمّا أن يكون جمع سلامة لمذكّر، أو لا؛ فإن كان جمع سلامة لمذكّر، لم يجز اقتران الفعل بالتّاء، فتقول: قام الزّيدون، ولا يجوز: قامتِ الزّيدون؛ وإن لم يكن جمع سلامة لمذكّر، بأن كان جمع تكسير لمذكّر، كالرّجال، أو لمؤنّث كالهنود، أو جمع سلامة لمؤنّث كالهندات؛ جاز إثبات التاء وحذفها، فتقول: قام الرجال، وقامت الرجال، وقام الهنود، وقامت الهنود، وقامت الهندات، وقام الهندات؛ بإثبات التّاء لتأوّله بالجماعة، وحذفها لتأوّله بالجمع.

وآية ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُؤْمِنَـٰتُ﴾ استدلّ بها الكوفيون على جواز التّذكير والتأنيث في أنواع الجموع. وعند الفارسيّ وابن مالك جائزة أيضاً، لا تحتاج إلى تأويل؛ لأنَّ جمع المؤنث السالم - عندهما - يجوز فيه إثبات التّاء وحذفها، كما تقدّم، أمّا البصريّون فيؤوّلون كما بيّنّا. انظر: ابن عقيل: ٢/ ٩٢-٩٦، وشرح التصريح: ١/ ٢٨٠-٢٨١.

الشَّمْسُ، وقوله -تعالى-: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ ٱلْبَيْتِ﴾[١]، ﴿فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ مَكْرِهِمْ﴾[٢]، ﴿وَجُمِعَ ٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ﴾[٣].

الثانية: أن يكون ظاهراً حقيقيَّ التأنيثِ مُنْفَصِلاً بغير «إلّا» كقولك: قَامَ اليَوْمَ هِنْدٌ، وقَامَتِ اليَوْمَ هِنْدٌ، وكقوله[٤]: [البسيط]

٧٩- إنَّ امْـرَأً غَـرَّهُ مِـنْـكُـنَّ وَاحِـدةٌ بَعْدِي وَبَعْدَكِ فِي الدُّنْيَا لَمَغْرُورُ[٥]

والمبرِّد[٦] يخص ذلك بالشعر.

ومن النوع الأول: أعني المؤنّث الظَّاهرَ المجازيَّ التأنيثِ، أن يكون الفاعلُ جمعَ تكسير، أو اسمَ جمعٍ؛ تقول: **«قامت الزيود، وقامَ الزيود، وقامت النساء، وقامَ النساء»**، قال الله تعالى-: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ﴾[٧]، ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ﴾[٨]، وكذلك اسمُ

---

(١) ٨ سورة الأنفال، الآية: ٣٥.
أوجه القراءات: قرأ الأعمش «صلاتهم» بالنصب، وقرأ الجمهور بالرّفع. المحتسب: ١/ ٢٧٨، والبحر المحيط: ٤/ ٤٩٢.
موطن الشّاهد: (كان صلاتهم).
وجه الاستشهاد: مجيء «صلاتهم» مؤنّثاً مجازياً؛ فجاء الفعل «كان» مذكراً؛ وحكم هذا التّذكير الجواز.

(٢) ٢٧ سورة النمل، الآية: ٥١.
موطن الشّاهد: (كان عاقبة).
وجه الاستشهاد: مجيء «عاقبة» اسماً لـ«كان» وهو مؤنّث مجازيّ؛ فذُكِّرَ الفعل معه؛ وحكم هذا التّذكير الجواز.

(٣) ٧٥ سورة القيامة، الآية: ٩.
موطن الشّاهد: (وَجُمِعَ الشَّمْسُ والقمر).
وجه الاستشهاد: مجيء «الشَّمسُ» نائب فاعل لـ«جُمع»، والشّمس: مؤنّث مجازي، فذُكِّر الفعل معها، ولم يُؤَنَّث. وحكم هذا التّذكير الجواز؛ لأنّه يجوز القول: وجمعت الشّمس.

(٤) لم ينسب إلى قائل معين.

(٥) موطن الشّاهد: (غرّه منكنّ واحدة).
وجه الاستشهاد: مجيء «واحدة» فاعلًا لفعل «غرّه»؛ «وواحدة» مؤنّث حقيقي، غير أنَّ الشّاعر، ذكّر الفعل معها لوجود الفاصل «منكنّ»؛ والغالب في مثل هذه الحال أن يؤنّث الفعل مع الفاعل؛ لأنّ التّأنيث أرجح؛ والشاعر، أتى بخلاف الأولى.

(٦) المبرّد: مرّت ترجمته.

(٧) ٤٩ سورة الحجرات، الآية: ١٤.
موطن الشّاهد: (قالت الأعراب).
وجه الاستشهاد: جاء لفظ «الأعراب» فاعلًا لفعل «قال»؛ والأعراب: جمع تكسير، فأنّث الفعل معه، وحكم هذا التأنيث الجواز.

(٨) ١٢ سورة يوسف، الآية: ٣٠. =

الجنسِ، كـ«**أَوْرَقَ الشَّجَرُ**» و«**أَوْرَقَتِ الشَّجَرُ**»؛ فالتأنيثُ في ذلك كلِّه على معنى الجماعة، والتذكير على معنى الجمع، وليس لك أن تقول: التأنيث في النِّساءِ والهنُودِ حقيقي؛ لأنَّ الحقيقي هو الذي له فَرْج، والفَرْج لآحاد الجمع، لا للجمع، وأنت إنما أسندت الفعل إلى الجمع لا إلى الآحاد.

ومن هذا الباب أيضاً قولُهم: نِعْمَتِ المرأةُ هِنْدٌ، ونِعْمَ المرأةُ هِنْدٌ؛ فالتأنيثُ على مقتضى الظاهر، والتذكير على معنى الجنس؛ لأنَّ المراد بالمرأة الجنس، لا واحدة معينة، مَدَحُوا الجنس عموماً، ثم خَصُّوا مَنْ أرادوا مَدْحَهُ، وكذلك «بئس» بالنسبة إلى الذم؛ كقولك: «**بِئْسَ المَرْأَةُ حَمَّالَةُ الحَطَبِ**»، «**وَبِئْسَتِ المَرْأَةُ هِنْدُ**».

وأمَّا التأنيثُ المرجوحُ ففي مسألة واحدة، وهي أن يكون الفاعل مفصولاً بـ«**إلَّا**»؛ كقولك: «**ما قام إلا هِندٌ**»؛ فالتذكيرُ هنا أرْجَحُ باعتبار المعنى؛ لأنَّ التقدير: «**ما قام أحَدٌ إلَّا هِنْدٌ**» فالفاعل في الحقيقة مُذَكَّر، ويجوز التأنيث باعتبار ظاهر اللفظ، كقوله[1]: [الرَّجز]

٨٠-مَا بَرِئَتْ مِنْ رِيبَةٍ وَذَمٍّ ... فِي حَرْبِنَا إِلَّا بَنَاتُ الْعَمِّ[2]

والدَّليلُ على جوازه في النثر قراءةُ بعضهم: ﴿**إن كانَتْ إلَّا** صَيْحَةٌ وَاحِدَةٌ﴾[3] برفع

= موطن الشَّاهد: (قال نسوة).
وجه الاستشهاد: مجيء «نسوة» فاعلًا، وهو اسم جمع لمؤنث؛ فذكّر الفعل معه؛ وحكم هذا التّذكير الجواز؛ لأنّه يجوز القول: قالت نسوة.

(١) لم ينسب إلى قائل معين.

(٢) المفردات الغريبة: برئت: تخلّصت، وسلمت. ريبة: التُّهمة والشَّك. ذم: عيب.
المعنى: يصفُ الشّاعر حالهم في حربهم مع أعدائهم، ومحافظتهم على أعراضهم، بقوله: لم تسلم امرأة من التُّهمة والشك والعيب في حربنا إلّا بنات الأعمام، كناية عن شهامتهم ومحافظتهم على أعراضهم.
موطن الشَّاهد: (ما برئت إلّا بنات العمّ).
وجه الاستشهاد: مجيء «بنات» مؤنّثاً حقيقيّاً فاعلًا لفعل «برئت»؛ فلحقت تاء التأنيث الفعل «برئت»؛ على الرغم من وجود الفاصل بين الفعل والفاعل، وحكم هذا اللّحاق الضّرورة، وكان الأولى الحذف؛ لأنَّ الفاعل في الحقيقة، ليس المؤنّث المذكور بعد «إلّا»، وإنّما هو مذكّر محذوف؛ والتّقدير: ما برئ أحد إلّا بنات العم.

(٣) ٣٦ سورة يس، الآيتان: ٢٩و٥٠.
موطن الشَّاهد: (إنْ كانت إلّا صيحة).
وجه الاستشهاد: مجيء «صيحة» فاعلًا على - قراءة الرّفع - وهي ليست من القراءات السّبع. واحتج المجوّزون على مجيء التأنيث في الفعل مع وجود الفاصل «إلّا»، بين الفعل والفاعل بهذه الآية. ويرى المؤلّف في «أوضح المسالك»: أنّ التأنيث خاصٌّ بالشعر، إذا كان الفاصل «إلّا» ونصّ على ذلك الأخفش، وجوّزه ابن مالك في النّثر.

(صَيْحَة) وقراءةُ جماعة من السلف[١]: ﴿فَأَصْبَحُوا لا تُرَى إِلَّا مَسَاكِنُهُمْ﴾[٢] ببناء الفعل لما لم يُسَمَّ فاعلُه، وبِجَعْلِ حرف المضارعة التاء المثنَّاةَ من فوقُ.

وزعم الأخفشُ أنَّ التأنيث لا يجوز إلَّا في الشعر، وهو محجوج بما ذكرنا.

الحكم الخامس: أنَّ عاملهما لا تلحقه علامةُ تثنيةٍ ولا جمع، في الأمر الغالب، بل تقول: قام أخَوَاكَ، وقام إِخْوَتُكَ، وقام نِسْوَتُكَ، كما تقول: قام أخوك، ومن العرب[٣] مَنْ يُلْحِق علاماتٍ دالَّةً على ذلك، كما يُلْحِق الجميعُ علامةً دالَّةً على التأنيث، كقوله[٤]: [الطَّويل]

٨١-تَوَلَّى قِتَالَ المَارِقِينَ بِنَفْسِهِ وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبْعَدٌ وَحَمِيمُ[٥]

وقوله ﷺ: «يَتَعَاقَبُونَ فيكم مَلائِكَةٌ باللَّيلِ ومَلائِكَةٌ بالنَّهَارِ»[٦]، وقول بعض

---

(١) هم مالك بن دينار، وأبو رجاء، وعاصم، وجماعة من التّابعين.

(٢) ٤٦ سورة الأحقاف، الآية: ٢٥.
موطن الشّاهد: (تُرى إلَّا مساكنُهم).
وجه الاستشهاد: احتج بهذه الآية على تأنيث الفعل مع وجود الفصل، كما في الآية السّابقة؛ على قراءة ضمّ التاء في «ترى» وبناء الفعل للمجهول، و«مساكنُ» نائب فاعل له؛ وهذه القراءة، ليست من القراءات السّبع أيضاً. انظر ضياء السّالك إلى أوضح المسالك: ٢/ ٢٢-٢٣.

(٣) هي لغة طيّئ، وأزد شنوءة، وبلحارث بن كعب. المغني: ٤٧٨، وضياء السّالك: ٢/ ١٤-١٥.

(٤) الشّاعر هو: عبيد الله بن قيس الرّقيات، شاعر قرشي في العصر الأموي، انقطع إلى عبد الله بن الزّبير، إلى أن قتل. مات سنة ٨٥هـ. الأغاني: ٤/ ١٥٧-١٥٨، والخزانة: ٣/ ٢٦٨.

(٥) المفردات الغريبة: المارقين: الخارجين عن الدّين. أسلماه: خذلاه، وأسلماه إلى أعدائه من دون أن ينصراه. مبعد: أجنبيّ بعيد الصّلة. حميم: صديق، أو قريب.
معنى البيت: إنّ مصعباً وحده تولّى قتال الخارجين في العراق على أخيه عبد الله بن الزّبير، ولم يركن إلى غيره في هذا الأمر، وقد تجشّم المصاعب؛ حتى خذله القريب والبعيد وأسلماه للعدوّ.
موطن الشّاهد: (أسلماه مُبْعَدٌ وحميم).
وجه الاستشهاد: وصل بفعل «أسلم» ألف التّثنية، مع أنَّ الفاعل اسم ظاهر مذكور بعده، وهذه لغة جماعة من العرب - كما أوضحنا من كتاب المغني - وهذه الألف، ليست - عندهم - إلَّا علامة على تثنية الفاعل، كما أن «التّاء» في نحو: «قامت هند» علامة على تأنيث الفاعل عند جميع العرب. وانظر ضياء السّالك: ٢/ ١٥-١٦.

(٦) حديث صحيح رواه البخاري في كتاب «التوحيد»، ومسلم في كتاب «الصّلاة»، وقد رواه البخاري في كتاب «بدء الخلق» بصيغة: «الملائكة يتعاقبون فيكم؛ «ملائكة باللّيل وملائكة بالنّهار»، ولا شاهد فيه على هذه الرّواية؛ ورواية مالك: «يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنّهار» مختصرة من حديث مطوّل: «إنّ لله ملائكة يتعاقبون فيكم: ملائكة باللّيل، وملائكة =

العرب: «أَكَلُونِي الْبَرَاغِيثُ»، وقول الشاعر[١]: [مجزوء الكامل]

٨٢-نَتَجَ الرَّبِيعُ مَحَاسِناً ... أَلْقَحْنَهَا غُرُّ السَّحَائِبْ[٢]

وقول الآخر[٣]: [الطّويل]

٨٣-رَأَيْنَ الغَوَانِي الشَّيْبَ لاَحَ بِعَارِضِي ... فَأَعْرَضْنَ عَنِّي بِالْخُدُودِ النَّوَاضِرِ[٤]

= بالنّهار» كما في رواية البزّار. وعلى هذا امتنع قوم من الاحتجاج برواية مالك، خلافاً لابن مالك الذي أسمى هذه اللغة: لغة «يتعاقبون فيكم ملائكة»، بينما أسماها غيره من النّحاة «لغة أكلوني البراغيث»؛ وعلى هذه اللغة، جاء قول الشّاعر:

يلومونني في اشتراء النخيـ ... ـلِ قومي فكلُّهمُ يعذلُ

وانظر الأشموني: ١/ ١٧٠-١٧١.

(١) الشّاعر هو: أبو فراس الحمداني، وقد مرّت ترجمته؛ وهو ليس ممّن يحتجُّ بشعرهم؛ لتأخّره، وإنّما أراد المؤلّف التمثيل بهذا البيت، ولم يرد الاحتجاج به.

(٢) **المفردات الغريبة: نتج**: (بالبناء للمعلوم، أو للمجهول)، ويقال: نُتجت الناقة (بالبناء للمجهول): إذا ولدت. **الرّبيع**: المراد - في البيت - المطر الذي ينزل وقت الرّبيع. **محاسناً**: جمع لا واحد له من لفظه، مثل: ملامح. وقيل: جمع حسن على غير قياس. **ألقحنها**: الأصل في «الإلقاح»: الإيلاد، من ألقح الفحل النّاقة إلقاحاً، إذا أحبلها، ثم استعير إلى الشّجر. **غُرّ**: جمع غرّاء؛ أي بيضاء. **السّحائب**: جمع سحابة.

معنى البيت: يصف الشّاعر فصل الرّبيع قائلًا: لقد أنبت المطر الذي نزل في زمن الرّبيع نباتاً حسناً، وكسا الأرض حلّة ناضرةً، بوساطة تلك السّحب الغرّاء.

موطن الشّاهد: (ألقحنها غرّ السّحائب).

وجه الاستشهاد: ألحق الشاعر بالفعل «ألقح» علامة جمع المؤنث، على الرّغم من إسناد الفعل إلى الاسم الظّاهر «غرّ»؛ والنّون - هنا - ليست فاعلًا، و«غرّ» بدلًا منها؛ وإنّما أجرى الشّاعر «النون» علامة تدل على الجمع - لا محلّ لها من الإعراب - على لغة جماعة من العرب قد ذكرناهم سابقاً؛ وهم الذين يُلحقون بالفعل علامات التثنية والجمع؛ كما يلحق العرب علامة التأنيث. وأمّا على اللغة الشّائعة - عند العرب - فيجوز عدّ «النون» فاعلًا، و«غرّ» بدلًا؛ ولا شاهد فيه حينئذٍ.

(٣) العتبي: أبو عبد الرّحمن، محمد بن عبد الله، من ولد عتبة بن أبي سفيان؛ والعتبي: نسبةً إلى عتبة بن أبي سفيان، شاعر من فحول الشّعراء المحدثين، وأديب فاضل؛ له تصانيف منها: الخيل، وكتاب أشعار الأعاريب، الأخلاق. مات سنة ٢٨٨هـ. وفيات الأعيان: ٤/ ٣٩٨، والفهرست: ١٢، وطبقات ابن المعتز: ٣١٤.

(٤) **المفردات الغريبة: الغواني**: جمع غانية؛ وهي المرأة التي استغنت بجمالها عن الزّينة؛ أو غنيت بزوجها، عن التطلّع إلى الرّجال؛ أو غنيت ببيت أبيها عن الأزواج؛ لكونها في نعمة ورفاهية عيش؛ والأوّل هو الأفضل والسّائد. **لاح**: ظهر. **النّواضر**: مفردها «ناضر» من النّضرة، وهي الحسن والرّونق. ومعنى البيت واضح.

موطن الشّاهد: (رأين الغواني).

وجه الاستشهاد: وصل الشّاعر فعل «رأى» بنون النّسوة على الرّغم من ذكره الفاعل بعده، وهو «الغواني» والقول فيه كما في سابقه تماماً. ومثل هذا البيت، قول الشاعر:

فأدركنهُ خالاتُهُ فخذلنهُ ... ألا إنَّ عرق السّوءِ لا بُدَّ مُدرك

وقد حُمِلَ على هذه اللغة آياتٌ من التنزيل العظيم منها قوله -سبحانه-: ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾(١) وَالأَجْوَدُ تخريجُها على غير ذلك، وأَحْسَنُ الوُجُوه فيها إعرابُ (الَّذِينَ ظَلَمُوا) مبتدأ، و(أَسرُّوا النَّجْوَى) خبراً.

* * *

[الثَّالث: المبتدأ]

ثم قلت: **الثَّالِثُ** المُبْتَدَأُ، وهو: المُجَرَّدُ عِنِ العَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ: مُخْبَراً عَنْهُ، أو وَصْفاً رَافِعاً لِمُكْتَفَى بِهِ، **فالأَوَّلُ**: كـ«**زَيْدٌ قَائِمٌ**» و﴿**وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ**﴾ و﴿**هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ**﴾ **والثَّاني**: شَرْطُهُ نَفْيٌ أو اسْتِفْهامٌ؛ نحو: «**أَقَائِمٌ الزَّيْدَانِ**» و«مَا مَضْرُوبٌ العَمْرَانِ»(٢).

(١) ٢١ سورة الأنبياء، الآية: ٣ .
موطن الشَّاهد: (أسرّوا . . . الذين) .
وجه الاستشهاد: زعم بعضهم أنَّ «الواو» في «أسرّوا» دالَّة على الجمع، لا محلّ لها من الإعراب . وبيَّن المؤلّف أنّ أجود إعراب لها، أن نعد «الذين ظلموا» مبتدأ، و«أسروا النّجوى» خبراً . وللنّحاة في «الّذين ظلموا» ثلاثة أوجه:
الأول: الرفع، وفيه أربعة أوجه هي:
١- أن يكون «الذين» بدلًا من «الواو» في «أسرّوا» .
٢- أن يكون «الذين» فاعلًا لفعل «أسرّوا» والواو حرف للجمع لا محلّ له من الإعراب .
٣- أن يكون «الذين» مبتدأ، وخبره: هل هذا . .؟ .
٤- أن يكون «الذين» خبر مبتدأ محذوف؛ والتقدير: هم الذين ظلموا .
الثّاني: أن يكون منصوباً على تقدير: «أعني» مضمرة؛ أي: أعني الذين .
الثالث: أن يكون مجروراً صفة للنّاس في الآية السّابقة، وهي قوله -تعالى-: ﴿ٱقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ وَهُمْ فِى غَفْلَةٍ مُّعْرِضُونَ﴾ ٢١ سورة الأنبياء، الآية: ١ . وقد ذكر ابن هشام في المغني: «وقد حمل بعضهم على هذه اللغة قوله -تعالى-: ﴿ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٌ مِّنْهُمْ﴾ و﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾، وحملُهما على غير هذه اللّغة أولى لضعفها، وقد جوّز في الذين ظلموا: أن يكون بدلًا من الواو في «وأسرّوا»؛ أو مبتدأ وخبره: إمَّا «وأَسَرُّوا» (أي: جملة أسرّوا)، أو قول محذوف عامل في جملة الاستفهام؛ أي يقولون: هل هذا؟ وأن يكون خبراً لمحذوف: أي: هم الذين، أو فاعلًا بـ«أسرّوا»، والواو علامة الجمع . .» وذكر أوجهاً أخرى، بلغ عددها أحد عشر وجهاً . انظر المغني: ٤٧٩-٤٨٠، وإملاء ما منّ به الرحمن: ٢/ ٧١، ومعاني القرآن: ٢/ ١٩٧-١٩٨، ومشكل إعراب القرآن: ٢/ ٨١-٨٢ .

(٢) إذا لم يطابق الوصف ما بعده، تيقّنت ابتدائيّته؛ نحو: أقائم أخواك؟، وإن طابقهُ في غير الإفراد؛ تيقّنت خبريّته؛ نحو: أقائمان الزّيدان؟، وأقائمون الزّيدون؟، وإن طابقه في الإفراد، احتملهما؛ نحو: أقائم أخوك .
انظر ضياء السّالك: ١/ ١٧٩-١٨٠ .

[المبتدأ نوعان]

وأقول: الثَّالثُ من المرفوعات: المبتدأ، وهو نوعان: مبتدأ له خبر، وهو الغالب، ومبتدأ ليس له خبر، لكن له مرفوع يُغْنِي عن الخبر.

ويشترك النوعان في أمرين؛ **أحدهما**: أنَّهما مُجَرَّدَانِ عن العوامل اللَّفظية، **والثاني**: أن لهما عاملاً معنويّاً -وهو الابتداء- ونعني به كَوْنَهُمَا على هذه الصورة من التجرّد للإسناد.

ويفترقان في أمرين؛ **أحدهما**: أن المبتدأ الذي له خبر يكون اسماً صريحاً؛ نحو: «**اللهُ رَبُّنَا**» و«**مُحَمَّدٌ نَبِيُّنَا**» وَمُؤَوَّلاً بالاسم؛ نحو: ﴿**وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ**﴾[١]؛ أي: وصِيَامُكُم خيرٌ لكم، ومثله قولهم: «**تَسْمَعَ بالمُعَيْدِيِّ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ**»، ولذلك قلت: «**المجرد**»، ولم أقل الاسم المجرد.

ولا يكون المبتدأ المستغني عن الخبر في تأويل الاسم البتة، بل ولا كل اسم، بل [يكون] اسماً هو صفة؛ نحو: «**أَقَائِمٌ الزَّيْدَانِ**» و«**مَا مَضْرُوبٌ العَمْرَانِ**».

والثاني: أنَّ المبتدأ الذي له خبر لا يحتاج إلى شيء يعتمد عليه، والمبتدأ المستغني عن الخبر لا بدَّ أن يعتمد على نفي أو استفهام كما مَثَّلْنَا، وكقوله[٢]: [الطّويل]

٨٤-خَلِيلَيَّ مَا وَافٍ بِعَهْدِيَ أَنْتُمَا ... إِذَا لَمْ تَكُونَا لِي عَلَى مَنْ أُقَاطِعُ[٣]

---

(١) ٢ سورة البقرة، الآية: ١٨٤ .
موطن الشّاهد: (أن تصوموا) .
وجه الاستشهاد: مجيء المبتدأ مصدراً مؤوّلًا من (أن والفعل)؛ والتّقدير: «وصيامكم خير لكم».

(٢) لم ينسب إلى قائل مُعيَّن .

(٣) المفردات الغريبة: خليليّ: صديقيّ .
معنى الشّاهد: يخاطب الشاعر صديقيه قائلًا: يا خليليّ، لن تقوما بواجب الأخوّة، والصّداقة التي بيننا، إذا لم تكونا عوناً لي على من أخاصم وأعادي من النّاس .
موطن الشّاهد: (ما وافٍ أنتما) .
وجه الاستشهاد: أتى «وافٍ» اسم فاعلٍ مسبوقاً بالنّفي، فرفع فاعلًا «أنتما» سدّ مسدّ الخبر، كما هو واضح؛ ولا يجوز جعل هذا الضّمير مبتدأ والوصف خبراً عنه؛ لئلا يلزم الإخبار بالمفرد «واف» عن المثنى «أنتما»؛ حيث لا يجوز ذلك اتّفاقاً . وفي البيت شاهد آخر على مجيء «الفاعل» ضميراً بارزاً، ممّا يدلّ على أنَّ الضّمير البارز كالاسم الظّاهر في أنَّ كلّا منهما يكون فاعلًا مغنياً عن خبر الوصف الواقع مبتدأ؛ خلافاً للكوفيّين، والزمخشري، وابن الحاجب؛ الذين أوجبوا أن يكون المرفوع ظاهراً، كما سيأتي .

وقوله[١]: [البسيط]

٨٥-أَقَاطِنٌ قَوْمُ سَلْمَى أَمْ نَوَوْا ظَعَنا إِنْ يَظْعَنُوا فَعَجِيبٌ عَيْشُ مَنْ قَطَنا[٢]

وقولي: «**رافعاً لمكتفى به**» أعَمُّ من أن يكون ذلك المرفوع اسماً ظاهراً، كـ«**قوم سلمى**» في البيت الثاني، أو ضميراً منفصلاً، كـ«**أنتما**» في البيت الأول، وفيه رَدٌّ على الكوفيّين والزمخشري وابن الحاجب؛ إذ أوجبوا أن يكون المرفوع ظاهراً، وأوجبوا في قوله -تعالى-: ﴿أَرَاغِبٌ أَنتَ﴾[٣] أن يكون محمولاً على التقدير والتأخير، وذلك لا يمكنهم في البيت الأول إذ لا يخبر عن المثنى بالمفرد، وأعَمُّ من أن يكون ذلك المرفوعُ فاعلاً كما في البيتين، أو نائباً عن الفاعل كما في قولك: «أَمَضْرُوبٌ الزيدان».

وخرج عن قولي: «**مُكْتَفَى به**» نحو: «**أَقَائِمٌ أَبَوَاهُ زَيْدٌ**» فليس لك أن تعرب أقائِمٌ مبتدأ، وأبَوَاهُ فاعلاً أغنى عن الخبر؛ لأنَّه لا يتم به الكلامُ، بل زيد: مبتدأ مؤخر وقائم: خبر مقدَّم، وأبواه: فاعل به.

❊ ❊ ❊

[شروط الابتداء بالنكرة]

ثم قلت: وَلاَ يُبْتَدَأُ بِنَكِرَةٍ إِلَّا إِنْ عَمَّتْ؛ نحو: «**مَا رَجُلٌ في الدَّارِ**»، أو خَصَّتْ نحو: «**رَجُلٌ صَالِحٌ جَاءَنِي**»، وعَلَيْهِمَا ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ﴾.

وأقول: الأصلُ في المبتدأ أن يكون معرفةً، ولا يكون نكرةً إلَّا في مواضع

(١) لم ينسب إلى قائل معيَّن .

(٢) **المفردات الغريبة**: قاطن: اسم فاعل من قطن بالمكان؛ إذا أقام فيه . ظعنَ: ارتحل وسار .
معنى الشاهد: يتساءل الشّاعر: أمقيم قوم سلمى في المكان المعهود، أم عزموا على السَّفر، والرَّحيل؟، ثم يقول: ولكن إن سافروا، وارتحلوا، وتركوا ديارهم؛ فعيشة من يتخلّف عنهم عجيبة غريبة، ويقصد حاله بغياب قوم سلمى .
موطن الشّاهد: (أقاطن قوم سلمى) .
وجه الاستشهاد: أتى اسم الفاعل «قاطن» مسبوقاً بالاستفهام، فاكتفى بالفاعِل «قوم» عن الخبر كما في الشّاهد السّابق؛ واعتماد الوصف على نفي أو استفهام حتى يكتفي بالفاعل رأي جمهور النحاة خلافاً للأخفش والكوفيّين؛ حيث يجيزون إعمال اسم الفاعل من دون الاعتماد على نفي أو استفهام . ضياء السّالك: ١/١٧٦-١٧٧ .

(٣) ١٩ سورة مريم، الآية: ٤٦ .
موطن الشّاهد: (أراغب أنت) .
وجه الاستشهاد: مجيء فاعل «راغب» ضميراً منفصلاً، خلافاً للكوفيّين، والزمخشري، وابن الحاجب، الذين يشترطون كون مرفوعه اسماً ظاهراً، كما أسلفنا .

خاصة تتبَّعها بعضُ المتأخِّرين، وأنهاها إلى نَيِّفٍ وثلاثين، وزعم بعضهم أنها ترجع إلى الخصوص والعموم.

فمن أمثلَةِ الخصوص أن تكون مَوْصوفَةً: إمّا بصفة مذكورة؛ نحو: ﴿وَلَأَمَةٌ مُّؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكَةٍ﴾[1]، ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ﴾[2]. أو بصفة مُقدَّرة، كقولهم: «**السَّمْنُ مَنَوَانِ**[3] **بدرهم**»، فالسَّمن: مبتدأ أوَّلُ، ومَنَوانِ: مبتدأ ثان، وبدرهم: خبره، والمبتدأ الثاني وخبرهُ خبرُ المبتدأ الأول، والمسوِّغ للابتداء بـ«**مَنَوَانِ**» أنَّه موصوف بصفة مقدَّرة؛ أي: مَنَوَان منه.

ومنها: أن تكون مُصغَّرَةً؛ نحو: رُجَيْلٌ جاءني؛ لأنَّ التَّصغير وَصْفٌ في المعنى بالصِّغر؛ فكأنك قلت: رجل صغير جاءني.

ومنها: أن تكون مضافة؛ كقوله ﷺ: «**خَمْسُ صَلَواتٍ كَتَبَهُنَّ اللهُ عَلَى الْعِبَادِ**»[4].

ومنها: أن يتعلَّق بها معمولٌ؛ كقوله ﷺ: «**أَمْرٌ بِمَعْرُوفٍ صَدَقَةٌ، وَنَهْيٌ عَنْ مُنْكَرٍ صَدَقَةٌ**»[5] فأمر ونهي: مبتدآن نكرتان، وسَوَّغ الابتداء بهما ما تعلّق بهما من الجارّ والمجرور؛ وكقولك: «**أفضَلُ منك جاءني**».

---

(١) ٢ سورة البقرة، الآية: ٢٢١ .

(٢) ٢ سورة البقرة، الآية: ٢٢١ .
موطن الشَّاهد: (لأمة مؤمنةٌ، لعبد مؤمنٌ) .
وجه الاستشهاد: وقع كلّ من «أمة» و«عبد» مبتدأ في الآية، على الرّغم من كونهما نكرتين؛ لأنّهما وصفتا بـ«مؤمنة» و«مؤمن»؛ والوصف يخصّص النكرة .

(٣) مَنَوان: تثنية «منا» بوزن «عصا»، كما تقول: عصوان: وقد يقال فيه: «منّاً»، والمنا: مقدار مخصوص من الموازين كالرّطل؛ وهو يزن رطلين تقريباً .
موطن الشَّاهد: (السّمن منوان بدرهم) .
وجه الاستشهاد: وقوع «منوان» مبتدأ ثانياً على الرّغم من كونه نكرة؛ والذي سوّغ الابتداء به، أنّه وصف بصفة مقدّرة؛ أي: منوان منه بدرهم، كما جاء في المتن .

(٤) حديث صحيح، رواه أحمد في مسنده، وأبو داود، وابن ماجه، وابن حبّان، والحاكم عن عبادة بن الصامت، وتمامه: «فمن جاء بهنَّ لم يضيّع منهنَّ شيئاً استحقاقاً لحقّهنَّ، كان له عند الله عهد أن يدخله الجنّة، ومن لم يأت بهنَّ، فليس له عند الله عهد، إن شاء عذّبه، وإن شاء أدخله الجنّة» .
موطن الشَّاهد: (خمس صلوات) .
وجه الاستشهاد: ابتُدئ بـ«خمس» وهي نكرة؛ لأنّها أضيفت إلى صلوات؛ لأنَّ الإضافة تكسب النكرة التّعريف .

(٥) حديث صحيح، رواه مسلم في صحيحه؛ غير أن رواية الحديث كالتالي: أنَّ أناساً من أصحاب رسول الله ﷺ قالوا له: يا رسول الله، ذهب أهل الدثور بالأجور، يصلّون كما نصلّي، ويصومون كما نصوم، ويتصدّقون بفضول أموالهم، قال: «أوليس قد جعل لكم ما تصدّقون؟، =

ومن أمثلة العموم: أن يكون المبتدأ نفسه صيغة عموم؛ نحو: ﴿**كُلٌّ لَّهُۥ قَٰنِتُونَ**﴾[(١)] و«**مَنْ يَقُمْ أَقُمْ مَعَهُ**»، و«**مَنْ جَاءَكَ أَجِئ مَعَهُ**»، أويقع في سياق النَّفي؛ نحو: «**مَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ**».

وعلى هذه الأمثلة قِسْ ما أشبهها.

* * *

[الرّابع: خبر المبتدأ]

ثم قلت: **الرَّابِعُ**؛ خَبَرُهُ، وهو: مَا تَحْصُلُ بِهِ الْفَائِدَةُ مَعَ مُبْتَدَأ غَيْرِ الْوَصْفِ الْمَذْكُور.

وأقول: الرّابع من المرفوعات: خبرُ المبتدأ؛ وقولي: «**مع مبتدأ**» فَصْلٌ أوّل مُخْرج لفاعل الفعل، وقولي: «**غير الوصف المذكور**» فصلٌ ثانٍ مُخْرج لفاعل الوصف في نحو: «**أقائم الزيدان**»، و«**ما قائم الزيدان**» والمراد بالوصف المذكور ما تقدّم ذكرهُ في حَدِّ المبتدأ[(٢)].

[لا يكون الخبر زماناً والمبتدأ اسم ذات]

ثم قلت: وَلا يَكُونُ زَمَاناً[(٣)] والمُبْتَدَأُ اسْمُ ذَاتٍ؛ ونحو: «**اللَّيْلَةَ الهِلالُ**» مُتَأَوّلٌ.

وأقول: لمّا بَيَّنْتُ في حَدِّ المبتدأ ما لا يكون مبتدأ - وهو النَّكرة التي ليست

= إنّ بكلّ تسبيحة صدقة، وكلّ تكبيرة صدقة، وكلّ تحميدة صدقة، وكلّ تهليلة صدقة، وأمر بالمعروف صدقة، ونهي عن منكر صدقة»؛ فعلى هذه الرواية: فأمر ونهي معطوفان على ماقبلهما، وليس كل منهما مبتدأ؛ وابن هشام ربّما قصد التمثيل على مجيء المبتدأ نكرة إذا تعلّق به الجار والمجرور، فنظر إلى الجملتين منقطعتين عن الحديث . وأمّا المثال الذي ساقه: «أفضل منك جاءني» فواضح الدّلالة على مجيء المبتدأ نكرة لتعلّق «منك» به .

(١) ٢ سورة البقرة، الآية: ١١٦ .
وجه الاستشهاد: مجيء «كلّ» مبتدأ، وهي نكرة؛ لكونها تفيد العموم والشُّمول .

(٢) لا يُسمّى فاعل الوصف خبراً، وإن حصلت به فائدة مع المبتدأ؛ لأن هذا المبتدأ، هو الوصف المذكور؛ وإنّما يُسمّى فاعلاً سدّ مسدّ الخبر .

(٣) لأنه لافائدة في الإخبار عنه بالزمان؛ إذ نسبته إلى جميع الأزمنة واحد بخلاف الأحداث، فلا بد لها من زمن؛ أما المكان: فيخبر به مطلقاً عن أسماء الذوات والمعاني . والصحيح: أنَّ العبرة في الإخبار بالمكان والزمان عن الجثة والمعنى في الإفادة؛ فإن كانت هنالك فائدة جاز مطلقاً؛ وإن لم تحدث فائدة بالزمان عن المعنى، أو بالمكان عن الجثة أو المعنى، امتنع الإخبار. ضياء السالك: ١/١٨٦، حا: ١ .

عامّة ولا خاصّة- بيّنت بعد حدِّ الخبر، ما لا يكون خبراً في بعض الأحيان؛ وذلك: اسمُ الزَّمانِ؛ فإنَّه لا يقع خبراً عن أسماء الذوات، وإنَّما يخبر به عن أسماء الأحْداثِ؛ تقول: الصَّوْمُ الْيَوْمَ، والسَّفَرُ غَداً، ولا تقول: «**زيد اليوم**» ولا «**عمرو غداً**»، فأمّا قولهم: «**اللَّيْلَةَ الهِلالُ**» -بنصب «**الليلة**» على أنّها ظرف مخبر به عن الهلال مُقَدَّم عليه- فمؤوّل، وتأويلُه على أنَّ أصله: اللَّيْلَةَ رؤيةُ الهلالِ، والرّؤية حَدَثٌ لا ذاتٌ، ثم حُذِفَ المضافُ، وهو الرؤية، وأقيم المضاف إليه مُقَامَهُ، ومثله قولهم في المثل: «**اليَوْمَ خَمْرٌ، وغَداً أَمْرٌ**» التقدير: اليَوْمَ شُرْبُ خَمْرٍ، وغَداً حُدُوثُ أمْرٍ[1].

* * *

(١) في الخبر ثلاث مسائل، لم يتعرض إليها المؤلِّف، وهي:
الأولى: تأخُّر الخبر هو الأصل، وإنّما يجب في حالات:
أ- أن يخاف التباسه في المبتدأ، وذلك إذا كانا معرفتين؛ نحو: زيد أخوك، أو متساويين، ولا قرينة؛ نحو: أفضل منك أفضل مني.
ب- أن يخاف التباس المبتدأ بالفاعل؛ نحو: زيد قام.
ج- أن يقترن بـ«إلّا» معنًى؛ نحو: إنّما أنت نذير؛ أو لفظاً؛ نحو: وما محمَّد إلّا رسول.
د- أن يكون المبتدأ مستحقّاً للتصدير: إمّا بنفسه؛ نحو: ما أطيب عملك!، مَنْ في المسجد؟ من يفعل الخير لا يعدم جوازيه، كم معروف لخالد؛ أو بغيره متقدِّماً عليه؛ نحو: لأنت خير جليس، أو متأخِّراً عنه؛ نحو: تلميذ من يعلِّم الناس؟
الثانية: يجب تقدّم الخبر في أربع حالات:
أ- أن يوقع تأخيره في لبس ظاهر؛ نحو: في الدار رجل، وعندك مالٌ.
ب- أن يقترن المبتدأ بـ«إلّا» لفظاً؛ نحو: ما لنا إلّا اتباع أحمد، أو معنًى؛ نحو: إنَّما عندك زيد.
ج- أن يكون لازم الصدرية؛ نحو: أين زيد؟، أو مضافاً إلى ملازمها؛ نحو: صبيحة أي يوم سفرك؟.
د- أن يعود ضمير متّصل بالمبتدأ على بعض الخبر؛ نحو قوله -تعالى-: ﴿أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ﴾.
الثالثة: حذف الخبر نوعان؛ جائز وواجب؛ أمّا الجائز، ففي نحو: خرجت فإذا الأسد؛ أي: حاضر، ونحو ﴿أُكُلُهَا دَآئِمٌ وَظِلُّهَاۚ﴾ أي: وظلُّها كذلك، ويقال: من عندك؟، فتقول: زيد؛ أي: عندي زيد. وأمّا الواجب ففي مسائل:
أحدها: أن يكون الخبر كوناً مطلقاً، والمبتدأ بعد لولا؛ نحو: لولا زيد لأكرمتك؛ أي: لولا زيد موجود.
الثانية: أن يكون المبتدأ صريحاً في القسم؛ نحو: لعمرك لأفعلنَّ، وايم الله لافعلَنَّ؛ والتقدير: لعمرك قسمي، وايم الله يميني.
الثالثة: أن يكون المبتدأ معطوفاً عليه اسم بواو، هي نصّ في المعيّة؛ نحو: كلُّ رجل وصنيعُه؛ لأنَّ معناه، كلّ رجلٍ مع صنيعه.
الرابعة: أن يكون المبتدأ أوّلًا مصدراً عاملًا في اسم مفسّر لضمير ذي حال، لا يصحُّ كونه =



[الخامس: اسم كان وأخواتها]

ثم قلت الخامس: اسْمُ كَانَ وأَخَوَاتِهَا، وهِيَ: أَمْسَى، وأَصْبَحَ، وأَضْحَى، وظَلَّ، وبَاتَ، وصَارَ ، وَلَيْسَ - مُطْلَقاً، وتَالِيَةً لِنَفْيٍ أَوْ شِبْهِهِ: زَالَ -مَاضِي يَزَال - وبَرِحَ، وفَتِئَ، وانْفَكَّ، وصِلَةً لِ«مَا» الْوَقْتِيَّةِ: دَامَ؛ نحو: ﴿مَا دُمْتُ حَيًّا﴾.

[عمل كان وأخواتها]

وأقول: الخامسُ من المرفوعات: اسمُ كان وأخواتها الاثْنَتَيْ عشرَةَ المذكورة، فإنَّهن يدخلن على المبتدأ والخبر؛ فيرفَعْنَ المبتدأ، ويسمَّى اسمهنَّ حقيقة، وفاعلهنَّ مجازاً، وينصبْنَ الخبر، ويسمَّى خبرهنَّ حقيقة، ومفعولهنَّ مجازاً.

= خبراً عن المبتدأ المذكور؛ نحو: ضربي زيداً قائماً؛ فضربي: مبتدأ، وهو مصدر عامل في زيد؛ لأنه مفعول به له . و«زيد» هذا مفسّر لضمير ذي حال، لا يصحُّ كونه خبراً، فالتقدير فيه: «ضربي زيداً قائماً»؛ ضربه قائماً، ولا يجوز (ضربي زيداً شديداً) لصلاحيّة الحال للخبريّة، وعندها يكون الرفع واجباً، وأن يكون المبتدأ ثانياً مضافاً إلى المصدر المذكور؛ نحو: «أكثر شربي الماء بارداً»، أو إلى مؤوّل بالمصدر؛ نحو: «أخطب مايكون الأمير قائماً»، وخبر ذلك مقدّر بـ«إذ كان»، أو «إذا كان» عند البصريّين؛ والمعنى: أخطب ما يكون الأمير إذ كان قائماً، أو إذا كان قائماً، وانظر هذه المسائل في شرح ابن عقيل: ١/ ٢٣٢-٢٥٤، وضياء السالك: ١/ ١٨٩-١٩٧، وشرح الأشموني ١/ ١٠٠- ١٠٥، وشرح التصريح: ١/ ١٧٠- ١٧٦ .

وأما المواضع التي يُحذف فيها المبتدأ وجوباً، فلم يذكرها المؤلّف، وهي:

١- النّعت المقطوع إلى الرفع في مدح؛ نحو: مررت بزيد الكريمُ، أو ذمّ؛ نحو: مررت بزيد الخبيثُ، أو ترحّم؛ نحو: مررت بزيد المسكينُ؛ فالمبتدأ محذوف في هذه الأمثال ونحوها وجوباً؛ والتقدير: «هو الكريم، وهو الخبيث، وهو المسكين» .

٢- أن يكون الخبر مخصوصَ «نعم وبئس»؛ نحو: نعم الرَّجل زيد، وبئس الرَّجل عمرو؛ فزيد وعمرو خبران لمبتدأ محذوف وجوباً؛ والتقدير: هو زيد؛ أي: الممدوح زيد، وهو عمرو؛ أي: المذموم عمرو .

٣- ما حكى الفارسي من كلامهم: في ذمّتي لأفعلنَّ؛ فـ«في ذمّتي»: خبر لمبتدأ محذوف تقديره: يمين؛ وهو واجب الحذف، وكذلك ما أشبهه، وهو ما كان الخبر فيه صريحاً في القسم .

٤- أن يكون الخبر مصدراً نائباً مناب الفعل؛ نحو: صبر جميل؛ والتقدير: صبري صبر جميل فـ«صبري» مبتدأ، وصبر جميل: خبره، ثمّ حذف المبتدأ «صبري» وجوباً، انظر تفصيل ذلك في: ابن عقيل: ١/ ٢٥٤- ٢٥٦، والأشموني: ١/ ١٠٥، وشرح التّصريح: ١/ ١٧٦-١٧٨ .

[أقسام أخوات كان من حيث شروط العمل]

ثم هُنَّ في ذلك على ثلاثة أقسام:

(أ) ما يعمل هذا العمل بلا شرط، وهي ثمانية: كان وليس وما بينهما.

(ب) وما يشترط أنْ يتقدم عليه نَفْيٌ أو شبهه، وهو النّهي والدعاء، وهي أربعة: زَالَ، وبَرِحَ، وفَتِئَ، وانْفَكَّ؛ نحو: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾(١)، ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ﴾(٢)؛ وتقول: «**لا تَزَلْ ذَاكِرَ اللهِ**» و«**لا بَرِحَ رَبْعُكَ مَأْنوساً**»، و«**لا زَالَ جَنَابُكَ مَحْرُوساً**»، ويشترط في «**زال**» شرطٌ آخَرُ، وهو أن يكون ماضي «يزَالُ»؛ فإنَّ ماضي «يَزُول» فعلٌ تامٌّ قاصر بمعنى الذَّهاب والانتقال؛ نحو: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُمْسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ أَن تَزُولَا ۚ وَلَئِن زَالَتَآ إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِّنۢ بَعْدِهِۦٓ﴾(٣)، و«**إن**» الأولى في الآية شرطيّة، والثانية نافية: وماضي (يُزِيلُ) فعلٌ تامّ مُتَعَدٍّ بمعنى مَازَ يَمِيزُ، يقال: زَالَ زَيْدٌ ضأْنَهُ من مَعْزِ فلان؛ أي: مَيَّزَه منه.

(ج) وما يشترط أن يتقدَّم عليه «**ما**» المصدريَّة النَّائبة عن ظرف الزَّمان(٤)، وهو

---

(١) ١١ سورة هود، الآية: ١١٨ .
موطن الشّاهد: (لايزالون مختلفين) .
وجه الاستشهاد: مجيء «يزال» عاملًا عمل كان وأخواتها؛ لأنّه تقدّمه «لا» النّافية؛ وحكم اقتران هذا الفعل بالنفي وشبهه ليعمل عمل «كان وأخواتها» واجب .

(٢) ٢٠ سورة طه، الآية: ٩١ .
موطن الشّاهد: (لن نبرح) .
وجه الاستشهاد: مجيء «نبرح» فعلًا ماضياً ناقصاً؛ لتقدُّم «لن» النّافية عليه؛ وحكم هذا الاقتران: الوجوب .

(٣) ٣٥ سورة فاطر، الآية: ٤١ .
موطن الشّاهد: (أن تزولا، زالتا) .
وجه الاستشهاد: مجيء «تزولا» و«زالتا» فعلين تامّين؛ ليسا ناقصين في هذه الآية .

(٤) تُسمَّى «ما» هذه مصدرية وقتية؛ وأمّا وجه تسميتها بالمصدرية؛ فلأنّها تُؤوّل مع صلتها بمصدر، هو الدّوام؛ وأمّا تسميتها بالوقتية؛ فلنيابتها مع صلتها عن الوقت، وهو المدّة، وهي تفيد توقيت دوام ثبوت الخبر للمبتدأ بمدّة، وماتجدر الإشارة إليه أنَّ «ما» كلّما كانت وقتيّةً، فهي مصدريّة البتَّة؛ ولايلزم من أن تكون مصدرية، أن تكون وقتيَّة، بل قد تكون مصدرية فقط، كقول الشّاعر:

يسرّ المرء ماذهب الليالي ... وكان ذهابهنّ له ذهابا

ويجب الانتباه إلى أمر هام، هو أنّه لايلزم من وجود «ما» المصدرية الظّرفية قبل «دام» وجوب إعمال «دام» عمل كان الناقصة، بل قد تدخل «ما» على «دام» ولاتعمل، وذلك؛ نحو قوله =

«دام» وإلى ذلك أشَرْتُ بالتّمثيل بالآية الكريمة؛ كقوله سبحانه -وتعالى-: ﴿وَأَوْصَنِي بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱلزَّكَوٰةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾[1]؛ أي: مُدَّةَ دَوَامِي حَيّاً؛ فلو قلت: «دَامَ زيدٌ صَحِيحاً»، كان قولك: «صحيحاً» حالاً لا خبراً، وكذلك: «عجبت مِنْ مَا دَامَ زَيْدٌ صَحِيحاً»؛ لأنَّ ما هذه مصدريّة لا ظرفيّة، والمعنى: عجبت من دوامه صحيحاً.

* * *

[حالات حذف كان]

ثم قلت: ويَجِبُ حَذْفُ «كَانَ» وَحْدَهَا بَعْدَ «أَمَّا» في نحو: «أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ»، ويجوزُ حَذْفُهَا مَعَ اسْمِهَا بَعْدَ «إِنْ وَلَوِ» الشَّرْطِيَّتَيْنِ، وَحَذْفُ نُونِ مُضَارِعِهَا الْمَجْزُومِ إِلَّا قَبْلَ سَاكِنٍ، أَوْ مُضْمَرٍ مُتَّصِلٍ.

* * *

[شروط وجوب حذف كان وحدها]

وأقول: هذه ثلاث مسائل مُهِمَّة تتعلّق بـ«كان» بالنَّظر إلى الحذف:

إحداها: حَذْفُهَا وُجُوباً دون اسمها وخبرها، وذلك مشروط بخمسة أمور؛ **أحدها**: أن تقع صلةً لـ«أنْ». **والثاني**: أن يدخل على «أنْ» حرفُ التعليلِ. **الثالث**: أن تتقدَّم العلة على المعلول. **الرابع**: أن يُحذف الجار. **الخامس**: أن يؤتى بـ«ما»؛ كقولهم: «أَمَّا أَنْتَ مُنْطَلِقاً انْطَلَقْتُ» وأصل هذا الكلام: انْطَلَقْتُ لأَنْ كنتَ منطلقاً؛ أي: انطلقت لأجل انطلاقك. ثم دَخَلَ هذا الكلام تغييرٌ من وُجُوهٍ؛ **أحدها**: تقديمُ العلّة - وهي «لأن كنت منطلقاً» - على المعلول- وهي «انطلقت» - وفائدة ذلك الدّلالةُ على الاختصاص. **والثّاني**: حذفُ لام العلّة، وفائدة ذلك الاختصار. **والثّالث**: حذفُ «كان». وفائدته أيضاً الاختصار، **والرّابع**: **انفصال الضمير**، وذلك

= -تعالى-: ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ سُعِدُوا فَفِي ٱلْجَنَّةِ خَلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ﴾ ١١ سورة هود، الآية: ١٠٨، فالتقدير-والله أعلم-: خالدين فيها مابقيت السّموات والأرض.

(١) سورة مريم، الآية: ٣١.
موطن الشّاهد: (مادمت حيّاً).
وجه الاستشهاد: أتى «دام» فعلًا ناقصاً؛ لاقترانه بـ «ما» المصدرية؛ وحكم هذا الاقتران الوجوب.

لازمٌ عن حذف كان. **والخامس**: وجوبُ زيادة «**ما**»؛ وذلك لإرادة التعويض. **والسّادس**: إدغام النّون في الميم، وذلك لتقارب الحرفين مع سكون الأوّل وكونهما في كلمتين.

ومن شواهد هذه المسألة قولُ العباس بن مرداس[1]: [**البسيط**]

٨٦-أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ ... فَإِنَّ قَوْمِيَ لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ[2]

«**أبا**» منادى بتقدير: يا أبا، و«**خُرَاشَة**» بضمّ الخاء المعجمة، و«**أمّا أنت ذا نفر**»؛ أصله: لأنْ كنت ذا نفر، فعمل فيه ما ذكرناه، والذي يتعلّق به اللام محذوف؛ أي: لأنْ كنت ذا نفر افْتَخَرْتَ عَلَيَّ؛ والمراد بالضَّبُع: السَّنَةُ المُجْدِبة.

* * *

[حذف «كان» مع اسمها]

المسألة الثانية: حذف «**كان**» مع اسمها وإبقاء خبرها، وذلك جائز لا واجب، وشَرْطهُ: أن يتقدّمها «إنْ» أو «لو» الشّرطيتان؛ **فالأوّلُ**: كقوله ﷺ: «**النَّاسُ مَجْزِيُّونَ بِأَعْمَالِهِمْ إنْ خَيْراً فَخَيْرٌ، وإنْ شَرّاً فَشَرٌّ**»[3] فتقديره: إنْ كان عملُهم خيراً؛ فجزاؤهم خير، وإنْ كان عملُهم شَرّاً؛ فجزاؤهم شَرٌّ، وهذا أرجح الأوجه في مثل هذا

---

(١) العباس بن مرداس: شاعر فارس، من سادات قومه؛ وأمّه الخنساء الشاعرة المشهورة، أدرك الإسلام، وأسلم قبل فتح مكة، وحضر يوم الفتح. مات سنة ١٨ هـ. الأغاني: ١٣/ ٦٢-٧٠، والخزانة: ١/ ٧١-٧٤.

(٢) **المفردات الغريبة**: **أبا خراشة**: كنية شاعر صحابي، اسمه خفاف بن ندبة، أحد فرسان قيس. نفر: جماعة يعتزّ بهم. والنّفر: الرّجال من ثلاثة إلى تسعة. **الضّبع**: أصله الحيوان المعروف؛ والمراد -هنا- السّنوات المجدبة.
معنى الشّاهد: يخاطب الشّاعر «خفاف» قائلًا: لاتفخر عليّ بكثرة جماعتك الذين تعتزّ بهم وبشجاعتهم؛ فإنّ قومي أصحاب منعة وقوّة لم تأكلهم السنوات المجدبة، ولم تؤثّر فيهم الحوادث والأزمات؛ وإنّما أنقص عددهم تسابقهم إلى صفوف الجهاد.
موطن الشّاهد: (أمّا أنت ذا نفر).
وجه الاستشهاد: حذف «كان» العاملة بعد «ما» المصدرية، وأبقى عملها، وعوّض عنها بـ «ما» الزّائدة، كما في قول النّاظم:
وبعد «أن» تعويض «ما» عنها ارتكب ... كمثل: «أمّا أنت برّاً فاقترب»
ونلحظ في المثال أنّ عملها بقي كما لو كانت موجودة؛ فأتى الضّمير «أنت» اسماً لها، و«ذا نفر» خبراً لها، والمحذوف من الكلام هو «كان» وحدها؛ وأمّا حكم هذا الحذف؛ فهو الوجوب، مع الشروط المذكورة، ويأتي على كثرة في الكلام. انظر ضياء السّالك: ١/ ٢٢٠.

(٣) حديث: النّاس مجزيّون بأعمالهم إنْ خيراً فخير وإنْ شرّاً فشرّ.

التّركيب، وفيه وُجوهٌ أُخر[1]. **والثّاني؛ كقوله ﷺ: «الْتَمِسْ وَلَوْ خَاتَماً مِنْ حَدِيد»**[2].

* * *

[شروط حذف نون «كان»]

المسألة الثّالثة: حذفُ نُونِ **«كان»** وذلك مشروط بأمُورٍ؛ **أحدها:** أن تكون بلفظ المضارع. **والثّاني:** أن يكون المضارع مجزوماً. **والثّالث:** أن لا يقع بعد النّون ساكن. **والرّابع:** أن لايقع بعده ضمير متصل، وذلك نحو: ﴿وَلَمْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾[3]، ﴿وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾[4]؛ ولا يجوز في قولك: **«كانَ»** و**«كُنْ»**؛ لانتفاء المضارع، ولا في نحو: **«هُوَ يَكُونُ»** و**«لَنْ يَكُونَ»**؛ لانتفاء الجزم، ولا في نحو: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾[5]؛ لوجود السّاكن، ولا في نحو قوله: **«إنْ يَكُنْهُ**

---

(١) في هذا التركيب أربعة أوجه، وهي:
الأول: أرجحها وهو ما ذكره المصنّف.
والثاني: -وهو أضعفها- رفع خبر الأوّل، ونصب الثّاني؛ والتقدير: إن كان في عملهم خير فيجزون خيراً.
والثالث: رفعهما؛ والتّقدير: إن كان في عملهم خير فجزاؤُهم خير.
والرّابع: نصبهما؛ أي: إن كان عملهم خيراً فيجزون خيراً. والوجهان الأخيران متوسّطان بين القوّة والضّعف. انظر شرح الشذور (تحقيق. الدّقر) ٢٤٣، حا:١.

(٢) حديث صحيح، رواه البخاري في كتاب النكاح، وأحمد في مسنده، والبيهقي، وأبو داود عن سهل بن سعد.

(٣) ١٦ سورة النحل، الآية: ١٢٠.
موطن الشّاهد: (لم يكُ مِن).
وجه الاستشهاد: مجيء «يكُ» فعلًا مضارعاً مجزوماً بـ «لم» وعلامة جزمه السّكون الظّاهرة على النّون المحذوفة تخفيفاً؛ لتوفّر الشروط المطلوبة لجواز حذفها؛ وحكم هذا الحذف الجواز.

(٤) ١٩ سورة مريم، الآية: ٢٠.
موطن الشّاهد: (لم أكُ بغيّا).
وجه الاستشهاد: مجيء «أكُ» فعلًا مضارعاً مجزوماً، وحذفت نونه تخفيفاً، كما في الآية السّابقة.

(٥) ٩٨ سورة البيّنة، الآية: ١.
موطن الشّاهد: (لم يكن الذين).
وجه الاستشهاد: مجيء «يكن» فعلًا مضارعاً مجزوماً بـ «لم» وعلامة جزمه السّكون، وحرّك بالكسر، منعاً لالتقاء الساكنين؛ ولم تحذف نون الفعل تخفيفاً في هذه الآية، كما في الآيتين السّابقتين؛ لأنَّ النّون وليها ساكن؛ هو اللّام في «الذين» وحكم الحذف في هذه الآية المنع باتّفاق.

فَلَنْ تُسَلَّط عَلَيهِ، وَإِنْ لا يَكُنْهُ فَلا خَيرَ لَكَ فِي قَتْلِهِ»[١] لوجود الضَّمير[٢].

* * *

[السّادس: أسماء أفعال المقاربة والرجاء والشروع]

ثم قلت: السَّادِسُ: اسْمُ أَفْعَالِ المُقَارَبَةِ؛ وهِيَ: كَادَ، وكَرَبَ، وَأَوْشَكَ؛ لِدُنُوِّ الْخَبَرِ. وعَسَى، واخْلَولَق، وحَرَى؛ لِتَرَجِّيه. وطَفِقَ، وعَلِقَ، وأَنْشَأَ، وأَخَذَ، وجَعَلَ، وهَبَّ، وهَلْهَلَ؛ لِلشُّرُوعِ فِيهِ، ويَكُونُ خَبَرُهَا مُضارعاً.

وأقول: السَّادِسُ من المرفوعاتِ: اسمُ الأفْعَالِ المذكورة.

[أفعال المقاربة والرجاء والشروع باعتبار معانيها ثلاثة أقسام]

وهي تنقسم -باعتبار معانيها- إلى ثلاثة أقسامٍ:

ما يدلُّ على مُقَارَبة المُسمَّى باسمها للخبر، وهي ثلاثة: كَادَ، وكَرَبَ، وأَوْشَكَ.

وما يدلُّ على تَرَجِّي المتكلِّم للخبر؛ وهي ثلاثة أيضاً: عَسَى[٣]، وحَرَى، واخْلَوْلَقَ.

وما يدلُّ على شُرُوع المُسَمَّى باسمها في خبرها، وهي كثيرة؛ ذكرتُ منها هنا سبعة، فكملت أفْعَالُ هذا الباب ثَلاثَةَ عَشَرَ، كما أنَّ الأفعال في باب «**كان**» كذلك.

فهذه الثلاثةَ عَشَرَ، تعمل عمل «**كان**»؛ فترفع المبتدأ، وتنصب الخبر، إلَّا أنَّ

---

(١) حديث صحيح رواه البخاري في كتاب الجهاد: ٢/ ٨٢ و٤/ ٥٦، ورواه أيضاً في: ٨/ ٣٤ و١٠٧ . ورواه مسلم في باب ذكر ابن صيّاد من كتاب الفتن وأشراط السَّاعة (ط: ٢؛ إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٧٢): ٤/ ٢٩٣٠ . ورواه أحمد بلفظ: «إن يكن هو... وإن لا يكن هو...» برقم (٦٣٦) .

(٢) ذكر المؤلّف الحذف الكلّي والجزئي لـ «كان» ولم يذكر متى تكون زائدة، واستكمالاً للفائدة نقول: تزاد «كان» أحياناً لإفادة التوكيد وحسب، من دون أن يكون لها اسم وخبر، وزيادتها لا تكون إلا بتوفّر شرطين؛ أحدهما: أن تكون بلفظ الماضي . والثاني: أن تكون بين شيئين متلازمين، ليسا جارّاً ومجروراً؛ نحو: «ماكان أحسن خالداً»! فأتت «كان» بلفظ الماضي، ووقعت بين شيئين متلازمين؛ ما «التعجبية» وفعل التّعجّب . وانظر هذه المسألة في: ابن عقيل: ١/ ٢٨٨، والتّصريح على التوضح: ١/ ١٩١-١٩٢ .

(٣) قال ابن هشام في «المغني» عند حديثه عن «عسى»: «ومعناه التّرجي في المحبوب، والإشفاق في المكروه، وقد اجتمعا في قوله -تعالى-: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُواْ شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّواْ شَيْـًٔا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ﴾. انظر المغني: ٢٠١ .

خبرها لا يكون إلّا فعلًا مضارعاً[١]، ثمّ منه ما يقترن بـ«أنْ»، ومنه ما يتجرَّدُ عنها، كما يأتي تفصيله -إن شاء الله تعالى- في باب المنصوبات؛ ولولا اختصاصُ خَبرِها بأحكام ليست لـ«**كان وأخواتها**» لم تنفرد بباب على حِدَةٍ؛ قال الله -سبحانه-: ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيٓءُ﴾[٢]، ﴿عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يَرْحَمَكُمْ﴾[٣]، وقال الشاعر[٤]: [**البسيط**]

٨٧-وَقَدْ جَعَلْتُ إِذَا مَا قُمْتُ يُثْقِلُنِي ... ثَوْبِي فَأَنْهَضُ نَهْضَ الشَّارِبِ السَّكِرِ
وَكُنْتُ أَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ مُعْتَدِلاً ... فَصِرْتُ أَمْشِي عَلَى أُخرى مِنَ الشَّجَرِ[٥]

وقال الآخر[٦]: [**الطَّويل**]

٨٨- هَبَبْتُ أَلُومُ الْقَلْبَ فِي طَاعَةِ الهَوَى[٧]

---

(١) ويجوز حذف هذا الخبر، إن دلّ عليه دليل، كما في الحديث الشَّريف: «من تأنّى أصاب أو كاد، ومن عجّل أخطأ أو كاد» فالمراد واضح؛ لأنَّ التقدير: من تأنّى أصاب أو كاد يصيب، ومن عجّل أخطأ أو كاد يخطئ.

(٢) ٢٤ سورة النور، الآية: ٣٥ .
موطن الشّاهد: (يكاد زيتها يضيء) .
وجه الاستشهاد: مجيء خبر «يكاد» جملةً فعليّةً فعلها مضارع، غير مقترن بأن .

(٣) ١٧ سورة الإسراء، الآية: ٨ .
موطن الشّاهد: (عسى ربكم أن يرحمكم) .
وجه الاستشهاد: مجيء خبر «عسى» فعلًا مضارعاً مقترناً بـ«أن» .

(٤) الشّاعر هو: أبو حيّة النّميري، الهيثم بن الربيع بن زرارة، شاعر مجيد من مخضرمي الدّولتين الأموية والعباسيّة، كان أهوج كذّاباً، مات سنة ١٨٣ هـ . وينسب البيتان إلى عمرو بن أحمر الباهلي، وسيذكر هذان البيتان مرة أخرى في خبر أفعال المقاربة . الشّعر والشّعراء: ٢/ ٧٧٤، والأغاني: ٥١/ ٦١ -٦٢، والمؤتلف: ١٠٣ .

(٥) **المفردات الغريبة**: يثقلني: يجهدني، ويتعبني. «أنهض»: أقوم . «السَّكِر»: السَّكران؛ يُقال: سكر يسكر سكراً؛ فهو سكِرٌ .
المعنى: يصف الشّاعر حاله بعد أن تقدمت سنّه، وكيف صار ينهض وهو يعاني الضّعف، وإذا ما وقف، وقف متمايلًا كالسكران، وصار يعتمد العصا بعد أن انحنى ظهره، بعد أن كان مستقيماً معتدلًا .
موطن الشّاهد: (جعلت يثقلني ثوبي) .
وجه الاستشهاد: إعمال «جعل» حيث رفعت الاسم «تاء المتكلم» وجاء خبرها يثقلني؛ غير أنَّ الأصل في هذه الأفعال، أن يكون خبرها جملة مصدَّرة بمضارع يكون فاعله ضميراً راجعاً إلى الاسم، وفي هذا الشّاهد: رأينا أنَّ فعل يثقلني ارتفع به فاعل هو اسم ظاهر «ثوبي»، وتخلّصاً من هذا الإشكال فقد أوّل النحاة الكلام، وقدّروا فاعل يثقلني ضميراً مستتراً تقديره: هو، يعود إلى التّاء التي هي اسم جعل؛ وقدَّروا أصل الكلام: وقد جعلت ثوبي يثقلني، وعدّوا ثوبي بدلًا من التاء؛ وفي هذا من التكلّف ما يغني التأويل والتقدير .

(٦) لم ينسب إلى قائلٍ معيَّن .

(٧) وعجز البيت: فلَجَّ كأني كنتُ باللوم مُغريا.
المفردات الغريبة: هببت: شرعت . لجّ: بالغ في الخصومة . =

وقال الآخر[١]: [الطَّويل]

٨٩-وَطِئْنَا دِيَارَ المُعْتَدِينَ فَهَلْهَلَتْ نُفُوسُهُمْ قَبْلَ الإمَاتَةِ تَزْهَقُ[٢]

وهذان الفعلان أغْرَبُ أفعال الشّروع، وَطَفِقَ أشهرها، وهي التي وقعت في التّنزيل، وذلك في موضعين؛ **أحدهما**: ﴿وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ﴾[٣]؛ أي: شَرَعَا يَخيطَانِ ورقَةً على أخرى كما تُخْصَفُ النِّعَالُ؛ ليستترا بها، وقرأ أبو السّمّال العدوي: «**وَطَفَقَا**» بالفتح، وهي لُغَة حكاها الأخفش، وفيها لُغَة ثالثة طَبِقَ -بباء مكسورة مكان الفاء- **والثّاني**: ﴿فَطَفِقَ مَسْحًا﴾[٤]؛ أي: شَرَعَ يمسح بالسَّيف سُوقَهَا وأعْنَاقَهَا مَسْحاً؛ أي: يقطعها قطعاً[٥].

* * *

= المعنى: لمّا بدأت ألوم قلبي في خضوعه وانصياعه للهوى، لم يرتدع، ولم يقلع عن هواه، بل خاصم، وتمرّد، وازداد في طاعة الهوى وانقياده له، حتى لكأنني كنت أغريه، ولا ألومه .
موطن الشّاهد: (هببت ألوم) .
وجه الاستشهاد: مجيء فعل «هبَّ» من أفعال الشروع، فعمل عمل كان فرفع ضمير المتكلّم اسماً له، وجاء خبره جملة فعلية، فعلها مضارع، فاعلها ضمير مستتر يعود إلى «التّاء» .

(١) لم ينسب إلى قائل معيَّن .

(٢) لم أجد لهذا البيت ذكراً في المصادر والمراجع التي اعتمدتها في التَّحقيق، وسيذكر البيت مرّة ثانية في باب خبر أفعال المقاربة .
المفردات الغريبة: هلهلت: دنت . تزهق: تخرج .
المعنى: يصف الشاعر حالة الهلع والخوف التي مُني بها أعداؤهم، حين اقتحموا ديارهم، واستباحوا أرضهم، فكادت أرواحهم تفارق أبدانهم جزعاً وفزعاً من قبل أن ينزل بهم الموت .
موطن الشّاهد: (هلهلت نفوسهم تزهق) .
وجه الاستشهاد: مجيء «هلهل» من أفعال الشروع، وقد عمل عمل «كان» النّاقصة، فرفع الاسم «نفوس» ونصب الخبر الذي هو جملة «تزهق» (من الفعل والفاعل) ورأينا كيف جاء فعل «تزهق» مجرَّداً من «أن»؛ لأنَّ «أن» لا تأتي مع الخبر في أفعال الشروع مطلقاً .

(٣) ٧ سورة الأعراف، الآية: ٢٢ . ٢٠ سورة طه، الآية: ١٢١ .
أوجه القراءات: قرأ الجمهور «وطَفِقا» بكسر الفاء، وقرأ أبو السّمال العدوي «وطفَقَا» بفتح الفاء. القرطبي: ٧/ ١٨٠ .
موطن الشّاهد: (طفقا يخصفان) .
وجه الاستشهاد: مجيء «طفق» من أفعال الشروع، ورفع «الألف» اسماً له، ونصب جملة «يخصفان» خبراً له؛ ومعلوم أنَّ خبر أفعال الشروع يأتي جملة فعلية؛ فعلها مضارع مجرّد من «أن» كما في الآية الكريمة .

(٤) ٣٨ سورة ص، الآية: ٣٣ .
موطن الشّاهد: (فطفق مسحاً) .
وجه الاستشهاد: مجيء «طفق» بمعنى شرع؛ وفي الآية الكريمة فعل مقدّر واقع خبراً لـ«طفق»؛ إذ التّقدير - والله أعلم - فطفق يمسح سوقها وأعناقها مسحاً، كما في المتن .

(٥) بقي علينا أن نعلم أنَّ أفعال المقاربة ملازمة للماضي إلّا أربعة جاء منها المضارع ناقصاً أيضاً، =

[السّابع: اسم ما حُمل على «ليس»]

ثم قلت: السَّابعُ: اسْمُ ما حُمِلَ على «لَيسَ»، وهِيَ أَرْبَعَةٌ: **«لاتَ»** في لُغَةِ الجميع، ولا تَعْمَل إلاّ في الحينِ بِكَثْرَةٍ، أوِ السَّاعَةِ أوِ الأَوَانِ بِقلَّةٍ، ولا يُجمَعُ بينَ جُزْأَيْهَا، والأكثَرُ كَونُ المَحْذُوفِ اسْمَهَا؛ نحوُ: ﴿وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾. و**«ما»** و**«لا»** النَّافِيَتَان في لُغَةِ الحِجَازِ. و**«إن»** النَّافِيَةُ في لُغَةِ أَهْلِ العَالِيَةِ؛ وشَرْطُ إعْمَالِهِنَّ نَفْيُ الْخَبَرِ، وتأخِيرُهُ، وأنْ لا يَلِيَهنَّ مَعْمُولُهُ وليس ظَرْفاً ولا مَجْرُوراً، وتَنكيرُ مَعْمُولَيْ «لا» وأن لا يقترِنَ اسمُ «ما» بـ«إِن» الزَّائِدَةِ؛ نحو: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ و:

ولا وَزَرٌ مِمَّا قَضَى اللهُ واقِيا

و«**إنْ ذَلِكَ نَافعَكَ وَلا ضَارَّكَ**».

وأقول: السَّابعُ من المرفوعات: اسمُ ما حُمِلَ -في رفع الاسم ونصب الخبر- على «ليس»، وهي أَحْرُفٌ أربعة نافية، وهي: **«ما»** و**«لا»** و**«لاتَ»** و**«إنْ»**.

[شروط عمل «ما» الحجازيّة]

فأمّا «ما» فإنّها تعملُ هذا العملَ بأربعة شروط؛ **أحدها**: أن يكون اسمها مُقَدّماً، وخبرها مؤخّراً. **والثاني**: أن لا يقترن الاسم بـ«**إن**» الزائدة. **والثالث**: أن لا يقترن الخبر بـ«**إلّا**». **والرّابع**: ألاّ يليها معمولُ الخبر وليس ظرفاً، ولا جارّاً ومجروراً[١].

فإذا استوفت هذه الشروط الأربعة عملت هذا العمَلَ - سَواءٌ أكان

= وهي: كاد، فجاء في التنزيل ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيٓءُ﴾، وأوشك، فجاء في قول الشاعر: «يوشك من فر من منيّته»؛ وأوشك: مضارعها أكثر استعمالاً من ماضيها، وطفق جاء مضارعها: يطفق، وجعل جاء مضارعها يجعل؛ حكى الكسائي: «إنَّ البعير ليهرم حتى يجعل إذا شرب الماء مجّه»؛ واستعمل اسم الفاعل لثلاثة منها:

١ - «كاد»: «كائد» كما في قول الشّاعر كثيّر بن عبد الرّحمن: [الطّويل]

يقيناً لرهنٌ بالّذي أنا كائدُ ... أموت أسىً يوم الرّجام وإنّني

٢ - «كرب»: «كارب» كما في قول الشّاعر: [الكامل]

أبُنيَّ إنَّ أبَاكَ كَارِبُ يَومِهِ ... فإذَا دُعيتَ إلى المكارِمِ فَاعْجَلِ

٣ - «أوشك»: «موشك» كقول كثيّر بن عبد الرحمن: [الوافر]

فَإنَّكَ مُوشِكٌ أنْ لا تَرَاهَا ... وَتَغْدُو دُونَ غَاضِرَةَ العَوَادِي

انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ١/ ٣١٣-٣٢١ .

(١) أي: ويستثنى الظّرف والجار والمجرور؛ لأنّهم يتوسّعون فيهما ما لا يتوسّعون في غيرهما .

اسمُهاوخبرها نكرتين، أو معرفتين، أو كان الاسمُ معرفة والخبرُ نكرةً - فالمعرفتان؛ كقوله -تعالى-: ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾[١]، والنكرتان كقوله -تعالى-: ﴿فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَٰجِزِينَ﴾[٢]؛ فـ«أحدٌ» اسمها، و«حاجزين» خبرها، و«منكم» متعلق بمحذوف؛ تقديره: أعني، ويحتمل أنَّ أحداً فاعلُ «منكم»؛ لاعتماده على النَّفي، و«حاجزين» نعت له على لفظه.

فإن قلت: كيف يُوصَفُ الواحدُ بالجمع؟ وكيف يخبر به عنه؟

قلت: جوابهما أنَّه اسم عامٌ؛ ولهذا، جاء ﴿لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِۦ﴾[٣] والمختلفان؛ كقوله-تعالى-: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾[٤]، ولم يقع في القرآن إعمال «ما» صَريحاً في غير هذه المواضع الثلاثة، على الاحتمال المذكور في الثّاني، وإعمالُها لغةُ أهل الحجاز، ولا يجيزونه في نحو قوله[٥]: [البسيط]

٩٠-بَنِي غُـدَانَةَ مَا إنْ أَنْـتُـمْ ذَهَـبٌ وَلا صَرِيفٌ، وَلكِن أَنْتُمُ الخَزَفُ[٦]

---

(١) ٥٨ سورة المجادلة، الآية: ٢ .
موطن الشَّاهد: (ما هنَّ أمّهاتهم) .
وجه الاستشهاد: مجيء «ما» نافية تعمل عمل ليس . ومجيء كلّ من اسمها وخبرها معرفة؛ فهنَّ ضمير؛ والضّمير من أعرف المعارف، و «أمهاتهم»: أضيفت إلى «الضّمير» فصارت معرفة؛ وحكم مجيء اسمها وخبرها معرفتين الجواز .

(٢) ٦٩ سورة الحاقّة، الآية: ٤٧ .
موطن الشَّاهد: (ما منكم من أحدٍ عنه حاجزين) .
وجه الاستشهاد: مجيء «ما» نافية عاملة عمل ليس . و«أحد» اسمها، و«حاجزين» الخبر؛ ومعلوم أنَّ «أحد» نكرة، و «حاجزين» نكرة؛ وحكم مجيء اسم «ما» وخبرها نكرتين الجواز .

(٣) ٢ سورة البقرة، الآية: ٢٨٥ .

(٤) ١٢ سورة يوسف، الآية: ٣١ .
موطن الشَّاهد: (ما هذا بشراً) .
وجه الاستشهاد: مجيء «ما» عاملة عمل ليس، ومجيء اسمها «هذا» معرفة، ومجيء خبرها «بشراً» نكرةً؛ وحكم مجيء الاسم معرفة والخبر نكرة الجواز .

(٥) لم ينسب إلى قائلٍ معيَّن .

(٦) المفردات الغريبة: غُدانة : حـي من بني يربوع . صريف : الفضة الخالصة . الخزف : الفخّار .
المعنى: يهجو الشّاعر بني غُدانة، ويصفهم بأنّهم ليسوا من أشراف النّاس وأسيادهم، وإنّما هم من أدنى طبقات النَّاس وأقلّها قيمة وقدراً .
موطن الشَّاهد: (ما إن أنتم ذهب) .
وجه الاستشهاد: مجيء «ما» النَّافية مقترنة بـ«إن» الزَّائدة؛ فبطل عملها عمل ليس على هذه الرواية للبيت . ولكن للبيت رواية أخرى بنصب ذهباً؛ فتخرج رواية نصبه على أنَّ «إنْ» نافية مؤكّدة لنفي «ما» وليست زائدة، وساعتها تعمل «ما» عمل ليس . والأفضل: إهمال «ما» في هذا البيت .

لاقتران الاسم بـ«إنْ»، ولا في نحو قوله -سبحانه-: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾[1]، ﴿وَمَآ أَمْرُنَآ إِلَّا وَٰحِدَةٌ﴾[2]؛ لاقتران الخبر بـ«إلّا»، ولا في نحو قولهم في المثل: «مَا مُسيءٌ مَنْ أَعْتَبَ»[3]، لتقدُّمِ خبرها، ولا في نحو قوله[4]:

[الطَّويل]

٩١-وقالُوا تَعَرَّفْهَا المَنَازِلَ مِنْ مِنَى وَمَا كُلَّ مَنْ وَافى مِنَى أَنَا عَارِفُ[5]

لتقدّم معمول خبرها. وليس بظرف ولا جار ومجرور. ولا يُعْمِلها بنو تميم، ولو استوفت الشروطَ الأربعة؛ بل يقولون: «مَا زَيْدٌ قائم» وقرئ على لغتهم: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرٌ﴾[6] و﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتُهُمْ﴾[7] بالرفع، وقرئ أيضاً: (بأمّهاتِهم) بالجرِّ بباء زائدة،

---

(١) ٣ سورة آل عمران، الآية: ١٤٤ .
موطن الشّاهد: (وما محمّدٌ إلّا رسولٌ) .
وجه الاستشهاد: مجيء «ما» النّافية مهملة غير عاملة عمل «ليس»؛ لاقتران خبرها بـ «إلّا».

(٢) ٥٤ سورة القمر، الآية: ٥٠ .
موطن الشّاهد: (وما أمرنا إلّا واحدةٌ) .
وجه الاستشهاد: مجيء «ما» النّافية مهملة غير عاملة عمل «ليس»؛ لاقتران خبرها بـ «إلّا».

(٣) هذا مثل من أمثال العرب .
موطن الشّاهد: (ما مسيءٌ مَن أعتب) .
وجه الاستشهاد: مجيء «ما» النّافية مهملة غير عاملة عمل «ليس»؛ لتقدّم الخبر «مسيءٌ» على المبتدأ «مَن»، والأصل فيه: ما مَن أعتب مسيئاً؛ ولكن لمّا تقدّم الخبر على المبتدأ؛ أهملت «ما» ولم تعد عاملةً عمل «ليس» كما أسلفنا؛ وأمّا معنى «أعتب»: أتى بما يزيل العتاب .

(٤) الشّاعر هو: مُزاحم بن عمرو بن الحارث العقيلي، كان شاعراً غزلاً رقيق الشّعر حلوه، وكان صعب الشّعر هجّاءً وصّافاً، عاش في زمن جرير والفرزدق، وأعجب جرير بشعره، وتمنّى لو أنّ له بعض شعره . مات سنة ١٢٠هـ . طبقات فحول الشّعراء: ٧٧٠، وتجريد الأغاني: ٥/٢٠٠٦ .

(٥) المفردات الغريبة: **تعرّفها**: تطلّب معرفتها، واسأل النّاس عنها . المنازل: جمع منزل؛ وهو المكان الذي ينزل فيه النّاس عن رواحلهم، ليستريحوا من عناء السّفر مثلاً . منى: مكان معروف شرقي مكّة، يؤدّى فيه أحد مناسك الحج .
المعنى: يتحدّث الشّاعر عن نفسه، حيث نصحه النّاس أن يتعرف التي يذكرها في منازل منى، ويقول: غير أنّني لست أعرف كلّ من نزل بمنى من النّاس؛ فكيف أسأل عنها؟! .
موطن الشّاهد: (ما كلّ من وافى منى أنا عارف) .
وجه الاستشهاد: مجيء «ما» مهملة على رواية نصب «كلَّ»؛ لتقدّم معمول خبرها على اسمها؛ فخبرها «عارف» ومعموله: «كلّ»؛ ومعلوم أنّه إذا تقدّم معمول خبر «ما» النافية العاملة عمل ليس على اسمها، يبطل عملها . وأمّا على رواية رفع «كلٌّ» فإنّ الإعمال جائز؛ بحيث نجعل «كلّ» اسماً لـ «ما»، وجملة «أنا عارف» في محل نصب خبر «ما»، والرّابط بين جملة الخبر والمبتدأ -على هذا الوجه- ضمير منصوب بـ«عارف» محذوف؛ والتقدير: وما كلّ من و افى منى أنا عارفه؛ والوجه الأوّل: هو الأفضل؛ لأنّه إن جاز التقدير، فعدم التقدير أولى .

(٦) ١٢ سورة يوسف، الآية: ٣١ .
موطن الشّاهد: (ماهذا بشرٌ) .
وجه الاستشهاد: مجيء «ما» النافية غير عاملة على لغة بني تميم في قراءة الرّفع .

(٧) ٥٨ سورة المجادلة، الآية: ٢، انظر أوجه قراءات هذه الآية في القرطبي: ٧/٢٧٩ . =

وتحتمل الحجازية والتّميميّة، خلافاً لأبي عليّ والزّمخشريّ، زَعَما أنَّ الباء تختصّ بلغة النَّصب[١].

* * *

[شروط عمل «لا» عمل «ليس»]

وأما «**لا**» فإنها تَعْمَلُ بالشّروط المذكورة لـ «**ما**»، إلَّا شرْطَ انتفاءِ اقتران «إنْ» بالاسم، فلا حاجةله؛ لأنَّ «إنْ» لا تُزَاد بعد «**لا**» ويضاف إلى الشّروط الثّلاثة الباقية أن يكون اسمها وخبرها نكرتين[٢]؛ كقوله[٣]: **[الطَّويل]**

٩٢-تَعَزَّ فَلا شيْءٌ عَلَى الأرْضِ باقياً ... وَلا وَزَرٌ مِمَّا قَضى اللّهُ وَاقيا[٤]

وربّما عَمِلت في اسم معرفة؛ كقوله[٥]:

= موطن الشّاهد: (ماهُنَّ أمّهاتُهم).

وجه الاستشهاد: مجيء «ما» تميميّة مهملة غير عاملة، كما في الآية السّابقة؛ وهنّ: مبتدأ، وأمّهاتُهم: خبر؛ وهذا الإعراب على قراءة الرّفع للآية الكريمة.

(١) زعم أبو علي الفارسي والزّمخشريّ أنَّ الباء تزاد في خبر «ما» عندما تكون عاملةً فقط؛ غير أنّه جاء في كلام من يوثق بهم، أنَّ بني تميم يلحقون الباء بخبر «ما» - المهملة عندهم- كقول الفرزدق، وهو أحد بني تميم:

لَعَمرُكَ مَا مَعنٌ بِتَارِكِ حَقِّهِ ... وَلا مُنْسِىءٌ مَعْنٌ ولا مُتيَسِّرُ

وهذا يدلّ على ضعف رأيهما، والصّواب ما عليه الجمهور من زيادة الباء في خبر «ما» التّميميّة، كما تزاد في خبر «ما» الحجازية.

(٢) ذكر ابن هشام في أوضح المسالك بعد قوله: «وأن يكون المعمولان نكرتين»: «والغالب أن يكون الخَبَرُ محذوفاً»، حتى قيل بلزوم ذلك؛ كقوله: «فأنا ابن قيسٍ لا براح» ثم ذكر بعد ذلك: «والصّحيح جواز ذكره، واستشهد بالبيت التّالي». انظر أوضح المسالك: ١/ ٢٨٥-٢٨٦.

(٣) لم ينسب إلى قائل مُعيَّن.

(٤) **المفردات الغريبة**: تعزَّ: تصبَّر وتجلَّدْ. وزَر: الوزر: الملجأ؛ وأصله الجبل. واقياً: حافظاً ومانعاً.

المعنى: تجلّد بالصّبر إذا ما تعرّضت لنازلة أو مصيبة؛ لأنّه لن يبقى شيء على هذه الأرض ممّا هو عليها، وإذا ما أتى أمر الله وقضاؤه، فلن ينفع الإنسان ملجأ يؤويه ولا حافظ يقيه.

(٥) لم ينسب إلى قائل مُعيَّن.

المفردات الغريبة: أنكرتها: لم أعرفها لدروسها؛ أو لذهاب معالمها. أعوام: جمع عام. مضين لها: أراد مررن على رؤيتي لها.

معنى البيت: يصف دار أحبابه التي كان يأتي إليها، قبل عدة أعوام، وكيف أنّه أنكرها؛ لتغيّر معالمها، فكأنّها ليست المنازل المعهودة، ولا سيّما بعد أن سكن تلك المنازل أناس آخرون لم يعهدهم من قبل.

موطن الشّاهد: (لا الدّار داراً، لا الجيران جيراناً).

وجه الاستشهاد: إعمال «لا» في الموضعين عمل «ليس» مع أنَّ اسم «لا» في الموضعين معرفةٌ؛ وإعمالها مع المعرفة قليل غير أنّه جائز، لا كما زعم ابن هشام في «قطر النّدى وبل الصّدى»=

[البسيط]

٩٣-أَنْكَرْتُهَا بَعْدَ أَعْوَامٍ مَضَيْنَ لَهَا   لا الدَّارُ دَاراً، وَلا الْجِيرَانُ جِيرَانَا

وعلى ذلك قولُ المتنبّي[١]:   [الطَّويل]

٩٤-إِذَا الْجُودُ لَمْ يُرْزَقْ خَلاصاً مِنَ الأذَى   فَلا الْحَمْدُ مَكْسُوباً، وَلا المَالُ بَاقِيَا[٢]

وإعمالُ «لا» العَمَلَ المذكورَ لغةُ أهل الحجازِ أيضاً، وأمّا بنو تميم فيهملونها ويوجبون تكريرها.

* * *

[شروط عمل «إنْ» عمل «ليس»]

وأمّا «إنْ» فتعمل بالشّروط المذكورة، إلّا أنَّ اقتران اسمها بـ«إنْ» ممتنع؛ فلا حاجة لاشتراط انتفائه، وتعمل في اسم معرفة وخبر نكرة، قرأ سعيد بن جُبَير[٣] رحمه الله-: ﴿إِنِ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ﴾[٤]؛ بتخفيف (إن) وكسرها لالتقاء السّاكنين، ونصب (عباداً) على الخبريّة، و(أمثالكم) على أنه صفة لـ«عباداً»، وفي نكرتين، سُمِعَ «إِنْ أَحَدٌ خَيْراً مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِالْعَافِيَةِ» وفي معرفتين، سُمِعَ «إِنْ ذَلِكَ نَافِعَكَ ولا ضَارَّكَ».

وإعمالُ «إنْ» هذه لغةُ أهل العالية[٥].

* * *

= خطّأ المتنبي في البيت .

(١) المتنبي، مرّت ترجمته، وهو ليس ممّن يحتج بشعره؛ لتأخّره، وأنشد المؤلف البيت على سبيل التّمثيل وحسب .

(٢) معنى البيت: إذا لم يكن الجود خالصاً من كلّ شائبة - كالمِنّة وغيرها- فلا يرجى منه؛ لأنّه لا دوام له من ناحية؛ ولا يجلب لصاحبه الحمد والثناء من ناحية أخرى .

(٣) سعيد بن جبير: أبو عبد الله، أو أبو محمّد، سعيد بن جبير بن هشام الأسدي بالولاء، كوفيّ، من سادة التّابعين، أخذ عن عبد الله بن عبّاس، وابن عمر، تولّى القضاء أيّام الحجّاج، وقتل على يديه عندما خرج مع ابن الأشعث على عبد الملك بن مروان سنة ٩٥ هـ. وفيّات الأعيان: ٢/ ٣٧١، وطبقات ابن سعد: ٦/ ٢٥٦ .

(٤) ٧ سورة الأعراف، الآية: ١٩٤ .

أوجه القراءات: قرأ الجمهور «إنَّ» بالتّشديد ورفع «عبادٌ» و «أمثالُكم»، وقرأ سعيد بن جبير بتخفيف «إن» وكسرها، ونصب «عباداً وأمثالَكم» . القرطبي: ٧/ ٣٤٢ .

موطن الشّاهد: (إنِ الّذين ... عباداً) .

وجه الاستشهاد: مجيء «إن» - على قراءة سعيد بن جبير - مخفّفة عاملة عمل «ليس»، وقد جاء اسمها معرفةً وهو «الذي» وجاء خبرها نكرة، وهو «عباداً» .

(٥) جاء في المغني: وإذا دخلت «إن» على الجملة الاسمية، لم تعمل عند سيبويه والفرّاء، وأجاز الكسائي والمبرّد إعمالها عمل ليس . . وسمع من أهل العالية: «إن أحد خيراً من أحد إلّا بالعافية» و«إنْ ذلك نافعك ولا ضارّك»، وممّا يتخرّج على الإهمال الذي هو لغة الأكثرين =

[شروط عمل «لَات» عمل ليس]

وأمّا «لَاتَ» فإنّها تعمل هذا العمل أيضاً[١]، ولكنّها تختصّ عن أخواتها بأمرين:

أحدهما: أنّها لا تعمل إلّا في ثلاث كلمات؛ وهي «**الحين**» بكثرة، و«**السَّاعة**»، و«**الأوان**» بقلّة[٢].

والثّاني: أنَّ اسمها وخبرها لا يجتمعان، والغالبُ أن يكون المحذوفُ اسمَهَا والمذكورُ خَبَرَهَا، وقد يعكس.

فالأوّل: كقوله -تعالى-: ﴿كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّن قَرْنٍ فَنَادَواْ وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾[٣].

الواو للحال، (**لا**) نافية بمعنى «ليس»، والتّاء زائدة لتوكيد النّفي والمُبالغة فيه، كالتاء في راوية، أو لتأنيث الحرف، واسْمُها محذوفٌ، و(**حِينَ مَنَاصٍ**) خبرها، ومضاف إليه؛ أي: فنادوا والحالُ أنّه ليس الحينُ حينَ مناصٍ؛ أي: فِرَارٍ وتأخير.

والثاني: كقراءة بعضهم: ﴿وَّلَاتَ حِينَ﴾ بالرَّفع؛ أي: وليس حينُ مناصٍ حيناً موجوداً لهم عند تَناديهم ونزولِ ما نزل بهم من العذاب.

= قول بعضهم: «إنَّ قائم» وأصله: إنْ أنا قائمٌ، فحذفت همزة أنا اعتباطاً، وأدغمت نون «إنْ» في نونها، وحذفت ألفها في الوصل، وسمع «إنَّ قائماً» على الإعمال . . . انظر المغني: ٣٤-٣٥ . وأمّا «العالية» فالمقصود بها: ما فوق أرض نجد إلى أرض تهامة، وإلى ما وراء مكّة وهي الحجاز .

(١) ذكر ابن هشام في إعمال «لات» ثلاثة مذاهب، هي:
الأوّل: رأي الجمهور، وهو إعمال «لاتَ» عمل «ليس» .
الثاني: رأي يُنسب إلى الأخفش، وهو عدم إعمالها؛ فإن وليها مرفوع، فمبتدأ حذف خبره، أو منصوب فمفعول لفعل محذوف .
الثّالث: رأي يُنسب إلى الأخفش، وهو إعمالها عمل «إنَّ» . انظر المغني: ٣٣٥ .

(٢) عند الفرّاء وسيبويه، لا تعمل «لات» إلّا في «الحين»، وعند الفارسيّ وجماعة، تعمل في «الحين» أو فيما يرادفه . انظر المغني: ٣٣٦ .

(٣) ٣٨ سورة ص، الآية: ٣ .
موطن الشّاهد: (ولاتَ حينَ مناص) .
وجه الاستشهاد: مجيء «لات» عاملة عمل «ليس»، وقد حذف اسمها، وذكر خبرها؛ والتقدير: لات الحينُ حينَ مناصٍ؛ وهذا على قراءة نصب «حينَ» ومجيء اسمها محذوفاً وخبرها مذكوراً في الكلام، على الغالب، في استعمالها . وعلى قراءة رفع «حينُ» يكون الاسم مذكوراً، والخبر محذوفاً؛ والتّقدير: «لات حينُ مناصٍ حيناً موجوداً لهم» كما في المتن؛ والأوّل أفضل وهو المشهور .

ومن إعمالها في «**السَّاعة**» قولُ الشَّاعر[١]: [الكامل]

٩٥-نَدِمَ الْبُغَاةُ وَلاتَ سَاعَةَ مَنْدَمِ وَالْبَغْيُ مَرْتَعُ مُبْتَغِيهِ وَخِيمُ[٢]

وفي «**الأوان**» قولُه[٣]: [الخفيف]

٩٦-طَلَبُوا صُلْحَنَا وَلات أوَانٍ فأجَبْنَا أنْ لَيْسَ حِينَ بَقَاءِ[٤]

وأصله ليس الحينُ أوانَ صلح، أو ليس الأوانُ أوانَ صلح، فحذف اسمها على القاعدة، وحذف ما أضيف إليه خبرها، وقدّرَ ثبوتَهُ، فبناه كما يبنى قبلُ وبعدُ، إلّا أنَّ أواناً شبيهٌ بِـ«نَزَالِ» فبناه على الكسر، ونوَّنَه للضَّرورة[٥].

* * *

(١) الشَّاعر هو: محمد بن عيسى التيمي، وقيل: مهلهل بن مالك الكناني، ونسب جماعة الشَّاهد إلى رجل من طيِّئ من دون تعيين.

(٢) المفردات الغريبة: البغاة: جمع باغ من البغي: وهو كلّ مجاوزة وإفراط على المقدار الذي هو حدُّ الشَّيء؛ ويسمّى الظَّلَمة بغاة؛ لأنَّهم يتجاوزون الحدّ، فيظلمون، ويعتدون. مَنْدَم: مصدر ميمي بمعنى «النَّدم». مرتع: اسم مكان للهو واللّعب: وفي سورة يوسف عليه السلام: ﴿أَرْسِلْهُ مَعَنَا غَدًا يَرْتَعْ وَيَلْعَبْ﴾؛ وأصل الرَّتع: أن تُترك الماشية تأكل ما شاءت؛ ومن ثمَّ استُعير للإنسان الذي يتصرف كيفما يشاء وقت المرح واللّعب.
معنى البيت: لقد ندم الظلمة والمعتدون، في ساعة القصاص، وحزنوا على ما فرّطوا، غير أنَّ ندمهم وحزنهم لا ينفعهم شيئاً؛ لأنَّ هذا الوقت ليس بوقت ندامة، ولأنَّ مصير الظلم وخيم، وعاقبته سيِّئة.
موطن الشَّاهد: (ولاتَ ساعة مندم).
وجه الاستشهاد: إعمال «لات» عمل ليس في لفظ «ساعة»؛ لأنَّه بمعنى الحين؛ وإعمالها في غير لفظ «الحين» مخالف لرأي سيبويه وجماعة من النُّحاة؛ منهم الفرّاء؛ وموافق لرأي الفارسيّ وجماعة ممَّن قالوا بإعمالها في «الحين» أو بما رادفه؛ وخلاصة القول: إعمال «لات» في الحين بكثرة، وفي السَّاعة والأوان بقلّة، كما أسلفنا. ومن إعمال «لات» في «ساعة» ما أنشده ابن السِّكِّيت في كتاب «الأضداد»: [الكامل]
وَلَتَعْرِفَنَّ خَلائِقاً مَشْمُولَةً وَلَتَنْدَمَنَّ وَلاتَ ساعَةَ مَنْدَمِ

(٣) القائل هو: أبو زيد الطّائي، حرملة بن المنذر، شاعر جاهلي، أدرك الإسلام ولم يسلم، استعمله عمر بن الخطّاب على صدقات قومه، ولم يستعمل نصرانياً غيره، كان يتردّد على الملوك، وعلى ملوك العجم خاصّة، وكان عالماً بسيرهم. مات وله ١٥٠ سنة.
طبقات فحول الشعراء: ٢/ ٥٩٣، والأغاني: ١٢/ ١٢٥، ومعجم الأدباء: ٤/ ١٠٧.

(٤) موطن الشَّاهد: (ولات أوانٍ).
وجه الاستشهاد: إعمال «لات» النافية عمل ليس في «أوان»؛ لأنَّه بمعنى «الحين»؛ وإعمالها - هنا- مخالف لرأي سيبويه والفرّاء ومن وافقهما في عدم إعمال «لات» إلّا في «الحين».

(٥) القول بأنَّ التّنوين في «أوانٍ» للضّرورة، هو ما ذهب إليه المؤلّف في مغني اللّبيب، ووافقه عليه الأشموني، بينما يرى الزمخشريّ أنّ هذا التّنوين تنوين التّعويض عن الجملة المحذوفة، =

[الثّامن: خبر «إنَّ» وأخواتها]

ثم قلت: الثّامنُ: خبرُ «**إنَّ**» وأخَوَاتِها: أنَّ، ولكِنَّ، وكأَنَّ، ولَيْتَ، ولَعَلَّ؛ نحوُ: ﴿إِنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ﴾. ولا يجوز تَقَدُّمُهُ مُطْلَقاً، وَلاَ تَوَسُّطُهُ إلَّا إنْ كان ظَرْفاً أَوْ مَجْرُوراً؛ نحو: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً﴾ ﴿إِنَّ لَدَيْنَآ أَنكَالًا﴾.

[عمل إنّ وأخواتها]

وأقول: الثّامن من المرفوعات: خبرُ «**إنَّ**» وأخواتها الخمسة، فإنَّهنَّ يدخلنَ على المبتدأ والخبر؛ فينصبن المبتدأ؛ كما سيأتي في باب المنصوبات، ويُسمَّى اسمها، ويرفعن خبره كما نذكره -الآن- ويُسمَّى خبرها؛ نحو: ﴿إِنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ﴾[(١)] ﴿ٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ﴾[(٢)]، ﴿كَأَنَّهُمْ خُشُبٌ مُّسَنَّدَةٌ﴾[(٣)]، ﴿لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾[(٤)].

= ويرى آخرون أنّ الكسرة على «أوان» كسرة بناء، أو للتخلّص من التقاء الساكنين. انظر المغني: ٣٣٦. ويزعم الفرّاء: أنَّ «لاتَ» في الشّاهد السّابق «طلبوا صلحنا ..» حرف جر، وأنَّ الكسرة التي ترى على نون «أوان» كسرة إعراب؛ وأنَّ التنوين المذكور تنوين تمكين؛ و«لات»: هي التي أحدثت هذه الكسرة؛ وقد ردّ ابن هشام عليه في المغني، غير الرّد الذي ذكره – هنا– حيث قدّره هناك على إضمار «من» الاستغراقية. انظر المغني: ٣٣٦.

(١) ٢٠ سورة طه، الآية: ١٥.
موطن الشّاهد: (إنَّ السّاعة آتيةٌ).
وجه الاستشهاد: مجيء «إنَّ» حرفاً مشبّهاً بالفعل، وقد نصب الاسم «السّاعة» ورفع الخبر «آتيةٌ»؛ وحكم هذا الإعمال الوجوب.

(٢) ٥ سورة المائدة، الآية: ٩٨. و٢ سورة البقرة، الآية: ١٩٦.
موطن الشّاهد: (أنَّ اللّهَ شديدُ).
وجه الاستشهاد: دخول «أنَّ» على الجملة الاسمية، ونصبها للاسم، ورفعها للخبر، كما في الآية السّابقة.

(٣) ٦٣ سورة المنافقون، الآية: ٤.
موطن الشّاهد: (كأنَّهم خُشُبٌ مسنّدة)
وجه الاستشهاد: دخول «كأنَّ» على الجملة الاسميّة ونصبها للاسم الذي وقع «ضميراً» ورفعها للخبر «خشب».

(٤) ٤٢ سورة الشّورى، الآية: ١٧.
موطن الشّاهد: (لعلّ السّاعةَ قريبٌ).
وجه الاستشهاد: دخول «لعلّ» على الجملة الاسميّة، ونصبها للاسم، ورفعها للخبر كما في الآيات السّابقة.

[لا يتقدم الخبر على «إنّ» وأخواتها]

ولا تتقدّم أخبارُهُنَّ عليهنَّ مطلقاً، وقد أشار إلى ذلك الشيخُ شرفُ الدّين بن عنين[1]؛ حيث قال: [الطّويل]

٩٧-كأنّيَ مِنْ أَخْبَارِ إنَّ، وَلَمْ يُجِزْ لَهُ أَحَدٌ في النَّحْوِ أَنْ يَتَقَدَّمَا
عَسَى حَرْفُ جَرٍّ مِنْ نَدَاكَ يَجُرُّنِي إِلَيْكَ؛ فَإِنِّي مِنْ وِصَالِكَ مُعْدمَا[2]

ولا على أسمائهنَّ؛ فإنَّ الحروف محمولة في الإعمال على الأفعال، فلكونها فرعاً في العمل، لا يليق التوسُّعُ في معمولاتها بالتّقديم والتّأخير، اللّهمَّ إلَّا إن كان الخبر ظرفاً أو جارّاً ومجروراً، فيجوز توسُّطُهُ بينها وبين أسمائها، كقوله -تعالى-: ﴿إِنَّ لَدَيْنَآ أَنكَالًا﴾[3] ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً لِّمَن يَخْشَىٰٓ﴾[4]، وفي الحديث: «**إنَّ في الصَّلَاةِ لشُغْلًا**»[5]، و«**إنَّ من الشِّعر لَحكماً**»[6] ويُروى «**لحكمةً**» فأمَّا تقديمُه عليها، فلا سبيلَ إلى جوازه؛ لا تقول: في الدار إنَّ زيداً.

---

(١) ابن عنين: شرف الدّين، أبو العبّاس، محمد بن نصر الدّين بن نصر بن الحسين بن عنّين، الأنصاري، الكوفيّ الأصل، الدّمشقيّ المولد والوفاة. ولد سنة ٥٤٩ هـ، ومات سنة ٦٣٠هـ.

(٢) تخريج البيتين: البيت الأول منهما ذكر في قطر النّدى وبل الصّدى (٦٣/ ١٦٢) ورواية البيت الثاني في ديوانه:

عَسَى حَرْفُ جَرٍّ مِنْ نَدَاكَ يَجُرُّنِي إِلَيْكَ؛ فأضحي من زماني مُسَلَّماً

(٣) ٧٣ سورة المزمّل، الآية: ١٢ .
موطن الشّاهد: (إنّ لدينا أنكالًا)
وجه الاستشهاد: مجيء خبر «إنّ» متوسّطاً بينها وبين اسمها؛ لأنّه شبه جملة «جارّ ومجرور». وحكم هذا التوسّط الجواز.

(٤) ٧٩ سورة النّازعات، الآية: ٢٦ .
موطن الشّاهد: (إنّ في ذلك لعبرةً).
وجه الاستشهاد: تقدّم خبر «إنّ» على اسمها؛ لأنَّ الخبر شبه جملة، كما في الآية السّابقة وحكمه الجواز.

(٥) الحديث صحيح، رواه أحمد في مسنده، والبيهقي، وأبو داود عن ابن مسعود.
موطن الشّاهد: (إنّ في الصلاة لشغلًا).
وجه الاستشهاد: مجيء خبر «إنّ» «في الصلاة» متوسّطاً بينها وبين اسمها لأنه جار ومجرور؛ وحكم هذا التوسّط الجواز.

(٦) حديث صحيح، رواه أحمد في مسنده، وأبو داود عن ابن عبّاس، وفي البخاري من حديث أُبيّ: «إنَّ من الشعر لحكمةً».
موطن الشّاهد: (إنّ من الشعر لحكمةً).
وجه الاستشهاد: توسّط خبر «إنّ» «من الشعر» بينها وبين اسمها لمجيئه جاراً ومجروراً؛ وحكم التوسّط الجواز.

[مواضع كسر همزة «إنَّ»]

ثم قلت: وتُكْسَرُ «**إنَّ**» في الابْتِداءِ، وفي أوَّل الصِّلَةِ، والصِّفةِ، والجُمْلَةِ الحاليّةِ، والمُضافِ إلَيْهَا ما يَخْتَصُّ بالْجُمَل، والمَحْكيَّةِ بالْقَول، وجَوَابِ الْقَسَم، والمُخْبَر بهَا عَنِ اسْمِ عَيْنٍ، وقَبْلَ اللاَّمِ المُعَلِّقةِ، وتُكْسَرُ أو تُفْتَحُ بَعْدَ «**إذا**» الفُجَائِيَّةِ والفاء الجَزَائِيَّةِ، وفي نحو: «**أوَّلُ قَوْلِي أَنِّي أَحْمَدُ الله**» وتُفْتَحُ في الباقي.

وأقول: لـ «**إنَّ**» ثلاثُ حالاتٍ: وجوبُ الكسر، ووجوب الفتح، وجواز الأمرين:

[وجوب كسر همزة «إنَّ» في تسع مسائل]

فيجب الكسر في تسع مسائل:

إحداها: في ابتداء الكلام؛ نحو: ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ﴾[1]، ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ﴾[2].

الثانية: أن تقع في أوّل الصّلة؛ كقوله -تعالى-: ﴿وَءَاتَيْنَٰهُ مِنَ ٱلْكُنُوزِ مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ﴾[3] «**ما**» مفعول ثانٍ لـ«آتيناه»، وهي موصول بمعنى الذي، و «**إنَّ**» وما بعدها صلة، واحْتَرَزْتُ بقولي: «**أوّل الصلة**» من نحو: «**جَاءَ الَّذي عِنْدِي أَنَّهُ فَاضِلٌ**» فـ«**إنَّ**» واجبة الفتحِ، وإن كانت في الصّلة، لكنَّها ليست في أولها[4].

---

(١) ١٠٨ سورة الكوثر، الآية: ١ .
موطن الشّاهد: (إنّا) .
وجه الاستشهاد: كسر همزة «إنَّ» لمجيئها في أوّل الكلام؛ وحكم هذا الكسر الوجوب .

(٢) ٩٧ سورة القدر، الآية: ١ .
موطن الشّاهد: (إنّا)
وجه الاستشهاد: كسر همزة «إنَّ» لمجيئها في أوّل الكلام؛ وحكم هذا الكسر الوجوب، كما في الآية السابقة .

(٣) ٢٨سورة القصص، الآية: ٧٦ .
موطن الشّاهد: (ما إنّ مفاتحه) .
وجه الاستشهاد: مجيء «إنَّ» مكسورة الهمزة لوقوعها في أوّل الصلة بعد «ما» التي بمعنى الذي؛ وحكم كسرها الوجوب .

(٤) أي: إن جاءت «إنَّ» في صلة الموصول، وليست تليه مباشرة، فيجب أن تُفتح سواء أكانت في وسط الجملة، أم في آخرها .

الثالثة: أن تقع في أول الصفة، كـ«**مَرَرْتُ بِرَجُلٍ إنَّهُ فَاضِلٌ**» ولو قلت: «**مَرَرْتُ بِرَجُلٍ عِنْدِي أَنَّهُ فَاضِلٌ**» لم تكسر؛ لأنّها ليست في ابتداء الصّفة.

الرّابعة: أن تقع في أول الجملة الحاليّة؛ كقوله -تعالى-: ﴿كَمَآ أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنۢ بَيْتِكَ بِٱلْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ لَكَٰرِهُونَ﴾[١]، واحترَزْتُ بقيد الأوّليّة من نحو: «**أَقْبَلَ زَيْدٌ وعِنْدِي أَنَّهُ ظَافِرٌ**».

الخامسة: أن تقع في أول الجملة المضاف إليها ما يختصّ بالجملة - وهو إذا وحيث-؛ نحو: «**جَلَسْتُ حَيْثُ إنَّ زَيْداً جَالِس**»، وقد أُولع الفقهاء وغيرهم بفتح «**إنَّ**» بعد حيث، وهو لحن فاحش[٢]، فإنّها لا تضاف إلّا إلى الجملة، و«**أنَّ**» المفتوحة ومعمولاها في تأويل المفرد. واحْتَرَزْتُ بقيد الأوّلية من نحو: «**جَلَسْتُ حَيْثُ اعْتِقَادُ زَيْدٍ أَنَّهُ مَكَانٌ حَسَنٌ**».

ولم أرَ أحداً من النحويين، اشترط الأوّليّة في مسألتي الحال وحيث، ولابد من ذلك.

السادسة: أن تقع قبل اللام المعلّقة؛ نحو: ﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ﴾[٣] فالّلامُ من «**لرسوله**» ومن «**لكاذِبُون**» مُعَلِّقَانِ لِفِعْلَي العلم

---

(١) ٨ سورة الأنفال، الآية: ٥ .
موطن الشّاهد: (وإنَّ فريقاً . . .) .
وجه الاستشهاد: مجيء «إنَّ» مكسورة الهمزة؛ لوقوعها في صدر جملة واقعة في محل نصب على الحال بعد الواو الحالية؛ وحكم كسرها في هذا الموضع الوجوب .

(٢) في قول ابن هشام نظر؛ لأنَّ الكسائي يذهب إلى إضافة «حيث» إلى مفردٍ، واختار ابن الحاجب جواز الأمرين، وأوجب شرّاح ابن الحاجب الفتح؛ لأنّ الأصل في المضاف إليه الإفراد؛ وجاء في الشعر إضافة «حيث» إلى مفرد، كما في قول الشّاعر:

«ألم تر حيث سهيلٍ طالعاً»

وأمّا الجمهور فأوجبوا إضافة «حيث» إلى الجملة؛ وعلى مذهبهم فيمكن أن يكون المصدر المنسبك من (أنَّ وما بعدها) في محل رفع مبتدأ، وخبره محذوف، والجملة من المبتدأ المحذوف وخبره، في محل جرّ بإضافة «حيث» إليها، والتقدير: جلست حيث جلوسُ زيد حاصلٌ، وعلى هذا التقدير، فيجوز في «إنَّ» الكسر والفتح غير أنَّ ما عليه الجمهور أرجح؛ لأنَّه لا يحتاج إلى تقدير أو تأويل، ومعلوم أنَّه إنْ جاز التقدير، فعدم التقدير أولى .

(٣) ٦٣ سورة المنافقون، الآية: ١ .
موطن الشّاهد: (يعلم إنَّك لرسوله. . . يشهد إنَّ المنافقين لكاذبون) .
وجه الاستشهاد: مجيء «إنَّ» مكسورة الهمزة؛ لوقوعها قبل اللّام المعلّقة للفعل عن العمل فيما بعدها؛ وحكم الكسر - هنا - الوجوب .

والشَّهادة؛ أي: مانعان لهما من التسلُّط على لفظ ما بعدهما؛ فصار لما بعدهما حكم الابتداء؛ فلذلك وجب الكسر، ولولا اللاَّم لوجب الفتح؛ كما قال الله -تعالى-: ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ﴾(١) و﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾(٢).

السَّابعة: أن تقع محكيَّة بالقول؛ نحو: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ﴾(٣) ﴿وَمَن يَقُلْ مِنْهُمْ إِنِّي إِلَٰهٌ مِّن دُونِهِ فَذَٰلِكَ نَجْزِيهِ جَهَنَّمَ﴾(٤)، ﴿قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ﴾(٥).

الثَّامنة: أن تقع جواباً للقسم، كقوله -تعالى-: ﴿حم ۝١ وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ ۝٢ إِنَّا أَنزَلْنَاهُ﴾(٦).

التَّاسعة: أن تقع خبراً عن اسم عين؛ نحو «**زَيْدٌ إِنَّهُ فَاضِلٌ**» وقوله -تعالى-: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئِينَ وَالنَّصَارَىٰ وَالْمَجُوسَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا إِنَّ اللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾(٧).

---

(١) ٨ سورة الأنفال، الآية: ٤١.
موطن الشَّاهد: (واعلموا أنَّما غنمتم).
وجه الاستشهاد: مجيء «أنَّ» مفتوحة الهمزة بعد الفعل علم؛ لأنه لم تأتِ بعده اللاَّم المعلِّقة؛ وحكم الفتح -هنا- الوجوب.

(٢) ٣ سورة آل عمران، الآية: ١٨.
موطن الشَّاهد: (شهد الله أنَّه . . .)
وجه الاستشهاد: مجيء «أنَّ» مفتوحة الهمزة، كما في الآية السَّابقة.

(٣) ١٩ سورة مريم، الآية: ٣٠.
موطن الشَّاهد: (قال: إنِّي).
وجه الاستشهاد: مجيء همزة «إنَّ» مكسورة الهمزة؛ لمجيئها بعد القول؛ وحكمُ كسر همزتها -هنا- الوجوب.

(٤) ٢١ سورة الأنبياء، الآية: ٢٩.
موطن الشَّاهد: (يقل منهم إنِّي).
وجه الاستشهاد: مجيء «إنَّ» مكسورة الهمزة بعد القول، كما في الآية السابقة.

(٥) ٣٤ سورة سبأ، الآية: ٤٨.
موطن الشَّاهد: (قل إنَّ ربِّي).
وجه الاستشهاد: مجيء «إنَّ» مكسورة الهمزة بعد القول؛ وحكم كسر همزتها - هنا- الوجوب، كما في الآيات السّابقة.

(٦) ٤٤ سورة الدّخان، الآيات: ١ - ٣.
موطن الشَّاهد: (حم والكتاب المبين إنَّا أنزلناه).
وجه الاستشهاد: مجيء «إنَّ» مكسورة الهمزة؛ لوقوعها جواباً للقسم؛ وحكم كسر همزتها -هنا- الوجوب.

(٧) ٢٢ سورة الحج، الآية: ١٧.
موطن الشَّاهد: (إنَّ الَّذين آمنوا والَّذين هادوا . . . إنّ الله يفصل بينهم). =

وقد أتيت في شرح هذا الموضع بما لم أُسْبَق إليه فتأمّلوه[(١)].

* * *

[مواضع فتح همزة «إنَّ» وجوباً]

ويجب الفتحُ في ثماني مسائل:

إحداها: أن تقع فاعِلَةً؛ نحو: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا﴾[(٢)]؛ أي: إنزالُنا.

الثانية: أن تقع نائبة عن الفاعل؛ نحو: ﴿وَأُوحِىَ إِلَىٰ نُوحٍ أَنَّهُۥ لَن يُؤْمِنَ مِن قَوْمِكَ إِلَّا مَن قَدْ ءَامَنَ﴾[(٣)]، ﴿قُلْ أُوحِىَ إِلَىَّ أَنَّهُ ٱسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ ٱلْجِنِّ﴾[(٤)].

الثالثة: أن تقع مفعولًا لغير القول؛ نحو: ﴿وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم بِٱللَّهِ﴾[(٥)].

الرّابعة: أن تقع في موضع رفع بالابتداء؛ نحو: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنَّكَ تَرَى ٱلْأَرْضَ خَٰشِعَةً﴾[(٦)].

= **وجه الاستشهاد**: مجيء «إنَّ» مكسورة الهمزة؛ لوقوعها خبراً عن اسم عين؛ وحكم كسر همزتها -هنا- الوجوب.

(١) زاد صاحب التّصريح «إنّ» الواقعة بعد كلّا؛ نحو: ﴿كَلَّآ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَيَطْغَىٰٓ﴾، والمقرون خبرها باللّام من غير تعليق؛ نحو: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَشَدِيدُ ٱلْعِقَابِ﴾، والواقعة بعد حتى الابتدائية؛ نحو: مرض زيد حتى إنّهم لا يرجونه. والتّابعة لشيء من ذلك؛ نحو: إنّ زيداً فاضل، وإنَّ عَمراً جاهل، وإنّ: ابتدائية في هذا كلّه. التّصريح: ٢١٦/١.

(٢) ٢٩ سورة العنكبوت، الآية: ٥١.
موطن الشّاهد: (أنّا أنزلنا)
وجه الاستشهاد: مجيء «أنَّ» مفتوحة الهمزة؛ لأنّها مع مايليها في تأويل مصدر واقع في محل رفع فاعل؛ وحكم الفتح -هنا- الوجوب.

(٣) ١١ سورة هود، الآية: ٣٦.
موطن الشّاهد: (أوحي . . . أنّه لن يؤمن)
وجه الاستشهاد: مجيء «أنَّ» مفتوحة الهمزة؛ لوقوعها نائب فاعل، لفعل «أوحي»؛ وحكم فتح همزتها -هنا- الوجوب.

(٤) ٧٢ سورة الجن، الآية: ١.
موطن الشّاهد: (أوحي إليّ أنّه استمع).
وجه الاستشهاد: مجيء «أنَّ» مفتوحة الهمزة بعد المبنيّ للمجهول؛ لوقوعها في محلّ رفع نائب فاعل؛ وحكم فتح همزتها -هنا- الوجوب.

(٥) ٦ سورة الأنعام، الآية: ٨١.
موطن الشّاهد: (تخافون أنكم أشركتم).
وجه الاستشهاد: مجيء «أنّ» مفتوحة الهمزة؛ لوقوعها مفعولًا به لغير القول؛ وحكم فتح همزتها -هنا- الوجوب.

(٦) ٤١ سورة فصّلت، الآية: ٣٩.
موطن الشّاهد: (من آياته أنّك ترى). =

الخامسة: أن تقع في موضع خبرٍ عن اسم معنى؛ نحو: «**اعْتِقَادِي أَنَّكَ فَاضِلٌ**».
السَّادسة: أن تقع مجرورة بالحرف؛ نحو: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ﴾[(١)].
السَّابعة: أن تقع مجرورة بالإضافة؛ نحو: ﴿إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾[(٢)].
الثامنة: أن تقع تابعة لشيء ممّا ذكرنا؛ نحو: ﴿ٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتِىَ ٱلَّتِىٓ أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّى فَضَّلْتُكُمْ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[(٣)]، ونحو: ﴿وَإِذْ يَعِدُكُمُ ٱللَّهُ إِحْدَى ٱلطَّآئِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ﴾[(٤)]؛ فإنَّها في الأولى مَعْطُوفَةٌ على المفعول؛ وهي «**نعمتي**»، وفي الثانية بَدَلٌ منه؛ وهو «**إحدى**».

* * *

[مواضع يجوز فيها فتح همزة «إنَّ» وكسرها]

ويجوز الوجهان في ثلاث مسائلَ في الأشْهَرِ:

إحداها: بعد «إذا» الفُجَائية؛ كقولك: «**خَرَجْتُ فَإذا إنَّ زَيداً بِالْبَابِ**»، قال الشاعر[(٥)]: [الطَّويل]

٩٨ -وَكُنْتُ أَرَى زَيْداً كَمَا قِيلَ سَيِّداً   إذَا أَنَّـهُ عَـبْـدُ الْـقَـفَـا والـلَّـهَـازِمِ[(٦)]

يروى بفتح «إنَّ» وبكسرها.

= **وجه الاستشهاد:** مجيء «أنَّ» مفتوحة الهمزة؛ لوقوعها في محل رفع بالابتداء؛ لأنَّ التقدير: ومن آياته رؤيتك الأرض خاشعة؛ وحكم فتح همزتها - هنا - الوجوب .

(١) ٢٢ سورة الحج، الآيتان ٦ و ٢٦ .
موطن الشَّاهد: (ذلك بأنَّ الله هو الحقّ) .
وجه الاستشهاد: مجيء «أنَّ» مفتوحة الهمزة؛ لوقوعها مع ما بعدها في محلّ جرّ بحرف الجرّ؛ وحكم فتح همزتها - هنا- الوجوب .

(٢) ٥١ سورة الذاريات، الآية: ٢٣ .
موطن الشَّاهد: (مثل ما أنّكم تنطقون) .
وجه الاستشهاد: مجيء «أنَّ» مفتوحة الهمزة؛ لأنّها واقعة مع مابعدها في محل جر بالإضافة؛ والتقدير: «مثل نطقكم»؛ وحكم هذا الفتح الوجوب .

(٣) ٢ سورة البقرة، الآية: ٤٧ .
موطن الشَّاهد: (وأنّي فضَّلتكم) .
وجه الاستشهاد: مجيء «أنَّ» مفتوحة الهمزة؛ لوقوعها مع ما بعدها مصدراً معطوفاً على «نعمتي» الواقـع مفعولاً .

(٤) ٨ سورة الأنفال، الآية: ٧ .
موطن الشَّاهد: (إحدى الطّائفتين أنّها لكم) .
وجه الاستشهاد: مجيء «أنَّ» مفتوحة الهمزة؛ لوقوعها مع ما بعدها مصدراً بدلًا من «إحدى» الواقع مفعولًا .

(٥) لم ينسب إلى قائل معيَّن .

(٦) **المفردات الغريبة: اللّهازم:** جمع لهزمة - بكسر اللّام والزاي - وبينهما هاء ساكنة؛ والمثنّى : =

الثّانية: بعد الفاء الْجَزائيّة؛ كقوله -تعالى-: ﴿أَنَّهُۥ مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوٓءًۢا بِجَهَٰلَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُۥ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾(١) قُرئ بكسر «**إنَّ**» وفتحها.

الثّالثة: في نحو: «**أَوَّلُ قَوْلِي أَنّي أَحْمَدُ اللهَ**»؛ وضَابِطُ ذلك: أن تقع خبراً عن قول، وخَبَرُهَا قَوْلٌ كأحمد ونحوه، وفاعل القولين واحِدٌ، فما اسْتَوْفى هذا الضابطَ، كالمثال المذكور، جاز فيه الفتحُ على معنى: أَوَّلُ قولي حمدُ الله، والكسرُ على جعل «**أوّل قولي**» مبتدأ، و «**إنّي أحمد الله**» جملة أخبر بها عن هذا المبتدأ، وهي مستغنية عن عائدٍ، يعود على المبتدأ؛ لأنّها نفسُ المبتدأ في المعنى، فكأنّه قيل: أوّلُ قولي هذا الكلامُ المُفْتَتَح بـ«**إنّي**»؛ ونظيرُ ذلك قوله -سبحانه-: ﴿دَعْوَىٰهُمْ فِيهَا سُبْحَٰنَكَ ٱللَّهُمَّ﴾(٢)، وقولُ النبي ﷺ: «**أَفْضَلُ ما قُلْتُهُ أنَا والنَّبِيُّونَ مِنْ قَبْلِي: لا إلهَ إلّا اللّهُ**»(٣).

* * *

= لهزمتان، وهما عظمان ناتئان في اللّحيين تحت الأذنين، وقوله «عبد القفا واللّهازم» كناية عن الخسّة والمهانة والذّلة؛ لأنّ العبد، يصفع على قفاه، ويلكز في لهزمته. وبات المعنى واضحاً.
موطن الشّاهد: (إذا أنّه عبد القفا).
وجه الاستشهاد: روي بوجهين؛ الأوّل: فتح همزة «أنّ»؛ وتؤوّل مع مابعدها بمصدر، يقع في محل رفع مبتدأ؛ والخبر إمّا متعلق بـ «إذا» على أنّها ظرفه؛ وهذا قول للمبرّد والأعلم، أو أنّ الخبر محذوف؛ وهذا قول ابن مالك. والوجه الثّاني: كسر همزة «إنّ»؛ وهذا الوجه أولى؛ لأنّه لايحوجُ إلى تأويل؛ حيث إنّ «إنّه عبد القفا» جملة تامّة غير محتاجة إلى شيء؛ ومعلوم -كما سلف- متى جاز التأويل، فعدم التأويل أولى.

(١) ٦ سورة الأنعام، الآية: ٥٤.
أوجه القراءات: قرئت بفتح «أنّ» في الموضعين؛ على أنّ «أنّ» الأولى بدل من الرّحمة؛ بدل الشّيء من الشيء؛ وهو هو؛ فهي في موضع نصب بـ «كتب»؛ وأضمر للثانية خبراً، وجعلها في موضع رفع بالابتداء، أو بالظّرف؛ والتّقدير: فله أنّ ربّه غفور رحيم له؛ أي: فله غفران ربّه؛ ولها تخريجات أخرى، لا تتّسع لها هذه العجالة.
وقرئت بكسر «إنّ» في الموضعين؛ على الاستئناف، أو على إضمار «قال»؛ والكسر بعد الفاء أحسن؛ لأنّ الفاء يبتدأ بما بعدها في أكثر الكلام، فالكسر بعدها حسن. انظر الكشف: ١٢٠/ب، والبيان: ١/٣٢٢، والعكبري: ١/١٤١، وتفسير القرطبي: ٦/٤٣٦.
موطن الشّاهد: (فإنّه غفور).
وجه الاستشهاد: مجيء «إنّ» في الآية الكريمة بفتح همزة «إنّ» وكسرها وفق القراءتين؛ وحكم الفتح والكسر - هنا - الجواز.

(٢) ١٠ سورة يونس، الآية: ١٠.
موطن الشّاهد: (دعواهم فيها سبحانك اللّهمّ).
وجه الاستشهاد: استُشهد بهذه الآية على مجيء «سبحانك اللّهمّ» نفس المبتدأ في المعنى.

(٣) الحديث رواه التّرمذي والنّسائي والحاكم عن جابر رضي الله عنه، ولفظه: «أفضل الذكر: لا إله إلا الله، وأفضل الدّعاء: الحمد لله».

[التاسع: خبر «لا» التِي لِنَفْي الْجِنْس]

ثم قلت: التَّاسعُ: خَبَرُ «**لا**» الَّتي لِنَفْي الجِنْس؛ نحو: «**لا رَجُلَ أَفْضَلُ مِنْ زَيدٍ**» ويَجبُ تَنْكِيرُهُ، كالاسم، وتأخِيرُهُ وَلَوْ ظَرْفاً، ويَكثرُ حَذْفُهُ إنْ عُلِمَ، وتَمِيمٌ لاتَذْكرُهُ حينئذٍ.

[خبر «لا» النَّافية للجنس]

وأقول: التّاسعُ من المرفوعات: خَبَرُ «**لا**» التي لنفي الجنس.

اعلم أنّ «**لا**» على ثلاثة أقسام:

أحدها: أن تكون ناهية؛ فتختَصُّ بالمضارع وتجزمه؛ نحو﴿وَلَا تَمْشِ فِي ٱلْأَرْضِ مَرَحًا﴾[1]، ﴿فَلَا يُسْرِف فِّي ٱلْقَتْلِ﴾[2]، ﴿لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾[3]، وتُستَعار للدُّعاء فتجزم أيضاً؛ نحو: ﴿لَا تُؤَاخِذْنَآ﴾[4].

الثاني: أن تكون زائدة؛ دخولها في الكلام كخروجها؛ فلا تعمل شيئاً؛ نحو:﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾[5]؛ أي: أن تسجد، بدَليل أنّه قد جاء في مكان آخر بغير

---

(١) ١٧ سورة الإسراء، الآية: ٣٧، ٣١ سورة لقمان، الآية: ١٨ .
موطن الشّاهد: (لاتمشِ) .
وجه الاستشهاد: مجيء «لا» ناهية جازمة للفعل المضارع؛ وفعل «تمش»: مضارع مجزوم، وعلامة جزمه حذف حرف العلّة من آخره، والفاعل: أنت؛ وحكم الجزم بـ«لا» الوجوب .

(٢) ١٧سورة الإسراء، الآية: ٣٣ .
موطن الشّاهد: (لايسرفْ) .
وجه الاستشهاد: مجيء «لا» ناهية جازمة للفعل المضارع؛ وحكم الجزم بـ «لا» الناهية الوجوب.

(٣) ٩ سورة التّوبة، الآية: ٤٠ .
موطن الشّاهد: (لا تحزنْ) .
وجه الاستشهاد: مجيء «لا» النّاهية جازمةً للفعل المضارع، كما في الآيتين السّابقتين .

(٤) ٢ سورة البقرة، الآية: ٢٨٦ .
موطن الشّاهد: (لا تؤاخذْنا) .
وجه الاستشهاد: مجيء «لا» مفيدة معنى الدُّعاء، جازمة للفعل المضارع، كما في الآيات السّابقة .

(٥) ٧ سورة الأعراف، الآية: ١٢ .
موطن الشّاهد: (مامنعك أن لا تسجد) .
وجه الاستشهاد: مجيء «لا» زائدة في الآية الكريمة غير عاملة؛ لأنَّ المعنى: ما منعك أن تسجدَ .

«لا» وقوله -تعالى-: ﴿لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلَىٰ شَيْءٍ مِّن فَضْلِ ٱللَّهِ﴾[١]، وقوله -تعالى-: ﴿وَحَرَٰمٌ عَلَىٰ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَآ أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾[٢].

الثّالث: أن تكون نافيةً؛ وهي نوعان:

١- **داخلة على معرفة**؛ فيجب إهمالُها وتَكْرَارُها؛ نحو: «**لا زيدٌ في الدار ولا عَمْرٌو**».

٢- **وداخلةٌ على نكرة**؛ وهي ضربان:

(أ) **عاملة عمل «ليس»**؛ فترفع الاسم، وتنصب الخبر؛ كما تقدم؛ وهو قليل.

(ب) **وعاملة عَمَلَ «إنَّ»**؛ فتنصب الاسْمَ، وترفع الخبر؛ والكلامُ -الآنَ- فيها؛ وهي التي أُرِيدَ بها نفيُ الجنس على سبيل التنصيص، لا على سبيل الاحتمال.

* * *

[**شرط إعمال «لا»** عمل «إنَّ»]

وشرط إعمالها هذا العَمَلَ أمرانِ[٣]:

أحدهما: أن يكون اسمها وخبرها نكرتين كما بَيَّنّا.

والثاني: أن يكون الاسم مُقَدَّماً والخبر مُؤَخَّراً؛ وذلك كقولك: «**لا صاحبَ عِلْمٍ ممقوتٌ**»، و«**لا طالعاً جَبَلًا حاضر**».

فلو دخلت على معرفة أو على خبر مُقَدَّم، وجب إهمالُها وتكرارها.

الأوّل: كما تقدم من قولك: «**لا زَيْدٌ في الدّار ولا عَمْرٌو**»، وأمَّا قول بعض العرب «**لا بَصْرَةَ لكم**»، وقول عُمَرَ: «**قَضيَّةٌ ولا أبا حَسَنٍ لها**»، يريد عليَّ بن أبي طالب -رضي الله عنهما-، وقول أبي سفيان يوم فتح مكة: «**لا قُرَيْشَ بعد اليوم**» وقول الشّاعر[٤]:

---

(١) ٥٧ سورة الحديد، الآية: ٢٩ .
موطن الشّاهد: (لئلّا يعلم، أن لا يقدرون) .
وجه الاستشهاد: مجيء «لا» زائدة في الآية الكريمة .

(٢) ٢١ سورة الأنبياء، الآية: ٩٥ .
موطن الشّاهد: (أنّهم لايرجعون) .
وجه الاستشهاد: مجيء «لا» زائدة في الآية الكريمة .

(٣) ومن شروط إعمالها، ألّا يدخل عليها حرف جرّ؛ فإن دخل عليها حرف جرّ؛ نحو: جئت بلا زاد، ونحو: غضبت من لا شيء، كانت «لا» زائدة بين الجارّ والمجرور . انظر: التّصريح على التّوضيح: ١/ ٢٣٧ .

(٤) الشّاعر هو عبد الله بن الزّبير الأسدي، من شعراء الدّولة الأموية، ومن المتعصّبين لها، وُلد =

[الوافر]

٩٩-أَرَى الحاجَاتِ عِنْدَ أَبِي خُبَيْبٍ نَـكِـدْنَ، وَلا أُمَـيَّـةَ فـي الـبِـلادِ[١]

فمؤوَّل بتقدير: «مثل»؛ أي: ولا مثل أبي حسن، ولا مثل البصرة، ولا مثل قريش، ولا مثل أميَّة.

والثَّاني: كقول الله -سبحانه وتعالى-: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ﴾[٢].

* * *

[جواز حذف خبر «لا»]

ويكثر حذفُ الخبرِ، إذا عُلم؛ كقول الله -سبحانه وتعالى-: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ فَزِعُوا۟ فَلَا فَوْتَ﴾[٣]؛ أي: فلا فَوْتَ لهم، وقوله -تعالى-: ﴿لَا ضَيْرَ﴾[٤]؛ أي: لا ضَيْرَ علينا. وبنو تميم يُوجِبُونَ حَذْفَهُ، إذا كان معلوماً، وأما إذا جُهل؛ فلا يجوز حذفه عند أحد؛ فضلاً عن أن يجب؛ وذلك نحو: «**لا أَحَدَ أَغْيَرُ مِنَ اللهِ عَزَّ وجَلَّ**».

* * *

[العاشر: المضارع المجرّد من النَّاصب والجازم]

ثم قلت: العَاشِرُ: المُضَارِعُ إِذَا تَجَرَّدَ مِنْ نَاصِبٍ وجَازِمٍ.

= بالكوفة ونشأ بها، وكان هجّاءً . مات سنة ٧٥ هـ في خلافة عبد الملك بن مروان . تجريد الأغاني: ٤/ ١٥٧٢ - ١٥٧٧ .

(١) **المفردات الغريبة**: أبو خبيب: عبد الله بن الزّبير بن العوام . نكدن: فعل ماض من «النَّكد»؛ وهو شدّة العيش وتعسّره وضيقه؛ وفعل «نَكِدَ» من باب «طَرِبَ» .
المعنى: يصف الشّاعر أبا خبيب- عندما لم يمنحه ما أراد - بأنَّ عيشته أضحت في عسر وشدّة؛ فلا يستطيع أن يعطي السّائلين، كما يفعل بنو أميّة الذين يغدقون العطايا لطالبيها .
موطن الشّاهد: (لا أُميّة) .
وجه الاستشهاد: مجيء «أُميّة» اسماً لـ «لا» وهو معرفة؛ والمؤلّف أوّله على حذف مضاف لا يتعرّف بالإضافة كـ«مثل»؛ والتّقدير: ولا مثل أميّة في البلاد .

(٢) ٣٧ سورة الصّافّات، الآية: ٤٧ .
موطن الشّاهد: (لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون) .
وجه الاستشهاد: تقدّم خبر «لا» على اسمها، فأهملت وكرّرت بـ «لا» الثانية .

(٣) ٣٤ سورة سبأ، الآية: ٥١ .
موطن الشّاهد: (فلا فوتَ) .
وجه الاستشهاد: حذف خبر «لا»؛ لأنّه معلوم؛ إذ التّقدير: لا فوت لهم، كما في المتن .

(٤) ٢٦ سورة الشعراء، الآية: ٥٠ .
موطن الشّاهد: (لا ضيرَ) .
وجه الاستشهاد: مجيء خبر «لا» محذوفاً؛ لأنّه معلوم من السّياق؛ والتقدير: لا ضيرَ علينا .

وأقول: العاشرُ من المرفوعات -وهو خاتمتُها- الفعلُ المضارعُ إذا تجرَّدَ من ناصب وجازم؛ كقولك: «**يَقُومُ زَيْدٌ**» و«**يَقْعُدُ عَمْرٌو**».

فأمّا قول أبي طالب[1] يخاطب النّبيَّ ﷺ: [الوافر]

١٠٠-مُحَمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كلُّ نَفْسٍ إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ شَيْءٍ تَبَالَا[2]

فهو مقرون بجازم مُقَدَّر؛ وهو لام الدّعاء[3]، وقوله: «**تَبَالا**»؛ أصله: «**وبالا**» فأبدل الواو تاءً؛ كما قالوا في وُرَاثٍ، وَوُجَاهٍ: تُرَاث، وتُجَاه. وأمَّا قول امرئ القيس[4]: [السريع]

١٠١-فالْيَوْمَ أَشْربْ غَيْرَ مسْتَحْقِبٍ إِثْمــاً مِــنَ الــلــهِ ولا واغِــلِ[5]

---

(١) أبو طالب: عبد مناف بن عبد المطلب بن هاشم عمّ رسول الله ﷺ، ووالد عليّ رضي الله عنه. مات سنة ٣ ق. هـ .

(٢) **المفردات الغريبة**: **التَّبال**: سوء العاقبة أو الهلاك؛ وأصل تائه واو؛ أي: الوَبال؛ فقلبت الواو الواقعة في أوّل الكلمة تاءً . وهذا القلب في الواو المفتوحة قليل، ويكثر في المضمومة .
المعنى: يخاطب أبو طالب النّبيَّ ﷺ: يا محمّد إذا ما خفت من أمر من الأمور، فإنَّ النّفوس كلّها مستعدّة لتفدي نفسك الغالية .
موطن الشّاهد: (تفدِ) .
وجه الاستشهاد: مجيء «تفدِ» فعلًا مضارعاً، لم يتقدّمه في اللّفظ ناصب أو جازم، ولكنَّه جاء على صورة المجزوم؛ ولذلك، قدّره العلماء مجزوماً بلام أمر محذوفة؛ وأصله: «لتفد» وحذفت «لامه» ضرورة؛ وهذا من أقبح الضرورات؛ لأنَّ الجازم أضعف من الجارّ؛ والجارّ لا يضمر . وبعضهم قال: إنّه مرفوع، حذفت لامه ضرورة واكتُفي بالكسرة؛ وهذا أفضل من الأوّل .

(٣) يقول ابن هشام في المغني: « . . . منع المبرّد حذف اللّام وإبقاء عملها حتى في الشّعر، وقال في بيت (تفد نفسك): إنّه لا يعرف قائله مع احتماله لأن يكون دعاء بلفظ الخبر؛ نحو: يغفر الله لك، ويرحمك الله . وحذفت الياء تخفيفاً، واجتزئ عنها بالكسرة . . . . وهذا الذي منعه المبرّد في الشعر، وأجازه الكسائي في الكلام، لكن بشرط تقدّم «قُلْ»، وجعل منه: ﴿قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ يُقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ سورة إبراهيم: ٣١، ووافقه ابن مالك في شرح الكافية، وزاد عليه: أنَّ ذلك يقع في النثر قليلًا، بعد القول الخبري» . انظر المغني: ٢٩٧-٢٩٨ .

(٤) مرت ترجمته .

(٥) **المفردات الغريبة**: **غير مستحقب**: غير حامل إثماً . **واغل**: الداخل على القوم في شرابهم من دون دعوة . والمعنى واضح .
موطن الشّاهد: (أشربْ)
وجه الاستشهاد: مجيء «أشربْ» فعلًا مضارعاً لم يتقدّمه جازم، وهو مع ذلك ساكن الآخر؛ وللعلماء في تخريج هذا الإسكان وجهان؛ الأول: أنَّه ضرورة دعا إليها النّظم . والثاني: بيّنه المؤلف، وتفصيله: أنّه لمّا توالى في الكلمة مع ما بعدها ثلاث حركات، أوّلها فتحة، وهي حركة الرّاء، وثانيها ضمّة، وهي حركة الباء، وثالثها فتحة، وهي حركة الغين، لمّا توالت =

فليس قوله: «**اشربْ**» مجزوماً، وإنَّما هو مرفوع، ولكن حذفت الضّمّة للضّرورة، أو على تنزيل «رَبُغَ»[١] بالضم من قوله: «**أشْرَبُ غَيْرَ**» منزلة عَضُدٍ - بالضّم- فإنَّهم قد يُجْرُونَ المنفصل مُجْرَى المتصل؛ فكما يُقال في عَضُدٍ بالضم: عَضْدٌ بالسكون؛ كذلك قيل في: «رَبُغَ» بالضّمّ: «رَبْغَ» بالإسكان.

❊ ❊ ❊

= هذه الحركات الثّلاث، أشبهت «عضد» في وجود فتحة تتبعها ضمّة؛ والعرب تجوّز تسكين ضاد «عضد»، ونحوه؛ فلمّا أشبهت هذه الأحرف الثّلاثة «عضداً»، استساغ لنفسه أن يسكّن وسطها، كما يسكّن وسط «عضد». انظر شرح الشذور (تحقيق. عبد الحميد): ١٢٢/ حا: ١ . وقد روى أبو العبّاس المبرّد في كتابه «الكامل» بيت الشّاعر على وجه صحيح غير الذي يتكلّف النّحاة الإجابة عنه وهو:

حلّت لي الخمر وكنتُ امرأً ... عن شربها في شُغُلٍ شاغِلِ

فاليومَ أُسقى غير مستحقب ... إثماً من الله ولا واغلِ

ولا شكّ من أنَّ إحدى الرّوايتين مصنوعة كما هو معلوم. وانظر: الكامل (شرح سيّد مرصفي): ٣/ ٧٠ .

(١) هذه اللّفظة لا معنى لها؛ وهي ملفّقة من كلمتين؛ أخذ الرّاء والباء من «أشرب»، وأخذ الغين من «غير»، فصارت «ربغ» بمنزلة «عَضُد». (الدقر: ٢٧٧/ حا: ١).

[باب المنصوبات]

ولمّا أنهيت القول في المرفوعات، شرعْتُ في المنصوبات. **فقلت: بابٌ.** **المَنْصُوبَاتُ خَمْسَةَ عَشَرَ، أحدها: المَفْعُولُ بِه، وهُوَ: مَا وَقَعَ عَلَيْهِ فِعْلُ الفَاعِلِ؛ كـ«ضَرَبْتُ زَيْداً».**

[الأوّل: المفعول به]

وأقول: المنصوبات محصورة في خمسة عشرَ نوعاً، وبدأتُ منها بالمفاعيل؛ لأنَّها الأصل، وغيرُها محمولٌ عليها ومُشَبَّه بها، وبدأت من المفاعيل بالمفعول به؛ كما فعل الفارسيُّ وجماعة منهم صاحبا المقرّب والتَّسهيل[1]، لا بالمفعول المطلق؛ كما فعل الزّمخشريّ، وابنُ الحاجبِ[2]، ووجْهُ ما اخترناه: أنَّ المفعول به أحْوَجُ إلى الإعراب؛ لأنّه الذي يقع بينه وبين الفاعل الالتباسُ.

والمراد بالوقوع: التعلُّقُ المعنويّ، لا المباشرة؛ أعني تعلّقَهُ بما لا يُعْقَلُ إلّا به؛ ولذلك، لم يكن إلّا للفعل المتَعَدِّي، ولولا هذا التفسيرُ لَخَرَجَ منه نحو: «**أرَدْتُ السَّفرَ**»؛ لعدم المباشرة، وخرج بقولنا: «**ما وقع عليه**» المفعولُ المطلقُ، فإنَّه نفس الفعل الواقع، والظرفُ فإنَّ الفعل يقع فيه، والمفعول له، فإنَّ الفعل يقع لأجله، والمفعول معه، فإنَّ الفعل معه لا عليه.

* * *

[نواصب المفعول به]

ثم قلت: ومِنْهُ ما أُضْمِرَ عَامِلُه: جَوازاً؛ نحو: ﴿قَالُوا۟ خَيْرًا﴾، وَوُجُوباً في مَوَاضِعَ؛ مِنْهَا بابُ الاشتغَالِ؛ نحو: ﴿وَكُلَّ إِنسَٰنٍ أَلْزَمْنَٰهُ﴾.

وأقول: الذي ينصبُ المفعولَ به، واحدٌ من أربعة: **الفعلُ المُتَعَدِّي**،

(١) صاحب المقرّب، هو ابن عصفور. وصاحب التَّسهيل، هو ابن مالك.

(٢) أبو عمر عثمان بن عمر الدوني، يُنعت بجمال الدّين المالكي؛ نحوي فقيه، ولد بمصر سنة ٥٧٠هـ، قرأ على الشيخ أبي الجود اللخمي، درّس في جامع دمشق، توفي سنة ٦٤٦هـ. البلغة: ١٤٠، بغية الوعاة: ٢/ ١٣٤، وفيّات الأعيان: ١/ ٣١٤، الأعلام: ٤/ ٣٧٤.

ووَصْفُه[١]، **ومَصْدَرُهُ، واسمُ فِعلِهِ؛ فالفعل المتعدّي نحو:** ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَٰنُ دَاوُۥدَ﴾[٢]، ووصفه نحو: ﴿**إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ**﴾[٣]؛ نحو: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ﴾[٤]، واسمُ فعله نحو: ﴿عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾[٥].

[إضمار ناصب المفعول جوازاً]

وكونُه مذكوراً هو الأصلُ؛ كما في هذه الأمثلة، وقد يُضمَرُ: جوازاً، وإذا دَلَّ عليه دليل مَقالِيٌّ أو حالِيٌّ؛ **فالأول نحو:** ﴿قَالُواْ خَيْرًا﴾[٦]؛ أي: أَنْزَلَ رَبُّنَا خيراً؛ بدليل: ﴿مَّاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ﴾. **والثّاني: نحو قولك** لمن تأهَّب لسفر: «**مَكَّةَ**»؛ بإضمار تريد، ولمن سدَّد سهماً: «**الْقِرْطَاسَ**» بإضمار «**تُصِيبُ**».

[إضمار ناصب المفعول وجوباً]

وقد يُضْمَر وجوباً في مواضع؛ منها باب الاشتغال؛ وحقيقته: أن يتقدّم اسمٌ، ويتأخّر عنه فعل، أو وصف صالح للعمل فيما قبله، مشتغل عن العمل فيه بالعمل في ضميره أو مُلابسه.

---

(١) المراد وصف الفعل المتعدّي والمراد به: اسم فاعل الفعل المتعدي، لواحد كضارب وشارب، واسم الفعل المتعدّي لاثنين نحو: «زيد معطٍ عمراً درهماً»، وكذا المراد مصدر الفعل المتعدّي، واسم الفعل النّائب عن فعل متعدٍّ.

(٢) ٢٧ سورة النمل، الآية: ١٦.
موطن الشّاهد: (ورث سليمان داودَ).
وجه الاستشهاد: نصب «داود» بالفعل المتعدي «ورث»، وحكم هذا النّصب الوجوب.

(٣) ٦٥ سورة الطلاق، الآية: ٣.
موطن الشّاهد: (بالغٌ أمرَه).
وجه الاستشهاد: مجيء «أمرَ» منصوباً باسم الفاعل «بالغ»؛ لأنّه منون؛ وهو وصف لفعل متعدٍّ، فيعمل عمله، وقد نصب مفعولاً به في هذه الآية على قراءة نصب «أمْرَهُ» وتنوين «بالغٌ».

(٤) ٢ سورة البقرة، الآية ٢٥١. و٢٢ سورة الحجّ، الآية: ٤٠.
موطن الشّاهد: (دفعُ الله النّاسَ).
وجه الاستشهاد: مجيء «الناس» مفعولاً به للمصدر «دَفْعُ»؛ لأنّه مصدر فعل متعدٍّ يعمل عمل فعله، كما هو معلوم.

(٥) ٥ سورة المائدة، الآية: ١٠٥.
موطن الشّاهد: (عليكم أنفسكم)
وجه الاستشهاد: مجيء «أنفسَ» مفعولاً به لاسم الفعل «عليكم»؛ لأنَّ اسم الفعل يعمل عمل الفعل، كما هو معلوم؛ وبما أنَّ «عليكم» اسم فعل متعدٍّ، فلا بدَّ من أن ينصب مفعولاً كفعله.

(٦) ١٦ سورة النّحل، الآية: ٣٠.
=

فمثال اشتغال الفعل بضمير السّابق: «**زَيْداً ضَرَبْتُهُ**» وقوله -تعالى-: ﴿وَكُلَّ إِنسَٰنٍ أَلْزَمْنَٰهُ﴾[(١)].

ومثال اشتغال الوصف: «**زيداً أنا ضَارِبُهُ، الآن أو غداً**».

ومثال اشتغال العامل بملابس ضمير السّابق: «**زيداً ضربْتُ غُلامَهُ**» و«**زيداً أنا ضَارِبٌ غُلامَهُ، الآن أو غداً**».

فالنصب في ذلك وما أشبهه بعاملٍ مُضْمَرٍ وجوباً؛ تقديره: ضربت زيداً ضربته، وألزمنا كلّ إنسان ألزمناه.

وإنّما كان الحذف -هنا- واجباً؛ لأنَّ العامل المؤخَّرَ مفسّر له، فلم يجمع بينهما[(٢)].

هذا رأيُ الجمهور، وزعم الكسائيُّ أنَّ نَصْبَ المتقدّم بالعامل المؤخّر على إلغاء العائد، وقال الفرَّاء: الفعل عامل في الظاهر المتقدم وفي الضمير المتأخر.

ورُدَّ على الفرّاء بأنَّ الفعل الذي يتعدَّى لواحد يصير متعدّياً لاثنين، وعلى الكسائي بأنَّ الشاغل قد يكون غير ضمير السابق، كـ«**ضربت غلامه**»، فلا يستقيم إلغاؤه.

❊ ❊ ❊

[المنادى نوع من أنواع المفعول به]

ثم قلت: ومِنْهُ المُنَادَى، وإنَّما يَظْهَرُ نَصْبُهُ إذا كانَ مُضافاً أَوْ شبْهَهُ أونَكِرَةَ مَجْهُولَةً؛ نحو: «**ياعَبْدَ اللّهِ**» و«**يا طَالِعاً جَبَلًا**»، وقوْل الأعمى: «**يَا رَجُلًا خُذْ بِيَدِي**».

= **موطن الشّاهد**: (قالوا خيراً).

وجه الاستشهاد: مجيء «خيراً» مفعولًا به لفعل محذوف، تقديره: «أنزل»، ويصبح تقدير الكلام: قالوا أنزل ربّنا خيراً؛ وحكم حذف الفعل- هنا - الجواز؛ لأنَّه يجوز ذكره وعدم ذكره، بعد القول.

(١) ١٧ سورة الإسراء، الآية: ١٣.
موطن الشّاهد: (كلّ إنسان ألزمناه).
وجه الاستشهاد: مجيء «كلّ» مفعولًا به لفعل محذوف وجوباً؛ لاشتغال الفعل الذي تلاه بضميره؛ ولولا اشتغاله بضميره؛ لكان عاملًا فيه النّصب، كما هو معلوم.

(٢) لأنَّ العامل المؤخَّر المفسِّر المحذوف، كالعوض من المحذوف، وهم لا يجمعون في الكلام بين العوض والمعوّض منه على ما عرفته.

وأقولُ: المنادى نوع من أنواع المفعول به، وله أحكام تخصُّه فلهذا، أفردته بالذكر، وبيان كونه مفعولاً به أنَّ قولك: «**يا عَبْدَ الله**» أصله: يا أدعو عبد الله، فـ«**يا**» حرف تنبيه، و«**أدعو**» فعل مضارع قُصِدَ به الإنشاء لا الإخبار، وفاعله مستتر، و«**عَبْدَ اللّه**» مفعول به ومضاف إليه، ولمّا علموا أنَّ الضرورة داعية إلى استعمال النداء كثيراً أوجَبْوا فيه حَذْفَ الفعل اكتفاء بأمرين؛ **أحدهما**: دلالة قرينة الحال، **والثاني**: الاستغناء بما جعلوه كالنائب عنه والقائم مقامه وهو: «**يا**» وأخواتها.

وقد تبيَّن بهذا أنَّ حَقَّ المناديَات كلِّها أن تكون منصوبة؛ لأنها مفعولات، ولكنّ النصب إنّما يظهر إذا لم يكن المنادى مبنيّاً، وإنَّما يكون مبنيّاً إذا أشبَهَ الضمير بكونه مفرداً معرفة؛ فإنّه -حينئذ- يُبنى على الضَّمة أو نائبها؛ نحو: «**يا زَيْدُ**» و«**يازيدان**» و «**يازَيْدُونَ**». وأمّا المضافُ والشبيهُ بالمضاف، والنكرة غيرُ المقصودة؛ فإنَّهنَّ يستوجبنَ ظهورَ النصب، وقد مضى ذلك كلّه مشروحاً ممثلاً في باب البناء، فمن أحَبَّ الوقوف عليه فليرجع إليه.

* * *

[المنصوب على الاختصاص مفعول محذوف العامل]

ثم قلت: والمَنْصُوبُ بِـ«أخُصُّ» بَعْدَ ضَمِيرِ مُتَكَلِّم، ويَكُونُ بـ«ألْ»؛ نحوُ: «**نَحْنُ العَرَبَ أَقْرَى النَّاسِ للضَّيفِ**». ومُضافاً؛ نحوُ: «نَحْنُ مَعَاشِرَ الأنبياءِ لا نورثُ، ما تَرَكْنَا صَدَقَة»[1]، و«**إيّا**» فَيَلْزَمُهَا ما يَلزمُهَا في النِّداءِ؛ نحو: «**أنَا أفعَلُ كَذَا أيُّها الرَّجُلُ**» وعَلَماً قليلاً، فنحو: «**بِكَ اللهَ نَرْجُو الفَضْلَ**» شاذٌّ مِنْ وَجْهَين.

والمنصوب بـ«**الزم**» أو بـ«**اتّقِ**» إن تكَرَّرَ أوْ عُطِفَ عليهِ، أو كان «**إيَّاكَ**»؛ نحوُ: «**السِّلاحَ السِّلاحَ**» و «**الأخَ الأخَ**»، ونحو: «**السَّيفَ والرُّمحَ**»، ونحو: «**الأسَدَ الأسَدَ**» أو «**نَفْسَكَ نَفْسَكَ**» ونحو: ﴿**نَاقَةَ ٱللَّهِ وَسُقْيَـٰهَا**﴾، و«**إيّاك من الأسد**».

---

(١) لفظ الحديث كما في البخاري، عن أبي بكر الصّدّيق، عن النّبي : «لا نورث ما تركناه صدقة». وفي مسند أحمد: ٢/ ٤٦٣ . س: ٢٧ : «إنّا معشر الأنبياء لا نورث، ما تركتُ بعد مؤونة عاملي ونفقةِ نسائي صدقة» .

[ما جاء محذوف العامل]

والمحذوف عامله، والواقعُ في مَثَلٍ أو شِبْهِهِ[١]؛ نحو: «**الكِلابَ عَلَى البَقَرِ**»[٢]، و«**انْتَهِ خَيْراً لك**».

وأقول: من المفعولات التي التزم معها حذف العامل؛ المنصوبُ على الاختصاص وهو كلام على خلاف مقتضى الظّاهر؛ لأنَّه خبر بلفظ النداء.

وحقيقته: أنه اسم ظاهر معرفة قُصِدَ تخصيصه بحكم ضمير قبله.

والغالبُ على ذلك الضّمير كونه لمتكلّم نحو أنا، ونحن ويَقِلُّ كونه لغائبٍ، والباعث على هذا الاختصاصِ: فَخْرٌ، أو تَوَاضُعٌ، أو بيان.

فالأوّل كقول بعض الأنصار[٣]: **[الطَّويل]**

١٠٢-لَنَا مَعْشَرَ الأَنْصَارِ مَجْدٌ مُؤَثَّلٌ ... بِإِرْضَائِنَا خَيْرَ البَرِيَّةِ أَحْمَدَا[٤]

المؤثّل: الذي له أصل؛ ومثالُ الثاني قوله[٥]: **[الخفيف]**

١٠٣-جُدْ بِعَفْوٍ فَإِنَّنِي أَيُّهَا الْعَبْـ ... ـدُ إِلَى العَفْوِ يَاإِلَهِي فَقِيرُ[٦]

---

(١) في بعض النّسخ: «والمحذوف عامله الواقع، في مثل أو شبهه» بدون واو قبل «الواقع» على أنَّ هذه العبارة يُراد بها شيءٌ واحدٌ، وفي بعض النُّسخ بالواو على أنَّ المراد بالعبارة شيئان؛ الواقع في مثل كالذي مثّل به المصنف، والآخر: المحذوف عامله وجوباً كالمصدر النّائب عن فعله، وكالحال المؤكّدة لمضمون جملة.

(٢) مثل قالته العرب؛ أي: أرسل الكلاب على البقر. وهو من أمثال الميداني (تحقيق. عبد الحميد): ١/١٢٩، برقم (٦٥٥). والبيان والتّبيين: ١/١٧١و ٢٣٧، ورواه ابن برهان في باب «إنَّ».

(٣) لم ينسب إلى قائل معيَّن.

(٤) **المفردات الغريبة**: معشر: المعشر: الجماعة. مُؤَثَّل: بضمّ الميم وفتح الهمزة وتشديد الثّاء المثلّثة هو المجد الأصيل العظيم، وقد فسّره الشّارح بما له أصل. وقال امرؤ القيس:

ولكنّما أسعى لمجد مُؤَثَّل ... وقد يُدرِكُ المجدَ المُؤَثَّلَ أمثالي

المعنى: يفخر الشّاعر بقومه الأنصار، وما لهم من مجد أصيل، بنصرتهم النبي محمَّداً - عليه الصَّلاة والسَّلام- حينما تخلّى قومه عن نصرته، وهاجر إلى المدينة المنوّرة.

موطن الشّاهد: (معشرَ الأنصار).

وجه الاستشهاد: مجيء «معشرَ» منصوباً على الاختصاص، لفعل محذوف؛ تقديره: «أخصّ»، أو «أعني»؛ وذلك لإفادة الفخر في الشّاهد المذكور.

(٥) لم ينسب إلى قائل معين. ومعنى البيت واضح لا لبس فيه ولا غموض.

(٦) **موطن الشّاهد**: (أيّها العبد)

وجه الاستشهاد: نصب «أيّ» محلّاً، على الاختصاص، بقصد الدّلالة على التّواضع.

ومثال الثّالثِ[١]: [البسيط]

١٠٤- إنَّا بَنِي نَهْشَلٍ لا نَدَّعِي لأبِ[٢]

وتعريفه بـ «أل» نحوُ: «نَحنُ العَرَبَ أقرَى النَّاسِ للضيفِ» التَّقدير: أَخُصُّ العرَبَ؛ وتعريفه بالإضافة؛ كقوله[٣]: [الرّجز]

١٠٥-نَحْنُ بَني ضَبَّةَ أصحابُ الجمَلْ نَنْعَى ابْنَ عَفَّانَ بأطْرَافِ الأسَلْ[٤]

---

(١) ينسب هذا البيت مع عدّة أبيات أخرى إلى بشامة بن حزن النّهشلي، ونسبها التبريزي إلى رجل من بني قيس بن ثعلبة، من غير أن يعيّنه. وبشامة بن حزن النَّهشلي: شاعر جاهلي قديم. وهذا صدر بيت، وعجزه قوله:

«عنه، ولا هو بالأبناءِ يشرينا»

وهو من أبيات رواها أبو تمّام في أوائل ديوان الحماسة، وأوّل هذه الأبيات:

إنّا محيّوكِ ياسلمى فحيّينا وإن سَقيتِ كِرامَ النَّاسِ فاسقينا

وإن دعوتِ إلى جُلّى ومكرمةٍ يوماً سَراة كرامِ النَّاسِ فادعينا

(٢) **المفردات الغريبة**: **بنو نهشل**: قوم الشَّاعر.

معنى الشاهد: يفخر الشَّاعر بقومه بني نهشل، بأنّهم أصحاب منعة وسادة على غيرهم، وهم لايفخرون بمآثر آبائهم وأجدادهم، وإنّما يفاخرون بصنائعهم ومآثرهم وبطولاتهم؛ وينطبق معنى هذا البيت على معنى البيت المعروف:

ليس الفتى من يقول كان أبي إنَّ الفتى من يقولُ ها أنذا

أمّا الشّطر الثّاني: «عنه، ولا هو بالأبناء يشرينا»: وكذلك أبوهم لايتمنّى لو كان له أبناء غيرهم، فلا يبيعهم بغيرهم من الأبطال؛ لأصالتهم، وتمسّكه بهم، وحبّه لهم، واعترافه بهم.

موطن الشّاهد: (بني نهشل).

وجه الاستشهاد: نصب «بني» على الاختصاص، بفعل محذوف للدلالة على المدح، لا على البيان كما أراد ابن هشام. قال التبريزي: «وانتصاب «بني» على إضمار فعل، كأنّه قال: أذكر بني نهشل، وهذا على الاختصاص والمدح، وخبر إنَّ «لاندّعي»، ولو رفع فقال: بنو نهشلٍ، لكان «لاندّعي» في موضع الحال، والفرق بين أن يكون اختصاصاً وبين أن يكون خبراً صراحاً، هو أنّه لو جعله خبراً، لكان قصده إلى تعريف نفسه عند المخاطب. وكان لايخلو فعله لذلك من خمول فيهم أو جهل من عند المخاطب بشأنهم؛ فإذا جعل اختصاصاً فقد أمن الأمرين جميعاً»، انظر شرح الجمل، للتبريزي (ط. مصطفى محمد): ١/ ١٠٠، وشرح الشذور (تحقيق. الدقر): ٢٨٥.

(٣) نسب أبو تمّام هذا البيت إلى الأعرج المعني، نسبةً إلى معن طيّئ، ومَعْن (بفتح الميم وسكون العين المهملة)، وقال أبو زكريا التبريزي (ج١، ص٢٨٠): «وقيل: الصحيح أنها لعمر بن يثربي». ورواية أبي تمّام على الشّكل التّالي:

الموت أحلى عندنا من العسل نحن بني ضبّة أصحابُ الجمل

نحن بنو الموت إذا الموت نزل ننعى ابن عفّان بأطراف الأسل

وَيُروى صدر بيت الشّاهد: «إنّا بني مالكٍ».

(١) **المفردات الغريبة**: **بني ضبّة**: قبيلة: أبوهم ضبة بن أدّ. **الجمَل**: يريد الجمل الذي ركبته أم =

الأسَلُ: الرماح.

ومن تعريفه بالإضافة قوله ﷺ: «**إنَّا آلَ محمد لا تَحِلُ لنا الصدقة**»(١)، و«**نحنُ مَعَاشِرَ الأنبياء لانُورَث، ما ترَكْنا صَدَقَةٌ**»(٢).

وقد اشتمل الحديثُ الشَّريفُ على ما يقتضي الكَشْف عنه، وهو أنَّ «**ما**» من قوله: «**ما تركنا**» موصول بمعنى الذي، محلُّه رَفْع بالابتداء، و«**تركنا**» صلته، والعائد محذوف؛ أي: تركناه، و«**صدقة**» خبر «ما» هذه على رواية الرّفع، وهو أجود؛ لموافقته لرواية: «**ما تركنا [ه] فهو صدقة**»، وأما النصب؛ فتقديره: ما تركنا مبذولٌ صدقةً، فَحُذِف الخبر لسدّ الحال مَسَدَّه مثل: ﴿**وَنَحْنُ عُصْبَةٌ**﴾(٣) ويجوز في «ما»

= المؤمنين عائشة بنت أبي بكر الصدّيق يوم خرجت تطالب بثأر عثمان بن عفان رضي الله عنه. **ننعى**: فعل مضارع من النّعي وهو الإخبار بالموت، يُقال: نعاه له ينعاه نعْياً، ووقع في نسخ الشّرح كلّها نبغي» على أنّه فعل مضارع من بغاه، إذا طلبه، وهو تحريف، تصويبه عن ديوان الحماسة وشروحه. **الأسل**: الرّماح.

المعنى: يفخر الشّاعر بقومه بني ضبّة الذين وقفوا مناصرين لعائشة أمّ المؤمنين رضي الله عنها، وأنهم سيأخذون بثأر عثمان بن عفان بحدّ السيّوف.

موطن الشّاهد: (بني ضبةَ).

وجه الاستشهاد: انتصاب «بني» بفعل محذوف على الاختصاص؛ وحكم إضمار الفعل في هذا الموضع الوجوب.

(١) الحديث الذي رواه الشيخان عن أبي هريرة قال: أخذ الحسن بن علي تمرة من تمر الصدقة فجعلها في فيه، فقال رسول الله: «كخ كخ، ارم بها، أما علمت، أنّا لانأكل الصّدقة»؛ ولمسلم: «إنّا لاتحلُّ لنا الصّدقة». وفي رواية لأحمد والطحاوي من حديث الحسن: «لا تحلّ لآل محمّد الصدقة».

موطن الشّاهد: (آل محمّد).

وجه الاستشهاد: عرّف الاسم المنصوب على الاختصاص بإضافته إلى معرفة؛ وهي الاسم العلم: «محمّد» وآل: اسم منصوب على الاختصاص بفعل محذوف وجوباً؛ والتقدير: إنَّا أخص آلَ محمَّد لا تحل لنا الصَّدقة.

(١) الحديث في مسند أحمد: ٢/ ٤٦٣، س٢٧: «إنا معشر الأنبياء لا نورث، ما تركتُ بعد مؤونة عاملي ونفقةِ نسائي صدقة». وانظر مغني اللّبيب: ٥٠٧.

موطن الشّاهد: (معاشرَ الأنبياء).

وجه الاستشهاد: مجيء الاسم المنصوب على الاختصاص معرّفاً بإضافته إلى معرفة؛ لأنّ الأنبياء معرّف بـ«أل». وحكمه كما في الحديث السّابق.

(١) ١٢ سورة يوسف، الآية: ١٤.

موطن الشّاهد: (نحن عصبةً).

وجه الاستشهاد: مجيء «عصبةً» على قراءة النّصب حالًا سدّت مسدّ الخبر؛ وحُذِف الخبر؛ لأنّ الحال قام مقامه في الآية، وأغنى عنه. وأما - على قراءة الرّفع - وهي القراءة المشهورة، فنحن: مبتدأ، وعصبة: خبر.

أن تكون موصولاً اسميّاً، كما تقدم، وأن تكون شرطيّة؛ فـ«ما» على الأول في محلّ رفع، وعلى الثّاني في محلّ نصب[١]؛ والمعنى: أيّ شيءٍ تركناهُ فهو صدقة.

ويكون المنصوب على الاختصاص بلفظ «أي» فيلزمها في هذا الباب ما يلزمها في النداء؛ من التزام البناء على الضمّة، وتأنيثها مع المؤنّث، والتزام إفرادها؛ فلا تُثنّى، ولا تُجمع باتّفاق، ومفارقتها للإضافة -لفظاً وتقديراً-، ولزوم «ها» التنبيه بعدها، ومن وَصْفها باسم معَرَّفٍ بـ«أل» لازم الرفع؛ مثالُ ذلك: **«أنا أفْعَلُ كَذَا أيُّهَا الرَّجُلُ»** و**«اللهُمَّ اغْفِرْ لَنَا أيَّتُهَا العِصَابَةُ»** المعنى: أنا أفعل كذا مَخْصُوصاً من بين الرجال، واللّهم اغفر لنا مختصِّينَ من بين العصائب.

ويقلُّ تعريفُه بالعلميّة، ففي **«بِكَ اللهَ نَرْجُو الفَضْلَ»** شذوذان: كونه بعد ضمير مخاطب، وكونه علماً[٢].

* * *

[الإغراء مفعول محذوف العامل]

ومن المحذوفِ عاملُهُ المنصوبُ بـ«الْزَمْ»، ويسمّى إغراء.

والإغراء: تنبيهُ المخاطَبِ على أمر محمودٍ ليلزمَهُ؛ نحو: **[الطَّويل]**

١٠٦-أَخَاكَ أَخَاكَ؛ إنَّ مَنْ لا أَخَا لَهُ ... كَسَاعٍ إلَى الهَيْجَا بِغَيْرِ سِلَاحِ[٣]

---

(١) قول المؤلّف: «وعلى الثّاني: في محل نصب ...» فيه نظر؛ لأنّه عندما قدّر «ما» اسم شرط جازم، وتلاه فعل متعدٍّ استوفى مفعوله؛ فـ«ما» في محل رفع مبتدأ، وأمّا إذا لم يستوف فعل الشّرط مفعوله، تكون ساعتها في محل نصب مفعولاً به؛ وروايات الحديث: «ما تركناه صدقة» فاستوفى الفعل مفعوله؛ ولم يبق إلا أن نعرب «ما» في محل رفع مبتدأ؛ لا كما ذكر المؤلف.

(٢) اختلف النحاة في إعراب «أيّها» و«أيتها» في الاختصاص؛ فذهب الجمهور إلى أنّهما مبنيّان على الضمّ في محلّ نصب بفعل محذوف وجوباً، كما ذكره المؤلف؛ وتقديره: أخصّ، وذهب الأخفش إلى أنهما مناديان بحرف نداء محذوف؛ والتقدير: يا أيّها، ويا أيتها، وليس ببدع أن ينادي الإنسان نفسه، كما لا يستنكر أن يخاطب الإنسان نفسه، فقد روي أنّ عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - قال: «كلُّ الناس أفقه منك يا عمر» . وذهب السيرافي إلى أنّ «أيّتها» مبتدأ خبره محذوف؛ والتقدير: أيُّها الرجل المخصوص أنا، أو خبر لمبتدأ محذوف . التصريح: ٢/ ١٩٠-١٩١ .

(٣) نسب الأعلم البيت إلى إبراهيم بن هرمة القرشي، والصحيح أنه لمسكين الدارمي: وهو ربيعة ابن عامر بن أُنيف، لقّب بمسكين لبيت قاله؛وهو شاعر شريف من سادات قومه، وهو أشعر من قال في الغيرة، مات سنة ٨٩هـ . الشّعر والشّعراء: ١/ ٥٤٤، تجريد الأغاني: ٢١٠٨، الخزانة: ١/ ٤٦٥ .

المفردات الغريبة: **كساع**: كقاصد . **الهيجا**: الحرب . =

وإنّما يلزم حذفُ عامله إذا تكرر، كما سبق في البيت، أو عُطف عليه؛ نحو:

«**المَرُوءة والنجدَةَ**»؛ فإن فُقِدَ التكرارُ والعَطْفُ، جاز ذِكْرُ العامل وحَذْفه؛ نحو: «**الصَّلَاةَ جَامِعَةً**» فـ«**الصلاةَ**»؛ منصوبٌ بـ«**احْضُرُوا**» مُقَدَّراً، و«**جامعة**» منصوب على الحال(١).

ويمكن أن يكون من هذا النّوع قولُ الشاعر(٢): [الطَّويل]

١٠٧-أَخَاكَ الَّذِي إنْ تَدْعُهُ لِمُلِمَّةٍ ... يُجِبكَ كَمَا تَبْغِي وَيَكْفِكَ مَنْ يَبْغِي

وَإِنْ تَجْفُهُ يَوْماً فَلَيْسَ مُكَافِئاً ... فَيَطْمَعَ ذُو التَّزْوِيرِ والْوَشْيِ أَنْ يُصْغِي(٣)

= المعنى: يطلب الشّاعر إلى الإنسان أن يلزم أخاه، وألّا يفارقه؛ لأنَّ الرَّجل الذي يتخلّى عنه إخوانه، كمن يسعى إلى الحرب، ولا يملك السّلاح الضروري لها .
موطن الشّاهد: (أخاك أخاك) .
وجه الاستشهاد: كرّر الشّاعر لفظ «أخاك» مرّتين على سبيل الإغراء؛ فانتصب الاسم بفعل محذوف وجوباً؛ لتكرّر لفظ «أخاك» المغرى به .

(١) في إعراب هذه الجملة (الصّلاة جامعة) أربعة أوجه: رفعهما على أنَّ الصّلاة مبتدأ وجامعة خبره، ونصبهما على أنّ الصّلاة منصوبة بفعل محذوف تقديره: احضروا، وجامعةً حال كما ذكر المؤلّف، ورفع الأوّل ونصب الثاني على أنَّ الصّلاة مبتدأ محذوف الخبر وجامعة حال، ونصب الأوّل ورفع الثّاني على أنَّ الصّلاة مفعول لفعل محذوف، وجامعة: خبر لمبتدأ محذوف . شرح الشذور (تحقيق . الدقر): ٢٨٩، حا:١ . والتّصريح: ٢/ ١٩٥، وأوضح المسالك: ٤/ ٨٠، حا:١ .

(٢) لم يُنْسَب هذان البيتان إلى قائل معين .

(٣) **المفردات الغريبة**: مُلِمَّة: اسم فاعل من قولهم: «ألَمَّ فلان بالقوم» إذا نزل بهم، ومنه قول الشاعر:

«متى تأتنا تُلمِم بنا في ديارنا»

ويراد بها النّازلة من نوازل الدّهر . **يجبكَ**: مضارع أجابَ؛ حذفت الياء منه للتخلّص من التقاء السّاكنين؛ لأنَّ الباء لمّا سكنت للجازم التقت ساكنةً مع الياء التي هي عينُ الفعل . **تبغي**: من بغى الشّيء يبغيه بغاء وبغاية: طلبه . **ويكفك من يبغي**: يكفيك: يقوم بكفايتك ونصرتك وحمايتك، ويبغي هاهنا: مضارع بغى عليك يبغي، إذا جار عليك وظلمك وجاوز معك حدود النصفة والعدل . **تجفه**: من الجفاء، وهو ضدّ البرّ . **ذو الوشي**: أصله الذي يزيّن كلامه وينمّقه، ويراد به الكاذب .
المعنى: ينصح الشّاعر بملازمة الصديق الذي تلجأ إليه وقت الضّيق، ويلبّيك ساعة العسرة، والذي يكفيك شرّ المعتدي عليك، والّذي إن قاطعته، لم يقاطعك، ولا يقابلك بمثل خطيئتك. حتى لايجد الكاذب النمّام مدخلًا لإفساد العلاقة، وبثّ بذور الفتنة والفرقة .
موطن الشّاهد: (أخاك) .
وجه الاستشهاد: مجيء «أخاك» في البيت منصوباً على الإغراء، بفعل محذوف ويجوز فيه هنا=

على تقدير: الْزَمْ أَخَاكَ الذي من صفته كذا، ويحتمل أن يكون مبتدأ والموصول خبره، وجاء على لغة مَنْ يستعمل الأخَ بالألفِ في كلّ حال، وتُسَمَّى لغَةَ الْقَصْرِ؛ كقولهم: «**مُكْرَهٌ أَخَاكَ لا بَطَلٌ**»[١].

* * *

[الثَّاني: المفعول المطلق]

ثم قلت: الثَّاني: المَفْعُولُ المُطْلَقُ؛ وهُوَ: المَصْدَرُ الْفَضْلَةُ الْمُؤَكِّدُ لِعامِلِه، أو الْمُبيِّنُ لِنَوْعِهِ، أوْ لِعَدَدِهِ[٢]؛ كـ«**ضَرَبْتُ ضَرْباً**» أو«**ضَرْبَ الأمِيرِ**» أو«**ضَرْبَتَيْنِ**» وما بِمَعْنَى المَصْدَرِ، مِثْلُه؛ نحوُ: ﴿فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ﴾ و﴿وَلَا تَضُرُّوهُ شَيْئًا﴾ و﴿فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾.

وأقول: الثَّاني من المنصوب: المفعولُ المطلقُ[٣].

= الرَّفع؛ لأنَّه لم يتكرّر؛ وفي البيت دليل على مجيء «الإغراء» من دون أن يتكرّر اللّفظ، كما شاهدنا في الأمثلة السَّابقة؛ ولا بدَّ من التَّنبيه إلى وجهين بين نصب المكرّر، ونصب غير المكرّر:

الأوّل: أنَّ نصب المكرّر واجب في أي موضع في الكلام، وقد يترك لضرورة الشّعر، كما في قول الشاعر:

إنَّ قوماً منهم عميرٌ وأشبا ... هُ عُميرٍ ومنهم السَّفاحُ

لجديرون بالوفاء إذا قا ... ل أخُو النَّجاةِ: السِّلاحُ السِّلاحُ

وأمّا نصب غير المكرّر، فإنّه جائز، بل هو أقلّ من رفعه.

الثّاني: أنَّ عامل النَّصب مع المكرّر، لا يجوز إظهاره؛ لأنَّ التكرار بمنزلة العوض من العامل، ولا يجتمع العوض والمعوض عنه في الكلام، فأمّا غير المكرّر فإنّ إظهار العامل معه، لا معابة فيه على من نطق به. التَّصريح: ٢/ ١٩٥، وأوضح المسالك: ٤/ ٨٠.

(١) هذا مثل من أمثال العرب، مرويّ في أمثال الميداني (مكره أخوك لا بطل) وهو برقم: ٤١١٧ (٢/ ٣١٨)، وأثناء شرح قولهم في المثل «ثكل أرأمها ولدا» برقم: ٧٧١ (٢/ ١٥٢). وأوّل من قاله رجل اسمه أبو حنش، وكان قوم من «أشجعَ» قد قتلوا إخوته، وعلم خاله أنّ ناساً من قتلة أخيه يشربون في غار، فاحتال عليه حتى أدخله الغار عليهم، ثم قال له: ضرباً أبا حنش؛ فلم يكن له بدّ من أن يجدّ في ضربهم، فقال: بعض من شاهد: إنَّ أبا حنش لبطل، فقال: مكره أخوك لا بطل، كذا قالوا.

موطن الشّاهد: (مكره أخاك).

وجه الاستشهاد: مجيء «أخاك» منصوباً على لغة من يستعمل «الأخ» بالألف دائماً على لغة القصر؛ وعلى رواية الميداني: مكره أخوك؛ فيكون «مكرهٌ»: خبراً مقدّماً، وأخوك: مبتدأ مؤخّراً مرفوعاً بالواو؛ لأنه من الأسماء السّتة.

(٢) زاد في أوضحه: وليس خبراً ولا حالاً.

(٣) هذه التَّسمية للبصريّين، وأمّا غيرهم فلا يُسمّي مفعولاً إلّا المفعول به، ويُسمّي غيره مشبهاً بالمفعول.

وسُمّي مطلقاً؛ لأنَّه يقع عليه اسمُ المفعولِ بلا قَيْدٍ، تقول: «**ضَرَبْتُ ضَرْباً**»؛ فالضّرب مفعول؛ لأنَّه نفسُ الشيء الذي فعلته، بخلاف قولك: «**ضَرَبْتُ زَيْداً**»؛ فإنَّ «**زيداً**» ليس الشيء الذي فعلته، ولكنك فعلت به فعلاً وهو الضرب؛ فلذلك سمّي مفعولاً به، وكذلك سائر المفاعيل، ولهذه العلة قَدَّمَ الزمخشريُّ وابنُ الحاجبِ[١] -في الذكر- المفعولَ المُطْلَقَ على غيره؛ لأنّه المفعول حقيقة.

وحَدُّهُ ما ذكرت في المقدّمة؛ وقد تبيّن منه أنّ هذا المفعول يفيد ثلاثة أمور:

أحدُها: التوكيدُ؛ كقولك: «**ضَرَبْتُ ضَرْباً**»، وقول الله -تعالى-: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمًا﴾[٢]، ﴿وَيُسَلِّمُواْ تَسۡلِيمًا﴾[٣]، ﴿صَلُّواْ عَلَيۡهِ وَسَلِّمُواْ تَسۡلِيمًا﴾[٤].

الثاني: بَيانُ النَّوْعِ؛ كقوله -تعالى-: ﴿فَأَخَذۡنَٰهُمۡ أَخۡذَ عَزِيزٖ مُّقۡتَدِرٍ﴾[٥].

وكقولك: جلستُ جلوسَ القاضي، وجلستُ جُلوساً حسناً، و«**رَجَعَ القَهْقَرَى**»[٦].

الثّالثُ: بيان العدد؛ كقولك: ضَرَبْتُ ضَرْبَتَيْنِ، أوْ ضَرَباتٍ، وقول الله -تعالى-: ﴿فَدُكَّتَا دَكَّةٗ وَٰحِدَةٗ﴾[٧].

---

(١) تقدَّمت ترجمة الزَّمخشري وابن الحاجب.

(٢) ٤ سورة النساء، الآية: ١٦٤.
موطن الشَّاهد: (كلّم... تكليماً).
وجه الاستشهاد: مجيء «تكليماً» مفعولًا مطلقاً مفيداً التّوكيد.

(٣) ٤ سورة النساء، الآية: ٦٥.
موطن الشَّاهد: (ويسلّموا تسليماً).
وجه الاستشهاد: مجيء «تسليماً» مفعولًا مطلقاً، مفيداً التّوكيد.

(٤) ٣٣ سورة الأحزاب، الآية: ٥٦.
موطن الشَّاهد: (سلّموا تسليماً).
وجه الاستشهاد: مجيء «تسليماً» مفعولًا مطلقاً مؤكّداً للعامل كما في الآيتين السَّابقتين.

(٥) ٥٤ سورة القمر، الآية: ٤٢.
موطن الشَّاهد: (أخذناهم أخذ عزيز).
وجه الاستشهاد: مجيء «أخذ» مفعولًا مطلقاً مبيّناً للنّوع.

(٦) جعل المصنّف لفظ «القهقرى» مفعولًا مطلقاً، وهو مذهب سيبويه، في أنّه مصدر بنفسه وبعضهم يرى: أنّه نائبٌ عن المصدر، حتى المؤلّف نفسه، في أوضحه جعله ممّا ينوب عن المصدر، وأنه دالٌّ على نوع منه. أوضح المسالك: ٢/٢١٣.

(٧) ٦٩ سورة الحاقة، الآية: ١٤.
موطن الشَّاهد: (دكّتا دكّةً واحدة).
وجه الاستشهاد: مجيء «دكّةً» مفعولًا مبيّناً للعدد.

وقولي: «**الفَضْلة**» احترازٌ من نحو قولك: «**رُكُوعُ زَيْدٍ رُكُوعٌ حسنٌ**»، أو «**طويلٌ**»، فإنّه يفيد بيانَ النّوع، ولكنّه ليس بفضلة.

وقولي: «**المؤكد لعامله**» مخرجٌ لنحو قولك: «**كَرِهْتُ الفُجُورَ الفُجُورَ**»، فإنَّ الثّاني مصدر فضلة مفيد للتّوكيد، ولكنَّ المؤكَّدَ ليس العامل في المؤكِّدِ(١).

[الثالث: المفعول له]

ثم قلت: **الثَّالِثُ**: المَفْعُولُ لهُ، وهو: المَصْدَرُ الْفَضْلَةُ المُعَلِّلُ لِحَدَثٍ شاركه في الزَّمَان والْفَاعِلِ، كـ«**قُمتُ إجْلالاً لَكَ**»، ويَجُوزُ فِيهِ أَنْ يُجَرَّ بحَرْفِ التَّعْلِيلِ، ويَجِبُ في مُعَلّلٍ فَقَدَ شَرْطاً أَنْ يُجَرَّ باللاَّمِ أَوْ نَائبها.

---

(١) نذكر هنا - تتميماً للفائدة - بعض ما يتعلّق بالمفعول المطلق من مسائل أغفلها المؤلّف:
أولاً: ينوب عن المفعول المطلق مايدل عليه، وهي سبعة: الكليّة؛ نحو: ﴿فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ ٱلْمَيْلِ﴾ ٤ سورة النساء، الآية: ١٢٩ . والبعضية، كـ(أكرمته بعض الإكرام)، والمرادف؛ نحو: (قعدت جلوساً)؛ ومنه (رجع القهقرى)؛ فالجلوس ناب مناب القعود، وكذلك القهقرى نابت مناب الرّجوع. والإشارة؛ نحو: (ضربته ذلك الضرب) . وقد لا يأتي المصدر بعد اسم الإشارة . فيقال: (ظننت ذاك)؛ أي: ظننت ذاك الظنّ، وهذا من أمثلة سيبويه؛ والضّمير؛ نحو: (ضربته زيداً) أي: ضربته الضرب، ومنه قوله -تعالى-: ﴿لَّآ أُعَذِّبُهُۥٓ أَحَدًا مِّنَ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ ٥سورة المائدة، الآية: ١١٥؛ أي: لا أعذب العذاب. والعدد؛ مثل قوله -تعالى-: ﴿فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً﴾ ٢٤ سورة النور، الآية: ٤ . والآلة؛ نحو: (ضربته سوطاً) والأصل: ضربته ضرب سوط . بقي أن نقول: المرادف، والإشارة، والضّمير تنوب عن المصدر المؤكّد والمبيّن، وممّا ينوب عنهما: اسم المصدر، كـ(اغتسلت غسلًا) و(توضّأت وضوء العلماء)، وباقي السّبعة ينبن عن المبيّن فقط .
ثانياً: لا يجوز حذف عامل المصدر المؤكّد؛ لأنّه مسوق لتقويته وتقريره، أمّا غير المؤكّد، فيحذف عامله للدّلالة عليه، جوازاً أو وجوباً، فالمحذوف جوازاً؛ كقولك: (عملَ خالدٍ) لمن سألك: (أيّ عمل عملت؟) و(ضربتين) لمن سألك: (كم ضربت عدوَّك؟) والمحذوف وجوباً، في مواضع؛ منها: إذا وقع المصدر بدلًا من فعله، وهو مقيس في الأمر والنّهي؛ نحو: (قياماً لا قعوداً)؛ أي: قم قياماً، لا تقعد قعوداً، والدّعاء؛ نحو: (سقياً لك)؛ أي: سقاك الله، ووقوع المصدر بعد الاستفهام التوبيخي؛ نحو: (أتوانياً، وقد علاك المشيب)؛ أي: أتتوانى؟، وإذا وقع تفصيلًا لعاقبة ما تقدّمه؛ كقوله -تعالى-: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَآ أَثْخَنتُمُوهُمْ فَشُدُّوا۟ ٱلْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّۢا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً﴾ ٤٧ سورة محمد، الآية: ٤، (فمنّاً) و(فداءً) مصدران منصوبان بفعل محذوف وجوباً؛ والتقدير: فإمّا تمنّون منّاً، وإمّا تفدون فداءً؛ فالمصدر في هذه الأمثلة، ونحوها منصوب بفعل محذوف وجوباً؛ والمصدر نائب منابه في الدّلالة على معناه؛ وهناك صورٌ أخرى لوجوب حذف العامل، لا مجال إلى ذكرها في هذه العجالة . راجع: التصريح (٢/ ٣٢٥-٣٢٩)، وابن عقيل (٢/ ١٧٣-١٧٦) .

وأقول: الثالثُ من المنصوبات: المفعولُ له، ويسمّى المفعولُ لأجله، والمفعول من أجله.

* * *

[شروط مجيء المفعول له]

وهو: ما اجتمع فيه أربعةُ أمور؛ **أحدها**: أن يكون مصدراً، **والثاني**: أن يكون مذكوراً للتعليل، **والثالث**: أن يكون المعَلَّلُ به حَدَثاً مشارِكاً له في الزمان، **والرابع**: أن يكون مشاركاً له في الفاعل.

مثالُ ذلك قوله -تعالى-: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ﴾[(١)] فالحذرُ: مصدرٌ مُسْتَوفٍ لما ذكرنا؛ فلذلك، انتصب على المفعول له، والمعنى: لأجل حذر الموت.

ومتى دَلَّتِ الكلمة على التعليل، وفُقِدَ منها شرطٌ من الشروط الباقية، فليست مفعولاً له، ويجب حينئذ أن تجرَّ بحرف التعليل[(٢)].

فمثالُ ما فَقَدَ المصدريةَ قولُكَ: جئتُكَ للماء ولِلعُشْب، وقوله -تعالى-: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ لَكُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا﴾[(٣)] وقول امرئ القيس[(٤)]: [الطَّويل]

١٠٨-وَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لأدْنَى مَعِيشَةٍ كفَاني، وَلَمْ أَطْلُبْ، قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ[(٥)]

---

(١) ٢ سورة البقرة، الآية: ١٩ .
موطن الشّاهد: (يجعلون . . . حذرَ الموت) .
وجه الاستشهاد: مجيء «حذرَ» مصدراً مستوفياً للشروط المتقدّمة في المتن؛ ولهذا، انتصب على أنّه مفعول لأجله؛ والتقدير: يجعلون أصابعهم في آذانهم، لأجل حذر الموت .

(٢) الحروف الدّالّة على التّعليل هي: اللّام، ومن، وفي، والكاف، والباء؛ نحو قوله -تعالى-: ﴿لَمَسَّكُمْ فِيمَآ أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾، وقوله -تعالى-: ﴿ٱلَّذِىٓ أَحَلَّنَا دَارَ ٱلْمُقَامَةِ مِن فَضْلِهِۦ﴾، ﴿وَٱذْكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمْ﴾، وقوله -تعالى-: ﴿فَبِظُلْمٍ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟﴾، وقد مثل المؤلّف للّام ببيت امرئ القيس. التصريح: ١/ ٣٣٥ .

(٣) ٢ سورة البقرة، الآية: ٢٩ .
موطن الشّاهد: (خلق لكم) .
وجه الاستشهاد: لو كانت «كم» مصدراً؛ لجاز وقوعها مفعولًا لأجله، مع حذف حرف الجرّ اللّام، ولكن لمّا لم تكن مصدراً؛ افتقدت هذا الشّرط، فلم تنتصب مفعولًا له؛ ووجب جرّها باللّام، كما رأينا .

(٤) مرت ترجمة الشّاعر .

(٥) معنى الشاهد: يريد الشّاعر أن يقول: ولو كان سعيي من أجل أن أحيا حياة عادية كغيري من النّاس، لكفاني قليل من المال، غير أنّني أسعى في طلب الملك، وهذا ما يستوجب منّي الإكثار من السّعي .

=

ومثالُ ما فَقَدَ الاتّحادَ في الزمان قولُكَ: «**جئتك اليومَ للسفر غداً**»، وقولُ امرئ القيس أيضاً: [الطَّويل]

١٠٩-فَجِئْتُ وَقَدْ نَضَّتْ لِنَوْمٍ ثِيَابَهَا لَدَى السِّتْرِ إِلَّا لِبْسَةَ الْمُتَفَضِّلِ(١)

فإنَّ زَمَنَ النوم متأخّرٌ عن زمن خَلْعِ الثوب.

ومثالُ ما فقد الاتحادَ في الفاعل قَوْلُكَ: قمت لأمرك إيَّاي، وقول الشاعر(٢): [الطَّويل]

١١٠-وَإِنِّي لَتَعْرُونِي لِذِكْرَاكِ هِزَّةٌ كَمَا انْتفَضَ الْعُصْفُورُ بَلَّلَهُ الْقَطْرُ(٣)

= **موطن الشَّاهد**: (لأدنى).
وجه الاستشهاد: مجيء «أدنى» مجروراً بلام التّعليل؛ لأنَّ «أدنى» ليست مصدراً، وإنَّما هي اسم تفضيل؛ ومعلوم لدينا أنّه متى افتقد شرط واحد من الشروط الأربعة لمجيء المفعول لأجله؛ يجب جرّه باللّام الدّالة على التّعليل، وامتنع نصبه على المفعولية.
وفي هذا البيت شاهد آخر على أنه إن تقدّم عاملان، وتأخّر معمول واحدٌ، ولم يصلح تسلّط كل واحد من العاملين على المعمول المتأخّر؛ فلا يكون ذلك من باب التّنازع؛ وفي البيت تقدّم فعلان، وهما: كفاني، ولم أطلب، وتأخّر عنهما معمول، وهو: قليل؛ ولو سلّطنا الفعلين على قليل؛ لاختلّ المعنى؛ ولهذا قُدِّر لهذا الفعل المتأخّر مفعول، هو: «الملك» أو الكثير؛ والتقدير: - كما أسلفنا - كفاني قليل من المال ولم أطلب الملك؛ أو الكثير؛ ومتى علمنا ذلك، أدركنا أنّ هذا ليس من باب التنازع، كما يخاله المبتدئون.

(١) **المفردات الغريبة**: **نضّت**: بتخفيف الضّاد كدعَت، فيكون الفعل نضا ينضو، مثل دعا يدعو، أو مشدَّدة فيكون نضَّ ينضّ مثل شدَّ يشدُّ - ومعناه خلعت. لدى: أي: عند. لبسة المتفضّل: يريد ثوبها الذي يلي جسدها وهو ثوب النّوم.
المعنى: يتحدَّث الشّاعر عن إحدى مغامراته التي كان يقوم بها إلى بيت خليلته؛ فيقول: إنَّه جاءها بعد أن خلعت ثيابها، ولبست ثياب النّوم الرقيقة استعداداً للراحة والنّوم.
موطن الشَّاهد: (لنوم).
وجه الاستشهاد: مجّيء «النّوم» مصدراً، وهو علّة خلع الثّياب، والفاعل الذي سيقوم بخلع الثياب والنّوم واحد؛ فهذه ثلاثة شروط متوفّرة من شروط نصب المصدر مفعولًا له؛ إلَّا أنَّ زمان النّوم غيرزمان الخلع؛ فالثّياب تخلع قبل النّوم؛ ولمّا لم يتحد زمان العامل (نضّت)، وزمان المصدر الذي هو (النّوم)؛ اختلّ الشّرط الرّابع من شروط انتصاب المصدر على المفعوليّة، ووجب جرّه بلام الجرّ الدّالة على التعليل.

(٢) الشاعر هو أبو صخر الهذلي، وقد مرت ترجمته.

(٣) **المفردات الغريبة**: **تعروني**: تغشاني وتصيبني. **ذكراك**: الذِّكرى (بكسر الذال) ضد النّسيان، وهي الخطور بالبال. **هِزَّة**: (بكسر الهاء أو فتحها) حركة واضطراب. **انتفض**: تحرك واضطرب. **القطر**: المطر.
المعنى: يخاطب الشاعر حبيبته واصفاً حاله عند تذكرها، أو خطورها في باله، بأنَّه يضطرب ويهتز لتذكرها، كما ينتفض الطّير الذي يبلّله المطر؛ وهذا كناية عن مدى حبّه وتعلّقه بها.
موطن الشَّاهد: (لذكراك). =

فإنَّ فاعل «تَعْرُوني» هو الهِزَّةُ وفاعل الذِّكرى هو المتكلِّم؛ لأنَّ التقدير لذكري إياك[١].

* * *

[الرَّابع: المفعول فيه]

ثم قلت: الرَّابعُ: المَفْعُولُ فِيهِ، وهُوَ: مَا ذُكِرَ فَضْلَةً لأجْلِ أَمْرٍ وَقَعَ فيه: مِنْ زَمَانٍ مُطْلَقاً، أوْ مَكَانٍ مُبْهَمٍ[٢]، أوْ مُفيدٍ مقْدَاراً، أوْ مَادَّتُهُ مَادَّةُ عَامِلِهِ كـ«**صُمْتُ يَوْماً**» أَوْ «**يَوْمَ الْخَمِيسِ**» و«**جَلَسْتُ أَمَامَكَ**» و«**سِرْتُ فَرْسَخاً**» و«**جَلَسْتُ مَجْلِسَكَ**». والمَكَانيُّ غَيْرُهُنَّ يُجَرُّ بـ«في» كـ«**صَلَّيْتُ في المَسْجِدِ**» ونحو: * قَالا خَيْمَتَيْ أُمِّ مَعْبَدِ * **وقَوْلِهِمْ**: «**دَخَلْتُ الدَّارَ**» على التَّوَسُّع.

وأقول: الرَّابعُ من المنصوبات الخمسة عَشَرَ: المفعولُ فيه، ويُسمَّى الظرفَ، وهو عبارة عمَّا ذكرت.

* * *

= **وجه الاستشهاد**: مجيء « ذكرى» مصدراً، وهو عِلَّة لـ «عروّ الهزّة» ؛ غير أنّ فاعل الذكرى هو المتكلّم نفسه، بينما فاعل «العروّ» هِزّة؛ فلمّا اختلف فاعل المصدر وفاعل المعلّل، وجب أن يُجَرَّ بحرف دالٍّ على التَّعليل؛ وهو اللّام، وامتنع أن ينصب مفعولًا لأجله، كما بيّنا .

(١) جاء في ابن عقيل: «المفعول له المستكمل للشّروط المتقدّمة، له ثلاثة أحوال:
أحدها: أن يكون مجرّداً من الألف واللّام والإضافة، والأكثر فيه النّصب؛ نحو: (ضربْتُ ابني تأديباً)، ويجوز جرّه، فتقول: ضربت ابني للتأديب .
الثاني: أن يكون محلّىً بالألف واللّام؛ والأكثر فيه الجرّ، ويجوز النّصب، فـ «ضربت ابني للتأديب، أكثر من ضربت ابني «التأديب». وممّا جاء منصوباً، قول الشّاعر وهو: قريط بن أنيف:
فليتَ لي بهم قوماً إذا ركبوا شدُّوا الإغارةَ فُرسَاناً ورُكبَانا
الثالث: أن يكون مضافاً؛ فيجوز فيه الأمران: النّصب والجرّ على السّواء؛ فنقول: (ضربت ابني تأديبه، ولتأديبه) ومنه قوله -تعالى-: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِيٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِۚ﴾ ٢ سورة البقرة: ١٩، فـ «حذر» مصدر مضاف، وهو منصوب .
التصريح (١/ ٣٣٦)، ابن عقيل (ط. دار الفكر): ٢/ ٤٥١ .

(٢) هناك بعض الأسماء، تنصب على الظّرفية، وليست زماناً، ولا مكاناً، مثل: «حقّاً»، فقد توسّعوا فيها ونصبوها على تضمين معنى «في» مثل: أحقّاً أنّك ذاهبٌ؟؛ فـ «حقّاً» منصوب على الظرفيّة، وهي متعلّقة بمحذوف خبر مقدّم وهو الاستقرار، وأنّك ذاهب في تأويل مصدر مرفوع بالابتداء؛ والأصل: أفي حقّ ذهابك؟، و«حقاً» جارية مجرى الزّمان دون المكان، ولذا، تقع خبراً عن المصدر، ومثل أحقّاً: «غير شكّ أنّك قائم»، و«جهد رأيي أنّك قائم»، و«ظناً مني أنّك قائم»؛ فهذه الألفاظ الثلاثة منصوبات على الظرفية الزمانيّة توسّعاً على إسقاط «في» .
انظر التصريح: ١/ ٣٣٨-٣٣٩ .

والحاصِلُ أنَّ الاسم قد لايكون ذكر لأجل أمر وقع فيه، ولا هو زمان ولا مكان، وذلك كـ«**زيداً**» في «**ضَرَبْتُ زَيْداً**»، وقد يكون إنَّما ذُكِر لأجل أمر وقع فيه، ولكنه ليس بزمان، ولا مكان؛ نحو: «**رَغِبَ المتَّقُونَ أنْ يَفْعَلُوا خيراً**»؛ فإنَّ المعنى في «**أن يفعلوا**»، وعليه في أحَدِ التفسيرين قوله -تعالى-: ﴿وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾[1] وقد يكون العكس؛ نحو ﴿إِنَّا نَخَافُ مِن رَّبِّنَا يَوْمًا﴾[2]؛ ونحو: ﴿لِيُنذِرَ يَوْمَ ٱلتَّلَاقِ﴾[3]، و﴿وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ ٱلْآزِفَةِ﴾[4]؛ ونحو: ﴿ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾[5] فهذه الأنواع لا تسمّى ظرفاً في الاصطلاح، بل كلٌّ منها مفعولٌ به، وَقَعَ الفعلُ عليه، لا فيه، يظهر ذلك بأدنى تأمُّلٍ للمعنى، وقد يكون مذكوراً لأجل أمر وقع فيه وهو زمان أو مكان؛ فهو حينئذٍ منصوب على معنى «في» وهذا النوع خاصَّةً هو المسمّى في الاصطلاح ظرفاً، وذلك كقولك: صُمْتُ يَوْماً، أوْ يَوْمَ الْخَمِيس، وجَلَسْتُ أمَامَكَ.

* * *

وأشَرْتُ بالتمثيل بـ«يوماً» ويوم الخميس إلى أن ظرف الزمان يجوز أن يكون

---

(١) ٤ سورة النساء، الآية: ١٢٧ .
موطن الشَّاهد: (وترغبون أن تنكحوهنَّ) .
وجه الاستشهاد: وقع المصدر المؤوَّل من (أن وما بعدها) مفعولًا به، وليس مفعولًا فيه، كما هو واضح .

(٢) ٧٦ سورة الإنسان، الآية: ١٠ .
موطن الشَّاهد: (نخاف . . . يوماً) .
وجه الاستشهاد: وقع «يوماً» مفعولًا به منصوباً لفعل «نخاف» ؛ لأنَّ الفعل وقع عليه، ولم يقع فيه .

(٣) ٤٠ سورةغافر، الآية: ١٥ .
موطن الشَّاهد: (لينذر يومَ) .
وجه الاستشهاد: مجيء «يومَ» مفعولًا به منصوباً؛ لأنَّ الفعل، وقع عليه، ولم يقع فيه .

(٤) ٤٠ سورة غافر، الآية: ١٨ .
موطن الشَّاهد: (أنذرهم يومَ) .
وجه الاستشهاد: مجيء «يومَ» مفعولًا به، لا فيه؛ لوقوع الفعل عليه، كما في الآيتين السّابقتين.

(٥) ٦ سورة الأنعام، الآية: ١٢٤ .
موطن الشَّاهد: (الله أعلمُ حيثُ) .
وجه الاستشهاد: مجيء «حيثُ» في محل نصب مفعولًا به؛ لأنَّه لا يفيد معنى الظرفية في الآية على رأي ابن هشام .

مبهماً وأن يكون مختصاً، وفي التنزيل: ﴿سِيرُواْ فِيهَا لَيَالِيَ وَأَيَّامًا﴾[1] ﴿ٱلنَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا﴾[2] ﴿وَسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾[3].

[أقسام ظرف المكان]

وأما ظرفُ المكان فعلى ثلاثة أقسام:

القسم الأوّل: أن يكون مبهماً، ونعني به ما لا يَخْتَصُّ بمكانٍ بعينه؛ **وهو نوعان، أحدهما: أسماء الجهات الستّ**، وهي: فَوْق، وتحت، ويمين، وشمال، وأمام، وخلف؛ قال الله تعالى-: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾[4]، ﴿فَنَادَاهَا مِن تَحْتِهَا﴾[5] في قراءة «مَنْ» فتح ميم «مَنْ»، ﴿وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٌ﴾[6]، وقرِئ: ﴿**وكان أَمَامَهُم مَلِكٌ**﴾، ﴿وَتَرَى ٱلشَّمْسَ إِذَا طَلَعَت تَّزَاوَرُ عَن كَهْفِهِمْ ذَاتَ ٱلْيَمِينِ وَإِذَا غَرَبَت

(١) ٣٤ سورة سبأ، الآية: ١٨ .
موطن الشّاهد: (لياليَ وأيّاماً) .
وجه الاستشهاد: مجيء ظرف الزمان «ليالي وأيّاماً» مبهماً غير محدّد في الآية الكريمة .

(٢) ٤٠ سورة غافر، الآية: ٤٦ .
موطن الشّاهد: (غدوّاً وعشيّاً) .
وجه الاستشهاد: مجيء كلّ من «غدوّاً» و «عشيّاً» ظرف زمانٍ مبهماً في الآية الكريمة .

(٣) ٣٣ سورة الأحزاب، الآية: ٤٢ .
موطن الشّاهد: (بكرة وأصيلًا) .
وجه الاستشهاد: مجيء كل من «بكرةً» و «أصيلًا» ظرف زمان مبهماً في الآية الكريمة .

(٤) ١٢ سورة يوسف، الآية: ٧٦ .
موطن الشّاهد: (فوق) .
وجه الاستشهاد: مجيء «فوق» ظرف مكان مبهماً؛ لأنّه غير مختص بمكان محدّد؛ وهو من أسماء الجهات السّت .

(٥) ١٩ سورة مريم، الآية: ٢٤ .
أوجه القراءات: قرأ بكسر الميم من «مِنْ» نافع وأبو جعفر وحمزة والكسائي وخلف وحفص وروح، وقرأ الباقون بفتح الميم . النشر: ٢/ ٣٠٥، والتّيسير: ١٤٨، والإتحاف: ٢٩٨ .
موطن الشّاهد: (مَنْ تحتها) .
وجه الاستشهاد: مجيء «تحت» ظرفاً مبهماً؛ لأنّه غير مختصّ بمكان محدّد؛ وهو من أسماء الجهات السّت .

(٦) ١٨ سورة الكهف، الآية: ٧٩ .
أوجه القراءات: انظر قراءة بعضهم في: ﴿**وكان أمامهم ملك**﴾. القرطبي: ١١/ ٣٥ .
موطن الشّاهد: (وراءَهم) .
وجه الاستشهاد: مجيء «وراءَ» ظرف مكان مبهماً؛ غير مختص بمكان محدّد؛ وهو من أسماء الجهات السّت .

﴿تَقۡرِضُهُمۡ ذَاتَ ٱلشِّمَالِ﴾[1]، وأصل (تَزَاور) تتزاور؛ أي: تتمايل، مشتق من الزَّوَر- بفتح الواو- وهو المَيْل، ومنه زَارَهُ؛ أي: مال إليه، ومعنى (تقرضهم): تقطعهم، من القطيعة، وأصله من القطع، والمعنى: تُعْرِض عنهم إلى الجهة المسمّاة بالشِّمال، وحاصلُ المعنى: أنها لا تصيبهم في طلوعها ولا في غروبها، وقال الشاعر[2]: [الوافر]

١١١-صَدَدْتِ الكأسَ عَنَّا أمَّ عَمْرٍو وَكَانَ الكأسُ مَجْرَاهَا اليَمِينا[3]

يجوز كونُ «**مجراها**» مبتدأ، و«**اليمين**» ظرف مخبر به؛ أي: مجراها في اليمين، والجملة خبر كان، ويجوز كون «**مجراها**» بَدَلاً من الكأس بَدَل اشتمالٍ؛ فاليمين أيضاً ظرفٌ؛ لأنَّ المعتمد في الإخبار عنه إنما هو البدل لا الاسم، ويجوز في وَجْهٍ ضعيف تقديرُ اليمين خبر كان لا ظرفاً، وذلك على اعتبار المبدل منه دون البدل، وقال الآخر[4]: [المتقارب]

١١٢-لَقَدْ عَلِمَ الضَّيْفُ والمُرْمِلُونَ إِذَا اغْبَرَّ أُفْقٌ وَهَبَّتْ شَمَالَا[5]

---

(١) ١٨ سورة الكهف، الآية: ١٧ .
موطن الشَّاهد: (ذات اليمين، ذات الشمال) .
وجه الاستشهاد: مجيء «ذات اليمين» و «ذات الشمال» ظرفين مبهمين؛ لأنَّهما غير مختصَّين بمكان محدّد؛ واليمين والشّمال من أسماء الجهات السّت، كما هو معلوم .

(٢) وهو عمرو بن كلثوم بن مالك من بني تغلب، جاهليّ قديم وسيّدُ قومه، وأحد أصحاب المعلّقات ومن الطبقة الأولى، وهو قاتل عمرو بن هند ملك الحيرة، مات سنة ٤٠ ق هـ .
الشّعر والشعراء: ١/ ٢٣٤، الجمحي: ١/ ١٥١، والأغاني: ٩/ ١٧٥، الخزانة: ١/ ٥١٧ .

(٣) **المفردات الغريبة**: صددت: منعت .
المعنى: يخاطب الشاعر أمّ عمرو التي منعت عنه الكأس، وسقت الآخرين: لقد منعتِ عنّا الكأس، يا أمّ عمرو، وقد كانت الكأس تجري إلى من هو على يمينها .
موطن الشّاهد: (اليمينا) .
وجه الاستشهاد: انتصاب «اليمينا» على الظّرفية؛ وهو ظرف مبهم؛ والتقدير: وكان الكأس جريها ذات اليمين .

(٤) هي جنوب بنت العجلان بن عامر الهذليّة: شاعرة جاهلية، وأخت عمرو بن العجلان، أحد بني كاهل، الملقّب: ذا الكلب . الخزانة: ١٠/ ٣٩٠ .

(٥) **المفردات الغريبة**: **المرملون**: جمع مرمل، وهو اسم فاعل فعله «أرمل» إذا زاده، وأراد بهم المحتاجين . **اغبرّ أفق**: كنّت بذلك عن مجيء الشّتاء؛ لأنَّ الشتاء - عندهم - زمان الحاجة .
المعنى: تذكر الشاعرة مأثرة من مآثر أخيها المرثيّ؛ فقد كان مقصوداً وقت الشدّة، يؤمّ بيتَه المحتاجون والفقراء والضّيفان؛ لأنّه جواد كريم، لا يردّ سائلًا، ومنزله مفتوح للضيفان دائماً .
موطن الشّاهد: (شمالًا) .
وجه الاستشهاد: نصب «شمالًا» على الظرفيّة المكانيّة؛ لأنَّ المراد هبوب الرّيح من ناحية الشمال، وليس مرادها هبوب الشمال نفسها؛ ومعلوم أنَّ الشّمال من أسماء الجهات السّت.

النَّوعُ الثَّاني: ما ليس اسمَ جهةٍ، ولكنْ يشبهه في الإبهام؛ كقوله -تعالى-: ﴿أَوِ اطْرَحُوهُ أَرْضًا﴾[(١)]، ﴿وَإِذَآ أُلْقُوا۟ مِنْهَا مَكَانًا ضَيِّقًا﴾[(٢)].

والقسم الثَّاني: أن يكون دَالّاً على مساحة مَعْلُومَةٍ من الأرض، كـ«**سِرْتُ فَرْسَخاً**» و«**ميلاً**» و«**بَرِيداً**» وأكثرهم يجعل هذا من المبهم، وحقيقة القول فيه أنَّ فيه إبهاماً واختصاصاً: أما الإبهام فمن جهة أنَّه لا يختص ببقعة بعينها، وأما الاختصاص فمن جهة دلالته على كمِّيَّة معينة؛ فعلى هذا يصحُّ فيه القَوْلانِ.

والقسم الثَّالث: اسم المكان المشتقّ من المصدر، ولكن شَرْطُ هذا أن يكون عَامِلُه من مادته، كـ«**جَلَسْتُ مَجْلِسَ زَيْدٍ**» و«**ذَهَبْتُ مَذْهَبَ عَمْرٍو**»، ﴿وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَٰعِدَ لِلسَّمْعِ﴾[(٣)]، ولا يجوز «**جَلَسْتُ مَذْهَبَ عَمْرٍو**» ونحوه.

وما عدا هذه الأنواع الثلاثة من أسماء المكان لا يجوز انتصابه على الظرف؛ فلا تقول: «**صَلَّيْتُ المسجدَ**» ولا «**قُمْتُ السُّوقَ**» ولا «**جَلَسْتُ الطَّرِيق**»؛ لأنَّ هذه الأمْكِنَةَ خاصَّةٌ، ألا ترى أنه ليس كلُّ مكان يسمّى مسجداً ولا سوقاً ولا طريقاً؟ وإنما حكمك في هذه الأماكن ونحوها أن تُصَرِّح بحرف الظرفية وهو «**في**»، وقال الشاعر -وهو رجل من الجنّ سمعوا بمكة صوته ولم يَرَوْا شخصه- يذكر النبيَّ ﷺ وأبا بكر -رضي الله عنه- حين هَاجَرَ[(٤)]:

---

(١) ١٢ سورة يوسف، الآية: ٩ .
موطن الشَّاهد: (أرضاً) .
وجه الاستشهاد: مجيء «أرضاً» ظرف مكان؛ وهو ليس اسم جهة؛ غير أنَّه يشبه أسماء الجهات في الإبهام؛ لأنَّ «أرضاً» غير محدّدة في الآية الكريمة .

(٢) ٢٥ سورة الفرقان، الآية: ١٣ .
موطن الشَّاهد: (مكاناً ضيّقاً) .
وجه الاستشهاد: مجيء «مكاناً» ظرف مكان منصوب؛ وهو ليس اسم جهة؛ غير أنّه يشبه أسماء الجهات في الإبهام؛ لأنَّ المكان غير محدّد في الآية الكريمة .

(٣) ٧٢ سورة الجن، الآية: ٩ .
موطن الشَّاهد: (نقعد منها مقاعِدَ) .
وجه الاستشهاد: مجيء «مقاعد» مفعولًا فيه ظرف مكان منصوباً؛ لأنَّه اسم مكان مشتقٌّ من المصدر، وهو وعامله من مادة واحدة؛ هي القعود؛ ولولا أنّ عامله من مادّته، لما جاز نصبه على الظرفيّة .

(٤) وزاد الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد في تحقيقه البيتين التاليين:

لِيَهْنِ بني كعبٍ مكانُ فتاتِهِم ... ومقعدُها للمؤمنينَ بمرصَدِ
سَلُوا أُختكم عن شاتها وإنائها ... فإنَّكم إن تسألوا الشَّاةَ تشهدِ

المفردات **الغريبة:** رفيقين: تثنية رفيق، وأراد بهما رسول الله ﷺ ورفيقه أبا بكر الصدِّيق في

[الطَّويل]

١١٣-جَزى اللهُ رَبُّ النَّاسِ خَيْرَ جَزَائِه رَفِيقَيْنِ قَالا خَيْمَتَيْ أُمِّ مَعْبَدِ
هُمَا نَزَلا بِالْبِرِّ ثُمَّ تَرَحَّلا فَأَفْلَحَ مَنْ أَمسَى رَفِيقَ مُحمَّدِ
فَيَا لَقُصيٍّ مَا زوى اللهُ عَنْكُمُ بِهِ مِنْ فِعَالٍ لا تُجَازَى وَسُؤْدَدِ

وكان حقه أن يقول: «**قالا في خَيمَتَيْ أُمِّ مَعْبَدِ**»؛ أي: قَيَّلا فيها[1]، ويروى حَلاَّ بدل قالا، والتقدير أيضاً: حَلاَّ في خَيْمَتَيْ، ولكنه اضطر فأسقط «**في**» وأوْصَلَ الفعل بنفسه، وكذا عملوا في قولهم: «**دَخَلْتُ الدَّارَ، والمَسْجِدَ**»[2] ونحو ذلك، إلا أنَّ التوسع مع «**دخلت**» مُطَّرِد؛ لكثرة استعمالهم إياه.

* * *

[الخامس: المفعول معه]

ثم قلت: الخَامِسُ: المَفْعُولُ مَعَهُ، وهُوَ: الاسْمُ، الْفَضْلَةُ، التَّالِي وَاوَ المُصَاحَبَةِ، مَسْبُوقَةً بِفِعْلٍ أَوْ مَا فِيهِ مَعْنَاهُ وحُرُوفُهُ، كـ«**سِرْتُ والنِّيلَ**» و«**أَنَا سَائِرٌ والنِّيلَ**».

= الهجرة من مكة إلى المدينة. قالا: أراد «نزلا» في وقت القيلولة وهي النوم عند الظَّهيرة. أمّ معبد: امرأة من بني كعب، اسمها: عاتكة بنت خالد الخزاعية. «**بالبر**»: (بكسر الباء) الإحسان؛ والباء للمصاحبة، «**ترحّلا**»: ظعنا، وفارقا هذا المكان، وتقول: تَرَحَّل القوم وارتحلوا، وفي السِّيرة: (تروّحا) بدل ترحّلا. والتّروّح المشي بعد نصف النّهار، «**يا لقصي**»: أراد آل قصيّ ابن مرة، وهو أحد أجداده - صلوات الله وسلامه عليه-، «**ما زوى الله عنكم**»: يريد أيّ شيء صرفه الله عنكم من السّيادة بسبب هجرته من بلدكم. «**سُؤْدُد**»: (بضمّ السّين وسكون الواو مهموزة وفتح الدال المهملة أو ضمها) السّيادة.

المعنى: أثاب الله تعالى النبيّ ﷺ ورفيقه أبا بكر رضي الله عنه، حيث نزلا في خيمة أُمّ معبد وقت الظّهيرة؛ ليستريحا في أثناء هجرتهما إلى المدينة. لقد حلّا بالإحسان والفضل، ثم ظعنا وتابعا سيرهما، وقد فاز وأفلح من صار رفيقاً للنبيّ - عليه الصّلاة والسّلام - وفي البيت الثّالث، يلوم الشّاعر آل قصيّ، كيف تخلّوا عن نصرة النبي ﷺ وما خسروه من الشّرف والمحامد بسبب هجرة النبيّ ﷺ من مكّة.

موطن الشَّاهد: (قالا خيمتي).

وجه الاستشهاد: مجيء «خيمتي» منصوباً على الظّرفية لتضمّن السّياق معنى «في»؛ والتَّقدير: قالا في خيمتي أمّ معبد؛ يعني: قضيا وقت القيلولة في خيمتي أم معبد؛ ونصب «خيمتي» على الظرفية في هذه الحال ضرورة لا يجوز القياس عليها؛ وإن وقعت في شعر من يحتجّ بشعرهم.

(١) أي نزلا فيها وقت القيلولة، وهي: اشتداد الحر عند منتصف النهار.

(٢) سُمع نصبُ كل مكان مختص مع دخل وسكن وذهب، تقول: دخلت البيت، وسكنت الدّار، وذهبت الشّام، واختُلِف في ناصبها، فقيل: هي منصوبة على الظّرفية، شذوذاً، وقيل: منصوبة على إسقاط الخافض؛ وقيل: منصوبة على التّشبيه بالمفعول به. التّصريح: ١/٣٣٩-٣٤٠، وابن عقيل: ٢/١٩٦-١٩٧.

وأقول: الخامسُ من المنصوبات: المفعولُ معه.

وإنَّما جُعِلَ آخِرَهَا في الذكر لأمرين؛ **أحدهما**: أنهم اختلفوا فيه، هل هو قياسي أو سماعي؟ وغيره من المفاعيل لا يختلفون في أنه قياسي، **والثَّاني**: أنَّ العامل إنَّما يَصِلُ إليه بواسطة حَرْفٍ ملفوظٍ به، وهو الواو، بخلاف سائر المفعولات.

[شروط مجيء المفعول معه]

وهو عبارة عمّا اجتمع فيه ثلاثةُ أُمُورٍ؛ **أحدها**: أن يكون اسماً، **والثَّاني**: أن يكون واقعاً بعد الواو الدالَّة على المُصَاحَبَةِ، **والثَّالث**: أن تكون تلك الواوُ مسبوقَةً بفعل، أو ما فيه معنى الفعل وحُرُوفُهُ[1].

وذلك، كقولك: «**سِرْتُ والنِّيلَ**» و«**اسْتَوَى المَاءُ والْخَشَبَةَ**» و«**جَاءَ البَرْدُ والطَّيَالِسَةَ**»، وكقول الله -تعالى-: ﴿فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ﴾[2] أي: فأجمعوا أمركم مع شركائكم، فـ (**شركاءكم**) مفعول معه؛ لاستيفائه الشروطَ الثلاثة، ولا يجوز على ظاهر اللفظ أن يكون معطوفاً على «**أمركم**» لأنَّه حينئذٍ شريك له في معناه؛ فيكون التقدير: أجمعوا أمركم وأجمعوا شركاءكم، وذلك لا يجوز؛ لأنَّ «**أَجْمَعَ**» إنَّما

---

(١) حق المفعول معه أن يسبقه فعل أو شبهه، ولكن سمع من العرب نصب المفعول معه بعد «ما» و«كيف» الاستفهاميتين، من غير أن يلفظ بفعل؛ نحو: «ما أنت وزيداً» و «كيف أنت وقصعةً من ثريد» فخرّجه النحويون على أنَّه منصوب بفعل مضمر مشتقّ من الكون؛ والتقدير: «ما تكون وزيداً؟» و «كيف تكون وقصعةً من ثريد؟» فـ «زيداً» و «قصعةً» منصوبان بـ «تكون» مضمرة. التَّصريح: ١/ ٣٤٣، وابن عقيل ٢/ ٢٠٤-٢٠٥.

(٢) ١٠ سورة يونس، الآية: ٧١.

أوجه القراءات: روى الأصمعيّ، عن نافع قراءة «فاجمَعوا» بوصل الألف وفتح الميم، وقرأ بها عاصم الجحدري؛ وفي هذه القراءة، يحسن عطف الشّركاء على الأمر، ويحسن أن تكون الواو بمعنى مع، وقرأ الباقون «فأجمِعوا» بقطع الهمزة، وكسر الميم. المشكل: ١/ ٣٨٧، والنّشر: ٢/ ٢٧٥، والقرطبي: ٨/ ٣٦٢.

موطن الشّاهد: (فأجمعوا أمركم وشركاءكم).

وجه الاستشهاد: مجيء «شركاءَ» مفعولًا معه منصوباً بعد واو المعية؛ لتوفر الشّروط المطلوبة، وهي:

(أ)- كون المفعول معه اسماً.

(ب)- مجيء «شركاء» بعد الواو الدّالّة على المصاحبة.

(ج)- مجيء الواو مسبوقة بفعل «أجمعوا». وفي إعراب هذه الآية أوجه متعددة، انظر إليها مفصّلة في المشكل: ١/ ٣٨٧-٣٨٨.

يتعلق بالمعاني دون الذّوَاتِ، تقول: أجمعت رأيي، ولا تقول: أجمعت شركائي، وإنما قلت: «**على ظاهر اللفظ**» لأنَّه يجوز أن يكون معطوفاً على حذف مضاف؛ أي: وأمر شركائكم، ويجوز أن يكون مفعولاً لفعل ثُلاثِي محذوف؛ أي: واجْمَعُوا شركاءكم، بِوَصْلِ الألف، ومن قرأ: (**فَاجْمَعُوا**) بوصل الألف صَحَّ العَطْفُ على قراءته من غير إضمار؛ لأنَّه من «**جمع**» وهو مشترك بين المعاني والذوات، تقول: جمعت أمري، وجمعت شركائي، قال الله -تعالى-: ﴿فَجَمَعَ كَيْدَهُۥ ثُمَّ أَتَىٰ﴾[(١)] ﴿ٱلَّذِى جَمَعَ مَالًا وَعَدَّدَهُۥ﴾[(٢)]، ويجوز على هذه القراءة أن يكون مفعولاً معه، ولكن إذا أمكن العَطْفُ فهو أولى؛ لأنَّه الأصل.

وليس من المفعول معه قولُ أبي الأسْوَد الدؤلي[(٣)]: [الكامل]

١١٤-يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ المُعَلِّمُ غَيْرَهُ ... هَلاَّ لِنَفسِكَ كَانَ ذَا التَّعْلِيمُ[(٤)]
ابْدَأْ بِنَفْسِكَ فَانْهَهَا عَنْ غَيِّهَا ... فَإذَا انْتَهَتْ عَنْهُ فَأَنْتَ حَكِيمُ
فَهُنَاكَ يُسْمَعُ مَا تَقُولُ وَيُشْتَفَى ... بِالْقَوْلِ مِنْكَ وَيَنْفَعُ التَّعْلِيمُ
لا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِيَ مِثْلَهُ ... عَارٌ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمُ

الشاهد في قوله: «**وتَأْتِيَ مِثْلَهُ**» فإنه ليس مفعولاً معه وإن كان بعد واو بمعنى

---

(١) ٢٠ سورة طه، الآية: ٦٠ .
موطن الشَّاهد: (جمع كيده ثم أتى) .
وجه الاستشهاد: مجيء فعل «جمع» دالّاً على المعنى؛ لأنَّ «الكيد» معنى، وليس ذاتاً .

(٢) ١٠٤ سورة الهمزة، الآية: ٢ .
أوجه القراءات: قرأ الحسن «وعدَدَه» مخفّفاً؛ فهو على هذه القراءة منصوب بالعطف على مال؛ والتّقدير: جمع مالًا وعدَدَه؛ أي: وجمع عدده. انظر الإتحاف: ٤٤٣، والمشكل: ٢/ ٤٩٩ .
موطن الشَّاهد: (جمع مالًا وعدده) .
وجه الاستشهاد: جواز مجيء «عدده» مفعولًا معه، غير أنَّ العطف أفضل؛ لأنَّه الأصل؛ وهكذا،يكون الحال كلّما جاز العطف والمعيّة معاً .

(٣) مرت ترجمته .

(٤) المعنى: يعظ الشّاعر ذاك الإنسان الذي يعلّم غيره، وينسى نفسه؛ فيأمر غيره بما لايطبّقه على نفسه، ويقول له: هلّا علّمت نفسك الاستقامة أوّلًا؟ فابدأ بنهي نفسك عن ضلالها؛ لأنّه متى اعتدلت نفسك واستقامت، فتصبح حكيماً حقّاً؛ وساعتها تلقى الآذان الصّاغية لنصائحك، ويكون كلامك كالبلسم الشّافي، وينفع تعليمك الآخرين؛ واحذر أن تنهى غيرك عن فعل أمرٍ، أنت لست مقلعاً عنه؛ لأنَّ ذلك يُعدُّ عاراً عليك، إذا خالف قولك فعلك .
موطن الشَّاهد: (وتأتيَ) .
وجه الاستشهاد: مجيء «الواو» دالّةً على المعيّة، ومع ذلك لا يسمّى ما بعدها مفعولًا معه؛ لأنّه فعل، وليس اسماً؛ ومعلوم أنَّ هذا الفعل منصوب بـ «أنْ» مضمرة وجوباً بعد واو المعية؛ و«أنْ» المضمرة تُؤوَّل مع الفعل بعدها بمصدر؛ والتقدير: لا تنهَ عن خلقٍ مع إتيانك مثله .

مع - أي: لا تَنْه عن خلق مع إتيانك مثلَه - لأنَّه ليس باسم، ولا نحو قولك: «**بِعْتُكَ الدَّارَ بأثاثها، والعَبْدَ بثيابه**»، وقول الله -سبحانه وتعالى-: ﴿وَقَد دَّخَلُوا۟ بِٱلْكُفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُوا۟ بِهِۦ﴾[1]، وقولك: «**جاء زيد مع عمرو**»، فإنَّ هذه الأسماء وإن كانت مصاحبة لما قبلها، لكنها ليست بعد الواو، ولا نحو قولك: «**مَزَجْتُ عَسَلًا وماءً**»، وقول الشاعر[2]: [الرَّجز]

١١٥-عَلَفْتُهَا تِبْناً وَمَاءً بَارِداً حَتَّى غَدَتْ هَمَّالَةً عَيْنَاهَا[3]

---

(١) ٥ سورة المائدة، الآية: ٦١ .
موطن الشَّاهد: (وقد دخلوا بالكفر) .
وجه الاستشهاد: مجيء «الكفر» مجروراً بالباء؛ لأنَّه وإن كان مصاحباً لما قبله؛ لكنَّه ليس بعد واو المعيَّة .

(٢) لم ينسب البيت إلى قائل معيَّن .

(٣) المفردات الغريبة: علفتها: تقول: علفت الدّابة -من باب ضرب-، وأعلفتها بالهمزة، إذا أطعمتها. تبناً: هو بكسر التَّاء المثنّاة وسكون الباء الموحّدة - قصب الزرع بعد أن يجفّ ثم يداس . همّالة: صيغة مبالغة من قولهم: هملت عين فلان؛ أي: فاضت .
المعنى: يوضح الشّاعر أنَّه علف دابته وسقاها ماءً بارداً، حتى غدت دموع عينيها كثيرة الجريان.
موطن الشَّاهد: (وماءً) .
وجه الاستشهاد: عدم جواز عطفه على ما قبله؛ لأنَّ العامل في المعطوف عليه، لا يصحّ تسليطه على المعطوف، مع بقاء هذا العامل، على حاله . وقد خرّج العلماء هذا البيت على الأوجه التالية:
١- أنَّ «ماءً» مفعول به لفعل محذوف يناسبه؛ لأنَّه لا يجوز أن يكون مفعولًا معه، كما لا يجوز أن يكون معطوفاً على ما قبله عطف مفردٍ على مفرد؛ وهذا رأي الفارسيّ والفرّاء وجماعة من النّحاة .
٢- أنّه مفعول معه؛ لأنَّه إذا لم يصح العطف في الاسم الذي بعد الواو لمانع لفظي أو معنوي، انتصب على أنه مفعول معه؛ وهذا الرأي لابن عقيل، وأنكره المؤلّف في أوضح المسالك؛ وأمّا وجه إنكاره: أنّ واو المعيّة تقتضي أن يكون ما بعدها مصاحباً لما قبلها في انصباب العامل عليها؛ أي: أن يكون وقت تسلّط العامل على ما قبل الواو هو وقت تسلّطه على ما بعدها؛ وهذا منتفٍ- هنا - لأنّ العلف يعطى في وقت غير الوقت الذي يقدم لها فيه الماء .
٣- أنّه معطوف على ما قبله عطف مفرد على مفرد، بعد تضمين الفعل الذي هو قوله: «علفتها» معنى يصح أن يتسلّط على المعطوف والمعطوف عليه جميعاً؛ وهذا رأي الجرمي، والمازني، والمبرّد، وأبي عبيدة، والأصمعي، واليزيدي؛ والتقدير -على هذا الرأي-: أنلتها تبناً وماءً . . .
انظر مغني اللبيب: ٨٢٨، والتَّصريح: ١/٣٤٦، وابن عقيل: ٢/٤٦٧ - ٤٦٨، وأوضح المسالك: ٢/٢٤٩ .

وقول الآخر[1]: [الوافر]

١١٦-إِذَا مَا الْغَانِيَاتُ بَرَزْنَ يَوْماً وَزَجَّجْنَ الْحَوَاجِبَ وَالْعُيُونَا[2]

لأن الواو ليست بمعنى «مع» فيهنَّ، وإنما هي في المثال الأول لعطف مفرد على مفرد، واستفيدت المعية من العامل -وهو «**مزجت**»-، وفي المثالين الأخيرين لعطف جملة على جملة؛ والتقدير: وسقيتها ماء، وكحَّلْنَ العيونا، فَحُذِفَ الفعل والفاعل وبقي المفعول، ولا جائز أن يكون الواو فيهما لعطف مفرد على مفرد؛ لعدم تشارك ما قبلها وما بعدها في العامل؛ لأن «**علَفْتُ**» لا يصحّ تسليطه على الماء، و«**زجَّجْنَ**» لا يصحّ تسليطه على العيون، ولا تكون للمصاحبة؛ لانتفائها في قوله: «**عَلَفْتُهَا تِبْناً وماءً**»، ولعدم فائدتها في «**وزَجَّجْنَ الْحَوَاجِبَ والعُيُونا**»؛ إذ من المعلوم لكل أحد أن العيون مصاحبة للحواجب، ولا نحو: «**كلُّ رَجُلٍ وَضَيْعَتُه**»؛ لأنه وإن كان اسماً واقعاً بعد الواو التي بمعنى «مع» لكنها غير مسبوقة بفعل، ولا ما في معناه، ولا نحو: «**هَذَا لكَ وأباكَ**» ونحوه على أن يكون «**أباك**» مفعولاً معه منصوباً بما في «**ها**» من معنى «أُنَبِّهُ»، أو بما في «**ذا**» من معنى «أشير»، أو بما في «**لك**» من معنى «اسْتَقَرَّ»؛ لأنَّ كلاًّ من «ها» و«ذا» و«**لك**» فيه معنى الفعل دون حروفه، بخلاف «**سِرْتُ والنِّيلَ**» و«**أنا سائرٌ والنِّيل**» فإنَّ العامل في الأول الفعلُ، وفي الثاني الاسم الذي فيه معنى الفعل وحروفه، قال سيبويه -رحمه الله-: «**وأما نحو**:

---

(١) هو الرّاعي النّميري، واسمه: عُبيد بن حصين، أو حسين، وقيل: اسمه حصين بن معاوية، يكنّى أبا جندل، ويلقّب بالرّاعي؛ لأنّه أكثر من وصف راعي الإبل في شعره، وهو أحد شعراء الإسلام، ومن أمرِّهم هجاء، توفي سنة ٩٠هـ. الشّعر والشعراء: ١/ ٤١٥، الجمحي ١/ ٥٠٢ الأغاني: ٢٠ / ١٦٨، الخزانة: ١/ ٥٠٢ .

(٢) المفردات الغريبة: الغانيات: جمع غانية، وهي المرأة التي استغنت بجمالها عن الزينة، برزن: ظهرن، زجّجن: رقّقن ودقّقن .
المعنى: إذا ما خرجت النّساء المستغنيات بحسنهنّ وجمالهن عن الزينة في أيّ يوم وقد دقّقن حواجبهنّ، وكحّلن عيونهنّ، فلا شكَّ من أن يحصل للناظر إليهنّ إعجاب وحبّ وتعلّق بهنّ .
موطن الشّاهد: (والعيونا) .
وجه الاستشهاد: مجيء «الواو» غير مفيدة معنى المعيّة، ولا تصلح لها، وبالتّالي، فهي ليست من عطف مفرد على مفرد؛ لأنّ كلمة «العيون» لا تشترك مع الحواجب بكلمة «زجّجن» ؛ لأنَّ التّزجيج، يكون للحواجب، ولا يكون للعيون؛ ويجوز فيه وجه ثانٍ، وهو: أن نضمِّن الفعل «زجّجن» معنى فعل آخر يمكن أن نسلّطه على الحواجب والعيون معاً؛ نحو: جمّلن، أو حسَّنّ، وما أشبه ذلك، وحينئذٍ نعرب الثاني معطوفاً على الأوَّل، عطف مفرد على مفرد؛ والوجه الأوّل أفضل .

«**هذا لكَ وأباكَ**» فقبيح؛ لأنك لم تذكر فعلاً ولا ما في معناه». وقالوا: مراده بالقبيح الممتنع.

* * *

[السَّادس: المشبّه بالمفعول به]

ثم قلت: السَّادِسُ: المُشَبَّهُ بِالمَفْعولِ بِهِ؛ نحو: «**زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهَهُ**» وسيأتي.

وأقول: السادسُ من المنصوبات: المشبَّهُ بالمفعول به، هو المنصوب بالصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدّي إلى واحد، وذلك في نحو قولكَ: «**زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهَهُ**» بنصب الوجه، والأصل: «**زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهُهُ**» بالرفع، فزيد: مبتدأ، وحسن: خبر، ووجهه: فاعل بـ«حسن»؛ لأن الصفة تعملُ عملَ الفعلِ، وأنت لو صَرَّحْتَ بالفعل فقلت: حَسُنَ بضم السين وفتح النون؛ لوجب رفع الوجه بالفاعِلِيَّة، فكذلك حَقُّ الصفة أن يجب معها الرفعُ، ولكنَّهم قصدوا المبالغة مع الصفة، فحوَّلوا الإسناد عن الوجه إلى ضمير مستتر في الصفة راجعٍ إلى زيد، ليقضي ذلك أنَّ الحسن قد عَمَّهُ بجملته، فقيل: «**زَيْدٌ حَسَنٌ**» أي: هو، ثم نصب «وجهه»، وليس ذلك على المفعولية؛ لأنَّ الصفة إنما تتعدّى تَبَعاً لتعَدِّي فعلها، و«حَسُنَ» الذي هو الفعلُ لا يتعدَّى، فكذلك صفته التي هي فَرْعُه، ولا على التمييز؛ لأنه معرفة بالإضافة إلى الضمير، ومذهب البصريين - وهو الحق - أن التمييز لا يكون معرفة، وإذا بَطَلَ هذان الوجهان، تعيَّن ما قلنا من أنه مُشَبَّه بالمفعول به، وذلك أنه شبَّه «**حَسَنٌ**» بضارب في أنَّ كلاًّ منهما صفة تثنّى وتجمع وتذكَّر وتؤنّث، وهي طالبة لما بعدها بعد استيفائها فاعلهَا فُنصِبَ الوجهُ على التشبيه بعمرو في قولك: «**زَيْدٌ ضارِبٌ عَمْراً**» فـ«**حَسَنٌ**» مشبَّه بضارب «ووجهه» مشبَّه بـ«**عمراً**»، وسيأتي الكلام على هذا الباب بأبْسَطَ من هذا إن شاء الله في موضعه.

* * *

[السَّابع: الحال]

[تعريف الحال]

ثم قلت: السَّابعُ: الحَالُ؛ وهُوَ: وَصْفٌ فَضْلَةٌ لِبَيَانِ هَيْئَةِ صَاحِبِه، أَوْ تأكِيدِهِ أَوْ تَأكيدِ عَامِلِهِ، أَوْ مَضْمُونِ الْجُمْلَةِ قَبْلَهُ؛ نحو: ﴿فَخَرَجَ مِنْهَا خَآئِفًا﴾، و﴿لَآمَنَ مَن فِي ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾، و﴿فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا﴾، و﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾.

وَ

أَنَـا ابْـنُ دَارَةَ مَـعْـرُوفـاً بِـهَـا نَـسَـبِـي

ويَأتي مِنَ الفاعِلِ، وَمِنَ الْمَفْعولِ، ومنهما مطلقاً، ومِنَ الْمُضَافِ إلَيهِ، إن كانَ الْـمُـضَـافُ بَـعْـضَـه؛ نـحـو: ﴿لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾، أوْ كَـبَـعْـضِـهِ؛ نـحـوُ: ﴿مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا﴾، أوْ عَامِلاً فِيهَا؛ نحو: ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾.

وحقُّها أنْ تَكُونَ نَكِرةً مُنْتَقِلَةً، مُشْتَقَّةً، وأنْ يَكُونَ صَاحِبُهَا مَعْرِفَةً، أوْ خاصّاً، أوْ مُؤَخّراً، وقدْ يَتَخَلَّفْنَ.

وأقول: السابعُ من المنصوبات: الحَالُ، وهو يُذَكّر ويؤنَّث، وهو الأفْصَح، يقال: حَالٌ حَسَن، وحال حسنَةٌ، وقد يؤنث لَفْظُهَا فيقال: حالة، قال الشاعر[1]: **[الطويل]**

١١٧-عَلَى حَالَةٍ لَوْ أَنَّ في الْقَوْمِ حَاتِماً   عـلـى جُـودِه لـضـنَّ بـالـمَـاءِ حـاتـمُ[2]

وحَدُّهُ في الاصطلاح ما ذَكَرْتُ، فقولي: «**وصفٌ**» جنس يدخل تحته الحالُ والخبرُ والصفةُ، وقولي: «**فضلة**» فصل مُخْرِج للخبر؛ نحو: «**زيد قائم**»، وقولي: «**مَسُوقٌ لبيان هيئة ما هُوَ له**» مخرج لأمرين؛ أحدهما: نعت الفَضْلة من نحو: «**رأيت رَجُلًا طَوِيلًا**» و «**مررت بِرَجُلٍ**»؛ فإنَّه وإن كان وصفاً فضلة؛ لكنّه لم يُسَقْ لبيان الهيئة، وإنما سِيقَ لتقييد الموصوف، وجاء بيانُ الهيئة ضِمناً، **والثاني**: بعض أمثلة التمييز؛ نحو: «**لله درُّه فارساً**» فإنّه وإن كان وصفاً فضلة؛ لكنّه لم يُسَقْ لبيان الهيئة، ولكنه سِيقَ لبيان جنس المتعجّبِ منه، وجاء بيان الهيئة ضمناً، وقولي: «**أو تأكيده . . . إلى آخره**» تَمَّمْتُ به ذكر أنواع الحال.

[أقسام الحال]

والحاصلُ أنَّ الحال أرْبَعَةُ أقْسامٍ: مبيّنة للهيئة: وهي التي لا يستفاد معناها

---

(١) هو الفرزدق، وقد مرت ترجمته .

(٢) المفردات الغريبة: حاتم: المقصود به حاتم الطائي، وهو مضرب المثل بالجود والكرم . ضنَ: بخل .
المعنى: يصف الشاعر نفسه بتفضيلها غيرها عليها وقت الشّدة والحاجة؛ حيث إنَّ الفرزدق فضل غيره على نفسه في ساعة، لو وجد حاتم الطّائي فيها، لضنَّ بالماء على غيره لحاجته إليه.
موطن الشّاهد: (على حالةٍ) .
وجه الاستشهاد: مجيء «حالةٍ» مؤنّثةً، وهي لغة فيها؛ وحكم مجيئها مؤنثة الجواز؛ لأنّه يجوز تذكيرها وتأنيثها في الوقت نفسه .

بدون ذكرها. ومؤكّدة لعاملها: وهي التي لو لم تذكر لأفاد عاملُها معناها. ومؤكّدة لصاحبها: وهي التي يستفاد معناها من صريح لفظ صاحبها. ومؤكّدة لمضمون الجملة: وهي الآتية بعد جملة معقودة من اسمين معرفتين جامدين، وهي دالّة على وصف ثابت مستفاد من تلك الجملة.

(آ)- **فالمبيّنة للهيئة**؛ كقولك: «**جاءَ زَيْدٌ رَاكِباً**» و «**أقْبلَ عَبْدُ اللهِ فَرِحاً**»، وقول الله -تعالى-: ﴿فَخَرَجَ مِنْهَا خَآئِفًا﴾[١].

(ب)- **والمؤكّدة لصاحبها**؛ كقوله -تعالى-: ﴿لَآمَنَ مَن فِي ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًاۚ﴾[٢].

وقولك: «**جاء النَّاسُ قَاطِبَةً**» أو «**كَافَّةً**» أو «**طُرًّا**» وهذا القسم أغْفَل التنبيه عليه جميعُ النحويين، ومَثَّلَ ابنُ مالكٍ[٣] بالآية للحال المؤكّدة لعاملها، وهو سَهْوٌ.

(ج)- **والمؤكّدة لعاملها**؛ كقولك: «**جاء زَيْدٌ آتياً**» و«**عَاثَ عمرٌو مُفْسداً**» وقول الله -تعالى-: ﴿وَأُزْلِفَتِ ٱلْجَنَّةُ لِلْمُتَّقِينَ غَيْرَ بَعِيدٍ﴾[٤] وذلك لأنّ الإزلاف هو التقريب، فكلّ مُزْلَفٍ قريبٌ، وكلُّ قريب غير بعيد، وقوله -تعالى-: ﴿وَأَرْسَلْنَٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولًاۚ﴾[٥]، ﴿فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا﴾[٦]، ﴿وَلَّىٰ مُدْبِرًا﴾[٧]، ﴿وَلَا تَعْثَوْاْ فِي ٱلْأَرْضِ

---

(١) ٢٨ سورة القصص، الآية: ٢١ .
موطن الشّاهد: (خرج منها خائفاً) .
وجه الاستشهاد: مجيء «خائفاً» حالًا مبيّنة لهيئة صاحبها .

(٢) ١٠ سورة يونس، الآية: ٩٩ .
موطن الشّاهد: (جميعاً) .
وجه الاستشهاد: مجيء «جميعاً» حالًا مؤكّدة لصاحبها .

(٣) أراد به بدر الدين ابن صاحب الألفية .

(٤) ٥٠ سورة ق، الآية: ٣١ .
موطن الشّاهد: (أزلفت الجنة للمتقين غير بعيد) .
وجه الاستشهاد: مجيء «غيرَ» مؤكّدة لعاملها؛ لما بيّنه المؤلف في المتن .

(٥) ٤ سورة النساء، الآية: ٧٩ .
موطن الشّاهد: (أرسلناك. . . رسولًا) .
وجه الاستشهاد: مجيء «رسولًا» حالًا مؤكّدة لعاملها .

(٦) ٢٧ سورة النمل، الآية: ١٩ .
موطن الشّاهد: (تبسّم ضاحكاً) .
وجه الاستشهاد: مجيء «ضاحكاً» حالًا مؤكّدة لعاملها .

(٧) ٢٨ سورة القصص، الآية: ٣١ .
موطن الشّاهد: (ولّى مدبراً) .
وجه الاستشهاد: مجيء «مدبراً» حالًا مؤكّدة لعاملها .

مُفۡسِدِينَ﴾(١)، فإنه يقال: عَثِيَ بالكسر، يَعْثى بالفتح إذا أفْسَدَ.

(د)- **والمؤكّدة لمضمون الجملة**؛ كقولك: «**زَيْدٌ أبوك عطوفاً**» وقول الشاعر(٢): [البسيط]

١١٨-أَنَا ابْنُ دَارَةَ مَعْرُوفاً بِهَا نَسَبِي وَهَلْ بِدَارَةَ يَا لَلنَّاسِ مِنْ عَارِ؟(٣)

وأَشرْتُ بقولي: «**قبله**» إلى أنَّه لا يجوز أن يقال: «**عطوفاً زيد أبوك**» ولا «**زيد عطوفاً أبوك**».

[صاحب الحال]

ثم بيّنت أنَّ الحال تارة يأتي من الفاعل، وذلك كما [كنتُ] مثَّلتُ به من قوله -تعالى-: ﴿**فَخَرَجَ مِنۡهَا خَآئِفٗا**﴾(٤)؛ فإنَّ «**خائفاً**» حال من الضّمير المستتر في «**خَرَجَ**» العائد على موسى.

وتارة يأتي من المفعول، كما كنت مثّلت به قوله -تعالى-: ﴿**وَأَرۡسَلۡنَٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولٗاۚ**﴾(٥)، فإنَّ «**رسولًا**» حال من الكاف التي هي مفعول أرسلنا.

وأنه لا يتوقف مجيء الحال من الفاعل والمفعول على شرط.

---

(١) ٢ سورة البقرة، الآية: ٦٠.
موطن الشّاهد: (لا تعثوا في الأرض مفسدين).
وجه الاستشهاد: مجيء «مفسدين» حالًا مؤكّدةً لعاملها.

(٢) هو سالم بن دارة، ودارة أمه، نُسبَ إليها، وقيل: لقب جده، واسم أبيه مسافع بن عقبة، من غطفان، والشاعر أحدُ مخضرمي الجاهليّة والإسلام، كان هجّاءً، فهجا ثابت بن رافع الفزاري فقتله، وذلك سنة ٣٠ هـ. الشّعر والشعراء: ١/ ٤٠١، الخزانة: ١/ ٢٨٩، الأغاني: ٢١/ ٤٩، المؤتلف: ١١٦.

(٣) **موطن الشّاهد**: (معروفاً).
وجه الاستشهاد: مجيء «معروفاً» حالًا مؤكّدةً لمضمون الجملة الاسمية قبلها؛ لأنّه قال هذا الكلام لمن يعرف أنّه ابن دارة؛ فلمّا قال: «معروفاً» أكّد ذلك المعلوم؛ ويشترط في هذه الحال أن تكون متأخّرةً عن الجملة وجوباً؛ لأنّه من شرط المؤكِّد أن يتأخّر عن المؤكَّد، كما هو معلوم.

(٤) ٢٨ سورة القصص، الآية: ٢١.
موطن الشّاهد: (خرج . . . خائفاً).
وجه الاستشهاد: مجيء «خائفاً» حالًا من الفاعل؛ الضّمير المستتر في فعل «خرج»؛ والتقدير: خرج هو خائفاً.

(٥) ٤ سورة النساء، الآية: ٧٩.
موطن الشّاهد: (أرسلناك . . . رسولًا).
وجه الاستشهاد: مجيء «رسولًا» حالًا من «الكاف» الواقعة في محل نصب مفعولًا به؛ ومجيء الحال من المفعول به؛ حكمه الجواز.

وإلى أنها تجيء من المضاف إليه، وأنَّ ذلك يتوقف على واحد من ثلاثة أمور:

أحدها: أن يكون المضاف بعضاً من المضاف إليه، كما في قوله -تعالى-: ﴿أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾[١]؛ فـ«ميتاً»: حال من الأخ، وهو مخفوض بإضافة اللحم إليه، والمضاف بعضه، وقوله -تعالى-: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا﴾[٢].

والثاني: أن يكون المضاف كبعض من المضاف إليه في صحّة حذفه والاستغناء عنه بالمضاف إليه، وذلك؛ كقوله -تعالى-: ﴿بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾[٣]؛ فـ«**حنيفاً**» حال من «**إبراهيم**»، وهو مخفوض بإضافة الملّة إليه، وليست الملّة بعضَهُ، ولكنّها كبعضه في صحّة الإسقاط والاستغناء به عنها، ألا ترى أنه لو قيل: بل اتّبعوا إبراهيم حنيفاً: صَحَّ كما أنّه لو قيل: أيحب أحدكم أن يأكل أخاه ميتاً، ونزعنا ما فيهم من غلّ إخواناً كان صحيحاً[٤].

الثالث: أن يكون المضافُ عاملًا في الحال، كما في قوله -تعالى-: ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾[٥]؛ فـ«**جميعاً**» حالٌ من الكاف والميم المخفوضة بإضافة المرجع،

---

(١) ٤٩ سورة الحجرات، الآية: ١٢ .
موطن الشّاهد: (يأكل . . . لحم أخيه ميتاً) .
وجه الاستشهاد: مجيء «ميتاً» حالًا من «الأخ»؛ وهو مخفوض بإضافة اللحم إليه؛ ومعلوم أنّ المضاف بعضه .

(٢) ١٥ سورة الحجر، الآية: ٤٧ .
موطن الشّاهد: (نزعنا ما في صدورهم من غلّ إخواناً) .
وجه الاستشهاد: مجيء «إخواناً» حالًا من «هم» المضاف إلى صدور؛ لأنّه يجوز الاستغناء عن الصدور، ويبقى المعنى قائماً، كما جاء في المتن .

(٣) ٢ سورة البقرة، الآية: ١٣٥ .
موطن الشّاهد: (حنيفاً) .
وجه الاستشهاد: مجيء «حنيفاً» حالًا من «إبراهيم» وهو مضاف إلى «مِلّة» ؛ ومعلوم أنَّ الملّة ليست بعضه، ولكنها كبعضه في صحة الإسقاط، والاستغناء به عنها، كما هو في المتن .

(٤) أي من حيث المعنى لا من حيث التلاوة .

(٥) ١٠ سورة يونس، الآية: ٤ .
موطن الشّاهد: (مرجعكم جميعاً) .
وجه الاستشهاد: مجيء «جميعاً» حالًا من «كم» المخفوضة بإضافة المرجع إليها؛ والمرجع هو العامل في الحال، كما أوضح المؤلف في المتن .

والمرجع هو العامل في الحال، وصحَّ له أن يعمل؛ لأنَّ المعنى عليه مع أنّه مصدر، فهو بمنزلة الفعل، ألا ترى أنّه لو قيل: إليه ترجعون جميعاً، كان العاملُ الفعلَ الذي المصدرُ بمعناه.

* * *

[أحكام الحال]

ثم بيّنت أنَّ للحال أحكاماً أربعة، وأنّ تلك الأربعة ربَّما تخلّفت.

فالأوَّلُ: الانتقالُ؛ ونعني به أن لا يكون وصفاً ثابتاً لازماً، وذلك كقولك: «**جاء زيدٌ ضاحكاً**» ألا ترى أنّ الضحك يُزايل زيداً، ولا يلازمه، هذا هو الأصل، وربما جاءت دالّة على وصفٍ ثابتٍ، كقول الله - تعالى-: ﴿**وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ إِلَيْكُمُ ٱلْكِتَٰبَ مُفَصَّلًاۚ**﴾[1] أي: مبيناً، وقولِ العربِ: «**خَلَقَ اللهُ الزَّرَافَةَ يَدَيهَا أَطْوَلَ مِنْ رِجْلَيْهَا**» فالزَّرافة بفتح الزاي مفعول لـ«**خلَقَ**»، ويَدَيها بدل منها بَدَلَ بعضٍ من كلٍّ، «**وأطولَ**»: حال من الزرافة، (**ومن رجليها**): متعلق «بأطول».

وقد عاب بعضُ الجهّال ما جَزَمْتُ به من فتح الزاي، وقال: فيها الفتح والضم، فبيّنت له أن هذه اللفظة، ذكرها أبو منصور موهوبُ بن الجواليقي[2] في كتابه: فيما تغلط فيه العامة، فقال في باب ما جاء مفتوحاً والعامة تضمه ما نصُّه: وهي الزَّرافة - بفتح الزاي- هذه الدابة التي جمعت فيها خلق شتى، مأخوذة من قولهم للجمع من الناس «**زَرَافة**» بالفتح، وهو الوجه، والعامة تضمُّها، انتهى كلامه. واللغات الشاذةُ لا تُحْصَى، وإنما يُعْمَلُ على ما عليه الفُصَحَاء الموثوق بلغتهم.

* * *

---

(١) ٦ سورة الأنعام، الآية: ١١٤ .
موطن الشّاهد: (مفصّلًا) .
وجه الاستشهاد: مجيء «مفصلًا» حالًا، دالَّةً على وصف ثابت خلاف المألوف؛ وحكم مجيئها على هذه الحال الجواز .

(٢) هو: أبو منصور موهوب بن الجواليقي، النّحوي، اللغوي، كان إماماً في فنون الأدب، وصحب الخطيب التبريزي، كان ثقة ديّناً، غزير الفضل، وافر العقل، وكان يكثر من الصَّمت، وقول: «لا أدري» ؛ له شرح في أدب الكاتب، وما تلحن فيه العامّة، وما عرّب من كلام العجم، وتتمّة درة الغوّاص، وغيرها . مات سنة ٥٣٩ هـ . بغية الوعاة: ٢/٣٠٨، ومعجم الأدباء: ١٩/٢٠٧ .

الثاني: الاشتقاق؛ وهو: أن تكون وصفاً مأخوذاً من مصدر كما قدمناه من الأمثلة، وربما جاءت اسماً جامداً[١]؛ نحو قوله - تعالى-: ﴿فَٱنفِرُواْ ثُبَاتٍ﴾[٢] فـ«**ثبات**» حالٌ من الواو في (**انْفِرُوا**) وهو جامد، لكنَّه في تأويل المشتق؛ أي: متفرقين بدليل قوله -تعالى-: ﴿أَوِ ٱنفِرُواْ جَمِيعًا﴾[٣] وقد اشتملت هذه الآية على مجيء الحال جامدة وعلى مجيئها مشتقّة.

* * *

الثالث: أن تكون نكرة، كجميع ما قدمناه من الأمثلة، وقد تأتي بلفظ المعرف بالألف واللام؛ كقولهم: «**ادْخُلوا الأوَّلَ فالأوَّل**»[٤]، و«**أرْسَلَهَا العِرَاكَ**»[٥]، و«**جاؤوا الجَمَّاء الْغَفِيرَ**»[٦] أي: جميعاً، و«أل» في ذلك كله زائدة[٧]، وقد تأتي بلفظ

---

(١) يكثر مجيء الحال جامدة إن دلّت على سعر؛ نحو: «بعه مدًّا بدرهم»؛ ف «مدّاً» حال جامدة، وهي في معنى المشتق، والمعنى: بعه مسعَّراً كلّ مدّ بدرهم، وفيما دلّ على تفاعل؛ نحو: «بعه يداً بيد»؛ أي: متاجرة، أو على تشبيه؛ نحو: «كرّ زيدٌ أسداً»؛ أي: مشبهاً الأسد. التّصريح: ١/ ٣٧٢، وابن عقيل: ٢/ ٢٤٦.

(٢) ٤ سورة النساء، الآية: ٧١.
موطن الشّاهد: (فانفروا ثباتٍ).
وجه الاستشهاد: مجيء «ثبات» حالاً؛ وهو اسم جامد؛ غير أنه مؤوَّل بمشتق؛ كما هو في المتن؛ وهذا ما خوّله أن يقع حالاً.

(٣) ٤ سورة النساء، الآية: ٧١.

(٤) الأول (المقدَّم): حال من الواو في «ادخلوا»، والأوَّل (المؤخّر): معطوف بالفاء، وقال بعضهم: الظاهر أن المجموع حال؛ لأن المعنى لا يتمُّ إلَّا به. التّصريح: ١/ ٣٧٠.

(٥) قال سيبويه: قالوا: أرسلها العراك؛ أي أوردها جميعاً الماء؛ أدخلوا الألف واللَّام على المصدر الذي في موضع الحال، كأنه قال: اعتراكاً؛ أي معتركة، وأنشد قول لبيد يصف الحمار والأتن:

فأرسلها العراكَ ولم يذدها ... ولم يُشفقْ على نغصِ الدّخال

يصف هذا الشاعر حمار وحش ألجأ أتنه إلى أن ترد الماء مجتمعة يدفع بعضها بعضاً، فالضمير المستتر في «أرسلها» للحمار، والبارز للأتنِ؛ والعراك: أي معتركة، يدفع بعضها بعضاً، ولم يذدها: أي يمنعها عن ذلك الاعتراك. ونَغَصِ الدّخال: أي تنغصها من مداخلة بعضها في بعض بسبب ازدحامها على الماء طلباً للشّرب. التّصريح: ١/ ٣٧٣.

(٦) في اللّسان: قال سيبويه: الجمّاء الغفير: من الأسماء التي وضعت موضع الحال، ودخلتها الألف واللَّام، كما دخلت في «العراك» من قولهم: «أرسلها العراك»، ثمَّ جاء في اللّسان: وأصل الكلمة من الجموم، والجمّة هو الاجتماع والكثرة، والغفير من الغفر وهو التغطية والسَّتر، فجُعِلتِ الكلمتان في موضع الشّمول والإحاطة. التّصريح: ١/ ٣٧٣.

(٧) أي: فهو نكرة.

المعَرَّفِ بالإضافة؛ كقولهم: «**اجْتَهِدْ وَحْدَكَ**»؛ أي: منفرداً، و «**جاؤوا قَضَّهُم بقَضِيضهمْ**»[١]؛ أي جميعاً[٢].

وقد تأتي بلفظ المعرَّف بالعَلَمِيَّةِ؛ كقولهم: «**جَاءَتِ الْخَيلُ بَدَادِ**» أي: متبدِّدَةً، فإن «**بَدَادِ**» في الأصل علم على جنس التبدُّدِ، كما أن «**فجار**» علم للفَجْرَة

الرابع: أن لا يكون صاحبُها نكرة مَحْضَة، كما تقدم من الأمثلة؛ وقد تأتي كذلك كما روى سيبويه من قولهم: «**عَلَيهِ مِائَةٌ بِيضاً**» وقال الشاعر؛ وهو عنترة العبسي[٣]: [الكامل]

١١٩-فِيهَا اثْنَتَانِ وأرْبَعُونَ حَلُوبَةً ... سُوداً كخَافِيَةِ الغُرَابِ الأسْحَمِ[٤]

فـ«**حلوبة**»: لتمييز العدد، [**وسوداً**][٥] إما حالٌ من العدد، أو من «**حلُوبة**»، أو

---

(١) جاء في اللّسان: «وجاؤوا قضّهم بقضيضهم؛ أي: بأجمعهم» وأنشد سيبويه للشمّاخ:

أتتني سُلَيْمٌ قَضَّها بقَضيضها ... تمسّح حولي بالبقيع سبالها

وكذلك (جاؤوا قضَّهم وقضيضهم)؛ أي: بجمعهم لم يدعوا وراءهم شيئاً ولا واحداً؛ وهو اسم منصوب موضوع موضع المصدر، كأنه قال: جاؤوا انقضاضاً . قال سيبويه: كأن يقول: انقضّ آخرهم على أوّلهم؛ وهو من المصادر الموضوعة موضع الحال، ولو رفعت «قضّهم» لجاز أن يكون بدلًا من واو الجماعة في «جاؤوا» أو مبتدأ خبره الجار والمجرور؛ والجملة حال .

(٢) أشار المؤلف بقوله: «أي جميعاً» في هذا الموضع وفي الموضع السّابق، وغيره مما ذكره من التأويل بنكرة إلى أنه يختار أنّ الحال إذا وقعت في كلام العرب معرفة، فهي على التأويل بنكرة، وهذا مذهب جمهور البصريين الذين يوجبون أن تكون الحال نكرة. وفي المسألة قولان آخران؛ أحدهما: قول يونس بن حبيب شيخ سيبويه، وجمهور البغداديين؛ وحاصله: أنه يجوز مجيء الحال معرفة مطلقاً، نعني سواء أكانت في معنى الشّرط أم لم تكن، وثانيهما: وهو قول جمهور الكوفيين، وحاصله: أنه يجوز مجيء الحال معرفة، إذا كانت بمعنى الشرط؛ نحو قولك: محمد الراكبَ أوجه منه الماشيَ بنصب كل من الرّاكب والماشي وهو بمعنى إذا ركب وإذا مشى. انظر: ابن عقيل (ط . دار الفكر): ٢/ ٤٩٧ ٤٩٨- ٤٩٩ .

(٣) عنترة بن عمرو بن شداد العبسي، وقيل: شدَّاد عمه؛ أشهر فرسان العرب، في الجاهلية، وأحد أصحاب المعلّقات، كان عبداً لأبيه ثم ادّعاه بعد كبره، وذلك لأنه أسود اللون، قيل: قتلته طيّئ، وقيل: إن ريحاً باردة قتلته بعد أن هرم، وذلك سنة ٢٢ ق هـ . الشعر والشعراء: ١/ ٢٥٠، والجمحي: ١/ ١٥٢، والأغاني: ٧/ ١٤١، والخزانة: ١/ ٥٩ .

(٤) **المفردات الغريبة**: حلوبة: أي محلوبة، وهو في الأصل صفة لموصوف محذوف؛ أي: ناقة حلوبة، وهي تستعمل بلفظ واحد للمفرد والمثنى والجمع، ويروى في مكانه خليّة، والخليّة أن يعطف على الحوار ثلاث نياق، ثم يتخلى الراعي بواحدة منهنّ؛ فتلك الخليّة . كخافية: وجمعها خوافٍ: ريشات إذا ضم الطائر جناحيه خفيت . **الأسحم**: الأسود .

المعنى: فيها اثنتان وأربعون ناقة حلوبة، وهي نوق سود كريش الغراب الشديد السّواد .

(١) **موطن الشّاهد**: (سوداً) . =

صفة، وعلى هذين الوجهين ففيه حَمْلٌ على المعنى؛ لأنَّ حلوبة بمعنى حلائب، فلهذا صح أن يحمل عليها «سوداً»، والوجه الأول أحسن[١].

وفي الحديث: «صَلَّى رسولُ الله ﷺ جالساً وصَلَّى ورَاءهُ رجالٌ قياماً»؛ ف**«جالساً»**: حال من المعرفة، و**«قياماً»**: حال من النكرة المحضة[٢].

وإنما الغالبُ -إذا كان صاحبُ الحال نكرةً- أن تكون عامة أو خاصة، أو مؤخَّرة عن الحال.

فالأوَّل؛ كقوله -تعالى-: ﴿وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ﴾[٣]؛ فإن الجملة التي بعد **«إلّا»** حال من **«قرية»** وهي نكرة عامة؛ لأنها في سياق النفي.

= **وجه الاستشهاد**: مجيء «سوداً» حالاً من «حلوبة» في أحد تخريجات رواية النصب، و «حلوبة» نكرة؛ والمشهور أنّ صاحب الحال يكون معرفةً دائماً، إلّا أنّه يأتي أحياناً نكرة، كما في هذا الشّاهد؛ وحكم مجيئه على هذه الحال الجواز؛ على القلّة.

(١) ذكر المرحوم (محيي الدين عبد الحميد) تعليقاً قيّماً حول هذه المسألة: وهو: «اعلم أنَّ حلوبة على زنة «فَعُولة» وأنّها بمعنى مفعولة، وأنَّ الأصل في فعول بمعنى مفعول، أن يُذكَّر إذا كان الموصوف به مذكّراً، ويؤنَّث إذا كان الموصوف به مؤنّثاً، ويثنّى إذا كان الموصوف به مثنّى، ويجمع إذا كان الموصوف به جمعاً . واعلم أن الحال وصف لصاحبه كالخبر والنعت، ومتى علمت هذا، سهل عليك أن تفهم السرّ في كون الوجه الأول أحسن الوجوه الثلاثة، وبيانه أنَّ «سوداً» جمع سوداء، فلو جعلته حالاً من اسم العدد، لكان فيه ما يشبه وصف الجمع بالجمع، وهو صحيح بلا حاجة إلى تأويل، ولو جعلت «سوداً» حالاً من حلوبة، أو وصفاً له؛ لكان فيه وصف ما هو مفرد بما هو جمع لفظاً؛ فلا بدَّ من التأويل؛ لأن التطابق بين الوصف والموصوف ضروري؛ ولهذا كان من اللازم أن نقول: إن الحلوبة بمعنى «الحلائب» نعني أنه إذا كان في اللفظ مفرداً؛ فهو في المعنى جمع؛ لأنَّ العدد الذي هو اثنتان وأربعون ملحوظ فيه». شرح الشذور (تحقيق . محيي الدين عبد الحميد): ٢٥٢، حا: ١ .

(٢) روى البخاري في كتاب الصلاة، في باب ترجمته: «إنما جُعل الإمام ليؤتَمَّ به» حديثاً عن عائشة أم المؤمنين - رضي الله عنها -، أنها قالت: «صلى رسول الله ﷺ في بيته وهو شاكٍ، فصلى جالساً، وصلى وراءه قوم قياماً». وفي هذه العبارة أيضاً دليل لما ساق المؤلف الحديث للاستدلال به .
موطن الشّاهد: (صلى وراءه رجال قياماً) .
وجه الاستشهاد: مجيء «قياماً» حالاً من «رجال» ورجال نكرة محضة؛ وحكم مجيء الحال من النكرة المحضة الجواز بقلّة كما أسلفنا .

(٣) ٢٦ سورة الشعراء، الآية: ٢٠٨ .
موطن الشّاهد: (ما أهلكنا . . . إلا لها منذرون) . =

والثاني: نحو ﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ۝٤ أَمْرًا مِّنْ عِندِنَآ﴾[١]، ف «**أمراً**» - إذا أعرب حالاً[٢]- فصاحبُ الحال إما المضاف فالمسوِّغ أنه عام أو خاص؛ أمَّا الأوَّل فمن جهة أنه أحَدُ صِيَغِ العموم، وأما الثاني فمن جهة الإضافة، وأما المضاف إليه فالمسوِّغ أنه خاص؛ لوصفه بـ«**حكيم**»، وقرأ بعضُ السلف: ﴿وَلَمَّا جَآءَهُمْ كِتَابٌ مِّنْ عِندِ اللهِ مُصَدِّقاً﴾[٣] بالنصب؛ فجعله الزمخشري حالاً من «**كتاب**» لِوَصْفِهِ بالظرف، وليس ماذكر بلازم، لجواز أن يكون حالاً من الضمير المستتر في الظرف.

والثالث؛ كقوله: [مجزوء الوافر]

٧- لِميَّةَ مُوحشاً طَلَلُ[٤]

فهذه المواضع ونحوها مَجيءُ الحال فيها من النكرة قِيَاسِيٌّ، كما أنَّ الابتداء بالنكرة في نظائرها قياسي، وقد مضى ذلك في باب المبتدأ، فَقِسْ عليه هنا[٥].

* * *

= وجه الاستشهاد: مجيء جملة «لها منذرون» في محل نصب على الحال من «قرية»؛ وهي نكرة عامة؛ لأنّها في سياق النّفي؛ وحكم مجيئها من النكرة العامة الجواز بقلّة .

(١) ٤٤ سورة الدّخان، الآيتان: ٤، ٥ .
موطن الشّاهد: (كلّ أمر حكيم أمراً) .
وجه الاستشهاد: مجيء «أمر» نكرة خاصة، لوصفه ب «حكيم» وهذا ما سوَّغ إعراب «أمراً» حالًا على هذا الوجه .

(٢) مفهوم قوله: إذا أعرب حالًا؛ أن في قوله تعالى: ﴿أَمْرًا﴾ أوجهاً أخرى في الإعراب؛ وهذه الأوجه هي؛ أولًا: نصبه على الاختصاص، ثانياً: على المفعول، ثالثاً: على المصدر من معنى يفرق، رابعها: مفعول منذرين . شرح الشذور (تحقيق . الدقر): ٣٧٧، حا: ٢ .

(٣) ٢ سورة البقرة، الآية: ٨٩ .
أوجه القراءات: قرئ «مصدقاً» بالنّصب شذوذاً؛ وهي قراءة ابن مسعود؛ وعليها يكون حالًا، وفي صاحبه وجهان؛ أحدهما: الكتاب، والثّاني: أن يكون حالًا من الضّمير في الظّرف، ويكون العامل الظّرف، أو ما يتعلّق به الظرف . وعلى قراءة (الرّفع)؛ فهو صفة ل «كتاب» .
انظر: المشكل ١/ ٦١، والمختصر في شواذ القرآن: ٨، وإملاء ما منّ به الرحمن: ١/ ٣٠ .
موطن الشّاهد: (كتاب من عند الله مصدّقاً) .
وجه الاستشهاد: مجيء «مصدقاً» حالًا من «كتاب» ؛ لكونه وصف بالظرف، وهذا رأي الزّمخشري، أو حالًا من الضّمير المستتر في الظّرف .

(٤) تقدم الشرح والتعليق على هذا الشّاهد .

(٥) بقي من بحث الحال، تقديم الحال على ناصبها إن كان فعلًا متصرِّفاً، أو صفة تشبه الفعل =

[الثّامن التّمييز]

ثم قلت: الثَّامِنُ: التَّمييزُ؛ وهو: اسْمٌ، نَكِرَة، فَضْلَةٌ، يَرْفَعُ إبْهَامَ اسْمٍ، أوْ إجْمَالَ نِسْبَةٍ.

فالأوَّلُ: بَعْدَ الْعَدَدِ الأحَدَ عَشَرَ فَمَا فَوْقَهَا إلَى المئة، و «**كَمْ**» الاسْتِفْهاميَّة؛ نحو: «**كَمْ عَبْداً مَلَكْتَ**»، وبَعْدَ المَقَادِيرِ، كـ«**رِطْل زَيْتاً**» وكـ«**شِبْر أرْضاً**» و«**قَفيز بُرّاً**»، وشِبْهِهِنَّ، مِنْ نَحْو: ﴿مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا﴾ و«**نِحْي سَمْناً**» و«**مِثْلُهَا زُبْداً**» و«**مَوْضِعُ رَاحَة سَحَاباً**»، وبَعْدَ فَرْعِهِ؛ نحو: «**خَاتَم حَدِيداً**».

والثَّاني: إمَّا مُحَوَّلٌ عَنِ الْفَاعِلِ؛ نحو: ﴿وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا﴾، أوْ عَنِ الْمَفْعُولِ؛ نحو: ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾، أوْ غَيرِهِمَا؛ نحو: ﴿أَنَا۠ أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا﴾ أوْ غَيْرُ مُحَوَّل؛ نحو: «**لِلهِ درُّهُ فَارِساً**».

وأقول: الثَّامن من المنصوبات: التَّمييزُ.

[تعريف التّمييز]

وهو والتفسير والتبيين ألفاظٌ مترادفة لغة واصْطِلاحاً، وهو في اللغة بمعنى فَصْلِ الشيء عن غيره، قال الله -تعالى-: ﴿وَٱمْتَـٰزُوا۟ ٱلْيَوْمَ أَيُّهَا ٱلْمُجْرِمُونَ﴾[١] أي انفصلوا من المؤمنين ﴿تَكَادُ تَمَيَّزُ مِنَ ٱلْغَيْظِ﴾[٢] أي: ينفصل بعضُها من بعض، وهو في الاصطلاح مختصٌّ بما اجتمع فيه ثلاثة أمُور، وهي المذكورة في المقدِّمة.

[الفرق ما بين الحال والتَّمييز]

وفُهِمَ ممَّا ذكرته في حَدَّيِ الحال والتمييز، أنَّ التمييز وإنْ أشبه الحالَ في كونه

= المتصرّف، والمراد بها ما تضمَّنَ معنى الفعل وحروفه، وقَبِلَ التأنيث، والتثنية والجمع: كاسم الفاعل، واسم المفعول، والصّفة المشبهة؛ فمثال تقديمها على الفعل المتصرّف: «مخلصاً زيدٌ دعا»؛ فدعا: فعل متصرف، وتقدمت عليه الحال، ومثال تقديمها على الصّفة المشبهة له: «مسرعاً ذا راحلٌ». انظر ابن عقيل: ٢/ ٢٧٠ .

(١) ٣٦ سورة يس، الآية: ٥٩ .
موطن الشَّاهد: (امتازوا) .
وجه الاستشهاد: مجيء «امتازوا» في الآية الكريمة بمعنى «انفصلوا»؛ أتت بمعناها اللغوي: فصل الشيء عن غيره.

(٢) ٦٧ سورة الملك، الآية: ٨ .
موطن الشَّاهد: (تميّز).
وجه الاستشهاد: مجيء «تميّز» بمعناها اللُّغوي، كما في المتن.

منصوباً، فضلة، مبيناً لإبْهَام، إلّا أنه يفارقه في أمرين؛ أحدهما: أنَّ الحال إنّما يكون وصفاً، إمّا بالفعل أو بالقوة، وأمّا التمييز فإنه يكون بالأسماء الجامدة كثيراً؟ نحو: «**عِشْرُونَ دِرْهَماً**» و«**رطل زيتاً**» وبالصفات المشتقّة قليلاً؛ كقولهم: «**لِلهِ دَرُّهُ فَارِساً**» و«**لِلهِ دَرّهُ رَاكِباً**».

الثّاني: أنَّ الحال لبيان الهيئات، والتمييز يكون تارة لبيان الذَّوات، وتارة لبيان جهة النسبة.

* * *

[التمييز نوعان وكلّ منهما على أربعة أقسام]

[(أ) أقسام التّمييز المبيّن للذّات]

وقَسَّمْتُ كلاً من هذين النوعين أَرْبَعَةَ أَقْسَام:

فأمّا أقسامُ التمييز المبين للذات؛ **فأحدها**: أن يقع بعد الأعداد، وقسمت العدد إلى قسمين: صريح، وكناية.

[العدد الصَّريح]

فالصَّريح: الأحَدَ عَشَرَ فما فوقها إلى المئة. تقول: «**عِنْدِي أَحَدَ عَشَرَ عَبْداً**» و«**تِسْعَةٌ وَ تِسْعُونَ دِرْهَماً**» وقال الله -تعالى-: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾[1] ﴿وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ ٱثْنَيْ عَشَرَ نَقِيبًا﴾[2] ﴿وَوَاعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَاثِينَ لَيْلَةً﴾[3] ﴿فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا﴾[4] ﴿فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِن قَبْلِ أَن يَتَمَاسَّا

---

(١) ١٢ سورة يوسف، الآية: ٤ .
موطن الشّاهد: (أحد عشر كوكباً).
وجه الاستشهاد: مجيء «كوكباً» تمييزاً منصوباً مبيّناً للذات بعد العدد الصَّريح «أحد عشر».

(٢) ٥ سورة المائدة، الآية: ١٢ .
موطن الشّاهد: (اثني عشر نقيباً) .
وجه الاستشهاد: مجيء «نقيباً» تمييزاً مبيّناً للذات منصوباً بعد العدد الصَّريح «اثني عشر».

(٣) ٧ سورة الأعراف، الآية: ١٤٢ .
موطن الشّاهد: (ثلاثين ليلةً، أربعين ليلة) .
وجه الاستشهاد: مجيء «ليلةً» في الموضعين تمييزاً منصوباً مبيّناً للذات بعد العدد الصَّريح «ثلاثين، وأربعين».

(٤) ٢٩ سورة العنكبوت، الآية: ١٤ .
موطن الشّاهد: (خمسين عاماً) .
وجه الاستشهاد: مجيء «عاماً» تمييزاً منصوباً مبيناً للذات بعد العدد الصَّريح «خمسين» . .

﴿فَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا﴾[١] ﴿ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا﴾[٢] ﴿فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾[٣] ﴿إِنَّ هَٰذَآ أَخِى لَهُۥ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً﴾[٤]، وفي الحديث: «**إن لله تسعة وتسعين اسماً**»[٥] وأردت بقولي: «**إلى المئة**» عدم دخول الغاية في المغَيَّا، وهو أحدُ احتمالَيْ حرف الغايةِ[٦].

[العدد الكناية]

والكناية هي «كم» الاستفهامية، تقول: كَمْ عَبْداً مَلَكْتَ؟ فـ«كم»: مفعول مقدم، وعبداً: تمييز واجبُ النصبِ والإفراد، وزعم الكوفي أنه يجوز جمعه فتقول: كم عبيداً ملكت، وهذا لم يسمع، ولا قياس يقتضيه، ويجوز لك جرُّ تمييز «كم» الاستفهامية؟ وذلك مشروط بأمرين، أحدهما: أن يدخل عليها حرف جر، والثاني: أن يكون تمييزها إلى جانبها، كقولك: «بِكَمْ دِرْهَمٍ اشْتَرَيْتَ؟ وعلى كَمْ شَيْخٍ اشْتَغَلْتَ؟» والجرُّ حينئذ عند جمهور النحويين بـ«مِن» مضمرة، والتقدير: بكم من درهم؟ وعلى كم من شيخ؟ وزعم الزجّاج[٧] أنه بالإضافة.

---

(١) ٥٨ سورة المجادلة، الآية: ٤ .
موطن الشّاهد: (ستّين مسكيناً) .
وجه الاستشهاد: مجيء «مسكيناً» تمييزاً منصوباً مبيّناً للذّات بعد العدد الصّريح «ستّين» .

(٢) ٦٩ سورة الحاقة، الآية: ٣٢ .
موطن الشّاهد: (سبعون ذراعاً) .
وجه الاستشهاد: مجيء «ذراعاً» تمييزاً منصوباً مبيّناً للذّات بعد العدد الصّريح «سبعون» .

(٣) ٢٤ سورة النور، الآية: ٤ .
موطن الشّاهد: (ثمانين جلدةً) .
وجه الاستشهاد: مجيء «جلدةً» تمييزاً منصوباً مبيناً للذّات بعد الاسم الصّريح «ثمانين» .

(٤) ٣٨ سورة ص، الآية: ٢٣ .
موطن الشّاهد: (تسع وتسعون نعجةً) .
وجه الاستشهاد: مجيء «نعجةً» تمييزاً منصوباً بعد العدد الصّريح «تسع وتسعون» .

(٥) الحديث في البخاري ومسلم ولفظه: عن أبي هريرة رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ قال: إن لله تسعة وتسعين اسماً، مئة إلا واحداً، من أحصاها دخل الجنّة، إنّهُ وترٌ يحبُّ الوتر». وانظر صحيح الجامع الصّغير: (٢١٦٢/ ١/ ٢٣١) .
موطن الشّاهد: (تسعة وتسعين اسماً) .
وجه الاستشهاد: مجيء «اسماً» تمييزاً منصوباً مبيّناً للذّات بعد العدد الصّريح «تسعة وتسعين» .

(٦) أي أن المئة غير داخلة في العدد المنصوب تمييزه، ومدخول «إلى» تارةً يكون داخلًا في الذي قبله كما في قوله -تعالى-: ﴿إِلَى ٱلْمَرَافِقِ﴾، وتارةً يكون خارجاً كما في قوله -تعالى-: ﴿أَتِمُّوا۟ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيْلِ﴾ . انظر أوجه مجيء «إلى» في المغني: ١٠٤، وما بعدها .

(٧) هو: أبو إسحاق إبراهيم بن السَّري (وقيل ابن محمد بن السَّري) والزّجّاج نسبة إلى مهنته، =

القسم الثَّاني: أن يقع بعد المقادير؛ وقَسَّمْتُهَا على ثلاثة أقسام؛ **أحدها**: ما يدل على الوزن، كقولك: «**رطل زيتاً، ومَنَوانِ سمناً**». والمَنَوَان: تثنية مَناً، وهو لغة في المنّ، وقيل في تثنيته: مَنوانِ، كما يقال في تثنية عصاً: عصوان. **والثَّاني**: مايدل على مساحة؛ كقولك: «**شبر أرضاً، وجريب نخلًا**»؛ وقولهم: «**ما في السماء مَوْضع رَاحةِ سحاباً**». **الثالث**: ما يدل على الكيل، كقولهم: «**قفيز برّاً، وصاع تمراً**».

القسم الثَّالث: أن يقع بعد شبه هذه الأشياء، وذكرت لذلك أربَعة أمثلة؛ أحدها: قول الله -تعالى-: ﴿مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا﴾[1] فهذا بعد شِبْهِ الوزن، وليس به حقيقة؛ لأنّ مثقال الذرة ليس اسماً لشيء يوزن به في عُرْفِنا، والثاني: قولهم: عندي نِحْيٌ سمناً، والنِّحْيُ (بكسر النون وإسكان الحاء المهملة وبعدها ياء خفيفة) اسم لوعاء السّمن، وهذا يُعَدُّ شبه الكيل، وليس به حقيقة؛ لأنّ النّحي ليس مما يكال به السَّمن ويعرف به مقداره، وإنما هو اسم لوعائه فيكون صغيراً وكبيراً، ومثله قولهم: وَطْبٌ لَبَناً، والوَطْبُ (بفتح الواو وسكون الطاء وبالباء الموحدة) اسم لوعاء اللّبن، وقولهم: سِقَاء ماءً، وزِقّ خمراً، وراقُودٌ[2] خَلاّ، والثَّالث: ما في السماء موضعُ راحةِ سحاباً، فـ«**سحاباً**»: واقع بعد «**موضع راحة**» وهو شبيه بالمساحة، والرَّابع: قولهم: على التَّمْرَةِ مِثْلها زُبْداً فـ«زُبْداً»: واقع بعد «**مثل**» وهي شبيهة إن شئت بالوزن، وإن شئت بالمساحة.

والقسم الرَّابع: أن يقع بعد ما هو متفرع منه، كقولهم: هذَا خَاتَمٌ حديداً، وذلك لأنَّ الحديد هو الأصل، والخاتم مشتقٌ منه؛ فهو فَرْعُهُ، وكذلك «**بَابٌ سَاجاً**» و«**جُبَّةٌ خَزّاً**» ونحو ذلك.

= نحويّ، صاحب علم ودين، لزم المبرّد، وثعلب، وأخذ عنهما، وأخذ عنه الزجّاجي؛ له: مختصر في النّحو، ومعاني القرآن، ما ينصرف وما لا ينصرف، والاشتقاق؛ وغيرها كثير. مات ببغداد سنة ٣١٦ هـ. البلغة: ٥، بغية الوعاة: ١/ ٥١١، الأعلام: ١/ ٣٣.

(١) ٩٩ سورة الزلزلة، الآية: ٧.
موطن الشاهد: (مثقال ذرّة خيراً).
وجه الاستشهاد: مجيء «خيراً» تمييزاً منصوباً مبيّناً ما يشبه الوزن؛ لما أوضحه المؤلف في المتن.

(٢) راقود: هو دَنّ طويل الأسفل، مطليٌّ بالقار، وجمعه رواقيد.

[(ب) التّمييز لجهة النّسبة]

وأمَّا أقسام التَّمييز المبيِّن لجهة النِّسبة فأربعة:

أحدها: أن يكون مُحَوَّلاً عن الفاعل؛ كقول الله -تعالى-: ﴿وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا﴾(١) أصله: واشتعل شيبُ الرأسِ، وقوله -تعالى-: ﴿فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَىْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا﴾(٢) أصلهُ: فإن طابت أنفسُهُنَّ لكم عن شيء منه، فحُوِّلَ الإسناد فيهما عن المضاف - وهو الشيب في الآية الأولى، والأنْفُسُ في الآية الثانية - إلى المُضاف إليه - هو الرأس، وضمير النسوة - فارتفعتِ الرأس، وجيء بدلَ الهاء والنون بنون النسوة، ثم جيء بذلك المضاف الذي حُوِّل عنه الإسناد فضلَةً وتمييزاً، وأفردت النفس بعد أن كانت مجموعة؛ لأنَّ التميز إنَّما يُطْلَبُ فيه بيانُ الجنسِ، وذلك يتأدّى بالمفرد.

الثّاني: أن يكون مُحوَّلاً عن المفعول؛ كقوله -تعالى-: ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾(٣) قيل: التقدير: وفجّرنا عيونَ الأرضِ، وكذا قيل في «**غَرَسْتُ الأرْضَ شَجَراً**» ونحو ذلك.

الثّالث: أن يكون مُحوَّلاً عن غيرهما؛ كقوله -تعالى-: ﴿أَنَا۠ أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا﴾(٤) أصله: مالي أكْثرُ، فحذف المضاف وهو المال وأقيم المضاف إليه وهو ضمير المتكلِّم مُقَامَه، فارتفع وانفصل، وصار: أنا أكثر منك، ثم جيء بالمحذوف

---

(١) ١٩ سورة مريم، الآية: ٤ .
موطن الشّاهد: (اشتعل الرّأس شيباً) .
وجه الاستشهاد: مجيء «شيباً» مبيّناً للنّسبة؛ وهو محوّل عن الفاعل؛ لأنَّ الأصل فيه: واشتعل شيبُ الرّأس، كما هو مبين في المتن .

(٢) ٤سورة النساء، الآية: ٤ .
موطن الشّاهد: (طبن لكم عن شيء منه نفساً) .
وجه الاستشهاد: مجيء «نفساً» تمييزاً منصوباً مبيّناً للنّسبة، وهو محوّل عن الفاعل؛ لأنَّ الأصل فيه: فإن طابت أنفسهنّ لكم، كما هو في المتن .

(٣) ٥٤ سورة القمر، الآية: ١٢ .
موطن الشّاهد: (الأرض عيوناً) .
وجه الاستشهاد: مجيء «عيوناً» تمييزاً منصوباً مبيّناً للنّسبة؛ وهو محوّل عن المفعول به؛ لأنَّ التقدير: فجّرنا عيون الأرض، كما أشار المؤلف في المتن .

(٤) ١٨ سورة الكهف، الآية: ٣٤ .
موطن الشّاهد: (أكثر منك مالّا) .
وجه الاستشهاد: مجيء «مالّا» تمييزاً منصوباً مبيّناً للنّسبة، وهو محوّل عن المضاف .

تمييزاً، ومثله: «**زيد أَحْسَنُ وَجْهاً**» و«**عَمْرٌو أَنْقَى عِرْضاً**» وشبه ذلك، التقدير: وَجْهُ زَيْدٍ أَحْسَنُ، وعِرْضُ عمرو أَنْقَى[١].

الرَّابع: أن يكون غير مُحَوَّلٍ[٢]، كقول العرب: «**لِلهِ دَرُّهُ فارساً**» و «**حَسْبُكَ به ناصراً**» وقول الشاعر[٣]: **[مجزوء الكامل]**

١٢٠ - يَا جَارَتا مَا أَنْتِ جَارَهْ [٤]

«**يا**» حرف نداء، «**جارتا**» منادى مضافٌ للياء، وأصله «**يا جارتي**» فقلبت الكسرة فتحة والياء ألفاً، «**ما**» مبتدأ وهو اسم استفهام، «**أنت**» خبره، والمعنى عَظُمْتِ، كما يقال: زَيْدٌ وما زَيْدٌ؛ أي شيء عظيم، و«**جارة**» تمييز، وقيل: حال، وقيل: «**ما**» نافية، و«**أنت**» اسمها، و«**جارة**» خبر ما الحجازية؛ أي: لَسْتِ جارة، بل أنت أشرفُ من الجارة، والصوابُ الأول، ويدلُّ عليه قولُ الشَّاعرِ[٥]: **[السّريع]**

١٢١-يا سَيِّداً مَا أَنْتَ مِنْ سَيِّدٍ مُوطَّأ الأَكْنَافِ رَحْبَ الذِّرَاعْ[٦]

---

(١) ومن تمييز النسبة التّمييز بعد فعلي التعجّب «ما أفعله»، «وأفعل به» تقول: ما أشجعه رجلًا! وأكرم بأحمد عاقلًا! . أوضح المسالك: ٢/٣٦٧، والتّصريح: ١/٣٩٧ .

(٢) جعل المؤلف في أوضحه من تمييز النِّسْبَة كلّ ما يفيد التّعجب سواء كان بالوضع كفعلي التعجّب، أو بالفرض كقوله: «لله درُّه فارساً» . أوضح المسالك: ٢/٣٦٧، والتّصريح: ١/٣٩٧، وابن عقيل: ٢/٢٩٠ .

(٣) هو الأعشى: ميمون بن قيس، وقد مرّت ترجمته .

(٤) وعجزه:

بانت لتحزُننا عَفَارَه

ومنهم من عكس، فجعل المذكور في الكتاب صدراً، وجعل الذي ذكرناه عجزاً، وهو المرويّ في ديوانه (ط . فيينا): ١١١ .

المفردات الغريبة: **بانت**: فارقت، لتحزننا: تقول: حزنه يحزنه -مثل نصره ينصره- وهي لغة قريش، وأحزنه وهي لغة تميم إذا أورثه الحزن، وقرئ بهما قوله -تعالى-: ﴿إِنِّي لَيَحْزُنُنِيٓ أَن تَذْهَبُواْ﴾ سورة يوسف، الآية: ١٣، **عفارة**: اسم امرأة .

المعنى: يخاطب الشّاعر جارته، ويعزّ عليه فراقها، فيقول: يا جارتي، لست كبقية الجارات، وإنّما كرمت في عيني لعظم خصالك، ثم يبيّن في الشّطر الثاني: أنّ تلك الجارة ابتعدت، ورحلت؛ وهذا ما أورثه الحزن لفراقها .

موطن الشّاهد: (جارة) .

وجه الاستشهاد: مجيء «جارة» لرفع إبهام وقع في النّسبة قبله «ما أنت» وليس تمييزاً محوّلًا، وبعضهم يعرب «جارة» حالًا، وزعمهم باطل، لدخول «من» على «جارة» كما سنرى في المثال التّالي .

(٥) لم ينسب إلى قائل معيّن .

(٦) **المفردات الغريبة**: **موطّأ الأكناف**: الأكناف: جمع كنف - على مثال سبب وأسباب - وهو =

و«من» لا تدخل على الحال، وإنما تدخل على التمييز[١].

* * *

[التّاسع: المستثنى]

ثم قلت: التَّاسِعُ: المُسْتَثْنى بِلَيْسَ، أَوْ بِلا يَكُونُ، أَوْ بِمَا خَلا، أَوْ بِمَا عَدَا، مُطْلَقاً، أَوْ بِإِلَّا بَعْدَ كَلَامٍ تَامٍّ مُوجَبٍ، أَوْ غَيْرِ مُوجَبٍ وتَقَدَّمَ المُسْتَثْنى؛ نحو: ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ﴾.

وَمَــا لِــيَ إِلَّا آلَ أَحْــمَــدَ شِــيــعَــةٌ

وغَيْرُ الْمُوجَب: إنْ تُرِكَ فيهِ الْمُسْتَثْنى مِنْهُ فَلا أَثَرَ فِيه لـ«إلَّا»، ويُسمَّى مُفَرَّغاً؛ نحو: «**مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ**»، وإنْ ذُكِرَ فإنْ كَانَ الاِسْتِثْناءُ مُتَّصِلاً فَإِتْبَاعُهُ لِلْمُسْتَثنى مِنْهُ أَرْجَحُ؛ نحو: ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾، ومُنْقَطِعاً فَتميمٌ تُجيزُ إتْبَاعَه إنْ صَحَّ التّفْرِيغُ، والمُسْتَثنى بِغيرِ وَسِوى مَخْفُوضٌ، وبخلا وَعَدَا وحَاشَا مَخْفُوضٌ أَوْ مَنْصُوبٌ، وتُعْرَب غَيْرٌ بِاتِّفاقٍ وسِوَى عَلَى الأَصَحِّ إعْرَابَ المُسْتَثْنى بإلَّا.

وأقولُ: التَّاسعُ من المنصوبات: المستثنى.

[حالات وجوب نصب المستثنى]

وإنَّما يجب نصبُه في خَمْس مسائل:

= الجانب، ويقال: فلان موطّأ الأكناف؛ إذا وصفته بدماثة الخلق ولين الجانب، ولأنّه أهل للضيافة والكرم، وأصله: أنّ ناحيته يتمكن فيها صاحبه غير مؤذى ولا نابٍ به موضعه. رحب الذّراع: هذه كناية عن سعة جوده وكثرة كرمه.

المعنى: يمدح الشّاعر رجلًا عظيم الشّأن في قومه، فيخاطبه قائلًا: ما أنت سيّداً كبقية السّادة، وإنّما تفوق غيرك من الأسياد، بأنّك لين الجانب، كريم النفس، كثير البذل، واسع العطاء.

موطن الشّاهد: (من سيّد).

وجه الاستشهاد: مجيء «من» قبل «سيّد» النكرة دليل على أنَّ «سيّد» تمييز لا حال؛ لأنَّ التمييز، هو الذي يكون على معنى «من». وأمَّا الحال، فهو على معنى «في»، فيكون بناءً على هذا، أنَّ «جارة» في البيت السّابق تمييز وليست حالًا.

(١) من مباحث التمييز، التي لم يذكرها المؤلف: التمييز الواقع بعد «أفعل التَّفضيل» فإنَّه يجب نصبه إن كان فاعلًا في المعنى. وعلامة كونه فاعلًا: أن تأتي بفعلٍ أفعل التفضيل بدله مثل «محمد أعلى جاهاً» فلو قلنا: «محمد علا جاهه»؛ كان «جاهه» فاعلًا لـ «علا»، وإذا لم يكن فاعلًا في المعنى وجب جرّه بالإضافة، مثل: «خالد أفضل رجل» وضابطه أن يكون أفعل بعضاً من جنس التّمييز، وذلك بأن يصحّ وضع لفظ مكانه، فتقول: خالد بعض الرّجال، إلَّا إذا أضيف أفعل إلى غيره، فإنه ينصب لتعذّر إضافة أفعل مرتين مثل: أنت أفضل النّاس رجلًا. التّصريح: ١/٣٩٨. وابن عقيل: ٢/٢٨٩- ٢٩٠.

إحداها: أن تكون أداة الاستثناء «ليس»؛ كقولك: **«قَامُوا لَيْسَ زَيْداً»**، وقول النبي ﷺ: **«ما أَنْهَرَ الدَّمَ وَذُكِرَ اسْمُ اللهِ عَلَيْهِ فَكُلُوا، لَيْسَ السِّنَّ والظفُرَ»**[1]؛ فـ«ليس» هنا بمنزلة إلّا في الاستثناء، والمستثنى بها واجبُ النصب مطلقاً بإجماع.

الثَّانية: أن تكون أداة الاستثناء «لا يكون» كقولك: **«قاموا لا يكون زيداً»**، فلا يكون أيضاً: بمنزلة إلّا في المعنى، والمستثنى بها واجبُ النصبِ مطلقاً؛ كما هو واجب مع ليس.

والعلَّة في ذلك فيهما أنَّ المستثنى بهما خَبَرُهُما. وسيأتي لنا أنَّ **«كان وليس»** وأخواتهما يرفعْنَ الاسم، وينصبنَ الخبر.

فإن قلت: فأين اسمهما؟

قلت: مستتر فيهما وجوباً، وهو عائد على البعض المفهوم من الكلّ السابق، وكأنَّه قيل: ليس بعضُهم زيداً، ولا يكون بعضُهم زيداً، ومثلُه قوله -تعالى-: ﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِىٓ أَوْلَـٰدِكُمْ ۖ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ ٱلْأُنثَيَيْنِ ۚ فَإِن كُنَّ نِسَآءً فَوْقَ ٱثْنَتَيْنِ﴾[2] أي: فإن كانت البنات، وذلك أنَّ الأولاد قد تقدّم ذكرهم، وهم شاملون للذكور والإناث، فكأنّه قيل أوَّلاً: يوصيكم الله في بنيكم وبناتكم، ثم قيل: فإن كُنَّ، وكذلك هنا[3].

---

(١) الحديث في صحيح مسلم؛ ونصّه: عن رافع بن خديج، قلت: يا رسول الله، إنا لاقو العدوّ غداً، وليست معنا مدى، قال ﷺ: «أعجل أو أرْني، ما أنهر الدم، وذكر اسم الله عليه فكل ليس السّن والظفر». ومعنى أرْني بسكون الرّاء: أعجل، ورُويت أرْنِ بغير ياء وهي أقرب إلى الصّواب. وانظر صحيح الجامع الصّغير: (٥٤٤١/ ٥/ ١٣٠).

(٢) ٤ سورة النساء، الآية: ١١.
موطن الشّاهد: (فإن كنَّ نساءً).
وجه الاستشهاد: مجيء الضّمير عائداً إلى البنات، لأنّ الأولاد، قد تقدّم ذكرهم، وهم شاملون للذكور والإناث، كما هو مُبيّن في المتن.

(٣) لا خلاف بين النّحويين في أن المستثنى بـ «ليس» و «لايكون» واجب النّصب، ولا في أنَّ هذا المنصوب خبرهما، ولا في أنّ اسمهما واجب الاستتار؛ ليكون ما بعدهما في صورة المستثنى بعد إلّا، ولأنّه لو برز لكان ضميراً منفصلاً فيقع بعد أداة الاستثناء، ويفصل به بين الأداة الضعيفة وبين المستثنى بها؛ وذلك لا يجوز، والخلاف بينهم في مرجع هذا الضمير؛ فالجمهور: على أنه يعود على البعض المفهوم من كلّه السّابق على ما بيّنه الشّارح، وهذا هو الصّحيح، ومن العلماء من قال: الضّمير، عائد على الوصف المفهوم من الفعل السّابق، فإذا قلت: «قام القوم ليس زيداً» فتقدير الكلام: قام القوم ليس هو - أي القائم - زيداً؛ وإذا قلت: «أكرمت القوم ليس زيداً» ؛ فتقدير الكلام: أكرمت القوم ليس هو - أي المكرم - زيداً؛ فالقائم اسم الفاعل فهم =

الثَّالثة: أنْ تكون الأداة «ما خلا»؛ كقولك: جاء القوم ما خلا زيداً، وقول لَبيد بن ربيعة العامري الصحابي[(١)]: [الطّويل]

١٢٢-أَلا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلا اللهَ بَاطِلُ ... وكُلُّ نَعِيمٍ لا مَحَالَةَ زَائِلُ[(٢)]

الرَّابعة: أن تكون الأداة «ما عدا» كقولك: جاء القوم ما عدا زيداً، وكقول الشَّاعر[(٣)]: [الطّويل]

١٢٣-تُمَلُّ النَّدَامَى مَا عَدَانِي، فَإِنَّنِي ... بَكُلِّ الَّذِي يَهْوَى نَدِيمِيَ مُولَعُ[(٤)]

فالياء في موضع نصب؛ بدليل لحاق نون الوقاية قبلها، وحكى الجَرْمِيُّ، والرَّبَعِيُّ[(٥)]، والأخفش[(٦)] الجرّ بعد **«ما خلا»** و**«ماعدا»**، وهو شاذّ؛ فلهذا، لم أحفل بذكره في المقدّمة.

فإن قلت: لِمَ وَجَبَ عند الجمهور النَّصبُ بعد **«ما خلا»** و**«ما عدا»**، وما وَجْهُ الجرّ الذي حكاه الجرميّ والرجلان؟

= من «قام» السَّابق، والمكرم اسم مفعول، فُهِمَ من «أكرمت» السّابق، وقال بعضهم: الضمير عائد على الفعلِ المفهوم من الكلام السّابق، والفعل في هذه العبارة هو المصدر، فإذا قلت: «قام القوم ليس زيداً» فتقدير الكلام: قام القوم ليس هو -أي الفعل- فعل زيد، أي ليس القيام قيام زيد، وقد حذف المضاف قبل المستثنى، وهذان الرأيان ضعيفان؛ لهذا، لم يتعرّض الشارح إليهما. التّصريح: ١/ ٣٦٢- ٣٦٣، وأوضح المسالك: ٢/ ٢٨٣.

(١) مرت ترجمة لبيد سابقاً.

(٢) **المعنى**: إن كل شيء في هذا الوجود صائر إلى زوال، ولايبقى إلّا الديّان ذو الجلال والإكرام.
موطن الشّاهد: (ما خلا اللهَ).
وجه الاستشهاد: مجيء «الله» لفظ الجلالة منصوباً بعد «ما خلا»؛ لأنّ «ما» -هنا- مصدرية، وما المصدرية، لايكون بعدها إلا فعل، فإذا وجب أن يكون «خلا» فعلًا، وجب أن يكون ما بعده منصوباً على أنه مفعول به؛ والفاعل واجب الاستتار؛ فإذا قدّرنا «ما» زائدة، وليست مصدرية؛ جاز لنا أن نعدّ «خلا» حرفاً؛ لأنّ «ما» الزائدة لاتختصّ بنوع محدّد من الكلمات، وعلى هذا يجوز جرّ ما بعده.

(٣) لم ينسب إلى قائل معيَّن.

(٤) **المفردات الغريبة**: **النّدامى**: جمع ندمان، وأصله المنادم على الشّراب. **مولع**: مغرم، وفعله: أُولع به على ما لم يسمَّ فاعله.
المعنى: إنّ النّدامى لا بدّ من أن يملّ مجالسهم من مجالستهم مع الأيّام، إلّا أنا، لأنّني مغرم بما يهوى منادمي؛ فأسلّيه وأؤنسه في مجالستي له؛ فيتعلّق بي، ولا يملّ من حديثي.

(٥) الرَّبعيُّ هو: أبو العلاء: صاعد بن الحسن بن عيسى الرَّبعيّ؛ نحويّ بغدادي، أخذ عن السّيرافي والفارسيّ؛ له شرح الإيضاح للفارسي، والبديع في النّحو؛ وغيرهما، لم يؤخذ منه العلم؛ لولعه بالشّراب وكذبه وعدم تثبته، مات سنة ٤١٩ هـ. البلغة: ٩٧، وفيات الأعيان: ٢/ ٤٨٨، بغية الوعاة: ١/ ٨٥، الأعلام: ٣/ ٢٧١.

(٦) مرت ترجمة كلّ من الأخفش، والجرميّ.

قلت: أمّا وجوب النصب؛ فلأنَّ «ما» الداخلة عليهما مصدرية، و«ما» لا تدخل إلّا على الجمل الفعلية، وأمّا جواز الخفض فعلى تقدير «ما» زائدة مصدرية، وفي ذلك شذوذ، فإنّ المعهود في زيادة «ما» مع حرف الجر: أن لا تكون قبل الجارّ والمجرور، بل بينهما كما في قوله -تعالى-: ﴿قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ﴾[1]، ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَاقَهُمْ لَعَنَّاهُمْ﴾[2]، ﴿مِّمَّا خَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا﴾[3]، وفي قولي: «مطلقاً»[4] راجع إلى المسائل الأربع؛ أي: سواء تقدَّم الإيجابُ أو النفي أو شبهه.

الخامسة: أن تكون الأداة «إلا» وذلك في مسألتين:

إحداهما: أن تكون بعد كلام تامّ مُوجَبٍ، ومرادي بالتام أن يكون المستثنى منه مذكوراً، وبالإيجاب ألّا يشتمل على نفي ولا نهي ولا استفهام، وذلك؛ كقوله -تعالى-: ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ﴾[5]، وقوله -تعالى-: ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴿٣٠﴾ إِلَّا إِبْلِيسَ﴾[6].

---

(١) سورة المؤمنون، الآية: ٤٠ .
موطن الشّاهد: (عمّا قليل) .
وجه الاستشهاد: مجيء «ما» زائدة بعد «عن» المدغمة فيها؛ وقد وقعت «ما» الزّائدة بين الجار «عن» والمجرور «قليل» ؛ وهذا هو الأصل في مجيئها زائدة .

(٢) ٥ سورة المائدة، الآية: ١٣ .
موطن الشّاهد: (فبما نقضهم) .
وجه الاستشهاد: مجيء «ما» زائدة بين حرف الجر «الباء» ومتعلّقه جملة نقضهم؛ لأنّ التقدير: فبأيّ شيءٍ نقضهم ميثاقهم؟ . ولم ينبه المؤلّف إلى أن «ما» زائدة بين حرف الجر ومتعلقه والمجرور محذوف، ويمكن أن تؤوّل تأويلات أخرى .

(٣) ٧١ سورة نوح، الآية: ٢٥ .
موطن الشّاهد: (ممّا خطيئاتهم) .
وجه الاستشهاد: مجيء «ما» زائدة بين «من» الجارة و «خطيئاتهم» المجرورة؛ وهذا هو الأصل في مجيئها زائدة، حيث تزاد بين الجارّ والمجرور، كما هو معلوم .

(٤) هو قوله أوّل الباب: «التاسع المستثنى بلَيْس أو بلا يكون أو بما خلا أو بما عدا مطلقاً» والمراد وجوب النصب مطلقاً سواء تقدم الإيجاب أم النفي كما قال المؤلف .

(٥) ٢ سورة البقرة، الآية: ٢٤٩ .
موطن الشّاهد: (شربوا منه إلّا قليلًا منهم) .
وجه الاستشهاد: مجيء «إلّا» أداة استثناء بعد كلام تامّ موجب؛ وحكم النصب بها على هذا الوجه الوجوب .

(٦) ١٥ سورة الحجر، الآيتان: ٣٠ و٣١ .
موطن الشّاهد: (سجد الملائكة . . . إلّا إبليس) .
وجه الاستشهاد: مجيء «إلّا» أداة استثناء بعد كلام تامّ موجب على رأي من يعدّون إبليس من جنس الملائكة فانتصب المستثنى بإلّا على الاستثناء، وحكم هذا النصب الوجوب .

الثَّانية: أن يكون المستثنى مقدّماً على المستثنى منه، كقول الكُمَيْتِ[1] يمدح آل البيت رضي الله عنهم: **[الطويل]**

١٢٤-وَمَا لِيَ إلَّا آلَ أحْمَدَ شِيعَةٌ وَمَا لِيَ إلَّا مَذْهَبَ الْحَقِّ مَذْهَبُ[2]

[الاستثناء المفرّغ وأحكامه]

ولمَّا انتهيْتُ إلى هنا، استطردتُ في بقية أنواع المستثنى، وإنْ كان بعض ذلك ليس من المنصوبات البتَّة، وبعضه متردِّدٌ بين باب المنصوبات وغيرها؛ فذكرت أنّ الكلام إذا كان غير إيجابٍ -وهو النهيُ والنفيُ والاستفهامُ- **فإن كان المستثنى منه محذوفاً**، فلا عمل لـ«**إلَّا**»، وإنَّما يكون العمل لما قبلها، ومن ثَمَّ سمّوه استثناء مُفَرَّغاً؛ لأنَّ ما قبلها قد تفرَّغَ للعمل فيما بعدها، ولم يشغله عنه شيء، تقول: ما قام إلَّا زَيْدٌ، فترفع زيْداً على الفاعلية، وما رأيتُ إلَّا زيداً، فتنصبه على المفعولية، وما مَرَرْتُ إلَّا بزَيْدٍ، فتخفضه بالباء، كما تفعل بهنّ لو لم تذكر إلَّا، وإن كان المستثنى منه مذكوراً؛ فإما أن يكون الاستثناء متَّصلًا؛ وهو أن يكون المستثنى داخلًا في جنس المستثنى منه، أو منقطعاً؛ وهو أن يكون غير داخل.

فإن كان متصلًا جاز في المستثنى وجهان؛ أحدهما: -وهو الراجح- أن يُعْرَبَ إعراب المستثنى منه، على أن يكون بدلاً منه بَدَل بعض من كلّ. **والثّاني**: النصبُ على أصل الاستثناء، وهو عربيّ جيّد، مثال ذلك في النفي قوله -تعالى-: ﴿أَوَلَمْ

---

(١) هو: أبو المستهلّ، الكميت بن زيد الأسدي، شاعر مقدم عالم بلغات العرب وأخبارها، وخطيب فارس، كان متعصّباً لمضر، ولأهل الكوفة ولآل البيت، يكثر في شعره التكلّف والسّرقة. من مختارات شعره: الهاشميّات. ولد سنة ٦٠ هـ ومات سنة ١٢٦ هـ. الشّعر والشعراء: ٢/ ٥٨١، وتجريد الأغاني: ١٥/ ١٠٨، والخزانة: ١/ ٦٩، والمؤتلف: ١٧٠.

(٢) المفردات الغريبة: شيعة: الأتباع، والأعوان، والأنصار. مذهب الحق: طريق الحق.
المعنى: ليس لي أعوان أو أنصار ألوذ بحماهم إلّا آل النّبي محمَّدٍ ﷺ وليس لي طريق حق أسير عليه في الحياة سوى طريقهم الصّحيح.
موطن الشّاهد: (إلّا آل أحمد شيعةٌ، وإلّا مذهب الحقّ مذهب).
وجه الاستشهاد: مجيء كلّ من «آل» و «مذهب» مستثنى بـ «إلّا» منصوباً وجوباً؛ لتقدّمه على المستثنى منه؛ لأنَّ الأصل: مالي شيعة إلّا آل أحمد، وما لي مذهب إلّا مذهب الحق؛ ويجب النّصب في هذه الحال؛ لأنّنا لو جوّزنا غير الاستثناء - هنا - لكان بدلًا من المسثنى منه؛ ومعلوم أنَّ البدل لا يتقدَّم على المبدل منه؛ لأنّه تابع، والتّابع يتأخر عن متبوعه؛ ولذا، قلنا بوجوب النّصب على الاستثناء.

﴿يَتَفَكَّرُواْ فِيٓ أَنفُسِهِمۗ﴾[1]. أجمعت السبعة على رفع «**أنفسهم**»، وقال -تعالى-: ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْۖ﴾[2] قرأ السبعة إلَّا ابن عامر[3] برفع «**قليل**» على أنَّه بدلٌ من الواو في «**فعلوه**» كأنه قيل: ما فعله إلَّا قليل منهم، وقرأ ابن عامر وحده: ﴿إِلَّا قَلِيلًا﴾ بالنصب؛ ومثاله في النهي قوله -تعالى-: ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا ٱمْرَأَتَكَۖ﴾[4] قرئ بالرفع والنصب، ومثالُه في الاستفهام قوله -تعالى-: ﴿وَمَن يَقْنَطُ مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِۦٓ إِلَّا ٱلضَّآلُّونَ﴾[5] أجمعتِ السبعة على الرفع على الإبدال من

---

(١) ٣٠ سورة الروم، الآية: ٨ .
موطن الشَّاهد: (شُهداء إلَّا أنفسهم) .
وجه الاستشهاد: مجيء «إلا» أداة حصر في الآية الكريمة، والاستثناء فيها استثناء مفرَّغ، و«أنفسهم» : بدل بعض من كل؛ فهي مرفوعة؛ لأنَّ المبدل منه «شهداء» مرفوع كما هو واضح .

(٢) ٤ سورة النساء، الآية: ٦٦ .
أوجه القراءات: قرأ ابن عامر بالنصب على الاستثناء؛ وهذا بعيد في النفي، وقرأ الباقون بالرفع. التّيسير: ٩٦، والنّشر: ٢/٢٤١، والإتحاف: ١٩٢ . والمشكل: ١/١٩٥-١٩٦ .
موطن الشَّاهد: (إلَّا قليل) .
وجه الاستشهاد: مجيء «قليل» مرفوعاً على البدل من الواو في «فعلوه» ؛ وعلى هذا يكون الاستثناء مفرَّغاً، وإلَّا: تفيد الحصر؛ وعلى قراءة ابن عامر بالنصب، فقد نصبه على الاستثناء؛ غير أنَّ انتصاب الاسم على الاستثناء بعد النفي بعيد . انظر المشكل: ١٩٦ .

(٣) هو: أبو عمران: عبد الله بن عامر اليحصبيّ الدمشقيّ، قارئ الشام وأحد القرّاء السبعة، قرأ على المغيرة ابن أبي شهاب، عن قراءته على عثمان، وقيل: قرأ على عثمان نفسه، نصف القرآن، وقرأ على أبي الدرداء، ولي قضاء دمشق، وُلد سنة ٢١ هـ، ومات سنة ١١٨ هـ .
طبقات القرّاء: ١/٤٢٣، والعبر: ١/١٤٩ .

(٤) ١١سورة هود، الآية: ٨١ .
أوجه القراءات: قرأ أبو عمر وابن كثير «امرأتُك» بالرَّفع على البدل من «أحدٌ»، وقرأ غيرهما بالنَّصب. النَّشر: ٢/٢٧٩، والتَّيسير: ١٢٥، والإتحاف: ٢٥٩ .
موطن الشَّاهد: (إلَّا امرأتك) .
وجه الاستشهاد: قراءة الرَّفع على أن «امرأتُك» بدل من أحد؛ وأنكر أبو عبيد الرَّفع على البدل؛ لأنَّه يستوجب رفع «يلتفت» وتكون «لا» نافية؛ لأنَّنا لو جزمنا وأبدلنا؛ لكان المعنى: أنه يجوز للمرأة الالتفات، وهذا لايصح عنده البدل إلَّا برفع «يلتفتُ» ولم يقرأ به أحد . وأمّا قراءة النّصب، فعلى الاستثناء؛ لأنَّه نهيٌ، وليس بنفي . انظر تفصيل هذه المسألة في المشكل: ١/٤١٢ .

(٥) ١٥ سورة الحِجر، الآية: ٥٦ .
موطن الشَّاهد: (إلَّا الضَّالون) .
وجه الاستشهاد: مجيء «الضَّالون» بدلًا من الضَّمير المستتر في «يقنط»؛ لأنَّه سبق باستفهام «ومَن يقنط؟» ؛ ويجوز في هذه الحال أن يأتي منصوباً على الاستثناء غير أنَّ القراءة سنّة متّبعة، لايجوز مخالفتها .

الضمير المستتر في «**يقنط**» ولو قُرِئ «**الضّالين**» بالنصب على الاستثناء لم يمتنع، ولكنّ القراءة سُنَّةٌ متّبعة.

وإن كان منقطعاً، فالحجازيون يوجبون نصبه، وهي اللغة العُليا؛ ولهذا، أجمعت السبعة على النصب في قوله -تعالى-: ﴿مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ﴾[1]، وقوله -تعالى-: ﴿وَمَا لِأَحَدٍ عِندَهُۥ مِن نِّعْمَةٍ تُجْزَىٰٓ ۝١٩ إِلَّا ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ رَبِّهِ ٱلْأَعْلَىٰ﴾[2] ولو أبدل ممَّا قبله لقرئ برفع ﴿اتباعُ﴾ و﴿ابتغاءُ﴾؛ لأن كلاًّ منهما في موضع رفع؛ إمّا على أنه فاعل بالجار والمجرور المعتمِدِ على النفي، وإمّا على أنّه مبتدأ تقدَّم خبره عليه، والتميميون يجيزون الإبدال، ويختارون النصب، قال الشاعر[3]: **[الرّجز]**

١٢٥-وَبَلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنِيسُ إِلَّا اليَعَافِيرُ وإلَّا العِيسُ[4]

فأبدل اليعافير والعيس من أنيس، وليس من جنسه.

---

(١) ٤ سورة النساء، الآية: ١٥٧ .
موطن الشّاهد: (إلَّا اتباعَ الظّنّ) .
وجه الاستشهاد: مجيء «اتّباعَ» منصوباً على الاستثناء المنقطع؛ وهو مسبوق بالنّفي؛ وحكم نصبه على الاستثناء الوجوب على مذهب الحجازيين؛ ويجوز فيه الإبدال عند التميميين، غير أنّهم يفضّلون النّصب .

(٢) ٩٢ سورة الليل، الآيتان: ١٩-٢٠ .
موطن الشّاهد: (إلا ابتغاءَ) .
وجه الاستشهاد: مجيء «ابتغاء» منصوباً على الاستثناء المسبوق بالنّفي، وحكم نصبه على الاستثناء الوجوب عند الحجازيين، ويجوز رفعه على البدل عند التميميّين؛ غير أنهم يفضّلون النّصب كما أسلفنا .

(٣) هو: عامر بن الحارث، المعروف بجرّان العود، وهو أحد بني كَلفة - بفتح الكاف وضمّها - أو كلدة النميريّ، شاعر جاهلي، أدرك الإسلام، وهذا اللقب أطلق عليه؛ لأنه اتّخذ سوطاً يهدِّد به نساءه، وقال في ذلك شعراً . الشعر والشعراء: ٢/ ٧١٨، الخزانة: ٤/ ١٩٧، المقاصد: ١/ ٤٩٢ .
المفردات الغريبة: اليعافير: جمع يَعفور -بفتح الياء وضمّها- وهو تيس الظّبي، أو ولد البقرة الوحشية . العيس: الإبل البيض .

(٤) معنى الشّاهد: رُبَّ بلدة سكنتها، أو بلغتها، لا يقطنها أحد من الناس، وليس فيها إلا الظّباء والإبل بعد رحيل أهلها عنها .
موطن الشّاهد: (إلا اليعافيرُ وإلا العيسُ) .
وجه الاستشهاد: مجيء «اليعافيرُ» بدلًا من «أنيس» على الرّغم من أنّها ليست من جنس الأنيس؛ فكان حقّها النّصب على رأي الحجازيّين، غير أنَّ سيبويه ذكر وجهين لتوجيه الرّفع على البدل: إمّا على التوسّع في المستثنى فيه - وهو الأنيس- هاهنا - حتى يعمّ المستثنى وغيره، فيصبح استثناء متصلًا؛ والتقدير: ليس بها شيء إلّا اليعافير وإلّا العيس، وإما أن يتوسّع في المستثنى، حتى يجعل من جنس الأنيس؛ أي: مايؤنس به .

وذكرت أيضاً أنّ المستثنى بـ«**غير**» و«**سوى**» مخفوض دائماً؛ لأنّهما ملازمان للإضافة لما بعدهما، فكل اسم يقع بعدهما فهما مضافان إليه، فلذلك، يلزمه الخفض.

وأنّ المستثنى بـ«**خلا**» و«**عدا**» و«**حاشا**» يجوز فيه الخفضُ والنصبُ؛ فالخفض على أن يُقَدَّرْنَ حروف جرٍّ، والنصبُ على أن يُقَدَّرْنَ أفعالاً اسْتَتَرَ فاعلُهُنَّ، والمستثنى مفعول؛ هذا هو الصحيح، ولم يُجَوِّزْ سيبويه في المستثنى بِـ«**عَدَا**» غيرَ النصبِ؛ لأنه يَرَى أنها لا تكون إلَّا فعلًا، ولا في المستثنى بِـ«**حَاشَا**» غيرَ الجرِّ؛ لأنه يرى أنها لا تكون إلَّا حرفاً.

* * *

[العاشر: خبر كان وأخواتها]

ثم قلت: والْبَوَاقِي خَبَرُ كَانَ وأخَوَاتِهَا، وخَبَرُ كَادَ وأخَوَاتِهَا، ويَجِبُ كَوْنُهُ مُضَارِعاً مُؤَخَّراً عَنْهَا، رَافِعاً لِضَمِيرِ أَسْمَائِهَا، مُجَرَّداً مِنْ «**أنْ**» بَعْدَ أفْعَالِ الشرُوعِ، ومَقْروناً بِهَا بَعْد حَرَى واخْلَوْلَقَ، ونَدَرَ تَجَرُّدُ خَبَرِ عَسَى وأوْشَكَ، وَاقْتِرَانُ خَبَرِ كَادَ وكَرَبَ، ورُبَّمَا رُفِعَ السَّبَبِيُّ بِخَبَرِ عَسَى؛ فَفِي قَوْلِهِ:

وَمَاذَا عَسَى الْحَجَّاجُ يَبْلُغُ جُهْدُهُ

فِيمَنْ رَفَعَ «**جُهْدُهُ**» شُذوذَانِ، وخَبَرُ ما حُمِلَ عَلَى لَيسَ، واسْمُ «**إنَّ**» وأخَواتِها.

وأقول: العاشر من المنصوبات: خَبَرُ «**كان**» وأخواتها؛ نحو: ﴿وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا﴾[1] ﴿فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَانًا﴾[2] ﴿لَيْسُوا سَوَآءً﴾[3] ﴿وَأَوْصَٰنِى بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱلزَّكَوٰةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾[4].

---

(١) ٢٥ سورة الفرقان، الآية: ٥٤ .
موطن الشَّاهد: (كان ربّك قديراً) .
وجه الاستشهاد: مجيء «قديراً» خبراً، لـ «كان» الناقصة منصوباً؛ وحكم نصبه الوجوب .

(٢) ٣ سورة آل عمران، الآية: ١٠٣ .
موطن الشَّاهد: (فأصبحتم بنعمته إخواناً) .
وجه الاستشهاد: مجيء «إخواناً» خبراً لـ «أصبحتم» النَّاقصة منصوباً؛ وحكم نصبه الوجوب .

(٣) ٣ سورة آل عمران، الآية: ١١٣ .
موطن الشَّاهد: (ليسوا سواءً) .
وجه الاستشهاد: مجيء «سواءً» خبر «ليس» منصوباً؛ وحكم نصبه الوجوب .

(٤) ١٩ سورة مريم، الآية: ٣١ .
موطن الشَّاهد: (مادمت حيّاً) .
وجه الاستشهاد: مجيء «حيّاً» خبر لـ «ما دام» النَّاقصة؛ وحكم نصبه الوجوب .

[الحادي عشر: خبر «كاد» وأخواتها وأحوال اقترانه بـ«أنْ»]

الحادي عَشَرَ: خبر «**كاد**» وأخواتها، وقد تقدَّم في باب المرفوعات أنّ خبرهنّ لا يكون إلَّا فعلاً مضارعاً، وذكرت هنا أنه ينقسم -باعتبار اقترانِهِ بـ«**أن**» وتَجَرُّدِهِ منها- أربعة أقسام:

أحدها: ما يجب اقترانُهُ بها[(١)]، وهو حَرَى واخْلَوْلَقَ؛ تقول: «**حَرَى زَيْدٌ أنْ يَفْعَلَ**» و«**اخْلَولَقَتِ السَّمَاءُ أنْ تُمْطِرَ**»، ولا أعرف مَنْ ذَكَرَ «**حَرَى**»[(٢)] من النحويين غير ابن مالك، وتَوَهَّم أبو حيان أنه وَهِمَ فيها، وإنما هي حَرًى بالتنوين اسماً لا فعلاً، وأبو حيان[(٣)] هو الوَاهِم، بل ذكرها أصحابُ كتب الأفعال من اللغويين، كالسَّرَقُسطِيِّ[(٤)]، وابن طريف[(٥)]، وأنشدوا عليها شعراً، وهو قول الأعشى[(٦)]: **[الخفيف]**

١٢٦-إنْ يَقُلْ هُنَّ مِنْ بَنِي عَبْدِ شَمْسٍ ... فَحَرَى أنْ يَكُونَ ذَاكَ، وَكَانَا[(٧)]

---

(١) إنما وجب اقتران الفعل المضارع بـ «أن»؛ لأنَّ الفعل المترجّى وقوعه، قد يتراخى حصوله فاحتيج إلى «أن» المشعرة بالاستقبال، وقد يقال: إنَّ اقتران الفعل بـ «أن» يؤدّي إلى جعل الحديث خبراً عن الذات، وهو غير جائز؛ والجواب: إنه من باب زيد عدل، أو على تقدير مضاف، وذلك نحو: «حرى زيد أن يفعل»، والتقدير: حرى أمر زيد الفعل. التّصريح، ١/ ٢٠٦.

(٢) لا وجود لفعل «حرى» في معاجم اللغة، والاستشهاد ببيت لم تصح نسبته لا يغني شيئاً؛ (لأنه إن صح، يحتمل أن يكون اسماً؛ علماً أن البيت لا يوجد في ديوان الأعشى). (الدقر: ٣٤٩).

(٣) هو: أثير الدين محمد بن يوسف الأندلسي؛ نحويّ عصره ولغويّه ومحدّثه ومفسّره ومقرئه وأديبه، أخذ عن الأبّديّ وابن الصّائغ، وأخذ عنه ابن عقيل وابن قاسم وغيرهما؛ له: التكميل في شرح التّسهيل، والارتشاف، والتّذكرة. مات سنة ٧٤٥ هـ. بغية الوعاة: ١/ ٢٨٠، وفوات الوفيات: ٢/ ٥٥٥.

(٤) هو: أبو القاسم، ثابت بن حزم بن عبد الرحمن بن مطرف الأندلسي، كان مفتياً بصيراً بالحديث والنّحو واللّغة والشعر، تولى قضاء «سرقسطة» وإليها نسب، له «الدّلائل». مات سنة ٣١٤هـ. سير أعلام النبلاء: ١٤/ ٥٦٢، وتاريخ علماء الأندلس: ١/ ١٠٠، والعبر: ٢/ ١٥٥.

(٥) هو: عبد الملك بن طريف الأندلسي النّحوي اللّغوي، صاحب كتاب حسنٍ في الأفعال، توفّي في حدود ٤٠٠ هـ. بغية الوعاة: ٢/ ١١١.

(٦) مرت ترجمته.

(٧) موطن الشّاهد: (حرى أن يكون ذاك).
وجه الاستشهاد: استعمال «حرى» فعلًا دالّا على الرّجاء، وجاء بخبره مضارعاً ومقروناً بـ «أن»؛ وابن هشام، استدلّ بهذا البيت على ثبوت فعل «حرى»؛ لأنه لا يوجد في البيت أيّ دليل =

القسم الثَّاني: ما الغالِبُ اقترانُهُ بها، وهو عَسَى وأَوْشَكَ[١]، مثالُ ذِكْرِ «أَنْ» قولُ الله - تعالى-: ﴿عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يَرْحَمَكُمْ﴾[٢]، وقولُ الشاعر[٣]: **[الطَّويل]**

١٢٧-وَلَوْ سُئِلَ النَّاسُ التُّرابَ لأَوْشَكُوا ... -إِذَا قِيلَ هَاتُوا- أَنْ يَمَلُّوا فَيَمْنَعُوا[٤]

ومثالُ تركها قولُ الشاعر[٥]: **[الطَّويل]**

١٢٨-عَسَى فَرَجٌ يَأْتِي بِهِ اللهُ؛ إِنَّهُ ... لَهُ كُلَّ يَوْمٍ فِي خَلِيقَتِهِ أَمْرُ[٦]

وقول الآخر[٧]: **[المنسرح]**

١٢٩-يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ ... فِي بَعْضِ غِرَّاتِهِ يُوَافِقُهَا[٨]

= على اسمية «حرى»؛ واقتران الفاء الرّابطة لجواب الشّرط بها، ترجّح أنّها فعل جامد، ويمكن أن تكون اسماً؛ لأنه يجوز اقتران جواب الشّرط بالفاء إن كان جملة اسميّة؛ والتقدير: فحرى كون ذاك وكان، والأوّل أفضل، وأشهر لدى النّحاة والمعربين.

(١) يقول المبرّد في الكامل (شرح: ١/ ٢٢٩): ويقال: يوشك فلان أن يفعل كذا وكذا؛ أي: يقارب ذلك، ويوشك يفعل كذا بطرح «أن» كلّ ذلك جيّد، ثم تمثّل بالبيت الآتي:
يوشك من فرّ من منيّته ... في بعض غِرّاتِهِ يُوافِقُها
انظر تفصيل ذلك في التصريح: ١/ ٢٠٦-٢٠٧.

(٢) ١٧ سورة الإسراء، الآية: ٨.
موطن الشّاهد: (عسى ربّكم أنْ يرحمكم).
وجه الاستشهاد: مجيء خبر (عسى) مقترناً بـ «أن» وحكم هذا الاقتران الجواز مع التّرجيح؛ لأنَّ خبرها يأتي مقترناً بـ «أن» على الأغلب، كما هو معلوم.

(٣) لم ينسب إلى قائل معيَّن.

(٤) المفردات الغريبة: يملّوا: يعتريهم الملل والسّأم، ويضجروا من إعطاء التّراب الذي هو أتفه الأشياء وأحقرها، فكيف لو أنّك طلبت إليهم شيئاً ذا قيمة؟ ويروى: ويمنعوا.
معنى الشّاهد: إنَّ من عادة النّاس أن يملوا ويمنعوا العطية لطالبها، ولو طُلب إليهم أتفهُ الأشياء، لامتنعوا عن إعطائه، حتى ليكادون يمنعون التُّراب الذي لا قيمة له.
موطن الشّاهد: (لأوشكوا أن يملّوا).
وجه الاستشهاد: مجيء خبر «أوشك» مقترناً بـ «أن» المصدرية مع الفعل المضارع؛ واقتران خبرها بـ«أن» المصدرية هو الأغلب والأرجح، كما أسلفنا.

(٥) نسبوا هذا البيت لمحمّد بن إسماعيل، ولم أعثر له على ترجمة وافية.

(٦) موطن الشّاهد: (عسى فرج يأتي).
وجه الاستشهاد: مجيء خبر «عسى» فعلًا مضارعاً مجرّداً من «أن» المصدرية؛ ومجيء خبر «عسى» مجرّداً من «أن» المصدريّة قليل خلاف المألوف.

(٧) نسب المبرّد البيت إلى أميّة بن أبي الصّلت، ونسبه أبو الحسن في تعليقاته على الكامل للمبرّد(١/ ٤٤) إلى رجل من الخوارج قتله الحجّاج بن يوسف الثقفي.

(٨) المفردات الغريبة: غراته: (بكسر الغين) جمع غِرّة، وهي الغفلة. منيّته: المنية: هي الموت.
المعنى: يوشك من يفرّ ويهرب من الموت في ساحة الحرب، ولقاء الأبطال، محافظةً منه على الحياة أن تصادفه المنية في بعض غفلاته. =

القسمُ الثَّالثُ: ما يترجَّح تجرُّدُ خبره من «أنْ» وهو فِعْلانِ: كَادَ، وكَرَبَ، مثالُ التجرُّد منها قوله -تعالى-: ﴿وَمَا كَادُوا۟ يَفْعَلُونَ﴾[1]، وقولُ الشاعر[2]: **[الخفيف]**

١٣٠-كَرَبَ القَلْبُ مِنْ جَوَاهُ يَذُوبُ   حِينَ قَالَ الوُشَاةُ: هِنْدٌ غَضُوبُ[3]

ومثالُ الاقتران بها قولُ الشاعر[4]: **[الخفيف]**

١٣١-كَادَتِ النَّفْسُ أنْ تَفِيضَ عَلَيْهِ   مُذْ ثَوَى حَشْوَ رَيْطَةٍ وَبُرُودِ[5]

= **موطن الشَّاهد**: (يوشك من . . . يوافقها) .
وجه الاستشهاد: مجيء خبر «يوشك» النّاقص، فعلًا مضارعاً مجرّداً من «أن» المصدريّة؛ وحكم مجيء خبر «أوشك» مجرَّداً من «أن» نادر .

(١) ٢ سورة البقرة، الآية: ٧١ .
موطن الشَّاهد: (كادوا يفعلون) .
وجه الاستشهاد: مجيء خبر «كاد» مجرّداً من «أن» المصدريّة، وحكم تجرُّد خبر كاد من «أن» الترجيح .

(٢) هو: كلحبة اليربوعي: واسمه هُبيرة بن عبد مناف بن عرين بن ثعلب بن يربوع، أحد فرسان بني تميم وساداتها وشعرائها المجيدين . خزانة الأدب، للبغدادي: ١/ ٣٩٢-٣٩٣ .

(٣) **المفردات الغريبة**: جواه: الجوى: الحرقة وشدّة الوجد . الوشاة: جمع «واشٍ» وهو السَّاعي بالكذب والإفساد .
المعنى: يتحدّث الشاعر عن حاله حين أخبره المفسدون أنَّ هنداً اشتدّ غضبها عليه، وكيف كاد قلبه يتحرّق من شدّة الوجد والهيام بها .
موطن الشَّاهد: (كرب القلبُ يذوبُ) .
وجه الاستشهاد: مجيء «يذوب» جملةً فعليّةً؛ فعلها مضارع مجرّد من «أن» المصدرية؛ ومجيء خبر «كرب» مجرّداً من «أن» هو الأرجح .

(٤) هو: محمد بن مناذر اليربوعي بالولاء، يكنّى أبا جعفر، شاعر فصيح، مقدّم في العلم واللّغة والشّعر، وقارئ أُخذَ عنه حروف يُقرأ بها، وكان يجالس سُفيان بن عُيينة، فيسأله سُفيان عن غريب الحديث ومعانيه . مات سنة ١٩٨هـ . الشّعر والشعراء: ٢/ ٨٦٩، وتجريد الأغاني: ١٩٤٠-١٩٤٧، وبغية الوعاة: ٢/ ١٠٧ .

(٥) **المفردات الغريبة**: تفيض: من قولهم: فاضت نفس فلان أي هلك، ويروى (تفيظ) بالظاء . والعلماء يجيزون أن تقول: فاظت نفس فلان، إلّا الأصمعي؛ فإنّه أبى إلّا أن تقول: فاظ فلان، من غير أن تذكر لفظ «نفس»، أو تقول: فاضت نفس فلان (بالضّاد) . وقال أبو عبيدة وأبو زيد: فاضت نفسه -بالظّاء- لغة قيس، -وبالضّاد- لغة تميم . حاشية الصَّبّان على الأشموني: ١/ ٢٦١ . مذ ثوى: أي أقام في قبره . رَيطة: (بفتح الراء وسكون الياء): الملاءة إذا كانت قطعة واحدة . برود: جمع بُرد؛ وهو الثّوب، وأراد بها الأكفان التي يلفّ فيها .
المعنى: كادت نفسي تفارقُ جسدي، لموت هذا الصّديق، ولا سيَّما حين أُدرج في أكفانه، وغدا محشوّاً في الرَّيطة والبرود .
موطن الشَّاهد: (كادت النّفس أن تفيض) .
وجه الاستشهاد: مجيء خبر «كاد» مقترناً بـ «أن» ؛ وحكم اقتران خبر «كاد» بـ «أن» المصدرية جائز مع النُّدرة .

وقولُه[١]: [الطّويل]

١٣٢-سَقَاهَا ذَوُو الأَحْلَامِ سَجلاً عَلَى الظَّمَا وَقَدْ كَرَبَتْ أَعْنَاقُهَا أنْ تَقَطَّعَا[٢]

«تَقَطَّعَ» فعل مضارع، وأصله «تتقطّع» فحذف إحدى التاءين، ولم يذكر سيبويه في خبر «كَرَبَ» إلّا التجرُّد.

القسم الرابع: ما يمتنع اقترانُ خبره بـ«أنْ»، وهو أفعالُ الشُّرُوعِ: طَفِقَ، وجَعَلَ، وأَخَذَ، وعَلِقَ، وأَنْشَأَ، وهَبَّ، وهَلْهَلَ، قال الله -تعالى-: ﴿وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ﴾[٣].

وقال الشاعر: [البسيط]

٨٧-وَقَدْ جَعَلْتُ إذَا مَا قُمْتُ يُثْقِلُنِي ثَوْبِي، فأَنْهَضُ نَهْضَ الشَّارِبِ السَّكِرِ[٤]

وقال الشاعر[٥]: [الكامل]

١٣٣-فَأَخَذْتُ أَسْأَلُ والرُّسومُ تُجِيبُنِي وفِي الاعْتِبَارِ إجَابَةٌ وَسُؤَالُ[٦]

---

(١) القائل هو: أبو زيد الأسلمي، ولم أعثر له على ترجمة وافية.

(٢) المفردات الغريبة: ذوو الأحلام: أصحاب العقول؛ ورواية الكامل: ذوو الأرحام؛ وهم الأقارب من جهة النِّساء، ويعني هشام بنِ عبد الملك بن مروان الخليفة، وكان إبراهيم بن هشام الذي قيل فيه هذا البيت خاله. سجلاً: (بفتح وسكون الجيم)، مذكّر وهو الدّلو، إذا كان فيه ماء قلّ أو كثُر. والحديث عن عروق الشجرة الضّاربة في قلب الأرض.
المعنى: لعلَّ المراد: أنَّ هذه العروق التي دبّجت الشّعر في مدحها؛ ظلّت في حاجةٍ ماسَّةٍ، حتى كادت أعناقُها تتقطّع؛ لشدّة العطش. ولمّا أوشكَتْ على الهلاك، تداركها أصحاب العقول والنّهى، وأجزلوا لها العطايا؛ فكان لعطاياهم من الأثر ما للماء من أثر فعّال بالنّسبة إلى الرّجل الظمآن.
موطن الشّاهد: (كربت أعناقها أنْ تَقَطّعَا).
وجه الاستشهاد: مجيء خبر «كرب» فعلًا مضارعاً مقترناً بـ «أن» المصدريّة؛ وحكم اقتران خبر «كرب» بـ «أن» قليل.

(٣) ٧ سورة الأعراف، الآية: ٢٢. و٢٠ سورة طه، الآية: ١٢١.
موطن الشّاهد: (طفقا يخصفان).
وجه الاستشهاد: مجيء جملة «يخصفان» خبراً لـ «طفق» وقد جاءت جملة فعلية؛ فعلها مضارع مجرّد من «أن» المصدرية؛ وحكم هذا التّجريد الوجوب.

(٤) تقدّم الكلام والتّعليق على هذا الشّاهد في بحث المرفوعات.

(٥) لم ينسب إلى قائل مُعيَّن.

(٦) المعنى: يتحدّث الشّاعر عن حاله وقد وقف أمام أطلال حبيبته، يسائل تلك الأطلال عن خبر الحبيبة التي فارقت تلك الديار منذ زمن بعيد، وكأنَّ تلك الأطلال الدّارسة تمنت إليه شيئاً؛ لأنَّ الاعتبار بما تحدثه الأيّام يثير الأسئلة ويوحي بالإجابات والأسرار.
موطن الشّاهد: (أخذت أسأل).
وجه الاستشهاد: مجيء «أخذ» فعلًا دالًّا على الشُّروع، ومجيء خبره فعلًا مضارعاً مجرّداً من «أن» المصدريّة؛ وحكم تجريد خبره من «أن» المصدريّة الوجوب.

وقال الآخر[١]: [الوافر]

١٣٤- أرَاكَ عَلِقْتَ تَظْلِمُ مَنْ أَجَرْنَا[٢]

وقال[٣]: [البسيط]

١٣٥- أنشأْتُ أُعْرِبُ عَمَّا كانَ مَكْنُونَا[٤]

وقال: [الطَّويل]

٨٨- هَبَبْتُ أَلُومُ الْقَلْبَ فِي طَاعَةِ الْهَوَى[٥]

وقال: [الطَّويل]

٨٩-وَطِئْنَا دِيَارَ المُعْتَدِينَ فَهَلْهَلَتْ نُفُوسُهُمُ قَبْلَ الإمَاتَةِ تَزْهَقُ[٦]

* * *

---

(١) لم ينسب إلى قائل معيَّن .

(٢) وعجزه: وظُلمُ الجارِ إذلالُ المُجيرِ

المفردات الغريبة: علقت: طفقت وشرعت . تظلم: تعتدي . أجرنا: حمينا .

المعنى: يخاطب الشّاعر رجلًا، اعتدى على من دخل في جوار قومه، فيقول: أراك شرعت تظلم مَنْ لاذ بنا واحتمى بحمانا، وظلمك لمن لاذ واحتمى بنا إذلال لنا؛ لأنَّنا المتكفّلون بحمايته والدّفاع عنه .

موطن الشَّاهد: (عَلِقْتَ تَظْلِمُ) .

وجه الاستشهاد: مجيء «عَلِق» فعلًا دالًّا على الشّروع، ومجيء خبره فعلًا مضارعاً غير مقترن بـ «أن» ؛ وحكم تجرُّده من «أن» الوجوب .

(٣) لم ينسب إلى قائل معيَّن .

(٤) وصدره: لمّا تبيَّنَ مَيْنُ الكاشحين لكُم .

المفردات الغريبة: تبيَّن: ظهر بعد ما كان في طيّ الخفاء . مَيْن: (بفتح الميم وسكون الياء المثنّاة)، وهو الكذب . الكاشحين: واحدهم كاشح: وهو الذي يضمر لك العداوة . أنشأت: شرعت . أعرب: أظهر، مكنوناً: مستوراً خافياً .

المعنى: لمَّا ظهر لي بعد خفاء كذب المبغضين الذين يكنّون لكم الشرّ، ويتظاهرون لي بالإخلاص، شرعت أظهر ما كان مستوراً في نفسي تجاهكم؛ لأنّني غيّرت وجهة نظري فيكم بعد انخداع .

موطن الشَّاهد: (أنشأت أُعرب) .

وجه الاستشهاد: مجيء «أنشأ» فعلًا دالًّا على الشّروع، ومجيء «أعرب» في محل نصب خبر له. ومعلوم أنَّ خبر أفعال الشّروع يجب أن يكون جملة فعليّة؛ فعلها مضارع مجرّد من «أنْ» المصدريّة، كما مرّ في الأمثلة السَّابقة .

(٥) مرّ سابقاً في باب المرفوعات .

(٦) مرَّ سابقاً في باب المرفوعات .

[الثَّاني عشر: خبر ما حُمل على «ليس»]

النَّوعُ الثاني عشر: خبرُ ما حُمل على «ليس»، وهو أربعة:

أحدها: **«لات»** كقوله -تعالى-: ﴿فَنَادَواْ وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾[1].

والثَّاني: **«ما»** كقوله -تعالى-: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾[2].

والثَّالث: **«لا»** كقول الشاعر: [الطويل]

٩٢-تَعَزَّ فَلا شَيءٌ عَلَى الأرْضِ بَاقِيَاً ... وَلا وَزَرٌ مِـمَّا قَـضَـى الـلـهُ واقِـيَـا[3]

والرَّابع: **«إن»** النافية كقول الشاعر[4]: [المنسرح]

١٣٦-إنْ هُـوَ مُـسْـتَـوْلِـيـاً عَـلَى أَحَـدِ ... إلَّا عَـلَـى أَضْـعَـفِ الـمَـجَـانِـيـنِ[5]

وقد تقدَّم شرح شروطهنّ مُسْتَوْفًى في باب المرفوعات.

* * *

[الثَّالث عشر: اسم «إنَّ» وأخواتها]

النَّوع الثَّالِثَ عَشَرَ: اسْمُ «إنَّ» وأخواتها؛ نحو: **«إنَّ زَيْداً فَاضِلٌ»** و**«لَعَلَّ عَمْراً قَادِمٌ»**، و**«لَيتَ بَكْراً حَاضِرٌ»**.

---

(١) ٣٨ سورة ص، الآية: ٣.
موطن الشَّاهد: (ولات حينَ مناص).
وجه الاستشهاد: مجيء «لات» نافيةً عاملةً عملَ «ليس» واسمها محذوف؛ والتّقدير: ولات الحينُ حينَ مناص. ومجيء «حينَ» خبراً منصوباً لـ «لاتَ»، ومناص: مضاف إليه.

(٢) ١٢ سورة يوسف، الآية: ٣١.
موطن الشَّاهد: (ما هذا بشراً).
وجه الاستشهاد: مجيء «ما» نافية عاملة عمل «ليس» وذا: اسمها، وبشراً: خبرها؛ ومجيء «ما» عاملةً عمل «ليس» على لغة الحجازيين، وإهمالها على لغة التميميين؛ وجمهور النّحاة يعملونها، والآية دليلٌ لهم على إعمالها.

(٣) تقدّم سابقاً في باب المرفوعات.

(٤) لم يعيّنه أحد من النّحاة الذين استشهدوا به على كثرتهم.

(٥) المفردات الغريبة: إن هو؛ أي: ما هو. المجانين: المقصود بهم - في البيت - الذين فقدوا عقولهم من البشر.
المعنى: يصف رجلًا بالعجز وقِلّة التّأثير في غيره؛ فهو لا يستطيع أن يؤثّر إلا في ضعاف العقول من السُّذّج والبُسطاء.
موطن الشَّاهد: (إن هو مستولياً).
وجه الاستشهاد: مجيء «إن» النّافية عاملةً عمل «ليس»، ومجيء «هو» اسمها، و «مستولياً» خبرها؛ وإعمال «إن» النافية عمل ليس جائز باتّفاق.

[اقتران «ما» الزائدة بـ«إنَّ» يلغي عملها وجوباً]

ثم قلت: وَإنْ قُرِنَتْ بـ«مَا» المَزِيدَةِ أُلْغِيَتْ وُجُوباً، إلَّا «لَيْتَ» فَجَوَازاً.

وأقولُ: مثالُ ذلك: ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾(١) ﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى ٱلْمَوْتِ﴾(٢)، وقولُ الشاعر(٣): [الطّويل]

١٣٧-أَعِدْ نَظَراً يا عَبْدَ قَيْسٍ؛ لَعَلَّمَا أضَاءَتْ لَكَ النَّارُ الحِمَارَ المُقَيَّدَا(٤)

وجهُ الاستشهاد بهما أنه لولا إلغاؤهما لم يصحَّ دخولُهما على الجملة الفعلية، ولَكَانَ دخولُهما على المبتدأ والخبر واجباً، واحترزتُ بالمزيدة من الموصولة؛ نحو: ﴿أَيَحْسَبُونَ أَنَّمَا نُمِدُّهُم بِهِۦ مِن مَّالٍ وَبَنِينَ﴾(٥) أي: أنَّ الذين؛ بدليل عَوْدِ الضمير من (به) إليها، ومن المصدرية؛ نحو: «**أعْجَبَنِي أنما قُمْتُ**»؛ أي: قِيَامُكَ، وقوله -تعالى-: ﴿إِنَّمَا صَنَعُوا۟ كَيْدُ سَٰحِرٍ﴾(٦) يحتملهما؛ أي: إنَّ الذي صنعوه، أو إنَّ صُنْعهم، وعلى التأويلين جميعاً فـ«**إنَّ**» عاملةٌ، واسمها في الوجه الأول «**ما**» دون

---

(١) ٤ سورة النساء، الآية: ١٧١ .
موطن الشّاهد: (إنّما الله إله) .
وجه الاستشهاد: مجيء «إنَّ» ملغيّاً عملُها بسبب اقترانها بـ «ما» الكافّة، ومجيء «الله» (لفظ الجلالة): مبتدأ، و «إله» : خبراً مرفوعاً؛ وحكم إبطال عملها إذا اقترنت بـ «ما» الكافّة الوجوب .

(٢) ٨ سورة الأنفال، الآية: ٦ .
موطن الشّاهد: (كأنّما يساقون) .
وجه الاستشهاد: مجيء «كأنَّ» ملغيّاً عملُها في الآية الكريمة؛ لاقترانها بـ «ما» الكافَّة، ودخولها على الجملة الفعلية، كما هو واضح؛ وحكم إبطال عملها في هذه الحال الوجوب كما في الآية السّابقة .

(٣) هو الفرزدق واسمه: همّام بن غالب، وقد مرّت ترجمته .

(٤) **المعنى:** يهجو الفرزدق عبد قيس، وينعته بأقبح النّعوت، وأحطّ الصّفات؛ حيث اتهمه بممارسة الجنس مع ذكر الحيوان؛ فإذا كان إتيان البهيمة عاراً على الإنسان، فكيف بمن يأتي ذكرها؟!!
موطن الشّاهد: (لعلّما أضاءت) .
وجه الاستشهاد: مجيء «لعلّ» مقترنةً بـ «ما» الزّائدة؛ فكفّتها عن العمل، وأزالت اختصاصها بالجمل الاسميّة، وسهّلت دخولها على الجملة الفعلية؛ وحكم إلغاء عمل «لعلّ» إذا اتّصلت بها «ما» الزّائدة الجواز؛ حيث يجوز إعمالها وإهمالها، بخلاف بقيّة الأحرف المشبّهة، إذْ يجب إلغاء عملها متى اتصلت بها «ما» الزّائدة، كما جاء في المتن .

(٥) ٢٣ سورة المؤمنون، الآية: ٥٥ .
موطن الشّاهد: (أنّما نُمِدُّهم) .
وجه الاستشهاد: مجيء «ما» بمعنى الذي مع «أنَّ» الحرف المشبّه بالفعل، وليست هذه «ما» الزّائدة؛ فـ«أنَّ» -هنا- عاملة وما: (الاسم الموصول) اسمها . وجملة (نمدّهم): خبرها .

(٦) ٢٠ سورة طه، الآية: ٦٩ . =

صلتها، وفي الوجه الثاني الاسمُ المنسبِكُ من «ما» وصلتها. وقال النابغة[١]: [البسيط]

١٣٨-قَالَتْ أَلا لَيْتَمَا هذَا الْحَمَامُ لَنَا إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نِصْفُهُ فَقَدِ[٢]

يُرْوى بنصب «**الحمام**» ورفعه، على الإعمال والإهمال، وذلك خاص بـ«**ليت**»، أمَّا الإعمال؛ فلأنهم أبقَوْا لها الاختصاصَ بالجملة الاسميَّة، فقالوا: «**لَيْتَمَا زَيْدٌ قائم**» ولم يقولوا: ليتما قام زيد، وأما الإهمال فللحَمْلِ على أخواتها.

* * *

[الأحرف المشبَّهة ذات النّون وحذف نونها المتحرّكة استثقالاً]

ثم قلت: ويُخَفَّفُ ذُو النُونِ مِنْهَا: فَتُلْغَى (لَكِنَّ) وُجُوباً، و(كأَنَّ) قَلِيلاً، و(إِنَّ) غالباً، ويَغْلِبُ مَعَها مُهْمَلَةً اللامُ وكَوْنُ الْفِعْلِ التَّالي لَهَا نَاسخاً، ويَجِبُ اسْتِتَارُ اسم «أنّ»، وكَوْنُ خَبَرِهَا جُمْلَةً، وكَوْنُ الفِعْلِ بَعدَهَا دُعَائِيّاً أَوْ جَامِداً أَوْ مَفصُولاً بِتَنْفِيسٍ أَوْ شَرْطٍ أَوْ قَدْ أَوْلَوْ، ويَغْلِبُ لـ(كَأَنْ) مَا وَجَبَ لـ(أَنْ)، إِلَّا أَنَّ الفِعْلَ بَعْدَهَا دائماً خَبَرِيٌّ مَفْصُولٌ بـ(قَدْ) أَوْ (لَمْ) خاصَّةً.

* * *

[اسم «لا» النافية للجنس]

واسْمُ «**لا**» النَّافِيَةِ لِلْجِنْس، وإِنَّمَا يَظْهَرُ نَصْبُهُ إِنْ كانَ مُضافاً أَوْ شِبْهَهُ؛ نحو: «**لا غُلامَ سَفَرٍ عِنْدَنَا**» و«**لا طَالِعاً جَبَلًا حَاضِرٌ**».

= موطن الشّاهد: (إنّما صنعوا كيدُ ساحر).
وجه الاستشهاد: مجيء «إنَّ» حرفاً مشبّهاً بالفعل عاملًا؛ لأنَّ «ما» المقترنة به، إمّا أن تكون اسماً موصولًا بمعنى الذي، كما في الآية السّابقة، أو «ما» مصدرية؛ أي: إنَّ صنعهم كيد ساحر؛ وعلى كلا الوجهين فـ«إنَّ» عاملة في الآية.

(١) النّابغة الذّبياني، وقد مرّت ترجمته.

(٢) **المفردات الغريبة**: فقدِ: قد هاهنا: اسم فعل بمعنى «حسب»، أو «يكفي»؛ أو هو اسم بمعنى «كافٍ»؛ وهو الأفضل.
المعنى: ليت هذا الحمام كلّه لنا، أو نصفه مضافاً إلى حمامتنا فهو كاف؛ ولقد توسّعنا في شرح هذا البيت مع الأبيات التي بعده في تعليقنا وشرحنا لـ «قطر النّدى وبل الصّدى».
موطن الشّاهد: (ألا ليتما هذا الحمامُ).
وجه الاستشهاد: مجيء «ليت» مقترنةً بـ «ما» الزّائدة، ومجيء لفظ «الحمام» مرويّةً بالرّفع على إهمال «ليت» ومروية بالنّصب على إعمالها، وفي هذا دلالة على أنَّ «ما» الزّائدة حين تتصل بـ «لعلّ» يجوز فيها الوجهان؛ الإعمال والإهمال.

وأقول: يجوز في «إنَّ وأنَّ ولكنَّ» أن تُخَفَّفَ؛ استثقالاً للتضعيف فيما كثر استعماله، وتخفيفُها بحذف نونها المحرّكة؛ لأنها آخر.

[تخفيف «إنَّ» المكسورة الهمزة]

ثم إنْ كان الحرفُ المخفَّفُ «إنَّ» المكسورة جاز الإهمالُ والإعمالُ، والأكثرُ الإهمال؛ نحو: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾[1] فيمن خفَّفَ ميم «لما» وأما مَنْ شَدَّدها فـ«إنْ» نافية، و«لمَّا» بمعنى إلا، ومِنْ إعمال المخففِ قراءةُ بعض السبعة: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾[2].

[تخفيف «أنَّ» المفتوحة الهمزة]

وإن كان المخفَّفُ «أنَّ» المفتوحة وجب بقاء عملها، ووجب حذفُ اسمها، ووَجَبَ كون خبرها جملة[3]، ثم إنْ كانت اسميةً، فلا إشكال؛ نحو: ﴿أَنِ ٱلْحَمْدُ

---

(١) ٨٦ سورة الطارق، الآية: ٤ .
أوجه القراءات: قرأ ابن عامر، وعاصم، وحمزة، وأبو جعفر «لمَّا» بالتَّشديد، وقرأ باقي العشرة بالتَّخفيف «لمَا». انظر النَّشر: ٢/ ٢٨٠، والتَّيسير: ٢٢١، والإتحاف: ٤٣٦، ومشكل إعراب القرآن: ٢/ ٤٦٩ .
موطن الشَّاهد: (إنْ كلُّ نفس لَمَا) .
وجه الاستشهاد: مجيء «إنْ» مخفّفة من الثَّقيلة مهملةً على قراءة تخفيف ميم «لَمَا» ويجوز إعمالها مع التَّخفيف؛ وحكم إهمالها مع التّخفيف الجواز؛ لأنَّه يجوز إعمالها، غير أنَّ الإهمال أكثر كما في المتن .

(٢) ١١ سورة هود، الآية: ١١١ .
أوجه القراءات: قرأ عاصم، وحمزة، وابن عامر، وأبو جعفر بتشديد «لمَّا» . وقرأ الأعمش برفع «كلٌّ» وتشديد «لمّا» . وقرأ الزّهري «لمًّا» مشدّدة منوّنةً . انظر أوجه القراءات لهذه الآية في: النشر: ٢/ ٢٨٠، والتَّيسير: ١٢٦، والإتحاف: ٢٦٠، والكشف: ١٤٩/أ، والقرطبي: ٩/ ١٠٥، والبحر المحيط: ٥/ ٢٦٦ .
موطن الشَّاهد: (إنْ كلّا لما ليوفّينَّهم) .
وجه الاستشهاد: مجيء «إنْ» مخفّفةً من الثقيلة عاملة النَّصب في الجملة الاسميّة. وانظر تفصيل أوجه الإعراب لهذه الآية في المشكل: ٢/ ٤١٥- ٤١٦ .

(٣) قد ورد في الشعر اسم «أن» المخففة مذكوراً وخبرها مفرداً أو جملة، وذلك في قول الشّاعر:

لقد عَلِمَ الضَّيفُ والمرمِلُونَ ... إذا اغْبَرَّ أُفقٌ وهبَّت شمالا
بأنَّكَ ربيعٌ وغيثٌ مريعٌ ... وأنَّكَ هُناكَ تكونُ الثِّمالا

ففي «بأنّك ربيعٌ» وقع اسمها ضميراً مذكوراً وخبرها مفرداً، وفي «وأنّك هناك تكون الثّمالا» وقع اسمها ضميراً مذكوراً وخبرها جملة، وهذا شاذٌّ لا يصحُّ القياس عليه .

﴿لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾(١) وإن كانت فعليةً؛ وجب كونُهَا دُعَائية، سواء كان دعاء بخير نحو: ﴿أَنۢ بُورِكَ مَن فِى ٱلنَّارِ﴾(٢) أو بشَرٌّ؛ نحو: ﴿وَٱلْخَٰمِسَةَ أَنَّ غَضَبَ ٱللَّهِ عَلَيْهَآ﴾(٣) فيمن قرأ من السبعة بكسر الضاد وفتح الباء ورفع اسم الله، أوْ كونُ الفعلِ جامداً؛ نحو: ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ﴾(٤)، ﴿وَأَنْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَدِ ٱقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ﴾(٥)، أو مفصولاً بواحد من أمور؛ أحدها: النافي، ولم يُسْمع إلَّا في لَنْ ولم ولا؛ نحو: ﴿أَيَحْسَبُ أَن لَّن يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ﴾(٦)، ﴿أَيَحْسَبُ أَن لَّمْ يَرَهُۥٓ أَحَدٌ﴾(٧)، ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا

---

(١) ١٠ سورة يونس، الآية: ١٠ .
موطن الشَّاهد: (أنِ الحمد لله) .
وجه الاستشهاد: مجيء «أنْ» المخففة المفتوحة، عاملةً ومجيء اسمها محذوفاً، ومجيء خبرها جملة اسميَّة، وحكم إعمال «أن» المخففة المفتوحة الوجوب .

(٢) ٢٧ سورة النمل، الآية: ٨ .
موطن الشَّاهد: (أنْ بورك من في النّار) .
وجه الاستشهاد: مجيء «أنْ» المخفّفة المفتوحة عاملة، ومجيء اسمها محذوفاً، والخبر جملة فعلية دعائيّة (بورك من في النار)؛ وحكم مجيء الخبر جملة فعلية دعائية الوجوب .

(٣) ٢٤ سورة النور، الآية: ٩ .
أوجه القراءات: قرأ نافع ويعقوب بإسكان النّون مخفّفة، وقرأ نافع «غَضِبَ»، بكسر الضّاد، وفتح الباء، ورفع الجلالة بعده، واختصّ يعقوب برفع الباء من «غضبُ». وقرأ الباقون بتشديد النّون ونصب «غضب» النشر: ٢/ ٣٣٠ .
موطن الشَّاهد: (أنْ غضِبَ الله عليها) .
وجه الاستشهاد: مجيء «أنْ» المفتوحة المخفّفة عاملة، واسمها محذوف - على هذه القراءة - ومجيء خبرها جملة فعلية دعائيّة بالشّرّ «غضب اللهُ عليها» ؛ وحكم مجيء الخبر جملة فعلية «دعائية» الوجوب، كما بيّنا في الآية السّابقة .

(٤) ٥٣ سورة النجم، الآية: ٣٩ .
موطن الشَّاهد: (أنْ ليس) .
وجه الاستشهاد: مجيء «أنْ» مخفّفة عاملةً، ومجيء اسمها محذوفاً، ومجيء الخبر جملة فعلية؛ فعلها جامد؛ وحكم مجيئها على هذه الحال الوجوب .

(٥) ٧ سورة الأعراف، الآية: ١٨٥ .
موطن الشَّاهد: (أنْ عسى أن يكونَ) .
وجه الاستشهاد: مجيء «أنْ» مخفّفةً عاملة؛ وفعلها محذوف، والخبر جملة فعلية؛ فعلها جامد؛ وحكم مجيئها على هذه الحال الوجوب .

(٦) ٩٠ سورة البلد، الآية: ٥ .
موطن الشَّاهد: (أنْ لن يقدر) .
وجه الاستشهاد: مجيء «أنْ» مخففة عاملة، واسمها محذوف، وخبرها جملة فعليّة فصل بينها وبينه بـ«لن» النّاصبة النّافية .

(٧) ٩٠ سورة البلد، الآية: ٧ .
موطن الشَّاهد: (أن لم يره) .
=

تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾[١]، فيمن قرأ برفع (تكون)، **والثّاني**: الشرط؛ نحو: ﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي ٱلْكِتَٰبِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا﴾[٢] الآية، **والثالث**: قد؛ نحو: ﴿وَنَعْلَمَ أَن قَدْ صَدَقْتَنَا﴾[٣].

والرَّابع: لَوْ؛ نحو: ﴿أَن لَّوْ نَشَآءُ أَصَبْنَٰهُم بِذُنُوبِهِمْ﴾[٤]. **والخامس**: حرف التنفيس: وهو السين؛ نحو: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾[٥] وَسَوْفَ، كقوله[٦]:

[السّريع]

١٣٩-وَاعلَمْ فَعِلْمُ الْمَرْءِ يَنْفَعُهُ أَنْ سَوْفَ يَأْتِي كلُّ مَا قُدِرَا[٧]

= **وجه الاستشهاد**: مجيء «أنْ» مخففة عاملة، واسمها محذوف، وخبرها جملة فعليّة، فصل بينهما بـ «لم» النّافية الجازمة .

(١) ٥ سورة المائدة، الآية: ٧١ .
أوجه القراءات: قرأ البصْريان وحمزة والكسائي وخلف «تكونُ» برفع النُّون، وقرأ الباقون بنصبها. انظر التّيسير: ١٠٠، والنّشر: ٢/٢٤٦ .
موطن الشّاهد: (أنْ لا تكونُ فتنة) .
وجه الاستشهاد: مجيء «أنْ» مخفّفة من الثّقيلة عاملةً، واسمها محذوف، والخبر جملة فعليّة فصل بينهما بـ «لا» النّافية . وانظر تفصيل أوجه إعراب الآية في المشكل: ١/ ٢٣٩ .

(٢) ٤ سورة النساء، الآية: ١٤٠ .
موطن الشّاهد: (أنْ إذا سمعتم) .
وجه الاستشهاد: مجيء «أنْ» مخفّفةً من الثّقيلة عاملة؛ واسمها محذوف، وخبرها جملة الشّرط والجزاء، وفصل بينهما بـ «إذا» الشّرطية .

(٣) ٥ سورة المائدة، الآية: ١١٣ .
موطن الشّاهد: (أنْ قد صدقتنا) .
وجه الاستشهاد: مجيء «أنْ» مخفّفة عاملةً؛ واسمها محذوف؛ وخبرها جملة فعليّة، وقد فصل بينهما بـ «قد» . ومن الفصل بـ «قد» كما في الآية، قولُ المكعبر الضبي: [الطّويل]

أخبِّرُ مَنْ لاقيتُ أنْ قد وفيتُمُ ولو شئتُ قال المخبَرُونَ، أساؤوا

انظر الكامل للمبرّد: ١/ ٤٩ .

(٤) ٧ سورة الأعراف، الآية: ١٠٠ .
موطن الشّاهد: (أنْ لو نشاء) .
وجه الاستشهاد: مجيء «أنْ» مخفَّفةً عاملة؛ واسمها محذوف، والخبر جملة فعليّة، وفصل بينهما بـ «لو».

(٥) ٧٣ سورة المزّمّل، الآية: ٢٠ .
موطن الشّاهد: (علم أنْ سيكون) .
وجه الاستشهاد: مجيء «أنْ» مخفَّفةً عاملةً، واسمها محذوف، وخبرها: جملة فعليّة، فصل بينهما بحرف التّنفيس «السّين» .

(٦) لم ينسب إلى قائل معيّن .

(٧) **المعنى**: اعلم علم يقين أنَّ ما أراده الله وقضاه، لا بدّ من أن يقع لا محالة؛ وعلم المرء بهذا =

[تخفيف كأنَّ]

وإنْ كان الحرف «**كأنَّ**» فيغلب لها ما وَجَبَ لـ«**أنْ**»، لكن يجوز ثبوتُ اسمها وإفراد خبرها، وقد رُويَ قولُه[1]: **[الطّويل]**

١٤٠-وَيَوْماً تُوَافِينا بِوَجهٍ مُقَسَّم ... كأنْ ظَبْيَةٍ تَعْطُو إِلَى وارِقِ السَّلَمْ[2]

بنصب الظبية على أنه اسم «**كأنْ**»؛ والجملةُ بعدها صفةٌ لها، والخبرُ محذوفٌ؛ والتقدير: كأنْ ظبيةً عاطيةً هذه المرأةُ، على التشبيه المعكوس، وهو أبلغ، وبرفع الظبية على أنها الخبرُ، والجملةُ بعدها صفةٌ، والاسم محذوف؛ والتقدير: كأنها ظبيةٌ، وبجرّ الظبية على زيادة «**أنْ**» بين الكاف ومجرورها، والتقدير: كظبيةٍ.

وإذا حُذِف اسمُها وكان خبرها جملة اسمية، لم تحتج لفاصل؛ نحو قوله[3]: **[الهزج]**

١٤١-وَوَجْهٍ مُشْرِقِ اللَّوْنِ ... كَأنْ ثَدْيَاهُ حُقَّانِ[4]

= الأمر يفيده من عناء التّعليل والتّفسير؛ لما يحدث له في الحياة.
موطن الشّاهد: (اعلم أنْ سوف يأتي).
وجه الاستشهاد: مجيء «أنْ» المخفّفة من الثّقيلة عاملة مفيدة التّوكيد، ومجيء اسمها ضمير الشّأن المحذوف، وخبرها: جملة (يأتي) وقد فصل بينهما بحرف «سوف» الذي يفيد التّسويف؛ ومعلوم أنّ إعمال «أن» المخفّفة واجب، كما أنّه واجب أن تتوفّر الشروط المذكورة في الأمثلة السابقة.

(١) هو: علباء بن أرقم بن عوف اليشكري من بكر، شاعرٌ جاهلي، عاصر النّعمان بن المنذر. الخزانة: ٤/ ٣٦٤، ومعجم الشّعراء: ٣٠٤.

(٢) **المفردات الغريبة**: **توافينا**: تأتينا. **بوجه مُقَسَّم**: حسن جميل. **تعطو**: تمدّ عنقها. **وارق السَّلم**: شجر السَّلم المورق؛ فإضافة وارق إلى السّلم من إضافة الصفة إلى الموصوف؛ والسّلم شجر كثير الشّوك؛ أو هو: شجر العضاه.
المعنى: يصف الشاعر جمال حبيبته وحسن طلعتها، وطول عنقها في معرض حديثه عنها، إذ يقول: وتأتينا يوماً بوجه مشرق، وكأنّها الظّبية التي تمدّ عنقها إلى شجرة السَّلم المورقة.
موطن الشّاهد: (كأنْ ظبيةً تعطو).
وجه الاستشهاد: مجيء «كأنْ» مخفّفة من الثقيلة عاملة على روايتي نصب «ظبية» ورفعها؛ فعلى رواية النَّصب تكون «ظبية» اسمها والخبر محذوف، وعلى رواية الرَّفع يكون اسمها محذوفاً و «ظبيةٌ» خبرها؛ والتقدير: كأنَّها ظبيةٌ، وهذا الأشهر، وفي هاتين الرّوايتين دليل على جواز ذكر اسم «كأنْ» المخفَّفة، غير أنّ حذف اسمها وإثبات خبرها أرجح. وأمّا على رواية الجر؛ فعلى اعتبار «ظبيةٍ» مجروراً بـ «الكاف» و«أنْ» زائدة بين الجار والمجرور.

(٣) لم يُنسب إلى قائل مُعَيَّن.

(٤) **المفردات الغريبة**: **حُقّان**: تثنية حقّ: وهو قطعة من خَشَبٍ، أو عاج تنحت أو تُسوّى، شبّه بهما=

أو فعلية، فُصِلَتْ بقد؛ نحو[١]: [الخفيف]

١٤٢-لا يَهُولَنَّكَ اصْطِلاءُ لَظَى الْحَر ... بِ فَمَحْذُورُهَا كأنْ قَدْ أَلَمَّا[٢]

أو لم؛ نحو: ﴿كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِٱلْأَمْسِ﴾[٣].

[تخفيف «لكنّ» ووجوب إلغائها]

وإنْ كان الحرفُ «لكِنْ» وجب إلغاؤها؛ نحو: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ قَتَلَهُمْ﴾[٤] فيمن قرأ بتخفيف النون، وعن يونس[٥] والأخفش[٦] إجازةُ إعمالها، وليس بمسموع،

= الثّديين في نهودهما واكتنازهما .

المعنى: ربَّ صــدرٍ يضيء منه العنق، يعلوه ثديان كأنّهما الحقّان في شكلهما وحجمهما .

موطن الشّاهد: (كأنْ ثدياه حقّان) .

وجه الاستشهاد: مجيء «كأنْ» مخفّفة من الثّقيلة، ومجيء اسمها ضمير الشأن المحذوف؛ وخبرها جملة اسميّة (ثدياه حقّان) ؛ ولمّا كان خبرها جملة اسميّة لم تحتج إلى فاصل بينها وبينه، كما في المتن .

(١) لم يُنسب إلى قائل معيَّن .

(٢) المفردات الغريبة: لا يهولَنّك: لا يفزعنّك . اصطلاء: (مصدر اصطلى بالنّار)؛ أي: احترق بها. لظى الحرب: نارها . ألمّا: أي نزل .

المعنى: لا يفزعنّك خطر الحرب وويلاتها، فما يحذره الإنسان من اشتعالها، كأنّه واقع، يعمُّ شرّه الجميع .

موطن الشّاهد: (كأنْ قد ألمّا) .

وجه الاستشهاد: مجيء «كأنْ» مخفّفة من الثّقيلة، ومجيء اسمها ضمير الشأن المحذوف؛ وخبرها: جملة فعلية (ألمّا) وفصل بينهما بـ «قد» ؛ وحكم الفصل بين الجملة الفعلية والحرف المشبّه المخفّف واجب؛ إذا فقدت الشّروط الأخرى .

(٣) ١٠ سورة يونس، الآية: ٢٤ .

موطن الشّاهد: (كأنْ لم تَغْنَ) .

وجه الاستشهاد: مجيء «كأنْ» مخفّفة من الثّقيلة، واسمها ضمير الشأن المحذوف؛ ومجيء خبرها جملة فعليّة؛ ولذا، فصل بينهما بـ «لم» وحكم الفصل بين الجملة الفعليّة والحرف المشبّه المخفّف واجب، إذا فقدت الشّروط الأخرى .

(٤) ٨ سورة الأنفال، الآية: ١٧ .

أوجه القراءات: قرأ ابن عامر وحمزة والكسائيّ وخلف بتخفيف النّون من «ولكن» ورفع الاسم بعدها. وقرأ الباقون بالتّشديد ونصب لفظ الجلالة. انظر النّشر في القراءات العشر: ٢/٢١٩ .

موطن الشّاهد: (ولكنِ اللهُ قتلهم) .

وجه الاستشهاد: مجيء «لكنْ» مخفّفة من الثّقيلة، على قراءة من خفّف النّون ورفع الاسم بعدها؛ وفي هذا دلالة على إلغاء عمل «لكنْ» المخفّفة، خلافاً ليونس، والأخفش؛ حيث أجازا إعمالها؛ وهو بعيد عن الصّواب - كما ذكر المؤلّف -؛ لزوال اختصاصها بالجمل الاسميّة .

(٥) يونس بن حبيب، مرت ترجمته .

(٦) مرّت ترجمته .

ولا يقتضيه القياس؛ لزوال اختصاصها بالجمل الاسمية؛ نحو: ﴿وَلَٰكِن كَانُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ يَظۡلِمُونَ﴾[١].

* * *

[الرَّابع عشر: اسم «لا» النَّافية للجنس]

النوع الرابع عشر: اسم «**لا**» النافية للجنس؛ وهو ضربان: معرب، ومبني.

فالمعرب ما كان مضافاً نحو: «**لا غلامَ سَفَرٍ عندنا**»، أو شبيهاً بالمضاف، وهو: ما اتّصل به شيء من تمامه: إما مرفوع به؛ نحو: «**لا حَسَناً وجْهُهُ مَذْمُوم**»، أو منصوب به؛ نحو: «**لا مُفِيضاً خَيْرَهُ مكرُوه**» و«**لا طَالِعاً جَبَلًا حاضِرٌ**»، أو مخفوض بخافض متعلّق به؛ نحو: «**لا خيراً من زيدٍ عندنا**».

والمبنيُّ ما عدا ذلك، وحكمه أنْ يُبْنَى على ما ينصب به لو كان معرباً، وقد تقدّم ذلك مشروحاً في باب البناء.

* * *

[المضارع المسبوق بحرف ناصب]

ثم قلت: والمُضَارِعُ بَعْدَ نَاصِبٍ، وهُوَ «**لَنْ**»، أو «**كَيْ**» المَصْدَرِيَّةُ مُطْلَقاً، و«**إذَنْ**» إنْ صُدِّرَتْ وكانَ الْفِعلُ مُسْتَقْبَلاً مُتَّصِلاً أَوْ مُنْفَصِلاً بالْقَسَم أو بِـ«**لا**»، أو بَعْدَ «**أن**» المَصْدَرِيَّةِ؛ نحو: ﴿وَٱلَّذِيٓ أَطۡمَعُ أَن يَغۡفِرَ لِي خَطِيٓـَٔتِي يَوۡمَ ٱلدِّينِ﴾ إنْ لَمْ تُسْبَق بِـ«**عَلِمَ**»؛ نحو: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرۡضَىٰ﴾ فإن سُبِقَتْ بِـ«**ظَنّ**» فَوَجْهَانِ؛ نحو: ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٞ﴾.

[الأحرف النَّاصبة أربعة]

وأقول: هذا النوع المكمل للمنصوبات الخمسة عشر، وهو الفعل المضارع التالي ناصباً، والنواصب أربعة: لنْ، وكي، وإذنْ، وأنْ.

---

(١) ٢ سورة البقرة، الآية: ٥٧ .
موطن الشّاهد: (لكنْ كانوا أنفسهم يظلمون) .
وجه الاستشهاد: مجيء «لكنْ» مخفّفةً من الثّقيلة مهملة، وزوال اختصاصها بالجمل الاسميّة؛ لأنّها دخلت على الجملة الفعلية: ﴿كَانُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ يَظۡلِمُونَ﴾ ؛ وحكم إلغاء عملها عندما تأتي مخفّفةً الوجوب .

[١- «لن» ناصبة دائماً]

فأمّا «لَن» فإنها حرف بالإجماع، وهي بسيطة خلافاً للخليل في زعمه أنها مركبة من «لا» النافية و«أنْ» الناصبة، وليست نونها مُبْدَلة من ألفِ خلافاً للفرّاء في زعمه أنّ أصلها «لا»[١] وهي دالّة على نفي المستقبل، وعاملة النصب دائماً، بخلاف غيرها من الثلاثة؛ فلهذا، قدمْتُهَا عليها في الذكر، قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿لَن نَّبۡرَحَ عَلَيۡهِ عَٰكِفِينَ﴾[٢]، ﴿فَلَنۡ أَبۡرَحَ ٱلۡأَرۡضَ﴾[٣]، ﴿أَيَحۡسَبُ أَن لَّن يَقۡدِرَ عَلَيۡهِ أَحَدٞ﴾[٤]، ﴿أَيَحۡسَبُ ٱلۡإِنسَٰنُ أَلَّن نَّجۡمَعَ عِظَامَهُۥ﴾[٥] و«أنْ» في هاتين الآيتين مخفّفة من الثقيلة،

---

(١) ردّ العلماء على الفرّاء بأنَّ «لن» حرف ناصب للفعل المضارع، ومختصّ به. وأمّا «لا» فحرف مهمل، لا يعمل شيئاً؛ وهو يدخل على الاسم والفعل؛ ولو كانت «لن» أصلها: لا؛ لبقي لها ما كانت عليه من الإهمال، وعدم الاختصاص؛ لأنّ إبدال حرف من حروف الكلمة بغيره، لا يقلب وضعها، ولا يغيّر حالها؛ فلمّا عُلم هذا الفرق بينهما؛ دلّ على أنّهما أصلان مختلفان؛ وليس أحدهما أصلاً لصاحبه؛ واشتراكهما في المعنى العام - النّفي - لا يفيد شيئاً؛ لأنّ حروف النّفي كثيرة، وليس أحدها فرعاً من الآخر. وأمّا ما ادّعاه الفرّاء من أنَّ ألف «لا» قد انقلبت نوناً؛ فصارت الكلمة «لن»؛ فهو مخالف لأصول العربيّة؛ إذ المعهود انقلاب «النّون» ألفاً، لا العكس؛ فتنقلب نون التّوكيد الخفيفة ألفاً في نحو: ﴿لنسفعاً بالنّاصية﴾ ٩٦ سورة العلق، الآية: ١٥. فعندما نقف على «لنسفعاً» نقف عليها بالألف؛ وكذا الحال بالنّسبة إلى نون «التّنوين» في حالة الوقف؛ نحو: رأيت بطلاً؛ فنقف بالألف لا بالتّنوين؛ ومن هنا، نرى فساد رأي الفرّاء في هذه المسألة. انظر: تفصيل ذلك في: التصريح على التوضيح: ٢/ ٢٣٠.

(٢) ٢٠ سورة طه، الآية: ٩١.
موطن الشّاهد: (لن نبرحَ).
وجه الاستشهاد: مجيء «لن» حرفاً ناصباً مفيداً النّفي في المستقبل؛ حيث نصبت الفعل المضارع - كما هو واضح - ونفت المستقبل؛ وحكم إعمالها النّصب الوجوب.

(٣) ١٢ سورة يوسف، الآية: ٨٠.
موطن الشّاهد: (لن أبرحَ الأرض).
وجه الاستشهاد: مجيء «لن» حرفاً ناصباً الفعل المضارع ومفيداً نفي المستقبل؛ وحكم إعمالها النّصب، الوجوب كما أسلفنا.

(٤) ٩٠ سورة البلد، الآية: ٥.
موطن الشّاهد: (أيحسب أنْ لن يقدر).
وجه الاستشهاد: مجيء «أنْ» مخفّفة من الثّقيلة؛ واسمها: ضمير الشّأن المحذوف؛ والتّقدير: أنّه. ومجيء «لن» حرفاً ناصباً للفعل المضارع. وجملة (لن يقدرَ) في محل رفع خبر «أنْ» المخفّفة.

(٥) ٧٥ سورة القيامة، الآية: ٣.
موطن الشّاهد: (أنْ لَنْ نَجمعَ عظامَهُ).
وجه الاستشهاد: مجيء «أنْ» مخفّفةً من الثّقيلة؛ واسمها: ضمير الشّأن المحذوف، كما في الآية السّابقة. ومجيء «لن» حرفاً ناصباً، للفعل المضارع بعده. وجملة (لن نجمع) في محل رفع خبر «أنْ» المخفّفة.

وأصلها أنَّهُ، وليست الناصِبَةَ؛ لأنّ الناصب، لا يدخل على النَّاصب.

* * *

[٢- «كي» وشرط عملها]

وأما «**كي**» فشرطها أن تكون مصدريَّة لا تعليليَّة.

ويتعيَّن ذلك في نحو قوله -تعالى-: ﴿لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ﴾[١]؛ فاللام جارّة دالّة على التعليل، و«**كي**» مصدرية بمنزلة «**أنْ**»، لا تعليلية؛ لأنَّ الجارَّ لا يدخل على الجارِّ.

ويمتنع أن تكون مصدريّةً في نحو: «**جِئتكَ كي أنْ تُكرِمَنِي**»؛ إذ لايدخُلُ الحرفُ المصدريُّ على مثله، ومثلُ هذا الاستعمال إنما يجوز للشاعر، كقوله[٢]:

[الطّويل]

١٤٣-فَقَالَتْ: أكُلَّ النَّاسِ أصْبَحتَ مَانِحاً لِسَانَكَ كَيْمَا أن تَغُرَّ وتَخْدَعَا؟[٣]

ولا يجوز في النثر، خلافاً للكوفيين.

وتقول: «**جِئتُ كَيْ تُكْرِمَنِي**»، فتحتمل «**كي**» أن تكون تعليلية جارَّةً، والفعل بعدها منصوباً بـ«أنْ» محذوفةً، وأن تكون مصدرية ناصبةً، وقبلها لامُ جرٍّ مقدَّرة[٤].

---

(١) ٣٣ سورة الأحزاب، الآية: ٣٧ .
موطن الشّاهد: (لكي لا يكونَ) .
وجه الاستشهاد: مجيء «كي» مصدريّة بمنزلة «أن» تعليليّة؛ لأنّها، سُبقت باللّام الجارّة الدالّة على التّعليل، ومعلوم أنَّ الجارّ، لا يدخل على الجارّ في اللّغة؛ ويعرب المصدر المنسبك من «كي» و «ما» بعدها في محل جرّ باللّام .

(٢) هو جميل بن معمر العذري القضاعي، يكنى أبا عمرو، أحد عشاق العرب المشهورين وصاحب بثينة، واشتهرت أشعاره فيها؛ له ديوان شعر مطبوع . مات سنة ٨٢هـ . الشّعر والشعراء: ١/ ٤٣٤، والخزانة: ١/ ١٩٠، المؤتلف: ٧٢، واللآلئ: ٢٩-٣٠ .

(٣) **المفردات الغريبة**: **مانحاً**: اسم فاعل من «المنح» وهو الإعطاء؛ وهو يتعدّى إلى مفعولين . تَغُرَّ: مضارع «غررته» من باب «مدَّ» إذا خدعته وزيّنت له غير الزّين . **تخدع**: تفسير تغرّ، ومعناهما واحد .
المعنى: فقالت: أمنحت كلّ النّاس المدح والثّناء بلسانك؛ لتخدعهم وتغرّهم، بأنّك تحبهم وأنت في الحقيقة خلاف ذلك؟!
موطن الشّاهد: (كيما أنْ تغرّ) .
وجه الاستشهاد: مجيء «كي» مفيدة للتّعليل، وليست ناصبةً؛ لأنّه لا يجتمع أداتان من نوع واحد في اللّغة العربية .

(٤) لـ «كي» ثلاثة أحوال: =

وقولي: «**مطلقاً**» راجع إلى «**لَنْ**» و«**كَيْ**» المصدرية؛ فإنَّ النصب لا يتخلَّفُ عنهما.

ولمّا كانت «**كي**» تنقسم إلى ناصبة -وهي المصدرية- وغير ناصبة -وهي التعليلية- أخَّرْتُهَا عن«**لَنْ**».

[٣- «إذن» وشروط إعمالها]

وأمّا «**إذَنْ**» فللنصب بها ثلاثةُ شروطٍ:

أحدها: أن تكون مُصَدَّرَةً؛ فلا تعمل شيئاً في نحو قولك: «**أنَا إذَنْ أُكرِمُكَ**»؛ لأنها معترضة بين المبتدأ والخبر، وليست صَدْراً، قال الشاعر[(١)]:

[الطّويل]

١٤٤-لَئِنْ عَادَ لِي عَبْدُ الْعَزِيزِ بِمِثْلِهَا وَأَمْكَنَنِي مِنْهَا إذَنْ لا أُقِيلُهَا[(٢)]

فالرفع لعدم التصدُّرِ، لا لأنَّها فُصِلَتْ عن الفعل؛ لأنَّ فَصْلَهَا بـ«**لا**» مغتفر كما يأتي.

والثّاني: أن يكون الفعلُ بعدها مُسْتَقْبَلًا؛ فلو حَدَّثَكَ شخص بحديث، فقلت له:

= الأوّل: أن تتعيّن للمصدرية، وذلك إذا تقدّمت عليها لام التّعليل لفظاً، مثل قوله - تعالى -: ﴿لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ﴾.
الثّاني: أن تتعيّن للتعليل، وذلك في موضعين:
الأوّل: إذا تقدّمت «كي» على اللّام التّعليليّة، مثل: جئت كي لأقرأ؛ فـ «كي» هنا للتّعليل؛ والمضارع منصوب بـ «أن » مضمرة بعد اللّام .
والثّاني: أن تدخل «كي» على «أنْ» المصدريّة، مثل قول الشّاعر: ... كيما أن تغرّ وتخدعا.
فـ «كي»: هنا حرف جر، وأن: هي النّاصبة .
الثالث: أن تحتمل الوجهين: وذلك ألّا تتقدّم على «كي» لام التّعليل، فيصحّ أن نعتبرها مصدرية واللّام مقدّرة قبلها، وأن تكون تعليليّة، وأن مضمرة بعدها. انظر التّصريح: ٢/ ٢٣٠ .

(١) هو كثيّر بن عبد الرحمن، المشهور بكثيّر عزّة - وقد مرّت ترجمته .

(٢) المفردات الغريبة: عاد: رجع . عبد العزيز: هو عبد العزيز بن مروان بن الحكم، والد عمر بن عبد العزيز الخليفة العادل . بمثلها: أي: بمثل الكلمة التي قالها له حين حكّمه في اختيار الجائزة . أمكنني منها: جعلني متمكّناً منها . لا أقيلها: لا أتركها؛ أو لا أردّها . ويروى: لا أفيلها: من «فال يفيل» إذا ترك الصّواب وعدل عنه إلى ما لا ينبغي الأخذ به .
المعنى: يبيّن كثيّر في هذا البيت، أنّه إن رجع عبد العزيز بن مروان بمثل الكلمة التي قالها له حين حكّمه في الجائزة، وجعله متمكّناً منها حرّاً في اختيارها؛ فإنّه لن يتركها أو يردّها .
موطن الشّاهد: (إذن لا أقيلها) .
وجه الاستشهاد: ارتفاع فعل «أُقيلُها» بعد «إذن» ؛ لكونها مهملة، بسبب عدم مجيئها في صدر الكلام.

«**إذَنْ تَصْدُقُ**» رفعتَ؛ لأنَّ نواصب الفعل تقتضي الاستقبال، وأنت تريد الحالَ، فَتَدَافَعَا.

والثالث: أن يكون الفعل إمَّا متصلًا أو منفصلًا بالقَسَم أو بـ«لا» النافية؛ فالأول كقولك: «**إذن أُكْرِمَكَ**» والثاني؛ نحو: «**إذَنْ وَاللهِ أُكْرِمَكَ**»، وقول الشاعر[1]:

[الوافر]

١٤٥-إذَنْ وَاللهِ نَرْمِيَهُمْ بِحَرْبٍ ... تُشِيبُ الطِّفْلَ مِنْ قَبْلِ المَشِيبِ[2]

والثالث: نحو: «**إذَنْ لا أفعلَ**».

فلو فُصِلَ بغير ذلك، لم يجز العمل؛ كقولك: «**إذَنْ يا زَيْدُ أُكْرِمُكَ**».

* * *

[٤- «أنْ» وشرطا عملها]

وأما «**أنْ**» فشرط النصب بها أمران:

أحدهما: أن تكون مَصْدَرِيَّةً، لا زائدة، ولا مُفَسِّرَة.

الثاني: أن لا تكون مخفَّفة من الثقيلة، وهي التابعةُ عِلماً أو ظنّاً نُزِّلَ منزلته.

---

(١) هو: حسان بن ثابت بن المنذر الخزرجي الأنصاريّ، الصّحابيّ، شاعر النبيّ ﷺ يكنى أبا الوليد، عاش في الجاهلية ٦٠ عاماً وفي الإسلام مثلها . لم يشهد مع النبيّ ﷺ موقعة؛ وإنما كان يدافع عن النبيّ ﷺ بشعره . مات سنة ٥٤هـ . الشعر والشعراء: ١/ ٣٠٥، والخزانة: ١/ ١٠٨، والجمحي: ١/ ٢١٥، والأغاني: ٤/ ٢-١٧ .

(٢) **المفردات الغريبة: نرميهم**: الأصل في هذه الكلمة: نطرح عليهم ونقذفهم؛ والمراد: نصيبهم . **يشيب**: يروى: تشيب؛ وكلاهما جائز؛ لأنّ الحرب تذكّر وتؤنّث؛ والغالب عليها التأنيث؛ والمعنى مأخوذ من الآية: ﴿يَوْمًا يَجْعَلُ ٱلْوِلْدَٰنَ شِيبًا﴾ .

المعنى: يهدّد الشّاعر أعداءهم بإشعال حرب تشيب الطّفل الصّغير، قبل أوان مشيبه من شدّة هولها .

موطن الشّاهد: (إذن - والله - نرميَهم) .

وجه الاستشهاد: مجيء «إذن» حرف جواب وجزاء ونصب؛ حيث نصبت الفعل المضارع «نرميَ» على الرّغم من وجود الفاصل بين «إذن» والفعل؛ لأنّه يغتفر الفاصل، إذا كان بالقسم، أو بـ «لا» النّافية وفق مذهب المؤلّف . غير أنَّ بعض النّحويين جوّزوا الفصل بين «إذن» والفعل المضارع بغير القسم و«لا» النافية؛ حيث جوّز ابن عصفور الفصل بالظّرف، أو الجارّ والمجرور، في نحو: إذن - في البيت - أكرمَك، وإذن -أمام الحديقة- أنتظرَك . وجوّز ابن بابشاذ الفصل بالنّداء، أو بالدُّعاء؛ نحوإذن -يا أحمدُ- أقدّرَك، وكقولك: إذن - هداك الله - أسامحَك . وجوّز الكسائي وهشام الفصل بمعمول الفعل المضارع؛ نحو قولك: إذن صديقَك أكرم؛ وأصحاب هذه الآراء اتّخذوها قياساً على الفصل بالقسم و «لا» النّافية، غير أنّ الأرجح ما ذهب إليه المؤلّف من قصر الفصل بالقسم و «لا» النّافية . وانظر: تفصيل هذه المسألة في: التصريح على التوضيح: ٢/ ٢٣٤-٢٣٥ .

مثالُ ما اجتمع فيه الشرطان قوله -تعالى-: ﴿وَٱلَّذِىٓ أَطۡمَعُ أَن يَغۡفِرَ لِى خَطِيٓـَٔتِى يَوۡمَ ٱلدِّينِ﴾[1] ﴿وَٱللَّهُ يُقَدِّرُ ٱلَّيۡلَ وَٱلنَّهَارَۚ عَلِمَ أَن لَّن تُحۡصُوهُ فَتَابَ عَلَيۡكُمۡ﴾[2].

ومثالُ ما انتفى عنه الشرطُ الأوَّل قَوْلُكَ: «**كَتَبْتُ إليه أنْ يَفْعَلُ**» إذا أردت بـ«أنْ» معنى «أي»؛ فهذه يرتفع الفعل بعدها؛ لأنها تفسير لقولك: كتبت؛ فلا موضع لها، ولا لما دخلت عليه، ولا يجوز لك أن تنصبَ كما لا تنصبُ لو صرّحتَ بـ«أيْ»، فإن قَدَّرْت معها الجارَّ -وهو الباء- فهي مصدرية، ووجب عليك أن تنصب بها.

وإنما تكون«**أنْ**» مُفَسِّرَةً بثلاثة شروط؛ أحدها: أن يتقدم عليها جملة، والثَّاني: أن تكون تلك الجملة فيها معنى القول دون حروفه، والثَّالث: أن لا يدخل عليها حرف جرّ، لا لفظاً ولا تقديراً؛ وذلك، كقوله -تعالى-: ﴿فَأَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡهِ أَنِ ٱصۡنَعِ ٱلۡفُلۡكَ﴾[3] ﴿وَإِذۡ أَوۡحَيۡتُ إِلَى ٱلۡحَوَارِيِّـۧنَ أَنۡ ءَامِنُواْ بِى وَبِرَسُولِى﴾[4] ﴿وَٱنطَلَقَ ٱلۡمَلَأُ مِنۡهُمۡ أَنِ ٱمۡشُواْ﴾[5]؛ أي: انطلَقَتْ ألسنتُهُمْ بهذا الكلام[6].

---

(١) ٢٦ سورة الشعراء، الآية: ٨٢ .
موطن الشَّاهد: (أنْ يغفرَ) .
وجه الاستشهاد: مجيء «أنْ» مصدريةً ناصبةً للفعل بعدها؛ لأنَّها تؤوّل مع ما بعدها بمصدر، وليست مفسّرة، أو مخفّفة من الثّقيلة؛ ومحلّ هذا المصدر من الإعراب النَّصب على أنَّه مفعول به لفعل «أطمع» .

(٢) ٧٣ سورة المزمل، الآية ٢٠ .
موطن الشَّاهد: (أنْ يتوبَ) .
وجه الاستشهاد: مجيء «أنْ» مصدريّة ناصبةً للفعل المضارع؛ فليست مفسّرة، ولا مخفَّفة من الثُّقيلة؛ وحكم النّصب بها الوجوب؛ والمصدر المؤوَّل منها ومن الفعل بعدها: في محل نصب مفعولًا به، لفعل «يريد» .

(٣) ٢٣ سورة المؤمنون، الآية: ٢٧ .
موطن الشَّاهد: (أنِ اصنع) .
وجه الاستشهاد: مجيء «أنْ» مفسِّرةً، وليست مصدريّةً ناصبةً؛ لأنَّها سبقت بجملة (أوحينا)؛ وهذه الجملة متضمّنة معنى القول من دون حروفه؛ وتقدير الكلام: - والله أعلم- وأوحينا إليه صنع الفلك .

(٤) ٥ سورة المائدة، الآية: ١١١ .
موطن الشَّاهد: (أنْ آمنوا) .
وجه الاستشهاد: مجيء «أنْ» تفسيريّة، كما في الآية السّابقة؛ وواضح أنَّ الفعل الذي وليهما فعل أمر، وليس فعلًا مضارعاً؛ ومعلوم أنَّ «أن» المصدريّة مختصَّة بالدخول على المضارع .

(٥) ٣٨ سورة ص، الآية: ٦ .
موطن الشَّاهد: (أنِ امشوا) .
وجه الاستشهاد: مجيء «أنْ» تفسيريّة، وليست ناصبة، كما في الآيتين السّابقتين .

(٦) أو أنَّ الانطلاق من مجلس التَّقاول يشعِر بالقول، قاله البيضاوي. والمفسرون يكادون =

بخلاف نحو: ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[(١)]؛ فإن المتقدِّم عليها غير جملة؛ وبخلاف نحو: ﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُواْ ٱئْتِنَا بِعَذَابِ ٱللَّهِ﴾[(٢)]؛ فليست «أنْ» فيها مفسرة لـ«قلت»، بل لـ«أمرتني»، وبخلاف نحو: «كتبْتُ إليهِ بِأنِ افْعَلْ».

ومثالُ ما انتفى عنه الشَّرط الثَّاني قوله -تعالى-: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾[(٣)]، ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾[(٤)]، ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾[(٥)]،

= يجمعون على أنّ معنى «وانطلق الملأ منهم» انطلق أشراف قريش من مجلس أبي طالب . شرح الشّذور (تحقيق الدّقر): ٣٧٨، حا: ١ .

(١) ١٠ سورة يونس، الآية: ١٠ .
موطن الشَّاهد: (أنِ الحمدُ) .
وجه الاستشهاد: مجيء «أنْ» غير مفسّرة لما قبلها؛ لانتفاء شرط سبْقِها بجملة؛ فهي مخفَّفة من الثّقيلة واسمها: ضمير الشأن المحذوف . وجملة ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ في محل رفع خبر «أنْ» ؛ والمصدر المؤوّل من (أنْ وما بعدها) في محل رفع خبر المبتدأ «آخر» .

(٢) سورة المائدة، الآية: ١١٧ .
موطن الشَّاهد: (أن اعبدوا) .
وجه الاستشهاد: مجيء «أنْ» مفسّرة لـ «أمرتني» لا لفعل «قلت» كما أوضح المؤلّف في المتن؛ وأجاز الزّمخشري أن تكون مفسّرة لـ «قلت»؛ لأنّ فعل «قلت» بمعنى «أمرت» ؛ فليس القول باقياً على معناه؛ وأجاز ابن عصفور أن تقع مفسّرةً بعد القول الصّريح . أوضح المسالك: ٤/١٥٨ .

(٣) ٧٣ سورة المزّمّل، الآية: ٢٠ .
موطن الشَّاهد: (علم أنْ سيكونُ) .
وجه الاستشهاد: مجيء «أنْ» بعد فعل «العلم» فهي مخفّفة من الثّقيلة؛ واسمها: ضمير الشّأن المحذوف - وليست «أنْ» المصدريّة النّاصبة- وجملة (سيكون) في محل رفع خبرها؛ والتَّقدير: علم أنّه سيكون .

(٤) ٢٠ سورة طه، الآية: ٨٩ .
موطن الشَّاهد: (أفلا يرون ألّا يرجعُ) .
وجه الاستشهاد: مجيء «أنْ» مخفّفة من الثَّقيلة بعد فعل يفيد معنى العلم؛ لأنَّ «يرون» بمعنى يعلمون؛ فكأنَّ التقدير - والله أعلم -: أفلا يعلمون أنّه لا يرجعُ إليهم . واسم «أنْ» ضمير الشّأن المحذوف، وجملة (يرجع) في محل رفع خبره .

(٥) ٥ سورة المائدة، الآية: ٧١ .
موطن الشَّاهد: (وحسبوا أنْ لا تكونُ فتنة) .
وجه الاستشهاد: مجيء «أنْ» مخفَّفة من الثَّقيلة - على قراءة رفع «تكونُ» على إجراء الظنّ مجرى العلم - وعلى هذا، فاسمها: ضمير الشَّأن المحذوف، وجملة (لا تكون فتنة) في محل رفع خبرها؛ والتقدير: وحسبوا أنّها لا تكون فتنة، كما في المتن . وأمّا على قراءة النَّصب في «تكونَ» فعلى إجراء الظنّ على أصله، وعدم تنزّله منزلة العلم؛ وهذا هو الرّأي الأرجح لما سنراه في الآية التالية .

فيمن قرأ برفع (**تكون**)، ألا ترى أنها في الآيتين الأُولَيَيْنِ وقعت بعد فعل العِلْم؛ أمّا في الآية الأولى فواضح، وأما في الآية الثانية؛ فلأنَّ مُرادنا بالعلم ليس لفظ «علم»، بل ما دَلَّ على التَّحقيق؛ فهي فيهما مخففة من الثقيلة، واسمها محذوف، والجملة بعدها في موضع رفع على الخبرية، والتقدير: علم أنّه سيكون، أفلا يرون أنّه لا يَرْجِعُ إليهم قولاً، وفي الآية الثالثة، وقعت بعد الظّنّ؛ لأنَّ الْحُسْبَانَ ظنٌّ، وقد اختلف القرّاء فيها؛ فمنهم من قرأ بالرفع، وذلك على إجراء الظّنِّ مُجْرَى العلم، فتكون مخفَّفة من الثقيلة، واسمها محذوف، والجملة بعدها خبرها، والتقدير: وحسبوا أنَّهَا لا تكون فتنةٌ، ومنهم من قرأ بالنصب على إجراء الظَّنِّ على أصله، وعدم تنزُّله منزلةَ العلم، وهو الأرجح؛ فلهذا، أجمعوا على النصب في نحو: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُواْ الْجَنَّةَ﴾[(١)]، ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تُتْرَكُواْ﴾[(٢)]، ﴿أَحَسِبَ النَّاسُ أَن يُتْرَكُوٓاْ﴾[(٣)]، ﴿تَظُنُّ أَن يُفْعَلَ بِهَا فَاقِرَةٌ﴾[(٤)]، ويؤيّد القراءة الأولى أيضاً قوله - تعالى-: ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنسَٰنُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ﴾[(٥)]، ﴿أَيَحْسَبُ أَن لَّن يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ﴾[(٦)]،

---

(١) ٢ سورة البقرة، الآية: ٢١٤ .
موطن الشّاهد: (حسبتم أن تدخلوا) .
وجه الاستشهاد: مجيء «أن» مصدريّة ناصبةً، وليس مخفَّفة من الثّقيلة؛ لأنّها مسبوقة بالظّنّ، وهي مؤوَّلة مع ما بعدها بمصدر له محلّ من الإعراب؛ ومحلّه - هنا - النّصب بفعل «حسبتم».

(٢) ٩ سورة التوبة، الآية: ١٦ .
موطن الشّاهد: (أم حسبتم أن تُتركوا) .
وجه الاستشهاد: مجيء «أن» مصدريّة ناصبةً للفعل المضارع بعدها؛ لأنّها جاءت بعد الظّنّ، كما في الآية السّابقة؛ وحكم مجيئها مصدريّة ناصبةً الجواز مع التّرجيح .

(٣) ٢٩ سورة العنكبوت، الآية: ٢ .
موطن الشّاهد: (أحسب النّاس أن يُتركوا) .
وجه الاستشهاد: مجيء «أن» مصدريّة ناصبةً للفعل المضارع بعدها؛ لأنّها مسبوقة بالظّنّ، كما في الآيات السّابقة؛ وحكم مجيئها ناصبةً بعد الظّنّ الجواز مع الرُّجحان .

(٤) ٧٥ سورة القيامة، الآية: ٢٥ .
موطن الشّاهد: (تظنُّ أن يفعلَ) .
وجه الاستشهاد: مجيء «أن» مصدريّة ناصبةً؛ لوقوعها بعد الظّنّ، كما في الآيات السّابقة؛ وحكم مجيئها ناصبة بعد الظّنّ الجواز مع الرّجحان .

(٥) ٧٥ سورة القيامة، الآية: ٣ .
موطن الشّاهد: (أيحسب الإنسان أن لن نجمعَ) .
وجه الاستشهاد: مجيء «أن» مخفَّفةً من الثّقيلة بعد الظّنّ؛ لأنّه وليها «لن» الحرف النّاصب؛ ومعلوم أنّه لا يدخل ناصب على ناصب في اللّغة؛ واسم «أن» ضمير الشّأن المحذوف، والجملة بعده خبره؛ وحكم مجيء «أن» المخفّفة بعد الظّنّ الجواز .

(٦) ٩٠ سورة البلد، الآية: ٥ .

=

﴿أَيَحْسَبُ أَن لَّمْ يَرَهُۥٓ أَحَدٌ﴾[1] ألا ترى أنَّها فيهنَّ مخفَّفة من الثّقيلة، إذ لا يدخُلُ النّاصبُ على ناصب آخر، ولا على جازم.

* * *

[إضمار «أن» بعد ثلاثة من حروف الجرّ]

ثمّ قلت: وتُضمَرُ «أن» بَعْدَ ثَلاثَةٍ مِنْ حُرُوفِ الْجَرِّ، وهِيَ: كَيْ؛ نحو: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً﴾ وحتّى: إن كانَ الْفِعْلُ مُسْتَقْبلاً بالنَّظَرِ إلَى مَا قَبْلَهَا نحو: ﴿حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾ و«**أسْلَمْتُ حتَّى أدْخُلَ الْجَنَّةَ**»، واللاَّمُ: تعليليَّةً مَعَ المُضَارع المُجرَّدِ مِنْ «**لا**»؛ نحو: ﴿لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ﴾ بِخِلاَفِ ﴿لِئَلَّا يَعْلَمَ﴾، أوْ جُحُوديَّةً نحو: «**ما كُنْتُ -أوْ لَمْ أكُنْ- لأفْعَلَ**».

وبَعْدَ ثَلاثَةٍ مِنْ حُرُوفِ الْعَطْفِ، وهِيَ: «**أوِ**» الَّتِي بمَعْنَى (إلَى) نَحْوُ: «**لألزَمَنَّكَ أوْ تَقْضِيَني حَقِّي**» أو (إلَّا) نحو: «**لأقْتُلَنَّهُ أوْ يُسْلِمَ**» وَفَاءُ السَّبَبِيَّةِ وَوَاوُ المَعِيَّةِ مَسْبُوقَيْنِ بِنَفْيٍ مَحْضٍ أوْ طَلَب بِغَيْرِ اسْم الْفِعْلِ نَحْوُ: ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾ ﴿وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ﴾ ونحو: ﴿وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي﴾. و

لاَ تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِيَ مِثْلَهُ

وبَعْدَ «**الفَاءِ**» و«**الواوِ**» و«**أوْ**» و«**ثُمَّ**»، إن عطفن على اسمٍ خالِصٍ؛ نحو: ﴿أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾. و

لَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي

ولَكَ مَعَهُنَّ ومَعَ لامِ التَّعْلِيلِ إظْهَارُ «أنْ».

= موطن الشّاهد: (أيحسب أن لن يقدر).
وجه الاستشهاد: مجيء «أن» مخفّفةً من الثّقيلة؛ لأنّه وليها «لن» النّاصبة -كما في الآية السّابقة- واسمها: ضمير الشّأن المحذوف، والجملة بعدها خبرها، وحكم مجيئها بعد الظّنّ مخفّفة من الثّقيلة الجواز.

(1) ٩٠ سورة البلد، الآية: ٧.
موطن الشّاهد: (أيحسب أن لم يرَه).
وجه الاستشهاد: مجيء «أن» مخفّفةً من الثّقيلة بعد الظّنّ؛ لأنّه وليها حرف جازم، ولا يدخل حرف ناصب على جازم؛ ومجيء «أن» المخفّفة من الثّقيلة بعد الظّنّ جائز مع الرُّجحان -كما أسلفنا- وأمّا بالنّسبة إلى الإعراب: فاسم «أن» المخفّفة ضمير الشّأن المحذوف، والجملة بعده: في محل رفع خبره.

وأقول: اختصت «**أن**» بأنّها تنصب المضارع ظاهرةً[١] ومُقَدَّرةً، بخلاف أخواتها الثّلاثة؛ فإنّها لا تنصبه إلّا ظاهرة، وإنّما تضمر في الغالب بعد حرف جرٍّ، أو حرف عطف[٢].

فأمّا حروف الجرّ التي تضمر بعدها فثلاثة: «**حتّى**»، و«**اللام**»، و«**كي**» التعليليّة.

[إضمار «أن» بعد «حتّى» وشرط إضمارها]

أما «**حتى**» فنحو: ﴿حَتَّىٰ تَفِيٓءَ إِلَىٰٓ أَمۡرِ ٱللَّهِۚ﴾[٣]، ﴿حَتَّىٰ يَرۡجِعَ إِلَيۡنَا مُوسَىٰ﴾[٤]، وليس النصبُ بـ«**حتى**» نفسها، خلافاً للكوفيين، ولا يجوزُ إظهارُ «**أن**» بعدها في شعر ولا نثر[٥].

ويشترط لإضمار «**أن**» بعدها: أن يكون الفعل مستقبلاً بالنظر إلى ما قبلها، سواء كان مستقبلاً بالنظر إلى زمن التكلُّم، أو لا؛ فالأوَّل؛ كقوله -تعالى-: ﴿لَن

---

(١) وقد يجب إظهارها إذا وقعت بين لام الجرّ و «لا» النّافية نحو: جئتك لئلّا تضرب زيداً؛ وذلك لئلّا يحصل الثّقل بالتقاء المثلين. مغني اللّبيب: ٢٧٧.

(٢) قد ورد شذوذاً إضمار «أن» المصدريّة في غير هذه المواضع مع بقاء عملها - وهو النَّصب- فمن ذلك قراءة بعضهم: ﴿بَلۡ نَقۡذِفُ بِٱلۡحَقِّ عَلَى ٱلۡبَٰطِلِ فَيَدۡمَغُهُۥ﴾ ٢١ سورة الأنبياء، الآية: ١٨، في قراءة من قرأ بنصب «يدمغ»، ومن ذلك قولهم في المثل: تسمعَ بالمعيديّ خيرٌ من أن تراه، بنصب «تسمعَ» وقد تقدَّم الكلام عنه؛ ومن ذلك قول طرفة بن العبد البكري في معلقته:

ألا أيُّهذا الزَّاجري أحضُرَ الوغى وأن أشهدَ اللَّذّاتِ هل أنتَ مُخلدي؟

بنصب «أحضرَ»، ومن ذلك قول بعض العرب: خذ اللّصّ قبل يأخذَك، بنصب «يأخذَ» وإنّما كان ذلك شاذّاً؛ لأنَّ النّاصب ضعيف، كالجارّ والجازم، والعامل الضّعيف إنّما سبيله أن يعمل مذكوراً؛ فإن حذف؛ لم يبقَ له عمل. التّصريح: ٢/ ٢٤٥، والمغني: ٨٤٠.

(٣) ٤٩ سورة الحجرات، الآية: ٩.
موطن الشّاهد: (حتّى تفيءَ).
وجه الاستشهاد: مجيء فعل «تفيءَ» منصوباً بـ «أن» مضمرة وجوباً بعد «حتى» الجارّة؛ خلافاً للكوفيين الذين يزعمون أنَّ نصب المضارع بـ «حتّى» نفسها.

(٤) ٢٠ سورة طه، الآية: ٩١.
موطن الشّاهد: (حتّى يرجعَ).
وجه الاستشهاد: مجيء فعل يرجعَ منصوباً بـ «أن» مضمرة وجوباً بعد «حتى» كما في الآية السّابقة.

(٥) إنَّ «حتّى» التي يكون المضارع بعدها منصوباً بـ «أن» مضمرة؛ لها معنيان:
الأوّل: تكون للتّعليل، وذلك إذا كان ما قبلها، علّة لما بعدها؛ نحو: أسلم حتى تدخلَ الجنّة؛ فإسلامك سبب دخول الجنّة، وعلّة له.
الثاني: تكون بمعنى «إلى» التي للغاية، وذلك إذا كان ما قبلها غاية لما بعدها، مثل: لأسيرَن حتّى تطلعَ الشّمس؛ فقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ تَفِيٓءَ إِلَىٰٓ أَمۡرِ ٱللَّهِۚ﴾ محتمل للمعنيين: التّصريح: ٢/ ٢٣٧.

﴿نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾[(١)] ألا ترى أن رجوعَ موسى -عليه السلام- مستقبل بالنظر إلى ماقبل «حتى»، وهو ملازمتهم للعكوف على عبادة العجل، وكذلك قولك: «أسْلَمْتُ حتى أدْخُلَ الْجَنَّة» والثاني؛ كقوله -تعالى-: ﴿وَزُلْزِلُوا۟ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾[(٢)] في قراءة مَنْ نصب «يقول»؛ فإنَّ قول الرسول والمؤمنين مستقبلٌ بالنظر إلى الزِّلزال، لا بالنظر إلى زمن الإخبار، فإنَّ الله -عز وجلَّ- قَصَّ علينا ذلك بعد ما وقع.

ولو لم يكن الفعلُ الذي بعد «حتى» مستقبلاً بأحد الاعتبارين؛ امتنع إضمار «أن»، وتعيَّن الرفع، وذلك؛ كقولك: «سِرْتُ حَتَّى أدخُلُها» إذا قلت ذلك وأنت في حالة الدخول، ومن ذلك قولهم: «شَرِبَتِ الإبلُ حَتَّى يَجِيء البَعِيرُ يَجُرُّ بَطْنَهُ»، و«مَرِضَ زَيْدٌ حَتَّى لا يَرْجُونَهُ» فإنَّ المعنى: حتى حالة البعير أنَّه يجيء يجرُّ بطنه، وحتى حالة المريض أنَّهم لا يرجونه، ومن الواضح فيه أنَّك تقول: «سَألْتُ عَنْ هذِهِ المَسْألةِ حَتَّى لا أحْتَاجُ إلى السُّؤَالِ»؛ أي: حتى حالتي الآن أنَّني لا أحتاج إلى السؤال عنها.

* * *

[أقسام اللاَّم التي تضمر «أنْ» بعدها]

وأمَّا اللام فلها أربعة أقسام:

أحدها: اللام التعليلية؛ نحو: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ﴾[(٣)]، ومنه ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا ۝١ لِّيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنۢبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ﴾[(٤)].

---

(١) عزيت في الحاشية رقم (٢).

(٢) ٢ سورة البقرة، الآية: ٢١٤.
أوجه القراءات: قرأ نافع برفع «يقولُ»، وقرأ الباقون بالنَّصب. انظر التَّيسير: ٨٠، والنّشر: ٢/٢١٩، والإتحاف: ١٥٦-١٥٧، ومعاني القرآن: ١/١٣٢.
موطن الشَّاهد: (حتّى يقولَ).
وجه الاستشهاد: مجيء «يقولَ» منصوباً بـ «أن» مضمرةً بعد «حتى»؛ على تقدير «حتى» غاية، بمعنى: إلى أن، وجعل قول الرّسول غاية لخوف أصحابه؛ لأنّ «زلزلوا» معناه: خوّفوا؛ ومعلوم أنَّ قول الرسول والمؤمنين مستقبل بالنّظر إلى الزّلزال، لا بالنّظر إلى زمن الإخبار؛ لأنَّ الله أخبرنا بذلك، بعدما حصل. انظر المشكل: ١/٩٢-٩٣.

(٣) ١٦ سورة النحل، الآية: ٤٤.
موطن الشَّاهد: (لتبيِّنَ).
وجه الاستشهاد: مجيء «اللَّام» مفيدةً التّعليل، وانتصاب الفعل بعدها بـ «أن» مضمرة جوازاً؛ لأنّه يجوز إظهار «أنْ» بعد اللّام، ويجوز عدم إظهارها؛ والمصدر المؤوّل من (أن والفعل بعدها): يكون في محل جرّ باللّام؛ وتقدير الكلام: وأنزلنا إليكَ الكتاب لتبيينه للنّاس.

(٤) ٤٨ سورة الفتح، الآيتان: ١، ٢. =

فإن قلت: ليس فتح مكة علّةً للمغفرة.

قلت: هو كما ذكَرْتَ، ولكنَّه لم يجعل علة لها، وإنَّما جعل علَّة لاجتماع الأمور الأربعة للنبي ﷺ وهي المغفرة، وإتمام النعمة، والهداية إلى الصراط المستقيم، وحصول النصر العزيز، ولا شكَّ في أنَّ اجتماعها له ﷺ حصل حين فتح الله -تعالى- مكة عليه.

وإنما مَثَّلْتُ بهذه الآية؛ لأنها قد يخفى التعليلُ فيها على مَنْ لم يتأمَّلْها.

الثَّانية: **لامُ العاقبَةِ**: وتسمَّى أيضاً لامَ الصَّيْرُورَة، ولامَ المآلِ، وهي التي يكون ما بعدها نقيضاً لمقتضى ما قبلها؛ نحو: ﴿فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾[1]، فإنَّ التقاطهم له إنما كان لرأفتهم عليه، ولما ألقى الله -تعالى- عليه من المحبّة فلا يراه أحدٌ إلّا أحَبَّه؛ فقصدوا أن يُصَيِّرُوه قُرَّةَ عينٍ لهم، فآل بهم الأمر إلى أن صارَ عدوّاً لهم وحَزَناً.

الثَّالثة: **اللاَّم الزَّائدة**؛ وهي: الآتية بعد فعل متعدٍّ؛ نحو: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ﴾[2]، ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ﴾[3]، ﴿وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[4]،

= موطن الشَّاهد: (ليغفرَ).
وجه الاستشهاد: مجيء «اللاَّم» مفيدة التَّعليل، وانتصاب الفعل بعدها بـ «أن» مضمرة جوازاً، كما في الآية السّابقة؛ وأمَّا كون «اللاَّم» مفيدة التّعليل - في هذه الآية - فقد أوضحه المؤلّف في المتن.

(1) ٢٨ سورة القصص، الآية: ٨ .
موطن الشّاهد: (التقطه آل فرعون ليكونَ لهم عدوّاً) .
وجه الاستشهاد: مجيء «اللاَّم» مفيدة للعاقبة والصّيرورة؛ لأنَّ ما قبلها كان يفيد الرّأفة؛ لأنّهم أرادوا أن يصيّروا موسى - عليه السلام - قرّة عين لهم؛ فآل بهم الأمر إلى أن صار عدوّاً لهم، وواضح أنَّ ما بعدها نقيض لمقتضى ما قبلها؛ وحكم إضمار «أن» بعدها الجواز .

(2) ٤ سورة النساء، الآية: ٢٦ .
موطن الشَّاهد: (ليبيّنَ) .
وجه الاستشهاد: مجيء «اللاَّم» زائدة في الآية الكريمة بعد فعل «يريد» المتعدّي؛ وحكم إضمار «أن» بعدها الجواز، كما في الآيتين السّابقتين .

(3) ٣٣ سورة الأحزاب، الآية: ٣٣ .
موطن الشّاهد: (ليذهبَ) .
وجه الاستشهاد: مجيء «اللاَّم» زائدة، بعد فعل «يريد» المتعدّي، وانتصاب فعل «يذهب» بـ «أن» مضمرة بعدها؛ وحكم هذا الإضمار الجواز، كما في الآيات السّابقة .

(4) ٦ سورة الأنعام، الآية: ٧١ .
موطن الشَّاهد: (لنسلمَ) .
وجه الاستشهاد: مجيء «اللاَّم» زائدة بعد فعل «أمرنا» المتعدّي المبني للمجهول؛ وانتصاب الفعل «نسلمَ» بعدها بـ «أن» المضمرة؛ وحكم هذا الإضمار الجواز، كما أسلفنا .

فهذه الأقسام الثَّلاثة يجوز لك إظهار «أنْ» بعدهن؛ قال الله -تعالى-: ﴿وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ﴾[١].

الرَّابعة: لام الجُحُودِ[٢]، وهي الآتية بعد كَوْنٍ ماضٍ مَنْفِي[٣]؛ كقول الله -تعالى-: ﴿مَّا كَانَ ٱللَّهُ لِيَذَرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ عَلَىٰ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ﴾[٤]، ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى ٱلْغَيْبِ﴾[٥] وهذه يجبُ إضمار «أنْ» بعدها[٦].

[إضمار «أن» بعد «كي»]

وأما «كي» ففي نحو: «**جئتُكَ كَيْ تُكْرِمَنِي**» إذا قَدَّرْتَهَا تعليلية بمنزلة اللَّام، والتقدير: جئتك كَيْ أَنْ تكرمني، ولا يجوز التصريح بـ«أنْ» بعدها إلَّا في الشعر، خلافاً للكوفيين. وقد مضى ذلك.

---

(١) ٣٩ سورة الزمر، الآية: ١٢.
موطن الشَّاهد: (أمرت لأنْ أكونَ).
وجه الاستشهاد: مجيء «اللَّام» زائدة، ومجيء «أن» النَّاصبة بعدها ظاهرة، وانتصاب فعل «أكونَ» بها؛ وحكم هذا الظهور الجواز، وفي ظهور «أن» - هنا - دلالة على جواز الإضمار في الآيات السابقة.

(٢) أصل معنى الجحود لغة: الإنكار مع العلم، والمراد به - هنا - مطلق الإنكار مع إطلاق الخاص على العام. وقال النّحاس: «الصّواب تسميتها لام النَّفي». المغني: ٢٧٨.

(٣) ويدخل فيه المضارع المنفي بـ «لم» نحو قوله -تعالى-: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾.
انظر مغني اللّبيب: ٢٧٨.

(٤) ٣ سورة آل عمران، الآية: ١٧٩.
موطن الشَّاهد: (ما كان الله ليذرَ).
وجه الاستشهاد: مجيء فعل «يذرَ» منصوباً بـ «أن» المضمرة بعد لام الجحود المسبوقة بـ «كان» المنفيّة؛ وحكم إضمار «أن» بعد لام الجحود الوجوب باتّفاق.

(٥) ٣ سورة آل عمران، الآية: ١٧٩.
موطن الشَّاهد: (ما كان الله ليطلعكم).
وجه الاستشهاد: مجيء «يطلعكم» منصوباً بـ «أن» مضمرة بعد لام الجحود، كما في الآية السّابقة.

(٦) من كلام الشّارح يتّضح أنَّ إضمار «أن» على ثلاثة أقسام:
الأول: إضمار واجب، على معنى أنّه لا يجوز لك أن تأتي بـ «أن» في الكلام، وذلك مع حتّى، وكي التّعليلية، وواو المعيّة، وفاء السّببيّة، ولام الجحود.
الثاني: إضمار ممتنع، وذلك على معنى أنّه يجب عليك أن تأتي بـ «أن» في الكلام، وذلك فيما إذا سبقها لام التعليل وأتت بعدها «لا» النافية نحو قوله -تعالى-: ﴿لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ فإنّ «أن» -هاهنا- موجودة في اللّفظ، إلّا أنَّ نونها مدغمة في لام «لا» النّافية.
الثالث: إضمار جائز، على معنى أنّه يجوز لك أن تأتي بـ «أن» في الكلام، ويجوز ذلك لك =

[إضمار «أن» بعد الحروف العاطفة وأحكامها]

وأمّا حروف العطف فأربعة، وهي: أو، والواو، والفاء، وثمَّ.

وهذه الأربعة منها ما لا يجوز معه الإظهار، وهو «أو»، ومنها ما لا يجب معه الإضمار[١]، وهو «ثمَّ»، ومنها ما تارة يجب معه الإضمار وتارة يجوز معه الإضمار والإظهار، وهو الفاء والواو، وهذا كلُّه يفهم ممَّا ذكرت في المقدمة[٢].

[إضمار «أن» بعد «أو»]

فأمَّا «**أو**» فينتصب المضارع بـ«أنْ» مضمرة بعدها وجوباً، إذا صحَّ في موضعها إلى أو إلَّا[٣]؛ **فالأوَّل**؛ كقولك: «**لألزمنَّك أوْ تَقْضِيَنِي حقّي**»، وقوله[٤]: **[الطّويل]**

١٤٦-لأَسْتَسْهِلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أُدْرِكَ الْمُنَى فَمَا انْقَادَتِ الآمالُ إلَّا لِصَابِرِ[٥]

= ألا تأتي بها؛ وذلك بعد لام التّعليل إذا لم تقع بعدها «لا» النّافية؛ نحو: ذاكرْ لتنجحَ، ويجوز لأن تنجحَ، وبعد الحروف العاطفة على اسم خالص. التَّصريح: ٢/٢٤٣ و ٢٤٤.

(١) بل يجوز معه إظهار «أن» وإضمارها.

(٢) يجب الإضمار إذا كانت الفاء للسّببيّة والواو للمعيّة في أحد الأجوبة الثّمانية التي سيذكرها، ويجوز الإضمار والإظهار إذا كان كل من الفاء والواو للعطف على اسم خالص، وسيذكره، وإذا حقّقت وجدت «أو» كالفاء والواو؛ لها حالتان: حالة يجب فيها الإضمار، وذلك إذا كانت بمعنى «إلى» أو «إلّا»، وحالة يجوز فيها الإضمار والإظهار، وذلك إذا كانت للعطف على اسم خالص. التَّصريح: ٢/٢٤٣ و٢٤٤.

(٣) الأجود أن نقول: إلى أن، أو إلَّا أن، كما يرى الخضري وإذا كان الفعل قبل «أو» ينقضي شيئاً فشيئاً؛ فهي بمعنى «إلى»، وهذا كقول الشاعر: لأستسهلنَّ . . . البيت. وإذا كان يحصل دفعةً واحدة فهي بمعنى «إلَّا»، وقد مثل له المؤلّف بقوله: لأقتلنَّ الكافر أو يسلمَ. انظر المغني: ٩٧-٩٨، والتّصريح: ٢/ ٢٤٤-٢٤٥.

(٤) لم ينسب البيت إلى قائل معيّن.

(٥) **المفردات الغريبة**: **لأستسهلنَّ**: استسهل الشَّيء: عدّه سهلًا. **الصّعب**: ضدّ السّهل. **المُنى**: جمع مُنْية (بضم فسكون)، وهو ما يتمناه الإنسان. **انقادت**: (انقياد الآمال): خضوعها له. **لصابر**: اسم فاعل من الصَّبر؛ وهو ضبط النَّفس على المكاره.
المعنى: والله لأعدَّنَّ كلّ أمر عسير سهلًا؛ حتى أبلغ أمنياتي وأحقّق آمالي؛ لأنَّ الأمور التي يُرجى حصولها؛ لا تُنال إلَّا بالصّبر، وحبس النّفس على المكاره.
موطن الشَّاهد: (أو أدركَ).
وجه الاستشهاد: مجيء «أو» في البيت بمعنى «إلى» وانتصاب الفعل بعدها بـ «أن مضمرة»؛ وحكم إضمار «أن» بعد «أو» التي بمعنى «إلى» الوجوب؛ وذكر بعض النُّحاة أنَّ «أو» - هنا - بمعنى «حتّى»، ولا خلاف بين هذين الكلامين؛ وإنّما المعنى واحد؛ لأنَّ «إلى» و «حتّى» معناهما الغاية. ورأى السّيوطي أنّ «أو» في البيت بمعنى «إلّا» غير أنَّ رأيه بعيد عن الصّواب.
وخلاصة القول: إنَّ لـ «أو» التي ينتصب الفعل بعدها وجوباً ثلاثة معانٍ، وهي: =

والثّاني؛ كقولك: **«لأَقْتُلَنَّ الْكَافِرَ أو يُسْلِمَ»** وقوله[١]: **[الوافر]**

١٤٧-وَكُنْتُ إذَا غَمَزْتُ قَنَاةَ قَوْمٍ كَسَرْتُ كُعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمَا[٢]

أي: إلّا أنْ تستقيم، فلا أكسر كعوبها، ولا يجوز أن يكون التقدير: كسرت كعوبها إلى أن تستقيم؛ لأنَّ الكسر لا استقامة معه.

* * *

[إضمار «أنْ» بعد فاء السّببيّة وواو المعيّة وجوباً]

وأمّا الفاء فينتصب الفعلُ المضارع بـ«أن» مضمرة بعدها وجوباً بشرطين، لا بدَّ منهما:

أحدهما: أن تكون الفاء للسببيّة والواو للمعية؛ فلهذا، رُفِعَ الفعل في قوله[٣]: **[الطّويل]**

١٤٨- أَلَمْ تَسْأَلِ الرَّبْعَ الْقَوَاء فَيَنْطِقُ[٤]

= ١- **الغاية**: وهو ما يعبّر عنه بأن تكون بمعنى «إلى» نحو الشّاهد المذكور.
٢- **الاستثناء**: وهو ما يعبّر عنه بأن تكون بمعنى «إلّا»؛ نحو: لأقاتلنّ الكافرَ أو يسلمَ.
٣- **التّعليل**: وهو أن تكون بمعنى «كي» نحو: لأعبدنَّ الله أو يعافيَني؛ فالمعنى - هنا - لكي يعافيني؛ وإلّا انقطعت العبادة بمجرّد المعافاة إذا كانت بمعنى «إلى» أو بمعنى «إلّا».
وانظر أوضح المسالك: ٤/ ٧٠. وابن عقيل: (ط. دار الفكر): ٤/ ٣٣٩-٣٤٠. والمغني: ٩٤، والتّصريح: ٢/ ٢٣٦.

(١) هو زياد الأعجم، وقد مرّت ترجمته.

(٢) **المفردات الغريبة**: **غمزت**: الغمز: العصر باليد، وأراد هنا: ليّنت. **القناة**: الرّمح. **كعوبها**: جمع كعب وهو النّواشز في أطراف الأنابيب.
المعنى: اختلف في معنى هذا البيت فزعم بعضهم: أنّ من لم تصح له الملاينة، تولّيناه بالمخاشنة إلّا أن يستقيم. وقيل: إذا هجوت قوماً أبيدهم بالهجاء إلّا أن يتركوا هجائي. وقيل: إذا اشتدّ عليّ جانب قوم، رأيت تليينهم حتى يستقيموا؛ وواضح أنَّ المعاني كلّها مجازية.
موطن الشّاهد: (أو تستقيما).
وجه الاستشهاد: مجيء فعل «تستقيم» منصوباً بـ «أن» المضمرة وجوباً بعد «أو» التي جاءت بمعنى «إلّا»؛ لأنّ معنى الكلام: كسرت كعوبها في كل حال إلّا في حال استقامتها.

(٣) هو: جميل بن معمر العذري، وقد مرّت ترجمته.

(٤) وتمام البيت: وهلْ تُخْبِرَنْكَ اليومَ بيداءُ سملَقُ.
المفردات الغريبة: **الرَّبع**: الدّار بعينها حيث كانت. **القَواء**: المنزل الذي لا أنيس به. **بيداء**: هي الصّحراء، وسمّيت بذلك؛ لأنّها تبيد من يسلكها. **سملق**: السّملق: المستوي من الأرض، أو القاع الصّفصف، أو الأرض التي لا تنبت شيئاً.
المعنى: يخاطب الشّاعر صديقاً وهمياً على عادة الشّعراء، ويسأله: ألم تسأل عن أحبابك =

وذلك لأنَّ الفاء لو كانت عاطفة لجزم ما بعدها، ولو كانت للسببيّة انتصب ما بعدها، فلمّا ارتفع دلَّ على أنّها للاستئناف، وقال الله -تعالى-: ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾[1] الفاء هنا عاطفة كما سيأتي.

الثّاني: أن يكونا مسبوقين بنفي أو طلب؛ فلا يجوز النصب في نحو: «زيدٌ يأتينا فيحدِّثُنا» فأمّا قوله[2]: [الوافر]

١٤٩-سَأَتْرُكُ مَنْزِلِي لِبَنِي تَمِيمٍ ... وَأَلْحَقُ بِالْحِجَازِ فَأَسْتَرِيحَا[3]

فضرورة، وقيل: الأصل فأَسْتَرِيحَنْ، بنون التوكيد الخفيفة، فأبدلت في الوقف

= دارهم التي غدت لا أنيس بها، بعد أن غادرها ساكنوها؟ ثمّ يستدرك قائلاً: وهل تجيبك اليوم صحراء لا حركة لشيء عليها؟! .

موطن الشّاهد: (فينطقُ) .

وجه الاستشهاد: مجيء فعل «ينطقُ» مرفوعاً بعد «الفاء» المسبوقة باستفهام؛ لأنَّ هذه الفاء، ليست دالّةً على السّببيّة؛ وإلّا انتصب الفعل بعدها، ولا عاطفة؛ وإلّا لجزم الفعل بعدها؛ لأنّه سيكون معطوفاً على «تسأل» المجزوم بـ «لم»؛ فهي في هذا البيت حرف دالٌّ على الاستئناف وحسب .

(١) ٧٧ سورة المرسلات، الآية: ٣٦ .

موطن الشّاهد: (فيعتذرون) .

وجه الاستشهاد: مجيء «الفاء» عاطفةً في الآية الكريمة، وليست سببيّة؛ وإلّا انتصب الفعل بعدها، وإنّما عطفت فعل «يعتذرون» على فعل «يؤذن» وكلاهما مرفوع .

(٢) هو: المغيرة بن حَبنّاء، وحبناء أُمّه، وأبوه عمر بن ربيعة بن حنظلة بن تميم، شاعر إسلامي، ومن رجال المهلّب بن أبي صفرة، كان أبرص الوجه . توفي سنة ٩١هـ . الشّعر والشعراء: ١/١٠٦، والأغاني ١١/١٥٦، واللآلئ: ٧١٥، والاشتقاق: ١٣٥ .

(٣) **المفردات الغريبة**: أتركُ منزلي: يريد أنّه يفارقه ولا يقيم فيه . لبني تميم: كنّى بتركه منزله لهم، عن أنّهم لا يحافظون على حرمة جارهم ولا يرعون حقوقه . أستريحا: أراد أنّه يقدّر هناك لنفسه السّلامة من التّكدير والتّنغيص .

المعنى: سأتخلّى عن منزلي، وأرحل عنه تخلّصاً من مجاورة بني تميم؛ لأنّهم لا يرعون حقّ الجار، ولا يحفظون حرمته؛ وليسكنوا منزلي من بعدي؛ لأنّني سأرحل عنه إلى الحجاز؛ لعلّي أريح النّفس من أذاهم وانتهاكاتهم لحقوقي .

موطن الشّاهد: (فأستريحا) .

وجه الاستشهاد: انتصاب فعل «أستريحَ» بـ «أنْ» مضمرة وجوباً بعد فاء السببيّة، على الرّغم من كون هذه الفاء غير مسبوقةٍ بنفي أو طلب؛ وحكم النّصب بـ «أنْ» مضمرة بعدها - على هذه الحال - ضرورة من ضرورات الشّعر النّادرة . وأمّا زعم بعضهم أن قوله «أستريحا» فعل مضارع مبنيّ على الفتح؛ لاتّصاله بنون التّوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً؛ لأجل الوقف، فقد أجاب عنه المؤلّف في المتن، وبيّن علّة إنكاره؛ ولا داعي لإعادة الحديث عنه . وأمّا ما ذكره الأعلم: من أنه يروى «لأستريحا» بلام التّعليل؛ فلا ضرورة، ولا إشكال على هذه الرّواية .

ألفاً كما تقف على ﴿لَنَسْفَعاً﴾[١] بالألف، وهذا التخريج هروبٌ من ضرورة إلى ضرورة؛ فإنَّ توكيد الفعل في غير الطلب والشرط والقَسَمِ ضرورةٌ.

* * *

[أقسامُ الطَّلب]

وقولنا: «**طلب**» يشمل: الأمر، والنَّهي، والدُّعاء، والعَرْضَ، والتَّحْضِيضَ، والتمنِّي، والاستفهام؛ فهذه سبعة مع النفي صارت ثمانية[٢].

وهذه المسألة التي يُعبَّر عنها بمسألة الأجوبة الثمانية، ولكل منها نصيب من القول يخصّه، فلنتكلَّم على ذلك بما يكشف إشكالَهُ، فنقول:

* * *

[١- النَّفي]

أمَّا النَّفي[٣]؛ فنحو قولك: «**ما تأتيني فَأُكْرِمَكَ**» ولك في هذا أربعةُ أوجُهٍ:

أحدها: أن تقدِّر الفاء لمجرد عطف لفظ الفعل على لفظ ما قبلها، فيكون شريكه في إعرابه، فيجب هنا الرفع؛ لأنَّ الفعل الذي قبلها مرفوع، والمعطوف شريك المعطوف عليه، فكأنَّك قلت: ما تأتيني فما أكرمُكَ؛ فهو شريكه في النفي الداخل عليه، وعلى هذا قوله -تعالى-: ﴿هَٰذَا يَوْمُ لَا يَنطِقُونَ ۝٣٥ وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾[٤]، فالفاء هنا عاطفة كما ذكرنا، والفعلُ الذي بعدها داخلٌ في سِلْكِ النفي السَّابق، فكأنَّه قيل: لا يؤذن لهم، فلا يعتذرون.

---

(١) ٩٦ سورة العلق، الآية: ١٥ .
موطن الشّاهد: (لنسفعاً) .
وجه الاستشهاد: إبدال نون التّوكيد الخفيفة في «لنسفعنْ» ألفاً في الوقف .

(٢) قد جمع بعضهم هذه الثمانية في بيت من الشّعر، فقال:
مر، وادع، وانه، وسلْ، واعرض، لحضّهم ... تمنّ، وارج، كذاك النّفي، قد كملا

(٣) سواء أكان بالحرف مثل: و﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾ أو بالفعل مثل: «ليس زيد حاضراً فيكلِّمَك»، أو التّقليل، والمراد به النّفي مثل: «قلّما تأتينا فتحدثنا» .

(٤) ٧٧ سورة المرسلات، الآيتان: ٣٥، ٣٦ .
موطن الشّاهد: (فَيَعْتَذِرُون) .
وجه الاستشهاد: مجيء «الفاء» عاطفة - كما أسلفنا - والفعل بعدها داخل في سلك النّفي السّابق، كما في المتن .

الثَّاني: أن تقدَّر الفاء لمجرَّد السببيّة، ويُقدّر الفعل الذي بعدها مستأنفاً، ومع استئنافه يُقدَّر مبنياً على مبتدأٍ محذوف؛ فيجب الرفع أيضاً؛ لخلوّ الفعل عن الناصب والجازم؛ فتقول: «**ما تأتيني فأكرمُكَ**» بمعنى فأنا أكرمك لكونك لم تأتني، وذلك إذا كنت كارهاً لإتيانه، ويُوَضّحُ هذا أنَّك تقول: «**ما زَيْدٌ قاسياً فيَعْطِفُ عَلَى عبده**»؛ أي: فهو لانتفاء القَسْوَة عنه، يعطف على عبده.

والفرق بين هذا الوجه والذي قبله واضح؛ لأنَّ الوجه الأول شملَ النفيُ فيه ما قبل الفاء وما بعدها، وهذا الوجه انصبَّ النفي فيه إلى ما قبل الفاء خاصَّة دون ما بعدها، وذلك؛ لأنَّك لم تجعلِ الفاء لعطف الفعل الذي بعدها على المنفيِّ الذي قبله فيكون شريكه في النفي، وإنَّما أخلصتها للسببيَّة.

ويذكر النحويون هذين الوجهين في قولك: «**ما تأتينا فتحدّثنا**» وهذا سَهْوٌ؛ إذ يستحيل أن ينتفيَ الإتيانُ، ويوجد الحديثُ، والصوابُ ما مثلتُ لك به.

الثَّالث: أنْ تقدَّر الفاء عاطفة لعطف مصدر[1] الفعل الذي بعدها على المصدر المؤوَّل ممّا قبلها، وتُقدَّر النفي مُنْصَبّاً على المعطوف دون المعطوف عليه؛ فيجب حينئذٍ النصب بـ«أنْ» مضمرة وجوباً؛ والتقدير: ما يكون منك إتيان فإكرام مني؛ أي: ما يكون منك إتيان فيعقبه منّي إكرام، بل يكون منك إتيان ولا يكون منّي إكرام.

الرَّابع: أنْ تُقدَّر أيضاً الفاء لعطف مصدر الفعل الذي بعدها على المصدر المؤوَّل ممّا قبلها، ولكن تُقدِّر النفي منصباً على المعطوف عليه، فينتفي المعطوف؛ لأنّه مُسَبَّب عنه، وقد انتفى، ويكون معنى الكلام: ما يكون منك إتيان فكيف يكون منّي إكرام؟

وهذان الوجهان سائغان في «**ما تأتينا فتحدّثنا**»؛ إذ يصحُّ أن يقال: ما تأتينا محدِّثاً بل تأتينا غير محدث، وأن يقال: ما تأتينا فكيف تحدثنا؟

وتلخَّص أنَّ لنا في الرفع وجهين، وفي النصب وجهين.

فإن قلت: هل يجوز أن يقرأ: ﴿**ولا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُوا**﴾[2] بالنصب على أحد الوجهين المذكورين للنصب؟

---

(١) في هذه العبارة غموض والتباس، ولو قال: «عاطفة لمصدر الفعل الذي بعدها» كما قال في الوجه الرابع؛ لكان ذلك خيراً ممّا قاله هنا.

(٢) موطن الشّاهد: (فيعتذروا).

وجه الاستشهاد: جواز قراءة «يعتذروا» على النّصب على تقدير: لا يؤذن لهم بالاعتذار، فكيف يعتذرون؟ وأمّا عدم القراءة بالآية على هذا الوجه مع جوازها، فقد بيّنه المؤلّف في المتن.

قلت: نعم يجوز على الوجه الثاني، وهو: ما تأتينا فكيف تحدثنا؛ أي: لا يؤذن لهم بالاعتذار فكيف يعتذرون؟ ويمتنع على الوجه الأوّل -وهو: ما تأتينا محدّثاً بل تأتينا غيرَ محدّثٍ- ألا ترى أنَّ المعنى حينئذٍ: لا يؤذن لهم في حالة اعتذارهم، بل يؤذن لهم في غير حالة اعتذارهم، وليس هذا المعنى مراداً.

فإن قلت: فإذا كان النصب في الآية جائزاً على الوجه الذي ذكرته، فما باله لم يقرأ به أحدٌ منَ القُرَّاء المشهورين؟

قلت: لوجهين؛ **أحدهما**: أنَّ القراءة سُنَّةٌ مُتَّبعة، وليس كلُّ ما تجَوِّزه العربية تجوز القراءة به، **والثّاني**: أنَّ الرفع هنا بثبوت النون، فيحصل بذلك تناسب رؤوس الآي، والنصب بحذفها فيزول معه التناسب.

ومن مجيء النصب بعد النفي قولُ الله - عزَّ وجلَّ -: ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُواْ﴾[1]، والنصب هنا على معنى قولك: ما تأتينا فكيف تحدّثنا، لا على قولك: ما تأتينا محدّثاً بل غير محدّث.

ولو قلت: «**ماتأتينا إلّا فتحدثنا**» أو «**ماتزال تأتينا فتحدّثنا**» وَجَبَ الرفعُ، وذلك؛ لأنَّ النفي في المثال الأول، قد انتقض بـ«**إلّا**»، وفي المثال الثاني، هو داخل على «**زالَ**» و«**زالَ**» للنفي، ونفيُ النفي إيجابٌ.

[٢- الأمر]

وأمّا الأمر فكقوله[2]: **[الرّجز]**

١٥٠-يَانَاقُ سِيرِي عَنَقاً فَسِيحا إِلَى سُلَيْمَانَ فَنَسْتَرِيحَا[3]

---

(١) ٣٥ سورة فاطر، الآية: ٣٦ .
موطن الشّاهد: (فيموتوا) .
وجه الاستشهاد: مجيء فعل «يموتوا» مَنصوباً بـ «أن» مضمرة بعد الفاء المسبوقة بالنفي «لا يقضى» ؛ والتقدير: لا يقضى عليهم، فكيف يموتون؟! وحكم النّصب بـ «أن» المضمرة بعد الفاء واجب .

(٢) الشّاعر هو أبو النّجم: الفضل بن قدامة العجلي، وقد مرّت ترجمته .

(٣) **المفردات الغريبة**: ناق: مرخّم ناقة . **عنقاً**: (بفتح العين والنّون جميعاً)، ضرب من السَّير السَّريع . **فسيحاً**: واسع الخطا . **سليمان**: هو سليمان بن عبد الملك بن مروان .
المعنى: يحث الشّاعر ناقته على السَّير السَّريع، ليصلَ إلى سليمان بن عبد الملك، فَيَنَالَ عطاياه، ويرتاحَ من عناء السّفر هو وناقته معاً . =

وشَرْطُه أمرانِ: **أحدهما**: أن يكون بصيغة الطلب؛ فلو قلت: «**حَسْبُكَ حديثٌ فَيَنَامَ النَّاسُ**» -بالنصب- لم يجز، خلافاً للكسائي، **والثاني**: أن لا يكون بلفظ اسم الفعل؛ فلا يجوز أن تقول: «**صَهْ فَنُكْرِمَكَ**» بالنصب؛ هذا قول الجمهور، وخالفهم الكسائي.

فأجاز النصب مطلقاً، وفَصَّلَ ابنُ جنّيّ[1] وابنُ عصفور[2]، فأجازاه إذا كان اسمُ الفعل من لفظ الفعل؛ نحو: «**نَزَالِ فنحدِّثَكَ**»، ومَنَعاهُ إذا لم يكن من لفظه؛ نحو: «**صَهْ فنكرمك**»، وما أحْرَى هذا القولَ بأن يكون صواباً.

[٣- النّهي]

وأمّا النَّهيُ فكقولك: «**لَا تَفْعَلْ شَرّاً فأعاقِبَكَ**» وقول الله -تعالى-: ﴿لَا تَفْتَرُواْ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُم بِعَذَابٍ﴾[3] ﴿وَلَا تَطْغَوْاْ فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي﴾[4] ولو نقضت

= موطن الشّاهد: (نستريحا).
وجه الاستشهاد: انتصاب فعل «نستريحَ» بـ «أن» مضمرة بعد فاء السببيّة؛ لأنّها سُبقت بالأمر (سيري)؛ وحكم إضمار «أن» بعد الفاء الوجوب.

(١) هو أبو الفتح عثمان بن جنّي الموصلي، وأبوه جنّي، كان مملوكاً رومياً؛ لزم أبا علي الفارسيّ ٤٠ سنة وأخذ عنه؛ حتى صار إماماً في اللّغة، ومن أحذق أهل الأدب وأعلمهم بالنّحو والصّرف، ولم يتكلّم أحدٌ في التّصريف والإعراب أدقّ منه كلاماً؛ عاصر المتنبي وناظره؛ له: «الخصائص»، و«اللّمع»، و«المحتسب» في تاريخ القراءات الشاذّة، و «شرح ديوان المتنبي»، وغيرها كثير. مات ببغداد سنة ٣٩٢هـ. البلغة: ١٣٧، وبغية الوعاة: ٢/ ١٣٢، وإنباه الرّواة: ٢/ ٣٥، وتاريخ ابن كثير: ١١/ ٣٣١، والأعلام: ٤/ ٣٦٤.

(٢) هو أبو الحسن، علي بن مؤمن بن محمّد الحضرمي، الإشبيليّ؛ أخذ عن الشّلوبين، وابن الدّباج؛ وهو حامل لواء العربيّة بالأندلس في عصره؛ له «المقرّب» في النّحو، و «الممتع» في التّصريف، و«شرح الجمل»، و «شرح ديوان المتنبي»، و «سرقات الشّعر» . . . ، وغيرها. توفي بتونس سنة ٥٩٧هـ. البلغة: ١٦٩، وبغية الوعاة: ٢/ ٢١٠، وفوات الوفيات: ٢/ ٩٣، وشذرات الذهب: ٥/ ٣٣٠.

(٣) ٢٠ سورة طه، الآية: ٦١.
موطن الشّاهد: (فيسحتكم).
وجه الاستشهاد: مجيء فعل «يسحتَ» منصوباً بـ «أن» المضمرة بعد فاء السببيّة المسبوقة بالنهي، في قوله -تعالى-: ﴿لَا تَفْتَرُواْ﴾؛ وحكم إضمار «أن» بعد الفاء الوجوب.

(٤) ٢٠ سورة طه، الآية: ٨١.
موطن الشّاهد: (فيحلّ).
وجه الاستشهاد: مجيء فعل «يحلّ» منصوباً بـ «أن» المضمرة بعد فاء السببيّة المسبوقة بالأمر، في قوله -تعالى-: ﴿وَلَا تَطْغَوْاْ﴾؛ وحكم إضمار «أن» بعد الفاء الوجوب، كما في الآية السابقة.

النهي بـ«إلّا» قبل الفاء لم تنصب؛ نحو: «**لَا تَضْرِبْ إلّا عَمْراً فَيَغضَبُ**» فيجب في «**يغضب**» الرفع.

[٤- الدّعاء]

وأمّا الدّعاء فكقولك: «**اللّهُمَّ تُبْ عَلَيَّ فَأَتُوبَ**» وقول الله -تعالى-: ﴿رَبَّنَا ٱطۡمِسۡ عَلَىٰٓ أَمۡوَٰلِهِمۡ وَٱشۡدُدۡ عَلَىٰ قُلُوبِهِمۡ فَلَا يُؤۡمِنُواْ حَتَّىٰ يَرَوُاْ ٱلۡعَذَابَ ٱلۡأَلِيمَ﴾[(١)].

وقول الشّاعر[(٢)]: [الرّمل]

١٥١-رَبِّ وَفِّقْنِي فَلا أَعْدِلَ عَنْ سَنَنِ السَّاعِينَ في خَيْرِ سَنَنْ[(٣)]

وشَرْطه: أن يكون بالفعل؛ فلو قلت: «**سَقْياً لَكَ فيَرْوِيكَ الله**» لم يجز النصب.

* * *

[٥- الاستفهام]

وأمّا الاستفهام فشرطه: أن لا يكون بأداة تليها جملة اسمية خبرها جامد[(٤)]؛ فلا يجوز النصب في نحو: «**هَلْ أَخُوكَ زَيْدٌ فأُكْرِمُهُ**».

ولا فرق بين الاستفهام بالحرف؛ نحو: ﴿فَهَل لَّنَا﴾[(٥)]، والاستفهام بالاسم؛

---

(١) ١٠ سورة يونس، الآية: ٨٨.
موطن الشّاهد: (فلا يؤمنوا).
وجه الاستشهاد: مجيء فعل «يؤمنوا» منصوباً بـ «أن» المضمرة بعد فاء السببيّة المسبوقة بالدّعاء، في قوله -تعالى-: ﴿رَبَّنَا ٱطۡمِسۡ... وَٱشۡدُدۡ﴾؛ وحكم إضمار «أن» الوجوب.

(٢) لم ينسب البيت إلى قائل معيّن.

(٣) المفردات الغريبة: وفّقني: أراد: اهدني وأرشدني. أعدل: أميل. سَنن: (بفتح السّين) الطّريقة؛ أو الطّريق. السّاعين: جمع ساعٍ، من «سعى» بمعنى: عدا، أو عمل؛ والسّاعين - هنا - السّائرين بالخير.
المعنى: يدعو الشّاعر ربّه - تبارك وتعالى - لأنْ يرشده ويهديه؛ ليظلّ مستقيماً في نهجه غير منحرف عن سبيل السّائرين في طريق الحقّ على خير طريقة، وخير هدي.
موطن الشّاهد: (فلا أعدلَ).
وجه الاستشهاد: مجيء فعل «أعدل» منصوباً بـ «أن» المضمرة وجوباً بعد فاء السببيّة المسبوقة بالدّعاء في قوله: «ربّ وفّقني»؛ وفي البيت دلالة على أنّ الفصل بـ «لا» النّافية بين الفاء السببيّة والفعل؛ لا يمنع من عمل النّصب.

(٤) لعدم ما ينتزع منه المصدر، وهناك - كما في التّسهيل - شرط آخر: وهو أن لا يتضمّن وقوع الفعل، فلا يجوز: لِمَ ضربتَ زيداً فيجازيَكَ: بالنّصب لمضيّ الضّرب، فلا يمكن انتزاع مصدر مستقبل منه؛ ليعطف عليه. انظر تفصيل هذه المسألة في التّصريح: ٢/ ٢٣٩، وما بعدها.

(٥) ٧ سورة الأعراف، الآية: ٥٣.
موطن الشّاهد: (هل... فيشفعوا). =

نحو: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يُقۡرِضُ ٱللَّهَ قَرۡضًا حَسَنًا فَيُضَٰعِفَهُۥ﴾[١] يقرأ برفع (**يضاعف**) ونصبه، وفي الحديث حكايةً عن الله -تعالى-: «**مَنْ يَدْعُوني فَأَسْتَجِيبُ لهُ، وَمَنْ يَسْتَغْفِرُنِي فأَغْفِرُ لَهُ**»[٢]، والاستفهام بالظرف؛ نحو: «**أَيْنَ بَيْتُكَ فأَزُورَكَ؟**» و«**مَتَى تَسِيرُ فأُرَافِقَكَ؟**» و«**كَيْفَ تكون فأَصْحَبَكَ؟**».

* * *

فإن قلت: فما بَالُ الفعل لم يُنصب في جواب الاستفهام في قول الله عز وجل: ﴿أَلَمۡ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصۡبِحُ ٱلۡأَرۡضُ مُخۡضَرَّةً﴾[٣].

قلت: لوجهين؛ **أحدهما**: أنّ الاستفهام هنا معناه الإثبات، والمعنى قد رأيت أنّ الله أنزل من السماء ماء، **والثاني**: أنّ إصباح الأرض مخضرَّة لا يَتَسَبَّب عمّا دخل عليه الاستفهام، وهو رؤية المطر، وإنّما يتسبّب ذلك عن نزول المطر نفسه؛ فلو كانت العبارة: أنزل الله من السماء ماءً فتصبح الأرض مخضرّة، ثم دخل الاستفهام صحَّ النصبُ.

فإن قلت: يردُّ هذا الوَجْه قوله -تعالى-: ﴿أَعَجَزۡتُ أَنۡ أَكُونَ مِثۡلَ هَٰذَا ٱلۡغُرَابِ

= **وجه الاستشهاد**: مجيء فعل «يشفعوا» منصوباً بـ «أن» المضمرة بعد فاء السببيّة المسبوقة بحرف الاستفهام «هل» ؛ ومعلوم أنَّ حكم إضمار «أن» بعد فاء السببيّة الوجوب، كما أسلفنا.

(١) ٢ سورة البقرة، الآية: ٢٤٥ .
أوجه القراءات: قرأ ابن عامر، وعاصم، ويعقوب «فيضاعِفَه» بالنَّصب، وقرأ الباقون بالرّفع.
انظر التّيسير: ٧١، والنّشر: ٢/ ٢٢٠، والإتحاف: ١٥٩ . انظر تفصيل أوجه إعراب هذه الآية، في البيان: ١/ ١٦٤، والعكبري: ١/ ٦٠، والمشكل: ١٠٢-١٠٣ .
موطن الشّاهد: (فيضاعفَه).
وجه الاستشهاد: مجيء فعل «يضاعف» منصوباً بـ «أن» المضمرة بعد فاء السببيّة -على قراءة النَّصب- وقد سُبقت فاء السَّببية باسم استفهام في قوله تعالى: «من ذا» ؟.

(٢) **موطن الشّاهد**: (من يدعوني فأستجيب له، ومن يستغفرني فأغفر له).
وجه الاستشهاد: مجيء كلّ من فعل «أستجيب»، و«أغفر»، مسبوقاً باسم استفهام؛ هو: «من»؛ وقد اقترن بالفاء؛ فيجوز أن ينتصب بـ «أن» المضمرة بعد الفاء؛ ويكون المصدر المؤوّل من (أن وما بعدها): معطوفاً على مصدر منتزع من الكلام السابق؛ ويجوز أن يكون مرفوعاً؛ كما أوضح المؤلف في المتن.

(٣) ٢٢ سورة الحج، الآية: ٦٣ .
موطن الشّاهد: (فتصبحُ).
وجه الاستشهاد: مجيء فعل «تصبحُ» مرفوعاً بعد الفاء؛ وذلك، لأنَّ الاستفهام في الآية؛ معناه الإثبات، ولأنَّ كون الأرض مخضرّة ليس بسبب رؤية المطر، وإنَّما الاخضرار بسبب نزول المطر نفسه، وقد أوضح المؤلّف هذا في المتن .

﴿فَأُوَارِيَ سَوۡءَةَ أَخِيۗ﴾[١]، فإنَّ مُواراة السوءة، لا يتسبَّب عمَّا دخل عليه حرف الاستفهام؛ لأنَّ العَجْزَ عن الشيء لا يكون سبباً في حصوله.

قلت: ليس «أواري» منصوباً في جواب الاستفهام، وإنَّما هو منصوب بالعطف على الفعل المنصوب، وهو «أكون»[٢].

فإن قلت: فقد جعله الزمخشري منصوباً في جواب الاستفهام!

قلت: هو غالِطٌ في ذلك.

[٦- العرض]

وأمَّا الْعَرضُ فكقول بعض العرب: «**ألا تَقَعُ في الْمَاءِ فَتَسْبَحَ**»، وكقولك: «**ألا تأتِينا فتُحَدِّثَنَا**»، وقول الشاعر[٣]: [البسيط]

١٥٢-يَابنَ الْكِرَامِ أَلا تَدْنُو فَتُبْصِرَ مَا قَدْ حَدَّثُوكَ فَمَا رَاءٍ كَمَنْ سَمِعا[٤]

[٧- التَّحضيض]

وأمَّا التَّحضيض فكقولك: «**هَلَّا اتَّقَيْتَ اللهَ - تَعَالَى - فَيَغْفِرَ لَكَ**»، و«**هَلَّا أَسْلَمْتَ فَتَدْخُلَ الْجَنَّةَ**» وهو والعَرْضُ متقاربان، ويجمعهما التنبيه على الفعل، إلَّا أنَّ في التحضيض زيادة توكيد وحثٍّ[٥].

---

(١) ٥ سورة المائدة، الآية: ٣١ .
موطن الشَّاهد: (فأواريَ) .
وجه الاستشهاد: مجيء فعل «أواريَ» منصوباً بالعطف على الفعل المنصوب «أكونَ»، وليس منصوباً لوقوعه في جواب الاستفهام؛ لما بيّنه المؤلّف في المتن .

(٢) لم ينسب البيت إلى قائل .

(٣) **المفردات الغريبة**: **الكرام**: جمع كريم، يراد به الجواد، كما يراد به الأصيل . تدنو: تقرب، وأراد به -هنا- النزول بهم ومجاورتهم . راءٍ: اسم فاعل؛ فعله رأى، بمعنى «أبصر» .
المعنى: يخاطب الشَّاعر رجلًا كريماً، ويقول له: لقد سمعت حديث النّاس وثناءهم علينا، فهل لك أن تأتينا، وتدنو منَّا؛ لتتعرَّف حقيقتنا بنفسك؛ لأنَّ المعرفة عياناً ومشاهدةً، تكون أوثق من المعرفة عن طريق السَّماع .
موطن الشَّاهد: (فتبصرَ) .
وجه الاستشهاد: مجيء فعل «تبصرَ» منصوباً بـ «أنْ» المضمرة وجوباً بعد فاء السببيّة المسبوقة بأداة العرض «ألا» .

(٤) اعلم أنّ بين العرض والتّحضيض اجتماعاً وافتراقاً، فهما يجتمعان في أنَّ كلَّ واحدٍ منهما طلب، على معنى أنَّ المتكلم طالب من المخاطب أن يُحدِثَ الفعلَ الذي بعد أداة العرض والتّحضيض؛ وهما يختلفان في أنَّ العرض طلب مع رفق ولين، والتَّحضيض طلب مع حثّ وإزعاج، ولكلٍّ منهما مواضع تليق به . انظر مغني اللّبيب: ٩٧ .

وأمّا قوله -تعالى-: ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ﴾[(١)] فمن باب النصب في جواب الدُّعاء، ولكن استعيرت فيه عبارة التحضيض أو العرض للدُّعاء.

[٨- التَّمنِّي]

وأمّا التمنّي فكقوله -تعالى-: ﴿يَٰلَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾[(٢)] وقول الشاعر[(٣)]: [البسيط]

١٥٣- أَلَا رَسُولَ لَنَا مِنْهَا فَيُخْبِرَنَا[(٤)]

فهذه أمثلة النصب بعد فاء السببيّة في هذه المواضع الثمانية.

* * *

[إضمار «أنْ» بعد واو المعيَّة]

وأمّا النصب بعد واو المعيّة في المواضع المذكورة فسُمِع في خمسةٍ، وقاسه النحويون في ثلاثة.

---

(١) ٦٣ سورة المنافقون، الآية: ١٠ .
موطن الشّاهد: (لولا . . . فأصّدّق) .
وجه الاستشهاد: مجيء فعل «أصَّدّق» منصوباً بـ «أن» المضمرة وجوباً بعد فاء السببيّة الواقِعَة في جواب الدُّعاء؛ حيث استُعيرت «لولا» لتفيدَ الدُّعاء؛ لأنَّ التَّحضيض لا يليق بجلال الحقّ سبحانه وتعالى .

(٢) ٤ سورة النساء، الآية: ٧٣ .
موطن الشّاهد: (يا ليتني . . . فأفوزَ) .
وجه الاستشهاد: مجيء فعل «أفوزَ» منصوباً بـ «أن» المضمرة وجوباً بعد فاء السببيّة المسبوقة بالتمني «يا ليتني» .

(٣) هو أميّة بن أبي الصّلت، وقد مرّت ترجمته .

(٤) وتمامه:

ما بُعدُ غايتنا من رأسِ مُجرانا

المفردات الغريبة: غايتنا: أصل الغاية مدى الشّيء . رأس مُجرانا: المُجرى - بضم الميم، وسكون الجيم - مصدر ميمي من أجرى تقول: أجرى الفارس فرسه إجراء .
المعنى: يتمنّى الشّاعر لو كان هناك رسولٌ من الأموات يخبره عن مدّة إقامة الميّت في قبره بعد موته . وربّما يريد التّساؤل: هل لها نهاية أو لا؟
موطن الشّاهد: (فيخبرَنا) .
وجه الاستشهاد: انتصاب فعل «يخبرَ» بـ «أن» المضمرة وجوباً بعد فاء السَّببيّة الواقعة في جواب التّمني المدلول عليه بـ «ألا رسولَ» ؟

[١- بعد النَّفي]

فالخمسة المسموع فيها؛ **أحدُها**: **النفيُ**؛ كقوله -تعالى-: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّٰبِرِينَ﴾(١) والمعنى -والله أعلم-: أنّكم تجاهدون ولا تصبرون، وتطمعون أنْ تدخلوا الجنّة، وإنَّما ينبغي لكم الطمع في ذلك إذا اجتمع مع جهادكم الصبر على ما يصيبكم فيه فيعلم الله حينئذ ذلك واقعاً منكم، والواو من قوله -تعالى-: ﴿وَلَمَّآ﴾ واو الحال، والتقدير: بل أحسبتم أن تدخلوا الجنَّة وحالكم هذه الحالة؟!.

والثَّاني: **الأمر**؛ **كقوله**(٢): [الوافر]

١٥٤-فَقُلْتُ: ادْعِي وَأَدْعُوَ؛ إنَّ أَنْدَى ... لِصَوْتٍ أَنْ يُنَادِيَ دَاعِيَانِ(٣)

والثَّالث: **النَّهي**؛ كقول الشاعر(٤): [الكامل]

١١٤-يَا أَيُّهَا الرَّجُل المُعَلِّمُ غَيْرَهُ ... هَلاَّ لِنَفْسِكَ كانَ ذَا التَّعْلِيمُ
ابْدَأْ بِنَفْسِكَ فَانهَهَا عَنْ غيِّهَا ... فإذا انتهَتْ عَنْهُ فَأَنْتَ حَكِيمُ
فَهُنَاكَ يُسْمَعُ مَا تَقُولُ، وَيُشْتَفَى ... بِالْقَوْلِ مِنْكَ، وَيَنْفَعُ التَّعْلِيمُ
لا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتأتِيَ مِثْلَهُ ... عَارٌ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمُ

---

(١) ٣ سورة آل عمران، الآية: ١٤٢ .
موطن الشَّاهد: (ويعلمَ) .
وجه الاستشهاد: مجيء فعل «يعلمَ» منصوباً بـ «أن» المضمرة وجوباً بعد واو المعيّة المسبوقة بالنّفي، في قوله -تعالى-: «ولمّا يعلم» .

(٢) قال سيبويه: هو الأعشى، وقال الأعلَم في شرح شواهده: هو الحطيئة، وقال ابن برّي: هو دثار بن شيبان النّمري، وقال القالي: هو الفرزدق، وقال الزّمخشري: هو ربيعة بن جشم .

(٣) المفردات الغريبة: أندى: يقال: فلان أندى صوتاً من فلان إذا كان بعيد الصّوت؛ فهو أفعل تفضيل من النّدى .
المعنى: يخاطب الشّاعر إحدى ممدوحاته قائلًا: ادعي مع دعائي؛ لأنَّ الصّوت إذا كان من اثنين كان أبعد مدًى .
موطن الشّاهد: (وأدعوَ) .
وجه الاستشهاد: مجيء فعل «أدعوَ» منصوباً بـ «أن» مضمرة وجوباً بعد واو المعيَّة المسبوقة بالأمر المدلول عليه بقوله: «ادعي»؛ وأمّا على رواية ابن الشّجري وابن الأنباري في الإنصاف «أدع» فعلى تقدير لام الأمر المحذوفة مع بقاء عملها؛ ولا شاهدَ فيها على ما مثّلنا .

(٤) مرَّ ذكر هذه الأبيات والتّعليق عليها، في بحث المفعول معه .
موطن الشّاهد: (وتأتيَ مثله) .
وجه الاستشهاد: انتصاب فعل «تأتيَ» بـ «أن» مضمرة وجوباً بعد واو المعية الواقعة في جواب النّهي في قوله: (لا تنه عن خلقٍ) .

وتقول: «**لا تأكل السَّمكَ وتَشْرَبَ اللَّبنَ**» فإذا أردت بالواو، عطف الفعل على الفعل، جَزَمْتَ الثاني، وكان شريكَ الأوَّلِ في النهي، وكأنَّك قلت: لا تفعل هذا ولا هذا، وحينئذٍ، فيلتقي ساكنان: الباء واللام، فتكسر الباء على أصل التقاء الساكنين، وإن أردت عطف مصدرٍ مقدّرٍ ممَّا قبله نصبتَ الفعلَ بـ«أنْ» مضمرة، وكان النهي حينئذٍ عن الجمع بينهما، وإن أردت الاستئناف، رفعت الثاني.

والرابع: التمنّي؛ كقوله -تعالى-: ﴿يَٰلَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾[1].

والخامس: الاستفهام؛ كقوله، وهو الحطيئة[2]: [الوافر]

١٥٥-أَلَمْ أَكُ جَارَكُمْ وَيَكُونَ بَيْني ... وبَيْنَكُمُ المَوَدَّةُ والإِخَاءُ[3]

* * *

(١) ٦ سورة الأنعام، الآية: ٢٧ .
أوجه القراءات: قرأ حمزة، وحفص عن عاصم، ويعقوب «ولا نكذّبَ، ونكونَ» بنصب الفعلين. وقرأ نافع، وابن عمرو، والكسائي، وأبو بكر عن عاصم، وأبو جعفر، وخلف، برفع الفعلين . أمّا ابن عامر، فقرأ برفع فعل «ولا نكذبُ» ونصب فعل «نكونَ». النَّشر: ٢/ ٢٤٨، والتَّيسير: ١٠٢، والإتحاف: ٢٠٦ .
موطن الشَّاهد: (ولا نكذبَ، نكونَ) .
وجه الاستشهاد: انتصاب الفعلين «نكذّبَ، نكونَ» على جواب التمني بإضمار «أن» لتكوّن مع الفعل مصدراً، فتعطف بالواو مصدراً على مصدر؛ والتّقدير: يا ليت لنا ردّاً وانتفاء من التكذيب وكوناً من المؤمنين . وانظر بقيّة الأوجه في الكشف: ١١٩/أ، والبيان: ١/ ٣١٧، والمشكل: ١/ ٢٦٢-٢٦٣ .

(٢) الحُطيئة: هو جرول بن أوس بن مالك العبسي، يكنّى أبا مليكة، ولُقّب بالحطيئة لقصرهِ وقربه من الأرض، وهو شاعر مخضرم، أدركَ الجاهليّة والإسلام، وصَفَه الرّواة بأبشع الأوصاف، وقالوا: «ماتشاء أن تقول في شعر شاعر ما من عيب إلّا وجدته فيه مع قبح منظر، ونسب مغموز، ودين فاسد» ؛ له ديوان شعر مطبوع . مات سنة ٣٠هـ . الشّعر والشّعراء: ١/ ٣٢٢ . والاشتقاق: ١٧٠، والجمحي: ١/ ١٠٤، والخزانة: ١/ ٤٠٨ .

(٣) المفردات الغريبة: جاركم: (الجار) يطلق في العربيّة على معانٍ عِدّة؛ منها: المجاور في السّكن؛ وهو الغالب، والشّريك في العقار، والمجير والمستجير، والحليف، والنّصير .
المعنى: يعاتب الشّاعر قوم الزّبرقان بن بدر، ويذكّرهم بأنّه كان في جوارهم، وكان بينهم وبينه أُخوّة ومودّة .
موطن الشَّاهد: (ويكونَ) .
وجه الاستشهاد: انتصاب فعل «يكونَ» بـ «أن» مضمرة وجوباً بعد واو المعيّة المسبوقة بالاستفهام التّقريريّ في قوله: «ألم أكُ جاركم» ؟ . «ويكونَ» في البيت منصوب بـ «أن» المضمرة بعد واو المعيّة بإجماع النّحاة على اختلافٍ في التّقدير؛ فمنهم من عدّه واقعاً في جواب الاستفهام، عند من يساوون بين الاستفهام الحقيقي والاستفهام التّقريري، ومنهم من عدّه في جواب النّفي؛ فعلى كلا الحالين؛ فهو منصوب بـ «أن» المضمرة وجوباً كما أسلفنا .

[إضمار «أن» جوازاً لا وجوباً]

وينتصب الفعل المضارع بـ«أن» مضمرة جوازاً؛ لا وجوباً، بعد أربعة أحرف، وهي: الفاء، وثمّ، والواو، وأو، وذلك إذا عَطَفْنَ على اسمٍ صريح(١).

[إضمار «أن» بعد «أو» إذا عطفت على اسم صريح]

مثالُ ذلك بعد «**أو**» قولُ الله -تعالى-: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآيِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِۦ﴾(٢) يقرأ في السبع برفع (**يرسل**) ونصبه، وقال أبو بكر بن مجاهد المقرئ(٣) -رحمه الله-، قرئ: ﴿لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةً أَوْ ءَاوِيَ﴾(٤) بنصب (**آوي**) ولا وجه له، وردَّ عليه ابنُ جنّي في مُحْتَسَبِهِ(٥) وغيره، وقالوا: وَجْهُهَا كوجه قراءة أكثر السَّبعة: ﴿أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾ بالنصب، وذلك؛ لتقدُّم الاسم الصريح، وهو (**قُوَّة**)، فكأنه قيل: لو أنَّ لي بكم قوةً أو إيواء إلى ركن شديد.

---

(١) أي: غير مقصود به معنى الفعل، وهو الجامد المحض، مصدراً كان، أو غيره، فإن كان الاسم غيرصريح؛ وهو المقصود به معنى الفعل، وهو الوصف المقرون بـ «أل» لم يجز النَّصب، مثل: «الطّائر فيغضبُ زيدُ الذُّباب»، وهو مثال ابن عقيل: فالطّائر: مبتدأ، والذّباب: خبره، وكلمة «فيغضب» معطوفة على الطّائر، وهو وصف فيه معنى الفعل مقرون بـ «أل»؛ حيث وضع «طائر» موضع «يطير»؛ والأصل: الذي يطير، فلمّا جيء بـ «أل» عُدل عن الفعل إلى اسم الفاعل؛ لأجل «أل»؛ لأنَّها، لا تدخل إلّا على الأسماء.

(٢) ٤٢ سورة الشورى، الآية: ٥١.
أوجه القراءات: قرأ نافع، واختلف عن ابن ذكوان، عن ابن عامر، فحكي عنه الوجهان؛ أي: الرّفع والنَّصب في «يرسل»، وقرأ باقي العشرة بالنَّصب. النشر: ٢/ ٣٥٢، والتَّيسير: ١٩٥، والإتحاف: ٣٨٤.
موطن الشَّاهد: (أو يرسلَ).
وجه الاستشهاد: مجيء «يرسلَ» -على قراءة النَّصب- منصوباً بـ «أن» مضمرة جوازاً بعد «أو».
والّذي سوَّغ النَّصب في «يُرسِلَ ويوحيَ» عطفهما على معنى قوله: إلّا وحياً؛ لأنَّه بمعنى: إلا أن يوحي. انظر المشكل: ٢/ ٢٧٩.

(٣) هو: أحمد بن موسى بن العبَّاس بن مجاهد البغدادي، إمام مقرئ محدِّث نحوي، تلا على قُنْبل وأبي الزّعراء، وأخذ عنه الدّارقطني والكتّاني، وغيرهما كثير؛ له: كتاب السّبعة في القراءات. توفي سنة ٣٢٤هـ.
سير أعلام النّبلاء: ١٥/ ٢٧٢، ومعرفة القرّاء: ١/ ٢١٦، والبداية والنّهاية: ١/ ١٣٩، والعبر: ٢/ ٢٠١.

(٤) ١١ سورة هود، الآية: ٨٠.
موطن الشَّاهد: (أو آويَ).
وجه الاستشهاد: انتصاب فعل «آويَ» بـ «أن» المضمرة جوازاً بعد «أو» المسبوقة بالاسم الصَّريح، وهو: قوّة.

(٥) المحتسب: كتاب في تاريخ القراءات الشاذّة، لابن جنّي.

[إضمار «أنْ» جوازاً بعد الواو]

ومثالُ ذلك بعد الواو قولُ مَيْسُونَ بنتِ بَحْدل[١]: [الوافر]

١٥٦-لَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي   أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفوفِ[٢]

الرواية فيه بنصب «تقرَّ» وذلك بـ«أنْ» مُضْمَرةً، على أنَّه معطوف على اللُّبس، فكأنه قال: للبسُ عباءة وقرةُ عيني.

[إضمار «أنْ» جوازاً بعد الفاء إذا عطفت على اسم صريح]

ومثال ذلك بعد الفاء قوله[٣]: [البسيط]

١٥٧-لَوْلا تَوَقُّعُ مُعْتَرٍّ فأرْضِيَهُ   مَا كُنْتُ أُوثِرُ إِتْرَاباً عَلَى تَرَبِ[٤]

[إضمار «أنْ» جوازاً بعد «ثمّ» إذا عطفت على اسم صريح]

ومثالُ ذلك بعد «ثم» قولُ الشاعر[٥]:

---

(١) هي: ميسون بنت بحدل بن أنيف من بني حارثة بن ضباب الكلبي، وهي زوجة معاوية بن أبي سفيان، وأم ابنه يزيد، شاعرة بدوية ملّت حياة التّرف والغربة عند زوجها، وفضّلت عليها حياة البداوة والتّقشّف؛ فطلّقها معاوية لذلك، ماتت سنة ٨٠هـ. الخزانة: ٣/ ٥٩٣، والكامل لابن الأثير: ٤/ ٤و٤٩، والمحبّر: ٢١.

(٢) **المفردات الغريبة**: عباءة: رداء واسع من الصّوف، ونحوه. تقرّ عيني: تسكن نفسي وتستريح. **الشّفوف**: الثّوب الرّقيق الذي يستشفّ ما تحته.
المعنى: تذكر الشّاعرة في معرض حديثها عن التقشّف وتفضيله على الدّعة والرّفاهية التي لاسعادة فيها: أنَّ لباسَها عباءةً من صوف مع هدوء بالٍ وراحة نفس أحبُّ إليها من لبس الملابس الرّقيقة الشّفافة التي تلبسها النّساء المتنعّمات في الحضر.
موطن الشّاهد: (وتقرّ).
وجه الاستشهاد: انتصاب فعل «تقرّ» بـ «أن» المضمرة جوازاً بعد الواو العاطفة على اسم خالصٍ، من التقدير بالفعل؛ وهو «لُبْسُ».

(٣) لم ينسب البيت إلى قائل معيَّن.

(٤) **المفردات الغريبة**: **توقّع**: ارتقاب وانتظار، **معترّ**: الفقير المتعرض للمعروف. **أوثر**: أفضّل. **إترابًا**: مصدر أترب الرّجل: كأنّه صار له من المال بمقدار التّراب. **تَرَب**: مصدر تَرِب الرجل -من باب فرح-: افتقر.
المعنى: يبيّن الشّاعر سبب سعيه وراء الغنى فيقول: لولا أنّني أتوقّع مجيء ذي حاجة يطلب إليّ معروفاً فأعطيه حتى أرضيَه بعطائي؛ ما كنت أفضّل الغنى على الفقر.
موطن الشّاهد: (فأرضِيَهُ).
وجه الاستشهاد: مجيء فعل «أُرضيَ» منصوباً بـ «أن» مضمرة بعد «الفاء العاطفة»؛ لأنّها سُبقت باسم خالص من التّقدير بالفعل، وهو «توقّع» الواقع مصدراً؛ وحكم إضمار «أن» بعد الفاء العاطفة الجواز، كما هو معلوم.

(٥) هو: أنس بن مدركة بن كعب الأكلبي الخثعمي، أبو سفيان، شاعر جاهليّ وفارس، وسيّد =

[البسيط]

١٥٨-إنّي وقَتْلِي سُلَيْكاً ثُمَّ أَعْقِلَهُ   كالثَّوْرِ يُضْرَبُ لَمَّا عَافَتِ الْبَقَرُ[١]

وكانت العرب إذا رأت البقر قد عَافَتْ ورود الماء، تعمد إلى الثور، فتضربه فتَرِدُ البقرُ حينئذٍ الماء، ولا تمتنع منه؛ فراراً من الضرب أنْ يصيبَها، وإنَّما امتنعوا من ضربها لضعفها عن حَمْلِهِ، بخلاف الثور.

وقولي: «**اسم صريح**» احتراز من نحو: «**ما تأتينا فتحدّثنا**» فإنَّ العطف فيه وإنْ كان على اسم متقدّم، فإنّا قد قدَّمْنَا أنَّ التقدير: ما يكون منك إتيان فحديث، لكنّ ذلك الاسم ليس بصريح؛ فإضمار «**أن**» هناك واجب لا جائز، بخلاف مسألتنا هذه؛ فإنَّ إضمار «**أن**» جائز، بل نصَّ ابنُ مالك في شرح العمدة[٢] على أنَّ الإظهارَ أحسنُ من الإضمار.

* * *

= قومه، ومن المعمَّرين، أدرك الإسلام، وأسلم، انحاز إلى علي بن أبي طالب في إحدى المعارك، وذلك سنة ٣٥هـ؛ وقيل: إنَّه عاش ١٤٥سنة . الأعلام: ٢/ ٢٥، والأغاني: ٩/ ٣٩٦٠، والإصابة: ١/ ٧٣، والخزانة: ٣/ ٣٦٦ .

(١) **المفردات الغريبة**: سُلَيكاً: بضم السّين وفتح اللّام، هو سُلَيك بن السُّلَكة -بزنة هُمَزة- وهو أحد ذؤبان العرب وشذّاذهم، وكان من حديثه أنّه مرَّ ببيت من خثعم، وأهله خلوف؛ فرأى امرأةً شابّة بضّة، فنال منها، فعلم بذلك أنس بن مُدركة؛ فسار خلفه فأدركه، وقتله . أعقله: أؤدّي ديته . **الثّور**: ذكر البقر؛ أو الطّحلب؛ وهو نبات مائي .

المعنى: يشبّه الشّاعر حاله بقتله سليكاً، ودفع ديته بذكر البقر الذي يُضرب إذا امتنع عن ورود الماء؛ لتشرب إناثه، عندما تمتنع من الشرب؛ لأنّ الإناث، لا تضرب، لكونها ذات لبن؛ فالشّاعر حصل له ضرر، من أجل نفع غيره، والمرأة لم يقتلها؛ لأنّها مقهورة .

موطن الشّاهد: (ثمّ أعقلَه) .

وجه الاستشهاد: مجيء فعل «أعقلَ» منصوباً بـ «أن» المضمرة بعد «ثمّ» العاطفة المسبوقة باسم خالص، وهو قوله «قتل» الواقع مصدراً؛ وحكم إضمار «أنْ» بعد «ثمّ» الجواز .

(٢) شرح العمدة: كتاب لابن مالك النّحوي المشهور .

[باب المجرورات]

ثم قلت: بابٌ - المَجْرُورات ثلاثةٌ؛ **أحدُها:** المَجْرُورُ بِالحَرْفِ، وهو: مِنْ، وإلى، وعَنْ، وعَلَى، والباءُ، واللَّامُ، وفِي - مُطْلَقاً، والْكَافُ، وحتَّى، والواو - للظاهر مُطْلقاً، والتَّاء للهِ وربِّ مُضافاً لِلْكَعْبَةِ أوِ اليَاءِ، وكَيْ لِمَا الاسْتِفْهَامِيَّةِ أوْ أنِ المُضْمَرَةِ وصِلَتِهَا، ومُذْ ومُنْذُ لِزَمَنٍ غَيْرِ مُسْتَقْبَلٍ، ولَا مُبْهَمٍ، ورُبَّ لِضَمِيرِ غَيْبَةٍ مُفْرَدٍ مُذَكَّرٍ يُمَيَّزُ بَمُطابِقٍ لِلْمَعْنَى قَلِيلًا، ولِمُنَكَّرٍ مَوْصُوفٍ كَثِيراً.

* * *

[أنواع المجرورات]

وأقول: لمَّا أنهيت القول في المرفوعات والمنصوبات، شَرَعْتُ في المجرورات، وقسَّمتها إلى ثلاثة أقسام: مجرور بالحرف، ومجرور بالإضافة، ومجرور بمجاورة مجرور، وبدأت بالمجرور بالحرف؛ لأنَّه الأصل، وإنَّما لم أذكر المجرور بالتَّبَعِيَّة، كما فعل جماعة؛ لأنَّ التَّبَعية ليست عندنا هي العاملة، وإنَّما العامل عامل المتبوع، وذلك في غير البدل، وعاملٌ محذوف في باب البدل، فرجع الجرُّ في باب التوابع إلى الجرِّ بالحرف والجرِّ بالإضافة.

* * *

[أوَّلاً: الحروف الجارّة]

[أقسام الحروف الجارّة]

وقسمت الحروف الجارّة إلى ستة أقسام:

أحدها: ما يجُرُّ الظَّاهر والمضمر، وبدأت به؛ لأنَّه الأصل، وهو سبعة أحرف: مِنْ[1]،

---

(١) مِنْ: تأتي للتبعيض؛ نحو قوله -تعالى-: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ﴾، ولبيان الجنس؛ نحو قوله -تعالى-: ﴿فَٱجْتَنِبُواْ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ﴾، ولابتداء الغاية، في غير الزمان كثيراً، وفي الزمان قليلًا؛ نحو قوله -تعالى-: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا﴾ وفي الزّمان؛ نحو قوله -تعالى-: ﴿لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ﴾، وتأتي زائدة؛ نحو: ما جاءني من أحدٍ؛ ولا تزاد مِنْ عند البصريين إلَّا بشرطين:
أحدهما: أن يكون المجرور بها نكرةً. =

وإلى[1]، وعَنْ[2]، وعَلَى[3]، والباءُ[4]، واللَّام[5]، وفي[6]، ومن أمثلة ذلك قوله -تعالى-: ﴿وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ﴾[7] ﴿إِلَى ٱللَّهِ مَرْجِعُكُمْ﴾[8] ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ﴾[9] ﴿طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾[10] ﴿رَّضِىَ ٱللَّهُ

= والثاني: أن يسبقها نفيٌ أو شبهه كالنَّهي والاستفهام، وتأتي بمعنى بدل نحو قوله -تعالى-: ﴿أَرَضِيتُم بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا مِنَ ٱلْـَٔاخِرَةِ﴾ أي: بدل الآخرة.

(١) إلى: تدلّ على انتهاء الغاية في الزّمان والمكان، تقول: سرت البارحة إلى آخر الليل، أو إلى نصفه، مشيت إلى آخر الطريق.

(٢) عن: تستعمل للمجاوزة كثيراً؛ نحو: رميت السَّهم عن القوس، وتأتي بمعنى بعد نحو قوله -تعالى-: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾؛ أي: بعد طبق.

(٣) على: تستعمل للاستعلاء كثيراً؛ نحو: عمر على السطح، وتأتي بمعنى في نحو قوله -تعالى-: ﴿وَدَخَلَ ٱلْمَدِينَةَ عَلَىٰ حِينِ غَفْلَةٍ مِّنْ أَهْلِهَا﴾؛ أي في حين.

(٤) الباء: تأتي للظرفية؛ نحو قوله تعالى-: ﴿وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم مُّصْبِحِينَ ﴿١٣٧﴾ وَبِٱلَّيْلِ﴾؛ أي: وفي اللَّيل، وتأتي للسببية؛ نحو قوله -تعالى-: ﴿فَبِظُلْمٍ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَٰتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ وَبِصَدِّهِمْ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ كَثِيرًا﴾.

(٥) اللَّام: تأتي للملك؛ نحو قوله -تعالى-: ﴿لِّلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ ولشبه المُلك؛ نحو: الباب للدّار، وتأتي للتّقرير؛ نحو: وهبت لزيد مالاً، وتأتي للتّعليل؛ نحو: جئت لإكرامك، ومثله، قول الشاعر:

وإنِّي لتعروني لذكراك هِزَّةٌ ... كما انتفضَ العصفور بلَّله القَطرُ

وتأتي زائدةً؛ نحو قوله -تعالى-: ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾.

(٦) في: تأتي للظرفية كثيراً؛ نحو: علي في المدرسة، وقد تأتي للسببية؛ نحو قوله عليه الصلاة والسلام: «**دخلت النَّار امرأةٌ، في هرَّة حبستها، فلا هي أطعمتها، ولا هي تركتها، تأكل من خشاش الأرض**» وخشاش الأرض: هوامها وحشراتها. هذه أبرز معاني الأحرف المذكورة، ويمكن الرّجوع إلى التصريح على التوضيح: ٢/ ٤-١٨، ومغني اللّبيب: ١٠٤-١٣٧-١٨٩-١٩٦-٢٢٣-٢٧٤-٤١٩. لمعرفة بقية المعاني.

(٧) ٣٣ سورة الأحزاب، الآية: ٧.
موطن الشَّاهد: (منك ومن نوح).
وجه **الاستشهاد**: مجيء **من** جارّة للمضمر في **منك**، وللاسم الظَّاهر، في «**من نوح**»؛ وهي في الموضعين تفيد ابتداء الغاية.

(٨) ٥ سورة المائدة، الآيتان: ٤٨/ ١٠٥.
موطن الشَّاهد: (إلى الله).
وجه **الاستشهاد**: مجيء **إلى** جارّة للفظ الجلالة **الله**؛ وهي تجرُ الظَّاهر والمضمر كما سنرى في الآيات التالية؛ وهي تفيد انتهاء الغاية.

(٩) ٦ سورة الأنعام، الآية: ٦٠.
موطن الشَّاهد: (إليه).
وجه **الاستشهاد**: مجيء **إلى** جارّةً للضمير المتّصل **الهاء**؛ ووقوعها دالة على انتهاء الغاية.

(١٠) ٨٤ سورة الانشقاق، الآية: ١٩.
موطن الشَّاهد: (عن طبق).
وجه **الاستشهاد**: مجيء **عن** جارّة للاسم الظَّاهر؛ ووقوعها بمعنى **بَعْدَ**؛ والتَّقدير: طبقاً بعد طبق.

عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾[١] ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾[٢] ﴿ءَامِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾[٣] ﴿ءَامِنُوا بِهِ﴾[٤] ﴿لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾[٥] ﴿لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾[٦] ﴿كُلٌّ لَهُ قَانِتُونَ﴾[٧] ﴿وَفِي الْأَرْضِ ءَايَاتٌ لِلْمُوقِنِينَ ﴿٢٠﴾﴾[٨] ﴿وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ الْأَنْفُسُ﴾[٩].

---

(١) ٥ سورة المائدة، الآية: ١١٩ .
موطن الشَّاهد: (رضي الله عنهم ورضوا عنه) .
وجه الاستشهاد: مجيء **عن** جارة للاسم المضمر في الموضعين .

(٢) ٢٣ سورة المؤمنون، الآية: ٢٢ .
موطن الشَّاهد: (عليها، على الفلك) .
وجه الاستشهاد: مجيء **على** جارَّة للاسم المضمر في الموضع الأول، وللاسم الظاهر في الموضع الثاني؛ وهي مفيدة للاستعلاء في الموضعين .

(٣) ٤ سورة النساء، الآية: ١٣٦ .
موطن الشَّاهد: (بالله) .
وجه الاستشهاد: مجيء **الباء** جارة **للفظ الجلالة** الظاهر .

(٤) ١٧ سورة الإسراء، الآية: ١٠٧ .
موطن الشَّاهد: (به) .
وجه الاستشهاد: مجيء **الباء** جارّة للاسم المضمر .

(٥) ٢ سورة البقرة، الآية: ٢٨٤ .
موطن الشَّاهد: (في السموات، في الأرض) .
وجه الاستشهاد: مجيء **في** جارة للاسم الظّاهر، في الموضعين؛ وهي مفيدة الظرفية فيهما .

(٦) ٢سورة البقرة، الآية: ٢٥٥ .
موطن الشَّاهد: (في السموات، في الأرض) .
وجه الاستشهاد: مجيء **في** جارة للاسم الظاهر في الموضعين؛ وهي مفيدة الظرفية فيهما أيضاً .

(٧) ٢ سورة البقرة، الآية: ١١٦ .
موطن الشَّاهد: **له** .
وجه الاستشهاد: مجيء **اللاّم** جارّة للاسم المضمر؛ وهي تفيد التّقرير .

(٨) ٥١ سورة الذاريات، الآية: ٢٠ .
موطن الشَّاهد: (للموقنين) .
وجه الاستشهاد: مجيء **اللاّم** جارّة للاسم الظاهر؛ وهي تفيد شبه الملك، والضّمير يعود على الجنّة .

(٩) ٤٣ سورة الزخرف، الآية: ٧١ .
موطن الشَّاهد: (فيها) .
وجه الاستشهاد: مجيء **في** جارّة للاسم المضمر؛ وهي تفيد الظّرفية .

والثَّاني: ما لا يجرُ إلَّا الظَّاهر، ولا يختص بظاهرٍ معيَّن، وهو ثلاثة: الكاف[(١)]، وحتَّى[(٢)]، والواو[(٣)].

والثَّالث: ما يجُرُ لفظتين بعينهما، وهو التاء؛ فإنها لا تجر إلَّا اسم الله، وربّاً مضافاً إلى الكعبة، أو إلى الياء؛ قال الله تعالى: ﴿تَٱللَّهِ تَفۡتَؤُاْ تَذۡكُرُ﴾[(٤)] ﴿تَٱللَّهِ لَقَدۡ ءَاثَرَكَ ٱللَّهُ عَلَيۡنَا﴾[(٥)] ﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصۡنَٰمَكُم﴾[(٦)] وقالت العرب: «**تَربِّ الكعبة**» و«**تَربِّي لأفعَلنَّ**».

الرَّابع: ما يجرُ فرداً خاصّاً من الظواهر، ونوعاً خاصّاً منها، وهي «كي»؛ فإنها لا تجر إلا أمرين؛ **أحدهما**: «**ما**» الاستفهامية، هي الفَرْدُ الخاصُّ، يقال لك: «**جِئتُكَ أَمسِ**» فتقول في السؤال عن علة المجيء: «**لِمَه؟**» أو «**كَيْمَهْ؟**» فكما أن «**لمهْ**» جار ومجرور كذلك «**كيمهْ**» والأصل لما وكيما، ولكن «**ما**» الاستفهامية متى دخل عليها حرف الجر؛ حُذِفَت ألفها وجوباً، كما قال الله -تعالى-: ﴿فِيمَ أَنتَ مِن ذِكۡرَىٰهَآ﴾[(٧)]

---

(١) الكاف: تأتي للتّشبيه كثيراً؛ نحو: خالد كالأسد، وتأتي للتعليل؛ نحو قوله -تعالى-: ﴿وَٱذۡكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمۡ﴾ أي: لهدايته إياكم، وتأتي زائدة للتّوكيد؛ ومن ذلك قوله -تعالى-: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾، وقد تستعمل الكاف اسماً، وذلك كقول العجّاج:

يضحكن عن كالبرد المنهمّ

المغني: ٢٣٩، والخزانة: ٤/٢٦٢ .

(٢) حتّى: تدلّ على انتهاء الغاية نحو قوله -تعالى-: ﴿حَتَّىٰ مَطۡلَعِ ٱلۡفَجۡرِ﴾ .

(٣) الواو: للقسم؛ نحو: والله لأقومَنَّ . التّصريح: ٢/٤-١٨ .

(٤) ١٢سورة يوسف، الآية: ٨٥ .
موطن الشّاهد: (تالله) .
وجه الاستشهاد: مجيء **التاء** جارّة للفظ الجلالة؛ وهي لا تجرّ إلّا لفظ الجلالة، وربّ الكعبة، وربّي .

(٥) ١٢ سورة يوسف، الآية: ٩١ .
موطن الشّاهد: (تالله) .
وجه الاستشهاد: مجيء **التّاء** جارة للفظ الجلالة، كما في الآية السابقة؛ ومعلوم أنَّ التّاء لا تجرّ غير لفظ الجلالة، وربّ ظاهرين .

(٦) ٢١ سورة الأنبياء، الآية: ٥٧ .
موطن الشّاهد: (تالله) .
وجه الاستشهاد: مجيء **التّاء** جارة للفظ الجلالة، كما في الآيتين السابقتين .

(٧) ٧٩ سورة النازعات، الآية: ٤٣ .
موطن الشّاهد: (فيم) .
وجه الاستشهاد: دخلت **في** على **ما** الاستفهاميّة؛ **فحذفت ألفها وجوباً** .

﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ﴾[(١)] ﴿بِمَ يَرْجِعُ ٱلْمُرْسَلُونَ﴾[(٢)] وحَسُن في الوقف أن تُردف بهاءِ السكت، كما قرأ البَزِّيُّ[(٣)] في هذه المواضع، وغيرها. **الثاني**: «**أن**» المضمرة وصلتها، وذلك هو النوع الخاص، وتقول: «**جِئْتُكَ كَيْ تُكْرِمَنِي**» فإن قدرت «**كي**» تعليليَّةً فالنصب بـ«**أن**» مضمرة، و«**أن**» مع هذا الفعل في تأويل مصدر مجرور بـ«كي»، وكأنك قلت: جئتك للإكرام[(٤)].

الخامس: ما يجرُّ خاصّاً من الظواهر، وهو «**مُنْذُ ومُذْ**»؛ فإنَّ مجرورهما لا يكون إلا اسمَ زمان، ولا يكون ذلك الزمان إلا معيّناً، لا مبهماً، ولا يكون (**ذلك**) المعيّن إلا ماضياً أو حاضراً، لا مستقبلاً، تقول: «**ما رأيته منذ يومِ الجمعة**» و«**مذ يومِ الجمعة**» و«**منذ يومنا**» «**ومذ يومنا**» ولا تقول: «**لا أراه منذ غد**» ولا «**مذ غد**» وكذا لاتقول «**ما رأيته منذ وقتٍ**».

السّادس: ما جرَّ نوعاً خاصّاً من المضمرات، ونوعاً خاصّاً من المظهرات، وهو «**رُبَّ**» فإنها إن جرَّت ضميراً، فلا يكون إلّا ضمير غيبة مفرداً مذكراً مراداً به المفرد المذكر وغيره، ويجب تفسيره بنكرة بعده مطابقة للمعنى المراد منصوبة على التمييز؛ نحو: «**رُبَّه رجلًا لَقِيت**» و«**رُبَّهُ رَجُلَيْنِ**» و« **رُبَّهُ رِجَالًا**» و«**رُبَّهُ امْرَأَةً**» و«**رُبَّهُ امْرَأَتَيْنِ**» و «**رُبَّه نِسَاءِ**» وكُلُّ ذلك قليل، وإن جرَّت ظاهراً، فلا يكون إلا نكرة موصوفة نحو: «**رُبَّ رَجُلٍ صَالِحٍ لَقِيتُ**» وذلك كثير.

فإن قلت: قد كان من حقك أن تؤخِّر التاء في الذكر عن الحروف المذكورة بعدها لاختصاص التاء باسم الله -تعالى- ورَبِّ الكعبة، واختصاصهنَّ إمّا بنوعٍ أو نوعين أو فرد ونوع، كما فصّلت، وأصل حرف الجرِّ أن لا يختصّ، والمختصّ

---

(١) ٧٨ سورة النبأ، الآية: ١ .
موطن الشّاهد: (عمّ) .
وجه الاستشهاد: دخلت **عن** على **ما** الاستفهامية؛ فحذفت ألفها وجوباً، كما في الآية السابقة .

(٢) ٢٧ سورة النمل، الآية: ٣٥ .
موطن الشّاهد: (بم) .
وجه الاستشهاد: دخلت **الباء** الجارة على **ما** الاستفهامية؛ فحذفت ألفها وجوباً .

(٣) هو: أبو الحسن، أحمد بن محمد بن عبد الله بن أبي بزة المخزومي بالولاء، الفارسي الأصل؛ولد سنة ١٧٠هـ، مقرئ مكة ومؤذنها، تلا على عكرمة بن سليمان، وسمع من ابن عيينة، وتلا عليه خلق كثير، مات سنة ٢٥٠ هـ؛ وقيل ٢٤٣هـ، سير أعلام النبلاء: ١٢/ ٥٠-٥١، وتاريخ ابن كثير: ٦/١١، والجرح والتّعديل: ٧١/٢، والأنساب: ٢/ ٢٠٢ .

(٤) تقدم بحث **كي** في باب **أن** المضمرة .

بنوع أقرب إلى الأصل من مختصّ بفرد، وكان ينبغي أن يتقدم المختص بنوعين وهو «رب»، على المختص بفرد ونوع وهي «كي».

قلت: إنما ذكرت التاء إلى جانب الواو؛ لأنَّها شريكتها في القسم، فتأخيرها عنها قطع للنَّظير عن نظيره، ولمَّا أردت أن أذكر شيئاً من أحكام «رُبَّ» اقتضى ذلك تأخيرها لئلا يقع ذكر أحكامها فاصلاً بين هذه الحروف؛ وأيضاً فإنني ذكرت حكم «رُبَّ» في الحذف وذكرت حكم بقية الحروف في ذلك ، فلو كانت «رُبَّ» مُقَدَّمة كان ذلك قطعاً للنَّظير عن النَّظير بالنسبة إلى الأحكام.

[جواز حذف «رُبَّ» وبقاء عملها]

ثم قلت: ويَجُوزُ حذفها مَعَهُ؛ فَيَجِبُ بَقَاءُ عَمَلِهَا، وذَلِكَ بَعْدَ الوَاوِ كَثِيرٌ، والْفَاءِ و«بَلْ» قَلِيلٌ، وحذفُ اللاَّمِ قَبْلَ «كَيْ»، وخَافِضِ «أَنْ» و«أَنَّ» مُطْلَقاً.

[حذف «رُبَّ» بعد الواو]

وأقولُ: لمَّا ذكرت أن «رُبَّ» تدخل على المنكر، بيَّنت أنه يجوز حذفها معه، وأشَرْتُ بهذا التقييد إلى أنها لا يجوز حذفها، إذا دخلت على ضمير الغيبة، ثم بينت أنها إذا حذفت؛ وجب بقاء عملها، وأن هذا الحكم، أعني حذفها وبقاء عملها، على نوعين: كثير، وقليل، فالكثير بعد الواو؛ كقوله[١]: [الرَّجز]

١٥٩-وَبَلَدٍ مُغْبَرَّةٍ أَرْجَاؤهُ ... كَأَنَّ لَوْنَ أَرْضِهِ سَمَاؤهُ[٢]

---

(١) هو: رؤبة بن عبد الله بن العجَّاج بن رؤبة التميمي السعدي، أبو الجحاف، من أفصح العرب وهو من مخضرمي الدّولتين الأموية والعباسية، توفي سنة ١٤٥هـ، الشعر والشعراء: ٢/ ٥٩٤، وتجريد الأغاني: ٥/ ٢٤٥، واللآلئ: ٥٦ .

(٢) وفي اللسان: وبلدٍ عاميَةٍ أعماؤه .
المفردات الغريبة: **عامية أعماؤه**: متناهية في العمى، وقيل: عامية، دارسة . **أعماؤه**: مجاهله .
الأرجاء: واحدها **رجا** وهي كلّ ناحية .
المعنى: وربَّ بلد أغبرت أقطاره ونواحيه، حتى أضحى لون سمائه كلون أرضه؛ وهذا من باب التشبيه المقلوب؛ كما هو واضح .
موطن الشَّاهد: (وبلد) .
وجه الاستشهاد: مجيء **بلدٍ** اسماً مجروراً بحرف **ربَّ** المحذوف بعد الواو، والباقي عمله؛ حيث جرَّ «**بلدٍ**» لفظاً، وحذف **رُبَّ** بعد الواو مع بقاء عمله كثير شائع في لغة العرب، والأمثلة لا تحصى؛ ومنها قول امرئ القيس بن حجر، في معلقته:

وَوادٍ كجوفِ العَيرِ قفرٍ قطعتُهُ ... به الذّئبُ يعوي كالخليع المعيَّلِ

وكقول الفرزدق:

وأطلسَ عسَّالٍ ومَا كانَ صَاحِباً ... دَعوتُ بنارِي مَوهِناً فأتاني

وقال[١]: [الطَّويل]

١٦٠-وَلَيْلٍ كَمَوْجِ البَحْرِ أَرْخَى سُدُولَهُ عَلَيَّ بِأَنْوَاعِ الْهُمُومِ لِيَبْتَلِي[٢]

وقوله[٣]: [الطَّويل]

١٦١-وَدَوِّيَّةٍ مِثْلُ السَّمَاءِ اعْتَسَفْتُهَا وَقَدْ صَبَغَ اللَّيْلُ الْحَصَى بِسَوَادِ[٤]

[حذف «رُبَّ» بعد الفاء]

والقليل بعد الفاء و«بلْ»، مثالُ ذلك بعد الفاء؛ قولُ امرئ القيس[٥]:

[الطَّويل]

١٦٢-فَمِثْلِكِ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ ومُرْضِعٍ فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمَ مُحْوِلِ[٦]

في رواية من روى بجر «مثل» و«مرضع» وأمّا من رواه بنصبهما فمثلك مفعولٌ لطرقت، وحُبْلَى: بَدَل منه.

---

(١) هو: امرؤ القيس بن حجر الكندي، وقد مرَّت ترجمته .

(٢) المعنى: ربّ ليل مخيف كموج البحر، أرخى أستاره وظلامه عليّ؛ ليختبر شجاعتي وجرأتي وعدم مبالاتي مما يثير الهول والفزع .
موطن الشَّاهد: (وليل) .
وجه الاستشهاد: حذْف حرف الجرّ رُبّ وبقاء عمله بعد الواو؛ وهذا كثير شائع في اللّغة، كما أسلفنا .

(٣) هو: ذو الرُّمّة، غيلان بن عقبة، العدوي البصري، وقد مرت ترجمته .

(٤) المفردات الغريبة: دوّيّة: هي الصحراء؛ وسمّيت بذلك؛ لأنَّ الرّياح وأصوات الوحوش تدوّي فيها. اعتسفتُها: (الاعتساف)، هو الأخذ على غير الطّريق؛ -وهنا- قطعتها على غير قصد واضح.
موطن الشَّاهد: (ودوّيّةٍ) .
وجه الاستشهاد: حذف حرف الجرّ الشّبيه بالزائد رُبّ وبقي عمله؛ فجرَّ «دوّيّةٍ» وحذف هذا الحرف مع بقاء عمله كثير شائع في لغة العرب، كما أسلفنا .

(٥) مرت ترجمته .

(٦) المفردات الغريبة: طرقت: جئت ليلًا . تمائم: جمع تميمة وهي التعويذة التي تعلّق على جبين الصَّبي؛ لتمنعه من العين في زعمهم . محول: الذي قد أتى عليه حَوْل، يقال: أحال إذا أتى عليه حول؛ أي: عام .
المعنى: يخاطب الشاعر صاحبته متحدثاً عن أمثالها من النساء اللواتي علقن به، ومنهنّ حوامل ومرضعات، وكيف كان يلهي بحضوره الأمَّ عن ابنها الرضيع الذي لم يتجاوز السنة من عمره.
موطن الشَّاهد: (فمثلك) .
وجه الاستشهاد: حُذف حرف الجرّ رُبَّ، وبقي عمله الجرّ، بعد الفاء؛ وهذا- على رواية الجرّ- وحذف رُبّ بعد الفاء قليل في اللّغة، حتى زعم بعضهم أنّ رُبّ لا تضمر بعد الفاء إلّا في بيتين؛ أحدهما: البيت الشاهد، والآخر:

فحورٍ قد لهوت بهنّ عِينٍ نواعم في المروطِ وفي الرّياط

[حذف «رُبَّ» بعد «بل»]

ومثالُه بعد «بَلْ» قوله[1]: [الرَّجز]

١٦٣- بَلْ بَلَدٍ مِلْءُ الْفِجَاجِ قَتَمُهْ[2]

[حذف لام التعليل إذا جرَّت «كي» المصدريَّة وصلتها]

ثم بينت أن حذف حرفِ الجر لا يختصُّ بـ«رُبَّ»، بل يجوز في حرف آخر في موضع خاص، وفي جميع الحروف في موضعين خاصّين.

أمَّا الأوَّل: ففي لام التعليل؛ فإنها إذا جَرَّت «كَيْ» المصدريَّة وصِلَتَهَا؛ جاز لك حذفها قياساً مُطَّرداً؛ ولهذا، تسمع النحويين يُجِيزُونُ في نحو: «**جِئْتُ كَيْ تُكْرِمَنِي**» أن تكون «**كي**» تعليلية و«**أن**» مضمرة بعدها، وأن تكون «**كي**» مصدرية واللاَّم مُقَدَّرَة قبلها.

[حذف حرف الجر إذا كان المجرور «أنَّ» وصلتها أو «أنْ» وصلتها]

وأمَّا **الثَّاني**: فإذا كان المجرور «**أنَّ**» وصلتها أو «**أن**» وصلتها؛ فالأوّل كقولك: «**عَجِبتُ أنك فاضلٌ**»؛ أي: من أنك، وقال الله -تعالى-: ﴿وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّـٰتٍ تَجْرِى﴾[3] ﴿وَأَنَّ ٱلْمَسَـٰجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا۟﴾[4] أي: بـأن

---

(١) هو: رؤبة بن العجّاج، وقد مرت ترجمته.

(٢) وتمامه: لا يُشترى كتّانُه وجهرمُه .

المفردات الغريبة: الفجاج: جمع (فجّ)، وهو الطّريق الواسع بين الجبلين . قَتَمه: القتم: الغبار. الجَهرَمُ-بزنة جَعْفَر- البساط؛ وابن برّي يرى أنها قرية من قرى فارس، تنسب إليها الثياب والبسط .

المعنى: ربّ بلدٍ بعيد يملأ الغبار ما بين سمائه وأرضه، صعب مسلكه، من كثرة الغبار التي تملأ فجاجه، لا يشترى منه بسط ولا غيرها، استطعت أن أقطعه وأن أبلغه على ناقتي القويّة؛ وفي هذا كناية عن تحمّله المشاق والمصاعب في أسفاره الكثيرة المرهقة .

موطن الشّاهد: (بل بلدٍ) .

وجه الاستشهاد: حُذف حرف الجر رُبّ وأبقي عمله بعد بل؛ وهذا قليلٌ في اللغة، ومثل هذا الشّاهد، قول رؤبة أيضاً: بل مَهمَهٍ قَطَعْتُ إثر مَهمَه .

شرح الشذور (تحقيق محيي الدين عبد الحميد): ٣٢٣، حا: ١ .

(٣) ٢ سورة البقرة، الآية: ٢٥ .

موطن الشّاهد: (أنَّ لهم جناتٍ) .

وجه الاستشهاد: مجيء أنَّ مؤوّلة مع ما بعدها بمصدر مجرور بحرف جرّ محذوف؛ والتقدير: بكون جنّات لهم؛ وحكم حذف الجرّ قبل أنّ وصلتها كثير شائع في اللّغة .

(٤) ٧٢ سورة الجن، الآية: ١٨ .

=

لهم جنات؛ لأن المساجد لله، والثَّاني كقولك: «**عَجِبتُ أنْ قَامَ زَيْدٌ**» أي: من أن قام، وقال الله -تعالى-: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَاۚ﴾[(١)] أي: في أن يطّوّف بهما، ﴿يُخْرِجُونَ ٱلرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَن تُؤْمِنُوا۟ بِٱللَّهِ﴾[(٢)] أي: لأن تؤمنوا، وقيل في: ﴿يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّوا۟ۗ﴾[(٣)]: إن الأصل لئلاَّ تضلوا، فحذفت اللاَّم الجارة و«**لا**» النافية، قيل: الأصل كراهة أن تضلوا؛ فحذف المضاف، وهذا أسهلُ، وقال الله -تعالى-: ﴿وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾[(٤)] أي: في أنْ تنكحوهنَّ، أو عن أن تنكحوهنَّ، على خلاف في ذلك بين أهل التفسير.

[ثانياً: المجرور بإضافة]

ثم قلت: **الثَّاني**: المجرور بالإضافة كـ«**غُلامِ زَيْدٍ**» ويُجَرَّدُ المُضَافُ مِنْ تَنْوينٍ أو

= **موطن الشَّاهد**: (وأنّ المساجد لله).
وجه الاستشهاد: مجيء **أنّ** مؤوّلة مع مابعدها بمصدر مجرور بحرف جرٍّ محذوف؛ والتقدير: لأن المساجد لله؛ أي: لكون المساجد لله؛ وحكم حذف حرف الجر قبل **أنَّ** وصلتها كثير شائع، كما أسلفنا.

(١) ٢ سورة البقرة، الآية: ١٥٨.
موطن الشَّاهد: (أن يطّوّف بهما).
وجه الاستشهاد: مجيء **أنّ** وصلتها مؤوّلة بمصدر مجرور، بحرف جرّ محذوف؛ وتقدير: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَاۚ﴾؛ أي: في تطوّفه؛ وحكم حذف الجرّ قبل **أنْ** المصدرية وصلتها كثير شائع في اللغة.

(٢) ٦٠ سورة الممتحنة، الآية: ١.
موطن الشَّاهد: (أن تؤمنوا).
وجه الاستشهاد: مجيء **أن** المصدريّة مؤوّلة مع ما بعدها بمصدر مجرور، بحرف جرّ محذوف؛ لأن التقدير- والله أعلم- يخرجون الرّسول وإيّاكم لأن تؤمنوا؛ وحذف حرف الجر قبل أن وصلتها مع بقاء عمله كثير شائع، كما أسلفنا.

(٣) ٤ سورة النساء، الآية: ١٧٦.
موطن الشَّاهد: (أن تضلّوا).
وجه الاستشهاد: قيل: إنّ المحذوف حرف الجر **ولا** النّافية؛ والتّقدير: لئلا تضلّوا؛ وقيل حذف المضاف؛ والتقدير: كراهة أن تضلّوا؛ وكلاهما جائز؛ وحذف حرف الجرّ قبل **أن** وصلتها كثير شائع كما بيّنا في الآيات السابقة.

(٤) ٤ سورة النساء، الآية: ١٢٧.
موطن الشَّاهد: (أن تنكحوهنَّ).
وجه الاستشهاد: مجيء **أن** وما بعدها مؤوَّلةً بمصدر واقع في محل جرٍّ بحرف جرّ محذوف؛ والتقدير: وترغبون في أن تنكحوهنّ، أو عن أن تنكحوهنّ؛ أي: ترغبون في نكاحهنَّ، أو عن نكاحهنَّ وعلى الوجهين؛ فالمصدر المؤوّل مجرور بحرف جرّ مقدّر.

نُونِ تُشْبِهُهُ مُطْلَقاً، ومِنَ التَّعْرِيفِ إِلَّا فِيمَا مَرَّ، وإذا كان المُضافُ صفةً والْمُضَافُ إِلَيْهِ مَعْمُولًا لَهَا، سُمِّيَتْ لَفْظِيَّة وغَيْر مَحْضَة، ولَمْ تُفِدْ تَعْرِيفاً وَلا تَخصيصاً، كـ«**ضَارِبِ زَيْدٍ**» و«**مُعْطَى الدِّينَارِ**» و«**حَسَنِ الْوَجْهِ**»، وإِلَّا فَمَعْنَوِيَّةٌ ومَحْضَة، تُفِيدُهُمَا، إِلَّا إذا كَانَ الْمُضَافُ شَدِيدَ الإِبْهَام كَغَيْرٍ وَمِثْلٍ وَخِدْنٍ، أو مَوْضِعُهُ مُسْتَحِقّاً لِلنَّكِرَةِ كـ«**جاء زَيْدٌ وَحْدَهُ**» و«**كَمْ نَاقَةٍ وفَصِيلَهَا لَكَ**» و«**لَا أَبَا لَهُ**» فلا يَتَعَرَّفُ. وتُقَدَّرُ بِمَعْنَى «**في**» نحو: ﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ و«**عُثْمَانُ شَهِيدُ الدَّارِ**» وبِمَعْنَى «**من**» في نحو: «**خَاتَمِ حَدِيدٍ**» ويجوزُ فيه النَّصْبُ في الثَّاني وإِتْبَاعُهُ لِلأَوَّلِ، وبِمَعْنَى اللَّامِ في البَاقي.

وأقول: الثَّاني: من أنواع المجرورات: المجرورُ بالإضافة.

[تعريف الإضافة]

والإضافة في اللغة: الإسنادُ، قال امرؤ القيس[1]: [**الطَّويل**]

١٦٤-فَلَمَّا دَخَلْنَاهُ أَضَفْنَا ظُهُورَنَا   إِلى كُلِّ حَارِيٍّ جَدِيدٍ مُشَطَّبِ[2]

أي: لَمَّا دخلنا هذا البيتَ، أَسْنَدْنَا ظهورنا إلى كل رَحْلٍ منسوب إلى الحِيرَةِ مخطَّطٍ فيه طرائق.

وفي الاصطلاح: إسنادُ اسم إلى غيره، على تنزيل الثَّاني من الأوَّل منزلة تنوينه، أو ما يقوم مقام تنوينه؛ ولهذا، وجب تجريدُ المضافِ من التنوين في نحو: «**غُلامِ زَيْدٍ**» ومن النون في نحو: «**غُلامَيْ زَيْد**» و«**ضَارِبي عَمْرو**» قال الله -تعالى-: ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِي لَهَبٍ﴾[3] ﴿إِنَّا مُرْسِلُوا۟ ٱلنَّاقَةِ﴾[4] ﴿إِنَّا مُهْلِكُوٓا۟ أَهْلِ هَٰذِهِ

---

(١) تقدَّمت ترجمته .

(٢) **المفردات الغريبة**: **أضفنا**: أسندنا، **الحاريّ**: المنسوب إلى الحيرة، وأراد رحالًا تصنع بها . **مُشطَّب**: مُخطَّط .
المعنى: لمّا دخلنا هذا البيت- المشار إليه- أسندنا ظهورنا إلى كلّ رحل منسوب إلى الحيرة، مخطط، وفيه طرائق، كما جاء في المتن.
موطن الشَّاهد: (أضفنا) .
وجه الاستشهاد: مجيء **أضفنا** بمعنى أسندنا ظهورنا؛ وعلى هذا، فمعنى **الإضافة**؛ التي هي مصدر **أضاف**: الإسناد، كما ذكر المؤلِّف .

(٣) ١١١ سورة المسد، الآية: ١ .
موطن الشَّاهد: (يدا أبي لهب) .
وجه الاستشهاد: حذفت النّون من **يدا**؛ لأنّها وقعت مضافاً؛ حيث أضيف إليها **أبي**؛ وحكم تجريد المضاف من التنوين أو النون الوجوب، كما جاء في المتن .

(٤) ٥٤ سورة القمر، الآية: ٢٧ .

=

﴿ٱلْقَرْيَةِ﴾[١]، وذلك؛ لأنَّ نون المثنى والمجموع على حَدِّهِ قائمة مقام تنوين المفرد[٢]. وإلى هذا أشَرْتُ بقولي: «**ويجرد المضاف من تنوين أو نون تشبهه**».

واحترزتُ بقولي: «**تشبهه**» من نون المفرد وجمع التكسير، كشيطان، وشياطين، تقول شيطانُ الإنس شَرٌّ من شَيَاطِينِ الْجِنِّ؛ فتثبت النون فيهما، ولا يجوز غير ذلك.

وقولي: «**مطلقاً**» أشَرْتُ (به) إلى أنها قاعدة عامة، لا يستثنى منها شيء، بخلاف القاعدة التي بعدها.

وكما أنَّ الإضافة تستدعي وُجُوبَ حذفِ التنوين والنونِ المشبهة له، كذلك تستدعي وجُوبَ تجريدِ المضاف من التعريف، سواء كان التعريف بعلامة لفظية أم بأمر معنوي؛ فلا تقول: الغلامُ زيدٍ، ولا زيدُ عمرٍو، مع بقاء زيد على تعريف العلمية، بل يجب أن تجرد الغلام من «أل»، وأن تعتقد في زيد الشيوعَ والتنكير، وحينئذٍ، يجوز لك إضافتهما[٣]، وهذه هي القاعدة التي تقدمت الإشارة إليها آنفاً.

والذي يُسْتثنى منها مسألة «**الضَّارِبِ الرَّجُلِ**» و«**الضَّارِبِ رَأْسِ الرَّجُلِ**» و«**الضَّارِبَا زيد**» و«**الضَّارِبُو زيد**» وقد تقدم شَرْحُهُنَّ في فصل المحلّى بـ«**أل**»؛ فأغنى ذلك عن إعادته؛ فلذلك، قلت: «**إلّا فيما استثني**»؛ أي: إلّا فيما تقدَّم لي استثناؤه.

[الإضافة نوعان]

ثم بينت بعد ذلك أنَّ الإضافة على قسمين: مَحْضَة، وغير مَحْضَة.

= موطن الشّاهد: (مرسلو النّاقة).
وجه الاستشهاد: جرّد المضاف **مرسلو** من النون؛ لأنّ الأصل: مرسلون، ولمّا أضيف إلى النّاقة؛ جرّد منها للإضافة؛ وحكم تجريده من النّون الوجوب، كما في الآية السّابقة.

(١) ٢٩ سورة العنكبوت، الآية: ٣١.
موطن الشّاهد: (مهلكو أهل).
وجه الاستشهاد: جرّد المضاف من **النّون**؛ لأنّه أُضيف إليه **أهل**؛ وحكم تجريده من **النون** الوجوب، كما أسلفنا.

(٢) وهو جمع المذكّر السّالم.

(٣) ومن ذلك، قول الشّاعر:

علا زيدنا يومَ النّقا رأسَ زيدِكم ... بأبيضَ من ماءِ الحديد يَمَانِ

الأشموني (١٣٠).

[(أ) الإضافة غير المحضة]

وأنَّ غير المحضة عبارة عمّا اجتمع فيها أمران: أمر في المضاف، وهو كونه صفة، وأمر في المضاف إليه، وهو كونه معمولاً لتلك الصفة، وذلك يقع في ثلاثة أبواب: اسم الفاعل، كـ«**ضَارِبِ زَيْدٍ**» واسم المفعول، كـ«**مُعْطَى الدِّينَارِ**» والصفة المشبَّهة، كـ«**حَسَنِ الْوَجْهِ**» وهذه الإضافة لا يستفيد بها المضاف تعريفاً ولا تخصيصاً، أمَّا أنه لا يستفيد تعريفاً فبالإجماع، ويدلُّ عليه أنك تصف به النكرة فتقول: «**مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضَارِبِ زَيْدٍ**» وقال الله -تعالى-: ﴿هَدْيًا بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ﴾[1] ﴿هَٰذَا عَارِضٌ مُّمْطِرُنَا﴾[2] إن لم تعرب (**ممطرنا**) خبراً ثانياً، ولا خبراً لمبتدأ محذوف، وأمّا أنه لا يستفيد تخصيصاً فهو الصحيح، وزعم بعض المتأخِّرين أنه يستفيده، بناء على أنَّ «**ضَارِبَ زَيْدٍ**» أخَصُّ من «**ضَارِبٍ**» والجوابُ أنَّ «**ضَارِبَ زَيْدٍ**» ليس فرعاً عن «**ضاربٍ**» حتى تكون الإضافة قد أفادته التخصيص، وإنما هو فرع عن «**ضَارِبٍ زَيْداً**» بالتنوين والنَّصْبِ، فالتخصيص حاصِلٌ بالمعمول، أضَفْتَ أمْ لم تُضِف.

وإنَّما سُمِّيَتْ هذه الإضافة غيرَ محضةٍ لأنها في نية الانفصال؛ إذ الأصل «**ضَارِبٌ زَيْداً**» كما بيّنا، وإنما سمّيتْ لفظية؛ لأنها أفادت أمراً لفظياً، وهو التخفيفُ، فإنّ «**ضَارِبَ زَيْدٍ**» أخَفُّ من «**ضَارِبٍ زَيْداً**».

[(ب) الإضافة المحضة]

وأنَّ الإضافة المحضة عبارةٌ عمّا انتفي منها الأمران المذكوران أو أحدهما؛ مثالُ ذلك: «**غُلَامُ زَيْد**» فإنَّ الأمرين فيهما منتفيان، و«**ضَرْبُ زَيْدٍ**» فإنَّ المضاف إليه وإن كان معمولاً للمضاف لكنَّ المضاف غير صفة، و«**ضَارِبُ زَيْدٍ أَمْسِ**» فإن

---

(١) ٥ سورة المائدة، الآية: ٩٥ .
موطن الشّاهد: (هدياً بالغ الكعبة) .
وجه الاستشهاد: مجيء **بالغ** صفة **لهدياً**؛ وهي نكرة، فدلّ على أنَّ إضافته إلى الكعبة، لم تفده تعريفاً، ولا تخصيصاً؛ لأنها إضافة غير محضة؛ والأصل: هدياً بالغاً الكعبة؛ فالمضاف إليه مفعول لاسم الفاعل، وليس مضافاً إليه أصلًا .

(٢) ٤٦ سورة الأحقاف، الآية: ٢٤ .
موطن الشّاهد: (عارضٌ ممطرنا) .
وجه الاستشهاد: مجيء **ممطرنا** صفةً **لعارض** وهو نكرة؛ ولو أنَّ الإضافة إلى نا أفادته تعريفاً أو تخصيصاً، لما جاز أن يوصف به النّكرة؛ ويمكن إعرابه خبراً ثانياً، أو خبراً لمبتدأ محذوف، كما في المتن .

المضاف، وإن كان صفة، لكن المضاف إليه ليس معمولاً لها؛ لأنَّ اسم الفاعل لا يعمل إذا كان بمعنى الماضي. فهذه الأمثلة الثلاثة وما أشبهها تسمَّى الإضافة فيها مَحْضَة؛ أي: خالصة من شائبة الانفصال ومعنويةً؛ لأنها أفادت أمراً معنوياً، وهو تعريف المضاف إن كان المضاف إليه معرفة؛ نحو «**غُلامُ زيدٍ**» وتخصيصه إن كان نكرة؛ نحو: «**غُلامُ امرأةٍ**» اللَّهمَّ إلّا في مسألتين فإنه لايتعرَّف، ولكن يتخصَّص.

إحداهما: أن يكون المضاف شديد الإبهام، وذلك كغيْرٍ ومِثْلٍ وشِبْهٍ وخِدْنٍ- بكسر الخاء المعجمة وسكون الدال المهملة- بمعنى صاحب، والدليل على ذلك أنك تَصِفُ بها النكرات؛ فتقول: «**مَرَرْتُ بِرَجُلٍ غَيْرِكَ، وبِرَجُلٍ مِثْلِكَ، وبِرَجُلٍ شِبْهِكَ، وبِرَجُلٍ خِدْنِكَ**» قال الله -تعالى-: ﴿**رَبَّنَآ أَخْرِجْنَا نَعْمَلْ صَٰلِحًا غَيْرَ ٱلَّذِى كُنَّا نَعْمَلُ**﴾[1].

الثَّانية: أن يكون المضاف في موضع مستحقّ للنكرة، كأن يقع حالاً أو تمييزاً أو اسماً لـ «**لا**» النافية للجنس؛ فالحال كقولهم: «**جاء زَيْدٌ وَحْدَهُ**»، والتمييز كقولهم: «**كَمْ ناقَةً وفَصيلَها**»، فـ«**كم**»: مبتدأ، وهي استفهامية، وناقَة: منصوب على التمييز، وفصيلها: عاطف ومعطوف، والمعطوف على التمييز تمييز، واسمُ «**لا**» كقولك: «**لَا أَبا لِزَيد**»، و«**لَا غُلامَيْ لِعَمْرٍو**». فإن الصحيح أنه من باب المضاف، واللاَّم مُقْحَمَةٌ، بدليل سقوطها في قول الشَّاعر[2]: [**الوافر**]

١٦٥-أَبِالْمَوْتِ الَّذِي لاَ بُدَّ أَنِّي مُلاقٍ -لاَ أَبَاكِ- تُخَوِّفِينِي[3]

---

(١) ٣٥ سورة فاطر، الآية: ٣٧ .
موطن الشَّاهد: (صالحاً غيرَ الذي) .
وجه الاستشهاد: مجيء **غير** مضافاً شديد الإبهام، وأضيف إلى الاسم الموصول؛ فلم يعرَّف، وإنما خصّص بالإضافة إليه .

(٢) هو: أبو حية النّمري- وقد مرّت ترجمته .

(٣) المعنى: أتخوفينني بالموت الذي لا بدَّ أن ألاقيه شئت أم أبيت؟ فمن أدرك أنَّه ميّت لا يخاف من شيء .
موطن الشَّاهد: (لا أباك) .
وجه الاستشهاد: مجيء **أبا** اسماً لـ **لا** النّافية للجنس، وأضافها إلى ضمير المخاطبة؛ وفي هذا دليل على أنَّ قولهم: **لا أبا لك** من باب الإضافة، واللّام مقحمة بين المضاف والمضاف إليه. وقد أوّل النّحاة **لا أبا لك** تأويلات مختلفة؛ لا داعي لذكرها الآن . ومثل الشَّاهد السّابق قول مسكين الدّارمي:

وقد مات شمَّاخ ومات مزرّدٌ وأيُّ كريم لا أباكَ مُخلّدُ

وفي البيت شاهد آخر- لم يقصده المؤلّف- وهو مجيء فعل **تخوفيني** مرفوعاً، وقد حذفت =

فهذه الأنواع كلُّها نكرات، وهي في المعنى بمنزلة قولك: جاء زيدٌ منفرداً، وكم نَاقَةً وفَصِيلاً لها، ولا أبا لكَ[١].

* * *

[الإضافة المعنويَّة ثلاثة أقسام]

ثم بيَّنت أنَّ الإضافة المعنوية على ثلاثة أقسام: مُقَدَّرة بـ«في»، ومقدرة بـ«من»، ومقدرة باللام.

[١- المقدَّرة بـ«في»]

فالمقدرة بـ«في» ضابِطُهَا: أن يكون المضاف إليه ظرفاً للمضاف؛ نحو قول الله -تعالى-: ﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾[٢] ﴿تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ﴾[٣] ونحو قولك: «**عُثْمَانُ شَهِيدُ الدَّار**» و«**الْحُسَيْنُ شَهِيدُ كَرْبَلَاء**» و«**مَالِكٌ عَالِمُ المدينَةِ**»[٤] وأكثر النحويين لم يثبت مجيء الإضافة بمعنى «**في**»[٥].

= النّون التي هي علامة الرّفع، وبقيت نون الوقاية؛ والذي سوّغ حذف النّون -هنا- اجتماع المثلين؛ والأصل: تخوفينني؛ وحذف **النّون** -هنا- جائز؛ وله شواهد في الشّعر؛ كقول الشّاعر:

أنا الذي يجدوني في صدورهم ... لا أرتقي صَدَراً منها ولا أرِدُ

فالأصل **في يجدوني**: يجدونني. وفي القرآن الكريم: ﴿فبمَ تبشروني﴾ ١٥ سورة الحجر، الآية: ٥٤ فجاء الفعل بنون واحدة.

(١) قال أبو علي الفارسي: **في قولهم**: **لا أبا لك، تقديران مختلفان، وذلك أنَّ ثبات الألف في أبا** من **لا أبا لك** دليل الإضافة؛ فهذا وجه، ووجه آخر، أنَّ ثباتَ اللّام وعمل **لا** في هذا الاسم يوجب التّنكير والفصل؛ فثبات الألف دليل الإضافة والتّعريف ووجود اللّام دليل الفصل والتّنكير، فتدافعا.

(٢) ٣٤ سورة سبأ، الآية: ٣٣.
موطن الشّاهد: (مكر اللّيل والنّهار).
وجه الاستشهاد: مجيء الإضافة معنوية في قوله -تعالى-: ﴿مَكْرُ ٱلَّيْلِ﴾ على تقدير **في**»؛ أي: ومكر في اللّيل، وجاء المضاف إليه **النّهار** ظرفاً للمضاف **مكر**.

(٣) سورة البقرة، الآية: ٢٢٦.
موطن الشّاهد: (أربعة أشهر).
وجه الاستشهاد: مجيء الإضافة في **أربعة أشهر** إضافةً معنويّة؛ **لأنَّ** المضاف إليه ظرف للمضاف «أربعة».

(٤) لا يصحّ في هذا المثال، أن تكون إضافته، بمعنى **في**؛ لأنَّ القصد ليس كونه عالماً في المدينة ولكنَّ القصد أنَّ المدينة لها عالم هو مالك، فالأقرب أن تكون الإضافة بمعنى اللّام وخصوصاً **أنَّ** الإضافة بمعنى «في» قليلة.

(٥) عند جميع النحويين تكون الإضافة على معنى «اللّام» ومذهب سيبويه وكثيرين أنها بمعنى =

[٢- المقدَّرة بـ«من»]

والمقدَّرة بـ«من» ضابِطُها: أن يكون المضاف إليه كُلاًّ للمضاف وصالحاً للإخبار به عنه؛ نحو قولك: «هذَا خَاتَمُ حَدِيدٍ» ألا ترى أن الحديد كلٌّ، والخاتَم جزء منه، وأنه يجوز أن يقال: الخاتم حديدٌ، فيخبر بالحديد عن الخاتم.

[٣- المقدَّرة باللاَّم]

وبمعنى اللاَّم فيما عدا ذلك؛ نحو: «يَدُ زيدٍ» و«غُلامُ عمرٍو» و« ثَوْبُ بكرٍ»[(١)].

= (اللاَّم أو من) فقط، ويرى بعضهم أنها تكون بمعنى (اللاَّم، ومِن، وفي) وهو اختيار ابن مالك . التَّصريح: ٢/ ٢٥ .

(١) أغفل المؤلّف بعض مباحث الإضافة؛ منها: أولاً: إضافة الاسم لما اتّحد به معنى أولفظاً . ومن المعروف أنّ الإضافة تفيد التّخصيص أو التّعريف، فلا بد إذاً، من أن يكون المضاف إليه غير المضاف؛ لأنَّ الشيء لا يتخصّص ولا يتعرف بنفسه؛ لذلك لا تصحُّ الإضافة في المترادفين، فلا يقال: **قمحُ برٍّ** ولا تصحّ أيضاً في الموصوف وصفته فلا يقال: **بلد جميل** وما ورد من ذلك فمؤوّل؛ كقولهم: **سعيد كرز** فكرز لقب لسعيد، فكأنّ هذا من إضافة الشيء إلى نفسه؛ لأنّ المرادَ من سعيد وكرز واحد، فيُؤوَّل الأوّل بالمسمّى والثّاني بالاسم فكأنّه قال: جاءني المسمَّى بهذا الاسم . قال سيبويه: إذا لقبت مفرداً بمفرده، أضفته إلى اللّقب؛ وذلك **قولك**: هذا سعيد كرز . أما ما ظاهره إضافة الموصوف إلى صفته، فمؤوّل على حذف مضاف إليه موصوف بتلك الصّفة؛ كقولهم: صلاة الأولى، والأصل: صلاة السَّاعة الأولى، فالأولى في مثل هذا التأويل صفة للسّاعة لا للصَّلاة؛ فحذف المضاف إليه هو الساعة، وأقيمت صفته مقامه، فصارت صلاة الأولى .

وثانياً: هل الأسماء كلّها صالحة للإضافة؟ الأصل: أنَّ الغالب في الأسماء صلاحيتها للإضافة وعدمها، وبعضهم، قسم الاسم بالنّسبة للإضافة، وعدمها سبعة أقسام؛ الأوَّل: ما تجوز إضافته وهو أكثر الأسماء . والثَّاني: ما تمتنع إضافته . وهي: الضّمائر، وأسماء الإشارة، وأسماء الموصول سوى أيّ، وأسماء الشّرط، وأسماء الاستفهام . والثّالث: ما تجب إضافته للجملة إمّا فعليّة وهو «إذا ولمّا الحينية» عند من جعلها اسماً وما تجب إضافته، لجملة اسمية أو فعلية وهو «حيث وإذْ» إلا أنّ **إذْ** قد تقطع عنها الإضافة لفظاً . والرابع: ماتجب إضافته للمفرد إما لفظاً ونيّة وهو **غير**، والجهات وهي: **فوق وتحت** . . . الخ وإمّا لفظاً فقط مثل: **كلا وكلتا فهما يضافان** لفظاً لضمير أو ظاهر . والخامس: مايضاف للمفرد الظّاهر؛ وهو **أولو، وأولات، وذو، وذات**»؛ السّادس: **كلّ** المنعوت بها، تضاف إلى الظاهر مثل **زيد الرجل كل الرجل** . والسابع: ما تضاف إلى الضّمير مطلقاً؛ مثل: **وحدك و كلّ في** التّوكيد، أو لخصوص ضمير المخاطب مثل: **لبّيك وسعديك وداليك**. التَّصريح: ٢/ ٣٣-٣٥، وابن عقيل: ٣/ ٤٨-٥٤ .

[ثالثاً: المجرور بالمجاورة ومواقعه]

ثم قلت: الثَّالِثُ: المَجْرُورُ لِلْمُجَاوَرَة، وهو شاذٌّ نحو: «**هذَا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ**». وقوله:

يَا صَاحِ بَلِّغْ ذَوِي الزَّوْجَاتِ كُلِّهِمُ

وليس منه: ﴿وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وَأَرۡجُلَكُمۡ﴾ على الأصحّ.

وأقول: الثَّالث من أنواع المجرورات: ما جُرَّ لمجاورة المجرور، وذلك في بابي النَّعت والتأكيد، قيل: وبابِ عطف النَّسَقِ.

فأمَّا النَّعتُ، ففي قولهم: «**هذَا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ**»[1] روي بخفض «**خرب**» لمجاورته للضبّ، وإنّما كان حقه الرفع؛ لأنه صفة للمرفوع، وهو الْجُحْرُ، وعلى الرفع أكثر العَرَب.

وأما التّوكيد ففي نحو قوله[2]: [البسيط]

١٦٦-يَا صَاحِ بَلِّغْ ذَوِي الزَّوْجَاتِ كُلِّهِمُ   أنْ لَيْسَ وَصْلٌ إذَا انْحَلَّتْ عُرَى الذَّنَبِ[3]

ف«**كلّهم**»: توكيد لذوي، لا للزوجات، وإلَّا لقال كلهنَّ، وذوي: منصوب على المفعولية، وكان حق «**كلهم**» النصب، ولكنه خفض لمجاورة المخفوض.

وأمّا المعطوف؛ فكقوله -تعالى-: ﴿إِذَا قُمۡتُمۡ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغۡسِلُواْ وُجُوهَكُمۡ

---

(١) قد ورد من ذلك قول امرئ القيس:

كأنَّ ثَبِيراً في عَرَانِينِ وَبْلِهِ   كبيرُ أناسٍ في بجادٍ مُزَمَّلِ

فخفض «مزمل» مع أنه وصف «كبير» المرفوع؛ لمجاورته لقوله **بجاد** المخفوض. وأنشد الفرّاء لذي الرُّمَّة:

كأنما ضربت قدام أعينها   قطناً بمستحصد الأوتار محلوجِ

فخفض «محلوجاً» على الجوار للمستحصد، وهو في المعنى نعت للقطن.

(٢) لم ينسب البيت إلى قائل معيّن.

(٣) المفردات الغريبة: انحلّت عرى الذّنب: كناية عن الضعف وعدم القدرة على الممارسة الجنسيّة.
المعنى: يخاطب الشاعر صديقه قائلًا: بلّغ أيها الصديق المتزوجين كلهم أنَّ عرى الوصال تتقطع إذا أصيب الزوج بعدم القدرة على الجماع.
موطن الشّاهد: (كلّهم).
وجه الاستشهاد: مجيء **كلّ** توكيداً لـ **ذوي** المنصوب على المفعوليّة؛ إلّا أنّه بدل أن يُنصب مثله، خُفض لوقوعه جوار **الزّوجات** المخفوض بالإضافة؛ وحكم هذا الجر للمجاورة شاذّ، كما بيّن المؤلّف.

﴿وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ وَٱمْسَحُوا۟ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ﴾[1]. في قراءة مَنْ جرَّ الأرْجُلَ لمجاورته للمخفوض وهو الرؤوس، وإنما كان حقه النصب، كما هو في قراءة جماعة آخرين، وهو منصوب بالعطف على الوجوه والأيدي، وهذا قول جماعة من المفسرين والفقهاء.

وخالفهم في ذلك المحقِّقون، ورأوا أنَّ الخفض على الجوارِ لا يحسن في المعطوف؛ لأنَّ حرف العطف حَاجِزٌ بين الاسمين ومُبْطِلٌ للمجاورة، نعم لا يمتنع في القياس الخفضُ على الجوار في عطف البيان؛ لأنه كالنعت والتوكيد في مجاورة المتبوع، وينبغي امتناعُه في البدلِ؛ لأنَّه في التَّقدير من جملة أخرى، فهو محجوزٌ تقديراً، ورأى هؤلاء أنَّ الخفض في الآية إنَّما هو بالعطف على لفظ «**الرؤوس**»، فقيل: الأرجُلُ مغسولة لا ممسوحة، فأجابوا على ذلك بوجهين؛ **أحدهما**: أنَّ المسح هنا الغَسْلُ، قال أبو عليّ: حكى لنا مَنْ لا يُتَّهم أن أبا زيد قال: المسحُ خفيفُ الغسلِ، يقال: مسحت للصلاة، وخُصَّتِ الرجلان من بين سائر المغسولات باسم المسح ليقتصد في صب الماء عليهما، إذ كانت مظنَّةً للإسراف، **والثَّاني**: أن المراد هنا المسح على الخفين، وجعل ذلك مسحاً للرِّجْلِ مجازاً، وإنما حقيقته أنه مَسْحٌ للخُفِّ الذي على الرجل، والسُّنَّة بَيَّنَتْ ذلك.

ويرجح ذلك القول ثلاثة أمور؛ **أحدها**: أنَّ الحمل على المجاورة حمل على شاذ؛ فينبغي صونُ القرآن عنه، **والثَّاني**: أنه إذا حمل على ذلك كان العطف في الحقيقة على الوُجُوهِ والأيدي؛ فيلزم الفصل بين المتعاطفين بجملة أجنبية وهو: ﴿وَٱمْسَحُوا۟ بِرُءُوسِكُمْ﴾ وإذا حمل على العطف على الرؤوس، لم يلزم الفصلُ

(١) ٥ سورة المائدة، الآية: ٦ .
أوجه القراءات: قرأ نافع، وابن عامر، وحفص، والكسائي، ويعقوب **أرْجُلَكُمْ** بالنَّصب؛ وعن الحسن أنه قرأ **وأرجلُكم** بالرّفع على الابتداء، والخبر محذوف؛ وقرأ الباقون بالخفض **أرجُلِكم** النَّشر: ٢/ ٢٤٥، والإتحاف: ١٩٨ .
موطن الشَّاهد: (وأرجلِكم) .
وجه الاستشهاد: مجيء «أرجلكم» مجرورةً لمجاورتها لـ «رؤوس» المجرورة، قال الأخفش وأبو عبيدة: «الخفض على الجوار». **والمعنى**: للغسل؛ وهو بعيد، لا يحمل القرآن عليه؛ وقيل غير ذلك، وأمَّا على قراءة النَّصب فـ «أرجلَكم» معطوفة على «الأيدي والوجوه» انظر تفصيل أوجه هذه المسألة في البيان: ١/ ٢٨٤، والعكبري: ١/ ١٢١، وتفسير القرطبي: ٦/ ٩١ وما بعدها .

بالأجنبي والأصل أن لا يفصل بين المتعاطفين بمفردٍ فضلاً عن الجملة، **الثَّالث**: أنَّ العطف على هذا التقدير حمل على المجاور، وعلى التقدير الأوَّل حمل على غير المجاور، والحمل على المجاور أولى.

فإن قلت: يدل للتوجيه الأوَّل قراءة النَّصب.

قلت: لا نسلّم أنها عَطْفٌ على الوجوه والأيدي، بل على الجار والمجرور، كما قال(١): [الرّجز]

يَسْلُكْنَ من نَجْدٍ وَغَوْراً غَائِرا(٢)

* * *

(١) هو العجّاج: واسمه عبد الله بن رؤبة من بني سعد بن زيد مناة بن تميم، يكنّى: أبا الشّعثاء؛ وهي ابنته. ولقّب بالعجّاج لقوله: حتى يعجَّ عندها من عجعجا، اتّهمه سليمان بن عبد الملك بأنّه لا يحسن الهجاء؛ فقال: إنَّ لنا أخلاقاً تمنعنا من أن نظلم، وأصحاباً تمنعنا من الظّلم، وهل رأيت بانياً، ولا يُحسِنُ أن يهدم، وقد عُمِّرَ طويلًا، ومات سنة ٩٦هـ. الشّعر والشعراء: ٢/ ٥٩١، والجمحي: ٢/ ٧٥٣-٧٦١.

(٢) وبعده: فواسِقاً عن قصدها جوائرا.
المفردات الغريبة: **نجد**: هو ما ارتفع من الأرض. غوراً: المطمئن من الأرض.
المعنى: يذهبن فيما ارتفع من الأرض، وما اطمأنّ منها، خارجات عمّا طلب إليهنّ أن يكنّ عليه، مائلات عن القصد الواضح الذي ينبغي أن يسرن عليه.
موطن الشّاهد: (وغوراً).
وجه الاستشهاد: مجيء «غوراً» معطوفاً بالنَّصب على الجار والمجرور؛ ومعلوم أنَّ المعطوف يجب أن يشارك المعطوف عليه، في إعرابه؛ وهذا يدلّنا دلالة واضحة أنّ المعطوف عليه -هنا- منصوب؛ ولمّا لم يكن منصوباً في اللفظ، تعيّن أن يكون منصوباً في المحل؛ لأنّ المعنى: يسلكن نجداً وغوراً غائراً؛ وفعل **سلك** يتعدّى بنفسه، كما جاء في الحديث الشّريف: «من **سلك** طريقاً يلتمس فيه علماً سهّل الله له به طريقاً إلى الجنّة».

[باب المجزومات]

ثم **قلت**: بابٌ- الْمَجْزُومَاتُ الأفْعَالُ الْمُضَارِعَةُ الدَّاخِلُ عَلَيْهَا جَازِمٌ، وهو ضَرْبَانِ: جَازِمٌ لِفِعْلٍ، وهو: «**لَمْ، ولَمَّا، ولامُ الأمرِ، ولا في النَّهيِ**»، وجَازِمٌ لِفِعْلَيْنِ، وهو أدَوَاتُ الشَّرطِ: «**إنْ، وَإذما**»، لمجرَّدِ التَّعليقِ، وَهُمَا حَرْفَان، و«**مَنْ**» لِلعَاقِلِ، وَ«**مَا ومَهمَا**» لِغَيْرِه، و«**مَتى وأيَّانَ**» لِلزَّمَانِ، و«**أَينَ وَأَنَّى وحَيْثُمَا**» لِلمَكَانِ، و«**أَيٌّ**» بِحَسَبِ مَا تُضَافُ إِلَيْهِ، ويُسَمَّى أوَّلُهُمَا شَرْطاً، وَلا يَكُونُ ماضِيَ الْمَعْنَى، وَلا إنْشَاءً، وَلا جامِداً، وَلا مَقْرُوناً بِتَنْفيسٍ، وَلا قَدْ، وَلا نَافٍ غَيْرِ لا وَلَمْ، وَثَانِيهِمَا جَواباً وجَزَاء.

وأقول: لمَّا أنهيتُ القولَ في المجرورات، شرعت في المجزومات، وبهذا الباب تتم أنواع الْمُعْرَبَاتِ، وبيَّنت أنَّ المجزومات، هي الأفعالُ المضارعةُ الداخلُ عليها أداةٌ من هذه الأدوات الخمس عَشْرَة، وأنَّ هذه الأدوات ضربان:

[الأحرف الجازمة لفعل واحد]

ما يجزم فعلاً واحداً، وهو أربعة: «**لم**»؛ نحو: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ﴿٣﴾ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾[1]، وَ«**لَمَّا**»؛ نحو: ﴿لَمَّا يَقْضِ مَآ أَمَرَهُۥ﴾[2]، ﴿بَل لَّمَّا يَذُوقُوا۟ عَذَابِ﴾[3] ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُوا۟ مِنكُمْ﴾[4] ولام الأمر؛ نحو:

---

(١) ١١٢ سورة الصمد، الآيتان: ٣، ٤ .
موطن الشّاهد: (لم يلدْ، ولم يولدْ، ولم يكنْ) .
وجه الاستشهاد: مجيء كلّ من **يلدْ ويولدْ ويكنْ** مجزوماً بالحرف الجازم **لم**؛ وحكم الجزم بعد هذا الحرف الوجوب .

(٢) ٨٠ سورة عبس، الآية: ٢٣ .
موطن الشّاهد: (لمّا يقضِ) .
وجه الاستشهاد: مجيء فعل **يقضِ** مجزوماً بـ **لمّا** وعلامة جزمه حذف الياء؛ وحكم الجزم **بلمّا** الوجوب .

(٣) ٣٨ سورة ص، الآية: ٨ .
موطن الشّاهد: (لمّا يذوقوا) .
وجه الاستشهاد: مجيء فعل **يذوقوا** مجزوماً بـ **لمّا** وعلامة جزمه حذف النّون؛ لأنّه من الأفعال الخمسة؛ وحكم الجزم بـ **لمّا** الوجوب، كما في الآية السابقة .

(٤) ٣ سورة آل عمران، الآية: ١٤٢ .

=

﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِۦ﴾[١] و«لا» في النَّهي؛ نحو: ﴿لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾[٢] وقد يُستعاران للدعاء؛ كقوله -تعالى-: ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾[٣] ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ﴾[٤].

[الأحرف الجازمة لفعلين اثنين وأقسامها]

وما يجزم فعلين[٥]، وهو الإحدى عشرة الباقيةُ[٦]، وقد قسمتها إلى ستة أقسام:

= موطن الشّاهد: (لمّا يعلـم).
وجه الاستشهاد: مجيء فعل **يعلم** مجزوماً بـ **لمّا** كما في الآيتين السّابقتين.

(١) ٦٥ سورة الطلاق، الآية: ٧.
موطن الشّاهد: (لِيُنفِقْ).
وجه الاستشهاد: مجيء فعل **يُنفقْ** مجزوماً بـ **لام الأمر**؛ وحكم الجزم بلام الأمر الوجوب.

(٢) ٩ سورة التوبة، الآية: ٤٠.
موطن الشّاهد: (لا تحزنْ).
وجه الاستشهاد: مجيء فعل **تحزنْ** مجزوماً بـ **لا** النّاهية؛ وحكم الجزم بـ **لا** النّاهية الوجوب.

(٣) ٤٣ سورة الزخرف، الآية: ٧٧.
موطن الشّاهد: (ليقضِ).
وجه الاستشهاد: مجيء فعل **يقضِ** مجزوماً بلام الدُّعاء، وعلامة جزمه حذف حرف العلة؛ ومعلوم أنّ لام الدُّعاء، هي لام الأمر، غير أنّه استعير لها معنى الدُّعاء تأدّباً مع الحقّ جلّ جلاله.

(٤) ٢ سورة البقرة، الآية: ٢٨٦.
موطن الشّاهد: (لا تؤاخذْنا).
وجه الاستشهاد: مجيء فعل **تؤاخذنا** مجزوماً بـ **لا** الدُّعائيّة؛ وأصلها: **لا** النّاهية، استعير لها معنى الدُّعاء، كما في الآية السّابقة.

(٥) سواء أكان الفعلان مضارعين مثل: ﴿وَإِن تَعُودُواْ نَعُدْ﴾ أو ماضيين، مثل: ﴿وَإِنْ عُدتُّمْ عُدْنَا﴾ أو ماضياً فمضارعاً مثل: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ ٱلْأَخِرَةِ نَزِدْ لَهُۥ فِى حَرْثِهِۦ﴾ أو مضارعاً فماضياً، وهو قليل؛ والصحيح جوازه اختياراً، كحديث: **من يقم ليلة القدر إيماناً واحتساباً غفر له**.
ابن عقيل: ٤/٣٣-٣٤، والتّصريح: ٢/٢٤٨-٢٤٩.

(٦) ترك المؤلّف من الجوازم: (كيفما وإذا ولو) وذلك؛ لأنّ **كيفما** لم يرد الجزم بها في نثر ولا شعر؛ ولكن أجازه الكوفيّون قياساً على **حيثما**، وأما **إذا** فلا تجزم إلّا في الشّعر، ويرى ابن مالك في التّسهيل، أنّها تعمل في الشّعر كثيراً، وفي النّثر قليلًا، ويرى ابن هشام: أنّها لا تعمل في الجزم إلّا في الضّرورة؛ كقول الشّاعر:

وإذا تـصـبْـك خـصـاصـةٌ فـتـجـمّـل

وهناك من يروي الشّطر هكذا:

وإذا تـكـون خـصـاصـة فـتـجـمّـل

ولا شاهد فيه على هذه الرّواية. =

أحدها: ما وضع للدلالة على مجرد تعليق الجواب على الشرط، وهو «إنْ وإذْمَا»، قال الله -تعالى-: ﴿وَإِن تَعُودُواْ نَعُدْ﴾[1] وتقول: «إذْمَا تَقُمْ أَقُمْ».

وهما حرفان، أمَّا «إنْ» فبالإجماع، وأما «إذْمَا» فعند سيبويه، والجمهور، وذهب المبرد وابن السراج والفارسي إلى أنها اسم.

وفهم من تخصيصي هذين بالحرفية أنَّ ما عداهما من الأدوات أسماء، وذلك بالإجماع في غير «مَهْمَا» وعلى الأصح فيها، والدليلُ عليه قوله -تعالى-: ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ﴾[2] فعاد الضمير المجرور عليها، ولا يعود الضمير **إلّا** على اسم.

الثاني: ما وضع للدلالة على مَنْ يعقل، ثم ضُمِّن معنى الشرط، وهو «مَنْ»؛ نحو: ﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾[3].

الثالث: ما وضع للدلالة على ما لا يعقل، ثم ضُمِّن معنى الشرط وهو «ما» و«مهما»؛ نحو قوله -تعالى-: ﴿وَمَا تَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ﴾[4] ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ﴾[5] الآية.

= وأما لو فلا تجزم إلّا في الضّرورة، كقوله:

ولـو يـشـأ طَـارَ بِـهَـا ذُو مَـيْـعَـةٍ

انظر حاشية الصّبّان على الأشموني: ٤/ ١٣ .

(١) ٨ سورة الأنفال، الآية: ١٩ .
موطن الشّاهد: (إن تعودوا نعدْ) .
وجه الاستشهاد: جُزم الفعلان **تعودوا ونعد** بحرف الشّرط الجازم **إنْ** الذي يجزم فعلين مضارعين؛ الأوّل **تعودوا**؛ وهو فعل الشّرط، والثاني **نعدْ** وهو جواب الشّرط وجزاؤه .

(٢) ٧ سورة الأعراف، الآية: ١٣٢ .
موطن الشّاهد: (مهما تأتنا به) .
وجه الاستشهاد: مجيء **مهما** اسم شرط جازم؛ لعودة الضّمير المجرور عليها؛ ومعلوم أنَّ الضّمير، لا يعود إلّا على اسم .

(٣) ٤ سورة النساء، الآية: ١٢٣ .
موطن الشّاهد: (من يعملْ سوءاً يجز به) .
وجه الاستشهاد: مجيء «من» اسم شرط جازم لمن يعقل، ومجيء فعل **يعمل** مجزوماً به؛ وهو فعل الشّرط، وفعل **يُجزَ** مجزوماً به أيضاً وهو مبنيٌّ للمجهول؛ لأنَّه جواب الشّرط وجزاؤه؛ وعلامة جزم **يُجزَ** حذف حرف العلّة من آخره؛ وحكم الجزم بـ **مَن** الوجوب .

(٤) ٢ سورة البقرة، الآية: ١٩٧ .
موطن الشّاهد: (ما تفعلوا . . . يعلمْه) .
وجه الاستشهاد: مجيء «ما» اسم شرط جازم للدّلالة على ما لا يعقل، وقد جزم فعلين اثنين؛ الأوّل: «تفعلوا»؛ وهو فعل الشّرط، والثّاني: «يعلمْهُ» وهو جواب الشّرط؛ وحكم الجزم بـ «ما» الوجوب .

(٥) ٧ سورة الأعراف، الآية: ١٣٢ .
موطن الشّاهد: (مهما تأتنا) . =

الرَّابع: ما وضع للدلالة على الزمان، ثم ضُمِّن معنى الشَّرط، وهو «**مَتَى**» و«**أيَّان**»، كقول الشَّاعر[١]: **[الطويل]**

١٦٨ وَلَسْتُ بِحَلَّالِ التِّلَاعِ مَخَافَةً ولكِنْ مَتَى يَسْتَرْفِدِ القومُ أَرفِدِ[٢]

وقول الآخر[٣]: **[البسيط]**

١٦٩- أيَّان نُؤمنْكَ تأْمَنْ غَيْرَنَا، وإذا لَمْ تُدْرِكِ الأمْنَ مِنَّا لَمْ تَزَلْ حَذِرَا[٤]

الخامسُ: ما وضعَ للدلالة على المكان، ثم ضُمِّنَ معنى الشّرط، وهو ثلاثة: «**أينَ**» و«**أنى**»، و«**حَيثُمَا**»؛ كقوله -تعالى-: ﴿**أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ**﴾[٥] وقول الشَّاعر[٦]: **[الطويل]**

١٧٠- خَلِيلَيَّ أنى تَأتِيَانِيَ تَأتِيَا أخاً غَيْرَ ما يُرْضِيكُمَا لا يُحَاوِلُ[٧]

= وجه الاستشهاد: مجيء **مهما** اسم شرط جازم، وضع لِمَا لا يعقل مثل **ما** في الآية السَّابقة .

(١) هو: طرفة بن العبد البكري- وقد مرَّت ترجمته .

(٢) المفردات الغريبة: التِّلاع: (بكسر التَّاء المثنّاة)، جمع تَلْعَة بفتح فسكون؛ وهي: ما ارتفع من الأرض وما انهبط؛ وهو من الأضداد، وأراد به -هنا- ما ارتفع . يسترفد القوم: يطلبوا الرِّفْد (بكسر فسكون) وهي: العطية . وأرفد، من الرِّفد: وهو العطاء والصِّلة، ورفده يرفده: أعطاه؛ ورفده: أعانه .

المعنى: ليس نزولي في الأعالي خوفاً من الأعداء؛ أو تخوّفاً من البذل والعطاء؛ ولكن متى يطلب إليّ قومي المعروف والصِّلة؛ أسارع لإعطائهم، وصلتهم، وإعانتهم .

موطن الشَّاهد: (متى يسترفِد، أرفِدِ) .

وجه الاستشهاد: مجيء «متى» جازمةً فعلين مضارعين؛ الأوَّل **يسترفد**؛ وهو فعل الشّرط، والثَّاني: **أرفد** وهو جواب الشّرط؛ وأصل **متى** ظرفيّة زمانيّة، ثم تضمّنت معنى الشّرط .

(٣) لم ينسب البيت إلى قائل معيّن .

(٤) المفردات الغريبة: نؤمِنكَ: ماضيه: آمنهُ، منحه الأمان . حذِراً: خائفاً وجلًا .

المعنى: متى أعطيناك الأمن والاطمئنان في جوارنا؛ استطعت أن تأمن غيرنا من الأقوام؛ لأنّك قويٌّ بنا، وإذا لم تحظَ بالأمن والأمان منّا، ظللت خائفاً مترقّباً .

موطن الشَّاهد: (أيّان نؤمنك تأمَنْ) .

وجه الاستشهاد: جزم بـ **أيّان** فعلين مضارعين؛ الأوّل: **نؤمنك**؛ وهو فعل الشَّرط، والثّاني: «تأمَنْ» وهو جواب الشّرط وجزاؤه؛ ومعلوم أنّ **أيّان** في أصل وصفه، للدّلالة على الزّمان، ثمّ ضمّن معنى الشّرط، كما جاء في المتن .

(٥) ٤ سورة النساء، الآية: ٧٨ .

موطن الشَّاهد: (أينما تكونوا يدركْكم) .

وجه الاستشهاد: مجيء **أينما** اسم شرطٍ جازماً؛ جزم فعلين مضارعين؛ الأوّل: **تكونوا**، والثَّاني: **يدرككم**؛ ومعلوم أنَّ **أينما** وضع للدّلالة على الظرفيّة المكانية، ثم ضمّن معنى الشّرط، كما في المتن .

(٦) لم ينسب إلى قائل معيَّن .

(٧) المفردات الغريبة: خليليّ: تثنية خليل، وهو الصَّديق . **يحاول**: يريد . =

وقوله[(١)]: [الخفيف]

١٧١- حَيْثُمَا تَسْتَقِمْ يُقَدِّرْ لَكَ اللَّـ ـهُ نَجَاحاً فِي غَابِرِ الأَزْمَانِ[(٢)]

السَّادسُ: ما هو مُتَرَدِّدٌ بين الأقسام الأربعة، وهي «**أيٌّ**»؛ فإنها بحسب ما تضاف إليه؛ فهي في قولك: «**أيُّهُمْ يَقُمْ أَقُمْ معه**» من باب «**مَنْ**»، وفي قولك: «**أيَّ الدَّوَابِّ تركَبْ أركبْ**» من باب «**ما**»، وفي قولك: «**أيَّ يَوْمٍ تَصُمْ أَصُمْ**» من باب «**متى**»، وفي قولك: «**أيَّ مكانٍ تجلِسْ أجلس**» من باب «**أينَ**»[(٣)].

* * *

ثم بَيَّنْت أنَّ الفعل الأوَّلَ يُسمَّى شَرْطاً، وذلك؛ لأنَّه عَلامة على وجود الفعل

= المعنى: يخاطب الشّاعر صديقين قائلًا: إن تأتياني في أيّ مكان، وفي أيّ جهة تجدا أخاً لا يريد ولا يبغي إلّا ما يعجبكما ويرضيكما.
موطن الشّاهد: (أنّى تأتياني تأتيا).
وجه الاستشهاد: جزم بـ **أنّى** فعلين؛ الأوّل: **تأتياني** والثّاني: **تأتيا**؛ ومعلوم أنَّ **أنّى** ظرفيّة مكانيّة في أصل وضعها، ثمّ ضمّنت معنى الشّرط؛ وحكم الجزم بها واجب كبقية أسماء الشّرط الجازمة.

(١) لم ينسب البيت إلى قائل معيَّن.

(٢) المفردات الغريبة: تستقم: من الاستقامة وهي الاعتدال، والسّير في الطَّريق المستقيم. يقدر: من القدر، وأراد: يهيّئ. نجاحاً: (النّجاح)، الظفر بالحوائج. غابر الأزمان: باقيها، وقد تستعمل بمعنى الماضي. الأزمان: جمع زمن؛ وهو مدّة قابلة للقسمة، ويطلق على الوقت القليل والكثير.
المعنى: في أيّ مكان وفي أيّ زمان كنت، إن أحسنت سلوكك واعتدلت في تصرفاتك، يهيئ اللـه لك الظّفر بمطلبك في مستقبل أيامك.
موطن الشّاهد: (حيثما تستقمْ يقدّرْ).
وجه الاستشهاد: مجيء **حيثما** اسم شرط جازم لفعلين؛ الأوّل: **تستقم**، والثّاني: **يقدّر**؛ ومعلوم أنَّ **حيثما** وضع للدّلالة على المكان، ثمّ تضمّن معنى الشّرط، كما جاء في المتن.

(٣) حاصل إعراب أسماء الشرط، وكذا الاستفهام: أنَّ الأداة إن وقعت على زمان أو مكان؛ فهي في محلّ نصب على الظرفيّة لفعل الشّرط، إن كان تامّاً نحو: **متى تأته**، **وأيّان نؤمنك**، **وحيثما تستقم** وظرفاً لخبره إن كان ناقصاً كـ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ﴾ **فأينما** ظرف متعلّق بمحذوف خبر **تكونوا** الذي هو فعل الشرط، ويدرككم جوابه، وإن وقعت على حدث فمفعول مطلق لفعل الشّرط كـ **أيّ ضرب تضربْ أضربْ**، أو على ذات؛ فإن كان فعل شرط لازماً نحو: من يقم أضربه؛ فهي مبتدأ، وكذا إن كان متعدياً واقعاً على أجنبي منها نحو: ﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾ وخبره إمّا جملة الشّرط، أو الجواب أو هما معاً، أقول: فإن كان متعدّياً وسلّط على الأداة فهي مفعوله نحو: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِهِۦ عَلِيمًا﴾ **ومن يضربْ زيداً أضربه**، وإن سلط على ضميرها أو على ملابسه فاشتغال نحو: **من يضربه أو من يضربْ أخاه زيد أضربه فيجوز في من كونها مفعولًا لمحذوف**، يفسره فعل الشّرط، أو مبتدأ وخبره ما مرَّ - أي جملة الشّرط أو الجواب أو هما معاً.

الثاني، والعلامة تسمّى شرطاً، قال الله -تعالى-: ﴿فَقَدْ جَآءَ أَشْرَاطُهَاۚ﴾[١] أي: علاماتها والأشْرَاطُ في الآية جمع شَرَطٍ -بفتحتين- لا جمع شَرْط- بسكون الراء- لأنَّ «فَعْلًا» لا يجمع على «أفعال» قياساً إلّا في معتل الوسَط كأثْوَابِ وأبْيَاتِ.

* * *

[شروط فعل الشرط]

ثم بيَّنت أنَّ فعل الشرط يُشْتَرَطُ فيه ستَّة أمور:

أحدها: أن لا يكون ماضي المعنى؛ فلا يجوز: «**إن قام زيد أَمسِ أَقُمْ معه**».

وأمّا قوله -تعالى-: ﴿إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥۚ﴾[٢] فالمعنى: إن يُتبيَّن أنّي كنت قلته، كقوله[٣]: **[الطّويل]**

١٧٢- إذَا مَا انْتَسبْنَا لَمْ تَلِدْنِي لَئِيمَةٌ[٤]

فهذا في الجواب نظير الآية الكريمة في الشرط.

---

(١) ٤٧ سورة محمد، الآية: ١٨ .
موطن الشَّاهد: (جاء أشراطها) .
وجه الاستشهاد: مجيء **أشراطها** بمعنى علاماتها؛ وأشراط: جمع **شَرَط**، لا جمع **شرْط**؛ لما أوضحه المؤلِّف في المتن .

(٢) ٥ سورة المائدة، الآية: ١١٦ .
موطن الشَّاهد: (إن كنت، فقد علمته) .
وجه الاستشهاد: مجيء فعل الشرط بمعنى المستقبل؛ لأنَّ التقدير: إن يتبيّن أنّي كنت قلته؛ أو: إن ثبت الآن، أو فيما بعد أني كنت قلته، فيما سبق، فقد علمته . كما أوضح المؤلف في المتن، وهذا التقدير؛ لأنَّ فعل الشّرط، لا يجوز أن يكون ماضي المعنى .

(٣) هو: زائد بن صعصعة الفقعسي، ولم أعثر له على ترجمة وافية .

(٤) وعجزه: ولمْ تجدي من أنْ تقرّي به بُدّا .
المفردات الغريبة: لئيمة : وضيعة، ذميمة . **أن تقرّي** : أن تعترفي .
المعنى: يفخر الشّاعر بأصله، ويخاطب عبيدَة مفاخراً إيّاها بعد أن ابتعدت عنه، ويقول: إذا ما انتسبنا لم تلدني امرأة لئيمة، بل هي امرأة أصيلة، ومهما حاولتِ التنكُّر، فلا بد لك من الاعتراف بها.
موطن الشّاهد: (إذا ما انتسبنا لم تلدني) .
وجه الاستشهاد: جاء جواب الشرط غير الجازم **لم تلدني** مضارعاً في اللفظ، ماضياً في المعنى؛ لأنَّ **لم**: حرف جزم، ونفي، وقلب؛ فقلبت زمن المضارع إلى الماضي؛ فضلًا عن أنّ ولادته تمّت في الماضي؛ ولكنَّ المؤلف لم يرد هذا الظّاهر، وإنّما أراد أن يقول: إذا ما تفاخرنا تبيّن أنّني لم تلدني لئيمة والتبيُّن مستقبل لا ماضٍ؛ فجواب الشرط-هنا- نظير فعل الشرط في الآية الكريمة؛ ولهذا، ساق المؤلّف هذا الشاهد .

الثاني: أن لا يكون طلباً؛ فلا يجوز «**إنْ قُمْ**» ولا «**إنْ لِيَقُمْ**» أو «**إنْ لا يَقُمْ**».

الثالث: أن لا يكون جامداً؛ فلا يجوز «**إنْ عَسَى**» ولا «**إنْ لَيْسَ**».

الرابع: أن لا يكون مقروناً بتنفيس؛ فلا يجوز «**إنْ سَوْفَ يَقُمْ**».

الخامس: أن لا يكون مقروناً بـ«قَدْ»؛ فلا يجوز «**إن قد قام زيد**» ولا «**إنْ قد يقم**».

السادس: أن لا يكون مقروناً بحرف نفي؛ فلا يجوز«**إنْ لَمَّا يقم**» ولا «**إنْ لَنْ يقم**» ويستثنى من ذلك لم ولا؛ فيجوز اقترانه بهما؛ نحو: ﴿وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ﴾(١)، ونحو: ﴿إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُن فِتْنَةٌ فِى ٱلْأَرْضِ﴾(٢).

[جواب الشَّرط]

ثم بينت أنَّ الفعل الثاني يسمى جواباً وجزاء، تشبيهاً له بجواب السؤال وبجزاء الأعمال، وذلك؛ لأنه يقع بعد وقوع الأوَّل كما يَقَعُ الجوابُ بعد السؤال، وكما يَقَعُ الجزاء بعد الفعل المُجازى عليه.

* * *

[يجب اقتران جواب الشّرط بالفاء أو إذا الفجائية فيما لا يصلح أن يأتي شرطاً]

ثم قلت: وقَدْ يَكُونُ وَاحِداً مِنْ هذِهِ؛ فَيَقْتَرِنُ بِالْفَاءِ؛ نحو: ﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ﴾ الآية: ﴿فَمَن يُؤْمِنۢ بِرَبِّهِۦ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا﴾ أوْ جُمْلَةً اسميَّةً فَيَقْتَرِنُ بِهَا أوْ بـ«إذا» الفُجائيَّة؛ نحو: ﴿فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ ونحو: ﴿إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾.

وأقول: قد يأتي جواب الشرط واحداً من هذه الأمور الستة التي ذكرت أنها لا تكون شرطاً؛ فيجب أن يقترن بالفاء.

---

(١) ٥ سورة المائدة، الآية: ٦٧ .
موطن الشّاهد: (إن لم تفعل فما بلّغت) .
وجه الاستشهاد: مجيء **إن** الشّرطية مقرونةً بحرف **لم** النّافية الجازمة؛ وحكم اقترانها بها الجواز مع بقاء عمل **إنْ** الشرّطية .

(٢) ٨ سورة الأنفال، الآية: ٧٣ .
موطن الشّاهد: (إلّا تفعلوه تكنْ) .
وجه الاستشهاد: مجيء **إن** الشّرطية مقترنةً **بلا** النّافية، مع بقاء عملها؛ وحكم اقترانها **بلا** النّافية الجواز .

مثال ماضي المعنى: ﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ ۝ وَإِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن دُبُرٍ فَكَذَبَتْ وَهُوَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾[1].

ومثالُ الطَّلَب قوله -تعالى-: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾[2] ﴿فَمَن يُؤْمِنۢ بِرَبِّهِۦ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا﴾[3] فيمن قرأ: ﴿فَلا يَخَفْ بَخَسًا﴾ بالجزم على أنَّ «لا» ناهية، وأمّا من قرأ: ﴿فَلَا يَخَافُ﴾ بالرفع فـ«لا» نافية، ولا النافية تقترن بفعل الشرط كما بيّنّا؛ فكان مقتضى الظاهر أن لاتدخل الفاء، ولكن هذا الفعل مبنيٌّ على مبتدأ محذوف؛ والتقدير: فهو لا يخاف؛ فالجملة اسميّة، وسيأتي أنَّ الجملة الاسمية تحتاج إلى الفاء أو إذا، وكذا يجب هذا التقدير في نحو: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنْهُ﴾[4]؛ أي: فهو ينتقم الله منه، ولولا ذلك التقدير؛ لوجب الجزمُ وتَرْكُ الفاء.

---

(١) ١٢ سورة يوسف، الآيتان: ٢٦، ٢٧ .
موطن الشّاهد: (إن كان . . . فصدقت، وإن كان . . . فكذبت) .
وجه الاستشهاد: مجيء **صدقت** و**كذبت** جوابي الشّرط؛ فاقترنا بالفاء؛ لأنهما ماضيان في اللّفظ والمعنى؛ وحكم اقتران جواب الشّرط بالفاء- متى جاء كذلك- الوجوب .

(٢) ٣ سورة آل عمران، الآية: ٣١ .
موطن الشّاهد: (إن كنتم . . .فاتّبعوني) .
وجه الاستشهاد: مجيء **اتّبِعُوني** فعل الأمر في محل جزم جواب الشّرط الجازم؛ وهو دالٌّ على الطّلب- كما هو معلوم- ولهذا، وجب اقترانه بالفاء .

(٣) ٧٢ سورة الجنّ، الآية: ١٣ .
أوجه القراءات: قرأ **يخفْ** بالجزم يحيى بن وثّاب وقرأ **بخَسَاً** بفتح الخاء . وقرأ الباقون بالرّفع وتسكين الخاء في **بخساً** . انظر مختصر شواذ القرآن، لابن خالويه: ١٦٣ .
موطن الشّاهد: (من يؤمن . . . . فلا يخف) .
وجه الاستشهاد: مجيء **لا يخفْ** جواب الشّرط الجازم؛ وقد اقترن بالفاء -على قراءة الجزم- لأنّه، سُبق بالنّهي؛ وحكم اقترانه بالفاء- في هذه الحال- الوجوب؛ لأنه مسبوقٌ بالطّلب، وأمّا على قراءة الرّفع، فقد بيّن المؤلّف في المتن، أنّ الجواب واقع جملة اسميّة؛ ولمّا يقع جواب الشّرط جملة اسميّة؛ فلا بد من اقترانها بالفاء؛ والمبتدأ- هنا- محذوف، والفعل خبره؛ والجملة في محل جزم جواب الشّرط .

(٤) ٥ سورة المائدة، الآية: ٩٥ .
موطن الشّاهد: (من عاد . . فينتقمُ) .
وجه الاستشهاد: مجيء جواب الشّرط الجازم جملة اسميّة؛ ولذا، وجب اقترانها بالفاء؛ والتقدير- كما في المتن- ومن عاد فهو ينتقم الله منه .

مثالُ الجامد قوله -تعالى-: ﴿إِن تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا ۝٣٩ فَعَسَىٰ رَبِّيٓ أَن يُؤۡتِيَنِ خَيۡرًا مِّن جَنَّتِكَ﴾[1] ﴿إِن تُبۡدُواْ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِيَۖ﴾[2] ﴿وَمَن يَكُنِ ٱلشَّيۡطَٰنُ لَهُۥ قَرِينًا فَسَآءَ قَرِينًا﴾[3].

ومثالُ المقرون بالتنفيس قوله -تعالى-: ﴿وَإِنۡ خِفۡتُمۡ عَيۡلَةً فَسَوۡفَ يُغۡنِيكُمُ ٱللَّهُ مِن فَضۡلِهِۦٓ﴾[4] ﴿وَمَن يَسۡتَنكِفۡ عَنۡ عِبَادَتِهِۦ وَيَسۡتَكۡبِرۡ فَسَيَحۡشُرُهُمۡ إِلَيۡهِ جَمِيعًا﴾[5].

ومثالُ المقرون بـ«قد» قوله تعالى: ﴿إِن يَسۡرِقۡ فَقَدۡ سَرَقَ أَخٞ لَّهُۥ مِن قَبۡلُۚ﴾[6].

ومثالُ المقرون بِنافٍ غير «لا» و«لم»: ﴿وَإِن لَّمۡ تَفۡعَلۡ فَمَا بَلَّغۡتَ رِسَالَتَهُۥۚ﴾[7] ﴿وَمَا يَفۡعَلُواْ مِنۡ خَيۡرٖ فَلَن يُكۡفَرُوهُۗ﴾[8] ﴿وَمَن يَنقَلِبۡ عَلَىٰ عَقِبَيۡهِ فَلَن يَضُرَّ ٱللَّهَ شَيۡـٔٗاۚ﴾[9].

---

(١) ١٨ سورة الكهف، الآيتان ٣٩، ٤٠ .
موطن الشّاهد: (إن ترني . . . . فعسى) .
وجه الاستشهاد: مجيء **عسى** جواب الشرط الجازم؛ ولمّا كان فعلًا جامداً، فقد وجب اقترانه بالفاء.

(٢) ٢ سورة البقرة، الآية: ٢٧١ .
موطن الشّاهد: (إن تبدوا . . فنعمّا هي) .
وجه الاستشهاد: مجيء **نعمّا** جواب الشّرط الجازم؛ ولمّا كان فعل **نِعم** جامداً، فقد وجب اقترانه بالفاء .

(٣) ٤ سورة النّساء، الآية: ٣٨ .
موطن الشّاهد: (من يكن . . . فساء قريناً) .
وجه الاستشهاد: مجيء **ساءَ** جواب شرط جازم؛ وهو فعل جامد؛ فوجب اقترانه بالفاء .

(٤) ٩ سورة التوبة، الآية: ٢٨ .
موطن الشّاهد: (إن خفتم . . فسوف يغنيكم) .
وجه الاستشهاد: جاء جواب الشّرط **يغنيكم** مقترناً بـ **سوف** فوجب اقترانه بالفاء .

(٥) ٤ سورة النساء، الآية: ١٧٢ .
موطن الشّاهد: (ومن يستنكف . . . فسيحشرهم) .
وجه الاستشهاد: مجيء **يحشرهم** جواب شرطٍ جازمٍ، وقد اقترن بالسّين؛ فوجب اقترانه بالفاء.

(٦) ١٢ سورة يوسف، الآية: ٧٧ .
موطن الشّاهد: (إن يسرق فقد سرق) .
وجه الاستشهاد: مجيء فعل **سرق** جواباً للشرط الجازم؛ وقد اقترن بقد؛ فوجب اقترانه بالفاء .

(٧) ٥ سورة المائدة، الآية: ٦٧ .
موطن الشّاهد: (إن لم تفعل فما بلّغت) .
وجه الاستشهاد: مجيء **بلّغت** جواباً للشّرط مسبوقاً **بما** النّافية؛ فوجب اقترانه بالفاء .

(٨) ٣ سورة آل عمران، الآية: ١١٥ .
موطن الشّاهد: (ما يفعلوا . . . فلن يكفروه) .
وجه الاستشهاد: مجيء **يكفروه** جواباً للشّرط مسبوقاً **بلن** النّافية النّاصبة؛ فوجب اقترانه بالفاء .

(٩) ٣ سورة آل عمران، الآية: ١٤٤ . =

وقد يكون الجواب جملة اسمية، فيجب اقترانه بأحد أمرين: إمَّا بالفاء أو «إذا» الفُجائية، فالأوَّلُ؛ كقوله -تعالى-: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُۥٓ إِلَّا هُوَ ۖ وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾[(١)] والثَّاني؛ كقوله -تعالى-: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾[(٢)].

[جواز حذف الشَّرط أو جواب الشَّرط]

ثم قلت: وَيَجُوزُ حَذْفُ مَا عُلِمَ مِنْ شَرْطٍ بَعْدَ **«وإلَّا»** نحو: **«افْعَلْ هذَا وإلَّا عَاقَبْتُكَ»** أَوْ جَوابِ شَرْطُه مَاض؛ نحو: ﴿فَإِنِ ٱسْتَطَعْتَ أَن تَبْتَغِىَ نَفَقًا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ أَوْ جُمْلَةِ شرط وأدَاتِهِ إن تَقَدَّمَهَا طلبٌ ولَوْ باسميةٍ أو باسم فعْلٍ أو بما لَفْظُه الخَبَر نحو: ﴿تَعَالَوْا۟ أَتْلُ﴾، ونحو: **«أيْنَ بَيْتُكَ أزُرْكَ»** و**«حَسْبُكَ الْحَدِيثَ يَنَمِ النَّاسُ»** وقال:

مَكَانَكِ تُحْمَدِي أو تَسْتَرِيحِي

وشَرْطُ ذَلِكَ بَعْدَ النَّهْيِ كَوْنُ الجَوَابِ مَحْبُوباً؛ نحو **«لا تَكْفُرْ تَدْخُلِ الجَنَّةَ»**.

وأقول: مسائلُ الحذفِ الواقعِ في باب الشرط والجزاء ثلاثة:

[حذف جواب الشّرط وحده]

المسألة الأولى: حذفُ الجواب، وشرطه أمران؛ **أحدهما**: أن يكون معلوماً، **والثَّاني**: أن يكون فعلُ الشرط ماضياً، تقول: أنتَ ظالمٌ إن فَعلتَ؛ لوجود الأمرين، ويمتنع **«إن تقم»** و**«إن تقعد»** ونحوهما حيث لا دليل؛ لانتفاء الأمرين، ونحو: **«إن قمت»** حيث لا دليل لانتفاء الأمر الأول، ونحو: **«أنت ظالم إن تَفْعَلْ»**؛ لانتفاء الأمرين، قال الله -تعالى-: ﴿وَإِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ فَإِنِ ٱسْتَطَعْتَ أَن

= موطن الشَّاهد: (من ينقلب . . . فلن يضرّ).
وجه الاستشهاد: مجيء **يضرَّ** مسبوقاً **بلن** النَّافية النَّاصبة؛ فوجب اقترانه بالفاء.

(١) ٦ سورة الأنعام، الآية: ١٧.
موطن الشَّاهد: (إن يمسسك . . . فهو على كل شيء قدير).
وجه الاستشهاد: مجيء جواب الشَّرط جملة اسميّة (هو على كلّ شيء قدير)؛ فاقترن بالفاء؛ وحكم اقترانه بالفاء الوجوب.

(٢) ٣٠ سورة الرّوم، الآية: ٣٦.
موطن الشَّاهد: (إن تصبهم . . . إذا هم يقنطون).
وجه الاستشهاد: مجيء جواب الشّرط الجازم جملة اسمية **هم يقنطون**؛ فاقترن بإذا وحكم اقترانه بـ«إذا» الوجوب.

تَبۡتَغِيَ نَفَقٗا فِي ٱلۡأَرۡضِ أَوۡ سُلَّمٗا فِي ٱلسَّمَآءِ فَتَأۡتِيَهُم بِـَٔايَةٖۚ﴾[١] تقديره: فافعل، والحذف في هذه الآية في غاية من الحسن؛ لأنَّه قد انضم لوجود الشرطين طولُ الكلام، وهو ممَّا يحسن معه الحذف.

[حذف فعل الشَّرط وحده]

المسألة الثَّانية: حذفُ فعلِ الشرط وحده، وشرطه أيضاً أمران: دلالةُ الدليل عليه، وكونُ الشرط واقعاً بعد «وإلَّا» كقولك: «**تُبْ وإلَّا عَاقَبْتُكَ**»؛ أي: وإلَّا تَتُبْ عاقبتك، وقول الشّاعر[٢]: [**الوافر**]

١٧٣-فَطَلِّقْهَا فَلَسْتَ لَهَا بِكُفْءٍ وإلَّا يَعْلُ مَفْرِقَكَ الحُسَامُ[٣]

أي: وإلَّا تُطَلّقها يَعْلُ.

وقد لا يكون بعد «وإلَّا» فيكون شاذّاً، إلَّا في نحو: «**إنْ خيْراً فَخَيْرٌ**» فقياسٌ كما مَرَّ في بابه[٤]، على أنَّ ذلك، لم يحذف فيه جملة الشرط بجملتها، بل بَعْضُها، وكذلك نحو: ﴿وَإِنۡ أَحَدٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ٱسۡتَجَارَكَ﴾[٥] فليستا ممَّا نحن فيه، وأكثر ما يكون ذلك مع اقتران الأداة بـ«لا» النافية، كما مثّلت.

---

(١) ٦ سورة الأنعام، الآية: ٣٥ .
موطن الشَّاهد: (إن كان . . . فإن استطعت . . .) .
وجه الاستشهاد: مجيء فعل الشّرط ماضياً، وبما أنَّ سياق الآية يدلّ على المراد؛ فقد حذف جواب الشَّرط؛ والتقدير: إن استطعت أن تبتغي نفقاً في الأرض، أو سُلَّماً في السَّماء فتأتيهم بآية فافعل، كما في المتن .

(٢) هو: الأحوص، محمد بن عبد الله الأنصاري - وقد مرّت ترجمته .

(٣) **المفردات الغريبة**: كفء: (بضم الكاف وسكون الفاء)، هو النّظير المكافئ . مَفرِق: (بفتح الميم، وراؤه مكسورة، وقد تفتح) هو وسط الرأس وهو الموضع الذي يفرق فيه الشعر .
الحسام: السَّيف .
المعنى: يهدّد الشّاعر رجلًا اسمه مطر، ويأمره بتطليق زوجه؛ لأنّه غير مناسب ومماثل لها؛ لقبحه وجمالها، ويوعده بضربة سيف في وسط رأسه، إن لم يفعل ما أمره به .
موطن الشَّاهد: (وإلَّا يعلُ) .
وجه الاستشهاد: مجيء فعل الشّرط محذوفاً؛ لدلالة السّياق عليه، ووجود الدّليل **طلّقها** في أول البيت؛ ولوقوع فعل الشرط؛ بعد إلّا المركّبة من **إن** الشرطية، و**لا** النّافية؛ ومعلوم أنّه لا يجوز حذف فعل الشّرط إلّا بهذين الشّرطين؛ وحكم حذف فعل الشّرط - هنا - الجواز .

(٤) أي: في باب حذف كان مع اسمها .

(٥) ٩ سورة التوبة، الآية: ٦ .
موطن الشَّاهد: (إن أحد) .
وجه الاستشهاد: مجيء بعض جملة الشّرط محذوفاً بعد **إن** الشّرطية؛ **فالمحذوف الفعل من** =

[حذف أداة الشَّرط وفعل الشَّرط]

المسألة الثَّالثة: حذفُ أداة الشَّرط وفعل الشرط.

وشرطه أن يتقدم عليهما طلبٌ بلفظ الشرط ومعناه، أو بمعناه فقط؛ فالأوَّل نحو: «**ائتني أكْرِمْك**» تقديره: ائتني فإنْ تأتني أكرمْك، فـ«**أكرمْك**»: مجزوم في جواب شرط محذوف، دلَّ عليه فعل الطلب المذكور، هذا هو المذهب الصحيح[١] نحو قوله -تعالى-: ﴿قُلْ تَعَالَوْاْ أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ﴾[٢] أي: تعالوا فإن تأْتُوا أتْلُ، ولا يجوز أن يقدر فإن تتعالوا؛ لأنَّ «**تعالَ**» فعلٌ جامدٌ، لا مضارع له، ولا ماضي، حتى توهَّم بعضهم أنه اسم فعل.

ولا فَرْقَ بين كون الطلب بالفعل كما مثلنا، وكونه باسم الفعل؛ كقول عمرو بن الإطنابة[٣]، وغلط أبو عبيدة[٤] فنسبه إلى قطريِّ بن الفُجَاءة:

= دون الفاعل؛ وفي الإعراب نقول: **أحد** فاعل لفعل محذوف يفسّره المذكور بعده؛ ولمّا كان الفاعل مذكوراً؛ فليست الجملة كاملةً محذوفة؛ ولمّا لم يحذف بعد إنْ جملة الشّرط كلّها، بل بعضها؛ فليس في الآية دليل على حذف جملة الشّرط.

(١) ذكر المؤلّف أنَّ المضارع المجزوم بعد الطّلب مجزوم بأداة شرط محذوفة مع فعل شرط موافق للطّلب المتقدّم في معناه وحده، أو في معناه ولفظه جميعاً، هو مذهب الجمهور من العلماء، وقد حكم المؤلّف أنّه هو الصّحيح؛ ومقابله ما ذهب إليه الخليل بن أحمد الفراهيدي وسيبويه شيخ النّحاة وأبو سعيد السّيرافي شارح كتاب سيبويه وأبو عليّ الفارسيّ الفسوي شيخ ابن جنّي؛ فمذهب هؤلاء جميعاً أنَّ الجازم، لهذا المضارع، هو نفس الطّلب المقدّم عليه، ومع اتّفاقهم على هذا المقدَّر تجدهم يختلفون في تعليل المسألة: فأمّا الخليل وسيبويه: فيعلّلان ذلك، بأنّ الطّلب المتقدّم، إنّما جزم المضارع المتأخّر عنه؛ لكن ذلك الطّلب، قد تضمّن معنى الشّرط، ونظير ذلك أسماء الشّرط، **كمتى وحيثما**، فإنها إنما جزمت؛ لأنّها تضمّنت معنى حرف الشَّرط الذي هو **إنْ**؛ وأمَّا السِّيرافيّ والفارسيّ: فيعللان ذلك بأنّ الطّلب إنّما جزم المضارع المتأخّر عنه؛ لكونه قد ناب مناب حرف الشّرط، كما أنّ المصدر ينصب المفعول به، في نحو قولك: ضرباً زيداً؛ لأنّه ناب مناب فعل الأمر، ووقع موقعه، هكذا قالوا، وكلا التعليلين غير مستقيم؛ ولذا، كان مذهب الجمهور، هو الصحيح.
انظر التّصريح: ٢/٢٤١.

(٢) ٦ سورة الأنعام، الآية: ١٥١.
موطن الشّاهد: (تعالوا أتل).
وجه الاستشهاد: مجيء **إن** الشَّرطية محذوفة مع فعل الشّرط؛ لأنَّ تقدير الكلام: تعالوا فإن تأتوا أتل؛ ولا يجوز تقدير فعل من «**تعالوا**»؛ لأن **تعال** جامد لا يأتي منه مضارع ولا أمر، كما ذكر المؤلّف في المتن.

(٣) هو: عمرو بن عامر بن زيدِ مناة الكعبيّ الخزرجيّ، شاعر جاهليّ فارس، كان أشرف الخزرج ويُنسب إلى أمّه الإطنابة بنت شهاب، وقد عدّه حسان بن ثابت أشعر النّاس. معجم الشعراء: ٨.

(٤) هو: معمر بن المثنّى، لغويّ بصريّ، مولى بني تميم، أخذ عن يونس، وأبي عمرو بن =

[الوافر]

١٧٤-أَبتْ لِي عِفَّتِي وَأَبى بَلائِي ... وَأَخْذِي الحَمْدَ بالثَّمَنِ الرَّبِيحِ
وَإِمْسَاكِي عَلَى المَكْرُوهِ نَفسِي ... وَضَرْبِي هَامَةَ البَطَلِ المُشِيحِ
وقَوْلِي كلَّما جَشأتْ وجَاشَتْ ... مَكَانَكِ تُحمَدِي أو تَسْتَرِيحي
لأدْفَعَ عَنْ مَآثِرَ صَالِحَاتٍ ... وأَحْمِيَ بَعْدُ عَنْ عِرْضٍ صَحيحِ[1]

فجزم «**تحمدي**» بعد قوله: «**مكانك**» وهو اسم فعل بمعنى «**اثبتي**».

وشرطُ الحذف بعد النهي كونُ الجواب أمراً محبوباً كدخول الجنة والسلامة في قولك: «**لا تَكْفُرْ تَدْخُلِ الجنَّة**» و«**لا تَدْنُ من الأسد تسلمْ**» فلو كان أمراً مكروهاً كدخول النار وأكل السبع في قولك: «**لا تكْفُرْ تدخلُ النار**» و«**لا تدن من الأسد يأكُلُكَ**» تعين الرفع، خلافاً للكسائي[2]، ولا دليل له في قراءة بعضهم: ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ﴾[3]؛ لجواز أن يكون ذلك موصولاً بنية الوقف، وسهَّل ذلك أنَّ فيه

= العلاء، وأخذ عنه أبو حاتم، والمازنيّ؛ وهو أوّل من صنّف في غريب الحديث؛ وقيل: إنّه أعلم من الأصمعي وأبي زيد، بأنساب العرب وأيّامها؛ له تصانيف تقارب المائتين منها: النقائض بين جرير والفرزدق، وأيّام العرب، والمجاز في غريب القرآن، والأمثال في غريب الحديث . . . وغيرها، توفي سنة ٢١٣، البلغة: ٢٦١إنباه الرواة: ٣/ ٢٧٦، بغية الوعاة: ٢/ ٢٩٤، أخبار النّحويين البصريين: ٦٧، وفيات الأعيان: ٢/ ١٠٥، الأعلام: ٨/ ١٩١ .

(١) **المفردات الغريبة**: **جشأت**: ثارت ونهضت من فزع أو حزن وسوى ذلك - والحديث عن نفسه- كما يبدو من خلال السّياق . **جاشت**: غلت، واضطربت، كما يضطرب الماء المغليّ في القدر. مكانكِ: اثبتي ولا تثوري . **تحمدي**: يحمدك النّاس ويشكروا لك ثباتك . تستريحي: تطمئنّ خوالجك، ويهدأ ما بك من فزع واضطراب .
المعنى: يتحدّث الشاعر عن مآثره وعفّته وعظيم بلائه في أعدائه، ونيله لحمد النّاس بما قدّمه من تضحيات ثمناً لذلك الحمد، وكيف أنّه يكره نفسه على الثّبات على المكاره، وكيف يحكم الضّربة للبطل المعادي المبغض، ومخاطبته لنفسه، كلّما ثارت واضطربت: اثبتي ولا تثوري؛ لتكسبي الحمد والثناء، أو تستريحي وتهدئي من الفزع وما يشغلك؛ وما ذلك كلُّه إلّا دفاعاً عن القيم وصوناً للعرض والشّرف .
موطن الشّاهد: (مكانك تحمدي) .
وجه الاستشهاد: مجيء اسم الفعل **مكانك** الدّال على الأمر، كفعل الأمر من حيث جزم الفعل المضارع في جواب الطّلب أو الأمر بعده؛ لتقدّم اسم فعل الأمر الذي قام مقام فعل الأمر بإفادة معنى الطّلب .

(٢) وللكوفيّين أيضاً، واحتجّوا على قولهم بالقياس على النّصب؛ لأنّه يجوز أن تقول: لا تدنُ من الأسد فيأكلَك بالنّصب . التّصريح: ٢/ ٢٤٢ .

(٣) ٧٤ سورة المدثر، الآية: ٦ .
موطن الشّاهد: (لا تمنن تستكثر) .
وجه الاستشهاد: مجيء **تستكثر** في الآية الكريمة في موضع نصب على الحال؛ لأنَّ التقدير: لا تعطِ عطيةً مستكثراً رائياً ما تعطيه كثيراً، أو طالباً أكثر ممّا أعطيت؛ وهو من **مَنَّ عليه**: إذا =

تحصيلاً لتناسب الأفعال المذكورة معه، ولا يحسن أن يقدر بَدَلاً ممَّا قبله، كما زعم بعضهم، لاختلاف معنييهما، وعدم دلالة الأوَّل على الثَّاني.

* * *

[أحكام حذف جواب الشّرط]

ثم قلت: ويَجِبُ الاستغْنَاءُ عَنْ جَوَابِ الشَّرْطِ بِدليله مُتَقَدِّماً لَفظْاً نحو: «**هُوَ ظَالِمٌ إنْ فَعَلَ**» أَوْ نيَّةً، نحو: «**إنْ قُمْتَ أَقُومُ**» ومِن ثَمَّ، امتنَعَ في النَّثر «**إنْ تَقُمْ أقُومُ**» وبجوابِ ما تقدَّمَ مِنْ شَرْطٍ مُطْلقاً، أوْ قَسَمٍ، إلَّا إن سَبَقَهُ ذُو خبرٍ، فَيَجُوزُ تَرْجِيحُ الشَّرط المُؤَخَّرِ.

وأقول: حذف الجواب على ثلاثة أوجه:

الوجه الأوّل: ممتنع، وهو ما انتفى منه الشرطان المذكوران[1] أو أحدهما.

الوجه الثّاني: وجائز، وهو ما وُجِدَا فيه، ولم يكُن الدليلُ الذي دلَّ عليه جملة مذكُورة في ذلك الكلام متقدّمة الذكر لفظاً أو تقديراً.

الوجه الثّالث: وواجب[2]، وهو ما كان دليلُه الجملة المذكورة.

فالمتقدّمة لفظاً؛ كقولهم: «**أَنْتَ ظَالِمٌ إِنْ فَعَلْتَ**»[3] والمتقدّمة تقديراً لها صورتان:

= أنعم عليه؛ وقيل: ارتفع بحذف **أن** والتقدير: لا تضعف يا محمد أن تستكثر من الخير؛ فلمّا حذف **أن** رفع الفعل. انظر تفسير النّسفي: ٥/٢٨٦، ومشكل إعراب القرآن: ٢/ ٤٣٣.

(١) والشّرطان هما: كونه معلوماً، وكون فعل الشّرط ماضياً.

(٢) قال صاحب التّصريح: **ويجب حذف الجواب، إن كان الدّالّ عليه ما تقدّم، مما هو جواب في المعنى دونَ الصّناعة؛ إمّا لكونه جملة اسميّة مجرّدةً، من الفاء، مثل: أنت ظالم إن فَعَلت** أي: **إن فعلت فأنت ظالم**؛ وإمّا لكونه جملةً منفيَّةً بلم مقترنة بالفاء، مثل: **فلم أهمله إن ينج منها**؛ وإمّا لكونه مضارعاً مرفوعاً لزوماً، مثل: **أقومُ إن قمت**؛ فالجواب في هذه الجمل وأشباهها محذوف وجوباً لدلالة المتقدّم عليه؛ وليس المتقدّم بجواب عند جمهور البصريين؛ لأنَّ أداة الشرط؛ لها صدر الكلام، فلا يتقدّم عليها الجواب؛ وأمّا الكوفيّون، والمبرّد، وأبو زيد، فيذهبون إلى أنْ لا حذفَ، والمتقدّم هو الجواب. انظر التّصريح: ٢/ ٢٥٢-٢٥٣.

(٣) هناك فرق معنوي بين أن تقول: **أنت ظالم إن فعلت**؛ وبين قولك: **إن فعلت فأنت ظالم** فإنّك إن قلت: **أنت ظالم إن فعلت** تكون بنيت كلامك في أوّل الأمر، على الإخبار بظلم المخاطب، قاطعاً به، جازماً بثبوته له، ثم بدا لك أن تعلّقه على فعل من الأفعال. وأمّا إن قلت: **إن فعلت ذلك فأنت ظالم**؛ فإنما تكون بنيت كلامك، من أوّل الأمر على التردّد، في ثبوت الظلم لمخاطبك، والشك فيه؛ سواء أكان المترجّح - عندك - ثبوته له أم انتفاؤه عنه، بحسب ما تستعمله من أدوات الشّرط؛ والفرق المعنوي المذكور يؤيّد أنّ بينهما معنًى صناعياً.
انظر الكامل للمبرّد: ١/ ٧٨، وشرح الشّذور (تحقيق. محيي الدين عبد الحميد): ٣٨٤، حا: ١.

إحداهما: قولك: «إن قَامَ زيدٌ أقومُ»[١] وقول الشّاعر: [البسيط]

١٧٥-وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ يَقُولُ: لا غَائِبٌ مَالي وَلا حَرِمُ[٢]

فإنَّ المضارع المرفوع المؤخَّر على نيَّة التقديم على أداة الشرط في مذهب سيبويه، والأصلُ: أقومُ إن قام، ويقولُ: إن أتاه خليل، والمبرّد يرى أنه، هو الجواب، وأن الفاء مُقَدَّرة.

والثَّانية: أن يتقدَّم على الشرط قَسَم نحو: «واللهِ إن جَاءَني لأكْرِمَنَّهُ» فإنَّ قولك: **«لأكْرِمَنَّهُ»** جواب القسم، فهو في نيَّة التقديم إلى جانبه، وحُذف جواب الشرط، لدلالته عليه، يدلك على أنَّ المذكور جواب القسم، توكيدُ الفعل في نحو المثال، ونحو قوله -تعالى-: ﴿وَلَئِن قُوتِلُوا لَا يَنصُرُونَهُمْ وَلَئِن نَّصَرُوهُمْ لَيُوَلُّنَّ الْأَدْبَارَ﴾[٣] ورفعه في قوله -تعالى-: ﴿ثُمَّ لَا يُنصَرُونَ﴾.

---

(١) إذا كان فعل الشّرط ماضياً لفظاً ومعنًى، أو ماضياً معنًى؛ وهو المضارع المنفي بـ **لم** فيحسن رفع المضارع بعدهما، مثل: إن قمت أقوم، وإن لم تقم أقوم؛ والذي حسَّن الرَّفع أنَّ الأداة، لمّا لم تعمل في لفظ الشّرط مع قربه، فلا تعمل في الجواب مع بُعده . وأمَّا رفع الجواب بعد مضارع صريح مجزوم بأداة الشّرط، فضعيف؛ وعليه قراءة طلحة بن سليمان في الشّواذ: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُّمُ الْمَوْتُ﴾ ٤ سورة النّساء، الآية ٧٨، حيث قرأ برفع **يدركُكُم** . ولهذا، قال ابن هشام: **ومن ثَمّ امتنع في النّثر، إن تقم أقومُ**؛ وهذا يفيد أنّه خاصّ بالضّرورة؛ وعلى هذا أنشد سيبويه، لعمرو بن خثارم:

يــا أقــرعُ بــن حــابــس يــا أقــرع إنّــك إن يــصــرعْ أخــوك تُــصــرَعُ

وقد علّق المبرّد على هذا البيت بقوله: **أراد سيبويه: إنّك تصرعُ أخوك، وهو عندي على قوله: إن يصرع أخوك فأنت تصرع** . انظر شرح الكامل: ٢/ ١٩٠، ومختصر في شواذ القرآن: ٢٧ . وحاشية الصّبان على الأشموني: ٤/ ١٨ .

(٢) هو: زهير بن أبي سلمى المزني، وقد مرّت ترجمته .
المفردات الغريبة: **خليل**: صاحب خَلَّة -بفتح الخاء- وهي الفقر، ومن أمثالهم: «الخَلَّة تدعو إلى السَّلَّة»؛ أي الحاجة والفقر يدعوان إلى السّرقة، أو التّسوُّل . فالخليل -هنا- الفقير المحتاج . **مسألة**: طلب للعطاء . **حَرِم**: (بفتح الحاء المهملة وكسر الرّاء)؛ أي: ممنوع .
المعنى: يصف زهير ممدوحه بالكرم، فإذا ما جاءه فقير سائل في وقت يحتاج فيه إلى الطّلب والسؤال، لايتذمّر من سائله، ويقول: مالي حاضر وليس غائباً، ولا حرمان لك من العطاء؛ فيعطيه كفايته لسخائه وكرمه .
موطن الشّاهد: (يقولُ) .
وجه الاستشهاد: مجيء «يقول» متأخّرة لفظاً متقدّمة تقديراً؛ لأنَّ التقدير: يقول: لا غائبٌ مالي إن أتاه خليل؛ ومذهب سيبويه في مثل هذا التّعبير: أنّ الفعل المضارع المرفوع، ليس جواباً للشّرط السّابق، بل هو دليل على الجواب؛ لأنّه على نيّة التّقديم، وإن كان في اللّفظ متأخّراً .

(٣) ٥٩ سورة الحشر، الآية: ١٢ .
موطن الشّاهد: (لئن نصروهم ليولُنّ) .

=

ثم أشرتُ إلى أنه -كما وَجَبَ الاستغناء بجواب القسم المتقدِّم- يجب العكس[1]، في نحو: «**إن يَقُمْ واللهِ أقُمْ**» وأنَّه إذا تقدَّم عليهما شيء يطلب الخبر وجبت مراعاةُ الشرط تقدَّمَ، أو تأخَّرَ؛ نحو: «**زيدٌ واللهِ إن يَقُمْ أقُمْ**».

[حكم الفعل المقترن بالفاء أو بالواو بعد الشّرط والجواب أو بينهما]

ثم قلت: وجَزْمُ ما بَعْدَ فَاءٍ مِنْ فِعْلٍ تالٍ للشّرْطِ أو الْجَوَابِ قَوِيٌّ، ونَصْبُهُ ضَعيفٌ، ورفْعُ تالِي الجواب جَائِزٌ.

وأقول: ختمتُ باب الجوازم بمسألتين: أولاهما يجوز فيها ثلاثة أوجه، والثانية يجوز فيها وجهان، وكلتاهما يكون الفعل واقعاً بعد الفاء أو الواو.

[حكم الفعل المقترن بعد الشرط والجواب]

فأمّا مسألة الثلاثة الأوجه فضابطها: أن يقع الفعل بعد الشرط والجزاء؛ كقوله -تعالى-: ﴿وَإِن تُبْدُواْ مَا فِيٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُۖ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ﴾[2] الآية، قرئ (فَيَغْفِرْ) بالجزم على العطف، و(فَيَغْفِرُ) بالرفع على الاستئناف، و(فَيَغفِرَ) بالنصب بإضمار «أنْ»، وهو ضعيف، وهي عن ابن عباس[3] رضي الله عنهما.

= وجه الاستشهاد: مجيء «يولُنّ» جواباً للقسم، بدلالة توكيده بالنّون المشدّدة؛ ومجيء جواب القسم، أغنى عن جواب الشّرط؛ لدلالته عليه .

(١) أي: يجب الاستغناء بجواب الشّرط عن جواب القسم؛ إذا ما تقدّم الشرط على القسم، كما في المثال الذي ساقه المؤلف: إن يقم زيد -والله- أقم . وفي حال اجتمع الشّرط والقسم، وتقدّم عليهما شيء يطلب الخبر؛ وجبت مراعاة الشّرط؛ وإثبات جوابه؛ والاستغناء به عن جواب القسم، كما في نحو: زيد والله إن يقم أقم؛ وسواء أتقدّم القسم أم تأخّر .

(٢) ٢ سورة البقرة، الآية: ٢٨٤ .
أوجه القراءات: قرأ عاصم وابن عامر وأبو جعفر ويعقوب **فيغفرُ** بالرّفع، وقرأ الباقون **فيغفرْ** بالجزم، وروي عن ابن عبّاس والأعرج أنّهما قرآه بالنّصب على إضمار **أن** .
النّشر: ٢/ ٢٢٩، والإتحاف: ١٦٧، والتّيسير: ٨٥ .
موطن الشّاهد: (فيغفر) .
وجه الاستشهاد: يجوز في «يغفر» ثلاثة أوجه؛ أوّلها: الجزم عطفاً على جواب الشّرط «يحاسبْكم». وثانيها: الرّفع على الاستئناف . وثالثها النّصب في إضمار **أن** وهو ضعيف؛ وتكون الفاء عاطفةً مصدراً على مصدر، حملًا على معنى الأوّل؛ والتقدير: تكن محاسبةٌ فغُفران؛ والله أعلم- . انظر البيان: ١/ ١٨٦، والمشكل: ١/ ١٢١ .

(٣) عبد الله بن عبّاس، هو: أبو العبّاس ابن عم النبيّ - صلى الله عليه وسلم - حبر الأمة، =

[حكم الفعل المقترن بين الشَّرط والجواب]

وأمّا مسألة الوجهين فضابطهما: أن يقع الفعل بين الشرط والجزاء؛ كقولك: «**إن تأتني وتمشي إليّ أُكرِمْك**» فالوجه الجزم، ويجوز النصب؛ كقوله[1]:

[الطويل]

١٧٦-ومَنْ يَقتَرِبْ مِنّا وَيَخْضَعَ نُؤوِهِ ولا يَخْشَ ظُلْماً ما أقامَ ولا هَضْما[2]

* * *

= وترجمان القرآن، كان بحراً في تفسير القرآن الكريم، وعالماً بالفقه والسنّة، عرض القرآن على أبي بن كعب وزيد ابن ثابت، وعرض عليه سعيد بن جبير وأبو جعفر يزيد بن القعقاع وغيرهما، ولد قبل الهجرة بثلاث سنوات، وتوفي بالطّائف وقد كفّ بصره سنة ٦٨هـ، وله ٧٢ عاماً . غاية النّهاية: ١/ ٤٢٥، وفيات الأعيان: ٣/ ٦٢، العقد الثمين: ٥/ ١٩٠ .

(١) لم ينسب البيت إلى قائل معيَّن .

(٢) المفردات الغريبة: يقترب: يدنو، وأراد ينزل في جوارنا، ويستظلّ بظلّنا، وينقاد لما نريد . يخضع: يستكين ويذل . نؤوه: ننزله عندنا، ونحفظه من كل ما يسيئه . هضما: من هضمه حقه، إذا ظلمه .
المعنى: من يلجأ إلينا، ويقمْ في جوارنا، ويخضعْ لإرادتنا؛ نصن له كرامته، ونضمن له حقوقه، ونحفظه من كل ما يسوئه، ما دام قائماً بيننا .
موطن الشّاهد: (ويخضع) .
وجه الاستشهاد: مجيء فعل **يخضعَ** منصوباً بـ **أن** المضمرة بعد واو المعيَّة، وقد توسّط بين الشّرط وجوابه، وحكم النّصب في هذه الحال- الجواز؛ لأنَّه يجوز العطف بالواو على فعل الشّرط بالجزم، ويجوز النّصب كما أسلفنا، ومثل البيت السّابق فيما يجوز فيه الوجهان؛ النّصب أو الجزم، قول زهير بن أبي سُلمى:
وَمَـن لايُـقـدِّم رجلـه مـطـمـئـنـةً فـيـثبتّـهـا في مـستوى الأرض يـزلَـقِ
فأتى بفعل **يثبتها** منصوباً بـ **أن** المضمرة بعد الفاء، ويجوز فيه الجزم عطفاً على **يقدّم**؛ وهو الأصل . انظر سيبويه: ١/ ٤٤٧ .

[باب عمل الفعل]

ثم قلت: بابٌ في عَمَلِ الفِعْلِ - كلُّ الأفْعَالِ ترْفَعُ إمَّا الفاعِلَ أو نَائِبَهُ أو المُشَبَّهَ بِهِ، وتنصبُ الأسماءَ، إلَّا المُشَبَّهَ بالمفعولِ به مُطْلقاً، وإلَّا الْخَبَرَ والتمييز والمَفْعُولَ المُطْلَقَ فناصبُهَا الوَصْفُ النَّاقص، والمُبْهَمُ المعْنى، أو النِّسْبَةُ، والمُتَصَرِّفُ التامُّ، ومَصْدَرُهُ وَوَصْفُهُ، وإلَّا الَمْفُعولَ بِهِ فإِنَّها بالنِّسبَةِ إليهِ سَبْعَةُ أقْسَام: ما لا يَتَعَدَّى إليهِ أصْلاً: كالدَّالِّ على حُدُوثِ ذاتٍ كَحَدَثَ وَنَبَتَ، أوْ صِفَةٍ حِسِّيَّة كَطَالَ وَخَلُقَ، أوْ عَرَضٍ كَمَرِضَ وفَرِحَ، وكالمُوازِن لانْفَعَلَ كانْكَسَرَ، أوفَعُلَ كَظَرُفَ، أو فَعَلَ أو فعِلَ اللَّذَيْنِ وصفُهُمَا على فَعِيلٍ في نحو ذَلَّ وسَمِنَ، وَمَا يتعدَّى إلى واحِد دائماً بالجارِّ كغَضِبَ ومرَّ، أوْ دائماً بِنَفْسِهِ كأفْعَالِ الحَوَاسِّ، أو تارةً وتارةً كَشَكَرَ ونَصَحَ وقَصَدَ، وما يَتَعَدَّى لهُ بنفْسِهِ تارةً، ولا يتعدَّى إليهِ أُخْرَى؛ كَنَقَصَ وزَادَ، أو يتعدَّى إليهما دائماً، فإمَّا ثانيهما كمفعول شَكَرَ كأمَرَ واسْتَغْفَرَ واخْتَارَ وصَدَّقَ وزوَّجَ وكَنَى وسَمَّى ودعا بمعناه، وكَالَ وَوَزَنَ، أو أوّلهما فاعل في المعنى كَأَعْطَى وكَسَا، أو أوّلهما وثانيهما مُبْتَدأ وخَبَرٌ في الأصْلِ وهو أفعالُ القُلُوبِ ظَنَّ، لا بمعنى اتَّهَمَ، وعلِمَ لا بمعْنى عَرَفَ، ورأى لا منَ الرَّأْيِ، وَوَجَدَ لا بمَعْنَى حَزِنَ أو حَقَدَ، وحَجَا لا بمَعْنَى قَصَدَ، وحَسِبَ، وَزَعَمَ، وخَالَ، وجَعَلَ، و دَرَى في لُغَيَّةٍ، وَهَبْ، وتعلَّمْ بمَعْنَى اِعْلَمْ، ويلْزَمُ الأمْرَ، وأفعالُ التَّصيير، كجعلَ، وتَخِذ، واتَّخَذَ، ورَدَّ، وتَرَكَ، ويجوزُ إلْغَاءُ القلبيَّة المُتَصَرِّفَةِ مُتَوَسِّطَةً أوْ مُتَأَخِّرةً، ويَجِبُ تَعْلِيقها قَبْلَ لام الابْتِدَاء أوِ القَسَم، أو اسْتِفْهام، أوْ نَفْيٍ بـ«ما» مُطْلَقاً، أوْ بِـ«لا» أوْ «إنْ» في جَوَابِ الْقَسَم، أو «لَعَلَّ» أو «لَوْ» أوْ «إِنَّ» أوْ «كَم» الخَبَرِيَّةِ، وَمَا يَتَعدَّى إلى ثلاثةٍ، وهو «أَعْلَمَ وأَرَى» وما ضُمِّنَ معناهُمَا من «أَنبأَ ونَبَّأَ وأَخْبَرَ وخَبَّر وحَدَّثَ».

[بيان ما تشترك به الأفعال]

وأقول: عقدتُ هذا الباب لبيان عمل الأفعال، فذكرتُ أنَّ الأفعال كلَّها قاصِرَهَا ومُتَعَدِّيَهَا، تامَّهَا وناقِصَهَا مشتركة في أمرين:

أحدهما: أنها تعمل الرفع؛ وبيانُ ذلك، أن الفعل إما ناقص فيرفع الاسم؛

نحو: «**كَانَ زَيْدٌ فاضلًا**» وإما تامّ آتٍ على صيغته الأصلية، فيرفع الفاعل؛ نحو: «**قَامَ زَيْدٌ**» وإما تامّ آتٍ على غير صيغته الأصلية، فيرفع النائب عن الفاعل؛ نحو: ﴿وَقُضِىَ ٱلْأَمْرُ﴾[1] وقد تقدّم شرحُ ذلك كله.

الثّاني: أنها تنصب الأسماء غير خمسة أنواع[2]؛ **أحدها**: المشبَّهُ بالمفعول به؛ فإنّما تنصبه عند الجمهور الصفاتُ نحو: «**حَسَنٌ وَجْهَهُ**»، **والثّاني**: الخبر؛ فإنما ينصبه الفعلُ الناقصُ وتصاريفه نحو، «**كَانَ زيدٌ قائماً**» و «**يعجبني كونُهُ قائماً**» ولم أذكر تصاريفه في المقدمة لوضوح ذلك، **والثالث**: التمييز؛ فإنما ينصبه الاسمُ المبهم المعنى كـ «**رطل زيتاً**» أو الفعلُ المجهول النسبة كـ «**طَابَ زيدٌ نفساً**» وكذلك تصاريفه؛ نحو: «**هو طيبٌ نفساً**» **والرابع**: المفعول المطلق؛ وإنما ينصبه الفعلُ المتصرفُ التام وتصاريفه نحو: «**قُمْ قِياماً**» و«**هُوَ قائمٌ قياماً**» ويمتنع «**ما أَحْسَنَهُ إِحْسَاناً**» و «**كُنْتُ قائماً كوناً**» **والخامس**: المفعول به، وإنما ينصبه الفعلُ المتعدِّي بنفسه، كـ«**ضربتُ زيداً**» وقد قَسَّمْتُ الفعل بحسب المفعول به تقسيماً بديعاً، فذكرتُ أنه سبعةُ أنواع:

[الأفعال بالنّسبة إلى المفعول على سبعة أنواع]

أحدها: ما لا يطلب مفعولاً به البَتَّة، وذكرتُ له علامات:

إحداها: أن يدل على حدوثِ ذاتٍ؛ كقولك: «**حَدَثَ أمرٌ**» و«**عرضَ سفرٌ**» و«**نبتَ الزَّرعُ**» و«**حصلَ الخِصْبُ**» وقوله[3]: [الوافر]

١٧٧-إِذَا كَانَ الشِّتَاءُ فَأَدْفِئُونِي ... فَإِنَّ الشَّيْخَ يُهْرِمُهُ الشِّتَاءُ[4]

---

(١) سورة هود الآية: ٤٤ .
موطن الشّاهد: (قُضيَ الأمرُ) .
وجه الاستشهاد: مجيء **الأمر** نائب فاعل، لفعل **قُضي** المبنيّ للمجهول .

(٢) أي: أن الأفعال، تنصب الأسماء باستثناء خمسة أنواع من الأسماء؛ حيث لا تنصبها الأفعال كلّها .

(٣) هو الرّبيع بن ضبيع بن وهب بن بغيض الفزاري الذّبياني، شاعر جاهليّ معمّر، ومن الفرسان، كان أحكم العرب في زمانه وأشهرهم، وأخطبهم؛ شهد يوم الهباءة، وهو ابن مائة عام، وقاتل في حرب داحس والغبراء؛ أدرك الإسلام، وقد كبر وخرف، فقيل أسلم، وقيل منعه قومه .
انظر ترجمته في: الأغاني: ١٤/ ١١٨ .
وخزانة الأدب: ٣/ ٣٠٨، والسّمط: ٨٠٢، والأغاني: ٣/ ١٥ .

(٤) **المفردات الغريبة**: **كان الشّتاء**: يريد إذا حدث وجاء. **الشّيخ**: أصله من بلغ الأربعين، وأراد به الذي تقدّمت به السِّنُّ حتى ضعف وعجز عن احتمال البرد. **يهرمه**: يورثه الهرم وشدّة الضّعف.
=

فإن قلت: فإنَّك تقول: حدث لي أمرٌ وعَرَضَ لي سفرٌ.

فعندي أنَّ هذا الظرف صفة المرفوع المتأخر، تقدم عليه فصار حالاً، فتعلُّقه أوّلاً وآخراً بمحذوف وهو الكون المُطْلَقُ، أو متعلق بالفعل المذكور على أنَّه مفعول لأجله، والكلام في المفعول به[(١)].

الثَّانية: أن يدل على حدوث صفة حسّيةٍ؛ نحو: طَالَ اللَّيْلُ، وقَصُرَ النَّهارُ، وخَلُقَ الثَّوبُ، ونَظُفَ وطَهُرَ، وَنَجُسَ، واحترزت بالحسِّيّة من نحو: علم وفهم وفرح، ألا ترى أنّ الأول منها متعدّ لاثنين، والثاني لواحد بنفسه، والثالث لواحد بالحرف، تقول: علمتُ زيداً فاضلاً، وفهمتُ المسألة، وفرحت بزيد.

الثَّالثة: أن يكون على وزن فَعُلَ[(٢)] - بالضم - كظرُفَ وشَرُفَ وكَرُمَ ولؤُمَ، وأما قولهم: «رَحُبَتْكم الطَّاعَةُ»[(٣)] «وطلُعَ الْيَمَنَ» فَضُمِّنا معنى وَسِعَ وَبَلَغَ.

الرَّابعة: أن يكون على وزن انْفَعَلَ؛ نحو انكَسَرَ، وانْصَرَفَ.

الخامسة: أن يدلَّ على عَرَضٍ، كمرِض زَيْدٌ وفرِح[(٤)]، وأشِرَ، وبَطِر.

= **المعنى**: يطلب الشاعر إلى أهله أن يدفئوه، إذا ما حلّ فصل الشّتاء؛ لأنَّ البرد يؤثّر فيمن تقدَّمت به السّنُّ، ويضعفه ويهزله.
موطن الشَّاهد: (كان الشّتاء).
وجه الاستشهاد: مجيء فعل **كان** غير محتاج إلى مفعول به، لكونه دالّا على مجرَّد حصول حدث؛ والتقدير: إذا حصل الشّتاء، وهو فعل تامّ -هنا-.

(١) هذا اعتراض وارد على قوله: «إنَّ هذا النّوع لا يطلب مفعولًا به البتّة»، ووجه الاعتراض: أنَّ الجارّ والمجرور يقع بعد هذا النّوع من الأفعال متعلّقاً بها، وقد علم، أن الجارّ والمجرور المتعلّق بفعل ما، مفعول به في المعنى، وحاصل الجواب، من وجهين؛ أوّلهما: نمنع أنَّ الجارّ والمجرور متعلّق بالفعل، بل هو متعلّق بمحذوف، وثانيهما: أن نسلّم أنَّه متعلّق بالفعل، لكن لا على جهة وقوعه عليه، بل لكونه سبباً وعلة في حدوث الفعل.

(٢) مما يدلّ على سجيّته.

(٣) يروى أن نصر بين سيّار- وكان أمير خراسان في الدّولة الأموية، وكانت إقامته بـ«مرو» وهو عربي الأصل؛ لأنَّه من بني ربيعة بن عامر بن هلال بن عوف - قال: «أرحبكم الدخول في طاعة ابن الكرماني»؛ أي أوسعكم، فعدّى رحُب بضمّ الحاء- وليست متعدّية عند النّحاة؛ واعتذر جماعة عن ذلك؛ منهم الأزهري بأنّ نصر بن سيّار ليس بحجّة، وهو معذرة لا تقوم على سند؛ لأنَّ نصراً عربيّ، كما قلنا وكان يعيش في العصر الذي يحتجّ بكلام أهله من العرب، وقال الفارسيّ: إنّما عدّاه؛ لأنّه بمعنى فعل يتعدّى وهو **وَسِعَ**؛ وهذه لغة هذيل.

(٤) أشار المؤلّف في آخر الثّانية إلى أنّ **فرحت بزيد** متعدّ بالحرف وهنا ذكره لازماً؛ لأنَّه يدل على عرض، والأقرب إلى الصّواب، أنّه متعدّ بالحرف.

السَّادسة والسَّابعة: أن يكون على وزن فَعَلَ أو فَعِلَ اللذين وصْفُهما على فَعِيلٍ، كَذلَّ فهو ذَليلٌ، وسَمِنَ فهو سَمِينٌ، ويدل على أن «ذلَّ» فَعَلَ بالفتح قولهم: يَذِلُّ بالكسر، وقلت: «**في نحو ذلَّ**» احترازاً من نحو: بَخِلَ؛ فإنه يتعدّى بالجار؛ تقول: بخل بكذا.

النوع الثَّاني: ما يتعدى إلى واحد دائماً بالجار، كـ «**غَضِبْتُ من زيدٍ**» و«**مَرَرْتُ به**» أو «**عليه**».

فإن قلت: وكذلك؛ تقول فيما تقدم: ذلَّ بالضَّرب، وسَمِنَ بكذا.

قلت: المجروران مفعولٌ لأجله، لا مفعول به.

الثَّالث: ما يتعدى لواحد بنفسه دائماً، كأفعال الحواسّ؛ نحو: «**رأيتُ الهِلَالَ**» و«**شَمِمْتُ الطِّيبَ**» و«**ذُقْتُ الطعام**» و«**سَمِعتُ الأذانَ**» و «**لمست المرأة**» وفي التنزيل: ﴿يَوْمَ يَرَوْنَ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةَ﴾[(١)] ﴿يَوْمَ يَسْمَعُونَ ٱلصَّيْحَةَ﴾[(٢)] ﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا ٱلْمَوْتَ﴾[(٣)] ﴿أَوْ لَـٰمَسْتُمُ ٱلنِّسَآءَ﴾[(٤)].

الرَّابع: ما يتعدَّى إلى واحد تارةً بنفسه وتارةً بالجار، كَشَكَرَ وَنَصَحَ وَقَصَدَ، تقول: «**شَكَرْتُهُ**» و«**شَكَرْتُ لَهُ**» و «**نَصَحْتُهُ**» و «**نَصَحْتُ لَهُ**» و «**قَصَدْتُهُ**» و «**وقَصَدْتُ له**»

---

(١) سورة الفرقان، الآية: ٢٢ .
موطن الشّاهد: (يرون الملائكة) .
وجه الاستشهاد: مجيء فعل **يرون**؛ وهو من أفعال الحواس ناصباً لمفعول واحد، وهو «الملائكة».

(٢) ٥٠ سورة ق، الآية: ٤٢ .
موطن الشّاهد: (يسمعون الصّيحة) .
وجه الاستشهاد: مجيء فعل **يسمعون**؛ وهو من أفعال الحواس، ناصباً لمفعول واحد، هو **الصّيحة** .

(٣) ٤٤ سورة الدخان، الآية: ٥٦ .
موطن الشّاهد: (لا يذوقون فيها الموت) .
وجه الاستشهاد: مجيء فعل **يذوقون** وهو من أفعال الحواس، ناصباً لمفعول واحد، هو «الموت» .

(٤) ٤ سورة النساء الآية: ٤٣ .
موطن الشّاهد: (لامستم النساء) .
وجه الاستشهاد: مجيء فعل **لامس**؛ وهو من أفعال الحواس، ناصباً لمفعول واحد، هو «النساء».

و«**وقصدْتُ إليهِ**» قال -تعالى-: ﴿وَٱشۡكُرُواْ نِعۡمَتَ ٱللَّهِ﴾[(١)] ﴿أَنِ ٱشۡكُرۡ لِي وَلِوَٰلِدَيۡكَ﴾[(٢)] ﴿وَنَصَحۡتُ لَكُمۡ﴾[(٣)].

الخامس: ما يتعدَّى لواحد بنفسه تارة ولا يتعدى أخرى لا بنفسه ولا بالجار.

وذلك نحو: فَغَرَ - بالفاء والغين المعجمة - وشَحَا بالشين المعجمة والحاء المهملة - تقول: «**فَغَرَ فاه**» و«**شَحَاه**» بمعنى فتحه، «**فَغَرَ فُوهُ**» و«**شَحَا فُوهُ**» بمعنى انفتح.

* * *

السَّادس: ما يتعدَّى إلى اثنين، وقسمته قسمين:

أحدهما: ما يتعدَّى إليهما تارة، ولا يتعدى أخرى؛ نحو: نَقَصَ، تقول: «**نَقَصَ المالُ**» و«**نَقَصْتُ زيداً ديناراً**» بالتخفيف فيهما، قال الله -تعالى-: ﴿ثُمَّ لَمۡ يَنقُصُوكُمۡ شَيۡـٔٗا﴾[(٤)]، وأجاز بعضهم كون «**شيئاً**» مفعولاً مطلقاً؛ أي: نقصاً ما.

الثَّاني: ما يتعدَّى إليهما دائماً، وقسمته ثلاثة أقسام:

أحدها: ما ثاني مفعوليه كمفعول شكر[(٥)]، كأَمَرَ واستَغْفَرَ، تقول: «أمرتُكَ الْخَيْرَ» و«**أمرتُكَ بالخيرِ**» وسيأتي شرحُهمَا بعدُ.

---

(١) ١٦ سورة النحل، الآية: ١١٤ .
موطن الشَّاهد: (اشكروا نعمة) .
وجه الاستشهاد: مجيء فعل **اشكروا** متعدّياً بنفسه، فنصب مفعولاً، هو **نعمة**، وحكم مجيئه متعدّياً بنفسه الجواز؛ لأنّه يأتي أحياناً متعدّياً بحرف الجر .

(٢) ٣١ سورة لقمان، الآية: ١٤ .
موطن الشَّاهد: (اشكر لي ولوالديك) .
وجه الاستشهاد: مجيء فعل **اشكر** متعدّياً بالجارّ والمجرور، وحكم مجيئه متعدّياً، بالجارّ والمجرور الجواز؛ لما بيّناه في الآية السَّابقة .

(٣) سورة الأعراف، الآيتان: ٧٩و ٩٣ .
موطن الشَّاهد: **نصحت لكم** .
وجه الاستشهاد: مجيء فعل **نصح** متعدّياً بحرف الجرّ، وحكم تعدّيه بالجارّ والمجرور الجواز؛ لأنّه يأتي أحياناً متعدّياً بنفسه؛ تقول: نصح المعلم تلاميذه، ونصح المعلم لتلاميذه .

(٤) سورة التوبة، الآية: ٤ .
موطن الشَّاهد: (ينقصوكم شيئاً) .
وجه الاستشهاد: مجيء فعل **ينقص** متعدّياً بنفسه إلى مفعولين؛ هما: الضّمير المتّصل كم وشيئاً عند من عدّها مفعولاً به ثانياً؛ وهو الأفضل .

(٥) أي: أنَّ المفعول الثَّاني، تارة يكون بالحرف، وتارة يكون مفعولاً به صريحاً .

والثّاني: ما أوّلُ مفعولَيه فاعلٌ في المعنى[(١)]**؛ نحو: «كَسَوْتُهُ جُبَّةً» و«أعطيته ديناراً»** فإنَّ المفعول الأوَّل لابسٌ وآخِذ، ففيه فاعلية معنوية.

الثّالث: ما يتعدّى لمفعولين أولهما وثانيهما مبتدأ وخبر في الأصل[(٢)]، وهو أفعال القلوب المذكورة قبل، وأفعال التصيير، وشاهد أفعال القلوب قوله -تعالى-: ﴿وَإِنِّي لَأَظُنُّكَ يَٰفِرْعَوْنُ مَثْبُورًا﴾[(٣)] ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَٰتٍ﴾[(٤)] ﴿تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرًا﴾[(٥)] ﴿لَا تَحْسَبُوهُ شَرًّا لَّكُم﴾[(٦)] ﴿وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا﴾[(٧)] أي: اعتقدوهم، وقول الشاعر[(٨)]:

---

(١) وليس أصل مفعوليه مبتدأً وخبراً.

(٢) وتنقسم هذه إلى قسمين؛ أحدهما: أفعال القلوب، والثّاني: أفعال التحويل؛ وأفعال القلوب قسمان؛ ما يدل على اليقين وهي: رأى، وعلم، ووجد، ودرى، وتعلّم؛ وما يدلّ على الرجحان، وهي: خال، وظن، وحسب، وزعم، وعدَّ، وحجا، وجعل، وهبْ. وأمّا أفعال التّحويل؛ فهي: صيَّر، وجعل، ووهب، واتّخذ، وترك، وردَّ. انظر: ابن عقيل (ط. دار الفكر): ٢/ ٢٢٦ ٣٣٨.

(٣) سورة الإسراء، الآية: ١٠٢.
موطن الشّاهد: (لأظنك مثبوراً).
وجه الاستشهاد: مجيء **ظنّ** من أفعال القلوب؛ وقد نصب مفعولين؛ أصلهما مبتدأ وخبر؛ وهما: الضّمير المتّصل، و**مثبوراً**؛ لأنَّ أصلهما: أنت مثبور.

(٤) ٦٠ سورة الممتحنة، الآية: ١٠.
موطن الشّاهد: (علمتموهنَّ مؤمنات).
وجه الاستشهاد: مجيء فعل **علم** من أفعال القلوب، فنصب مفعولين، أصلهما مبتدأ وخبر، وهما: الضّمير **هنَّ** و**مؤمنات**، وأصلهما: هنّ مؤمنات.

(٥) ٧٣ سورة المزّمّل، الآية: ٢٠.
موطن الشّاهد: **تجدوه . . . هو خيراً**.
وجه الاستشهاد: مجيء **تجد** فعلًا من أفعال القلوب، وقد نصب مفعولين؛ أصلهما مبتدأ وخبر؛ وهما: الضّمير في **تجدوه**، وخيراً؛ وأصلهما: هو خيرٌ؛ و«**هو**» الظّاهرة: ضمير فصل.

(٦) ٢٤ سورة النور، الآية: ١١.
موطن الشّاهد: (لا تحسبوه شرًا).
وجه الاستشهاد: مجيء **تحسب** فعلًا من أفعال القلوب؛ وقد نصب مفعولين؛ أصلهما مبتدأ وخبر، وهما: الضّمير المتّصل و **شراً**؛ وأصلهما: هو شرٌّ.

(٧) ٤٣ سورة الزخرف، الآية: ١٩.
موطن الشّاهد: (جعلوا الملائكة . . . إناثاً).
وجه الاستشهاد: مجيء فعل **جعل** بمعنى **اعتقد**، وهو من أفعال القلوب، وقد نصب مفعولين؛ أصلهما مبتدأ وخبر، **الملائكة** و **إناثاً**، إذ الأصل: **الملائكة إناث** حسب اعتقاد الكافرين، كما بيّن الله - تعالى- إخباراً عنهم.

(٨) وهو: تميم بن أبي مقبل، وقيل: تميم بن أُبيّ بن مقبل، من بني العجلان، شاعر جاهليّ، =

[البسيط]

١٧٨-قدْ كُنْتُ أَحْجُو أبَا عَمْرٍو أخاً ثقَةً حَتَّى أَلَمَّتْ بِنَا يَوْماً مُلِمَّاتُ[١]

وقول الآخر[٢]: [الخفيف]

١٧٩ - زَعَمَتْني شَيْخاً وَلَسْتُ بِشَيْخٍ[٣]

والأكثر تَعَدِّي «زعم» إلى «أنْ» أو «أنَّ» وصلتهما؛ نحو: ﴿زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن لَّن يُبْعَثُواْ﴾[٤] وقوله[٥]:

= أدرك الإسلام، وأسلم، ولكنّه كان جافياً في الدّين، وكان يبكي أهل الجاهليّة، ويذكرها أي الجاهليّة عاش نيّفاً ومائة سنة. وتوفي سنة ٢٥ هـ الجمحي: ١/ ١٥٠.

(١) **المفردات الغريبة**: **أحجو**: أراد -ههنا- معنى أظنّ. **أخاً ثقة**: يروى بتنوين أخاً ونصب ثقة، فهو من الوصف بالمصدر ويروى بإضافة «أخاً» إلى ثقة. **ألمّت**: نزلت. **ملمّات**؛ جمع ملمّة: وهي النّازلة من نوازل الدّهر.

المعنى: مازلت أظنّ أبا عمرو صديقاً مخلصاً وأخاً ثقةً؛ حتى كشفته نوازل الدّهر الّتي ألمّت بنا، وأبانت حقيقته.

موطن الشّاهد: (أحجو أبا عمرو أخاً ثقة).

وجه الاستشهاد: نصب فعل **أحجو**مفعولين؛ هما: **أبا عمرو** و**أخاً ثقة**؛ وهو حجّة لتقدّمه؛ غير أنّ صاحب اللّسان، ذكر أنّ **فعل حجا** ينصب مفعولاً واحداً. وقال الأزهري: **تحجّى فلان بظنّه إذا ظنَّ** شيئاً؛ فادّعاه ظانّاً، ولم يستيقنه؛ وظاهر-هنا- أنّه نصب مفعولاً واحداً؛ وحكى العينيّ -رحمه الله -تعالى- أنّه لم ينقل أحد من النّحاة أنَّ **حجا يحجو** ينصب مفعولين غير ابن مالك رحمه الله -تعالى- وتبَعهُ مقلّدوه وشارحو كلامه، **وتبعه ابن هشام كذلك**.

(٢) وهو: أبو أُميّة الحنفي: أوس بن حجر بن عتّاب، وقيل ابن مالك التّميمي، شاعر تميم، وفحل مضر حتى أخمله النّابغة وزهير، وهو زوج أمّ زهير بن أبي سُلمى، كان أشعر النّاس، عاقلاً في شعره، كثير الوصف لمكارم الأخلاق، وأوصف الشّعراء للحُمُر والسّلاح، ولا سيّما القوس. مات سنة ٢ ق .هـ . الشّعر والشّعراء: ١/٢٠٢- ٢٠٩، والأغاني: ١٠/٥- ٨، والجمحي: ١/ ٩٧، والخزانة: ٢/ ٢٣٥.

(٣) وتتمته: إنّما الشيخُ من يدبُّ دبيبا.

المفردات الغريبة: **زعمتني**: من الزّعم، وهو القول غير المتيقّن؛ أي: الذي بين الشّك واليقين. **الشّيخ**: من تقدّمت به السّن. **دبّ دبيباً**: مشى ببطء وبتثاقل.

المعنى: يذكر الشاعر امرأةً زعمت أنّه شيخ فاته قطار الحياة، ويردّ عليها بأنّه ليس بشيخٍ؛ لأنَّ الشّيخ، هو ذاك الضّعيف الذي لا يستطيع الحركة إلّا بصعوبة و ببطء شديد.

موطن الشّاهد: (زعمتني شيخاً).

وجه الاستشهاد: مجيء فعل **زعم** فعلاً قلبيّاً بمعنى **ظنَّ** دالّاً على الرجحان، ناصباً لمفعولين؛ هما: الياء، و**شيخاً**.

(٤) ٦٤ سورة التغابن، الآية: ٧.

موطن الشّاهد: (زعم . . . أن لن يبعثوا).

وجه الاستشهاد: مجيء **أن** المخفّفة مع ما دخلت عليه، سادّةً مسدّ مفعولي **زعم**؛ و حكم مجيئها كذلك الجواز مع الكثرة.

(٥) هو: كثيّر بن عبد الرحمن، المعروف بكثير عزة، وقد مرّت ترجمته.

[الطّويل]

١٨٠- وقَدْ زَعَمَتْ أَنِّي تَغَيَّرْتُ بَعْدَهَا[١]

وقال[٢]: [الطّويل]

١٨١-دُرِيتَ الْوَفِيَّ الْعَهْدِ يَا عُرْوَ فاغْتَبِطْ فَإِنَّ اغْتِبَاطاً بِالْوَفَاءِ حَمِيدُ[٣]

والأكثر في «**دَرَى**» أن تتعدَّى إلى واحد بالباء، تقول: «**دَرَيْتُ بكذا**».

قال الله -تعالى-: ﴿وَلَآ أَدْرَىٰكُم بِهِۦ﴾[٤] وإنَّما تعدَّتْ إلى الكاف والميم بواسطة همزة النقل، وقوله[٥]: [المتقارب]

١٨٢-فَقُلْتُ أَجِرْنِي أَبَا خَالِدٍ وإلَّا فَهَبْنِي امْرَأً هَالِكَا[٦]

---

(١) وتمامه: ومَن ذا الذي يا عَزُّ لا يتغيَّرُ .
المعنى: يتحدَّث الشّاعر عن محبوبته عزّة التي عزّ عليها أن تراه متغيّر الحال بعد انقطاع اللّقاءات بينهما؛ ويجيبها: ومن ذا الذي يا عزّة لا يتغيّر؛ فكلّما تقدّمت سنّ الإنسان، ازداد ضعفه، وتبدَّل حاله .
موطن الشّاهد: (زعمت أنّي تغيّرت) .
وجه الاستشهاد: مجيء فعل **زعم** فعلًا قلبياً بمعنى **ظنّ** متعدّياً إلى مفعولين، سدّ مسدّهما **أنّ** المؤكدة، وما دخلت عليه .

(٢) لم ينسب البيت إلى قائل معيّن .

(٣) **المفردات الغريبة**: دريت: بالبناء للمجهول، من **درى** إذا علم . عرو: مرخم عروة، وهو علم على رجل. **اغتبط**: أمر من الاغتباط، وأراد به الدّعاء للممدوح بأن يبقى مسروراً، يغبطه النّاس .
المعنى: لقد علم الناس وأيقنوا بوفائك للعهد؛ فلتُسرّ، ولتهنأ بهذه السّمة، يا عروة؛ لأنّ الاغتباط بالوفاء ممّا يحمده النّاس .
موطن الشّاهد: (دُريتَ الوفيَّ) .
وجه الاستشهاد: مجيء فعل **درى** بمعنى **علم** فنصب به مفعولين؛ هما: تاء المخاطبة الواقعة نائب فاعل، و **الوفيّ** والكثير أنّها تتعدّى إلى الثّاني بحرف الجر؛ نحو: دريت بكذا، وكذا؛ إذا دخلت عليها همزة النّقل؛ نحو: **ولا أدراكم به** . وإذا دخل عليها الاستفهام، تتعدّى إلى ثلاثة مفاعيل؛ نحو قوله -تعالى-: **وما أدراك ما هيه**، فالكاف المفعول الأوّل، والجملة سدّت مسد المفعولين، وفي المغني: سدّت مسدّ المفعول الثّاني المتعدّى إليه بالحرف .

(٤) ١٠ سورة يونس، الآية: ١٦ .
موطن الشّاهد: (ولا أدراكم به) .
وجه الاستشهاد: تعدّى فعل **أدرى** إلى الكاف والميم؛ لأنّه اقترن بهمزة النّقل؛ وهو في الأصل، يتعدّى بحرف الجر، مثل: **دَريت بكذا** كما في المتن . وانظر حاشية الشّاهد السّابق .

(٥) وهو: عبيد الله (وقيل عبدالله) بن همّام بن نبيشة بن رياح السّلولي، أحد بني مرّة بن صعصعة، شاعر إسلامي، أدرك معاوية، وكان يقال له العطّار، لحسن شعره؛ له أخبار مع معاوية وابنه يزيد . مات سنة ١٠٠ هـ . الشّعر والشّعراء: ٢/ ٦٥١، والجمحي: ٢/ ٦٢٥، واللآلىء: ٦٨٣، والخزانة: ٢/ ٦٣٨ .

(٦) **المفردات الغريبة**: **أجرني**: أدخلني في جوارك واحمني وأنقذني . **أبا خالدِ**: وقع في بعض =

أي: اعتقدني، وقوله[1]: [الطّويل]

١٨٣- تَعَلَّمْ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّهَا[2]

والأكثر في «تعلّمْ» أن يتعدَّى إلى «أنَّ» وصلتها كقوله[3]: [الطّويل]

١٨٤- تَعَلَّمْ رَسُولَ اللهِ أنّكَ مُدْرِكِي[4]

= الرّوايات: أبا مالك . هبني: احسبني واعددني؛ أو اعتقدني .
المعنى: يستغيث الشاعر بأبي خالد، ويناشده أن يحميه، ويدفع عنه أذى الأعداء، ويخاطب أبا خالد مستعطفاً: إن لم تفعل ذلك، ولم تستجب إلى طلبي، فاحسبني من الهالكين .
موطن الشّاهد: (هبني امرأ) .
وجه الاستشهاد: مجيء فعل هب بمعنى **اعتقد أو احسب** فنصب مفعولين ظاهرين، **ياء المتكلم** و **امرأ**، ولابدّ من الإشارة -هنا- إلى أنّ فعل **هب** فعل جامد، لا يأتي منه مضارع، ولا ماضٍ، وهو غير **وهب يهب** الذي يدلّ على الهبة ونحوها . ولابدَّ من التّنبيه إلى أنّ بعض النحّاة واللّغويين يعدّون **هبْ** متعدّياً إلى مفعولين صريحين، ولا يجيزون دخول أنَّ المؤكدة المصدرية (الحرف المشبه بالفعل) على المفعولين، وعدّوا ذلك لحناً، ومن هؤلاء: الجرمي، وابن سيده، والجوهريّ، والحريريّ، قال غيرهم من العلماء: **ليس لحناً؛ لأنّه واقع في فصيح** العربيّة، واستشهدوا بحديث عمر: «هب أنّ أبانا كان حماراً» .

(١) هو: زياد بن سيّار بن عمرو بن جابر، ولم أعثر له على ترجمة وافية .

(٢) وعجزه: فبالغْ بلطفٍ في التحيُّلِ والمكرِ .
المفردات الغريبة: **تعلّم**؛ معناه: اعلم . **شفاء النَّفس**: راحتها واطمئنانها . **لطف**؛ اللّطف بالعمل: الرفق به . **التّحيّل**: أخذ الشيء بحيلة . المكر: الخديعة .
المعنى: يخاطب الشّاعر صديقه قائلاً: اعلم علم يقين أنَّ شفاء النّفس من آلامها أن تظفر بعدوّها، وما دام الأمر كذلك، فابذل الجهد في تدبير الحيلة والخديعة؛ كي تتمكن من بلوغ مطلبك .
موطن الشّاهد: (تعلّم شفاء النفس قهر عدوّها) .
وجه الاستشهاد: مجيء **تعلّم** فعلاً قلبياً بمعنى «**علم**» فنصب مفعولين؛ هما: **شفاءَ و قهرَ** ومعلوم أنّ **تعلّم** -هنا- غير فعل المضارع من: تعلَّم يتعلَّم؛ فذاك يتعدّى إلى مفعول واحد، وحسب؛ ودخول **تعلّم** على **أنَّ** وصلتها، أكثر من تعدّيها إلى مفعولين صريحين .

(٣) وهو: أنس بن زنيم بن عبدالله الكنانيّ، الدئلي، وعمُّ الشّاعر: هو سارية بن زنيم الذي قال له عمر بن الخطاب: يا سارية الجبلَ، وكان أنس، قد هجا رسول الله ﷺ، فأهدر دمه، وأسلم يوم الفتح، ومدح النبيّ ﷺ بقصيدة، فعفا عنه . توفّي سنة ٦٠هـ .
الشّعر والشّعراء: ٢/٧٣٧، والإصابة: ١/٦٩-٧٠، ١٣٦، والخزانة: ٣/١١٩ .
المعنى: يخاطب الشّاعر رسول الله ﷺ مستعطفاً: اعلم يا رسول الله أنّك ستبلغني وتدركني أنّى كنت؛ لأنّ ما تنذر به، وتتوعده كائن لا محالة، وكأنّه في قبضتك .

(٤) **موطن الشّاهد**: (تعلّم . . أنك مدركي) .
وجه الاستشهاد: مجيء فعل **تعلّم** جامداً بمعنى **اعلم**؛ وهو ينصب مفعولين اثنين، كما رأينا في الشّاهد السّابق، سدَّ مسدّهما -هنا- أنَّ مع ما دخلت عليه؛ وهذا هو المشهور، والغالب في تعدّيها .

وشاهدُ أفعال التَّصيير قوله -تعالى-: ﴿فَجَعَلْنَـٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا﴾[(١)] ﴿وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا﴾[(٢)]. ﴿لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّنۢ بَعْدِ إِيمَـٰنِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا﴾[(٣)] ﴿وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ﴾[(٤)].

واحترزت من «ظنَّ» بمعنى «اتَّهم» فإنها تتعدى لواحد؛ نحو قولك: «**عُدِمَ لِي مَالٌ فَظَنَنْتُ زَيْداً**»، ومنه قوله -تعالى-: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى ٱلْغَيْبِ بِضَنِينٍ﴾[(٥)] أي: ما هو بمتَّهَم على الغيب، وأما من قرأ بالضاد فمعناه: ما هو ببخيل، وكذلك «**علم**» بمعنى «**عرف**»؛ نحو: ﴿وَٱللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَـٰتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْـًٔا﴾[(٦)] ورأى من الرأي؛ كقولك: «**رأى أبو حنيفة حِلَّ كذا، أو حرمتَهُ**» و«**حَجَا**» بمعنى «**قصد**» نحو: «**حَجَوْتُ بيتَ الله**» ومن «**وجد**» بمعنى «**حَزِن**» أو«**حَقَدَ**»؛ فإنَّهما لا يتعديان بأنفسهما، بل تقول: «**وجدت على الميت**» و«**حقدتُ على المسيء**».

---

(١) ٢٥ سورة الفرقان، الآية: ٢٣ .
موطن الشَّاهد: (جعلناه هباءً) .
وجه الاستشهاد: مجيء فعل **جعل** بمعنى **صيّر** فتعدّى إلى مفعولين؛ الأول: الضّمير المتّصل بالفعل، والثَّاني: هَباءً .

(٢) ٤ سورة النساء، الآية: ١٢٥ .
موطن الشَّاهد: (اتّخذ الله إبراهيم خليلًا) .
وجه الاستشهاد: مجيء فعل **اتّخذ** بمعنى **صيّر**، فتعدّى إلى مفعولين؛ أصلهما مبتدأ وخبر؛ الأوّل: **إبراهيم** والثَّاني: **خليلاً** .

(٣) ٢ سورة البقرة، الآية: ١٠٩ .
موطن الشَّاهد: (يردّونكم . . كفَّاراً) .
وجه الاستشهاد: مجيء فعل ردّ بمعنى **صيّر**؛ فتعدّى إلى مفعولين؛ الأول: الضّمير المتّصل، والثَّاني: كفّاراً .

(٤) ١٨ سورة الكهف، الآية: ٩٩ .
موطن الشَّاهد: (تركنا بعضهم . . يموج) .
وجه الاستشهاد: مجيء فعل **ترك** بمعنى **صيّر**؛ فتعدّى إلى مفعولين؛ الأوّل **بعضهم**، والثَّاني: جملة (يموج)؛ والتقدير: تركنا بعضهم مائجاً في بعض .

(٥) ٨١ سورة التكوير، الآية: ٢٤ .
أوجه القراءات: في المصحف (بضنين) . قرأ ابن كثير، وأبو عمرو، والكسائي **بظنين**، وقرأ الباقون بالضّاد . تفسير القرطبي: ١٩/ ٢٤٢، ومعاني القرآن: ٣/ ٢٤٢، والكشف: ٢٣٩/ أ .
موطن الشَّاهد: (بظنين) .
وجه الاستشهاد: مجيء **ظنين** بمعنى **متَّهم**، ويكون فعلها **ظنَّ** بمعنى **اتَّهم** ويتعدّى إلى مفعول واحد . . هذا على قراءة من قرأ بالظّاء بدل الضّاد؛ وانظر تأويل ذلك في: البيان ٢/ ٤٩٧، والمشكل: ٢/ ٤٦٠ .

(٦) ١٦ سورة النحل، الآية: ٧٨ .
موطن الشَّاهد: (لا تعلَمون شيئاً) .
وجه الاستشهاد: مجيء فعل **تعلَم** بمعنى **تعرَّف**، فتعدّى إلى مفعول واحد؛ وهو شيئاً .

[حالات أفعال القلوب]

ثم اعلم أنَّ لأفعال القلوب ثلاث حالات[١]: الإعمال، والإلغاء، والتَّعليق.

الحالة الأولى: الإعمال؛ فأمَّا الإعمال فهو: نصبُها المفعولين، وهو واجب إذا تقدَّمت عليهما[٢] ولم يأت بعدها مُعَلِّق؛ نحو: «**ظَنَنْتُ زَيْداً عَالِماً**» وجائز إذا توسّطت بينهما نحو: «**زيداً ظننت عالماً**» أو تأخرت عنهما؛ نحو: «**زيداً عالماً ظننت**».

الحالة الثّانية: الإلغاء، وأما الإلغاء فهو: إبطال عملها إذا توسَّطَتْ أو تأخَّرتْ؛ فتقول: «**زَيْدٌ ظَنَنْتُ عَالِمٌ**» و«**زَيْدٌ عَالِمٌ ظَنَنْتُ**» والإلغاء مع التأخير أحسن من الإعمال، والإعمالُ مع التوسُّطِ أحسنُ من الإلغاء، وقيل: هما سِيَّان.

الحالة الثَّالثة: التَّعليق؛ وأما التعليق فهو: إبطال عملها في اللفظ دون التقدير؛ لاعتراض مَالَهُ صَدْرُ الكلام بينها وبين معموليها، وهو واحد من أمور عشرة:

أحدها: لام الابتداء نحو: «**عَلِمْتُ لَزَيْدٌ فَاضِلٌ**» وقوله -تعالى-: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ﴾[٣].

---

(١) هذا الحكم لأفعال القلوب المتصرفة: وهي التي يستعمل منها الماضي والمضارع والأمر واسم الفاعل . . . الخ . . مثل: ظنَّ، يظنُّ، ظُنَّ ظانٌّ . أمّا غير المتصرّفة، فلا علاقة لها، بهذا الحكم؛ وهي كلمتان: هبْ وتعلّم؛ وكلاهما، لا يستعمل إلّا بصيغة الأمر، إلّا أنّ هَبْ باتّفاق أهل العلم و تعلّم عند أكثرهم . وحكى ابن السكّيت: تعلّمت أنَّ فلاناً خارج؛ أي: علمتُ؛ وعلى هذا الرّأي، يدخلها التّعليق والإلغاء. ابن عقيل: ٢/ ٣٤٠، والتّصريح: ١/ ٢٥٣ .

(٢) هذا مذهب البصريين، وزعم علماء الكوفة، أنّه يجوز الإلغاء، مع تقدّم العامل، وعدم ذكر معلّق بعده، واستدلّوا على ذلك بقوله:

أرجـو وآمـلُ أنْ تَـدْنُـو مـوَدَّتُـهـا ... وَمَـا إخـال لَـديـنـا مـنـكِ تَـنْـوِيـلُ

والبصريون، يجعلون هذا البيت: إمّا من قبيل الإلغاء؛ لأنَّ الفعل غير واقع في أوّل الكلام، بسبب تقدّم حرف النّفي عليه، وزعموا أنَّ من شرط وجوب الإعمال عندهم زيادة على ما ذكره المؤلّف ألّا يتقدّم على الفعل شيء في الكلام، فشروط وجوب الإعمال عندهم ثلاثة . وإمّا أن يكون البيت من قبيل التّعليق؛ بتقدير لام الابتداء بين الفعل ومعمولاته، والتقدير: وما إخاله لدينا منكِ تنويل . انظر تفصيل ذلك في: التّصريح ١/ ٢٥٨، وابن عقيل ٢/ ٣٤١- ٣٤٢ .

(٣) ٢ سورة البقرة، الآية: ١٠٢ .

موطن الشّاهد: (علموا لَمن اشتراه) .

وجه الاستشهاد: مجيء فعل **علم** معلّقاً عن العمل؛ لدخول **لام الابتداء** بينه وبين معموليه؛ والأصل: علموا من اشتراه؛ وفي الإعراب نقول: اللّام لام الابتداء . من: اسم موصول بمعنى الذي، في محل رفع مبتدأ . اشتراه: فعل ومفعول به، والفاعل: هو . وجملة (**من اشتراه**) سدّت مسدّ مفعولي **علم** .

الثاني: لام جواب القسم؛ نحو: «**عَلِمْتُ لَيَقُومَنَّ زَيْدٌ**» أي: علمت -والله- ليقومنَّ زيدٌ وقوله[١]: [الكامل]

١٨٥-ولَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتِي إِنَّ المَنَايَا لا تَطِيشُ سِهَامُهَا[٢]

الثَّالث: الاستفهام، سواء كان بالحرف كقولك: «**عَلِمْتُ أَزَيْدٌ فِي الدَّار أم عَمْرٌو**» وقوله -تعالى-: ﴿وَإِنْ أَدْرِىٓ أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٌ مَّا تُوعَدُونَ﴾[٣] أو بالاسم سواء كان الاسم مبتدأ نحو: ﴿لِنَعْلَمَ أَىُّ ٱلْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ﴾[٤] ﴿وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَآ أَشَدُّ عَذَابًا﴾[٥] أو خبراً؛ نحو: «**عَلِمْتُ متى السَّفَرُ**» أو مضافاً إليه المبتدأ؛ نحو: «**عَلِمْتُ أَبُو مَنْ زَيْدٌ**» أو الخبر؛ نحو «**عَلِمْتُ صَبيحةَ أيِّ يَوْمٍ سَفَرُكَ**» أو **فَضْلَة** نحو: ﴿وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَىَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾[٦] فـ«**أيَّ**» منصوب على المصدر بما بعده، وتقديره: ينقلبون أيَّ انقلابٍ، وليس منصوباً بما قبله؛ لأنَّ الاستفهام له الصّدْرُ، فلا يعمل فيه ما قبله.

---

(١) هو: لبيد بن ربيعة العامري - وقد مرَّت ترجمته .

(٢) المفردات الغريبة: المنيّة: الموت؛ أو الأجل . لا تطيش: لا تخيب ولا تخطئ .
المعنى: لقد أيقنت- والله- بإتيان منيتي؛ لأنّ كلّ إنسان، لا بد من أن يصيبه سهمها، في الوقت المحدّد، فيقضي عليه، ولا يخطئه أبداً .
موطن الشَّاهد: (علمت لتأتينَّ منيّتي) .
وجه الاستشهاد: مجيء فعل **علم** المتعدي لمفعولين؛ أصلهما مبتدأ وخبر معلّقاً عن العمل لفظاً لا تقديراً، بسبب اعتراض **اللّام** الواقعة في جواب القسم، بينه وبين معموليه؛ ولولا اعتراض اللام، لكان نصَبَ مفعولين، إذ التقدير: علمت منيتي آتية، أو نحو ذلك؛ ولمّا كانت الجملة الواقعة بعد اللّام جواباً للقسم، لا محلّ لها من الإعراب؛ فهي في الوقت نفسه سدّت مسدّ مفعولي **علم**؛ الذي تعلّق عمله في اللفظ من دون المعنى .

(٣) ٢١ سورة الأنبياء، الآية: ١٠٩ .
موطن الشَّاهد: (أدري أقريبٌ أم بعيدٌ ما توعدون) .
وجه الاستشهاد: مجيء فعل **أدري** القلبي معلّقاً عن العمل لفظاً، لا تقديراً؛ لاعتراض **الهمزة** حرف الاستفهام بين الفعل ومعموله، وحكم التّعليق لدى اعتراض الاستفهام الوجوب .

(٤) سورة الكهف، الآية: ١٢ .
موطن الشَّاهد: (لنعلم أيّ الحزبين أحصى) .
وجه الاستشهاد: مجيء فعل **نعلم** القلبيّ معلّقاً عن العمل؛ لاعتراض اسم الاستفهام **أيّ** بين الفعل ومعموليه، والجملة الاسمية سدّت مسد مفعوليه؛ لأنَّه معلّق عن العمل لفظاً، لا معنى.

(٥) ٢٠ سورة طه، الآية: ٧١ .
موطن الشَّاهد: (لتعلمنّ أيُّنا أشدّ عذاباً) .
وجه الاستشهاد: مجيء **تعلمنّ** معلّقاً عن العمل، كما في الآية السَّابقة .

(٦) ٢٦ سورة الشّعراء، الآية: ٢٢٧ .
موطن الشَّاهد: (سيعلم . . . أيّ منقلب ينقلبون) .
وجه الاستشهاد: مجيء **يعلم** القلبي معلّقاً عن العمل، لتوسّط **أيَّ** الواقعة في محل نصب مفعولًا مطلقاً بين **يعلم** ومعموليه؛ وجملة (أيّ منقلب ينقلبون) سدّت مسدّ **مفعولي يعلم** .

وهذه الأنواع كلها داخلة تحت قولي: «استفهام».

الرَّابع: «**ما**» **النافية**؛ نحو «**عَلِمْتُ مَا زَيْدٌ قَائِمٌ**» وقوله -تعالى-: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَٰٓؤُلَآءِ يَنطِقُونَ﴾[١].

الخامس: «**لا**» **النافية في جواب القَسَمِ**، نحو: «**علمت واللهِ لا زَيْدٌ في الدار ولا عمرو**».

السَّادس: «**إنْ**» **النافية في جواب القَسَمِ**؛ نحو: «**علمت والله إنْ زَيْدٌ قَائمٌ**» بمعنى: ما زيد قائمٌ.

السَّابع: «**لعلّ**» نحو: ﴿وَإِنْ أَدْرِي لَعَلَّهُۥ فِتْنَةٌ لَّكُمْ وَمَتَٰعٌ إِلَىٰ حِينٍ﴾[٢] ذَكَرَه أبو علي في التذكرة[٣].

الثَّامن: «**لو**» الشرطية، كقول الشاعر[٤]: [الطَّويل]

١٨٦-وَقَدْ عَلِمَ الأقْوَامُ لَوْ أَنَّ حَاتماً أَرَادَ ثَراءَ الْمَالِ كان لَهُ وَفْرُ[٥]

التَّاسع: «**إنَّ**» التي في خبرها اللاَّمُ؛ نحو: «**عَلِمْتُ إنَّ زَيْداً لَقَائِمٌ**» ذكَرَهُ جماعة

---

(١) ٢١ سورة الأنبياء، الآية: ٦٥ .
موطن الشَّاهد: (علمت ما هؤلاء ينطقون) .
وجه الاستشهاد: مجيء فعل **علم** معلّقاً عن العمل؛ لاعتراض **ما** النَّافية بينه وبين معموليه؛ وجملة (هؤلاء ينطقون) سدّت مسدّ مفعولي **علم** القلبي المعلّق عن العمل في اللّفظ من دون المعنى .

(٢) ٢١ سورة الأنبياء، الآية: ١١١ .
موطن الشَّاهد: (أدري لعلّه فتنة لكم) .
وجه الاستشهاد: مجيء فعل **أدري** القلبي معلّقاً عن العمل؛ لاعتراض **لعلّ** بين الفعل ومعموليه، وجملة (لعلّه فتنة لكم) سدّت مسدّ مفعولي **أدري** .

(٣) أبو علي الفارسيّ - مرَّت ترجمته، والتَّذكرة: كتاب لأبي عليّ نفسه .

(٤) هو حاتم بن عبد الله بن سعد الطائي؛ يكنّى أبا سفّانة وأبا عديّ، فارس جاهليّ ومضرب المثل في الجود والكرم، أدرك ابناه الاسلام، وأسلما . مات سنة ٤٦ ق .هـ . تجريد الأغاني: ٥/١٩٠١- ١٩٠٧ .

(٥) **المعنى**: يصف الشَّاعر نفسه بالقناعة، والبذل والعطاء الذي عُرف به من قبل النَّاس جمعياً؛ والذين باتوا يعلمون أنَّ حاتماً، لو أراد أن يكون ثريّاً، لكان له من المال الكثير الكثير .
موطن الشَّاهد: (علم الأقوام لو . . .) .
وجه الاستشهاد: مجيء فعل **علم** قلبياً معلّقاً عن العمل في لفظ الجملة؛ لوقوع **لو** بينه وبينها، والجملة سدَّت مسدَّ مفعولي **علم**؛ والتقدير: علم الأقوام لو ثبت كون حاتم مريداً ثراء المال . . . .

من المغاربة، والظَّاهر أنَّ المعلِّق إنما هو اللاَّم، لا «إنَّ»، إلَّا أنَّ ابن الخباز[١] حكى في بعض كتبه أنَّه يجوز «**علمت إنَّ زيداً قائم**» بالكسر مع عدم اللام، وأنَّ ذلك مذهبُ سيبويه؛ فعلى هذا المعلّق «**إنَّ**».

العاشر: «كم» **الخبرية**، نصَّ على ذلك بعضُهُمْ، وحمل عليه قوله -تعالى-: ﴿أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّنَ الْقُرُونِ أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾[٢] وقدّر «**كم**» خبرية منصوبة بـ«أهلكنا»، والجملة سَدَّتْ مسدَّ مفعولَيْ «**يروا**»، و«**أنهم**» بتقدير بأنهم، وكأنّه قيل: أهلكناهم بالاستئصال، وهذا الإعراب والمعنى صحيحان، لكن لا يتعين خبرية «**كم**» بل يجوز أن تكون استفهامية، ويؤيده[٣] قراءة ابن مسعود[٤] ﴿مَنْ أَهْلَكْنَا﴾ وجوَّز الفراء[٥] انتصاب «**كم**» بـ«يروا»، وهو سهو، وسواء قدرت خبريّة، أو استفهاميّة[٦]، وقال سيبويه: «**أنَّ**» ومعمولاها بَدَلٌ من «**كم**» وهذا مُشكل؛ لأنه إن قدّر «**كم**» معمولة لـ«يروا» لزم ما أوردناه على الفرَّاء من إخراج «**كم**» عن صَدْرِيتها، وإن قدَّرها معمولة لـ«**أهلكنا**»؛ لزم تسلُّطُ «**أهلكنا**» على «**أنهم**»، ولا يصح أن يقال: أهلكنا عدم الرجوع، والذي يصحِّح قوله عندي أن يكون مراده أنها بدل من «**كم**» وما بعدها، فإنَّ «**يروا**» مُسَلّطة في المعنى على أنَّ وصلتها. فهذه جملة المعلّقات.

* * *

---

(١) مرت ترجمته.

(٢) ٣٦ سورة يس، الآية: ٣١.
أوجه القراءات: قرأ الحسن **إنَّهم** بكسر الهمزة، وقرأ الباقون بفتحها. مختصر في شواذ القرآن، لابن خالويه: ١٢٥.
موطن الشّاهد: (يروا كم أهلكنا).
وجه الاستشهاد: مجيء فعل **يروا معلّقاً** عن العمل فيما بعده؛ لأنَّه تُلي بـ **كم** الخبريّة؛ أو الاستفهامية؛ وكلاهما لا يعمل ما قبلها فيما بعدها؛ لأنَّ لها الصدارة، وقد ذكر المؤلّف في المتن أوجه ذلك، وانظر التّفصيل في: معاني القرآن: ٢/ ٣٧٦، والمشكل: ٢/ ٢٢٥.

(٣) إنما يؤيّد قراءة ابن مسعود كون كم استفهامية فيما لو تعيَّنت **من**» الواقعة في قراءته موقع كم، لكنَّ ذلك، لا يتعيَّن، بل يجوز أن تكون **من** موصولة.
شرح الشذور، **تحقيق محيي الدين عبد الحميد**: ٣٦٧، حا:٢.

(٤) عبد الله بن مسعود، وقد مرَّت ترجمته.

(٥) مرت ترجمته.

(٦) لأنَّ كم تستوجب الصَّدارة؛ فلا يعمل فيها ما قبلها؛ خبريَّة كانت أم استفهاميَّة.

والجملة المعلَّق عنها العاملُ في موضع نصب بذلك المعلّق، حتى إنه يجوز لك أن تعطف على محلِّها بالنَّصب، قال كثيِّرٌ[1]: [الطّويل]

١٨٧-ومَا كُنْتُ أدْرِي قَبْلَ عَزَّة مَا الْبُكَى ... وَلا مُوجِعَاتِ الْقَلبِ حَتَّى تَوَلَّتِ[2]

يروى بنصب «مُوجِعَاتِ» بالكسرة عطفاً على محل قوله: «مَا البُكى» ومِنْ ثم سمِّي ذلك تعليقاً؛ لأنّ العامل مُلْغًى في اللفظ، وعاملٌ في المحل؛ فهو عامل لاعامل، فسُمِّي معلّقاً؛ أخذاً من المرأة التي هي لامُزَوَّجَة ولا مُطَلّقة؛ ولهذا، قال ابن الخشَّاب[3]: لقد أجاد أهْلُ هذه الصناعة في وضع هذا اللّقب لهذا المعنى.

[بيان الأفعال المتعدّية إلى مفعولين؛ الأوّل مطلق والثَّاني مطلق تارةً ومقيّد به أخرى]

ولْنَشْرَح ماتقدَّم الوعْدُ بشرحه من الأفعال التي تتعدَّى إلى مفعولين؛ أولهما مُسَرَّح دائماً؛ أي: مُطْلَقٌ من قيد حرف الجرّ، والثاني[4] تارة مُسرَّح منه، وتارة مُقَيَّد به، وقد ذكرت منهما في المقدِّمة عشَرَة أفعالٍ.

---

(١) هو كثيِّر بن عبد الرحمن، المعروف بكثيِّر عزّة - وقد مرّت ترجمته .

(٢) المعنى: لم يكن الشّاعر قبل تعرّفه عزّة يشعر بألم الفراق الذي يورث البكاء، وتحسّر النفس، وإنما عرف ذلك بعد أن تخلّت عنه عزّة بعد ألفة ومودّة .
موطن الشّاهد: (أدري ما البكى ولا موجعاتِ) .
وجه الاستشهاد: مجيء **أدري** فعلاً قلبيّاً معلّقاً بـ **ما** الاستفهاميّة . ومجيء الجملة الاسميّة (ماالبكى) سادّة مسدّ مفعولي **أدري**؛ لأنّه معلّق عن العمل في اللّفظ لا في المعنى؛ والذي يدلّنا على أنَّ الجملة في موضع نصب بـ **أدري** عطف **موجعات** على موضعها بالنّصب .

(٣) هو: عبد الله بن أحمد بن عبد الله؛ نحويّ بغدادي، وعلّامة عصره، في النّحو، والحديث، والفلسفة، والحساب، بدرجة أبي علي الفارسيّ؛ له: شرح اللّمع، والمرتجل في شرح الجمل، وكتاب الرّد على ابن بابشاذ، وشرح مقدمة الوزير ابن هبيرة، وأغلاط الحريري في المقامات . ولد سنة ٤٩٢ هـ، ومات سنة ٥٦٠ هـ . البلغة: ١٠٥، وبغية الوعاة: ٢/ ٢٩، ووفيات الأعيان: ٣/ ١٠٢، والأعلام: ٤/ ١٩١ .

(٤) قال ابن عقيل: وقد يحذف حرف الجر، فيصل إلى مفعوله (أي الفعل) بنفسه . وفي حاشية الخضري؛ أي: فينصب وجوباً، وناصبه عند البصريين الفعل؛ فقولهم: منصوب بنزع الخافض، أي: عنده، وعند ابن مالك، وعند الكوفيين النزعُ هو الخافض . ابن عقيل: ٢/ ٤٢٠- ٤٢١ .

أحدها: «أمرَ» قال الله -تعالى-: ﴿أَتَأْمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلْبِرِّ وَتَنسَوْنَ أَنفُسَكُمْ﴾[1] وقال الشاعر[2]: [البسيط]

١٨٨-أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ فافعَلْ مَا أُمِرْتَ بِهِ ... فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مَالٍ وَذَا نَشَبِ[3]

الثاني: «استَغفَرَ» قال الشاعر[4]: [البسيط]

١٨٩-أَستَغفِرُ اللهَ مِنْ عَمْدِي ومِنْ خَطَئِي ... ذَنْبِي، وَكُلُّ امْرِىءٍ لاَ شَكَّ مُؤْتَزِرُ[5]

وقول الآخر[6]: [البسيط]

١٩٠-أَسْتَغْفِرُ اللهَ ذَنْباً لَسْتُ مُحْصِيَهُ ... رَبَّ العِبَادِ إلَيْهِ الوَجْهُ وَالْعَمَلُ[7]

---

(١) ٢ سورة البقرة، الآية: ٤٤ .
موطن الشّاهد: (تأمرون النّاس بالبرّ) .
وجه الاستشهاد: مجيء فعل **تأمرون** متعدّياً إلى مفعول صريح؛ هو **النّاس** وتعدّى إلى الثّاني بحرف الجر، وحكم تعديه -على هذا الوجه- الجواز؛ لأنّه يجوز أن يتعدى إلى مفعولين صريحين، كما سنرى .

(٢) هو: عمرو بن معد يكرب الزّبيدي، أبو ثور، وأحد بني مذحج، فارس من فرسان العرب، اشتهر بالبأس والقوّة في الجاهليّة، أسلم وارتدّ، ثمّ أسلم وحسُنَ إسلامه، وشهد القادسيّة وفتح نهاوند، وقتل فيها مع الأمير النّعمان بن مقرن المزني؛ له شعر يصف فيه نفسه، ويمدح أخته ريحانة . الشّعر والشعراء: ١/ ٣٧٢، والأغاني: ١٤/ ٢٤، والإصابة: ٥/ ٢٠، والاشتقاق: ٦٣ .

(٣) المفردات الغريبة: نشب: النّشب، المال والعقار، وأراد بالمال الذي ذكره: الإبل .
المعنى: ربّما يأمر الشّاعر أحد بنيه أن يكون كثير الخير والبذل؛ لأنّه تركه ذا مالٍ كثير، لا يخشى معه الفقر .
موطن الشّاهد: (أمرتك الخيرَ، أُمِرْتَ به) .
وجه الاستشهاد: تعدى فعل **أمَرَ** إلى مفعولين؛ **الكاف والخير**؛ والنّاصب للمفعول الثّاني الفعل نفسه، لا نزع الخافض، كما يرى الكوفيّون . وفي الجملة الثانية: جاء فعل **أُمِر** مبنيّاً للمجهول، والتّاء: نائب فاعله؛ وهو في الأصل المفعول الأوّل؛ الذي تعدّى إليه الفعل بنفسه، والمفعول الثّاني؛ تعدّى إليه، بحرف الجرّ باتفاق؛ وواضح في هذا الشّاهد أنّ الشّاعر جمع بين اللّغتين في الموضعين .

(٤) لم ينسب البيت إلى قائل معيّن .

(٥) المعنى: يطلب الشّاعر إلى الله - تعالى- أن يغفر ذنوبه وأخطاءه التي ارتكبها عن قصد وعن غير قصد منه؛ لأنّه مخلوق ضعيف لايقوى- دائماً- على مواجهة المغريات، ومعلوم أنّ كلّ إنسان لابدّ من أن يُثقل بالذّنوب .
موطن الشّاهد: (أستغفر الله من عمدي) .
وجه الاستشهاد: مجيء فعل **أستغفر** متعدّياً إلى المفعول الأوّل بنفسه، وإلى الثّاني بوساطة حرف الجرّ (من عمدي) .

(٦) لم ينسب البيت إلى قائل معيّن .

(٧) المعنى: أسأل الله -تعالى- رب العباد جميعاً الذي تتوجّه الوجوه إليه، وتعمل الأعمال الصّالحة ابتغاء مرضاته أن يغفر ذنوبي التي لا حصر لها، ولا أستطيع عدّها. =

الثَّالث: «**اختار**» قال الله -تعالى-: ﴿وَٱخۡتَارَ مُوسَىٰ قَوۡمَهُۥ سَبۡعِينَ رَجُلٗا﴾[(١)] وقال الشَّاعر[(٢)]: [الطَّويل]

١٩١-وَقَالُوا: نَأَتْ فاخْتَرْ مِنَ الصَّبْرِ وَالبُكَى فَقُلْتُ: الْبُكَى أشْفى إذَنْ لِغَلِيلِي[(٣)]

أي: اخْتَر من الصبر والبكى أحَدَهُمَا.

الرَّابع: «**كَنَى**» بتخفيف النون، تقولُ: «**كَنَيْتُهُ أبا عَبْدِ اللهِ**»، و«**بأبي عَبْدِ اللهِ**» ويقال أيضاً: «**كَنَوْتُه**» قال[(٤)]: [المتقارب]

١٩٢-هِيَ الخَمْرُ لاَ شَكَّ تُكْنَى الطِّلاَ كَمَا الذِّئْبُ يُكْنَى أبَا جَعْدَةٍ[(٥)]

= موطن الشَّاهد: (أستغفر الله ذنباً).

وجه الاستشهاد: مجيء فعل **أستغفر** متعدّياً بنفسه إلى مفعولين؛ الأوّل: لفظ الجلالة، والثاني: ذنباً. والأصل في هذا الفعل أن يتعدى إلى المفعول الأوّل بنفسه، وإلى الثاني بوساطة حرف الجر-على رأي سيبويه- وهنا، في البيت -حسب رأيه- أنَّ **ذنباً** انتصب على حذف حرف الجر؛ غير أنّ ابن هشام في **المغني** يرى أنّ فعل **أستغفر** ينصب مفعولين بنفسه دائماً؛ لأنَّ الثلاثي منه **غفر** ينصب مفعولًا واحداً، ولمّا دخل عليه السّين والتّاء الدالّان على الطّلب، زاداه مفعولًا. وقال: **وأمّا قولهم: استغفرت الله من الذّنب، فهو على تضمُّن معنى: أتوب إليه**؛

وخلاصة القول: يرى سيبويه أن فعل **أستغفر** يتعدّى إلى المفعول الأوّل بنفسه، والثّاني بوساطة حرف الجر، كما أوضحنا، ويرى ابن هشام أنّ فعل **أستغفر** يتعدّى إلى المفعولين بنفسه، وإذا تعدّى إلى الثّاني، بوساطة حرف الجر، فعلى تضمّن معنى **أتوب**.

(١) سورة الأعراف، الآية: ١٥٥.
موطن الشَّاهد: (اختار موسى قومه سبعين).
وجه الاستشهاد: مجيء فعل **اختار** متعدّياً إلى مفعولين بنفسه؛ هما: **قومه** و **سبعين**.

(٢) هو: كثيّر بن عبد الرحمن؛ المعروف بكثيّر عزّة - وقد مرَّت ترجمته.

(٣) المعنى: أخبروني أنّ ليلى ارتحلت وابتعدت، وخيّروني بين الصّبر والبكاء؛ فاخترت البكاء؛ لأنّه أشفى لحرقةِ الفراق.
موطن الشَّاهد: (اختر من الصّبر).
وجه الاستشهاد: مجيء فعل **اختر** متعدّياً بنفسه إلى مفعول مقدّر، وآخر بحرف الجر؛ والتقدير: اختر من الصّبر والبكى أحدهما، أو نحو ذلك. فأحدهما: المفعول المقدّر، والثّاني: ظاهر تعدى إليه بحرف الجر؛ وهو: من الصّبر.

(٤) القائل هو: عبيد بن الأبرص - وقد مرَّت ترجمته.

(٥) المعنى: لعلّ المراد في هذا البيت: هي الخمر يسمونها الطّلاء؛ لأنّها تخمر العقل، وتحجبه عن التّفكير، كما يسمى الذّئب أبا جعدة.
موطن الشَّاهد: (تكنى الطلا، يكنى أبا).
وجه الاستشهاد: مجيء فعل **يكنى** في الموضعين متعدّياً إلى مفعولين بنفسه؛ الأوّل منهما الضّمير المستتر؛ الذي تحوّل نائب فاعل؛ لبناء الفعل للمجهول، والثاني للأوّل **الطّلاء**، والثّاني، للفعل الثّاني: **أبا**؛ وواضح أنَّ الفعل تعدّى إلى مفعولين، من دون توسّط حرف الجرّ.

وقال[١]: [الطّويل]

١٩٣- وَكِتْمانُهَا تُكْنى بأُمٍّ فُلاَنِ[٢]

الخامس: «سَمَّى» تقول: «**سَمَّيْتُهُ زيداً**» و«**سَمَّيْتُهُ بزيْدٍ**» قال[٣]: [الطّويل]

١٩٤-وَسَمَّيْتُهُ يَحْيَى لِيَحْيَا؛ فَلَمْ يَكُنْ لأمْرٍ قَضَاهُ اللهُ فِي النَّاس مِنْ بُدِّ[٤]

السّادس: «**دعا**» **بمعنى سَمَّى**[٥]، تقول: «**دعوته بزيد**» وقال الشّاعر[٦]: [الطّويل]

١٩٥-دَعَتْنِي أخَاهَا أُمُّ عَمْرٍو، وَلَمْ أكُنْ أَخَاهَا، وَلَمْ أرْضَعْ لَهَا بِلِبَانِ[٧]

---

(١) لم ينسب إلى قائل معيّن .

(٢) وهذا الشطر مجهول التّتمّة . ولعلّه أراد عدم الإفصاح عن اسم الحبيبة .
موطن الشّاهد: (تكنى بأمّ) .
وجه الاستشهاد: مجيء فعل **تُكنى** متعدّياً إلى مفعولين؛ الأوّل: الضّمير المستتر؛ الذي تحوّل إلى نائب فاعل؛ لبناء الفعل للمجهول، والثّاني: تعدّى إليه بحرف الجر؛ وهو **بأم**؛ وواضح أنّ يكنى يجوز أن يتعدّى إلى مفعولين بنفسه كما في المثال السّابق، أو يتعدّى إلى الثاني بحرف الجرّ، كما في هذا المثال .

(٣) لم ينسب البيت إلى قائل معيّن .

(٤) المعنى: يريد الشّاعر أن يقول: سمّيته يحيى؛ ليكون له من اسمه نصيب، فيطول به العمر؛ لكنَّ الموت عاجله، ولا رادّ لقضاء الله تعالى.
موطن الشّاهد: (سمّيته يحيى) .
وجه الاستشهاد: مجيء فعل **سمّى** متعدّياً إلى مفعولين صراحة من دون توسط حرف الجر؛ وهما **الهاء** المتّصلة بـ **سمّيته** والثّاني: **يحيى** .

(٥) احترز المصنّف بقوله: **بمعنى سَمَّى** عن **دعا** التي بمعنى **نادى**، كما سنرى عبارة سيبويه في نهاية هذا الشّاهد .

(٦) هو: عبد الرحمن بن الحكم بن أبي العاص الأموي، شاعر إسلاميّ محسنٌ، متوسّط الحال في شعراء زمانه، كان يهاجي عبد الرحمن بن حسّان بن ثابت، وكان حاضراً مع يزيد بن معاوية حين جيء برأس الحسين ، فقال بذلك شعراً . توفّي في حدود السبعين للهجرة .
فوات الوفيات: ٢/ ٢٧٧، ووفيات الأعيان:٦/ ٣٥٩، والأغاني: ١٥/ ٨١ و١٣/ ٦٢٠ .

(٧) المعنى: سمّتني أم عمرو أخاها، وفي هذه التّسمية ما فيها؛ لأنّني لم أرضع معها من ثدي واحد .
موطن الشّاهد: (دعتني أخاها) .
وجه الاستشهاد: مجيء فعل **دعا** متعدّياً إلى مفعولين صريحين؛ هما: ياء المتكلّم، وقوله: **أخاها**. وسبب تعدّيه إلى مفعولين؛ لمجيئه بمعنى **سمّى**، كما ذكر المؤلّف، ولو كان هذا الفعل بمعنى الدّعاء إلى أمر؛ أي: نادى، لتعدّى إلى مفعول واحد -كما ذكر سيبويه- فتقول: دعوت زيداً؛ إذا ناديته . ونظير الشّاهد السّابق في مجيء **دعا** بمعنى **سمّى** قول الشّاعر:
وإذا دعونك عمَّهنَّ فإنّه نسب يزيدك عندهنَّ خبالا
ففعل **دعا** نصب مفعولين؛ الأوّل: ضمير المخاطب، والثّاني: **عمّ** .

السَّابع: «**صَدَقَ**» بتخفيف الدال نحو: ﴿وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ ٱللَّهُ وَعْدَهُۥ﴾[١] ﴿ثُمَّ صَدَقْنَٰهُمُ ٱلْوَعْدَ﴾[٢]، وتقول: صَدَقْتُهُ في الوعد.

الثَّامن: «**زَوَّجَ**» تقول: «**زَوَّجْتُهُ هِنْداً، وبهندٍ**»، قال الله -تعالى-: ﴿زَوَّجْنَٰكَهَا﴾[٣] وقال: ﴿وَزَوَّجْنَٰهُم بِحُورٍ عِينٍ﴾[٤].

التَّاسع والعاشر: «**كَالَ، وَوَزَنَ**» تقول: «**كِلْتُ لِزَيْدٍ طَعَامَهُ**» و« **كِلْتُ زَيْداً طَعَامَهُ**» و«**وَزَنْتُ لِزَيْدٍ مَالَهُ**» و«**وَزَنْتُ زَيْداً مَالَهُ**» قال الله -تعالى-: ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ﴾[٥]، والمفعول الأول فيهما محذوف.

* * *

[الأفعال التي تنصب ثلاثة مفاعيل]

السَّابع: مايتعدَّى إلى ثلاثة مفاعيل[٦]، وهو سبعة:

أحدها: «**أَعْلَمْ**» المنقولة بالهمزة من «**عَلِمَ**» المتعدية لاثنين، تقول: «**أعْلَمْتُ زَيْداً عَمْراً فَاضِلًا**».

---

(١) ٣ سورة آل عمران، الآية: ١٥٢ .
موطن الشَّاهد: (صدقكم الله وعده) .
وجه الاستشهاد: مجيء فعل **صَدَق** متعدّياً بنفسه إلى مفعولين صريحين؛ هما: **كم** الضّمير المتّصل بالفعل، **ووعده**؛ وحكم تعدّيه إلى مفعولين صريحين الجواز .

(٢) ٢١ سورة الأنبياء، الآية: ٩ .
موطن الشَّاهد: (صدقناهم الوعد) .
وجه الاستشهاد: مجيء فعل **صدق** متعدّياً بنفسه إلى مفعولين؛ هما الضّمير المتَّصل و **الوعد** .

(٣) ٣٣ سورة الأحزاب، الآية: ٣٧ .
موطن الشَّاهد: (زوَّجناكها) .
وجه الاستشهاد: مجيء فعل **زوّج** متعدّياً إلى مفعولين بنفسه؛ هما **الكاف** ضمير المخاطب، وها ضمير الغائبة؛ وحكم مجيئه متعدّياً بنفسه إلى مفعولين الجواز .

(٤) ٤٤ سورة الدّخان، الآية: ٥٤ .
موطن الشَّاهد: (زوَّجناهم بحور) .
وجه الاستشهاد: مجيء فعل **زوّج** متعدّياً إلى مفعولين؛ أحدهما: تعدّى إليه بنفسه؛ وهو هم، والثّاني: تعدّى إليه بحرف الجرّ، وهو **بحورٍ** .

(٥) ٨٣ سورة المطفّفين، الآية: ٣ .
موطن الشَّاهد: (كالوهم، وزنوهم) .
وجه الاستشهاد: مجيء كلّ من فعل **كال** وفعل **وزن** متعدّياً إلى مفعولين؛ أحدهما محذوف؛ لأنَّ التقدير: وإذا كالوهم طعامهم أو حقَّهم، أو وزنوهم مالهم .

(٦) تجدر الإشارة إلى أنَّ المفعولين الثّاني والثالث من هذا الباب، يجوز فيهما الإلغاء، والتعليق، والحذف، أو حذف أحدهما .

الثَّاني: «**أرَى**» المنقولة بالهمزة من «**رأى**» المتعدِّية لاثنين؛ نحو «**أَرَيْتُ زَيْداً عَمْراً فَاضِلًا**» بمعنى أعلمته، قال الله -تعالى-: ﴿**كَذَٰلِكَ يُرِيهِمُ ٱللَّهُ أَعۡمَٰلَهُمۡ حَسَرَٰتٍ عَلَيۡهِمۡ**﴾(١)، فالهاء والميم مفعولٌ أوّل، و«**أعمالهم**» مفعول ثان، و«**حسرات**» مفعول ثالث.

والبواقي ماضُمِّنَ معنى أَعْلَمَ وأرَى المذكورتين من «**أنبَأ**» و«**نبَّأ**» و«**أخْبَرَ**» و«**خَبَّرَ**» و«**حَدَّث**» تقول: «**أنْبَأْتُ زيداً عمراً فاضلًا**» بمعنى أعلمته، وكذلك تفعل في البواقي.

وإنَّما أصل هذه الخمسة أن تتعدَّى لاثنين: إلى الأوَّل بنفسها، وإلى الثَّاني بالباء أو عَنْ؛ نحو ﴿**أَنۢبِئۡهُم بِأَسۡمَآئِهِمۡ**﴾(٢) ﴿**نَبِّـُٔونِي بِعِلۡمٍ**﴾(٣) ﴿**وَنَبِّئۡهُمۡ عَن ضَيۡفِ إِبۡرَٰهِيمَ**﴾(٤)، وقد يُحذف الحرف نحو: ﴿**مَنۡ أَنۢبَأَكَ هَٰذَاۖ**﴾(٥).

ثم قلت: وَلا يَجُوزُ حَذْفُ مَفْعُولٍ في بَاب «**ظَنَّ**»، وَلا غَيْرِ الأوَّلِ في بَابِ «**أعْلَمَ وَأرَى**»، إلَّا لِدَليلٍ، وبَنُو سُلَيْم يُجِيزُونَ إجْرَاءَ الْقَوْلِ مُجْرَى الظَّنِّ، وغَيْرُهُمْ يَخُصُّه بِصِيغَةِ «**تَقُولُ**» بَعْدَ اسْتِفْهَامٍ مُتَّصِلٍ، أو مُنْفَصِلٍ بِظَرْفٍ أوْ مَعمولٍ أوْ مَجْرُورٍ.

---

(١) ٢ سورة البقرة، الآية: ١٦٧ .
موطن الشَّاهد: (يريهم الله أعمالهم حسراتٍ) .
وجه الاستشهاد: مجيء فعل **يري** متعدّياً بنفسه إلى ثلاثة مفاعيل؛ هي: **هم**، **وأعمالهم**، **وحسرات**، كما بيّن المؤلّف في المتن .

(٢) سورة البقرة، الآية: ٣٣ .
موطن الشَّاهد: (أنبئهم بأسمائهم، أنبأهم بأسمائهم) .
وجه الاستشهاد: مجيء فعل **أنبأ** متعدّياً إلى مفعولين؛ أحدهما، تعدّى إليه بنفسه؛ وهو **هم** والثَّاني: تعدّى إليه بحرف الجرّ؛ وهو **بأسمائهم**؛ **وأنبأ** الثّاني مثل الأوّل تماماً .

(٣) سورة الأنعام، الآية: ١٤٣ .
موطن الشَّاهد: (نبّئوني بعلم) .
وجه الاستشهاد: مجيء فعل **نبّئوني** من **نبّأ** متعدّياً إلى مفعولين؛ أحدهما: تعدّى إليه بنفسه، وهو **الياء**، والثّاني: تعدّى إليه بحرف الجر، وهو **بعلم**» .

(٤) ١٥ سورة الحِجْر، الآية: ٥١ .
موطن الشَّاهد: (نبّئهم عن ضيف) .
وجه الاستشهاد: مجيء فعل **نبّئ** متعدّياً إلى مفعولين؛ أحدهما: تعدّى إليه بنفسه، وهو **هم**، والثّاني: تعدّى إليه بحرف الجر، وهو **عن ضيف** .

(٥) سورة التحريم، الآية: ٣ .
موطن الشَّاهد: (أنبأك هذا) .
وجه الاستشهاد: مجيء فعل **أنبأ** متعدّياً إلى مفعولين صريحين؛ هما: ضمير المخاطب **الكاف** **وهذا** بعد أن سقط حرف الجرّ؛ والتقدير -والله أعلم- من أنبأك بهذا، أو عن هذا، ونحو ذلك .

[جواز حذف المفعولين أو أحدهما لدليل]

وأقول: ذكرت في هذا الموضع مسألتين متمّمتين لهذا الباب:

إحداهما: أنه يجوز حذفُ المفعولين أو أحدهما لدليل[١]، ويمتنع ذلك لغير دليل، مثالُ حذفهما لدليل قوله -تعالى-: ﴿أَيْنَ شُرَكَآؤُكُمُ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾[٢]؛ أي تزعمونهم شركاء، كذا قدَّروا[٣]، والأحسن عندي أن يقدّر: أنهم شركاء، وتكون «أنّ» وصلتها سادّة مَسَدَّهُما؛ بدليل ذكر ذلك في قوله -تعالى-: ﴿وَمَا نَرَىٰ مَعَكُمْ شُفَعَآءَكُمُ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَٰٓؤُاْ﴾[٤]، ومثالُ حذف أحدهما للدَّليل، وبقاء الآخر قوله -تعالى-: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ هُوَ خَيْرًا لَّهُم﴾[٥]؛ أي: بُخْلَهُمْ هو خيراً لهم، فحذف المفعول الأوّل وأبقى ضميرَ الفصل، والمفعول الثَّاني، وقال عنترة[٦] [الكامل]

١٩٦-وَلَقَدْ نَزَلْتِ فَلَا تَظُنِّي غَيْرَهُ ... مِنِّي بِمَنْزِلَةِ المُحَبِّ المُكْرَمِ[٧]

---

(١) حذف المفعولين لدليل جائز، بالإجماع، وحذف أحدهما لدليل؛ أجازه الجمهور، وخالفه أبو إسحاق بن ملكون . انظر التّصريح: ١/ ٢٦٠ .

(٢) ٢٨ سورة القصص، الآيتان: ٦٢و٧٤ .
موطن الشَّاهد: (تزعمون) .
وجه الاستشهاد: حذف مفعولي **تزعمون** لدلالة السّياق عليهما؛ والتقدير: أين شركائي الذين كنتم تزعمونهم شركاء؟ والأولى أن نقول: تزعمون أنَّهم شركاء؛ فيكون المحذوف أَنَّ وصلتها التي سدّت مسدّ المفعولين؛ وهذا أرجح .

(٣) المؤلّف نفسه قد قدر هذا التقدير في كتابه (أوضح المسالك) قال في التَّصريح: وعدل أي ابن هشام عن تقدير تزعمون أنهم شركاء - وإن كان هو الكثير - إلى تزعمونهم شركاء؛ لأنّ الكلام في حذف المفعولين معاً، لا في حذف ما يسدّ مسدهما . انظر التصريح: ١/ ٢٥٩ .

(٤) ٦ سورة الأنعام، الآية: ٩٤ .
موطن الشَّاهد: (زعمتم أنَّهم شركاء) .
وجه الاستشهاد: مجيء **أنَّ** وما دخلت عليه سادّةً مسدَّ مفعولي **زعمتم** . وفي هذا ما يرجّح تقدير المحذوف في الآية السَّابقة: **أنَّ** وما دخلت عليه؛ كما بيّنّا، لا كما أشار صاحب التّصريح؛ وكلا الوجهين جائز .

(٥) ٣ سورة آل عمران، الآية: ١٨٠ .
موطن الشَّاهد: «يحسبنَّ . . . خيراً لهم».
وجه الاستشهاد: مجيء المفعول الأول محذوفاً لدلالة السّياق عليه، والمفعول الثَّاني هو: **خيراً**؛ وتقدير الكلام والله أعلم: ولا يحسبنّ الذين يبخلون -بما آتاهم الله من فضله- بخلهم هو خيراً لهم؛ فحذف المفعول الأول، وأبقى ضمير الفصل والمفعول الثَّاني .

(٦) ابن شدّاد العبسي - وقد مرَّت ترجمته .

(٧) **المعنى:** يخاطب الشّاعر ابنة عمّه قائلًا: والله، لقد نزلت من قلبي منزلةً عظيمةً، فلا تظنّي =

أي: فلا تظنّي غيره واقعاً، أو كائناً، فحذف المفعول الثاني.

ولا يجوز لك أن تقول: «**علمت**» أو «**ظننت**» مقتصراً عليه من غير دليل، على الأصحّ، ولا أن تقول: «**علمت زيداً**» ولا «**علمت قائماً**» وتترك المفعول الأول في هذا المثال، والمفعول الثاني في الذي قبله من غير دليل عليهما، أجمعوا على ذلك.

* * *

[اختلافهم في إجراء القول مجرى الظّنّ وبيان ذلك]

الثَّانية: أنّ العرب اختلفوا في إجراء القول مُجْرَى الظّنّ في نصب المفعولين على لُغَتَيْن: فبنو سُلَيْم[1] يجيزون ذلك مطلقاً[2]؛ فيجوّزون أن تقول: «**قُلْتُ: زَيْداً مُنْطَلِقاً**».

وغيرهم يوجب الحكاية؛ فيقول: «**قُلْتُ: زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ**» ولا يجيز إجراء القول مُجْرَى الظّنّ إلّا بثلاثة شُرُوط:

[شروط إجراء القول مجرى الظّنّ]

أحدها: أن تكون الصِّيغة «تقول» بتاء الخطاب[3].

= غير نزولك، له في قلبي منزلة المحبوب المكرّم التي خصصتك بها.
موطن الشّاهد: (فلا تظنّي غيره).
وجه الاستشهاد: حذف مفعول **تظنّ** الثّاني اختصاراً؛ لدلالة السّياق والمقام عليه؛ وحذفه جائز عند الجمهور، ومنعه ابن ملكون وجماعة، وقالوا: إنّ **منّي** متعلق بمحذوف مفعول ثانٍ لـ«تظنّ» لا بـ«نزلت» والتقدير: فلا تظنّي غيره كائناً منّي.

(١) بالتّصغير: قبيلة من قيس عيلان؛ وهو سليم بن منصور بن عكرمة بن خصفة بن قيس عيلان، وسليم أيضاً قبيلة من جذام من اليمن.

(٢) أي من غير استفهام، ومن غير أن تكون الصّيغة، بتاء الخطاب، كما سيأتي، وعلى مذهبهم يجوز فتح **أن** بعد القول.

(٣) جاء في اللسان «والعرب تجري» تقولُ وحدها في الاستفهام مجرى «تظنّ» في العمل اهـ. فالمفهوم من ذلك، أن يكون الفعل مضارعاً بتاء الخطاب مسبوقاً باستفهام خلافاً للسّيرافي، إذ جعل «قلت»: بمنزلة «تقول»، والكوفيّين إذ جعلوا «قل»: بمنزلة «تقول»؛ لأنَّ كل ذلك في رأيهم، يفيد الخطاب، ومن أمثلة ورود إجراء الماضي المسند إلى تاء المتكلّم مجرى الظنّ، قول الحطيئة يصف جملاً:

إذا قـلـتُ أنّـي آيـبٌ أهـل بـلـدةٍ وضعتُ بها عنه الوليّةَ بالهجرِ

ووجه الاستشهاد، بهذا البيت، أنّ الرواية فيه، بفتح همزة **أنّي**، فلو لم تكن **قلت** بمعنى **ظننت**؛ لوجب أن تكسر الهمزة؛ لما علمت من أنَّ كسر الهمزة واجب بعد القول الذي تقصد=

الثّاني: أن يكون مسبوقاً باستفهام[١].

الثّالث: أن يكون الاستفهام متّصلاً بالفعل، أو منفصلاً عنه بظرف أو مجرور أو مفعول[٢].

مثالُ المتَّصل قولُكَ: «**أَتقولُ زَيْداً مُنْطَلِقاً**» وقول الشّاعر[٣]: [الرَّجز]

١٩٧-مَتَى تَقُولُ القُلُصَ الرَّوَاسِمَا   يُدْنِينَ أُمَّ قَاسِمٍ وَقَاسِمَا[٤]

ومثالُ المنفصل بالظرف قولُ الشَّاعر[٥]: [البسيط]

١٩٨-أَبَعْدَ بُعْدٍ تَقُولُ الدَّارَ جَامِعَةً   شَمْلِي بِهِمْ؟ أَمْ تَقُولُ الْبُعْدَ مَحْتُوما؟[٦]

= به الحكاية، كما قال -تعالى-: ﴿فَقَالَ لَهُمُ اللَّهُ﴾ ١٩ سورة مريم، الآية: ٣٠ . التّصريح: ١/ ٢٦١ و ٢٦٢ .

(١) قد ورد إجراء **تقول** مجرى الظنّ، من غير أن يتقدم عليه استفهام في قول امرئ القيس يصف فرساً:

إذا ما جرى شأوينِ وابتلَّ عِطفُهُ   تقولُ هَزيزَ الرِّيحِ مَرَّت بأثأبِ

وجه الاستشهاد: أنَّ الرّواية فيه بنصب **هزيز الرّيح** على أنّه مركّب إضافيّ، مفعول أوّل **لتقول**، وجملة **مرّت بأثأب** في محلّ نصب مفعول ثان . والشأوان: مثنى شأو: وهو السّبق . العِطف: (بكسر فسكون)، الجانب . وابتلال عطفه: كناية عن سرعة سيره حتى يتصبَّب عرقه . هزيز الرّيح: دويّها عند هبوبها . أثأب: اسم جمع واحده **أثأبة** وهي: شجرة . التّصريح: ١/ ٢٦١ و ٢٦٢ .

(٢) هذا الشّرط قاله سيبويه والأخفش من البصريين، وخالفهما الكوفيون وسائر البصريين . التّصريح: ١/ ٢٦٣ .

(٣) هو: هدبة من خشرم بن كرز العذري، شاعر فصيح، مرتجل من أهل بادية الحجاز، توفّي سنة ٥٠هـ .

الشّعر والشّعراء: ٢/ ٦٩١، والاشتقاق: ٣٢٠، والأغاني: ٢١/ ١٦٩، والخزانة: ٤/ ٨١ .

(٤) **المفردات الغريبة**: القلص: جمع قَلوص، (بفتح القاف)، وهي الشّابّة من النّوق . الرَّواسم: من رسمت النّاقة: أثّرت في الأرض من شدّة الوطء، وهي رَسوم بفتح الرّاء . أم قاسم: كنية أخت زيادة بن زيد العذري التي يتغزّل بها في قصيدته التي منها الشّاهد المذكور .

المعنى: يتساءل الشّاعر: متى تظنّ النّوق الشّوابّ التي تؤثّر في الأرض لقوّة وطئها عليها، نتيجة قوّتها وسرعتها، تدنو منّي حاملة أم قاسم وابنها معها؟

موطن الشّاهد: (تقول القلصَ . . . يدنين) .

وجه الاستشهاد: مجيء فعل **تقول** بمعنى **تظنّ**؛ وهو شرط إعمالها عمل **ظنّ** فنصبت مفعولين؛ الأوّل: **القُلُص**، والثّاني: جملة (يدنين)؛ وقد عمل فعل **تقول** عمل فعل **ظنّ** لتوفُّر الشُّروط المطلوبة؛ فهو بمعنى **ظنّ** وبصيغة المضارع، وللمخاطب، ومسبوق باستفهام، ولم يفصل بين الفعل والاستفهام بفاصل .

(٥) لم ينسب البيت إلى قائل معيَّن .

(٦) **المعنى**: أبعد نأي وفراق، تظنُّ أن يجتمع شملنا، ونلتقي بعد أن فرّقتنا الأيام؟ أم تظنّ أنّ بعدهم عنّا وبعدنا عنهم بات دائماً أبداً ؟ . =

ومثالُ المنفصل بالمجرور: « **أفي الدَّار تقول زيداً جالساً**» .

ومثالُ المنفصل بالمفعول قولُ الشاعر[١]: [الوافر]

١٩٩-أَجُـهَّـالاً تَـقُـولُ بَـنِـي لُـؤَيٍّ لَـعَـمْـرُ أَبِـيـكَ أَمْ مُـتَـجَـاهِـلِـيـنَـا[٢]

ولو فصلت بغير ذلك؛ تعيّنت الحكاية؛ نحو: «**أأنت تقول زَيْدٌ مُنطَلِقٌ؟**» .

* * *

= موطن الشَّاهد: (تقول الدَّارَ جامعةً، تقول البعدَ محتوماً) .

وجه الاستشهاد: مجيء فعل **تقول** في الموضعين عاملًا عمل **تظنّ** لاستكماله الشّروط؛ حيث لم يُفصل بين **تقول** والاستفهام إلّا بالظّرف **بعد** والفصل بالظّرف أو بالجارّ والمجرور، أو بالمفعول جائز مع الإعمال . وأمّا في الموضع الثّاني: فقد أعمل **تقول** عمل **تظنّ** من غير فصل، كما هو واضح .

(١) هو: الكُمَيت بن زيد الأسدي، وقد تقدّمت ترجمته .

(٢) المعنى: أتظنّ بني لؤي جهالًا حقيقة، أم يتصنّعون الجهل؟ قل بحق أبيك .

موطن الشّاهد: (أجهّالًا تقول بني لؤيّ) .

وجه الاستشهاد: مجيء فعل **تقول** عاملًا عمل **تظنّ** فنصب مفعولين؛ أحدهما فصل بينه وبين حرف الاستفهام؛ وهذا الفصل جائز، إذا ما توفّرت بقيّة الشّروط المطلوبة لإعماله .

[باب الأسماء التي تعمل عمل الفعل]

ثم قلت: بَابُ الأسماء التي تَعْمَلُ عَمَلَ الْفِعْلِ، وهيَ عَشَرَةٌ؛ أَحَدُهَا: المَصْدَرُ، وَهُوَ: اسْمُ الْحَدَثِ الْجَارِي عَلَى الْفِعْلِ، كَضَرْب وَإِكرام، وشَرْطُهُ: أن لَا يُصَغَّرَ، ولا يُحَدَّ بالتَّاءِ نحو: «**ضَرْبَتَيْنِ أَوْ ضَرَبَاتٍ**» وَلا يُتْبَعَ قَبْلَ العَمَلِ، وأَنْ يَخْلُفَه فِعْلٌ مَعَ «**أنْ**» أَوْ «**مَا**»، وعَمَلُهُ مُنَوَّناً أَقْيَسُ؛ نحو: ﴿أَوْ إِطْعَٰمٌ فِي يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ ﴿١٤﴾ يَتِيمًا﴾ ومُضافاً لِلْفَاعِلِ أكْثَرُ؛ نحو: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم﴾ ومَقْروناً بِـ«**ألْ**» وَمُضَافاً لِمَفْعُولٍ ذُكِرَ فَاعِلُهُ ضَعِيف.

* * *

[الأوَّل: عمل المصدر]

وأقول: لمَّا أنْهَيْتُ حكم الفعل بالنِّسبة إلى الإعمال أرْدَفْتُهُ بما يعمل عمل الفعل من الأسماء، وبدأت منها بالمصدر[1]؛ لأنَّ الفعل مُشتَقٌّ منه على الصحيح، واحترزت بقولي: «**الجاري على الفعل**» من اسم المصدر، فإنَّه وإن كان اسماً دالاً على الحدث، لكنه لا يجري على الفعل، وذلك نحو قولك: «**أعْطَيتُ عَطَاءً**» فإنّ الذي يجري على «**أعطيت**» إنما هو إعطاء؛ لأنَّه مُسْتَوْفٍ لحروفه، وكذا «**اغتسلت غُسْلًا**»[2] بخلاف «**اغتسل اغتسالًا**» وسيأتي شرح اسم المصدر بعدُ.

وأشرت بتمثيلي بـ«ضرب» و«إكرام» إلى مثالَي مصدر الثلاثي، وغيره.

ومثال ما يخلفه فعل مع «أنْ» قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم﴾[3]؛ أي: ولولا أنْ يدفَعَ الله الناس، أو أن دفَعَ الله الناس، ومثال ما يخلفه فعل مع

---

(١) المصدر يعمل عمل فعله في موضعين؛ أحدهما: أن يكون نائباً عن الفعل؛ نحو ضَرْبي العدوّ. والثَّاني: ما ذكره المؤلِّف.

(٢) وكذلك: كلّمته كلاماً، وسلّمت عليه سلاماً . . وما أشبه ذلك.

(٣) ٢ سورة البقرة، الآية: ٢٥١، و٢٢ سورة الحج، الآية: ٤٠.
موطن الشَّاهد: (دفعُ الله النَّاسَ).
وجه الاستشهاد: مجيء **دفع** مصدراً عاملًا عملَ فعله، فنصب مفعولًا به؛ وهو **النَّاس**؛ ويمكننا أن نضع مكان هذا المصدر **أن** مع الفعل، ولا يختلف المعنى: ولولا أن يدفع الله النَّاس؛ أو لولا أن دفع الله الناس، كما في المتن.

«ما» قوله -تعالى-: ﴿تَخَافُونَهُمْ كَخِيفَتِكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾(١)؛ أي: كما تخافون أنفسكم، ومثال ما لا يخلفه فعل مع أحد هذين الحرفين قولهم: «**مررت به فإذا له صوتٌ صوتَ حمار**»، إذ ليس المعنى على قولك: فإذا له أنْ صَوَّتَ، أو أنْ يُصَوِّتَ، أو ما يصوِّت؛ لأنك لم ترد بالمصدر الحدوث، فيكون في تأويل الفعل، وإنَّما أردت أنك مررت به، وهو في حالة تصويت؛ ولهذا، قدَّروا للصوت الثاني ناصباً، ولم يجعلوا «صوتاً» الأول عاملاً فيه(٢).

وإنَّما كان عملُ المنوَّنِ أقيَسَ؛ لأنّه يشبه الفعل بكونه نكرة.

وإنَّما كان إهمالُ المضاف للفاعل أكثَرَ؛ لأنَّ نسبة الحدث لمن أوجده أظهَرُ من نسبته لمن أوقع عليه(٣)، ولأنَّ الذي يظهر حينئذ إنَّما هو عمله في الفَضْلَة، ونظيره أنَّ «**لات**» لمّا كانت ضعيفة عن العمل لم يُظهروا عملها غالباً إلّا في منصوبها(٤).

وإنَّما كان إعمالُ المضاف للمفعول الذي ذكر فاعله ضعيفاً؛ لأنَّ الذي يظهر حينئذ إنما هو عمله في العُمْدَة، ولقد غلا بعضهم، فزعم في المضاف للمفعول، ثم يذكر فاعله بعد ذلك، أنه مختصٌّ بالشعر؛ كقول الشاعر(٥): [**البسيط**]

٢٠٠-أفْنَى تِلادِي وَمَا جَمَّعْتُ مِنْ نَشَبِ ... قَـرْعُ الـقَـوَاقِـيـزِ أفْـوَاهُ الأبَـارِيـقِ(٦)

---

(١) ٣٠ سورة الروم، الآية: ٢٨ .
موطن الشّاهد: (كخيفتكم أنفسكم) .
وجه الاستشهاد: نصب المصدر «خِيْفَة» المفعول «أنفسكم»؛ لأنّه عمِل عمَل فعله؛ ويمكن أن نضع مكانه **ما** المصدريّة والفعل، ولا يختلّ المعنى، كما تخافون أنفسكم .

(٢) ذكر المؤلّف في متنه شروطاً للمصدر، لم يشرحها -هنا- وهي: ألّا يُصغّر، ولا يحدّ بالتّاء، ولا يتبع قبل العمل؛ فالمصدر المصغَّر، لا يعمل، والمصدر بتاء الوحدة، لا يعمل، كنحو: أكلة، أمّا التّاء التي في أصل بُنية المصدر، فلا تضرُّ **كرحمة**، ومعنى لا يتبع قبل العمل؛ أي: لا يفصل بينه وبين معموله بتابع أو غيره؛ فلا يجوز أعجبني إكرامك الجميل أباك، بخلاف إكرامك أباك الجميل؛ لأنَّ معموله كالصّلة من الموصول، فلا يفصل بينهما . التَّصريح: ٢/ ٦٢- ٦٣ .

(٣) بيانه: أنَّ المصدر، يعمل في ثلاثة أحوال، مضافاً، ومنوّناً؛ أي: مجرَّداً عن **أل** والإضافة، ومحلّى بالألف واللّام؛ وإعمال المضاف أكثر من إعمال المنوّن، وإعمال المنوّن أكثر من إعمال المحلّى **بأل** . التّصريح: ٢/ ٦٣ .

(٤) وهو خبرها، أمّا اسمها فمحذوف .

(٥) الشّاعر: الأقيشر الأسدي، أبو معرض: المغيرة بن الأسود بن وهب، من بني أسد بن خزيمة **والأقيشر** لقبه وذلك؛ لأنَّه كان أحمر الوجه أقشر، ولد في الجاهليّة، ونشأ في أوّل الإسلام وعُمّر طويلًا، وقيل: إنَّه كان خليعاً ماجناً فاسقاً، قتل بظاهر الكوفة خنقاً سنة ٨٠ هـ . الشّعر والشّعراء: ٢/ ٥٥٩، والأغاني: ١٠/ ٨٠، والخزانة: ٢/ ٢٧٩، والمؤتلف: ٥٦ .

(٦) **المفردات الغريبة**: تلادي: التّلاد (بكسر التّاء)، المال القديم . نَشَب: (بفتح النّون والشّين) =

فيمن روى «**الأفواهُ**» بالرفع، ويرد على هذا القائل أنَّه روي أيضاً بالنصب، فلا ضرورة في البيت، وقول النّبي ﷺ: «**وحجُّ البيتِ مَنِ استطاعَ إليه سبيلًا**»[1].

فإن قلت: فهلَّا استدللت عليه بالآية الكريمة، آية الحج[2].

قلت: الصّواب أنّها ليست من ذلك في شيء، بل الموصول في موضع جرّ بدل بعض من (**الناس**) أو في موضع رفع بالابتداء على أنَّ «**مَنْ**» موصولة ضمّنت معنى الشرط، أو شرطية، وحذف الخبر أو الجواب؛ أي: من استطاع فليحجَّ، ويؤيد الابتداء ﴿**وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ ٱلْعَٰلَمِينَ**﴾ وأما الحمل على الفاعلية فمفسد للمعنى، إذ التقدير إذ ذاك: ولله على الناس أن يَحُجَّ المستطيع، فعلى هذا إذا لم يحجَّ المستطيع يأثم الناسُ كلُّهم.

ولو أضيف للمفعول، ثم لم يذكر الفاعل، لم يمتنع ذلك في الكلام عند أحد؛ نحو: ﴿**يَسْـَٔمُ ٱلْإِنسَٰنُ مِن دُعَآءِ ٱلْخَيْرِ**﴾[3]؛ أي: من دعائه الخير. ومثال إعمال ذي

= المال والعقار؛ أو الثّابت من الأموال، كالدّور والضّياع، ونحوها. **القواقيز**: جمع قاقوزة وأراد الأقداح.

المعنى: يتحدَّث الشّاعر عن إسرافه وتبذيره؛ فهو قد أتلف ما جمعه من مال وعقار وضياع بمجونه وإدمانه على شرب الخمرة، وتلهّيه، بضرب كؤوسها، بأفواه أباريقها.

موطن الشّاهد: (قرع القواقيز أفواه).

وجه الاستشهاد: إضافة المصدر «قرع» إلى مفعوله «القواقيز» ثم تلاه الفاعل؛ وهذا على رواية من رفع «أفواه». وأمّا من نصبه، فالإضافة حينئذٍ إلى الفاعل، والمذكور بعد ذلك؛ هو المفعول.

(١) هذه قطعة من حديث رواه البخاري وغيره وهو: «بُني الإسلام على خمس: شهادة أن لا إله إلّا الله وأنَّ محمّداً رسول الله، وإقام الصّلاة، وإيتاء الزّكاة، وصوم رمضان، وحج البيت من استطاع إليه سبيلًا» والمصادر الخمسة المذكورة في هذا الحديث كلّها مضافة إلى المفعول، ولم يذكر الفاعل إلّا في الخامس الذي رواه المؤلّف، وتقدير الكلام: وأن يحجّ البيت من استطاع إليه سبيلًا. والحديث في صحيح مسلم كتاب الإيمان، باب السؤال عن أركان الإسلام. والرّواية فيه: «... أن علينا حجّ البيت ...».
وانظر صحيح الجامع الصّغير٢٨٣٧/٣/١٠.

(٢) هي قوله - جلّ شأنه -: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًاۚ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ ٣ سورة آل عمران، الآية: ٩٧.
موطن الشّاهد: (حجّ البيت من استطاع).
وجه الاستشهاد: استشهد المؤلّف بهذه الآية؛ ليبيّن أنَّ **مَن** فيها، ليست فاعلًا للمصدر **حج**؛ لأنّها، لو قدّرت كذلك؛ لاختلّ المعنى، كما أوضح المؤلّف في المتن.

(٣) ٤١ سورة فصّلت، الآية: ٤٩، ذكر المؤلف المراد من الاستشهاد بها.

الألف واللّام[(١)] قولُ الشاعر[(٢)] يصف شخصاً بضعف الرأي والجبن: [**المتقارب**]

٢٠١-ضَعِيفُ النِّكَايَةِ أَعْدَاءهُ يَخَالُ الفِرَارَ يُرَاخِي الأَجَلْ[(٣)]

* * *

[الثَّاني : عمل اسم الفاعل]

ثم قلت: الثَّاني اسْمُ الْفَاعِلِ، وهو: مَا اشْتُقَّ مِنْ فِعْلٍ لِمَنْ قَامَ بِهِ عَلَى مَعْنَى الْحُدُوثِ كَضَارِبٍ وَمُكْرِمٍ، فَإِنْ صُغِّرَ، أَوْ وُصِفَ، لَمْ يَعْمَلْ، وإلّا فإنْ كَانَ صِلَةً لـ«أل» عَمِلَ مُطْلَقاً، وإلّا عَمِلَ إنْ كَانَ حَالاً أَوِ اسْتِقْبَالاً وَاعتَمَدَ وَلَوْ تَقْدِيراً، عَلَى نَفْيٍ أَوِ اسْتِفْهَامٍ أَوْ مُخْبَرٍ عَنْهُ أَوْ مَوْصُوفٍ.

وأقول: قولي: **«ما اشْتُقَّ من فعل»** فيه تجوّز، وحقّه ما اشتق من مصدر فعلٍ.

وقولي: **«لمن قام به»** مُخْرِج للفعل بأنواعه؛ إنما اشْتُقَّ لتعيين زمن الحدث، لا للدلالة على مَنْ قام به، ولاسم المفعول، فإنه إنما اشْتُقَّ من الفعل لمن وقع عليه، ولأسماء الزمان والمكان المأخوذة من الفعل، فإنّما اشتقّت لما وقع فيها، لا لمن قامت به، وذلك نحو: **«المَضْرِب»** -بكسر الراء- اسماً لزمان الضرب أو مكانه.

وقولي: **«على معنى الحدوث»** مخرج للصفة المشبّهة، ولاسم التفضيل: كظريف وأفْضَل؛ فإنهما اشْتُقّا لمن قام به الفعل، لكن على معنى الثبوت، لا على معنى الحدوث.

---

(١) اختلف النّحاة في إعمال المصدر ذي الألف واللّام على أربعة أقوال: فسيبويه يعمله، والكوفيّ لا يعمله، كما لا يعمل المنوّن، وجوّزه الفارسي على قبح، وابن طلحة إن كانت فيه **أل** معاقبة للضّمير، كما في البيت الآتي. ومنع **من الضّرب زيد عمراً**، ووافقه أبو حيان ويرد عليهما قوله:

عجبت من الرّزق المسيء إلهه وللترك بعضَ الصّالحين فقيرا

أي: عجبت من أن يرزقَ المسيءَ إلهُهُ، ومن أن ترك بعض الصّالحين فقيراً. التّصريح: ٢/ ٦٣.

(٢) لم يُنسب البيت إلى قائل معين.

(٣) **المفردات الغريبة: النّكاية:** (بكسر النون)، مصدر (نكيت في العدو) نكاية، إذا أكثرت فيهم الجراح والقتل، فوهنوا لذلك. **الفرار:** الهرب.

المعنى: يصف الشاعر رجلًا بالجبن، والتّواني عن منازلة الأعداء؛ فهو ضعيف التّأثير والتّنكيل بأعدائه؛ لأنّه يفضّل الهروب من المعارك؛ لظنّه أنّ الفرار منها يباعد الأجل.

موطن الشّاهد: (النّكاية أعداءه).

وجه الاستشهاد: مجيء المصدر **النّكاية** معرّفاً بـ **أل**، فنصب مفعولًا، هو **أعداءه**، وعمل المصدر المحلّى بـ **أل** قليل بالنّسبة إلى غير المحلّى، وأنكر المبرّد عمله.

وأشَرْتُ بتمثيلي بضارب ومُكْرِم إلى أنّه إن كان من فعل ثلاثيٍّ، جاء على زنة «فاعل»، وإن كان من غيره، جاء بلفظ المضارع، بشرط تبديل حرف المضارعة بميم مضمومة، وكسر ما قبل آخره مطلقاً[١].

[اسم الفاعل المقرون بـ«أل» الموصولة يعمل عمل فعله مطلقاً]

ثم ينقسم اسمُ الفاعلِ إلى مَقْرونٍ بـ«أل» الموصولة، ومجرَّد عنها.

فالمقرون بها يعملُ عملَ فعله مطلقاً، أعني ماضياً كان أو حاضراً أو مستقبلاً[٢]؛ تقول: «هذَا الضارِبُ زَيْداً أمْسِ، أو الآن، أو غَداً، قال امرؤ القيس[٣]:

[الرّجز]

٢٠٢-الْقَاتِلينَ الْمَلِكَ الْحُلاحِلاَ ... خَيْرَ مَعَدٍّ حَسَباً وَنَائِلا[٤]

فأعمل «القاتلين» من كونه بمعنى الماضي؛ لأنَّه يريد بالملك الحُلاحل أباه؛ وفيه دليل أيضاً على إعماله مجموعاً.

[اسم الفاعل المجرَّد من «أل» يعمل بشرطين]

والمجرَّدُ عنها إنَّما يعمل بشرطين:

---

(١) أي: سواء كان مكسوراً في المضارع، كمنطلق ومستخرج، أو مفتوحاً، كمتعلّم ومتدحرج.

(٢) معتمداً على نفي أو استفهام أو غير معتمد؛ لأنّه حالّ محلّ الفعل، والفعل يعمل في الأحوال جميعها.

(٣) مرّت ترجمته.

(٤) وقبله:

واللـه لا يذهب شيخي باطلا ... حتّى أُبير مالكاً وكاهلا

المفردات الغريبة: أبير: أهلك وأستأصل. مالكاً وكاهلاً: قبيلتان. الحُلاحل: «بضمّ الحاء الأولى»، السيّد الشجاع الرّكين في مجلسه. حسباً: الحسب ما يعدّه المرء من مفاخر آبائه. نائلاً: عطاءً وجوداً.

المعنى: يقسم الشّاعر أنّه لن يسكت عن المطالبة بالثّأر لأبيه، وسيثأر له ممن قتلهُ، ولن يضيع دمه هدراً، وسيعمل على إهلاك تلك القبيلتين ويفنيهما؛ ليستأصل شأفتهما.

موطن الشّاهد: (القاتلين الملك).

وجه الاستشهاد: مجيء **القاتلين** اسم فاعل دالّاً على الماضي؛ ومع ذلك، أعمله الشّاعر، فنصب به مفعولًا به؛ هو **الملك**؛ لأنَّ زمن القتل، تقدّم على زمن القول؛ وإعمالُه -هنا- لكونه مقترناً بـ **أل**، ولو كان مجرداً منها، لما عمل.

أحدهما: أن يكون للحال أو الاستقبال، لا للماضي[(١)]، خلافاً للكسائي[(٢)] وهشام[(٣)] وابن مَضَاء[(٤)]، استدلُّوا بقوله -تعالى-: ﴿وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ﴾[(٥)]، وتأوَّلَهَا غيرهما[(٦)].

الثّاني: أن يكون معتمداً على واحد من أربعة وهي:

١- **الأوّل: النفي**؛ كقوله[(٧)]: [الكامل]

٢٠٣-مَا رَاعِ الْخِلَّانُ ذِمَّةَ نَاكِثٍ ... بَلْ مَنْ وَفَى يَجِدُ الْخَلِيلَ خَلِيلا[(٨)]

٢- **الثّاني: الاستفهام**؛ كقوله[(٩)]:

---

(١) أكثر النّحاة على عدم جواز إعمال اسم الفاعل المجرّد من **أل** إذا كان بمعنى الماضي ولكن هل يرفع ضميراً مستتراً؟ المتّفق عليه أنّه يرفع ضميراً مستتراً، بل ويرفع اسماً ظاهراً على مايقوله سيبويه؛ قال السُّيوطي: وهو الأصح، لكن بشرط الاعتماد على شيء ممّا ذكروه .
التّصريح: ٢/٦٦، ومغني اللبيب: ٩٠٥- ٩٠٦ .

(٢) مرت ترجمته .

(٣) هو: هشام بن معاوية الضّرير النّحوي الكوفي، أحد أعيان أصحاب الكسائي، له مصنّفات؛ منها: مختصر النّحو، حدود الحروف، القياس، العوامل، الأفعال واختلاف معانيها . مات سنة ٢٠٩هـ. البلغة: ٢٧٩، وإنباه الرواة: ٣/ ٣٦٤، وبغية الوعاة: ٢/٣٢٨، والأعلام: ٩/ ٨٨ .

(٤) مرّت ترجمته .

(٥) ١٨ سورة الكهف، الآية: ١٨ .
موطن الشّاهد: (باسط ذراعيه) .
وجه الاستشهاد: مجيء اسم الفاعل **باسط** عاملاً عمل فعله، وهو للماضي عند الكسائي، وهشام، وابن مضاء، بينما اسم الفاعل المجرّد، لا يعمل عند الجمهور، إلّا إذا كان للحال، أو الاستقبال .

(٦) على إرادة حكاية الحال الماضية، والمعنى يبسط، فيصح وقوع المضارع موقعه بدليل أنَّ الواو في **كلبهم** واو الحال، ويحسن أن يقال: جاء زيد وأبوه يضحك، ولا يحسن وأبوه ضحك، ولذا، قال تعالى-: ﴿وَنُقَلِّبُهُمْ﴾ بالمضارع الدال على الحال . وقول المؤلّف: وتأوّلها غيرهما هكذا في الأصل؛ ولعلّ الصّواب غيرهم؛ لأنّهم ثلاثة، و الله أعلم . التّصريح: ١/ ٦٦ .

(٧) لم ينسب البيت إلى قائل معيَّن .

(٨) **المفردات الغريبة**: ماراعِ: ماحافظ . ناكث: ناقضٍ؛ والمراد بذمة ناكث: أن الخليل والصّاحب لا يرعى عهد من ينقضِ العهد والميثاق .
المعنى: إنّ الخليل أو الصّاحب، لا يرعى عهد من ينقض الميثاق؛ لأنّ الخائن لا حرمة له ولا ذمّة، وأما الخليل الوفيّ المحافظ على حرمة صديقه، فيجد الصّديق صديقاً حقّاً .
موطن الشّاهد: (ما راعِ الخِلّان ذمّة ناكثٍ) .
وجه الاستشهاد: مجيء **راعٍ** اسم فاعل، وقد أعمله الشّاعر عمل فعله، فرفع به فاعلاً؛ هو **الخلّان** وقد أغنى عن الخبر، ونصب به مفعولاً؛ هو **ذمّة**؛ وإنّما جاز إعمال اسم الفاعل -هنا- لكونه معتمداً على النّفي .

(٩) نسبَ قوم البيت إلى حسان بن ثابت؛ ولكنَّ البيت غير موجود في ديوانه ولا في الشّعر المنحول إلى حسّان .

[المتقارب]

٢٠٤-أَنَاوٍ رِجَالُك قَتْلَ امْرِئٍ مِنَ الْعِزِّ فِي حُبِّكَ اعْتَاضَ ذُلًّا؟[١]

٣- **الثَّالث: اسم مُخْبَر** عنه باسم الفاعل؛ كقوله - تعالى -: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بَٰلِغُ أَمۡرِهِۦ﴾[٢].

٤- **الرَّابع**[٣]: **اسم موصوف** باسم الفاعل؛ كقولك: «**مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضَارِبٍ زَيْداً**».

وقولي: «**ولو تقديراً**» إشارة إلى مثل قوله[٤]: [البسيط]

٢٠٥-كَنَاطِحٍ صَخْرَةً يَوْماً لِيُوهِنَهَا فَلَمْ يَضِرْهَا، وَأَوْهَى قَرْنَهُ الْوَعِلُ[٥]

---

(١) المفردات الغريبة: ناوٍ: اسم فاعل من **نوى ينوي نيّة ونواة** إذا عزم. اعتاض: افتعل من العوض.
المعنى: يخاطب الشّاعر ذا شأن في قومه قائلًا: أينوي رجالك قتل رجل عزيز، صار إلى حال الذّل والانكسار نتيجة حبّه إيّاك؟
موطن الشّاهد: (أناوٍ رجالُكَ قتلَ).
وجه **الاستشهاد**: مجيء **ناوٍ** اسم فاعل عاملًا عمل الفعل؛ حيث رفع فاعلًا، أغنى عن الخبر، ثمّ نصب مفعولًا به؛ هو **قتل**؛ لاعتماده على الاستفهام.

(٢) ٦٥ سورة الطّلاق، الآية: ٣.
أوجه القراءات: قرأ عاصم، وحفص، والمفضّل، وأبان، وجبلة، وجماعة عن أبي عمرو **بالغُ أمره** بالإضافة، وحذف التّنوين. وقرأ الباقون **بالغٌ أمره** بالتّنوين ونصب **أمره**. البحر المحيط: ٨/٢٨٣، والكشف ٢٣٠/أ، وتفسير القرطبي: ١٨/١٦١.
موطن الشّاهد: (بالغٌ أمره).
وجه **الاستشهاد**: مجيء **بالغ** على قراءة النّصب عاملًا عمل فعله؛ لأنّه معتمدٌ على اسم، أُخبر عنه باسم الفاعل.

(٣) ترك المؤلّف بعض ما يعتمد عليه اسم الفاعل المجرَّد من «أل»؛ من ذلك، اعتماده على النّداء مثل: **ياطالعاً جبلًا**، أو الحال؛ نحو: جاء زيدٌ راكباً فرساً. ولعلّ المؤلّف، لم يذكر النّداء؛ لأنّ المسوّغ في قوله: ياطالعاً، الاعتماد على الموصوف المقدّر؛ والأصل: يا رجلًا طالعاً. ابن عقيل: ٣/٢٣٧.

(٤) هو: الأعشى ميمون بن قيس، وقد مرّت ترجمته.

(٥) **المفردات الغريبة**: **ليوهنها**: ليضعفها أو ليزعزعها؛ وفي رواية ديوانه: ليفلقها؛ أي: يشقّها. **لم يضرها**: لم يضرّ بها. **أوهى قرنه**: أضعفه. **الوَعِل**: (بفتح فكسر)، تيس الجبل، ويُجمع على أوعال ووعول.
المعنى: شبّه حال رجل بحال تيس جبلي راح ينطح صخرة ظنّاً منه أنّه سيزعزعها، أو يفلقها، غير أنّه لم يؤثّر فيها أيّ تأثير، إنّما أضعف قرنه من دون أن يُضعفها.
موطن الشّاهد: (كناطحٍ صخرةً).
وجه **الاستشهاد**: مجيء اسم الفاعل **ناطح** عاملًا عمل فعله، فرفع الفاعل؛ وهو الضّمير المستتر، ونصب المفعول به؛ وهو قوله: صخرة؛ لكونه معتمداً على موصوف محذوف، وهو **وعل**؛ وقد حذف هذا الموصوف، وأقيمت الصفة مقامه؛ لأنّ التقدير: كوعل ناطحٍ صخرةً؛ ولولا هذا التقدير، للموصوف المحذوف، وأنّه مَنويّ الثّبوت؛ لما عمل اسم الفاعلِ عمل فعله.

وقوله[(١)]: [الخفيف]

٢٠٦-لَيْتَ شِعْرِي مُقِيمٌ الْعُذْرَ قَوْمِي لِيَ أَمْ هُمْ فِي الْحُبِّ لِي عَاذِلُونَا[(٢)]؟!

وقولك: «ضَارِباً عَمْراً» جواباً لمن قال: كيف رأيت زيداً؟ ألا ترى أنَّ هذه عملت لاعتمادها على مُقَدَّر؛ إذ الأصل: كوَعل ناطح، وليت شعري أمُقيمٌ، ورأيته ضارباً.

* * *

[الثَّالِثُ: إعمال صيغ المبالغة]

ثم قلت: الثَّالِثُ المِثَالُ، وهو: مَا حُوِّلَ للِمُبَالَغَةِ مِنْ فَاعِلٍ إلى فَعَّالٍ أَوْ مِفْعَالٍ أَوْ فَعُولٍ، بِكَثْرَةٍ، أَوْ فَعِيلٍ أَوْ فَعِلٍ، بِقِلَّةٍ.

وأقول: الثَّالث من الأسماء العاملة عَمَلَ الفعلِ: أمثَلةُ المبالغةِ، وهي عبارة عن الأوزان الخمسة المذكورة، مُحَوَّلة عن صيغة فاعل[(٣)]؛ لقَصْدِ إفادة المبالغة والتكثير.

وحكمها حكم اسم الفاعل؛ فتنقسم إلى ما يقع صلة لـ«أَلْ» فتعمل مطلقاً، وإلى مجرَّدٍ عنها فتعمل بالشرطين المذكورين.

ومثالُ إعمال «فَعَّال» قولُهم: «أمَّا العَسَلَ فأنا شَرَّابٌ» وقول الشاعر[(٤)]:

---

(١) لم ينسب إلى قائل معيّن .

(٢) المفردات الغريبة: ليت شعري: أي: ليت علمي، أو ليتني علمت؛ وهي كلمة تستعمل عند التعجّب، من الأمر، وإظهار غرابته . وخبر ليت محذوف في هذا التّعبير .
معنى الشّاهد: ليتني أعلم بحال قومي وموقفهم منّي؟ أهم يعذرونني في حبّي وعشقي، أم هم لائمون لي عليه؟ .
موطن الشّاهد: (مقيمٌ العذرَ قومي) .
وجه الاستشهاد: مجيء اسم الفاعل مقيم عاملًا عمل الفعل؛ لاعتماده على همزة استفهام محذوفة؛ لأنَّ أصل الكلام: أمقيم قومي العذر ؟ والدليل على الهمزة المحذوفة أمران:
الأول: قوله: ليت شعري؛ فإن هذه العبارة يقع بعدها الاستفهام عادة .
والثاني: وجود أم في الكلام؛ وهي تعادل همزة الاستفهام؛ وإذا لم توجد في الكلام؛ قدّرت تقديراً . وأمّا عمل اسم الفاعل، فتجلّى في نصبه المفعول المقدّم على الفاعل؛ وهو العذر، ورفعه فاعلًا سدّ مسدّ الخبر؛ وهو قومي

(٣) تؤخذ صيغ المبالغة في الأصل، من مصدر الفعل الثلاثي، ولا تُبنى من غيره؛ ولذا، شذَّ «درّاك» من أدرك، و«سآر» من أسأر؛ أي: أبقى بقية، و«مهوان» من أهان، و«معطاء» من أعطى. و«سميع» من أسمع، و«نذير» من أنذر، و«زهوق» من أزهق . التّصريح: ٢/ ٦٧ .

(٤) الشّاعر هو: القلاخ بن حزن بن جناب بن جندل بن منقر بن الحارث؛ وجناب المنسوب إليه هو جدّه . وكان شريفاً في قومه، وهو القائل:
أنـا الـقُـلاخُ بـنُ جـنـاب بـن جـلا أبـو خـنـاثـيـرَ أقـودُ الـجـمـلا
الشّعر والشعراء: ٢/ ٧٠٧، والاشتقاق: ١٥٣، والمؤتلف: ١٦٨، واللآلئ: ٦٤٧ .

[الطّويل]

٢٠٧-أَخَا الْحَرْبِ لَبَّاساً إِلَيْهَا جِلالَهَا وَلَيْسَ بِوَلَّاجِ الْخَوَالِفِ أَعْقَلاَ[١]

ومثالُ إعمال «مِفْعال» قولُهم «إنَّه لَمِنحارٌ بَوَائِكَهَا»[٢]؛ أي: سِمانها.

ومثال إعمال «فعُول» قولُ أبي طالب[٣]: [الطّويل]

٢٠٨- ضَرُوبٌ بِنَصْلِ السَّيْفِ سُوقَ سِمَانِهَا[٤]

وإعمالُ هذه الثلاثة كثيرٌ؛ فلهذا، اتفق عليه جميعُ البصريين.

ومثالُ إعمال «فَعيل» قولُ بعضهم: «إنَّ اللهَ سَمِيعٌ دُعَاء مَنْ دَعَاهُ».

ومثالُ إعمال «فَعِل» قولُ زيد الخيل[٥]:

---

(١) المفردات الغريبة: أخا الحرب: أراد الملازم لها؛ كقولهم: فلان أخو المروءة والنَّجدة. لبّاساً: صيغة مبالغة من «لابس»؛ ومعناه: الكثير اللّبس. جلالها: جلال كل شيء غطاؤه؛ والمراد بها -هنا- الدّروع. ولّاج: كثير الولوج؛ وهو الدّخول. الخوالف: جمع خالفة؛ وأصلها: عماد البيت، وأراد بها -ههنا- البيت نفسه. أعقلا: الأعقل: الذي اضطربت رجلاه من الفزع.
معنى الشّاهد: يوضح الشّاعر أنّه كثير الملازمة للحرب، يلبس لها لبوسها، وهو لا يجبن، ولا يضعف، ولا يختبئ في البيوت بين النّساء جبناً وهلعاً، وتخوّفاً من منازلة الأبطال.
موطن الشّاهد: (لبّاساً جلالها).
وجه الاستشهاد: مجيء «لبّاساً» صيغة مبالغة لاسم الفاعل «لابس»، وقد أعملها عمل الفعل؛ فرفعت الفاعل - وهو الضّمير المستتر فيه - ونصبت المفعول؛ وهو «جلالها»؛ وسبب إعمالها - هنا - أنها، وقعت حالًا.

(٢) جاء في اللّسان: ومن كلامهم: إنّه لمنحار بوائكها، والبوائك: جمع بائكة، وهي النّاقة السّمينة الفتيّة الحسنة.

(٣) عبد مناف بن عبد المطّلب، عم رسول الله ﷺ وقد مرّت ترجمته.

(٤) وعجزه: إذا عدموا زاداً فإنّكَ عاقرُ.
المفردات الغريبة: سوق: جمع ساق. سمان: جمع سمينة؛ يريد أنّه ينحر للأضياف السّمين من إبله.
المعنى: يصف الشّاعر المرثيّ، بأنّه، ينحر لأضيافه الإبل السّمينة التي يبخل بها الآخرون؛ وهذا كناية عن كرمه وجوده وبذله.
موطن الشّاهد: (ضَروبٌ . . . سوقَ).
وجه الاستشهاد: مجيء «ضروب» صيغة مبالغة من اسم الفاعل «ضارب»، وقد عملت عمل فعلها؛ فأخذت فاعلًا؛ هو الضّمير المستتر فيها، ونصبت مفعولًا؛ هو «سوقَ» ومن أمثلة إعمال «صيغ المبالغة» عمل الفعل، قول ذي الرُّمّة:

هَجومٌ عليها نفسَهُ، غيرَ أنّه متى يُرْمَ في عينيه بالشَّجِّ يَنْهَضِ

(٥) هو: زيد الخيل بن مهلهل، من طيّئ، شاعر وخطيب، من أبطال الجاهليّة وفرسانها. يكنى: أبا مكنف، أدرك الإسلام، ووفد على النّبي - عليه الصّلاة والسّلام -، فسمّاه: زيد الخير، وقال له: «ما وصف لي أحدٌ في الجاهلية، فرأيته في الإسلام، إلّا رأيته دون الصّفة لَيسَكَ»؛ أي: غيرك، توفّي سنة ٩هـ. الشّعر والشعراء: ١/ ٢٨٦، والأغاني: ١٦/ ٤٦، واللآلئ: ٦٠، والإصابة: ٣/ ٣٤.

[الوافر]

٢٠٩- أتَـانِـي أَنَّـهُـمْ مَـزِقُـونَ عِـرْضِـي[1]

وإعمالُهما قليلٌ؛ فلهذا، خالف سيبويه فيهما قومٌ من البصريين[2] ووافقه منهم آخرون، ووافقه بعضهم في «فَعِل»[3]؛ لأنه على وزن الفعل، وخالفه في «فَعِيل»؛ لأنه على وزن الصفة المشبّهة كظَرِيفٍ؛ وذلك، لا ينصب المفعولَ.

وأما الكوفيُّون، فلا يجيزون إعمال شيء من الخمسة، ومتى وجدوا شيئاً منها قد وقع بعده منصوب أضمروا له فعلاً، وهو تعسُّف.

[الرَّابع: إعمال اسم المفعول]

ثم قلت: الرَّابع اسْمُ المَفْعُولِ، وهو: مَا اشْتُقَّ مِنْ فِعْلٍ لِمَنْ وَقَعَ عَلَيْهِ كَمَضْرُوبٍ وَمُكْرَمٍ.

وأقول: الرابع من الأسماء العاملة عملَ الفعلِ: اسمُ المفعول.

وفي قولي في حدِّه: «**ما اشتق من فعل**» من المجاز[4] ما تقدم شرحُه في حد اسم الفاعل.

وقولي: «**لمن وقع عليه**» مُخْرِجٌ للأفعال الثلاثة، ولاسم الفاعل، ولاسمي الزمان والمكان، وقد تبين شَرْحُ ذلك ممَّا تقدم.

---

(١) وعجزه: جحاش الكَرملين لها فديدُ .
المفردات الغريبة: أتاني: بلغني. مزقون: جمع مزق، صيغة مبالغة من مزقت الثّوب، إذا شققته.
العِرض: موضع المدح والذّم من الإنسان. جحاش: جمع جحش، وهو الحمار الصّغير.
الكِرْمِلين: (بكسر الكاف والميم بينهما راء ساكنة)، اسم ماء في جبل طيّيء. فديد: صوت.
المعنى: بلغني أنَّ أعدائي، بالغوا في تمزيقِ عرضي بألسنتهم - كما يفعل الجبناء - فأنا لا أعبأ بكلامهم، وبأذى ألسنتهم؛ لأنّ الجحاش، تصوّت عند الماء، ويعلو نهيقها، ولا يعبأ أحد بها.
موطن الشّاهد: (مَزِقون عرضي) .
وجه الاستشهاد: إعمال صيغة المبالغة «مزقون» وهي بصيغة الجمع؛ فأعملت كما تعمل وهي مفردة . والذي سوّغ عملها اعتمادها على اسم «أنّ» . ومن أمثلة إعمال «فَعِل» عمل الفعل ما أنشده سيبويه:

حَـذِرٌ أُمـوراً لا تـضـيـرُ، وآمـنٌ ... مـا لـيـس مُـنـجـيَـهُ مـن الـمـقـدار

(٢) خالف سيبويه في هذا الموضوع أكثرُ البصريين .

(٣) اشتهر عن الجرمي أنّه يوافق سيبويه في إعمال فَعِل؛ لكونه على وزن الفعل، من نحو: (عَلِم، وفَرِح، وحَذِر، وفَهِم، وبَطِر، وسَمِع، وحَوِر) . التّصريح: ٢/٦٨ .

(٤) أي: بالحذف؛ والمعنى: ما اشتُقَّ من مصدر الفعل.

ومثَّلت بمضروب ومكرم؛ لأنبِّه على أنَّ صيغته من الثلاثي على زنة مفعول كمضروب ومقتول ومكسور ومأسور، ومن غيره بلفظ مضارعه بشرط ميم مضمومة مكان حرف المضارعة وَفَتْح ما قَبْلَ آخره كمُخْرَج ومُسْتَخْرَج.

* * *

[شروط إعمال اسم المفعول]

ثم قلت: وشَرْطُهُمَا كاسم الفَاعِلِ.

وأقول: أي شرط إعمال المثال وإعمال اسم المفعول كشرط إعمال اسم الفاعل على التفصيل المتقدِّم في الواقع صلة لـ«أل» والمجرَّد منها، وقد مضى ذلك.

* * *

[الخامس: إعمال الصّفة المشبَّهة]

ثم قلت: الْخَامِسُ الصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ[1]، وهي: كلُّ صِفَةٍ صحَّ تَحْويلُ إسْنادِها إلى ضَمِيرِ مَوْصُوفها، وتَخْتَصُّ بالحال، وبالمعمولِ السَّبَبيّ المُؤَخَّرِ، وتَرْفَعُهُ فَاعِلاً أوْ بَدَلاً، أوْ تَنْصِبُهُ مُشبَّهاً أو تمييزاً، أو تَجُرُّهُ بالإضافةِ إلَّا إنْ كَانت بـ«**ألْ**» وهو عَارٍ مِنْهَا.

وأقول: الخامس من الأسماء العاملة عمل الفعل: الصفة المشبّهة، وهي عبارة عمّا ذكرت.

ومثال ذلك قولك: «**زيدٌ حَسَنٌ وَجْهَهُ**» بالنصب أو بالجر؛ والأصل: وجْهُهُ بالرفع؛ لأنه فاعل في المعنى؛ إذ الحسن في الحقيقة إنما هو للوجه، ولكنك أردت المبالغة، فحوَّلْتَ الإسناد إلى ضمير زيد، فجعلت زيداً نفسه حَسَناً، وأخَّرْتَ الوجه فضلةً، ونصبته على التشبيه بالمفعول به؛ لأنَّ العامل وهو «**حَسَنٌ**» طالبٌ له من حيث المعنى؛ لأنَّه معموله الأصلي، ولا يصح أن ترفعه على الفاعلية -والحالة هذه- لاستيفائه فاعله، وهو الضمير، فأشبه المفعول في قولك: زَيْدٌ ضَارِبٌ عَمْراً؛ لأنَّ ضارباً طالبٌ له، ولا يصح أن ترفعه على الفاعلية؛ فنُصِب لذلك.

---

(١) سمّيت صفة مشبّهة؛ لشبهها باسم الفاعل، ووجه الشّبه بينهما؛ أنّها تدلّ على حدث ومن قام به، وأنّها تؤنّث وتثنى، وتجمع مثله؛ ولذلك، نُصِبَ ما بعدها على التشبيه بالمفعول به، وكان حقُّها، ألّا تعمل؛ لدلالتها على الثبوت؛ ولكونها مأخوذةً من فعل قاصر. التّصريح: ٢/ ٨٢ .

فالصفة مشبَّهة باسم الفاعل المتعدِّي لواحد، ومنصوبُهَا يشبه مفعول اسم الفاعل، وقد تقدَّمت الإشارة إلى هذا التقدير.

ثم لك بعد ذلك أن تخفضه بالإضافة، وتكون الصفة حينئذ مشبَّهةً أيضاً لأنّ الخفض ناشىء -على الأصح- عن النصب، لا عن الرفع؛ لئلَّا يلزم إضافة الشيء إلى نفسه؛ إذ الصفة أبداً عينُ مرفوعها، وغير منصوبها، فافهمه.

* * *

[أوجه الاختلاف ما بين الصّفة المشبَّهة واسم الفاعل]

وتفارق هذه الصفة اسم الفاعل من وجوه:

أحدها: أنها لا تكون إلَّا للحال، وأعني به الماضي المستمر إلى زمن الحال، واسمُ الفاعل، يكون للماضي وللحال وللاستقبال.

والثّاني: أنّ معمولها لايكون إلَّا سببيّاً، وأعني به ما هو متّصل بضمير الموصوف لفظاً أو تقديراً، واسم الفاعل يكون معموله سببياً وأجنبياً؛ تقول في الصفة المشبّهة: **«زيدٌ حَسَنٌ وَجْهُهُ»** و**«زيد حَسَنُ الوَجْهِ»**؛ أي: الوجه منه، أو **«وَجْهِهِ»** فهو إما على نيابة **«أل»** مَنَابَ الضّمير المضاف إليه، أو على حذف الضّمير من غير نيابة عنه، ولا تقول: **«زيد حَسَنٌ عَمْراً»** كما تقول: زيد ضارب عمراً.

الثّالث: أنَّ معمولها لايكون إلَّا مؤخّراً عنها؛ تقول: **«زيدٌ حسَنٌ وَجْهَهُ»** ولا تقول: **«زيدٌ وَجْهَهُ حَسَنٌ»** ومعمول اسم الفاعل يكون مؤخراً عنه ومقدَّماً عليه؛ تقول: **«زيدٌ غُلامَهُ ضَارِبٌ»**[1].

---

(١) قد جوَّز عامّة العلماء أن تقول: زيد بك فرح، على أن يكون «زيد» مبتدأ، و«بك» جارّاً ومجروراً متعلّقاً بـ«فرح»، و«فرح» خبر المبتدأ، وقد رووا، أنَّ العرب، تقول مثل ذلك. وقد ذهب ابن النّاظم، إلى تجويز العلماء ذلك، بنقض مااتّفقوا عليه، من أنَّ معمول الصّفة المشبهة، لا يكون إلّا سببياً؛ أي: اسماً ظاهراً متصلًا بضمير، يعود على الموصوف، لفظاً أو تقديراً، كما ينقض ما اتّفقوا عليه -أيضاً- من أنَّ معمول الصّفة المشبهة، لا يتقدّم عليها، وذلك؛ لأنّ «بك» في المثال الذي ذكرناه ليس سببيّاً، وهو متقدّم على الصّفة المشبّهة. والذي ذهب إليه ابن النّاظم غفلة عمّا أراده العلماء من معمول الصّفة المشبّهة الذي اشترطوا سببيّته وتأخّره؛ وبيان ذلك أنّ معمول الصفة المشبّهة على ضربين؛ الأوّل: المعمول الذي تعمل فيه بحق شبّهها باسم الفاعل المتعدّي فعله إلى واحد، وذلك هو المفعول به. والضرب الثّاني: المعمول الذي تعمل الصفة فيه بما فيها من معنى الفعل وهو الظرف والجار والمجرور. فالضّرب الأوّل: هو الذي اشترط العلماء فيه الشّرطين المذكورين؛ والضّرب =

الرَّابع: أنّه يجوز في مرفوعها النَّصبُ والجرُّ، ولا يجوز في مرفوع اسم الفاعل إلّا الرفع(١).

* * *

[أوجه إعراب الاسم بعد الصفة المشبَّهة]

ثم بيَّنْتُ أنَّ الخفض له وجه واحد وهو الإضافة، وأنَّ الرفع له وجهان؛ **أحدهما**: أن يكون فاعلاً، **والثّاني**: أن يكون بدلاً من ضمير مستتر في الصفة(٢)، وأنَّ النصب فيه تفصيل، وذلك أنَّ المنصوب إن كان نكرة ففيه وجهان؛ **أحدهما**: أن يكون انتصابه على التشبيه بالمفعول به، **والثّاني**: أن يكون تمييزاً؛ وإن كان معرفة امتنع كونه تمييزاً، وتعيّن كونه مشبّهاً بالمفعول به؛ لأنَّ التّمييز لا يكون إلّا نكرة(٣).

= الثاني: لا يشترط فيه شيء منهما، وذلك؛ لأنَّ الظرف والجارّ والمجرور، يتعلّقان بالفعل التّام والنّاقص، ويتعلّقان كذلك بالاسم، ويتعلّقان بالحروف، إذا تضمّنت معنى فعل، كحرف النّفي وبالجملة يكتفيان برائحة العمل، و«بك» في المثال المذكور من الضّرب الثاني. التَّصريح: ١/ ٨٣.

(١) ويزيد المؤلّف من الفروق في أوضحه: أنّها تصاغ من اللّازم دون المتعدّي كحسن وجميل، واسم الفاعل: يصاغ منهما، كقائم وفاهم؛ وأنّها تكون مجارية للمضارع، في حركاته وسكناته كطاهر القلب، وضامر البطن، ومستقيم الرأي، ومعتدل القامة، وغير مجارية له؛ وهو الغالب في المبنيّة من الثّلاثي، كجميل وضخم وملآن، ولا يكون اسم الفاعل إلّا مجارياً له. انظر التّصريح: ٢/ ٨٢.

(٢) ذهب أبو عليّ الفارسي إلى أنك إذا قلت: «زيد حسنٌ الوجهُ» بتنوين حسن ورفع الوجه كان الوجه بدل بعض من كلّ، من ضمير مستتر في حسن عائد على زيد؛ لأنَّ الوجه بعض زيد. واستشكل النّحاة ذلك الكلام، وبنوا استشكالهم على ما رواه الفرّاء من قول العرب: «مررت بامرأة حسنٍ الوجهُ» بتنوين حسنٍ ورفع الوجه؛ قالوا: لو كان الوجه بدل بعضٍ من كلّ؛ للزم منه أمران؛ الأول: أن يقال: حَسنة بالتّأنيث، والثّاني: أن يتّصل بالبدل ضميرٌ، يعود على المبدل منه، والجواب: أنّا لا نسلّم بصحة هذا المثال، ثم إذا سلّمنا بصحته؛ فإمّا أن نوجب فيه، وفي مثله الرّفع على الفاعلية، ونجوّز البدليّة، في نحو المثال الذي ذكرناه أوّلاً، وإمّا أن نجوّز البدليّة في هذا، كما نجوّزه في غيره، وندّعي أن التّذكير باعتبارها شخصاً أو إنساناً، أو نحوه، و«أل» في «الوجه» عوض عن الضّمير. التَّصريح: ٢/ ٨٤.

(٣) اختلف العلماء في معمول الصّفة المشبَّهة المنصوب؛ ولهم في ذلك أربعةُ أقوال:
الأوّل: أنَّ انتصابه على التَّمييز مطلقاً؛ أي: سواء أكان نكرةً أم معرفة، وعندهم أن التمييز، قد يكون معرفة، كما في قول الشّاعر:

رأيتُك لَمّا أن عَرَفت وجوهنا ... صددت وطبت النّفس يا قيسُ عن عمرِو

وهذا مذهب جمهور الكوفيين. =

ثم بيَّنت أنَّ جواز الرّفع والنّصب مُطْلق، وأنَّ جواز الخفض مقيد بألَّا تكون الصفة بـ«أل» والمعمول مجرد منها ومن الإضافة لتاليها، وتضمَّن ذلك امتناع الجر في «**زيدٌ الحسنُ وَجْهَهُ**» و«**الْحَسَنُ وَجْهُ أبيهِ**» و«**الحسَنُ وَجْهاً**» و«**الحسَنُ وَجْهُ أبٍ**».

* * *

[السّادس: عمل اسم الفعل]

ثم قلت: السَّادِسُ اسْمُ الفِعْلِ؛ نحو: بَلْهَ زَيْداً، بِمَعْنَى دَعْهُ، وعَلَيْكَهُ وبِهِ بِمَعْنَى الزمْهُ، والْصَقْ، ودُونَكَهُ، بمعنى خُذْهُ، ورُوَيْدَهُ، وتَيْدَهُ، بمعنى أمْهِلْهُ، وَهَيْهَاتَ وَشَتَّانَ بمعنى بَعُدَ وافْتَرَق، وَأوْهِ وَأُفٍّ بمعنى أتَوَجَّعُ وأتَضَجَّرُ، وَلا يُضاف، ولا يَتَأَخَّرُ عَنْ مَعْمُولِهِ، ولا يُنْصَبُ فِي جَوَابِهِ، وما نُوِّنَ مِنْهُ فَنَكِرَةٌ.

[أنواع اسم الفعل]

وأقول: السَّادس من الأسماء العاملة عمل الفعل: اسم الفعل، وهو على ثلاثة أنواع:

١- **ما سُمِّيَ به الأمر**: وهو الغالب؛ فلهذا، بدأت به، ومثّلته بخمسة أمثلة، وهي: «**بَلْهَ**»[١] بمعنى دَعْ، كقول الشاعر[٢] في صفة السيوف:

= القول الثّاني: وهو مذهب جمهور البصريين، واختاره ابن الحاجب - التّفصيل بين أن يكون المعمول نكرةً، وأن يكون معرفة، فإن كان نكرةً، فهو منصوب على التّمييز لا غير، وإن كان معرفة، فهو منصوب على التشبيه بالمفعول به لا غير، وذلك؛ لأنّهم لا يسوّغون مجيء التمييز معرفة، ويرون أنّ «أل» في قول الشّاعر: «وطبت النّفس» زائدة لا تفيد التّعريف.

والقول الثّالث: أنَّ معمول الصّفة المشبّهة المنصوب إنّما هو منصوب على التّشبيه بالمفعول به مطلقاً، سواء أكان معرفة أم نكرة.

والقول الرابع: وهو ما ذكره المؤلّف في هذا الكتاب، وفي كتاب الجامع، وفي كتاب شرح اللّمحة، أنَّ المعمول المنصوب، إن كان معرفة فله وجه واحد، وهو أن يكون منصوباً على التّشبيه بالمفعول به، وإن كان نكرة ففيه وجهان: أن يكون تمييزاً، وأن يكون مشبهاً بالمفعول به. انظر التَّصريح: ٢/ ٨٢-٨٣.

(١) هي: مصدر أهمل فعله؛ نحو: بله محمداً، فإنّه في الأصل، مصدر فعل، مهمل، مرادف لدع واترك؛ يقال: بله علي بالإضافة؛ إلى المفعول، كما يقال: ترك عليّ، ثم نقلوه وسمّوا به فعله، فقالوا: بله علياً، بنصب المفعول وبناء «بله» على الفتح على أنّه اسم فعل، تستعمل بله بمعنى كيف؛ فتكون خبراً مقدّماً وما بعدها مبتدأ مؤخّر، وقد رُوي بالأوجه الثلاثة قول كعب بن مالك في وقعة الأحزاب: تذر الجماجم . . . البيت الآتي. التّصريح: ٢/ ١٩٩.

(٢) هو: كعب بن مالك بن عمرو بن القين البدري الأنصاري، صحابي، ومن أكابر الشّعراء، في الجاهلية والإسلام، وهو أحد شعراء النبي ﷺ، وقد شهد له بقوله: وإنّك لتحسن الشّعر، وذلك عندما أمره بهجاء المشركين، وهو أيضاً أحد رواة الحديث، وكان عثمانيّ الولاء، وترك عليّاً، وانضمّ إلى معاوية، توفي سنة ٥٠هـ. تجريد الأغاني: ٤/ ١٧٢٤، والجمحي: ١/ ٢٢٠.

[الكامل]

٢١٠-تَذَرُ الْجَمَاجِمَ ضَاحِياً هَامَاتُهَا بَلْهَ الأكُفَّ كأنّها لم تُخْلَقِ[(١)]

أي: دع الأكفَّ، وذلك في رواية مَنْ نَصَبَ الأكفَّ، أما مَنْ خفضها فـ"بَلْهَ" مصدرٌ، بمنزلة قولك: «تَرْكَ الأكفِّ»، وأما مَنْ رفعها - وهو شاذٌّ - فهي اسم استفهام بمنزلة كيف، وما بعدها مبتدأ، وهي خبره.

و«**عليكه**» بمعنى الْزَمْهُ، وقوله -تعالى-: ﴿عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾[(٢)]؛ أي: الْزَمُوا شأن أنفسكم، ويقال أيضاً: «**عليك به**»[(٣)] فقيل: الباء زائدة، وقيل: اسم لـ«**الْصَقْ**» دون «**الزم**».

و«**دُونَكَهُ**» بمعنى خُذْهُ، كقول[(٤)] صبيّة لأمّها:

---

(١) المفردات الغريبة: تذر: تدع وتترك. الجماجم: (جمعة جمجمة)، وهي عظم الرأس، والمراد بها -هنا- الإنسان. ضاحياً: بارزاً ظاهراً. هاماتها: (جمع هامة) وهي الرّأس. بله الأكفّ: أي: دع الأكف؛ أي: هي أجدر أن تقطع الأكفّ.
المعنى: يصف الشّاعر تلك السُّيوف المذكورة في البيت السّابق؛ فهي تدع الجماجم والرّؤوس ظاهرة مقطعة، وأمّا بالنّسبة إلى الأكفّ، فدعها ولا تسأل عنها؛ لأنّها بالقطع أولى.
موطن الشّاهد: (بَلْهَ الأكفَّ).
وجه الاستشهاد: استعمال «بله» اسم فعل أمر، ونصب به مفعولاً به؛ هو: «الأكفّ»؛ غير أنّ النّحاة يروون كلمة «الأكف» على ثلاثة أوجه:
الأوّل: بجرّ «الأكف» على أنّ «بله» مصدر بمعنى «ترك» ولا فعل له من لفظه. والأكفّ: مضاف إليه، من إضافة المصدر، إلى مفعوله، كما في قوله -تعالى-: ﴿فَضَرْبَ الرِّقَابِ﴾. ٤٧ سورة محمد، الآية: ٤.
الثّاني: بنصب «الأكفّ»، على أنّ «بله» اسم فعل أمر، كما بينا في موطن الشاهد.
الثّالث: برفع الأكفّ، على أنّ «بله» اسم استفهام، في محل رفع خبر مقدّم؛ وهذا وجه شاذّ، حكاه أبو الحسن، وقطرب، وأنكره أبو علي. انظر مغني اللّبيب (ط. دار الفكر): ١٥٦.

(٢) ٥ سورة المائدة، الآية: ١٠٥.
موطن الشّاهد: (عليكم أنفسكم).
وجه الاستشهاد: مجيء «عليكم» اسم فعل أمر بمعنى «الزموا» وقد عمِل عمَل فعله، فنصب مفعولاً به؛ وهو «أنفسكم».

(٣) ومثله قول الأخطل التّغلبي: [الكامل]
فعليك بالحجّاج لا تعدِل به أحداً إذا نزلت عليك أمورُ

(٤) هذا الشّطر مجهول القائل.
المفردات الغريبة: دونكها: بمعنى خذيها. لا أطيقها: لا أقدر عليها؛ لا أستطيعها.
المعنى: خذيها يا أمي؛ لأنّني لا أستطيعها، ولا أقدر عليها.
موطن الشّاهد: (دونكها).
وجه الاستشهاد: استعمال «دونك» اسم فعل أمر، بمعنى «خذي»؛ فقدّر له فاعلاً، ونصب مفعولاً به.

[الرّجز]

٢١١- دُونَـكِـهَـا يَـا أُمُّ لا أُطِـيـقُـهَـا

و«رُوَيْدَهُ» و«تَيْدَه» بمعنى أَمْهِلْهُ[(١)].

٢- **وما سُمِّيَ به الماضي**: وهو أكثر ممَّا سُمّي به المضارع؛ فلهذا، قُدِّمَ عليه، ومَثَّلتُ له بمثالين:

«هيهات»[(٢)] بمعنى بَعُد، و**«شَتَّانَ»** بمعنى افترق، قال[(٣)]: [الطّويل]

٢١٢-فَهَيْهَاتَ هَيْهاتَ العَقِيقُ وَمَنْ بِهِ وَهَـيْـهَـاتَ خِلٌّ بِالْـعَـقِـيقِ نُـوَاصِـلُـهْ[(٤)]

---

(١) فسر ابن منظور في اللّسان عن ابن الأعرابي، التّيد: الرّفق، ويقال: تيدك يا هذا؛ أي: اتّئد. وقال ابن كيسان: «بله ورويد وتيد» يخفضن وينصبن، تقول: رويد زيداً وزيد، وبله زيداً وزيد..؛ وفيها الكاف للخطاب، فيقال: رويدك زيداً، وتيدك زيداً؛ فإذا أدخلت الكاف لم يكن إلّا النّصب، وإذا لم تدخل الكاف؛ فالخفض على الإضافة؛ لأنّها في تقدير المصدر؛ كقوله -تعالى-: ﴿فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ﴾ . ومنه قول الشاعر في «رويد»:

رُوَيْـدَ عـلـيّـاً، جُـدَّ مَـا ثـديُ أُمِّـهـم إلـيـنـا، ولـكـن وُدُّهُـمْ مُـتَـمـايِـنُ

التَّصريح: ٢/ ١٩٨ .

(٢) هَيهاتَ - بفتح التّاء - هي لغة أهلِ الحجاز، وبكسرها؛ هي لغة أسد وتميم، وقد تُضمُّ عن أناس من العرب، وبهنّ قُرِئ جميعاً، وقد تنوّن؛ لإرادة التّنكير، كقول الشاعر:

تـذكـرتُ أيّـامـاً مَـضـيـن رَوَاجِـعَـا فـهـيـهـات هـيـهـاتٍ إلـيـنـا رجـوعُـهـا

واتّفق أهل اللّغة: أنَّ التّاء من «هيهات» ليست بأصلية، أصلها هاء، قال أبو عمرو بن العلاء: إذا وصلت «هيهات»، فدع التّاء، على حالها، وإذا وقفت، فقل: هيهات هيهاه . وقال ابن الأنباري: في هيهات سبع لغات؛ وهي بمعنى البعد . التَّصريح: ٢/ ١٩٩ .

(٣) القائل: هو جرير بن عطيّة، يكنى أبا حزرة، وهو أحد بني كليب بن يربوع، ولد بعد نيف وثلاثين عاماً من الهجرة، وهو أشعر شعراء العصر الإسلامي، وأشبههم بالأعشى من شعراء الجاهلية، حسن التشبيه عفيف الشعر رقيقه، هاجى الفرزدق والأخطل، وكان لمناقضاتهم شهرة عظيمة، عُمِّر نيفاً وثمانين سنة، ومات باليمامة سنة ١١١هـ . الشعر والشعراء: ١/ ٤٦٤، والجمحي: ١/ ٧٥، وتجريد الأغاني: ٣/ ٩١٥ .

(٤) **المفردات الغريبة**: **هيهات**: بَعُدَ . **العقيق**: اسم مكان؛ والعرب تقول لكل مسيل ماء شقّه السَّيل في الأرض فأنهره ووسّعه «عقيق»؛ وفي بلاد العرب أربعة أعِقّة . **خِل**: (بكسر الخاء المعجمة): الود والصديق .

المعنى: لقد ابتعدنا، وبعد عنا العقيق وساكنوه، وأصبح البون شاسعاً بيننا وبين أولئك الذين كانت تربطنا بهم وشائج الصداقة، وأواصر الحب .

موطن الشّاهد: (هيهات العقيق، هيهات خِل) .

وجه الاستشهاد: مجيء «هيهات» في الموضعين اسم فعل ماض، بمعنى «بَعُد» وقد عمِل عمَل فعله، فرفع فاعلًا، واكتفى به؛ لأنَّ فعل «بعد» لازم، وليس متعدّياً .

وقال[(١)]: [الرَّجز]

٢١٣-شَتَّانَ هذَا وَالْعِنَاقُ وَالنَّوْمْ وَالمَشْرَبُ الْبَارِدُ فِي ظِلِّ الدَّوْمْ[(٢)]

ولك زيادة «ما» قبل فاعل «شتَّان»؛ كقوله[(٣)]: [السَّريع]

٢١٤-شَتَّانَ مَا يَوْمِي عَلَى كُورِهَا وَيَوْمُ حَيَّانَ أَخِي جَابِرِ[(٤)]

ولا يجوز عند الأصمعي[(٥)] **«شَتَّانَ مَا بَيْنَ زَيْدٍ وعَمْرو»**[(٦)] وجَوَّزَهُ غيره محتجّاً بقوله[(٧)]:

---

(١) الشَّاعر: هو لقيط بن زرارة بن عدس الدّارمي، من تميم؛ يكنى أبا نهشل، وهو أحد أشراف بني زُرارة وفرسانهم، وأخو حاجب بن زرارة الذي يضرب بقوسه المثل. توفي سنة ٥٣ ق. هـ. الشعر والشعراء: ٢/ ٧١٠، والأغاني: ١٠/ ٣٤، والمؤتلف: ١٧٥، والاشتقاق: ١٤٤ .

(٢) **المفردات الغريبة**: **شتَّان**: معناه بعد وافترق . **العِناق**: المعانقة . **ظل الدّوم**: هذه رواية أبي عبيدة وفسَّرها: بأنّ الدّوم - هنا - هو ذلك الشّجر المعروف، وأنكر الأصمعي ذلك قائلًا: إنّ الشّاعر من نجد، وليس في بلاده شجر الدّوم، وروايته عنده: والظّل الدّوم؛ والدوم- على هذه الرواية- مصدر أريد به اسم الفاعل؛ أي: والظّل الدّائم؛ وهي رواية صاحب اللّسان أيضاً، وروى قبل البيت الشّاهد:

يَا قَوم قَدْ أَحْرَقْتُمُونِي بِاللَّوم ولم أقاتلْ عَاقِراً قَبْلَ اليومْ

المعنى: ما أشدّ ابتعاد هذا الحال عن أيّام السّرور، حيث المعانقة والنّوم والماء البارد في الظلّ الدّائم.

موطن الشَّاهد: (شتّان هذا والعناق) .

وجه الاستشهاد: مجيء «شتّانَ» اسم فعل ماض، بمعنى «بعد أو افترق»، وقد رفع فاعلًا؛ هو: اسم الإشارة، واكتفى به، ولم يتعدَّ إلى مفعول؛ لأنّ الفعل الذي بمعناه «بعد» لازم وليس متعدياً .

(٣) هو: الأعشى، ميمون بن قيس، وقد مرّت ترجمته .

(٤) **المفردات الغريبة**: **شتَّان**: بعد وافترق. **كُورها**: الكور (بضم الكاف وسكون الواو)، الرّحل بأداته .

المعنى: بعد وافترق ما على رحلها في اليوم الذي كنت فيه، وما بين اليوم الذي كان فيه حيان أخو جابر .

موطن الشَّاهد: (شتّان ما يومي ويوم حيّان) .

وجه الاستشهاد: مجيء «شتّان» اسم فعل ماضٍ، بمعنى «افترق» وقد رفع فاعلًا، كما يرفعه فعل افترق اللّازم؛ وواضح أنّه زيدت «ما» بين اسم الفعل والفاعل .

(٥) مرت ترجمته .

(٦) جاء في اللسان: وشتّان ما بين زيد وعمرو، وشتّان ما بينهما؛ أي: بَعُدَ ما بينهما، وأبى الأصمعي: شتّان ما بينهما، قال أبو حاتم: فأنشدته قول ربيعة الرقّي:

لشتّان ما بين اليزيدين في الندى ....

فقال: ليس بفصيح يلتفت إليه، وقال في التهذيب: ليس بحجّة، وإنما هو مولّد، والحجّة الجيّد قول الأعشى:

شتّان مايومي على كورها ....

وقال ابن بري: وقول الأصمعي: لا أقول شتّان مابينهما، ليس بشيء؛ لأنّ ذلك قد جاء في =

[الطّويل]

٢١٥- لَشَتَّانَ مَا بَيْنَ الْيَزِيدَيْنِ فِي النَّدَى[١]

أما قول بعض المُحْدَثِين[٢]: [الكامل]

٢١٦-جَازَيْتُمُونِي بِالْوِصَالِ قَطِيعَةً شَتَّانَ بَيْنَ صَنِيعِكُمْ وَصَنِيعِي[٣]

فلم تستعمله العربُ[٤]، وقد يُخَرَّج على إضمار «ما» موصولة ببين، وذلك على قول الكوفيين: إنَّ الموصول يجوز حذفه[٥].

* * *

= أشعار الفصحاء من العرب، ومن ذلك، قول أبي الأسود:

شتّان ما بيني وبينك إنّني على كلّ حالٍ أستقيمُ وتظلعُ

وقول البَعيث:

شتّان ما بيني وبين ابن خالد أميةَ في الرّزق الذي يتقسم

(٧) القائل هو: ربيعة بن ثابت بن لجأ الرّقي؛ يكنى أبا ثابت، كان ينزل الرقة، وبها مولده، وهو أحد شعراء الغزل المكثرين المجيدين؛ كان ضريراً، وإنّما أخمل ذكره، وأسقطه بعدُه عن العراق، وتركه خدمة الخلفاء، ومخالفة الشّعراء، قيل: إنّه أشعر المُحدَثين، توفي سنة ١٩٨هـ. تجريد الأغاني: ٤/ ١٧٣٥- ١٧٤٠ .

(١) وعجزه: يزيدِ سُليم والأغرّ ابن حاتم .
المعنى: ما أبعد النّسبة ما بين يزيَد بن حاتم المهلّبيّ، ويزيد بن أسيد السُلمي في الجود والكرم؛ فالأوّل بذّال للمال، فعّال للخير، والثّاني همّه جمع المال، كما في البيت التالي .
موطن الشّاهد: (شتّان ما بين . . .) .
وجه الاستشهاد: أنكر الأصمعي صحة هذا الأسلوب، غير أنّ العلماء، قبلوه وخرّجوه، حيث إنّ الأصمعي، منع أن يقال: «شتّان ما بين زيد وعمرو» من دون أن يعلّل هذا المنع؛ غير أنَّ ما ذكرناه من أمثلة يقطع بعدم صحة ما ذهب إليه الأصمعي، من إنكار استعمال هذا الأسلوب.

(٢) لم ينسب البيت إلى قائل معيّن .

(٣) موطن الشّاهد: (شتّان بين صنيعكم) .
وجه الاستشهاد: ظنّ ابن هشام أنَّ «شتّان بين صنيعكم» تعبير لم تستعمله العرب؛ لأنَّ «ما» الموصولة، لم تذكر قبل «بين» لتحمل على متعدد، كما في بيت الرّقّي؛ غير أنّ صاحب «اللّسان» أورد شواهد على استعمال هذا التعبير، من دون ذكر، لـ«ما» .

(٤) جاء في اللّسان: ويقال شتّان بينهما، من غير ذكر «ما» قال حسّان بن ثابت:

وشتّان بينكُما في النّدى وفي البأسِ والخيرِ والمنظر

وقال آخر:

أُخاطبُ جهراً، إذ لهنَّ تخافتٌ وشتّان بينَ الجهرِ والمنطقِ الخفت

(٥) ويجوز تخريجه على أنَّ «بين» فاعل شتّان .

٣- **وما سمّي به المضارع**؛ نحو: «**أوه**» بمعنى أَتَوَجَّعُ، و«**أفٍّ**» بمعنى أتضجَّرُ، وبعضهم أسقط هذا القسم، وفَسَّر هذين بتوجَّعت وتضجَّرت.

[أحكام اسم الفعل]

ومن أحكام اسم الفعل: أنه لايضاف، كما أنَّ مُسَمَّاهُ -وهو الفعل- كذلك. ومن ثم قالوا: إذا قلت: «**بَلْهَ زَيْدٍ**» و«**رُوَيْدَ زَيْدٍ**» بالخفض كانا مصدرين، والفتحةُ فيهما فتحةُ إعراب، وإذا قلت: «**بَلْهَ زَيْداً**» و«**رُوَيْدَ زيداً**» كانا اسمي فعلين[١]، ومعلوم أنَّ الفتحة فيهما حينئذ فتحة بناء لعدم التنوين.

ومنها: أنَّ معمولها لا يتقدم عليها؛ لا تقول: «**زَيْداً عَلَيْك**» وخالف في ذلك الكسائي، تمسَّكاً بظاهر قوله -تعالى-: ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡۚ﴾[٢] وقول الراجز[٣]:

[الرَّجز]

٢١٧- يَا أَيُّهَا المائِحُ دَلْوِي دُونَكَا[٤]

---

(١) هكذا ورد في الأصول، ولعلّ الصّواب «اسمي فعل»؛ لأنَّ التثنية في المركّب الإضافي، تكون بالجزء الأوّل فقط؛ وقد تنبّه إلى ذكر هذا المرحوم عبد الغني الدّقر في تحقيقه للكتاب.

(٢) ٤ سورة النساء، الآية: ٢٤.
موطن الشّاهد: (كتابَ الله عليكم).
وجه الاستشهاد: استشهد المؤلّف بهذه الآية الكريمة، على مجيء «كتابَ» مفعولًا به؛ لاسم الفعل «عليكم» وقد تقدم عليه، كما هو ملحوظ، على رأي الكسائي.

(٣) أنشد هذا البيت جارية من بني مازن أمام الرّسول ﷺ وقيل: هو من كلام راجز جاهلي من بني أسيد بن عمر بن تميم، ولم يعين أحدٌ اسم هذا الراجز.

(٤) وبعده: إني رأيت الناسَ يحمدونكا.
المفردات الغريبة: المائح: النّازل إلى البئر يملأ الدّلو منها، وأمّا الذي يكون في أعلى البئر يجذب الدّلو فهو، ماتح.
المعنى: يخاطب قائل هذا البيت رجلًا نازلًا إلى قعر البئر، أن يملأ دلوه؛ لأنّه سمع النّاس يثنون على هذا المائح؛ لما له من أيادٍ بيضاء على غيره من النّاس.
موطن الشّاهد: (دلوي دونكا).
وجه الاستشهاد: يرى الكوفيون والكسائي أن «دلوي» مفعول به مقدم لاسم الفعل «دونكا»؛ لأنّهم يجيزون إعمال اسم الفعل متأخّراً عن مفعوله المتقدم عليه. وأمّا الجمهور، فيرون: أنَّ المتقدم على اسم الفعل، ليس معمولًا لاسم الفعل المتأخر، ولا هو معمولًا لاسم فعل محذوف، يفسره المذكور؛ لأن اسم الفعل لا يعمل، وهو محذوف؛ ولهذا، فـ«دلوي» - على رأيهم- مفعول به، لفعل محذوفٍ، يفسِّره اسم الفعل الذي يليه.

ومنها: أنَّ المضارع، لا ينصب في جواب الطَّلَبيِّ منه؛ لا تقول: «صَه فأحدِّثَكَ» بالنصب[1]، خلافاً للكسائي[2] أيضاً، نعم. يُجْزَمُ في جوابه، كقوله:

[الوافر]

١٧٤- مَكَانَكِ تُحْمَدِي أَوْ تَسْتَرِيحِي[3]

ومنها: أنَّ ما نوّنَ منها نكرة، وما لم ينوّن معرفة؛ فإذا قلت: «صَهٍ» فمعناه «اسكت سكوتاً»، وإذا قلت: «صَهْ» فمعناه «اسكت السكوت المعيّن»[4].

(١) يتفق اسم الفعل والفعل في ثلاثة أوجه:
الأول: دلالتهما جميعاً على المعنى الواحد.
الثاني: أن كلّ اسم فعل يوافق الفعل الذي بمعناه في التّعدي، واللزوم غالباً، ومن غير الغالب نحو: «آمين» فإنه لم يحفظ عن العرب تعدّيه لمفعول، مع أنَّ الفعل الذي بمعناه هو «استجب» يتعدى إلى مفعول به؛ وكذا «إيه» فإنه لازم مع أن الفعل الذي بمعناه وهو «زِدْ» متعدّ.
والثّالث: أن كلّ اسم فعل يوافق الفعل الذي بمعناه في إظهار فاعله وإضماره.
ويفارق الفعل اسم الفعل في سبعة أمور:
الأوّل: أنَّ الأفعال، تبرز معها الضمائر، فتقول: اسكتا، واسكتوا، واسكتي، واسم الفعل لا يبرز معه ضمير أصلاً؛ فتقول: صه، بلفظ واحد للمفرد، والمثنّى، والجمع، والمذكّر، والمؤنّث.
الثّاني: أنَّ مفعول الفعل يتقدّم عليه، ويتأخر عنه، فتقول خذ كتابك، وتقول: كتابك خذ، واسم الفعل، لا يكون معموله إلّا متأخراً عنه، على الأرجح؛ فتقول: دونك الكتاب، ولا تقول: الكتاب دونك، على أن يكون الكتاب مفعولاً مقدّماً لدونك، وقد ذكر المؤلّف هذا الوجه.
والثّالث: أنَّ الفعل، يعمل مذكوراً أو محذوفاً، بل قد يجب حذفه وهو عامل في مذكور؛ فتقول: لقيت محمداً، وتقول: إذا محمداً لقيته فأكرمه؛ وأما اسم الفعل، فلا يعمل إلّا مذكوراً.
والرّابع: أنَّ الأفعال تتصرف، وتختلف أبنيتها، لاختلاف الزّمان؛ فتقول: سكت ويسكت واسكت، وأما أسماء الأفعال، فلا تتصرف، ولا تختلف أبنيتها لاختلاف الزّمان.
والخامس: أنّه يجوز توكيد الفعل باسم الفعل؛ فتقول: اسكت صه، وانزل نزال، ولا يجوز أن نؤكّد اسم الفعل بالفعل، فلا تقول: نزال انزل، ولا صه اسكت.
والسّادس: أنَّ الفعل، ينصب المضارع في جوابه إذا دلّ على الطّلب؛ فتقول: انزل فأكرمك؛ ولا ينتصب المضارع، في جواب اسم الفعل، ولو دلّ على الطّلب، فلا تقول: نزال فنكرمك، وقد ذكر المؤلّف هذا الوجه.
والسّابع: أنَّ من النُّحاة، من ذهب إلى أنَّ الفعل أصل المشتق، وهم الكوفيون، ولم يذهب أحد إلى أنَّ اسم الفعل أصل الاشتقاق أصلاً. التّصريح: ٢/ ١٩٩.

(٢) مرّت ترجمته سابقاً.

(٣) تقدّم هذا الشاهد والتّعليق عليه.

(٤) أسماء الأفعال على ثلاثة أنواع:
النوع الأوّل: ما هو واجب التّنكير؛ وذلك نحو: ويهاً وواهاً.
=

[السّابع والثّامن: عمل الظّرف والمجرور]

ثم قلت: السَّابِعُ والثَّامِنُ الظَّرْفُ والْمجرورُ الْمعْتَمِدَانِ، وعَمَلُهُمَا عَمَلُ «اسْتَقَرَّ».

[شروط عمل الظَّرف والمجرور واختلاف النُّحاة في ذلك]

وأقول: إذا اعتمد الظرف والمجرور على ما ذكرتُ في باب اسم الفاعل- وهو النَّفي، والاستفهام، والاسم المخبرعنه، والاسم الموصوف، والاسم الموصول- عَمِلا عَمَلَ فعلِ الاستقرار، فرفَعا الفاعِلَ المضمرَ أو الظاهرَ، تقول: «**ما عندكَ مال**» و«**ما في الدَّار زَيدٌ**» والأصلُ: ما استَقَرَّ عندك مال، وما استقرّ في الدار زيد، فحُذف الفعل، وأنيب الظرف والمجرور عنه، وصار العمل لهما عند المحققين، وقيل: إنما العمل للمحذوف، واختاره ابن مالكٍ، ويجوز لك أن تجعلهما خبراً مقدَّماً وما بعدهما مبتدأ مؤخَّراً، والأوَّلُ أَوْلى؛ لسلامته من مجاز التقديم والتأخير، وهكذا العملُ في بقية ما يعتمدان عليه؛ نحو: ﴿أَفِي اللَّهِ شَكٌّ﴾[(١)]، وقولك: «**زَيْدٌ عِندك أبوه**»، و«**جاء الذي في الدار أخوهُ**»، و«**مَرَرْتُ برجلٍ فِيهِ فَضْلٌ**».

فإن قلت: ففي أي مسألة يعتمد الوصفُ على الموصول حتى يُحَال عليه الظرف والمجرور؟

قلت: إذا وقع بعد «**أل**»؛ فإنها موصولة والوصفُ صِلَة؛ ولهذا، حَسُنَ عطفُ الفعل عليه في قوله -تعالى-: ﴿إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ﴾[(٢)].

= النوع الثّاني: ما هو واجب التّعريف؛ وذلك نحو: نَزَالِ، وتَرَاكِ، وبابهما .
النوع الثّالث: ما هو جائز التّنكير والتّعريف؛ وذلك نحو: صه وإيه وأفّ ومه، فما نوّن منها وجوباً أو جوازاً؛ فهو نكرة، وما لم ينوّن منها وجوباً، أو جوازاً؛ فهو معرفة . التّصريح: ٢/ ٢٠٠-٢٠١ .

(١) ١٤ سورة إبراهيم، الآية: ١٠ .
موطن الشّاهد: (أفي الله شك) .
وجه الاستشهاد: مجيء شبه الجملة «في الله» معتمداً على استفهام؛ فحذف العامل في الفاعل «شك» وقال الجمهور بأنّ شبه الجملة ينوب عن العامل المحذوف، وقال آخرون: بأن العمل باقٍ للمحذوف، واختار هذا ابن مالك، كما في المتن، وهو الأفضل .

(٢) ٥٧ سورة الحديد، الآية: ١٨ .
موطن الشّاهد: (المصّدّقين والمصّدّقات وأقرضوا) .
وجه الاستشهاد: عطف «وأقرضوا» على صلة الموصول «المصّدّقين والمصّدّقات»؛ لأنّه وقع وصفاً؛ كما أوضح المؤلف في المتن .

[التَّاسع: إعمال اسم المصدر]

[المراد باسم المصدر]

ثم قلت: التَّاسِعُ اسْمُ المَصْدَرِ، والمُرَادُ بِهِ اسْمُ الْجِنْسِ المَنقُولُ عَنْ مَوْضُوعِهِ إِلَى إِفَادة الحَدَثِ، كَالْكَلام والثَّوَابِ، وإِنَّما يُعْمِلُهُ الْكُوفيُّ والبَغْدَادِيُّ، وأَمَّا نحو: «**مُصَابُكَ الْكَافِرَ حَسَنٌ**» فجائزٌ إِجْماعاً؛ لأَنَّهُ مَصْدَرٌ، وعَكْسُهُ نحو: فَجَارِ وحَمَادِ.

[أحوال عمل اسم المصدر]

وأقول: التاسع اسم المصدر، وهو يطلق على ثلاثة أمور:

أحدها: ما يعمل اتفاقاً، وهو ما بُدئ بميم زائدة لغير المفاعلة، كالْمَضْرِبِ والْمَقْتَلِ، وذلك؛ لأنه مصدر في الحقيقة، ويسمّى المصدر الميميَّ، وإنما سَمَّوهُ أحياناً اسم مصدر تَجَوُّزاً، ومن إعماله قولُ الشاعر[(١)]: [الكامل]

٢١٨-أَظَلُومُ إِنَّ مُصَابَكُمْ رَجُلاً أَهْدَى السَّلامَ تَحِيَّةً ظُلْمُ[(٢)]

الهمزة للنداء، وظلوم: اسم امرأة منادى، ومصابكم: اسم «إنَّ»، وهو مصدر بمعنى إصابتكم، ويُسمَّى اسم مصدر مجازاً، ورجلاً: مفعول بالمصدر، وأهدى السلام: جملة في موضع نصب على أنها صفة لـ «رجلاً»، وتحية: مصدر لأهدى السلام، من باب «**قعدت جلوساً**» وظلم: خبر «إنَّ»، ولهذا البيت حكاية شهيرة عند أهل الأدب[(٣)].

---

(١) الشّاعر هو: الحارث بن خالد بن العاص بن هشام بن المغيرة المخزومي، أحد شعراء قريش الغزليين المعدودين، يذهب مذهب عمر بن أبي ربيعة، ولّاه عبد الملك بن مروان مكّة، قيل: إنَّ العرب، تفضّل قريشاً، في كل شيء، إلّا الشّعر، فلمّا جاء عمر بن أبي ربيعة، وخالد بن الحارث، وغيره أقرّت لها العرب بالشّعر، توفي سنة ٨٠هـ، تجريد الأغاني: ١/٤٢٩-٤٣٥ .

(٢) المفردات الغريبة: ظلوم: أصله مبالغة «ظالمة»، وصوَّبَهُ في اللّسان: أظليم، مرخم «ظُلَيمة» تصغير ظَلُوم؛ تصغير ترخيم، وهي: اسم المرأة المشبّب بها؛ وهي أم عمران زوج عبد الله بن مطيع. مصابكم: (بضم الميم أوّله)، مصدر ميمي بمعنى الإصابة .
المعنى: يا ظلوم، إنَّ إصابتكم رجلًا مهدياً إليكم السّلام والتحيّة، وتجنّيكم عيله، ظلم؛ لأنّه مقابلة للحسنى بالسيّئة .
موطن الشّاهد: (مصابكم رجلًا) .
وجه الاستشهاد: أعمل الشاعر المصدر الميمي «مصاب» عمل الفعل، فرفع به فاعلًا؛ هو ضمير المخاطب، ونصب به المفعول «رجلًا»؛ وحكم إعمال المصدر الميمي جائز باتّفاق .

(٣) روي أنَّ أبا عثمان المازنيّ، كان فقيراً ذا حاجة . وجاءه ذات يوم رجل ذمّيّ، فبذل له مائة دينار، مقابل أن يعلّمه كتاب سيبويه في النّحو، فامتنع أبو عثمان المازنيّ عن قبول ذلك =

والثّاني: **ما لا يعمل اتفاقاً**، وهو ما كان من أسماء الأحداث عَلَماً كـ«**سُبْحَان**» علماً للتسبيح، و«**فَجَارِ**» و«**حَمَادِ**» علمين للفَجرة والمحمدة.

والثّالث: **ما اختلف في إعماله**، وهو ما كان اسماً لغير الحدث، فاستعمل له، كـ«**الكلام**» فإنه في الأصل اسم للملفوظ به من الكلمات، ثم نُقِل إلى معنى التكليم، و«الثّواب» فإنه في الأصل اسمٌ لما يُثَابُ به العمَّالُ، ثم نقل إلى معنى الإثابة، وهذا النوع ذهب الكوفيون والبغداديون إلى جواز إعماله، تمسكاً بما ورد من نحو قوله[1]: [الوافر]

٢١٩-أَكُفْراً بَعْدَ رَدِّ المَوْتِ عَنِّي وبَعْدَ عَطَائِكَ الْمِائَةَ الرِّتَاعَا[2]

= المال، على الرّغم من أنّه بحاجة ماسّةٍ إليه؛ فسأله تلميذه أبو العبّاس المبرّد- وهو أدرى بحاله وخصاصته- عن سبب تمنّعه، فأجاب: بأنّه امتنع؛ لأنّ كتاب سيبويه، يشتمل على ثلاثمائة وكذا وكذا آية، من القرآن؛ وأنّه لا يجمل به أن يمكّن الذّمي من قراءة هذه الآيات، وصادف أن غنّت جارية ذات يوم بحضرة الخليفة العباسي الواثق وذكرت في غنائها، قول الشاعر:

أظلومُ إنَّ مصابكم رجلاً أهدى السَّلام تحيّةً ظلمُ

وكان في المجلس أبو يعقوب بن السّكيت، أو اليزيدي، فأنكر على الجارية نصب «رجلًا» وقال: إنّما هو الرفع، وأصرّت الجارية على النَّصب، وقالت: هكذا تلقّيته عن شيخي أبي عثمان المازني، فأمر الواثق، بإحضار أبي عثمان من البصرة؛ فلمّا حضر، أقرَّ للجارية على ما قالت، وفسّره، بأنَّ المصاب مصدر بمعنى الإصابة، ورجلًا: مفعول؛ فاستحسن ذلك الواثق، وأمر له بألف دينار؛ فلمّا رجع إلى البصرة، قال لتلميذه المبرّد: تركنا مائة لله، فعوّضنا الله منها ألفاً، وهذه القصة مذكورة على اختلاف في الرواية، في درّة الغوّاص، للحريريّ، وأدب النّديم، لكشاجم، وثمرات الأوراق، لابن حجة الحموي، وغيرها. انظر ثمرات الأوراق: ٢ .

(١) القائل هو: عُمير بن شييم بن عمرو التّغلبي المعروف بالقطامي (بضم القاف وفتحها)، كان نصرانياً، فأسلم، وهو ابن أخت الأخطل الشاعر المشهور، ويعرف القطامي بأنه حسن التشبيب رقيقه، وبأنه أحد فحول شعراء الغزل . مات سنة ١٣٠هـ . الشّعر والشعراء: ٢/ ٧٢٣، والجمحي: ٢/ ٥٣٥، والاشتقاق: ٢٠٤، والأغاني: ٢٠/ ١٨ .

(٢) المفردات الغريبة: كفراً: أراد به جحود النّعمة . الرّتاع: من «رتع»؛ أكل وشرب ما شاء في خصب وسعة، وجمل راتع من إبل رتاع، وكنّى بذلك عن سمنها .

المعنى: يخاطب الشّاعر ممدوحه قائلًا: أأجحد نعمتك عليّ، وقد دفعت عنّي الموت، وأعطيتني عطيّةً، لا يعطيها، ولا يجود بها إلّا أكرم النّاس وأجودهم؟!

موطن الشّاهد: (عطائِكَ المائة) .

وجه الاستشهاد: إعمال اسم المصدر «عطاء» عمل الفعل؛ فنصب به المفعول به «المائة» بعد أن أضيف هو إلى فاعله ضمير المخاطب؛ وحكم إعمال اسم المصدر - هنا - الجواز؛ على مذهب الكوفيين والبغداديين، وممتنع على مذهب البصريين، الذي يضمرون لهذه المنصوبات أفعالًا تعمل فيها، كما أوضح المؤلّف في المتن .

وقوله[١]: [الطّويل]

٢٢٠-لأنَّ ثـوابَ الـلـهِ كُـلَّ مُـوَحِّـدِ جِنَانٌ مِنَ الفِرْدَوْسِ فيـهَا يُخَلَّدُ[٢]

وقوله: [البسيط]

٨-قَالُوا: كَلامُكَ هِنْداً وَهْيَ مُصْغِيَةٌ يَشْفِيكَ؟ قُلْتُ صحيحٌ ذَاكَ لَوْ كَانَا[٣]

ومنع ذلك البصريون؛ فأضمروا لهذه المنصوبات أفعالاً تعمل فيها.

* * *

[العاشر: إعمال اسم التّفضيل]

ثم قلت: الْعَاشِرُ اسمُ التَّفْضِيل، كأَفْضَلَ وأَعْلَمَ، ويَعْمَلُ فِي تَمْيِيزٍ، وظَرْفٍ، وحالٍ، وفَاعِلٍ مُسْتَتِرٍ، مُطْلَقاً، ولا يَعْملُ فِي مَصْدَرٍ، وَمَفعُولٍ بِهِ، أَوْ لَهُ، أو مَعَهُ، ولا في مَرْفُوعٍ مَلْفُوظ بِهِ -في الأصحّ- إلّا في مسألةِ الْكُحْلِ.

[مجالات إعمال اسم التفضيل]

وأقول: إنَّما أَخَّرتُ هذا عن الظرف والمجرور، وإن كان مأخوذاً من لفظ الفعل؛ لأنّ عمله في المرفوع الظاهر ليس مطّرداً كما تراه الآن.

وأشرتُ بالتمثيل بأفضَل وأعْلَمَ إلى أنه يبنى من القاصر والمتعدّي.

ومثال إعماله في التمييز: ﴿أَنَا۠ أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾[٤] ﴿هُمْ أَحْسَنُ أَثَٰثًا وَرِءْيًا﴾[٥].

---

(١) لم ينسب إلى قائل معيَّن.

(٢) المعنى: لأنَّ الله -تبارك وتعالى- أنال كلّ موحّد وأثابه جناناً في فردوسه، يقيم فيها إقامة لا نهاية لها؛ لأنّه يصير فيها دائماً أبداً.
موطن الشّاهد: (ثواب الله كلّ موحّد).
وجه الاستشهاد: أعمل اسم المصدر «ثواب» عمل الفعل؛ فأضافه إلى فاعله - لفظ الجلالة - ونصب به المفعول به «كلّ»؛ وحكم عمل اسم المصدر جائز عند الكوفيين والبغداديين، وممتنع عند البصريين، الذين يضمرون أفعالًا لهذه المنصوبات، كما أسلفنا.

(٣) تقدم هذا الشاهد، وتقدَّم التّعليق عليه.

(٤) ١٨ سورة الكهف، الآية: ٣٤.
موطن الشّاهد: (أنا أكثر منك مالًا وأعزّ نفراً).
وجه الاستشهاد: مجيء اسم التّفضيل «أكثر» و «أعزّ» عاملين في التمييز بعدهما؛ وفي الإعراب، نقول: أنا: مبتدأ. أكثر: خبر. (منك): متعلّق بـ «أكثر». مالًا: تمييز منصوب. وأعزّ: معطوف على «أكثر». نفراً: تمييز منصوب.

(٥) ١٩ سورة مريم، الآية: ٧٤.
موطن الشّاهد: (أحسن أثاثاً ورئياً).

=

ومثال إعماله في الحال: «زَيْدٌ أَحْسَنُ النَّاسِ مُتَبسِّماً» و«هذَا بُسراً أَطْيَبُ مِنْهُ رُطَباً».

ومثال إعماله في الظرف قولُ الشاعر(١): [الطّويل]

٢٢١-فإنَّا وَجَدنَا العِرضَ أَحْوَجَ ساعةً إلى الصَّوْنِ مِنْ رَيْطِ يَمانٍ مُسَهَّمِ(٢)

ومثالُ إعمالِهِ في الفاعل المستتر جميعُ ما ذكرنا.

[المجالات التي لا يعمل فيها اسم التَّفضيل]

ولا يعمل في مصدر، لا تقول: زَيْدٌ أَحْسَنُ حُسْناً، ولا في مفعول به، لا تقول: زيد أَشْرَبُ النَّاس عَسَلاً، وإنَّما تُعَدِّيه عليه باللام، فتقول: زيدٌ أشرب الناس للعسل، ولا في فاعلٍ ملفوظٍ به، لا تقول: مررت برجل أَحْسَن منه أبوه إلَّا في لغة ضعيفة حكاها سيبويه. واتفقت العربُ على جواز ذلك في مسألة الكحل. وضابِطها: أن يكون أفعلُ صفةً لاسمِ جنسٍ مسبوقٍ بنفي(٣)، والفاعل مُفَضَّلاً على نفسه باعتبارين(٤)، وذلك، كقول النبي ﷺ: «مَا مِنْ أَيَّامٍ أَحَبَّ إِلَى اللهِ فِيهَا الصَّوْمُ مِنْهُ فِي عَشْرِ ذِي الحِجَّةِ»(٥).

= وجه الاستشهاد: مجيء «أحسن» اسم تفضيل عاملًا في التّمييز بعده، كما في الآية السّابقة. هم: مبتدأ. أحسن: خبر مرفوع. أثاثاً: تمييز منصوب. ورئياً: معطوف على «أثاثاً» منصوب مثله.

(١) الشّاعر هو: أوس بن حجر، والمعروف بأبي أميّة الحنفي، وقد مرّت ترجمته.

(٢) المفردات الغريبة: العِرض: (بكسر فسكون)، موضع المدح والذّم من الرّجل. الصّون: مصدر «صانه يصونه» بمعنى حفظه ووقاه. رَيْط: (بفتح الرّاء وسكون الياء)، جمع رَيْطة وهي المُلاءة، إذا كانت قطعة واحدة؛ وقيل: هو كلّ ثوب ليّن رقيق. مسهم: أي: مخطّط فيه وشيٌ كالسِّهام.
المعنى: إنَّ المحافظة على العِرض من أن يُثلم، هي أحوج إلى الصّون من أيّ اعتبار آخر؛ لأنَّ أيّ عيب يلحق به جرح للكرامة والشّرف؛ ولذا، ينبغي مداراته أكثر من مداراة الغلالة الرقيقة المخطّطة.
موطن الشّاهد: (أحوجَ ساعةً).
وجه الاستشهاد: عمل اسم التّفضيل «أحوج» في الظّرف «ساعة» فتعلّق به، كما عمل في الجار والمجرور «إلى الصّون» فتعلّق به أيضاً، وعمل في «من ريط» فتعلّق به كسابقه، وعمل «اسم التفضيل» في الظّرف، والجارّ والمجرور جائز باتّفاق، وجاء في التّنزيل: (الله أولى بالمؤمنين من أنفسهم) بإعمال «أولى» بالجار والمجرور «بالمؤمنين» و «من أنفسهم».

(٣) ويصلح أن يقع موقعه فعل بمعناه، فيصلح بدل أحسن في عينه الكحل وإلّا فلا يرفع ظاهراً. التصريح: ٢/١٠٦و١٠٧.

(٤) أي: باعتبار وقوعه في محلّين، وذلك أنَّ المفضّل والمفضّل عليه هو الكحل، وهو واحد بالذّات متعدّد باعتبار المحلّ، وهو العين؛ أي: فالكحل في عين زيد أفضل من نفسه، في عين غيره. التّصريح: ٢/١٠٦و١٠٧.

(٥) نصّ الحديث، كما رواه الترمذي (ما من أيام أحبّ إلى الله -تعالى- أن تتعبد فيها من عشر=

وقول العرب: ما رأيت رجلاً أَحْسَنَ في عينه الكحلُ منه في عين زيدٍ. وبهذا المثال، لُقِّبت المسألة بمسألة الكحل، وقوله[١]: [الخفيف]

٢٢٢- ما رأيت امرأ أَحَبَّ إليه البَذْلُ مِنْهُ إلَيْكَ يا ابنَ سِنَانِ[٢]

ولم يقع هذا التركيبُ في التنزيل.

واعلم أنَّ مرفوع «أحبَّ» في الحديث والبيت نائبُ الفاعلِ؛ لأنه مبني من فعل المفعول[٣]، لا من فعل الفاعل، ومرفوع أحسن في المثال بالعكس؛ لأنَّ بناءه على العكس.

[أحوال مطابقة اسم التّفضيل لمن هو له]

ثم قلت: وإِذَا كانَ بِـ«أَلْ» طَابَقَ، أو مُجَرَّداً أو مُضَافاً لِنَكِرَة أُفْرِدَ وذُكِّرَ، أَوْ لِمَعْرِفَةٍ فَالْوَجْهَانِ.

وأقول: استطرَدْت في أحكام اسم التفضيل، فذكرت أنه على ثلاثة أقسام:

أحدها: **ما يجب أن يكون طِبْقَ مَنْ هو له**، وهو ما كان بالألف واللّام؛ تقول: «**زيدٌ الأفْضَلُ**» و «**هِندٌ الفُضْلى**» و «**الزَّيدانِ الأفْضَلانِ**» و«**الهندان الفُضْلَيَان**» و«**الزَّيدُون الأفضلُونَ**» و«**الهندات الفُضْليات، أو الفُضَلُ**»[٤].

الثاني: **ما يجب فيه أن لا يطابق**، بل يكون مفرداً مذكّراً على كل حال، وهو نوعان:

= ذي الحجة؛ يعدل صيام كلّ يوم منها بصيام سنة، وقيام ليلة منها بقيام ليلة القدر). والحديث كما قال الترمذي: غريب، والحديث معلول ضعيف، قال ابن الجوزي: حديث لا يصح. وانظر ضعيف الجامع الصّغير: ٥/ ١١٢.

(١) لم ينسب إلى قائل معيَّن.

(٢) موطن الشّاهد: (أحبَّ . . . البذلُ).
وجه الاستشهاد: مجيء «أحبّ» اسم التفضيل، رفع الاسم الظّاهر غير السببي، وهو قوله: البذل، لوقوعه صفة لاسم جنس، وهو قوله: امرأ، مسبوق بنفي، وهو قوله: ما رأيت، فأنت ترى أنّ المفضّل، والمفضّل عليه واحد، وهو البذل، ولكنّه متعدد باعتبارين، بكونه محبوباً لابن سنان، وبكونه محبوباً لغيره أيضاً.

(٣) يعترض على هذا بما سيأتي له من أن «أفعل» التفضيل وصيغتي التّعجب، لا تصاغ من فعل مبني للمفعول.

(٤) وهذا القسم لا تصحبه «من» فلا تقول: خالد الأكرم من زيد، وأمّا قول الشاعر:
ولست بالأكثر منهم حصى وإنّما العزّة للكاثر
فيخرج على زيادة الألف و اللّام. التّصريح: ٢/ ١٠٤.

أحدهما: المجرد من «أل» والإضافة؛ تقول: «**زيد أو هند أفضل من عمرو**» و«**الزيدان- أو الهندان أفضلُ من عمرو**» و«**الزيدون أو الهندات أفضل من عمرو**»(١).

والثَّاني: **المضاف إلى نكرة**، تقول: «**زيد أفضلُ رجلٍ**» و«**الزيدان أفضل رجلين**» و«**الزيدون أفضل رِجَالٍ**» و«**هند أفضل امرأة**» و«**الهندان أفضل امرأتين**» و«**الهندات أفضل نسوة**» وتجب المطابقة في تلك النكرة، كما مَثَّلنا، وأما قوله -تعالى-: ﴿وَلَا تَكُونُوٓا۟ أَوَّلَ كَافِرٍۭ بِهِۦ﴾(٢)؛ فالتقدير: أوَّلَ فريق كافرٍ، ولولا ذلك لقيل: أوَّل كافرين، أو التقدير: ولا يكن كل منكم أول كافر؛ مثل: ﴿فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً﴾(٣).

والثَّالث: ما يجوز فيه الوجهان، وهو المضاف لمعرفة، تقول: «**زَيْدٌ أَفْضَلُ الْقَوْمِ**» و «**الزيدان أَفْضَلُ القوم**» و«**الزيدون أفضلُ القوم**» و«**هند أفضلُ النِساء**» و«**الهندان أفضَلُ النساء**» و«**الهندات أفضل النساء**» وإن شئت قلت: «**الزيدان أفْضَلا القوم**» و«**الزيدون أفْضَلُو القوم**» و«**هند فُضْلى النساء**» و«**الهندان فُضْلَيا النساء**» و«**الهندات فُضْلَيَاتُ النساء**» وترك المطابقةِ أوْلَى(٤)، قال الله -تعالى-: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٍ﴾(٥)، ولم يقل أحْرَصِي النَّاسِ، وقال الشاعر(٦):

---

(١) ولا بدَّ من هذا النَّوع من ذكر «من» لفظاً أو تقديراً للمفضّل عليه؛ نحو: عليٌّ أكرم من أخيه، ولا يفصل بينهما إلّا بمعمول أفعل نحو قوله -تعالى-: (النَّبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم) أو بـ«لو» وما اتصل بها؛ كقوله:

ولفوك أطيب لو بذلت لنا ... من ماء موهبة على خمر

والموهبة: نقرة يستنقع فيها الماء ليبرد . التَّصريح: ٢/ ١٠٢ .

(٢) ٢ سورة البقرة، الآية: ٤١ .
موطن الشَّاهد: (لا تكونوا أوَّل كافر به) .
وجه الاستشهاد: مجيء الآية على تقدير: أوَّل كافرٍ، بـ «أوَّل فريقٍ كافر»؛ لأنَّه يجب المطابقة بين ما قبل «أوّل» وما بعدها، أو: ولا يكن كلّ منكم أوّل كافر، كما في المتن .

(٣) ٢٤ سورة النور، الآية: ٤ .
موطن الشَّاهد: (فاجلدوهم ثمانين جلدة) .
وجه الاستشهاد: مجيء «فاجلدوهم» مؤوّلة في الآية بمعنى: فاجلد كلَّ واحدٍ منهم ثمانين جلدةً.

(٤) يقول ابن عقيل: والذين أجازوا الوجهين، قالوا: الأفصح المطابقة، وقد ورد الاستعمالان في قوله ﷺ: «ألا أخبركم بأحبِّكم إليّ، وأقربكم منّي، منازلَ يوم القيامة، أحاسنكم أخلاقاً، الموطؤون أكنافاً الذين يألفون ويؤلفون» . ابن عقيل: ٣/ ١٥٣ .

(٥) ٢ سورة البقرة، الآية: ٩٦ .
موطن الشَّاهد: (تجدنَّهم أحرص النّاس) .
وجه الاستشهاد: مجيء «أحرص» بصيغة الإفراد مع «النّاس» وعدم المطابقة هنا أولى كما بيّن المؤلف في المتن .

(٦) الشّاعر هو: ذو الرمّة، غيلان بن عقبة، وقد مرّت ترجمته .

[الوافر]

٢٢٣-وَمَيَّةُ أَحْسَنُ الثَّقَلَيْن جِيداً وَسَالِفَةً، وأَحْسَنُهُمْ قَذَالَا[1]

ولم يقل حُسْنَى الثَّقَلَيْنِ، ولا حُسْنَاهُمْ.

وعن ابن السرّاج[2] إيجابُ تَرْكِ المطابقة، ورُدَّ بقوله -سبحانه وتعالى-: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ هُمْ أَرَاذِلُنَا﴾[3] ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَٰبِرَ مُجْرِمِيهَا﴾[4].

[شروط بناء اسم التفضيل]

ثم قلت: وَلا يُبْنَى وَ لا يَنْقَاسُ هُوَ وَلا أَفْعَالُ التَّعَجُّبِ وهِيَ: مَا أَفْعَلَهُ، وأَفْعِلْ بِهِ، وفَعُلَ إلَّا مِنْ فِعْلٍ، ثُلاثِيٍّ، مُجَرَّدٍ لَفْظاً وتَقْدِيراً، تَامّ، مُتَفَاوِتِ المَعْنَى، غَيْرِ مَنْفِيّ، ولا مبْنِيّ لِلْمفْعُولِ.

وأقول: لا يبنى أفعل التفضيل، ولا مَا أَفْعَلَهُ وأفعِلْ به وفَعُلَ في التعجب، من نحو: جِلْفٍ[5] وَكَلْبٍ وحمار؛ لأنها غير أفعال، وقولهم: «**ما أجْلَفَه**» و «**مَا أحْمَرَه**» و«**مَا أكْلَبَه**» خطأ، ولا من نحو: دَحْرَجَ؛ لأنه رباعي[6]، ولا من نحو: انْطَلَقَ واسْتَخْرَجَ؛ لأنه وإن كان ثلاثياً لكنه مزيد فيه، ولا من نحو: هَيِفَ وغَيِدَ وحَوِلَ

(١) موطن الشّاهد: (ميّة أحسن الثقلين، أحسنهم).
وجه الاستشهاد: مجيء «أحسن» مضافاً إلى معرفة في الموضعين، إلى المحلّى بـ «أل» في الأوّل، وإلى الضّمير في الثاني، وهو واقع على مفرد مؤنّث «ميّة» فظلّ مفرداً مذكّراً، وهذا يدلّ على جواز المطابقة وعدمها، ولو أتى به مطابقاً هنا لقال: وميّة حسنى الثّقلين جيداً، وحسناهم قَذالًا.

(٢) مرّت ترجمته.

(٣) سورة هود، الآية: ٢٧.
موطن الشّاهد: (هم أراذلنا).
وجه الاستشهاد: رُدّ بهذه الآية والتي تليها على ابن السراج الذي يرى إيجاب ترك المطابقة في اسم التفضيل المضاف إلى معرفة، حيث أضيف «أراذلنا» إلى معرفة، وطابق ما قبله «هم».

(٤) ٦ سورة الأنعام، الآية: ١٢٣.
موطن الشّاهد: (أكابر مجرميها).
وجه الاستشهاد: مجيء «أكابر» مضافاً إلى مضاف إلى معرفة، فتطابق اسم التّفضيل «أكابر» و«مجرميها»، وفي هذا، ردّ على ابن السرّاج، كما ذكرنا.

(٥) الجِلْف: (بكسر الجيم وسكون اللّام)، الرّجل الجافي، والصّحيح: أنّ له فعلًا، وأنشد ابن الأعرابي للمرار:

ولم أجلف ولم يقصرن عني ولكن قد أتى لي أن أريعا

وعلى هذا يقال: ما أجفله، خلافاً لما قاله المؤلّف.

(٦) وممّا سُمع منه: هو أعطاهم للدراهم وأولاهم بالمعروف، وهما شاذّان عند من يمنعه مطلقاً، أو يمنعه إن كانت الهمزة للنّقل، ويقال شذوذاً هو أخصر من اختصر. التّصريح: ٢/١٠١.

وسَوِدَ وحَمِرَ وعَمِيَ وعَرِجَ؛ لأنّها وإن كانت ثلاثية مجرّدة في اللفظ لكنها مزيدة في التقدير، إذ أصْلُ حَوِلَ احْوَلَّ، وعَوِرَ اعْوَرَّ وغَيِدَ اغْيَدَّ، والدليلُ على ذلك أنَّ عَيْنَاتها لم تقلب ألفاً مع تحركها وانفتاح ما قبلها، فلولا أنَّ ما قبل عيناتها ساكنٌ في التقدير؛ لوجب فيها القلبُ المذكور، ولا من نحو: كَانَ وظلَّ وبات وصار؛ لأنّها غير تامة، ولا من نحو: ضُرِبَ؛ لأنّه مبني للمفعول[1]، ولا من نحو: ما قامَ وما عاجَ بالدواءِ؛ لأنه منفي[2].

وما سُمِعَ مخالفاً لشيء ممّا ذكرنا، لم يُقَسْ عليه، فمن ذلك قولهم: «**هُوَ أَلَصُّ مِنْ فُلانٍ**»[3] و«**أَقْمَنُ مِنْهُ**» فَبَنَوْهُ من غير فعل، بل من قولهم: هو لص، وقَمِنٌ بكذا، وقولهم: «**ما أتْقَاه**» من «اتّقى»، و«**مَا أخْصَرَ هذَا الْكَلَامَ**» من «اخْتُصِرَ»، وهما ذوا زيادة والثاني مبنيٌّ للمفعول، وفي التنزيل: ﴿ذَٰلِكُمْ أَقْسَطُ عِندَ ٱللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَٰدَةِ﴾[4]، وهما من «**أقسطَ**» إذا عَدَلَ ومن أقام الشهادة، وسيبويه يقيس ذلك إذا كان المزيد فيه أَفْعَلَ.

وفهم من قولي: «**وَلا يَنْقَاسُ**» أنه قد يُبْنَى من غير ذلك بالسَّماع دون القياس، كما بيّنته.

* * *

(١) إن خيف اللّبس لا يصاغ من المجهول، وإن أمن اللّبس بأن كان مجهولًا لزوماً، فيجوز، مثل: أنت أزهى من ديك، وأغنى بحاجتك، أو مع القرينة، مثل: هو أشغل من ذات النحيين؛ أي: هو أكثر مشغوليّة. والتّصريح: ٢/ ١٠١.

(٢) زاد المؤلّف في كتابه «أوضح المسالك» قوله الثامن: ألا يكون اسم فاعله على «أفعل فعلاء»، فلا يبنيان من نحو: عرج، وشهل، وخضر الزّرع. أوضح المسالك: ٣/ ٢٦٩، والتّصريح: ٢/ ٩٢.

(٣) قالوا: هو ألصّ من شظاظ، بزنة كتاب، وهو اسم رجل يضرب به المثل في اللصوصية. وهو من أمثال الميداني.

(٤) ٢ سورة البقرة، الآية: ٢٨٢.
موطن الشّاهد: (أقسط، أقوم).
وجه الاستشهاد: مجيء «أقسط» اسم تفضيل من أقسط، إذا عدل، و«أقوم» من أقام الشهادة، وسيبويه يقيس على ذلك، إذا كان المزيد فيه «أفعل» كما في المتن.

[باب التَّنازع]

ثم قلت: بابٌ - وإذَا تَنَازَعَ مِنَ الْفِعْلِ أوْ شِبْهِهِ عَامِلانِ فأكْثَرُ مَا تأَخَّرَ مِنْ مَعْمُولٍ فأكْثَرَ، فَالْبَصْرِيُّ يَخْتَارُ إعْمَالَ المُجَاوِرِ؛ فيُضْمِرُ في غَيْرِه مَرْفُوعَهُ، ويَحْذِفُ مَنْصوبَهُ إن اسْتُغْنِيَ عَنْهُ، وإلَّا أخَّرَهُ، والكُوفيُّ الأسْبَقَ، فَيُضْمِرُ في غَيْرِهِ مَا يَحْتَاجُهُ.

وأقول: لمَّا فرغْتُ من ذكر العوامل أرْدَفْتُهَا بحكمها في التنازع، ويسمّى هذا الباب باب التنازع، وباب الإعمال.

[معنى التَّنازع وشرطا وقوعه]

والحاصل أنه يتأتّى تنازع عاملين، وأكثر، في معمول واحد وأكثر، وأنّ ذلك جائز بشرطين؛ **أحدهما**: **أن يكون العامل من جنس الفعل** أو شِبْهِه من الأسماء؛ فلا تَنَازُعَ بين الحروف[1] ولا بين الحرف وغيره، **والثّاني**: **ألّا يكون المعمول متقدّماً، ولا متوسّطاً**، بل متأخراً؛ فلا تَنَازُعَ في نحو: «**زَيْداً ضَرَبْتُ وأكْرَمْتُ**» لتقدُّمه، ولا في نحو: «**ضَرَبْتُ زَيْداً وأكْرَمْتُ**» لتوسطه، وجوّز ذلك بعضهم فيهما[2].

---

(١) أجاز ابن العلج التنازع بين الحرفين، مستدلّا بقوله -تعالى-: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ﴾ ٢ سورة البقرة: الآية: ٢٤ . وبقول الشّاعر:

حتى تراها وكأنّ وكأنْ ... أعناقها مشدّداتٌ بقرنْ

فزعم في الآية أنّ «إن» الشّرطية و«لم» النّافية تنازعا الفعل الذي بعدهما، وهو «تفعلوا» ورُدّ ذلك عليه بأنّ «إنْ» تطلب فعلًا مثبتاً، ولم تطلب فعلًا منفياً، ومن شرط التّنازع الاتّحاد في المعنى، والذي في البيت الذي أنشده من باب التوكيد وليس من باب التنازع. التّصريح: ٣١٧/١، ومغني اللبيب: ٣٨٣ .

(٢) وقد أجاز بعض المغاربة التنازع في المتقدم مستدلّا بقوله -تعالى-: ﴿بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ ولا حجّة له؛ لأنّ الثاني لم يجئ، حتى استوفاه الأول، ومعمول الثاني محذوف؛ لدلالة معمول الأوّل عليه . وعبارته: «وقد يتنازع العاملان فيما قبلهما إذا كان منصوباً؛ نحو: زيداً ضربت وقتلت، وبك قمت وقعدت . وقد أجاز التنازع في المعمول المتوسط بين العاملين أبو علي الفارسّي، فقال في قول الشّاعر:

قد أوتيتْ كلَّ ماءٍ فهي ضاويةٌ ... متى تُصِب أفُقاً مِن بارقٍ تَشِمِ

إنّه يجوز أن يكون من باب التّنازع، و عليه يكون أفقاً مفعولًا لـ«تشم»، ومفعولَ «تصب» محذوف، وهو ضمير المعمول . التّصريح: ٣١٨/١ .

مثالُ تنازع العاملين معمولاً قوله -تعالى-: ﴿ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا﴾[١] فـ«**آتوني**» و«**أفرغ**» عاملان طالبان لـ«**قطراً**».

ومثالُ تنازع العاملين أكْثَرَ من معمول: «**ضَرَبْتُ وأهَنْتُ زَيْداً يَوْمَ الْخَمِيس**».

ومثالُ تنازع أكثر من عاملين معمولاً واحداً قولُ الشاعر[٢]: [**البسيط**]

٢٢٤-أرْجُو وأخْشَى وأدْعُو اللّهَ مُبْتَغِياً عَفْواً و عَافِيةً في الرُّوحِ وَالْجَسَدِ[٣]

ومثالُ: تنازع أكْثَرَ من عاملين أكْثَرَ من معمول واحد قوله ﷺ: «**تُسَبِّحُونَ وَتُحَمِّدُونَ وَتُكَبِّرُونَ دُبُرَ كُلِّ صَلاةٍ ثَلاثاً وثَلاثِينَ**»[٤] فدُبُر: ظرفٌ، وثلاثاً: مفعول مطلق، وهما مطلوبان لكلّ من العوامل الثلاثة.

ومثالُ تنازع الفعلين ما مثّلنا، ومثالُ تنازع الاسمين قول الشّاعر[٥]:

[**الطويل**]

٢٢٥-قَضَى كُلُّ ذِي دَيْنٍ فَوَفَّى غَرِيمَهُ وعَزَّةُ مَمْطُولٌ مُعَنًّى غَرِيمُهَا[٦]

---

(١) ١٨ سورة الكهف، الآية: ٩٦ .
موطن الشّاهد: (آتوني أفرغ عليه قطراً) .
وجه الاستشهاد: مجيء كلّ من «آتوني»، و«أفرغ» طالباً للمعمول، وتلاهما معمول واحد؛ هو قطراً، وهو يصلح لكلّ منهما؛ ولذا، يعطى لأحدهما، ويقدّر معمول الثّاني تقديراً .

(٢) لم ينسب البيت إلى قائل معيّن .

(٣) المعنى: أرجو الله ملتمساً منه العفو على ما بدر منّي؛ لأنّني أخشى عذابه، وأسأله أن يعافيني في روحي وجسدي .
موطن الشّاهد: (أرجو وأخشى وأدعو الله) .
وجه الاستشهاد: تنازع ثلاثة عوامل؛ وهي الأفعال الثلاثة المتعاقبة معمولاً واحداً؛ وهو لفظ الجلالة؛ وفي هذه الحال، يجوز أن يكون معمولاً لأيّ منها؛ إلّا أنَّ البصريين يفضّلون أن يكون معمولاً للأخير منها؛ لقربه، والكوفيون يفضلون الأوّل منها؛ لتقدّمه؛ ونضمر مفعولاً للآخرين.

(٤) الحديث أخرجه البخاري بلفظ: «تسبحون وتحمّدون وتكبّرون خلف كلّ صلاة ثلاثاً وثلاثين»؛ وفي السّنن الكبرى للبيهقي بهذا اللفظ؛ وفي صحيح مسلم، جاء بلفظ: تسبّحون وتكبّرون وتحمّدون . صحيح البخاري (ط . دار الفكر): ١/ ٢١٣، وسنن البيهقي (ط . بيروت): ٢/ ١٨٦، وصحيح مسلم (ط . البابي الحلبي): ٨/ ٤١٧ .

(٥) الشاعر هو: كثيّر بن عبد الرحمن، المعروف بكثيّر عزّة، وقد مرّت ترجمته .

(٦) المعنى: أدّى كل ذي دين حقّه لمدينه، إلّا عزّة فإنّها امتنعت من أن تؤدّي ما وعدت به الشّاعر؛ ولذا، فهو متوجّع متعذّب لمماطلتها، وعدم وفائها بالوصال .
موطن الشّاهد: (ممطول معنّى غريمها) .
وجه الاستشهاد: أتى عاملان اسمان هما: «ممطول ومُعنّى» وكلاهما اسم مفعول يطلب نائب فاعل، وقد تأخّر عنهما معمول واحد، هو «غريمها»؛ وهو يصلح لأيّ منهما، هذا من وجه، ومن وجه آخرلا يوجد في البيت تنازع؛ لأنّنا، لو جعلناه من باب التنازع؛ لأسند أحدهما =

في أحد القولين[١].

ومثالُ: تنازع الفعلِ والاسمِ: ﴿هَآؤُمُ اقْرَءُوا كِتَٰبِيَهْ﴾[٢].

واتّفق الفريقان على جواز إعمال أيِّ العاملين شئت، ثم اختلفوا في المختار فاختار الكوفيون إعمالَ الأوَّل لتقدُّمه، والبصريون إعمال المتأخر لمجاوَرَتِهِ المعمولَ؛ وهو الصوابُ في القياس، والأكْثَرُ في السماع.

فإذا أعمل الثَّاني نظرت، فإذا احتاج الأوَّل لمرفوع أضمر على وَفْقِ الظاهر المتنازَعِ فيه؛ نحو: «**قَامَا وقَعَدَ أَخَوَاكَ**» و«**قَامُوا وقَعَدَ إِخْوَتُكَ**» و«**قُمْنَ وقَعَدَ نِسْوَتُكَ**» وهذا إجماع من البصريين، وإن احتاج لمنصوب، فلا يخلو: إمّا أن يصحّ الاستغناء عنه أو لا، فإن صحَّ الاستغناء عنه؛ وَجَبَ حَذْفهُ؛ نحو: «**ضَرَبْتُ وضَرَبَنِي زَيْدٌ**» ولا يجوز أن تضمره فتقول: ضربته وضربني زيد، إلّا في ضرورة الشعر، قال الشاعر[٣]: [**الطَّويل**]

٢٢٦-إِذَا كُنْتَ تُرْضِيهِ وَيُرْضِيكَ صَاحِبٌ جِهَاراً فَكُنْ في الْغَيْبِ أَحْفَظَ لِلْوُدِّ[٤]

وإن لم يَصِحَّ؛ وجب تأخيرُهُ؛ نحو: «**رَغِبْتُ وَرَغِبَ فِيَّ الزَّيْدَانِ عَنْهُمَا**»[٥].

= إلى السببي، والآخر إلى ضميره؛ فيلزم خلو رافع ضمير السببيّ من رابطة المبتدأ، ومعنى السببي أن يكون اسماً ظاهراً مضافاً إلى ضمير عائد على اسم سابق. وانظر هذه المسألة في أوضح المسالك: ٢/ ١٩٥، والتَّصريح: ١/٣١٨- ٣١٩.

(١) أي: عدّه من باب التّنازع.

(٢) ٦٩ سورة الحاقّة، الآية: ١٩.
موطن الشّاهد: (هاؤم اقرؤوا كتابيه).
وجه الاستشهاد: مجيء «هاؤم» اسم فعل أمر، وتبعه فعل أمر «اقرؤوا» وكلاهما يحتاج معمولًا، وتبعهما معمول واحد «كتابيهْ» فالبصريون يفضّلون إعمال المتأخّر لمجاورته المعمول؛ وهو الصّواب في القياس، والأكثر في السماع، كما في المتن.

(٣) لم ينسب البيت إلى قائل معيّن.

(٤) **المعنى**: إذا كنت قنعت به صديقاً، واقتنع هو الآخر بصداقتك، ورضي بك؛ فتصادقتما في العلانية؛ فعليك أن تكون في السرّ، وعند غيابه عنك أكثر حفظاً للعهد.
موطن الشّاهد: (ترضيه ويرضيك صاحب).
وجه الاستشهاد: تنازع كلّ من العاملين «ترضيه» و «يرضيك» الاسم الذي تلاهما؛ فالأوّل: يطلبه مفعولًا، والثاني يطلبه فاعلًا؛ وقد أعمل الشّاعر الثاني؛ لمجاورته على مذهب البصريين؛ فرفعه على الفاعلية، وعمل الأوّل النّصب فيه؛ حيث نصب ضميره العائد إليه «يرضيه»؛ واقتضى ذلك أن يعود الضّمير على متأخّر لفظاً ورتبة؛ وهذا لا يجوز إلّا في ضرورة الشّعر؛ لأنَّ الأصل أن نحذف المعمول إذا أعملنا الثّاني، وكان معمول الأوّل غير مرفوع؛ وأمّا إضمار المرفوع في الأوّل فللحاجة؛ لأنّ الفاعل، لا يجوز حذفه على الراجح عند النّحاة.

(٥) أي: أنَّ الزّيدين رغبا فيَّ وأنا راغب عنهما؛ أي: أنهما يحبّانني وأنا لا أُحبّهما.

وإذا أعمل الأوّل؛ أضمر في الثاني ما يحتاجه: من مرفوع، ومنصوب، ومجرور؛ فتقول: «**قَامَ وقَعَدَ أخَوَاكَ**» و«**قَامَ وضَرَبْتُهُمَا أخَوَاكَ**» و«**قَامَ ومَرَرْتُ بِهِمَا أخَوَاكَ**» ولا يجوز حذفه إذا كان مرفوعاً باتّفاق، ولا إذا كان منصوباً إلّا في ضرورة الشعر؛ كقول الشاعر[1]: **[مجزوء الكامل]**

٢٢٧-بعُكَاظَ يُعْشِي النَّاظِرِيـ ... نَ إذَا هُمُ لَمَحُوا شُعَاعَهْ[2]

ومن ثَمَّ قلنا في قوله -تعالى-: ﴿ءَاتُونِىٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرًا﴾[3] إنه أعمل الثاني؛ لأنّه لو أعمل الأوّل؛ لوجب أن يقال: «**آتوني أُفرِغْهُ عَلَيْهِ قِطْراً**» وكذا في بقية آي التنزيل الواردة من هذا الباب.

* * *

(١) هي: عاتكة بنت عبد المطلب بن هاشم عمة سيّدنا محمّد -صلى الله عليه وسلم-، شاعرة لها في ديوان الحماسة أبيات مختارة، أسلمت بمكة وهاجرت إلى المدينة. الأعلام: ٣/ ٢٤٢، والتبريزي: ٢/ ١٣٠، والمحبّر: ١٦٦، والدر المنثور: ٣١٩.

(٢) **المفردات الغريبة**: يعشي: فعل مضارع من الإعشاء، وأصله عدم الرّؤية؛ ويعشي: يضعف البصر. لمحوا: نظروا بسرعة أو اختلاس. شُعاعه: (بضم الشين)، وهو ما تراه على الضوء مقبلًا عليك كالخيوط.
المعنى: إنَّ ما جمعه قومي من السّلاح الجديد البرّاق، يضعف أبصار النّاظرين إليه؛ وفي هذا كناية عن كثرة السّلاح ولمعانه.
موطن الشّاهد: (يعشي، لمحوا شعاعه).
وجه الاستشهاد: تنازع العاملان «يعشي» و«لمحوا» معمولًا واحداً؛ وهو قوله: شعاعه؛ والأوّل يطلبه فاعلًا، والثّاني: يطلبه مفعولًا؛ فأعملت الأوّل، وحذفت ضميره من الثّاني؛ وهذا ممّا لا يجوز إلّا في ضرورة الشّعر، كما في المتن.

(٣) ١٨ سورة الكهف، الآية: ٩٦.
موطن الشّاهد: (آتوني أفرغ عليه قطراً).
وجه الاستشهاد: تنازع العاملان «آتوني» و«أفرغ» معمولًا واحداً؛ وكلاهما يطلبه؛ فأُعمل العامل الثّاني؛ لأنّه لو أعمل الأوّل؛ لكان القياس أن يقال: آتوني أفرغه عليه قطراً؛ ومعلوم أنّه يجوز حذف معمول الأوّل والاستغناء عنه؛ لكيلا يعود الضّمير إلى متأخّر لفظاً ومعنًى وحكماً.

[باب الاشتغال]

ثم قلت: بَابٌ- إذَا شَغَلَ فِعْلاً أوْ وَصْفاً ضَمِيرُ اسْمٍ سَابِقٍ أوْ مُلابِسٌ لِضَمِيرِهِ عَنْ نَصْبِهِ؛ وَجَبَ نَصْبُهُ بِمَحْذُوفٍ مُمَاثِلٍ لِلْمَذْكُورِ إنْ تَلَا مَا يَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ كـ«إنِ» الشّرطِيَّةِ و«**هلَّا ومَتى**»، وتَرَجَّحَ إنْ تَلا ما الْفِعْلُ بِهِ أوْلَى؛ كَالْهَمْزَةِ وَمَا النَّافِيَةِ أوْ عَاطِفاً عَلَى فِعْلِيَّةٍ غَيْرَ مَفْصُولٍ بـ«**أمّا**» نحو: ﴿أَبَشَرًا مِّنَّا وَٰحِدًا نَّتَّبِعُهُۥ﴾ ﴿وَٱلْأَنْعَٰمَ خَلَقَهَا لَكُمْ﴾ أوْ كَانَ المَشْغُولُ طَلَباً، وَوَجَبَ رَفْعُهُ بِالابْتِدَاءِ إنْ تَلا مَا يَخْتَصُّ بِهِ كَـ«إذَا» الْفُجَائِيَّةِ، أوْ تَلاهُ مَا لَهُ الصَّدْرُ كـ«**زَيْدٌ هَلْ رَأيْتَهُ**» وهذَا خَارِجٌ عَنْ أصْلِ هذَا الْبَاب، مِثْلُ ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي ٱلزُّبُرِ﴾ و«**زَيْدٌ مَا أحْسَنَهُ**»، وتَرَجَّحَ في نحو: «**زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ**»، وَاسْتَوَيَا في نحو: «**زَيْدٌ قَامَ وعَمْراً أكْرَمْتُهُ**».

[معنى الاشتغال]

وأقول: هذا الباب المسمّى بباب الاشتغال، وحقيقته: أن يتقدم اسم، ويتأخر عنه عامل، هو فعل أو وصف، وكلّ من الفعل والوصف المذكورين مشتغل عن نصبه له بنصبه لضميره لفظاً كـ«زَيْداً ضربْتُه» أو محلاًّ كـ«زَيْداً مَرَرْتُ به» أو لما لابس ضميره؛ نحو: «زَيْداً ضربت غُلاَمَهُ» أو«مَرَرْتُ بِغُلامِهِ».

[للاسم المتقدّم على العامل وجهان من الإعراب]

والاسم في هذه الأمثلة ونحوها أصلُه أن يجوز فيه وجهان؛ أحدهما: أن يُرفع على الابتداء؛ فالجملة بعده في محل رفع على الخبرية، والثاني: أن يُنصب بفعل محذوف وجوباً يفسره الفعل المذكور[1]؛ فلا موضع للجملة بعده؛ لأنّها مفسرة.

وفُهِمَ من قولي: «**فعلٌ أو وصفٌ**» أنَّ العامل إن لم يكن أحدهما لم تكن

(١) هذا مذهب جمهور النّحاة، وعند الكوفيين، أنّه منصوب بالفعل المذكور، واختلفوا فقال قوم منهم: إن الفعل المذكور عامل في الضّمير والاسم معاً، وردَّ هذا المذهب، بأنّه لا يعمل عامل واحد في ضمير اسم، ومظهره، وقال قوم: هو عامل في الظّاهر والضّمير ملغى، وردَّ بأن الأسماء لا تلغى بعد اتصالها بالعوامل .
التَّصريح: ١/٢٩٦ .

المسألة من باب الاشتغال، وذلك نحو: «**زَيْدٌ إِنَّهُ فَاضِلٌ**» و«**عَمْرٌو كأَنَّهُ أَسَدٌ**» وذلك؛ لأنَّ الحرف لا يعمل فيما قبله، وكذلك نحو، «**زَيْدٌ دَرَاكِهِ**» و«**عَمْرٌو عَلَيْكَهُ**»؛ لأنَّ اسم الفعل لا يعمل فيما قبله، وما لا يعمل لا يفسّر عاملاً، ومن ثَمَّ لم يجز النصب على الاشتغال في نحو: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي ٱلزُّبُرِ﴾[1] وقولك: «زيدٌ مَا أَحْسَنَهُ»؛ لأنَّ «**فَعَلُوهُ**» صفة، والصفة لا تعمل في الموصوف، وفعلُ التعجبِ جامدٌ؛ فهو شبيهٌ بالحرف فلا يعمل فيما قبله، لا سيما وبينهما «**ما**» التعجبية، ولها الصَّدْرُ، وكذلك: «**زَيْدٌ أنا الضَّارِبُهُ**»؛ لأنَّ «**أل**» موصولة؛ فلا يتقدم عليها معمولُ صِلَتِهَا.

[أحكام الاسم المتقدّم على العامل]

ثم الاسم الذي تقدَّمَ، وبعده فعلٌ أو وصفٌ، وكل منهما ناصب لضميره أو لسببيه؛ ينقسم خمسة أقسام:

١ - **أحدها: ما يترجَّحُ نصبه**، وذلك في ثلاث مسائل:

إحداها: أن يكون الفعل المشغول طلباً؛ نحو: «**زيداً اضْرِبْهُ**» و«**عمراً لا تُهِنهُ**».

الثانية: أن يتقدَّم عليه أداة يغلب دخولها على الفعل؛ نحو: ﴿أَبَشَرًا مِّنَّا وَاحِدًا نَّتَّبِعُهُۥ﴾[2].

الثالثة: أن يقترن الاسمُ بعاطفٍ مسبوق بجملة فعلية لم تُبْنَ على مبتدأ؛ كقوله - تعالى -: ﴿خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ مِن نُّطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُّبِينٌ ۝٤ وَٱلْأَنْعَٰمَ خَلَقَهَا لَكُمْ﴾[3].

---

(١) ٥٤ سورة القمر، الآية: ٥٢ .
موطن الشّاهد: (كلُّ شيء فعلوه) .
وجه الاستشهاد: استشهد المؤلّف بهذه الآية الكريمة؛ ليبيّن خلوّها من الاشتغال؛ فكلّ: مبتدأ، وليس مفعولًا؛ لأنَّ جملة (فعلوه) في محل صفة؛ ومعلوم أنَّ الصّفة، لا تعمل في الموصوف.

(١) ٥٤ سورة القمر، الآية: ٢٤ .
موطن الشّاهد: (أبشراً . . . . نتّبعه) .
وجه الاستشهاد: مجيء «بشراً» مفعولًا به، لفعل محذوف وجوباً؛ لأنَّ الاسم المشغول عنه «بشراً» سبق بالهمزة التي يكثر دخولها على الفعل؛ وحكم نصبه في هذه الحال الجواز مع الترجيح .

(٣) ١٦ سورة النحل، الآيتان: ٤، ٥ .
موطن الشّاهد: (والأنعام خلقها) . =

٢- **الثّاني: ما يترجَّحُ رفعهُ بالابتداء**، وذلك فيما لم يتقدم عليه ما يطلب الفعل وجوباً أو رُجْحاناً؛ نحو: «زيدٌ ضَرَبْتُهُ» وذلك؛ لأنَّ النصب محوج إلى التقدير، ولا طالب له، والرفع غنيّ عنه، فكان أولى؛ لأنَّ التقدير خلافُ الأصل، ومن ثمَّ، منعهُ بعض النحويين، ويردُّهُ أنه قرئ: ﴿جَنَّٰتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا﴾[1] ﴿سُورَةٌ أَنزَلْنَٰهَا﴾[2] بنصب **«جنات»** و**«سورة»**.

٣- **الثّالث: ما يجب نصبه**، وذلك فيما تقدم عليه ما يطلب الفعل على سبيل الوجوب؛ نحو: **«إنْ زَيْداً رَأَيْتَهُ فَأَكْرِمْهُ»**.

٤- **الرّابع: ما يجب رفعه**، وذلك إذا تقدم عليه ما يختصُّ بالجمل الاسمية كـ «إذا» الفجائية؛ نحو: **«خرجْتُ فإذا زَيْدٌ يَضْرِبُهُ عَمْرٌو»** وإجازة أكثر النحويين النصبَ بعدها سَهْوٌ، أو حَالَ[3] بين الاسم والفعل شيء من أدوات التصدير؛ نحو: **«زيدٌ هَلْ رَأَيْتَهُ»** و**«عمرٌو ما لقيتُهُ»**.

٥- **الخامس: ما يستوي فيه الأمران**، وذلك إذا وقع الاسمُ بعد عاطف مسبوق بجملة فعلية مبنية على مبتدأ؛ نحو: «زَيْدٌ قَامَ وعَمراً أكرمتُهُ» وذلك؛ لأنَّ الجملة السابقة اسمية الصَّدْر، فعلية العَجُز، فإن راعيت صَدْرَهَا رفعت، وإن راعيت عَجُزَها نصبت؛ فالمناسبة حاصلة على كلا التقديرين؛ فلذلك، جاز الوجهان على السواء، وقد جاء التنزيل بالنصب، قال الله تعالى-:

= **وجه الاستشهاد**: مجيء «الأنعام» اسماً مشغولًا عنه، وسبق بالواو العاطفة على جملة فعليّة لم تُبْنَ على مبتدأ، هي: خلق الإنسان من نطفةٍ؛ وحكم نصب «الأنعام» الجواز مع التّرجيح .

(١) ١٣ سورة الرّعد، الآية: ٢٤،
موطن الشّاهد: (جنات عدنٍ يدخلونها) .
وجه الاستشهاد: مجيء «جنّات» مشغولًا عنه بضميره في يدخلونها؛ وحكم مجيء «جنّات» منصوباً بفعل محذوف، جائز؛ ولكنّه مرجوح، ولا يأتي إلّا نادراً؛ وقد بيّن المؤلّف السّبب في المتن .

(٢) ٢٤ سورة النّور، الآية: ١ .
أوجه القراءات: قرأ «سورةً» بالنّصب عيسى بن عمر . مختصر في شواذ القرآن: ١٠٠ .
موطن الشّاهد: (سورة أنزلناها) .
وجه الاستشهاد: مجيء «سورةً» اسماً مشغولًا عنه بضميره العائد إليه في «أنزلناها» وحكم نصبه بفعلٍ محذوف وجوباً جائز؛ ولكنّه مرجوح، كما في الآية السّابقة .

(٣) حَالَ: بمعنى «فصل»: فعل ماض معطوف على «تقدّم» في قوله: وذلك إذا تقدم. . . .

﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ ۝١ عَلَّمَ ٱلۡقُرۡءَانَ﴾[١]. . . الآياتِ- الرحمن: مبتدأ، وعلّم القرآن: جملة فعلية، والمجموع جملة اسمية ذات وجهين، والجملتان بعد ذلك معطوفتان على الخبر، وجملتا: ﴿ٱلشَّمۡسُ وَٱلۡقَمَرُ بِحُسۡبَانٖ ۝٥ وَٱلنَّجۡمُ وَٱلشَّجَرُ يَسۡجُدَانِ﴾[٢] معترضتان ﴿وَٱلسَّمَآءَ رَفَعَهَا﴾[٣] عطف على الخبر أيضاً، وهي محلّ الاستشهاد.

* * *

---

(١) سورة الرّحمن، الآيتان: ١و٢ .
(٢) سورة الرّحمن، الآيتان: ٥و٦ .
(٣) سورة الرّحمن، الآية: ٧ .
موطن الشّاهد: (السّماءَ رفعها) .
وجه الاستشهاد: مجيء «السّماء» مشغولاً عنه بضميره في «رفعها» وحكم نصبه بفعل محذوف وجوباً-هنا- الجواز من دون مرجّح؛ لأنّ الاسم المشغول عنه «السّماء» مسبوقٌ بعاطف على جملة فعلية مبنية على اسم؛ فالرّحمن: مبتدأ، والخبر واقع جملة فعليّة، وهي «علّم القرآن»؛ وفي مثل هذه الحال، يجوز في الاسم المشغول عنه النّصب والرّفع على السّواء .

[باب التّوابع]

ثم قالت: بابٌ- يَتْبَعُ مَا قَبْلَهُ في الإعْرَابِ خَمْسَةٌ؛ **أحَدُهَا**: التَّوْكِيدُ، وهو: تابعٌ يُقَرِّرُ أمْرَ المَتْبُوعِ في النِّسْبَةِ أوالشُّمُول؛ فالأوّل نحو: «**جَاءنِي زَيْدٌ نَفْسُهُ**» و«**الزَّيْدَانِ أو الهِنْدَانِ أنفُسُهُمَا**» و«**الزَّيْدُونَ أنفسُهُمْ**» و«**الهِندات أنفُسُهُنَّ**» والعيْنُ كَالنَّفْسِ، **والثّاني**: نحو: «**جَاءَ الزَّيْدَانِ كلاهما**» و«**الهِنْدَانِ كِلْتَاهُما**» و«**اشْتَرَيْتُ العَبْدَ كلَّهُ**» و«**العَبِيدَ كلَّهمْ**» و«**الأمَةَ كلَّها**» و«**الإمَاءَ كلّهنَّ**». ولا تُؤَكَّدُ نَكِرَةٌ مُطْلَقاً، وتُؤَكَّدُ بإعَادَةِ اللّفظِ، أو مُرَادِفه نحو: ﴿دَكًّا دَكًّا﴾ و﴿فِجَاجًا سُبُلًا﴾ وَلا يُعَادُ ضَمِيرٌ مُتَّصِلٌ وَلا حَرْف غيرُ جَوَابيّ إلّا مع ما اتّصلَ به

وأقول: إذا استوفَتِ العوامل معمولاتها، فلا سبيل لها إلى غيرها إلّا بالتبعية.

[أقسام التّوابع الخمسة]

والتوابع خمسة: نعت، وتوكيد، وعطف بيان، وبدل، وعطف نسق، وقيل: أربعة، فأدرج هذا القائل عطفي البيان والنسق تحت قوله: والعطف، وقال آخر: ستة؛ فجعل التأكيد اللفظي باباً وحده، والتأكيد المعنوي كذلك.

[الأوّل: التأكيد]

ومثال المقرر لأمر المتبوع في النسبة: «**جَاءَ زيدٌ نفسه**»[1] فإنه لولا قولك «**نفسه**» لجوّز السامعُ كونَ الجائي خبره أو كتابه بدليل قوله -تعالى-: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾[2]؛ أي: أمْرُهُ. ومثالُ المقرر لأمره في المشمول قوله - عزَّ وجلَّ -:

---

(١) أو عينه، أو هما معاً، لكنْ تُقدَّم النَّفس على العين في حال اجتماعهما، ويراد بالنَّفس الذّات، ويراد بالعين الذات لا الجارحة، وإلا كان بدل بعض؛ وتنفرد النَّفس والعين بجواز جرّهما بالباء الزائدة؛ نحو: جاء الرَّئيس بنفسه، وهذا صديقي بعينه. التَّصريح: ١/ ١٢٠ .

(٢) ٨٩ سورة الفجر، الآية: ٢٢ .
موطن الشّاهد: (جاء ربّك) .
وجه الاستشهاد: استشهد بالآية الكريمة على المجاز في قوله -تعالى-: ﴿رَبُّكَ﴾؛ إذ المراد: جاء أمر ربّك- كما في المتن؛ وعندما يأتي فعل يحتمل عدّة معان يؤتى بالتوكيد؛ لكيلا يجوّز السّامع ما يريده هو ؛ لأنَّ التّوكيد، ينفي أيّ احتمال آخر .

﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾[١] إذ لولا التأكيد لجوّز السامعُ كونَ الساجد أكْثَرَهُمْ.

ويجب في المؤكَّد كونُهُ معرفةً[٢]، وشذّ قولُ عائشة[٣] -رضي الله عنها-: «ما صَامَ رسولُ الله ﷺ شَهْراً كُلّهُ إلا رمضان»[٤] وقول الشَّاعر[٥]: [البسيط]

٢٢٨-لَكِنَّهُ شَاقَهُ أنْ قِيلَ ذَا رَجَبٌ يَا لَيْتَ عِدَّةَ حَوْلٍ كُلِّهِ رَجَبُ[٦]

وأنشده ابن مالك[٧] وغيره: «يَا لَيتَ عدة شهر» وهو تحريف.

* * *

ويجب في التأكيد كَوْنُهُ مضافاً إلى ضمير عائد على المؤكَّد مطابق له[٨]، كما مثلنا، ويستثنى من ذلك «أجمع»[٩] وما تَصَرَّف منه، فلا يُضَفْنَ لضمير؛ تقول:

(١) سورة الحجر، الآية: ٣٠.
موطن الشَّاهد: (سجد الملائكة كلّهم أجمعون).
وجه الاستشهاد: مجيء **التوكيد** مفيداً الشمول في الآية الكريمة؛ وينفي أيّ احتمال آخر؛ ولولا التوكيد؛ لتوهّم أنَّ السَّاجدين هم أكثر الملائكة لا كلّهم، كما بيّن المؤلّف في المتن.

(٢) هذا قول جمهور البصريين، وبعض الكوفيين، يجيزون توكيد النّكرة مطلقاً، وعند الأخفش والكوفيين: إن أفاد توكيد النّكرة، جاز، وهو الصحيح؛ لورود السَّماع به. وابن هشام نفسه في **أوضحه** يخالف قوله-هنا- ويقول: **وإذا لم يفد توكيد النّكرة، لم يجز باتّفاق، وإن أفاد؛ جاز عند الكوفيين**؛ وهو الصحيح وتحصل الفائدة، بأن يكون المؤكّد محدوداً، أو التّوكيد من ألفاظ الإحاطة **كاعتكفت أسبوعاً كلّه** وقوله: **يا ليت عدّة حول كلّه** رجب.
أوضح المسالك: ٣/ ٣٣٢، والتّصريح: ٢/ ١٢٤.

(٣) أمّ المؤمنين بنت الصدّيق وزوج رسول الله - ﷺ - وقد مرّت ترجمتها.

(٤) نصّ الحديث ما رواه الأربعة، عن عائشة -رضي الله عنها- وهو قولها: **ما رأيت رسول الله استكمل صيام شهر إلاّ رمضان، وما رأيته أكثر صياماً منه في شعبان، كان يصوم إلاّ قليلاً، بل يصومه كلّه**. فليس في الحديث شذوذ، بل فيه توكيد للمعرفة، كما هو ظاهر.

(٥) هو: عبد الله بن مسلم الهذلي، وهو أخو أبي خراشة الهذلي.

(٦) المفردات الغريبة: شاقه: أعجبه وهيّج شوقه، والشّوق: نزاع نفس الإنسان إلى الشّيء.
المعنى: لكن هيّجه، وأثار أشواقه حلول شهر رجب، فيا ليت أيّام السّنة كلّها، تكون شهر رجب.
موطن الشّاهد: (حولٍ كلّه).
وجه الاستشهاد: أكد النّكرة **حول** بـ **كلّ**؛ وتوكيد النّكرة جائز إن كانت محدودة؛ كما نصّ على ذلك ابن مالك في التّسهيل والخلاصة، والمؤلف في **أوضحه**.

(٧) صاحب الألفية، وقد مرّت ترجمته.

(٨) وقد يستغنى عن الضّمير بالإضافة إلى مثل الظّاهر، كما في قول الشّاعر:
يـا أشبـه النّـاس كـلّ النّـاس بـالـقـمـر

(٩) قيل: إنّ **أجمع** وما تصرف منه معرفة بنيّة الإضافة، وقيل بالعلمية. التّصريح: ٢/ ١٢٤.

«**اشتريت العَبْد كُلّه أجْمَعَ**» و«**الأمَةَ كُلّها جَمْعَاء**» و«**العَبِيد كلّهُم أجْمَعِين**» و«**الإماء كلهن جُمَعَ**».

ويجب في النفس والعين إذا أُكد بهما أن يكونا مفردين مع المفرد؛ نحو: «**جاء زيد نَفْسُهُ عَيْنُهُ**» و«**جَاءتْ هِنْدٌ نَفْسُهَا عَينُهَا**» مجموعين مع الجمع[1]؛ نحو: «**جَاءَ الزَّيْدُونَ أنْفُسُهُمْ أعْيُنُهُمْ**» و«**الهندات أنْفُسُهُنَّ أعْيُنُهُنَّ**»، وأما إذا أُكِّد بهما المثنى ففيهما ثلاث لُغات: أفصحها الجمع؛ فتقول: «**جَاءَ الزَّيْدَان أنْفُسُهُمَا أعْيُنُهُمَا**» ودونه الإفراد، ودون الإفراد التثنية، وهي الأوْجُهُ الجارية في قولك: «**قَطَعْتُ رُؤُوسَ الكَبْشَيْنِ**».

* * *

مسألة: قال بعض العلماء في قوله -تعالى-: ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾[2] فائدة ذكر«**كل**» رَفْعُ وَهْم مَنْ يتوهَّم أنَّ الساجد البعض، وفائدة ذكر «**أجمعون**» رَفْعُ وهم من يتوهَّم أنهم لم يسجدوا في وقت واحد، بل سجدوا في وقتين مختلفين، والأوّل صحيح، والثاني باطل؛ بدليل قوله -تعالى-: ﴿وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾[3] ؛ لأنَّ إغواء الشيطان لهم، ليس في وقت واحد؛ فَدَلَّ على أنَّ «**أجمعين**» لا تَعَرُّضَ فيه لاتحاد الوقت، وإنَّما معناه كمعنى كل سواء، وهو قول جمهور النحويين، وإنما ذكر في الآية تأكيداً على تأكيد، كما قال -تعالى-: ﴿فَمَهِّلِ ٱلْكَٰفِرِينَ أَمْهِلْهُمْ رُوَيْدًۢا﴾[4].

---

(١) وإذا أردنا توكيد ضمير مرفوع متّصل، بالنَّفس، أو بالعين؛ وجب توكيده أولاً بالضّمير المنفصل؛ نحو: قوموا أنتم أنفسكم . أمّا توكيد الضّمير المتّصل المنصوب أوالمجرور؛ فتوكيده بالضّمير جائز، لا واجب؛ لذلك، يجوز أن نقول: أكرمتهم أنفسهم، ونظرت إليهم أنفسهم . كما يجوز أن نقول: «قاموا كلهم» . التّصريح: ٢/ ١٢٥- ١٢٦ .

(٢) ١٥ سورة الحجر، الآية: ٣٠ .
موطن الشّاهد: (سجد الملائكة كلّهم أجمعون) .
وجه الاستشهاد: مجيء **كلّهم** و**أجمعون** توكيدين مؤكّدين للسجود الحاصل من الملائكة كلهم؛ من دون استثناء يذكر؛ ولا اعتبارات أخرى، كما أوضح المؤلّف .

(٣) ١٥ سورة الحجر، الآية: ٣٩ و٣٨ سورة ص، الآية: ٨٢ .
موطن الشّاهد: (أغوينّهم أجمعين) .
وجه الاستشهاد: مجيء «أجمعين» توكيداً بمعنى «كلّ»، واستشهد المؤلّف، بهذه الآية؛ ليبيّن صحّة ما ذهب إليه من دفع توهُّم مَن توهَّم، بأنَّ «أجمعين» تفيد اتّحاد الوقت؛ وهي في الحقيقة أتت تأكيداً على تأكيد .

(٤) ٨٦ سورة الطارق، الآية: ١٧ .
موطن الشّاهد: (مهّل الكافرين أمهلهم) .
وجه الاستشهاد: مجيء فعل **أمهلهم** مؤكّداً لـ **مهّل** الأوّل .
ولم يتعرض المؤلّف هنا إلى التّوكيد اللفظي؛ وحقيقته: التّوكيد بتكرير اللّفظ؛ فإن كان جملة=

[الثَّاني: النّعت]

ثم قلت: الثَّاني النَّعْتُ، وهو: تَابِعٌ مُشْتَقٌّ أَوْ مُؤَوَّلٌ بِهِ، يُفِيدُ تَخْصِيصَ مَتْبُوعِهِ أَوْ تَوْضِيحَهُ أَوْ مَدْحَهُ أَوْ ذَمَّهُ أَوْ تأكِيدَهُ أَوْ التَّرَحُّمَ عَلَيْهِ، وَيَتْبَعُهُ في وَاحِدٍ مِنْ أَوْجُهِ الإِعْرَابِ، ومِنَ التَّعْرِيفِ والتَّنْكِيرِ، وَلا يَكُونُ أَخَصَّ مِنْهُ، فنحو: **«بالرَّجُلِ صَاحِبِكَ»** بَدَلٌ، ونحو: **«بالرَّجُلِ الْفَاضِلِ»** و **«بِزَيْدٍ الْفَاضِلِ»** نَعْتٌ، وأَمْرُهُ في الإِفْرَادِ والتَّذْكِيرِ وأَضْدَادِهِمَا كَالْفِعْلِ، ولَكِنْ يَتَرَجَّحُ نحو: **«جَاءَنِي رَجُلٌ قُعُودٌ غِلْمَانُهُ»** عَلَى **«قَاعِدٍ»** وأَمَّا **«قَاعِدُونَ»** فَضَعِيفٌ، ويَجُوزُ قَطْعُهُ إِنْ عُلِمَ مَتْبُوعُهُ بِدُونِهِ بِالرَّفْعِ، أَوْ بِالنَّصْبِ.

وأقول: مثال المشتق: **«مررتُ بِرَجُلٍ ضَارِبٍ، أو مضروبٍ، أو حَسَنِ الوجْهِ، أو خَيْرٍ من عمرو» ومثال المُؤَوَّل به «مررت برجُلٍ أسدٍ»**؛ أي: شجاع[1]، ومثال ما يفيد

= فالأكثر اقترانها بالعطف؛ نحو: ﴿كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ۝ ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ﴾ ٧٨ سورة النبأ، الآيتان: ٤و٥ . وتأتي من دونه؛ نحو قوله -عليه الصَّلاة والسلام-: «والله لأغزوَن قريشاً» ثلاث مرات، ويجب ترك العطف عند إيهام التّعدد؛ نحو: «أحسنت إلى عمر أحسنت إلى عمر».
وتوكيد الاسم الظّاهر، أو الضّمير المنفصل؛ يكون بالتّكرار من دون العطف؛ نحو: بكر عالم عالم، وقول الشاعر:

فَإِيَّاكَ إِيَّاكَ المِرَاءَ فَإِنَّه ... إلى الشَّرِّ دعَّاءٌ وللشّرِّ جالبُ

أمّا الضّمير المتّصل، فيؤكد بالمنفصل المرفوع نحو: «قمتُ أنا» و«أكرمتكَ أنت» و «مررت بك أنت» وإن كان ضميراً متّصلاً، وُصِلَ بحرف؛ فيؤكّد بمثله موصولاً بحرف أيضاً نحو: «عجبت منك منك». والفعل أو حرف الجواب، فتوكيدهما بالتّكرار فقط، كقولهم «جاء جاء المعلّم» وقول جميل بثينة:

لا لا أبوحُ بحبِّ بثنةَ إنّها ... أخذت عليّ مواثقاً وعهودا

وإذا كان الحرف غير جوابيّ؛ وجب أمران: أن يفصل بينهما، وأن يعاد مع التّوكيد ما اتّصل بالمؤكّد، إن كان مضمراً نحو: ﴿أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنَّكُم مُّخْرَجُونَ﴾ ٢٣ سورة المؤمنون، الآية: ٣٥ . وأن يعادَ هو أو ضميره إن كان ظاهراً؛ نحو: «إنَّ العلم إنَّ العلم نافع» أو «إنَّ العلم إنّه نافع» وهو الأولى، وشذّ اتّصال الحرفين؛ كقوله:

إنَّ إنَّ الكريم يحلم ما لم ... يَرَيَنْ مَن أجاره قد أُضِيما

التّصريح: ٢/١٢٧- ١٢٨ .

(١) ومثله في تأويله بالمشتق: اسم الإشارة؛ كقولك: «قرأت على العالم هذا»؛ أي: المشار إليه؛ أو «ذي» بمعنى صاحب، مثل: «نظرت إلى رجل ذي تقوى»؛» أي: صاحب تقوى؛ أو النَّسب؛ نحو: «يعجبني الرّجل الدّمشقيّ»؛ أي: المنسوب إلى دمشق . ومن الأشياء التي ينعت بها، الجملة، وللنّعت بها ثلاثة شروط:
١- شرط في المنعوت، وهو أن يكون نكرة، إمّا لفظاً ومعنًى؛ نحو: ﴿واتّقوا يوماً ترجعون فيه إلى الله﴾ سورة البقرة ٢، الآية: ٢٨١؛ أو معنى لا لفظاً، وهو المعرّف بـ أل الجنسيّة، كقول رجل من بني سلول:

ولقد أمرُ على اللّئيم يسبّني ... فمضيت ثُمّتَ قلتُ لا يعنيني

٢- شرطان في الجملة: =

تخصيص المتبوع قوله -تعالى-: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ﴾[(١)] ومثال ما يفيد مدحه: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[(٢)] ومثال ما يفيد ذمّه: «**أعوذ بالله من الشَّيطانِ الرَّجيم**» ومثال ما يفيد الترحُّمَ عليه: «**اللَّهُمَّ أنا عَبْدُكَ المِسْكِينُ**». ومثال التوكيد: ﴿نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ﴾[(٣)] و﴿عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾[(٤)] و﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ثَانِىَ ٱثْنَيْنِ﴾[(٥)]، وزعم قوم من أهل البيان أن «**اثنين**» عطفُ بيانٍ، ويحتاج شرح ذلك إلى بَسْطٍ طويل[(٦)].

= أحدهما: أن تكون مشتملةً على ضمير، يربطها بالموصوف، وإمّا أن يكون ملفوظاً به كما تقدَّم في الآية؛ حيث جاء الضّمير المتصل في **فيه** عائداً إلى**يوماً**؛ أو يكون مقدراً، في نحو قوله -تعالى-: ﴿وَٱتَّقُوا۟ يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا﴾ ٢ سورة البقرة، الآية: ١٢٣؛ أي: لا تجزي فيه.

ثانياً: أن تكون الجملة خبريّة؛ أي: محتملة للصّدق والكذب، فلا يجوز مثلًا: **مررت برجلٍ اضربه** فإن جاء ما ظاهره **ذلك**، يؤوّل على إضمار القول، كقول العجّاج بن رؤبة:

حتى إذا جُنّ الظّلام واختلط ... جاؤوا بمَذْق هل رأيت الذّئب قط

أي: جاؤوا بلبن مخلوط بالماء، مقول فيه: هل رأيت الذّئب قط؛ أي: إنّ لونه يحاكي لون الذّئب. ومن الأشياء التي يُنعت بها المصدر، قالوا: **هذا رجل عدل، ورضاً**، وزور، **وفطر** وهذا عند الكوفيين على التّأويل بالمشتق؛ أي: عادل، ومرضيّ، وزائر، ومفطر، وعند البصريين على تقدير مضاف؛ أي: ذو عدل، وذو رضا ... ولهذا، التزم إفراده وتذكيره.

انظر تفصيل هذه المسألة في: التّصريح على التوضيح: ٢/ ١١١- ١١٢.

(١) ٤ سورة النّساء، الآية: ٩٢.
موطن الشّاهد: (تحرير رقبةٍ مؤمنة).
وجه الاستشهاد: مجيء الصّفة **مؤمنة** تفيد توكيد الموصوف **رقبة**؛ حيث خصّصته بشرط الإيمان.

(٢) ١ سورة الفاتحة، الآية: ١.
موطن الشّاهد: (الحمد لله ربّ العالمين).
وجه الاستشهاد: مجيء الصفة **ربّ** مفيدة مدح الموصوف لفظ الجلالة **الله**.

(٣) ٦٩ سورة الحاقّة، الآية: ١٣.
موطن الشّاهد: (نفخة واحدة).
وجه الاستشهاد: مجيء الصّفة **واحدة** مفيدة توكيد الموصوف **نفخة**.

(٤) ٢ سورة البقرة، الآية: ١٩٦.
موطن الشّاهد: (عشرة كاملة).
وجه الاستشهاد: مجيء الصفة **كاملة** مفيدة توكيد الموصوف **عشرة**.

(٥) ٩ سورة التوبة الآية: ٤٠.
موطن الشّاهد: (إلهين اثنين).
وجه الاستشهاد: مجيء الصّفة **اثنين** مفيدة توكيد الموصوف **إلهين**.

(٦) خلاصة الكلام: إنَّ بعض العلماء، منع عطف البيان في النّكرات، وعلى هذا، فلا يصحّ أن يكون **اثنين** عطف بيان؛ وبعضهم أجازه في النكرات؛ بشرط، أن يكون البيان أجلى، وعليه لا يصحّ أيضاً أن يكون اثنين عطف بيان؛ وجوّز بعضهم، إتيان عطف البيان للتوكيد؛ وعليه =

وقد لَهِجَ المعرِبُون بأنّ النعت يتبعُ المنعوتَ في أربعة من عشرة، والتَّحقيق أنّ الأمر على النصف في العددين، وأنه إنما يتبع في اثنين من خمسة[١]؛ وهما واحد من أوجه الإعراب الثلاثة- التي هي الرفع والنصب والجر- وواحدٌ من التعريف والتنكير؛ فلا تُنْعَتُ نكرةٌ بمعرفة، ولا العكس؛ لا تقول: «**مررتُ برجلٍ الفاضلِ**» ولا «**بزيدٍ فاضلٍ**» كما أنه لا يُتْبَعُ المرفوعُ بمنصوبٍ ولا مجرور، ولا نحو ذلك.

ويجب عند جماهير النَّحويين كونُ الموصوفِ إما أعْرَف من الصفة، أو مُساوياً لها[٢]، فلا يجوز أن يكون دونها؛ فالأول؛ كقولك: «**مررت بزيدٍ الفاضلِ**» فإنَّ الْعَلَمَ أعرفُ من المعرف باللَّام، والثاني نحو: «**مررت بالرجلِ الفاضلِ**» فإنهما معرّفان باللام، والثَّالث نحو: «**مررت بالرجل صاحبِكَ**» فصاحبك: بدلٌ عندهم، لا نعت؛ لأنّ المضاف للضمير في رتبة الضمير أو رتبة العلم؛ وكلاهما أعْرَفُ من المعرَّف باللَّام.

وأما الإفراد وضِدَّاه- وهما التثنية والجمع- والتذكير وضده- وهو التأنيث- فإن النعت يُعطى من ذلك حُكم الفعل الذي يحلُّ محلَّه من ذلك الكلام؛ فتقول: «**مررت بامرأة حَسَنٍ أبوها**» بالتذكير، كما تقول: «**حَسُنَ أبوها**» وفي التنزيل: ﴿رَبَّنَآ أَخْرِجْنَا مِنْ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةِ ٱلظَّالِمِ أَهْلُهَا﴾[٣] و«**بِرجلٍ حَسَنَةٍ أمُّهُ**» بالتأنيث، كما تقول: «**حَسُنَتْ أمه**» وتقول: «**بِرَجُلٍ حَسَنٍ أَبواهُ**» و«**برجل حَسَنٍ آباؤه**» ولا تقول: «**حَسَنَيْنِ**» ولا «**حَسَنِينَ**» إلا على لغة من قال: «**أكَلُوني البراغِيثُ**» وعلى ذلك فَقِسْ.

= فيصحّ كون **اثنين** عطف بيان على إلهين للتوكيد، والصحيح: جوازه في النكرات، ولا يشترط أن يكون أوضح؛ لاحتمال أن يحصل الإيضاح باجتماعهما.
شرح الشذور (تحقيق. الدقر): ٥٧٧، حا: ٦؛ نقلًا عن العدوي، وراجع التَّصريح: ٢/١٣١- ١٣٢.

(١) ما يقوله المعربون صحيح، ولا خلاف بين ما يقوله المؤلّف، وما يقوله المعربون؛ فهم يقولون في النعت الحقيقيّ: إنه يتبع منعوته في أربعة من عشرة، أما السبّبي فيتبع منعوته باثنين من خمسة، وهذا لا يختلف مضموناً عما حقّقه المؤلف. التصريح: ٢/١٠٨- ١٠٩.

(٢) قال ابن خروف: توصف كلّ معرفة بكل معرفة، كما توصف كلّ نكرة بكلّ نكرة، قال: وما ذهب إليه الجمهور فدعوى بلا دليل.

(٣) ٤ سورة النساء، الآية: ٧٥.
موطن الشّاهد: (القرية الظّالم أهلها).
وجه الاستشهاد: أتت الصّفة **الظّالم** بالتّذكير؛ لأنّه أخذت حكم الفعل الذي يحلّ محلها؛ فالتقدير: القرية التي ظلم أهلها.

إلَّا أنَّ العرب أجْرَوْا جمعَ التكسير مُجْرَى الواحد؛ فأجازوا فصيحاً: «**مررت برجل قُعُودٍ غِلْمَانُهُ**» كما تقول: «**قَاعِدٍ غِلْمَانُهُ**» وقومٌ رجَّحوه على الإفراد، وإليه أذْهَبُ، وأما جمع التصحيح، فإنَّما يقوله من يقول: «**أكلوني البراغيث**».

وإذا كان المنعوت معلوماً بدون النعت نحو: «**مررت بامرئ القيسِ الشَّاعِرِ**» جاز لك فيه ثلاثة أوْجُهٍ[1]: الإتباع فيخفض، والقطع بالرفع بإضمار هو، وبالنصب بإضمار فِعْل، ويجب أن يكون ذلك الفعل «**أخُصُّ**» أو «**أعني**» في صفة التوضيح، و«**أمْدَحُ**» في صفة المدح، و«**أذُمُّ**» في صفة الذم، فالأول كما في المثال المذكور، والثاني كما في قول بعض العرب: «**الحَمْدُ لِلَّهِ أهْلَ الحمدِ**» بالنصب، والثالث كما في قوله -تعالى-: ﴿وَٱمْرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ﴾[2] يقرأ في السبع: ﴿حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ﴾ بالنصب بإضمار «أذمُّ»، وبالرفع إما على الإتباع، أو بإضمار هي.

[الثَّالث: عطف البيان]

ثم قلت: الثَّالثُ: البَيَانُ، وهُوَ: تابعٌ غَيْرُ صِفَةٍ يُوضِّحُ مَتْبُوعَهُ أو يُخَصِّصُهُ[3]؛ نحو:

أقْسَمَ بِاللَّهِ أبُو حَفْصٍ عُمَر

---

(١) قال المؤلف في أوضح المسالك: وإذا تكررت النُّعوت لواحد، فإن تعيَّن مسمَّاه بدونها؛ جاز إتباعها، وقطعها، والجمع بينهما- أي: بين الإتباع والقطع- بشرط تقديم المتبع؛ وذلك كقول الخرنق:

لا يبعَدَن قومي الذين هم ... سمّ العداة وآفة الجُزرِ
النّازلون بكل معترك ... والطيبونَ معاقدَ الأزرِ

ويجوز فيه رفع «النّازلين» و«الطيبين» على الإتباع لـ «قومي» أو على القطع بإضمار «هم» ونصبهما بإضمار «أمدح» أو «أذكر» ورفع الأول ونصب الثاني على ما ذكرنا وعكسه على القطع فيهما . وإن لم يعرف- أي الموصوف- إلَّا بمجموعها؛ وجب إتباعها كلّها؛ لتنزيلها منه منزلة الشيء الواحد، إلى أن قال: وإن كان المنعوت نكرة تعيّن في الأوّل من نعوته الإتباع، وجاز في الباقي القطع . . . ثم يقول وحقيقة القطع: أن يجعل النّعت خبراً لمبتدأ، أو مفعولاً لفعل . أوضح المسالك: ٣/ ٣١٤- ٣١٨ .

(٢) ١١١سورة المسد، الآية: ٤ .
موطن الشّاهد: (امرأته حمّالَة) .
وجه الاستشهاد: مجيء «حمّالة» مفعولًا به، لفعل محذوف، تقديره: أذمُّ حمَّالة الحطب؛ وهذا على قراءة النَّصب؛ وأمّا على قراءة- الرّفع- فيجوز أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف؛ والتقدير: هي حمّالة الحطب؛ أو يكون صفة لـ «امرأته» .

(٣) هو «التّابع المشبه للصّفة في توضيح متبوعه، إن كان معرفة، وتخصيصه إن كان نكرة» والأوّل: متّفق عليه- أي: بكون المتبوع معرفة؛ والثاني: أي: -بكون المتبوع نكرة- أثبته الكوفيون وجماعة؛ منهم الفارسي، وابن جني، والزمخشري، وابن عصفور. أوضح المسالك: ٣/ ٣٤٦، وما بعدها .

ونحو: ﴿أَوْ كَفَّٰرَةٌ طَعَامُ مَسَٰكِينَ﴾ ويَتْبَعُهُ في أَرْبَعَةٍ من عَشَرَة، ويَجُوزُ إعْرَابُهُ بَدَل كلّ إنْ لَمْ يَجِبْ ذِكْرُهُ كـ «هِنْدٌ قَامَ زَيْدٌ أخوهَا» وَلَمْ يَمْتَنِعْ إحْلالُه مَحَلَّ الأوَّلِ؛ نحو: «يَا زَيْدُ الْحَارِث». و

أَنَـا ابْـنُ الـتَّـارِكِ الْـبَـكْـرِيِّ بِـشْـرٍ
ويَـا نَـصْـرُ نَـصْـرٌ نَـصْـرا

ويَمْتَنِعُ في نحو: ﴿مَّقَامُ إِبْرَٰهِيمَ﴾ وفي نحو: «يَا سَعِيدُ كَرْزُ» و«قَرَأَ قَالُونَ عِيسى».

وأقول: قولي: «**تابعٌ**» جنسٌ يشمل التوابعَ كلها.

وقولي: «**غير صفة**» مُخْرِج للصفة؛ فإنها توافق عَطْفَ البيان في إفادة توضيح المتبوع إن كان معرفة وتخصيصه إن كان نكرة، فلا بدَّ من إخراجها، وإلَّا دَخَلَتْ في حَدِّ البيان.

وقولي: «**يوضح متبوعه أو يخصّصه**» مخرج لما عدا عطف البيان.

ومثالُ الموضِّحِ قولُه[1]: [الرّجز]

٢٢٩-أَقْسَمَ بِاللَّهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرْ مَـا مَسَّهَـا مِنْ نَقَبٍ وَلا دَبَرْ[2]

---

(١) القائل هو: عبد الله بن كيسبة، أحد المخضرمين الذين أدركوا النبي ﷺ ولم يروه. وكيسبة أمُّه ينسب إليها؛ وقيل: إن اسمه عمرو، له أخبار مع أبي موسى الأشعري في فتح تُستر. خزانة الأدب: ٥/١٥٦- ١٥٧.

(٢) المفردات الغريبة: نقب: (بفتح النّون والقاف)، وهو رقّ خف النّاقة. دَبَر: (بفتح الدال والباء جميعاً)؛ هو الجرح يكون في ظهر البعير، وبابه: فرِح. حفص: من أسماء الأسد، وكنّي به عمر لشدّة جراءته وشجاعته.
المعنى: لمّا كذّب عمر بن الخطاب ابن كيسبة، وأقسم أنّ ناقته لم يرقّ خفّها، تبيّن له فيما بعد صدق قول الأعرابي، فحمله على بعير، وكساه؛ لمَّا تبين صدقه؛ فقال الأعرابي: أقسم بالله أبو حفص عمر -رضي الله عنه- أن لا رقّة في خفّها، ولا جرح في ظهرها، ثم تبيّن له عكس ذلك، فاغفر اللهمّ له ؛ إن حنث في يمينه.
موطن الشّاهد: (أبو حفص عمر).
وجه الاستشهاد: مجيء **عمر** عطف بيان على «**أبو حفص**»؛ لأنّه جاء به؛ ليوضّح متبوعه «**أبو حفص**»؛ وفي البيت شاهد آخر على تقديم الكنية «**أبو حفص**» على الاسم **عمر**؛ فكلما اجتمع اسم وكنية؛ جاز تقديم أيهما شئت.

ومثالُ العَطْفِ المخصَّصِ قوله -تعالى-: ﴿أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَٰكِينَ﴾[١] فيمن نَوَّنَ الكفارة ورفع الطعام[٢].

* * *

وحكم المعطوف أنه يتبع المعطوفَ عليه في أربعة من عشرة، وهي: واحد من الرفع والنصب والجر، وواحد من التعريف والتنكير، وواحد من الإفراد والتثنية والجمع، وواحد من التذكير والتأنيث.

* * *

وكل شيء جاز إعرابُهُ عطفَ بيانٍ جاز إعرابُهُ بدلاً -أعني بدلَ كلّ من كلّ- إلّا إذا كان ذكره واجباً، كـ «**هندٌ قَامَ زَيْدٌ أَخُوهَا**» ألا ترى أن الجملة الفعلية خبر عن هند، والجملة الواقعة خبراً، لا بدَّ لها من رابطٍ يربطها بالمخبر عنه، والرابط هنا الضمير في قوله: «**أخوها**» الذي هو تابع لزيد، فإن أسقط؛ لم يصحَّ الكلام، فوجب أن يُعْرَبَ بياناً، لا بدلاً؛ لأنَّ البدل على نيّة تكرار العامل، فكأنه من جملة أخرى، فتخلو الجملة المخبَرُ بها عن رابط، وإلّا إذا امتنع إحلاله محلَّ المتبوع، ولذلك أمثلة كثيرة منها قولك: «**يا زَيْدُ الحارِثُ**» فهذا، من باب البيان، وليس من باب البدل؛ لأنَّ البدل في نيّة الإحلال محلَّ المبدل منه، إذ لو قيل: «**يا الحارث**» لم يجز؛ لأنَّ «**يا**» و«**ال**» لا يجتمعان هنا[٣]؛ ومنها قولُ الشّاعر[٤]:

---

(١) ٥ سورة المائدة، الآية: ٩٥ .
أوجه القراءات: قرأ نافع وأبو جعفر وابن عامر **كفّارة** بغير تنوين، **وطعام** بالخفض على الإضافة، وقرأ الباقون بالتّنوين، ورفع طعام. النشر: ٢/ ٢٤٦، والإتحاف: ٢٠٣ .
موطن الشّاهد: (كفارةٌ طعامُ) .
وجه الاستشهاد: مجيء **طعام** عطف بيان مفيداً التّخصيص- على قراءة التنوين في **كفّارة** والرَّفع في **طعام**؛ وقيل: طَعامُ: بدل من **كفّارة**، وهو الأولى . المشكل: ١/ ٢٤٦ .

(٢) هذا رأي الكوفيين وجماعة كما مرّ، أثبته هنا كأنّه يراه، وأكثر النحويين يوجبون في مثل هذا البدلية؛ لأنّ عطف البيان مخصوص بالمعارف .

(٣) إنما يجوز اجتماع **يا** وأل في موضعين؛ أحدهما: اسم الله تعالى-، نقول: يا الله، وثانيهما: ما سمّي به من الجمل الاسميَّة، نقول: **يا المنطلق زيد** لمن سمّيته بذلك؛ وهذا نادر .

(٤) الشاعر هو: المرار بن سعيد بن حبيب الفقعسي الأسدي، مخضرم الدولتين العباسيّة والأموية كان قصيراً مفرطاً في القصر، ضئيل الجسم؛ له أخبار مع قبيلة فقعس مع بني عبس، قال بيتاً من أفضل ما قاله العرب في الكرم؛ وهو:

إذا افتقرَ المرّار لم يُرَ فقرُه وإنْ أيسر المرار أيَسر صاحبه

الشّعر والشعراء: ٢/ ٦٩٩، وتجريد الأغاني: ٣/ ٢٤١، والمؤتلف: ١٧٦، والخزانة: ٢/ ١٩٣ .

[الوافر]

٢٣٠-أَنَا ابْنُ التَّارِكِ البَكْرِيِّ بِشْرٍ عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وُقُوعَا[1]

فـ«بِشْرٍ» عَطْفُ بَيَانٍ على «البكريّ» وليس بدلاً؛ لامتناع «أَنَا ابْنُ التَّارِكِ بشرٍ»؛ إذ لا يُضافُ ما فيه الألف واللام إلى المجرَّد منها، إلَّا إن كان المضاف صفة مُثناة أو مجموعةً جَمْعَ المذكَّرِ السَّالمِ؛ نحو: «الضَّارِبَا زَيْدٍ» و«الضَّارِبُو زَيْدٍ» ولا يجوز «الضَّارِبُ زَيْدٍ» خلافاً للفَرَّاء[2]؛ ومنها قولُ الراجز، وهو ذو الرُّمَّة[3]: [الرّجز]

٢٣١-إنِّي وَأَسْطَارِ سُطِرْنَ سَطْرَا لَقَائِلٌ يَا نَصْرُ نَصْرٌ نَصْرَا[4]

---

(١) المفردات الغريبة: التّارك: إمّا اسم فاعل من ترك بمعنى «صيّر» و«جعل» فيحتاج إلى مفعولين؛ أو اسم فاعل من ترك بمعنى خلّى فيحتاج إلى مفعول واحد، البكريّ: نسبة إلى بكر بن وائل. «بشر»: بشر ابن عمرو بن مرثد. ترقبه: تنتظر خروج روحه؛ لأنّ الطّير لا تهبط إلّا على الموتى.
المعنى: أنا ابن ذلك الفارس الشجاع الذي صيّر بشراً جريحاً ملقى على الأرض، تنتظر الطير موته؛ لتقع عليه.
موطن الشّاهد: (التّارك البكريّ بشر).
وجه الاستشهاد: مجيء «بشرٍ» عطف بيان على «البكريّ» ولا يجوز أن يكون بدلًا منه؛ خلافاً للفراء والفارسيّ اللذين جوّزا أن يكون بدلًا في هذه الحال.

(٢) مرت ترجمة الفراء؛ وعنده تجوز البدلية في مثل هذا؛ لأنه جوّز إضافة الوصف المفرد المقترن بأل إلى العلم، ورأي الفراء غير مرضيّ، كما يقول ابن هشام في أوضحه. أوضح المسالك: ٣/ ٣٥٣، والتّصريح: ٢/ ١٣٣- ١٣٤.

(٣) مرّت ترجمته.

(٤) المفردات الغريبة: يا نصر نصرٌ نصراً: النّصر الأوّل والثّاني: نصر بن سيّار، وعلى رواية اللّسان: يا نصر نصراً نصراً فالنّصر الأول: نصر بن سيّار أو هو نصر آخر صاحب نصر بن سيّار، و«نصراً» الثانية: من «نصره ينصره» أعطاه، والنّصائر العطايا؛ فهي مفعول مطلق والثالثة توكيد.
المعنى: يقسم الشّاعر بأسطار سطرن سطراً أنّه سينادي مستغيثاً بنصر أن يعطيه عطيّة من عطاياه؛ وهذا أقرب الأوجه، ولعلّه المعنى المراد.
موطن الشّاهد: (يا نصرُ نصرٌ نصراً).
وجه الاستشهاد: مجيء «نصرُ» الأوّل منادى؛ فهو مبنيّ في محل نصب. ومجيء «نصرٌ» الثّاني عطف بيان عليه باعتبار لفظه، ومجيء «نصراً» الثّالث عطف بيان عليه باعتبار محلّه؛ ولذا، جاء منصوباً؛ ثم إنّ «نصر» الثّاني والثّالث؛ لا يجوز في أيٍّ منهما، أن يجعل بدلًا من المنادى؛ وذلك لأنّ البدل على نيّة تكرار العامل؛ فلو أدخل حرف النداء على واحد من هذين؛ لما جاز مع ذلك رفع الأوّل ونصب الثاني؛ لأنّ كلًا منهما علم مفرد؛ والعلم المفرد، إذا دخل عليه النّداء، وجب بناؤه على الضمّ؛ وأمّا عطف البيان، فليس كذلك؛ بل يجوز فيه الإتباع على اللّفظ، فيؤتى به مرفوعاً منوّناً كالأوّل، والإتباع على المحلّ؛ فيؤتى به منصوباً، كالثّاني؛ ولهذا، صحّ أن يكون «نصر نصراً» عطف بيان في هذا البيت- خاصّة، ولم يصح جعل واحد منهما بدلًا-على رواية المؤلف- وأمّا على رواية «اللّسان» فليس في هذا البيت شاهد؛ لأنّ «نصراً» الثانية مفعول مطلق، و«نصراً» الثالثة توكيد له.

لأنَّ نصراً الثاني مرفوع، والثالث منصوب؛ فلا يجوز فيهما أن يكونا بَدَلَيْنِ؛ لأنه لا يجوز «**يا نَصْرٌ**» بالرفع، ولا «**يا نصراً**» بالنصب، قالوا: وإنما «**نصر**» الأول عَطْفُ بَيانٍ على اللفظ، والثاني عَطْفُ بيانٍ على المحل، واستشكل ذلك ابن الطراوة[1]؛ لأنَّ الشيء لا يبين نفسه، قال: وإنما هذا من باب التوكيد اللفظي، وتابعه على ذلك المحمدان ابنا مالك[2] ومُعْطي[3].

فإن قلت: «**يا سعيدُ كرزُ**» بضم «**كرز**»[4] وجب كونه بدلاً، وامتنع كونه بياناً؛ لأنَّ البدل في باب النداء حكمه حكم المنادى المستقلِّ، و«**كرز**» إذا نودي ضُمَّ من غير تنوين، وأما البيان المفرد التابع لمبني؛ فيجوز رفعه ونصبه، ويمتنع ضمه من غير تنوين، ومثله في ذلك: النعتُ والتوكيد؛ نحو: «**يا زيدُ الفاضلُ**» و«**الفاضلَ**» و«**يا تميمُ أجمعونَ**» و«**أجمعينَ**».

وكذلك يمتنع البيانُ في قولك: «**قَرَأَ قالونُ عيسى**» ونحوه ممَّا الأول فيه أوضحُ من الثاني، وإنما قال العلماء في قوله -تعالى-: ﴿ءَامَنَّا بِرَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ ﴿٤٧﴾ رَبِّ مُوسَىٰ وَهَـٰرُونَ﴾[5] إنه بيان؛ لأنَّ فرعون كانَ قد ادّعى الربوبية، فلو اقتصروا على قولهم:

---

(١) ابن الطّراوة: أبو الحسين، سليمان بن محمد بن عبد الله السبائي المالقي (نسبة لمدينة بالأندلس) نحوي، عالم باللّغة، أخذ عن أبي الحجّاج الأعلم، وأبي بكر السرشاي وغيره، له كتب قيمة منها:
الإفصاح على الإيضاح، ترشيح المقدّمات على كتاب سيبويه. مات بمالقة سنة ٥٢٨هـ.
البلغة: ٩١، وبغية الوعاة: ١/ ٦٠٢، والأعلام: ٣/ ١٩٦، ومعجم المؤلفين: ٤/ ٢٧٤.

(٢) ابنا مالك: يقصد بهما محمد بن مالك ناظم الألفية وقد مرت ترجمته؛ وابنه: بدر الدين محمد ابن محمد ابن مالك، وهو نحوي وإمام ذكيّ حاد الخاطر، برع في علوم البلاغة والعروض؛ له مصنفات كثيرة منها: شرح ألفية والده، وشرح كافيته، وشرح التسهيل، ولم يتمّه، والمصباح في المعاني والبيان، وغيرها، تولّى منصب والده في دمشق بعد وفاته، ومات بدر الدين سنة ٦٨٦هـ. بغية الوعاة: ١/ ٢٢٥.

(٣) ابن معطي: زين الدين، أبو الحسين، يحيى بن عبد المعطي بن عبد النور المغربي؛ نحويّ فقيه، ولد سنة ٥٦٤ هـ، سمع من القاسم بن عساكر وأخذ عن الجزولي؛ له كتب قيّمة؛ منها: الفصول، النّظم والنّثر، وهو صاحب الألفية المشهورة في النّحو المسمّاة: الدّرّة الألفية في علم العربية. مات سنة ٦٢٨ هـ. سير أعلام النبلاء: ٢٢/ ٣٢٤، وفيات الأعيان: ٦/ ١٩٧، العِبَر: ٥/ ١١٢، البداية والنهاية: ١٣/ ١٢٩.

(٤) من دون تنوين؛ ولو كان بياناً لنوّنَ وكان معرباً تابعاً للمحل، فينصب؛ أو للفظ، فيرفع.

(٥) ٢٦ سورة الشّعراء، الآيتان: ٤٧، ٤٨.
موطن الشّاهد: (بربّ العالمين ربّ موسى وهارون).
وجه الاستشهاد: مجيء «رب موسى وهارون» عطف بيان على «ربّ العالمين»؛ لأنّه فسّر وأوضح الربَّ المقصود؛ فلو اقتصر على ربّ العالمين، لظنّ المقصود بذلك فرعون، الذي ادّعى الربوبية.

﴿لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ لم يكن ذلك صريحاً في الإيمان بالربِّ الحقِّ، سبحانه وتعالى.

* * *

[الرّابع: البدل]

ثم قلت: الرَّابعُ البَدَلُ[1]، وهو: التَّابعُ المقْصُودُ بالْحُكم بِلا وَاسِطَةٍ، وهو إمَّا بَدَلُ كُلٍّ نحو: ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ﴾ أوْ بَعْضٍ نحو: ﴿مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ أو اشْتِمَالٍ نحو: ﴿قِتَالٍ فِيهِ﴾ أوْ إضْرَابٍ نحو: «**مَا كُتِبَ لَهُ نِصْفُهَا ثُلثهَا رُبُعُهَا**» أوْ نِسْيَان أَوْ غَلطٍ كـ «**جَاءَني زَيْدٌ عَمْرٌو**» و«**هذَا زَيْدٌ حِمَارٌ**» والأحْسَنُ عَطْفُ هذِهِ الثَّلاثَة بـ«**بَلْ**»، ويُوَافِقُ مَتْبُوعَهُ ويُخَالِفُهُ، في الإظْهَار والتَّعْرِيفِ وضِدّيهمَا، وَلكِنْ لا يُبْدَلُ ظَاهِرٌ مِن ضَميرِ حَاضرٍ، إلّا بَدَلَ بَعْضٍ أو اشْتمالٍ مُطْلَقاً، أوْ بَدَلَ كلّ إن أفَادَ الإحاطة.

[البدل في اللغة]

وأقول: البدلُ في اللّغة العِوَضُ، وفي التنزيل: ﴿عَسَىٰ رَبُّنَآ أَن يُبْدِلَنَا خَيْرًا مِّنْهَآ﴾[2] وفي الاصطلاح ما ذكر.

و«**التَّابع**» جنسٌ يشمل جميع التَّوابع.

و«**المقصود بالحكم**» فَصْل مخرج للنعت والبيان والتأكيد، فإنهُنَّ متمِّمات للمقصود بالحكم، لا مقصودة بالحكم، ولنحو: «**جاء القومُ لا زيدٌ**» فإنَّ زيداً منفي عنه الحكم، فلا يصحُّ أن يقالَ إنه المقصود بالحكم، ولنحو: «**عمرو**» في «**جاء زيد وعمرو**» أو «**فعمرو**» أو «**ثم عمرو**» أو «**القوم حتى عمرو**»؛ فإنه مقصود بالحكم مع الأوّل، فلا يَصْدُقُ عليه أنه المقصود بالحكم.

و«**بلا واسطة**» مُخْرِجٌ للمعطوف عَطْفَ النَّسق في نحو: «**جاء زيد بل عمرو**»، فإنه وإن كان المقصود بالحكم، لكنَّه إنَّما يتبع بواسطة حرف العطف.

---

(١) تسميته **بدلاً** للبصريين، أمّا الكوفيون: فبعضهم سمّاه **التّرجمة والتبيين**، قاله: الأخفش، وقال ابن كيسان: يسمونه **«التكرير»**. التّصريح: ٢/ ١٥٥ .

(٢) ٦٨ سورة القلم، الآية: ٣٢ .
موطن الشّاهد: (أن يبدلنا) .
وجه الاستشهاد: مجيء فعل **يبدلنا** بمعنى يعوّضنا؛ واستشهد بهذه الآية الكريمة؛ ليشرح المعنى اللّغوي للفظة **البدل** بعد أن شرح معناها الاصطلاحي .

[١- أقسام البدل]

وأقسامه ستّة[(١)]: بدلُ كلٍّ من كلٍّ، وبدل بعض من كلٍّ، وبدل اشتمال، وبدل إضراب، وبدل نسيان، وبدل غلط.

[١- بدل الكلّ]

فبدل الكلّ نحو: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ﴾[(٢)] فالصِّراط الثَّاني هو نفس الصِّراط الأوّل.

[٢- بدل البعض]

وبدل البعض نحو: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾[(٣)] فـ«مَنْ» في موضع خفض على أنها بدل من «الناس» والمستطيعُ بعضُ الناس لا كلّهم.

[٣- بدل الاشتمال]

وبدل الاشتمال نحو: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾[(٤)] فـ «قتال» بدل من «الشهر» وليس القتال نفسَ الشهرِ ولا بعضه، ولكنَّه ملابس له لوقوعه فيه.

---

(١) زاد بعض النّحاة قسماً سابعاً، وهو بدل الكلّ من البعض؛ نحو: **جئتك غداةً، يوم الجمعة**؛ فيوم الجمعة: بدل من غداة، بدل كلّ من بعض، واستدلّوا به، بقول الشّاعر:

رحِم الله أعظُماً دفَنُوها ... بِسِجِسْتَانَ طَلْحَةَ الطَّلَحاتِ

فطلحة الطّلحات: بدل من «أعظماً»، بدل كلّ من بعض، ورُدّ بأن المراد، من الأعظم، الكلّ؛ فهو بدل كلّ من كلّ؛ واختار السيوطي إثبات هذا القسم مستدلّاً بقوله -تعالى-: ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ يَدْخُلُونَ ٱلْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ شَيْـًٔا ۝٦٠ جَنَّٰتِ عَدْنٍ﴾ [مريم: ٦٠-٦١] فجنّات عدن بدل من الجنّة؛ بدل كلّ من بعض.
حاشية يس على التّصريح: ٢/ ١٥٥ .

(٢) ١ سورة الفاتحة، الآيتان: ٦ و ٧ .
موطن الشّاهد: (الصّراط المستقيم صراط الذين).
وجه الاستشهاد: مجيء **صراط الذين** بدلًا من **الصّراط المستقيم**؛ وهو بدل كلّ من كلّ؛ لأنّ الصّراط الثاني هو الصّراط الأوّل نفسه .

(٣) ٣ سورة آل عمران، الآية: ٩٧ .
موطن الشّاهد: (النّاس . . .مَن) .
وجه الاستشهاد: مجيء مَن في موضع خفض، على أنّها بدل من النّاس؛ وهذا البدل، بدل بعض من **كلّ**؛ لأنّ المستطيع بعض النّاس لا كلّهم، كما في المتن .

(٤) ٢ سورة البقرة، الآية: ٢١٧ .
موطن الشّاهد: (الشّهر . . . قتال) .
وجه الاستشهاد: مجيء **قتال** بدلًا من **الشّهر**؛ وهذا البدل، يسمّى بدل اشتمال؛ لأنّه ملابس له وواقع فيه؛ و معلوم أنّ القتال لا علاقة له بالشّهر؛ بعضه أو كلّه، كما أوضح المؤلّف .

[٤- بدل الإضراب]

وبدل الإضراب كقوله -عليه الصَّلاة والسَّلام-: «**إنَّ الرَّجُل لَيُصَلِّي الصَّلاة مَا كُتِبَ لَهُ نِصْفُهَا ثُلُثُهَا رُبُعُهَا**»(١) إلى العُشْرِ؛ وضابِطُهُ أن يكون البدلُ والمبدَلُ منه مقصودين قصداً صحيحاً، وليس بينهما تَوَافق كما في بدل الكلّ(٢)، ولا كلّيّة وجزئية كما في بدل البعض، ولا مُلابسة كما في بدل الاشتمال.

[٥- بدل النّسيان]

وبدل النسيان كقولك: «**جاءني زيد عمرو**» إذا كنت إنما قَصَدْت زيداً أولاً، ثم تبين فسادُ قصدك فذكرت عمراً.

[٦- بدل الغلط]

وبدل الغلط كقولك: «**هذَا زَيْدٌ حِمَارٌ**» والأصلُ أنك أردت أن تقول: هذا حمار، فَسَبَقَكَ لِسَانُكَ إلى زيد؛ فرفعت الغلط بقولك: «**حمار**»، وسماه النحويون بَدَلَ الغلط، على معنى بدل الاسم الذي هو غلطٌ، ألا ترى أنَّ الحمار بدل من زيد، وأنَّ زيداً إنما ذكر غلطاً.

ويصح أن يمثِّل لهذه الأبدال الثلاثة بقولك: «**جاءني زيد عمرو**»؛ لأنَّ الأوَّل والثاني إن كانا مقصودين قصداً صحيحاً فبدلُ إضرابٍ، وإن كان المقصود إنما هو الثاني فبدل غلط، وإن كان الأوَّل قَصد أوّلاً، ثم تبين فساد قصده فبدل نسيان(٣).

---

(١) الحديث في مسند أحمد وابن حبّان عن عمار بن ياسر، ونصُّه، كما رواه أحمد: «إنَّ الرَّجل لينصرف، وما كتب له إلّا عشرُ صلاته، تسعُها، ثمنُها، سبعُها، سدُسها، خمُسها، ربُعها، ثُلثُها، نصْفُها».

(٢) إدخال **ال** على كلمتي **كلّ** و**بعض** ممّا لا يرتضيه أكثر اللغويين والنّحاة، ونصّ المؤلف نفسه في شرح قطر النّدى على امتناعه. شرح قطر الندى: ٣٠٩.

(٣) تجري الأقسام السّتة في الفعل، كما جرت في الاسم؛ كقوله -تعالى-: ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ۝٦٨ يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ﴾ فـ«يضاعف» بدل كلّ من كلّ، من «يلق»، وبدل البعض نحو: «إن تصلّ وتسجد لله يرحمك» فـ«تسجد» بدل بعض من كلّ من «تصلّ»، وبدل الاشتمال كقول الشاعر:

إنّ عليّ الله إن تبايعا … تؤخذ كرهاً أو تجيء طائعاً

فمن صفات المبايعة الأخذ كرهاً والمجيء طائعاً، وبدل الإضراب والغلط نحو: إن تطعم زيداً تكسه أكرمْك. وتجري في الجملة أيضاً، وذلك؛ كقوله -تعالى-: ﴿أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ ۝١٣٢ أَمَدَّكُم بِأَنْعَٰمٍ وَبَنِينَ﴾. التّصريح: ٢/١٦١، وأوضح المسالك: ٣/٤٠٧- ٤٠٨.

[أقسام البدل والمبدل منه]

ثم اعلمْ أنَّ البدل والمبدل منه ينقسمان بحسب الإظهار والإضمار أربعة أقسام، وذلك؛ لأنَّهما يكونان ظاهرين، ومضمرين، ومختلفين، وذلك على وجهين:

[١- إبدال الظَّاهر من المظهر]

فإبدال الظاهر من المظهر؛ نحو: «**جَاءني زَيْدٌ أخُوكَ**».

[٢- إبدال المضمر من المضمر]

وإبدال المضمر من المضمر؛ نحو: «**ضَرَبْتُهُ إيَّاهُ**» فإياه: بدل أو توكيد[1]، وأوجب ابنُ مالك[2] الثاني، وأسقط هذا القسم من أقسام البدل، ولو قلت: «**ضَرَبْتُهُ هُوَ**» كان بالاتفاق توكيداً لا بدلاً.

[٣- إبدال المضمر من الظَّاهر]

وإبدال المضمر[3] من الظاهر؛ نحو: «**ضَرَبْتُ زَيْداً إيَّاهُ**» وأسقط ابن مالك هذا القسم أيضاً من باب البدل، وزعم أنه ليس بمسموع، قال: ولو سُمع لأُعرب توكيداً لا بدلاً، وفيما ذكره نظر؛ لأنَّه لا يؤكد القويُّ بالضعيف، وقد قالت العرب: «**زَيْدٌ هُوَ الْفَاضِلُ**» وجَوَّزَ النحويون في «هو» أن يكون بدلاً، وأن يكون مبتدأ، وأن يكون فَصْلاً.

[٤- إبدال الظَّاهر من المضمر]

وإبدال الظَّاهر من المضمر فيه تفصيل، وذلك أنَّ الظَّاهر، إن كان بدلاً من

---

(١) بدل عند البصريين وتوكيد عند الكوفيين، وابن مالك.

(٢) الحاصل: إن قمت أنت، ورأيتك أنت، ومررت بكَ أنت توكيد بالاتّفاق من البصريّ والكوفيّ، ورأيتك إيّاك توكيد عند الكوفي وابن مالك لا بدل؛ خلافاً للبصريين؛ قال ابن مالك في شرح التّسهيل: «وقول الكوفيين عندي أصحّ؛ لأنّ نسبة المنصوب المنفصل من المنصوب المتّصل، كنسبة المرفوع المنفصل من المرفوع المتّصل؛ نحو: فعلت أنت، والمرفوع توكيد بالإجماع، فليكن المنصوب توكيداً؛ فالفرق بينهما تحكّم». التَّصريح: ٢/ ١٥٩.

(٣) يقرُّ ابن هشام هذا القسم هنا، وينفيه في أوضحه إذ يقول: «ولا يبدل مضمر من ظاهر ونحو: «رأيت زيداً إيّاه» من وضع النّحويين، وليس بمسموع. أوضح المسالك: ٣/ ٤٠٥.

ضمير غيبة جاز مطلقاً؛ كقوله -تعالى-: ﴿وَمَآ أَنسَىٰنِيهُ إِلَّا ٱلشَّيْطَٰنُ أَنْ أَذْكُرَهُۥ﴾[1] فـ«**أن أذكره**» بدل من الهاء في «**أنسانِيه**» بدل اشتمال، ومثله: ﴿وَنَرِثُهُۥ مَا يَقُولُ﴾[2]، وقول الشاعر[3]: [الطَّويل]

١١٧-عَلَى حَالَةٍ لَوْ أَنَّ في الْقَوْمِ حَاتماً عَلَى جُودِهِ لَضَنَّ بِالْمَاءِ حَاتِمُ

إلا أن هذا بدلُ كلٍّ من كلٍّ.

وإن كان ضميرَ حَاضِرٍ، فإن كان البدلُ بعضاً أو اشتمالاً جاز؛ نحو: «**أَعْجَبْتَنِي وَجْهُكَ**» و«**أَعْجَبْتَنِي عِلْمُكَ**» وقوله[4]: [الرّجز]

٢٣٢-أَوْعَدَنِي بِالسِّجْنِ وَالأَدَاهِمِ رِجْلِي فَرِجْلِي شَثْنَةُ الْمَنَاسِمِ[5]

فـ«**رجلي**» بدل بعض من ياء «**أوْعَدَني**»، وقوله[6]:

---

(١) سورة الكهف، الآية: ٦٣ .
موطن الشَّاهد: (أنسانيه . . . أن أذكره) .
وجه الاستشهاد: مجيء المصدر المؤوّل من (أن وما بعدها) بدلًا من «الهاء» في «أنسانيه»؛ وهذا البدل، يسمّى بدل اشتمال .

(٢) ١٩ سورة مريم، الآية: ٨٠ .
موطن الشَّاهد: (نرثه ما يقول) .
وجه الاستشهاد: مجيء (ما وما بعدها) مؤوّلة بمصدر واقع بدلًا من الهاء في «نرثه» .

(٣) مرَّ التّعليق على هذا الشّاهد، وذكر قائله، ولا شاهد فيه -هنا- على الرّواية الصّحيحة، أمّا على رواية المؤلف وكثير من النّحاة؛ ففيها شاهد على بدلية حاتم من ضمير الغيبة في قوله: جوده .

(٤) القائل هو: العديل بن الفرخ العجلي من رهط أبي النّجم، ويلقّب بالعباب، والعباب كلبٌ له لقّب به، وقيل: العباب أحد أجداده، وهو شاعر فحل، اشتهر في العصر المرواني، هجا الحجّاج، وهرب إلى قيصر الروم، فطلبه منه، فأعاده إليه، وخلّى سبيله بعد ذلك . توفي سنة ١٠٠هـ . الشعر والشعراء ١/ ٤١٣، والاشتقاق: ٢٠٨، والأغاني: ٢٠/ ١١، والخزانة: ٢/ ٣٦٧ .

(٥) **المفردات الغريبة**: أوعدني: تهدّدني بشرّ . **الأداهم**: (جمع أدهم)، وهو القيد . شثنة: خشنة غليظة . **المناسم**: جمع منسِم- بزنة مجلس- وأصله طرف خفّ البعير؛ فاستعمله في الإنسان وإنّما حَسَّنَ ذلك أنّه أراد وصف رجليه بالقوة والجلادة والصّبر على احتمال القيد .
المعنى: تهدّدني الحجّاج بالحبس، ووضع رجلي في القيد؛ ورجلي خشنة قويّة تصبر على احتمال المكروه؛ لأنّها تشبه خفّ البعير .
موطن الشَّاهد: (أوعدني . . . رجلي) .
وجه الاستشهاد: مجيء **رجلي** بدلًا من ضمير المتكلّم **الياء في أوعدني**؛ وهذا على سبيل بدل بعض من كلّ؛ وحكم هذا البدل الجواز؛ لأنّه أبدل الاسم الظّاهر **رجلي** من الضّمير الحاضر **ياء المتكلم** كما أسلفنا .

(٦) القائل هو: عدي بن زيد العبادي التميمي، شاعر من دهاة الجاهليين، كان قرويّاً من أهل =

[الوافر]

٢٣٣-ذَرِينِي إنَّ أَمْرَكِ لَنْ يُطَاعَا وَمَا أَلْفَيْتِنِي حِلْمِي مُضَاعَا[1]

ف «حلمي» بدل اشتمال من ياء «ألفيتني».

وإن كان بَدَلَ كلٍّ فإمَّا أن يَدُلَّ على إحاطة، أو لا، فإن دَلَّ عليها، جاز نحو: ﴿تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا﴾[2] وإن كان غَيْرَ ذلك، امتنع؛ نحو: «قُمْتَ زَيْدٌ» و«رَأَيْتُكَ زَيْداً» وجوّز ذلك الأخفش[3] والكوفيُّون، تمسُّكاً بقوله[4]: [البسيط]

٢٣٤-بكُمْ قُرَيْشٍ كُفِينَا كُلَّ مُعْضِلَةٍ وأَمَّ نَهْجَ الْهُدَى مَنْ كَانَ ضِلِّيلا[5]

= الحيرة، وكان ترجمان أبرويز ملك فارس، وكاتبه بالعربية، وصف لكسرى النّعمان، فولاه بعد مقتل عمرو بن هند، قيل: إنَّ شعره ليس حجّة لثقل لسانه، مات سنة ٣٥ ق .هـ . الشّعر والشعراء: ١/ ٢٢٥، والأغاني: ٢/ ١٧، والخزانة: ١/ ١٨٣، وشعراء الجاهلية: ٤٣٩ .

(١) **المفردات الغريبة: ذريني**: اتركيني . **ألفيتني**: وجدتني . **حلمي**: عقلي وأناتي . **مضاعاً**: ذاهباً، أو غير معوّل عليه .
المعنى: يخاطب امرأة قائلًا: اتركيني وشأني؛ لأنّني لن أطيع لك أمراً، وإنّك لن تجدي عقلي ضائعاً، أو هائماً؛ لتأمريني بما شئت .
موطن الشّاهد: (ألفيتني حلمي) .
وجه الاستشهاد: أبدل الشّاعر الاسم الظّاهر **حلمي** من ضمير الحاضر **ياء المتكلّم** الواقعة مفعولًا به أوّل لفعل **ألفى** بدل اشتمال؛ وحكم مجيء هذا البدل الجواز .

(٢) ٥ سورة المائدة، الآية: ١١٤ .
موطن الشّاهد: (لنا، لأوّلنا) .
وجه الاستشهاد: مجيء **أوّلنا** بدل كلّ من **لنا** وهو دالّ على الإحاطة؛ وحكم مجيئه على هذه الحال الجواز .

(٣) مرّت ترجمته .

(٤) لم ينسب البيت إلى قائل معيَّن .
المفردات الغريبة: قُريش: أشهر قبائل العرب وأشرفها من مضر؛ وأوّلها من فهر بن مالك؛ واسمه قريش ومنهم الرسول . **كفينا**: وقينا . **معضِلة**: (بكسر الضاد)، اسم فاعل من أعضل الأمر؛ إذا اشتدّ واستغلق . **أمّ**: قصد . **نهج الهدى**: طريقه . **ضلّيلا**: (بكسر الضاد وتشديد اللّام المكسورة): ضالّ جدّاً؛ بعيد الضّلال .
المعنى: يمدح الشّاعر القرشيين قائلًا: بكم يا معشر قريش، وقينا الشرّ، واستعنّا بكم في حلّ كلّ أمر عسير، وبوساطة نبيّكم- عليه الصّلاة والسّلام- قصد طريق الحقّ، ونهج نهج الهدى من كان غارقاً في الضلال .
موطن الشّاهد: (بكم قريش) .
وجه الاستشهاد: أبدل الاسم الظّاهر **قريش** من ضمير الحاضر **الكاف** المجرور محلًّا بالباء؛ وهو بدل كلّ من كلّ، ومن غير أن يدلّ على الإحاطة؛ على مذهب الكوفيين والأخفش الذين احتجوا بهذا البيت، وهو ممتنع عند الجمهور .

[أقسام البدل والمبدل منه من حيث التّعريف والتّنكير]

وكذلك ينقسمان- بحسب التعريف والتنكير- إلى معرفتين نحو: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ﴾[1]، ونكرتين؛ نحو: ﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا ۝٣١ حَدَآئِقَ﴾[2]، ومتخالفين، فإمّا أن يكون البدل معرفة والمبدل منه نكرة؛ نحو: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ۝٥٢ صِرَٰطِ ٱللَّهِ﴾[3] أو يكونا بالعكس نحو: ﴿لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ ۝١٥ نَاصِيَةٍ كَٰذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾[4]، وقول الشاعر[5]: [مشطور الرجز]

٢٣٥- إنَّ مَـعَ الْـيَـوْمِ أخَـاهُ غَـدْوَا[6]

* * *

(١) ١ سورة الفاتحة، الآيتان: ٦، ٧ .
موطن الشّاهد: (الصّراط المستقيم صراط الذين) .
وجه الاستشهاد: مجيء كلّ من البدل والمبدل منه معرفة؛ فالمبدل منه: الصراط؛ وقد عرّف **بأل**؛ وصراط البدل؛ عرّف بإضافته إلى **الذين أنعمت عليهم**؛ وحكم مجيئهما معرفتين الجواز.

(٢) ٧٨ سورة النبأ، الآيتان: ٣١، ٣٢ .
موطن الشّاهد: (مفازاً حدائق) .
وجه الاستشهاد: مجيء كلّ من البدل والمبدل منه نكرة؛ فالمبدل منه **مفازاً** نكرة، والبدل حدائق نكرة أيضاً؛ وحكم مجيئهما نكرتين الجواز .

(٣) ٤٢ سورة الشّورى، الآيتان: ٥٢، ٥٣ .
موطن الشّاهد: (صراطٍ مستقيم صراط الله) .
وجه الاستشهاد: مجيء المبدل منه **صراطٍ مستقيم** نكرة، والبدل **صراط الله** معرفة؛ وحكم مجيئهما مختلفين الجواز .

(٤) ٩٦ سورة العلق، الآيتان: ١٥ و١٦ .
موطن الشّاهد: (بالنّاصية ناصية كاذبة) .
وجه الاستشهاد: مجيء المبدل منه **النّاصية** معرفة، والبدل **ناصية كاذبة** نكرة؛ وحكم مجيئهما على هذه الحال الجواز .

(٥) لم ينسب البيت إلى قائل معين .

(٦) وقبله: لا تقلُوَاها وادلُوَاها دلوا .
المفردات الغريبة: **لا تقلُواها**: قلا الإبل قلواً، ساقها سوقاً شديداً . **ادلواها**: تقول: دلوت النّاقة، سيّرتها رويداً . **غَدْواً**: (بفتح الغين وسكون الدال) . هو الغد، والغد: أصله غدو، فحذفت منه الواو لغير علة تصريفيّة، وهو ما يسمى الحذف اعتباطاً، وقد ردها الراجز إلى الأصل .
المعنى: لا تسوقا هذه الإبل سوقاً شديداً يعجزها، بل سوقاها بلطف ولين؛ لأنَّ هذا اليوم سيتلوه أخوه في الغداة .
موطن الشّاهد: (أخاه غدواً) .
وجه الاستشهاد: أبدل النكرة **غدواً** من المعرفة **أخاه**، وحكم هذا الإبدال الجواز، كما أسلفنا .

[الخامس: عطف النّسق]

ثم قلت: الخامِسُ: **عَطْفُ النَّسق**[١]، وهو بِالْوَاوِ لمُطْلَقِ الْجَمْعِ، وبالْفَاءِ لِلْجَمْعِ والتَّرْتِيبِ والتَّعْقِيبِ، وبِثُمَّ لِلْجَمْعِ والتَّرْتِيبِ والمُهْلَةِ، وبِحَتَّى لِلْجَمْعِ والغَايَةِ، وبِأَمِ المُتَّصِلَةِ وهي: الْمَسْبُوقَةُ بهَمْزَةِ التَّسْوِيَةِ أو بِهَمْزَة يُطْلَبُ بِهَا وبِأَم التَّعْيين، وهي في غَيْرِ ذَلِكَ مُنْقَطِعَةٌ مُخْتَصَّةٌ بِالْجُمَلِ ومُرَادِفَةٌ لِـ«بَلْ»، وقَدْ تُضَمَّنُ مَعَ ذَلِكَ مَعْنَى الهَمْزَةِ، وبِأَوْ بَعْدَ الطَّلَبِ لِلتَّخْيِيرِ أو الإبَاحَةِ، وبَعْدَ الْخَبَرِ للشَّكِّ أو التَّشْكِيكِ أو التَّقْسِيمِ، وبِبَلْ بَعْدَ النَّفْيِ أو النَّهْيِ لِتَقْرِيرِ مَتْلُوِّهَا وإثْبَاتِ نَقِيضِهِ لِتَالِيهَا، كَـ«لَكِنْ»، وبَعْدَ الإثْبَاتِ والأمْرِ لنَقْلِ حُكْمِ مَا قَبْلَهَا لِمَا بَعْدَهَا، وبِلا للنَّفْيِ، وَلا يُعْطَفُ غَالِباً عَلَى ضَمِيرِ رَفْعٍ مُتَّصِلٍ، ولا يُؤَكَّدُ بِالنَّفْسِ أوْ بِالعَيْنِ إلَّا بَعْدَ تَوْكِيدِهِ بِمُنْفَصِلٍ أوْ بَعْدَ فَاصِلٍ مَا، وَلا عَلَى ضَمِيرِ خَفْضٍ إلَّا بإعَادَةِ الْخَافِضِ.

وأقولُ: معنى كون الواو لمطلق الجمع[٢]: أنها لا تَقْتَضِي ترتيباً، ولا عَكْسَهُ، ولا مَعِيَّةً، بل هي صالحة بوضعها لذلك كله[٣]؛ فمثال استعمالها في مقام الترتيب قوله -تعالى-: ﴿وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطِ﴾[٤] ومثال استعمالها في عكس الترتيب نحو: ﴿وَعِيسَىٰ وَأَيُّوبَ﴾[٥] ﴿كَذَٰلِكَ يُوحِىٓ إِلَيْكَ

---

(١) ويسميه سيبويه باب الشّركة .

(٢) هذا رأي البصريين، أمّا رأي بعض الكوفيين، وثعلب، وقطرب، والربعي، والفراء، وأبي عمرو الزاهد، والشّافعي، وهشام؛ فذهبوا جميعاً إلى أنّها للتّرتيب، والأدلّة من القرآن وشعر العرب، ليست مع هذا الرأي وإنّما تؤيد قول البصريين . التّصريح: ٢/ ١٣٥، ومغني اللبيب: ٤٦٣ .

(٣) تنفرد الواو بأنّها تعطف اسماً على اسم، لايكتفي الكلام به كـ **اختصم زيد وعمرو وتضارب زيد وعمرو واصطف زيد وعمرو وبين زيد وعمرو**؛ . . . . . لأنّ الاختصام والاصطفاف والبينيّة، من المعاني النّسبيّة التي لا تقوم إلّا باثنين فصاعداً .
شرح الشذور (تحقيق . الدقر) ٥٧٧، حا:٢ .

(٤) ٤ سورة النساء، الآية: ١٦٣ .
موطن الشّاهد: (وإسماعيل وإسحاق ويعقوب والأسباط) .
وجه الاستشهاد: مجيء **الواو** مفيدة العطف والترتيب معاً .

(٥) ٤ سورة النّساء، ، الآية: ١٦٣ .
موطن الشّاهد: (عيسى وأيوب) .
وجه الاستشهاد: مجيء الواو مفيدة العطف، من دون الترتيب؛ لأنّ عيسى متأخّر عن أيوب - عليهما السّلام - في الحقيقة .

وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ﴾[١] ﴿ٱعْبُدُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ﴾[٢] ﴿ٱقْنُتِى لِرَبِّكِ وَٱسْجُدِى وَٱرْكَعِى مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ﴾[٣]، ومثالُ استعمالها في المصاحبة نحو: ﴿فَأَنجَيْنَٰهُ وَمَن مَّعَهُۥ فِى ٱلْفُلْكِ﴾[٤].

ونحو: ﴿فَأَخَذْنَٰهُ وَجُنُودَهُۥ﴾[٥] ونحو ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ وَإِسْمَٰعِيلُ﴾[٦].

ومثالُ إفادة الفاء للترتيب والتعقيب، و«ثم» للترتيب[٧] والمهلة قوله -تعالى-: ﴿ثُمَّ أَمَاتَهُۥ فَأَقْبَرَهُۥ ﴿٢١﴾ ثُمَّ إِذَا شَآءَ أَنشَرَهُۥ﴾[٨]، فعطف الإقبار على الإماتة بالفاء، والإنشار على الإقبار بـ«ثم»؛ لأن الإقبار يعقب الإماتة، والإنشار يتراخى عن ذلك.

(١) ٤٢ سورة الشّورى، الآية: ٣ .
موطن الشّاهد: (إليك وإلى الذين من قبلك) .
وجه الاستشهاد: مجيء **الواو** مفيدة العطف من دون الترتيب، كما في الآية السّابقة .

(٢) ٢ سورة البقرة، الآية: ٢١ .
موطن الشّاهد: (الذي خلقكم والذين من قبلكم) .
وجه الاستشهاد: مجيء الواو مفيدة العطف من دون الترتيب .

(٣) ٣ سورة آل عمران، الآية : ٤٣ .
موطن الشّاهد: (لربّك واسجدي واركعي) .
وجه الاستشهاد: مجيء **الواو**» مفيدة العطف من دون الترتيب .

(٤) ٢٦ سورة الشعراء، الآية: ١١٩ .
موطن الشّاهد: (أنجيناه ومن معه) .
وجه الاستشهاد: مجيء **الواو** مفيدة معنى المصاحبة، فضلًا عن العطف .

(٥) ٢٨ سورة القصص، الآية: ٤٠ .
موطن الشّاهد: (أخذناه وجنوده) .
وجه الاستشهاد: مجيء **الواو** العاطفة مفيدة المصاحبة؛ والتقدير: أخذناه بصحبة جنوده؛ أو وأخذناه وأخذنا جنوده معاً .

(٦) ٢ سورة البقرة، الآية: ١٢٧ .
موطن الشاهد: (إبراهيمُ وإسماعيلُ) .
وجه الاستشهاد: مجيء الواو مفيدة معنى المصاحبة، كما في الآية السابقة .

(٧) وقد لا تأتي للترتيب أصلاً، وإنّما تكون بمعنى الواو لمطلق الجمع، وذلك في قوله -تعالى-: ﴿خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ ٣٩ سورة الزمر، الآية: ٦، بدليل ورودها بالواو في قوله -تعالى-: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ ٤ سورة النّساء، الآية: ١ .
التّصريح: ١/١٤٠ .

(٨) ٨٠ سورة عبس، الآيتان: ٢١، ٢٢ .
موطن الشّاهد: (أماته فأقبره ثمّ إذا شاء أنشره) .
وجه الاستشهاد: مجيء **الفاء** مفيدة العطف والتعقيب؛ لأنّ الإقبار يتبع الإماتة مباشرة في العادة. ومجيء **ثمّ** مفيدةً العطف والترتيب مع المهلة؛ لأنّ الإنشار، لا يحدث بعد الإقبار مباشرة .

ومعنى «**حتى**»[1] الغاية، وغاية الشيء: نهايَتُهُ، والمرادُ أنها تعطف ما هو نهاية في الزيادة أو القِلّةِ، والزيادة إما في المقدار الحسي؛ كقولك: «**تَصَدَّقَ فُلانٌ بالأعداد الكثيرة حتى الألوف الكثيرة**» أو في المقدار المعنوي؛ كقولك: «**مَاتَ النَّاسُ حتى الأنْبِيَاءُ**» وكذلك القلة تكون تارة في المقدار الحسّي؛ كقولك: «**اللَّهُ - سبحانه وتعالى - يُحْصِي الأشْيَاء حتى مَثَاقِيلَ الذرِّ**»، وتارةً في المقدار المعنوي؛ كقولك: «**زَارَنِي النَّاسُ حتى الْحَجَّامُونَ**».

و«**أَمْ**» على قسمين: متصلة، ومنقطعة، وتُسمَّى أيضاً منفصلة.

فالمتصلة هي: المسبوقة إمّا بهمزة التسوية، وهي الداخلة على جملة يصحُّ حلولُ المصدر محلَّها؛ نحو: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾[2] ألا ترى أنه يصح أن يقال: سواء عليهم الإنذار وعَدَمُه، أو بهمزة يُطْلَبُ بها وبـ«**أم**» التعيين؛ نحو: «**أَزَيْدٌ في الدَّارِ أَمْ عَمْرٌو**» وسُمِّيت «**أم**» في النوعين متصلة؛ لأنَّ ما قبلها، وما بعدها لا يُسْتَغْنَى بأحدهما عن الآخر.

والمنقطعة ما عدا ذلك، وهي بمعنى «**بَلْ**»، وقد تتضمَّن مع ذلك معنى الهمزة، وقد لا تتضمَّنه؛ فالأول نحو: ﴿أَمِ اتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ﴾[3]؛ أي: بل أتَّخذَ، بهمزة مفتوحة مقطوعة للاستفهام الإنكاري، ولا يصحُّ أن تكون في

---

(١) خالف في **حتّى** الكوفيون، فعندهم لا يكون **حتّى** حرف عطف، بل هو حرف ابتداء، ويقدّرون لما بعده عاملاً، مثل العامل فيما قبله، فنحو: قدم الحجّاج حتّى المشاة؛ تقديره عندهم: قدم الحجّاج حتى قدم المشاة، على أنَّ العطف بـ **حتى** قليل عند البصريين، ومع ذلك فله عندهم أربعة شروط؛ أحدها: كون المعطوف اسماً، والثّاني: كونه ظاهراً، فلا يجوز **قام النّاس حتى أنا**، والثّالث: كونه بعضاً من المعطوف عليه؛ إمّا بالتّحقيق؛ نحو: **أكلت السمكة حتى رأسَها** أو بالتأويل؛ كقول الشّاعر:

ألقى الصّحيفة كي يخفّف رحلَهُ والزّادَ حتّى نعلَه ألقاها

الرابع: كونه غاية في زيادة حسيّة؛ نحو: **فلان يهب الأعداد الكثيرة حتى الألوف**، أو معنوية؛ نحو: **مات النّاس حتى الأنبياء**، أو في نقص كذلك؛ نحو: **المؤمن يجزى بالحسنات حتى مثقال الذّرّة** . التّصريح: ٢/ ١٤١، ومغني اللبيب: ١٧١، وأوضح المسالك: ٣/ ٣٥٤ .

(٢) ٢ سورة البقرة، الآية: ٦، و ٣٦ سورة يس، الآية: ١٠ .
موطن الشّاهد: (أأنذرتهم أم لم تنذرهم) .
وجه الاستشهاد: مجيء **أم** مسبوقة بهمزة التّسوية في **أأنذرتهم**؛ ولهذا، سمّيت متّصلة؛ لأنّ ما قبلها وما بعدها لا يستغنى بأحدهما عن الآخر .

(٣) ٤٣ سورة الزّخرف، الآية: ١٦ .
موطن الشّاهد: (أم اتّخذوا) .
وجه الاستشهاد: مجيء **أم** منقطعة بمعنى **بل**؛ لأنّ الهمزة المقترنة بها تفيد الاستفهام الإنكاري؛ لما ذكره المؤلف في المتن .

التقدير مجرَّدة من معنى الاستفهام المذكور، وإلّا لزم إثباتُ الاتخاذِ المذكور، وهو مُحال، والثاني كقوله -تعالى-: ﴿هَلْ يَسْتَوِي ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ﴾(١) أي: بل هل تستوي، وذلك لأنَّ «أم» اقترنت بـ«هل»؛ فلا حاجة إلى تقديرها بالهمزة.

و«أو» لها أربعة معان؛ **أحدها**: التَّخيير؛ نحو: ﴿فَكَفَّٰرَتُهُۥٓ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَٰكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾(٢) **والثَّاني**: الإباحة، كقوله تعالى-: ﴿وَلَا عَلَى ٱلْأَعْرَجِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى ٱلْمَرِيضِ حَرَجٌ وَلَا عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ أَن تَأْكُلُوا۟ مِنۢ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ ءَابَآئِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أُمَّهَٰتِكُمْ﴾(٣)، وهذان المعنيان لها إذا وقعت بعد الطلب، **والثَّالث**: الشكّ؛ نحو: ﴿لَبِثْنَا يَوْمًا﴾(٤)، **والرَّابع**: التشكيك(٥)، وهو الذي يُعَبَّر عنه بالإبهام؛ نحو: ﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾(٦)، وهذانِ المعنيانِ لها إذا وقعت بعد الخبر.

---

(١) ١٣ سورة الرعد، الآية: ١٦ .
موطن الشَّاهد: (هل يستوي . . . أم هل تستوي . .) .
وجه الاستشهاد: مجيء **أم** منقطعة بمعنى **بل** من دون أن تقترن بالهمزة؛ لأنَّها اقترنت بـ هل كما في المتن .

(٢) ٥ سورة المائدة، الآية: ٨٩ .
موطن الشَّاهد: (أو كِسْوتهم أو تحرير رقبة) .
وجه الاستشهاد: مجيء **أو** حرف عطف مفيداً للتخيير؛ لأنه يجوز الإطعام، أو الكسوة، أو التّحرير، باتّفاق .

(٣) ٢٤ سورة النّور، الآية: ٦١ .
موطن الشَّاهد: (من بيوتكم أو بيوت آبائكم، أو بيوت أمّهاتكم) .
وجه الاستشهاد: مجيء **أو** حرف عطف يفيد الإباحة؛ لأنَّ الآية تبيح للمؤمن أن يأكل من البيوت المذكورة باتّفاق .

(٤) ٢٣ سورة المؤمنون، الآية: ١١٣، و١٨ سورة الكهف، الآية: ١٩ .
موطن الشَّاهد: (يوماً أو بعض يوم) .
وجه الاستشهاد: مجيء **أو** حرف عطف يفيد الشَّكّ .

(٥) وتأتي **أو** أيضاً للتفصيل؛ نحو قوله -تعالى-: ﴿كُونُوا۟ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ﴾ وتأتي للتقسيم؛ نحو: الكلمة: اسم أو فعل أو حرف، والإضراب عند الكوفيين وأبي علي، حكى الفرّاء: **اذهب إلى زيد أو دع ذلك، فلا تبرح اليوم** وبمعنى الواو عند الكوفيين، وذلك عند أمن اللّبس، كقول حميد بن ثور الهلالي:

قوم إذا سمعوا الصَّريخ رأيتَهم ... ما بينَ مُلجمِ مُهرِه أو سَافعِ

والسّافع: القابض بناصية مهره . التَّصريح: ٢/ ١٤٥، ومغني اللبيب: ٨٧ .

(٦) ٣٤ سورة سبأ، الآية: ٢٤ .
موطن الشَّاهد: (وإنّا أو إياكم لعلى هدًى أو في ضلال) . =

وأمّا «**بل**» فيعطف بها بعد النفي، أو النهي، ومعناها حينئذ: تقريرُ ما قبلها بحالِهِ، وإثباتُ نقيضه لما بعدها؛ نحو: «**مَا جَاءني زَيْدٌ بَلْ عَمْرٌو**»، و«**لا يَقُمْ زَيْدٌ بَلْ عَمْرٌو**» وبعد الإثبات أو الأمر، ومعناها حينئذ: نَقْلُ الحكم الذي قبلها للاسم الذي بعدها، وجَعْلُ الأوَّل كالمسكوت عنه.

وأمّا «**لكن**»[١] فلا يعطف بها إلّا بعد النَّفي أو النَّهي، ومعناها كمعنى «**بل**»، وعن الكوفيين جواز العطف بها بعد الإثبات قياساً على «**بل**»، وأباهُ غيرهم؛ لأنه لم يُسْمَع.

وأمّا «**لا**»[٢] فإنَّها لنفي الحكم الثابتِ لما قبلها عمّا بعدها؛ فلذلك، لا يعطف بها إلّا بعد الإثبات، وذلك؛ كقولك: «**جَاءَني زَيْدٌ لا عَمْرٌو**».

ومثالُ العطف على الضّمير المرفوع المتصل بعد التوكيد[٣] ﴿لَقَدْ كُنتُمْ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمْ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾[٤]، ومثالُه بعد الفصل بالمفعول ﴿يَدْخُلُونَهَا وَمَن صَلَحَ﴾[٥]،

= وجه الاستشهاد: مجيء **أو** مفيدة معنى العطف والتّشكيك، أو الإبهام؛ ومعلوم أنَّ **أو** وقعت بعد الخبر **لعلى هدى**، كما هو واضح، وهو شرط في مجيئها مفيدة الإبهام.

(١) هي عاطفة عند سيبويه وموافقيه بشروط: إفراد معطوفها، وأن تسبق بنفي أو نهي، وألّا تقترن بالواو؛ نحو: **ما مررت برجل صالح لكن طالح**، ونحو: **لا يقم عليّ لكن عمرو** و**لكن** حرف ابتداء إن تلتها جملة كقول زهير:

إنَّ ابنَ ورقاءَ لا تُخشى بوادِرُه لكنْ وقائعُهُ في الحرب تُنتَظرُ

أو تلت واواً نحو: (ولكن رسول الله)؛ أي: ولكن كان رسولَ الله. التَّصريح: ٢/١٤٦، ومغني اللبيب: ٣٨٥.

(٢) للعطف بـ«**لا**» ثلاثة شروط: إفراد معطوفها، وأن تسبق بإيجاب، أو أمر؛ نحو: هذا عالم لا جاهل، وأكرم خالداً لا بكراً، وألّا يصدق أحد متعاطفيها على الآخر، فلا يجوز جاءني رجل لا زيد؛ لأنَّ الرجل يصدق على زيد، بخلاف جاءني رجل لا امرأة. التَّصريح: ٢/١٤٩، ومغني اللبيب: ٣١٣.

(٣) سواء كان التّوكيد لفظيّاً، كما مثّل، أومعنويّاً، بلفظ من ألفاظ المعنويّ؛ ومن ذلك قول الشاعر:

ذعرتم أجمعون ومن يليكم برؤيتنا وكنّا الظّافرينا

(٤) ٢١ سورة الأنبياء، الآية: ٥٤.

موطن الشّاهد: (كنتم أنتم وآباؤكم).

وجه الاستشهاد: مجيء **الواو** عاطفة **آباؤكم** على الضّمير المتّصل في **كنتم** بعد أن أكّد الضّمير المتصل بـ **أنتم**. وحكم هذا العطف الجواز.

(٥) ١٣ سورة الرّعد، الآية: ٢٣.

موطن الشّاهد: (يدخلونها ومَنْ صلح).

وجه الاستشهاد: مجيء «الواو» عاطفة **مَنْ** على الضّمير المتّصل «الواو» في «يدخلون» بعد أن =

فـ«مَنْ» عطف على الواو من «**يدخلونها**» وجاز ذلك للفَصْلِ بينهما بضمير المفعول[١]، ومثالُ العطف من غير توكيد ولا فصل قولُ النبي: «**كُنْتُ وأبو بكر وعُمَرُ**»، و«**فَعَلْتُ وأبُو بَكْر وعُمَر**»[٢] وقول بعضهم: «**مَررْتُ بِرَجُل سواءٍ والعَدَمُ**» فـ«**سواء**» صفة لرجل، وهو بمعنى مُسْتَوٍ، وفيه ضمير مستتر عائد على رجل، و«**العَدَمُ**» معطوف على ذلك الضّمير، ولا يقاسُ على هذا، خلافاً للكوفيين[٣].

ومثال العطف على الضمير المخفوض بعد إعادة الخافض قوله -تعالى-: ﴿**فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ**﴾[٤] ﴿**قُلِ ٱللَّهُ يُنَجِّيكُم مِّنْهَا وَمِن كُلِّ كَرْبٍ**﴾[٥] ﴿**وَعَلَيْهَا وَعَلَى ٱلْفُلْكِ**

= فصل بينهما بـ«ها» الواقعة في محل نصب مفعولًا به؛ وحكم هذا العطف الجواز.

(١) زاد المؤلف في أوضحه: الفصل بـلا بين العاطف والمعطوف نحو: ﴿مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾ أوضح المسالك: ٣/ ٣٩٠.

(٢) الحديث في البخاري ولفظه عن ابن عباس -رضي الله عنهما- قال: إنّي لواقف في قوم ندعو الله لعمر بن الخطاب، وقد وضع سريره من خلفي، إذا رجل مرفقه على منكبي يقول: رحمك الله إني كنت لأرجو أن يجعلك الله مع صاحبيك؛ لأني كثيراً ما كنت أسمع رسول الله ﷺ يقول: كنت وأبو بكر وعمر، وانطلقت وأبو بكر وعمر. قال ابن عباس: فالتفت فإذا هو عليُّ بن أبي طالب.

(٣) لأنَّ مذهب الكوفيين، يجوّز العطف على الضّمير المرفوع بارزاً كان أو مستتراً، منفصلًا كان أو متّصلًا، مع الفصل بينه وبين المعطوف، ومن غير فصل؛ واستدلوا على ذلك بقول العرب الموثوق بعربيّتهم؛ ومنه ما حكاه سيبويه من قولهم: «مررت برجل سواء والعدمُ»؛ برفع «العدمُ» معطوفاً على الضّمير المستتر في «سواء»؛ لأنّه بمعنى اسم الفاعل، ومن ذلك قول عمر بن أبي ربيعة المخزومي:

قلت إذ أقبلت وزهرٌ تهادى ... كنعاج الفلا تعسّفن رملا

فقوله: **زهرٌ** معطوف على الضّمير المرفوع المستتر في **أقبلَت**؛ والتقدير أقبلت هي وزهر؛ ومنه أيضاً قول جرير:

ورجا الأُخيطِلُ من سَفَاهَةِ رأيه ... ما لم يكنْ وأبٌ له لينالا

فقوله: **وأب** معطوف بالواو على الضمير المستتر المرفوع في **يكن**؛ والتقدير: يكن هو وأبٌ له...

(٤) ٤١ سورة فصلت، الآية: ١١.
موطن الشّاهد: (فقال لها وللأرض).
وجه الاستشهاد: عطف **الأرض** على الضمير المخفوض **ها** بالواو بعد إعادة الخافض **اللّام**.

(٥) ٦ سورة الأنعام، الآية: ٦٤.
موطن الشّاهد: (منها ومن كل).
وجه الاستشهاد: عطف **كل** على الضّمير المتصل المخفوض **ها**؛ فأعاد الخافض «**من**» كما هو واضح.

تُحۡمَلُونَ﴾[١] ولا يجب ذلك[٢] خلافاً لأكثر البصريين؛ بدليل قراءة حمزة[٣] -رحمه الله -: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامِ﴾[٤] بخفض «الأرحام»، وحكاية قطرب[٥]: «ما فيها غَيْرُهُ وفَرَسِهِ».

* * *

[تابع المنادى]

ثم قلت: فصل- وإذا أُتْبِعَ المُنَادى بِبَدَلٍ أَوْ نَسَقٍ مُجَرَّدٍ مَنْ «ألْ» فَهُوَ كالمُنَادى المُسْتَقِلّ مُطْلَقاً، وتابعُ المنادى المبني غَيْرَهما يُرْفَعُ أَوْ يُنْصَبُ؛ إلَّا تابعَ «أيِّ» فَيُرْفَعُ، وإلَّا التَّابعَ المُضافَ المُجَرَّدَ مِنْ «أل» فَيُنْصَبُ كَتابعِ المعرب.

[أحكام تابع المنادى]

وأقول: لتوابع المنادى أحكام تخصُّها؛ فلهذا، أفْرَدْتُهَا بفصل.

والحاصل أنَّ التابع إذا كان بدلاً، أو نسقاً مجرّداً من «أل» فإنه يستحقُّ حينئذ ما يستحقُّه لو كان منادى؛ تقول في البدل: «يا زيدُ كُرزُ» بالضم، كما تقول: «يا كرزُ» وكذلك: «يا عبدَ اللّهِ كرزَ» وفي النَّسَق: «يا زيدُ وخالدُ» بالضم، كما تقول: «يا

---

(١) ٢٣ سورة المؤمنون، الآية: ٢٢ .
موطن الشَّاهد: (عليها وعلى الفلك) .
وجه الاستشهاد: عطف **الفلك** على الضّمير المتَّصل المجرور «ها» المجرور بـ **على** فأعاد حرف الجرّ نفسه بعد الواو، كما هو واضح .

(٢) وفاقاً ليونس والأخفش والكوفيين، وهو رأي المؤلِّف -هنا- وفي أوضح المسالك: ٣/ ٣٩٢ .

(٣) مرَّت ترجمته .

(٤) ٤ سورة النّساء، الآية: ١ .
أوجه القراءات: قرأ حمزة بخفض الميم في **الأرحام**، وقرأ الباقون بالنّصب .
النشر: ٢/ ٢٣٩، والإتحاف: ١٨٥ .
موطن الشَّاهد: (به والأرحام) .
وجه الاستشهاد: عطف **الأرحام** على الضّمير المتّصل المجرور بالباء، من دون إعادة الخافض - على قراءة الخفض- وحكم هذا العطف المنع عند البصريين وسيبويه؛ وللآية أوجه أخرى - على قراءة النصب- ولا شاهد فيها . انظر المشكل: ١/ ١٧٧ .

(٥) مرَّت ترجمته .

خالدُ» وكذلك: «**يا عبدَ اللّهِ وخالدُ**» لا فرق بين البابين المذكورين بين كون المنادى معرباً أو مبنياً.

وإن كان التابع غير بدلٍ ونَسَق مجرّد من «**أل**» فإن كان المنادى مبنياً فالتابع له ثلاثة أقسام؛ ما يجب رفعه، وما يجب نصبه، وما يجوز فيه الوجهان:

فالواجب رفعه: نعتُ «**أيّ**» نحو: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْإِنسَٰنُ﴾[1] ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾[2] وعن المازني[3] إجازة نصبه، وأنّه قرئ: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ﴾[4] [الكفارين]، وهذا إن ثَبَتَ فهو من الشذوذ بمكان.

والواجب نصبُه: التابعُ المضاف؛ مثاله في النعت نحو: «**يا زيدُ صاحِبَ عَمْرو**» ومثاله في التوكيد: «**يا تميمُ كُلَّهُمْ**» أو «**كلَّكُمْ**» ومثاله في البيان: «**يا زيد أبا عبد الله**».

والجائز فيه الوجهان: التابعُ المفردُ؛ نحو: «**يا زيدُ الفاضلُ، والفاضلَ**» و«**يا تميمُ أجمعُونَ، وأجمعِينَ**» و«**ياسعيدُ كُرزٌ، وكُرزاً**» قال ذو الرُّمَّة:

٢٣١- لَقَائِلٌ يَا نَصْرُ نَصْرٌ نَصْراً[5]

وإن كان المنادى معرباً تعيّن نصبُ التَّابع؛ نحو: «**يا عبدَ الله صاحِبَ عَمْرو**» و«**يا بني تميم كُلَّهُمْ**» و«**يا عبدَ اللّهِ أبا زيدٍ**».

وإذا وجب نصب المضاف التابع للمبنيّ، فنصبه تابعاً لمعرب أحقُّ، قال الله

---

(١) ٨٢ سورة الانفطار، الآية: ٦ .
موطن الشّاهد: (يا أيّها الإنسانُ) .
وجه الاستشهاد: مجيء **الإنسان** صفةً لـ **أيّ**؛ فهو مرفوع مثل **أيّ** المبنيّة على الضمّ؛ وحكم رفع الصفة- هنا- الوجوب؛ خلافاً للمازنيّ الذي أجاز نصبه .

(٢) ٤ سورة النّساء، الآية: ١ .
موطن الشّاهد: (يا أيُّها النَّاس) .
وجه الاستشهاد: مجيء **النّاس** صفة لـ **أيّ**؛ فوجب رفعها، كما في الآية السّابقة .

(٣) تقدَّمت ترجمته .

(٤) ١٠٩ سورة الكافرون، الآية: ١ .
موطن الشّاهد: (أيّها الكافرين) .
وجه الاستشهاد: على قراءة النّصب- يكون **الكافرين صفة لأيّ** منصوبة على المحلّ؛ لأنّ محلّ **أي** النّصب على النّداء، فالصفة نصبت بالعطف على محل **أيّ** لا على لفظها .

(٥) مرّ التّعليق عليه .

-تعالى-: ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾[1] فـ«**فاطر**»: صفة لاسم الله -سبحانه-، وزعم سيبويه أنه نداءٌ ثانٍ حُذِفَ منه حرف النداء؛ لأن المنادى الملازم للنداء، لا يجوز عنده أن يوصف، وكلمة «**اللهمَّ**» لا تستعمل إلَّا في النِّداء.

* * *

(١) ٣٩ سورة الزّمر، الآية: ٤٦ .
موطن الشّاهد: (اللّهمّ فاطرَ) .
وجه الاستشهاد: مجيء **فاطر** صفة لاسم الله -تعالى-؛ فوجب نصبها؛ لأنّها مضافة إلى السّموات، وأمّا سيبويه، فيرى أن: **فاطرَ** منادى مضاف؛ لحرف نداء محذوف؛ والتقدير: يا فاطرَ...

[باب موانع الصّرف]

ثمّ قلت: باب مَوَانِعُ الصَّرفِ تِسْعَةٌ يَجْمَعُهَا قولُهُ:

اجْـمَـعْ وَزِنْ عَـادِلاً أَنِّـثْ بِـمَـعْـرِفَـةٍ رَكِّبْ وَزِدْ عُجْمَةً فالْوَصْفُ قد كمُلاَ(١)

فالتَّأنيثُ بالألفِ كـ«بُهمى» وصَحْرَاءَ، والجَمْعُ المُمَاثِلُ لِمسَاجِدَ ومَصَابِيحَ، كلٌّ مِنْهُمَا يَسْتَقِلُّ بالمَنْعِ، والبَوَاقِي مِنْهَا مَا لا يُمْنَعُ إلّا مَعَ العَلَمِيَّة، وهو التَّأنيثُ: كفاطمَةَ وطَلْحَةَ وزَيْنَبَ؛ ويَجُوزُ في نحو: هِنْدٍ وَجُهَانٍ، بِخلَاف نحو: سَقَرَ وبَلْخَ وَزَيْدَ لامْرأة، والتَّرْكِيبُ المَزْجِيُّ: كَمَعْدِ يكَرِبَ، والعُجْمَةُ: كإِبْرَاهِيمَ وَمَا يمْنَعُ تَارَةً مَعَ العَلَمِيَّةِ وأُخْرَى مَعَ الصِّفَةِ، وهو العَدْلُ: كعُمَرَ وزُفَرَ، وكَمَثْنَى وثُلاثَ وأُخَرَ مُقَابِلَ آخرِينَ، والوَزْنُ: كأَحْمَدَ وأحمَرَ، والزِّيَادَةُ: كعُثْمَانَ وغَضْبَانَ، وشَرْطُ تأثِيرِ الصِّفَةِ أصالَتُهَا وعَدَمُ قَبُولها التَّاء، فأرنَبٌ وصَفْوَانٌ بمعنى ذَلِيلٍ وقَاسٍ ويَعْمَلٌ ونَدْمَانٌ مِنَ المُنَادَمَةِ مُنْصَرفة. وشَرْطُ العُجْمَةِ كَوْنُ عَلَمِيَّتِهَا في العَجَمِيَّةِ والزِّيَادَةُ عَلَى الثَّلاثَةِ، فَنوحٌ مُنْصَرِفٌ، وشَرْطُ الوَزْنِ اختِصَاصُهُ بالفِعْلِ: كشَمَّرَ وَضُرِبَ عَلَمَيْنِ، أوْ افْتِتَاحُهُ بزيادة هِيَ بالْفِعْلِ أوْلَى: كأحْمَرَ وكأَفْكَلَ عَلَماً.

وأقول: الأصل في الأسماء أن تكون منصرفة- أعني مُنَوَّنة تنوين التَّمكين. وإنّما تخرج عن هذا الأصل، إذا وُجد فيها علّتان من عللٍ تسع، أو واحدة منها تقوم مقامهما، والبيت المنظوم لبعض النحويين، وهو يجمع العلل المذكورة إما بصريح اسمها أو بالاشتقاق.

والذي يقوم مقام علّتين شيئان: التأنيث بالألف، مقصورة كانت كبُهمَى(٢) أو

---

(١) هذا البيت لبهاء الدّين بن النَّحّاس النَّحوي، وقبله قوله:

مـوانـعُ الـصَّـرفِ تـسـعٌ إن أردت بـهـا عـونـاً لـتـبـلُـغَ فـي إعـرابـكَ الأمـلَا

(٢) البُهْمَى: نبت معروف يطلق للواحد والجميع؛ وواحدته: بهاء، قال أبو حنيفة الدِّينَوري: هي خير أحرار البقول رطباً ويابساً .

ممدودة كصحراء، والجمع الذي لا نَظيرَ له في الآحاد[1] أي: لا مفرد على وزنه- وهو: مَفَاعِلُ كمَسَاجِدَ، ومفاعيلُ كمصابيح ودنانيرَ، وإنَّما مثلت المقصورة ببُهْمَى دون حُبْلَى، وللممدودة بصحراء دون حمراء؛ لئلاَّ يُتوهَّم أنَّ المانعَ الصفةُ وألف التأنيث، كما توهّم بعضهم.

وما عدا هاتين العلَّتين لا يؤثر إلَّا بانضمام على أخرى له، ولكنْ يشترط في التأنيث والتركيب والعجمة أن تكون العلّة الثانية المجامعة لكل منهنَّ العَلَمية؛ ولهذا، صرفت صَنْجَةٌ[2] وقائمةٌ، وإن وجد فيهما علّة أخرى مع التأنيث، وهي العجمة في صنجة، والصفة في قائمة، وما ذاك إلَّا لأنَّ التأنيث والعجمة لا يمنعان إلَّا مع العلميَّة، وكذلك أذربيجان -اسم لبلدة- فيه العَلَمية والعجمة والتركيب والزيادة، قيل: وعلَّة خامسة وهي التأنيث؛ لأنَّ البلدة مؤنثة، وليس بشيء؛ لأنا لا نعلم هل لحظوا فيه البقعة أو المكان، ولو قُدِّر خُلُوُّه من العَلَمية؛ وجب صرفه؛ لأنَّ التأنيث والتركيب والعجمة شرط اعتبار كلٍّ منهنَّ العَلَميةُ كما ذكرنا، والألف والنُّون إذا لم تكن في صفة كسَكْرَان، فلا تمنع إلَّا مع العَلَمية كسَلْمَان، ولا وصفية في أذربيجان؛ فتعيَّنت العلمية، ولا عَلَميّة إذا نكّرته؛ فوجب صرفه.

ومثَّلت للتَّأنيث بفاطمة وطلحة وزينب؛ لأبيِّن أنَّه على ثلاثة أقسام: لفظيّ ومعنويّ، ولفظيّ لا معنويّ، ومعنويّ لا لفظيّ.

وأمّا بقية العلل؛ فإنها تمنع تارة مع العَلَمية وتارة مع الصفة.

مثالُ العدل مع العلميَّة: عُمَرُ وزُفَرُ وزُحَلُ وجُمَحُ ودُلَفُ؛ فإنّها معدولة عن عامر وزافر وزاحل وجامح ودالف، وطريق معرفة ذلك أن يُتَلقَّى من أفواههم ممنوع الصرف، وليس فيه مع العلمية علةٌ ظاهرة؛ فيحتاج حينئذ إلى تكلّف دَعْوى العدل فيه.

ومثالُهُ مع الصفة: أُحَاد ومَوْحَد، وثُنَاء ومَثْنَى، وثُلاث ومَثْلَث، ورُبَاع ومربع[3]؛ فإنها معدولة عن واحد واحد، واثنين اثنين، وثلاثة ثلاثة، وأربعة

(١) وضابطه: ما كان بعد ألف تكسيره حرفان أو ثلاثة أوسطها ساكن، فيشمل دوابّ، فإن أصله **دوابب**، فكان هذا الجمع فيه فرعيّة اللفظ بخروجه عن صيغ الآحاد، وفرعيّة المعنى بالدلالة على الجمعية؛ فاستحقَّ المنع من الصَّرف .

(٢) وهي اسم لما يوزن به، وهي بفتح الصّاد، أو كسرها .

(٣) اقتصر في التّمثيل إلى رُباع؛ لأنّ هذا هو المتّفق عليه، وفي الباقي إلى العشرة على الأصحّ . التَّصريح: ٢/ ٢١٤ .

أربعة؛ قال -تعالى-: ﴿أُوْلِىٓ أَجْنِحَةٍ مَّثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾[١] فهذه الكلمات الثلاث مخفوضة؛ لأنها صفة لأجنحة[٢]، وهي ممنوعة الصرف؛ لأنها معدولة عمَّا ذكرنا؛ فلهذا؛ كان خفضها بالفتحة، ولم يظهر ذلك في مثنى؛ لأنّه مقصور، وظهر في ثُلاث ورُبَاع؛ لأنَّهما اسمان صحيحا الآخر، ومن ذلك «**أُخَرُ**» في نحو قوله -تعالى-: ﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾[٣] فأُخَر: صفة لأيام وهي معدولة عن آخَرَ - بفتح الهمزة والخاء وبينهما ألف- لأنّها جمع «**أخرى**» أنثى «**آخَرَ**» بالفتح، وقياسُ «**فُعْلَى أفْعَلَ**» أن لا تستعمل إلَّا مضافة إلى معرفة، أو مقرونة بلام التَّعريف، فأما ما لا إضافة فيه، ولا لام فقياسُهُ أفعلُ كأفضل، تقول: «**هندٌ أفضلُ**» و«**الهندات أفضل**» ولا تقول فُضْلَى ولا فُضّل، فأما «**أُخَرُ**» فصفة معدولة؛ فلهذا، خفضت بالفتحة، فإن كانت «**أُخَرُ**» جمع «**أخرى**» أنثى «**آخِرِ**»- بكسر الخاء- فهي مصروفة؛ تقول: «**مررتُ بأوَلٍ وأُخَرٍ**» بالصرف، إذ لا عَدْلَ هنا.

ومثال الوزن مع العلمية: أحْمَدُ ويزيدُ ويشكُرُ، ومع الصفة أحْمَرُ وأفْضَلُ، ولا يكون الوزن المانع مع الصفة إلَّا في أفعلَ، بخلاف الوزن المانع مع العلمية.

ومثال الزيادة مع العلمية: سَلْمَانُ وعِمْرَانُ وعُثْمَانُ وأصْبَهَانُ، ومثالها مع الصِّفة: سَكْرَان وغَضْبَان، ولا تكون الزيادة المانعة مع الصفة إلَّا في فَعلانَ، بخلاف الزيادة المانعة مع العلمية، ويشترط لتأثير الصفة أمران؛ **أحدهما**: كونها أصلية، فيجب الصرف في نحو قولك: «**هذا قلبٌ صَفْوَانٌ**» بمعنى قاسٍ، و«**هذا رَجُلٌ**

---

(١) ٣٥ سورة فاطر، الآية: ١ .
موطن الشَّاهد: (مثنى وثلاثَ ورباعَ) .
وجه الاستشهاد: مجيء الأعداد المذكورة ممنوعة من الصّرف؛ لأنّها معدولة عن اثنين اثنين، وثلاثة ثلاثة، وأربعة أربعة؛ كما جاء في المتن .

(٢) ولا تستعمل هذه الألفاظ إلَّا نعوتاً مثل: أُلي أجنحة ... الآية، أو أحوالًا؛ مثل: ﴿فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾، أو أخباراً؛ مثل: (صلاة الليل مثنى مثنى) . التصريح: ٢/ ٢١٤ .

(٣) ٢ سورة البقرة، الآيتان: ١٨٤- ١٨٥ .
موطن الشَّاهد: (من أيَّامٍ أُخَر) .
وجه الاستشهاد: مجيء أُخَر صفة لأيّام المجرورة؛ فوجب أن تكون مجرورة مثلها، غير أنَّ علامة جرّها الفتحة؛ لأنَّ أُخَر ممنوع منَ الصَّرف؛ لأنَّه معدول عن آخَر .

أرْنَبٌ» بمعنى ذليلٍ؛ أي: ضعيف، **والثَّاني**: عدم قبولها التاء[١]؛ ولهذا، انصرف نحو: نَدْمَانٍ وأرْمَلٍ؛ لقولهم نَدْمانة وأرْمَلَة؛ قال الشاعر[٢]: [الوافر]

٢٣٦-وَنَدْمَانٍ يَزِيدُ الكَأْسَ طِيباً سَقَيْتُ وَقَدْ تَغَوَّرَتِ النُّجُومُ[٣]

---

(١) لم يأتِ على **فعلان** الذي مؤنثه **فعلانة** إلّا ألفاظ معدودة: جمعها منظومة مع تفسير معانيها شارح الألفية الأندلسي:

كلّ فعلان فهو أنشاه فعلى غير وصف النّديم بالنّدمان
ولذي البطن جاء خَيلان أيضاً ثم دخنان للكثير الدّخان
ثمّ سَيفان للطّويل وصوجا ن لذي قُوةٍ على الحملان
ثم صَحيان إن حوى اليوم صحواً ثم سخنان وهو سخن الزّمان
ثم موتان للضّعيف فؤاداً ثم عَلّان وهو ذو النّسيان
ثم قشوان للّذي قلّ لحماً ثم نصران جاء في النّصراني

وزاد الصّبان:

ولذي الألية الكبيرة أليا ن وخَمصان جاء في الخُمصان

وزاد المرادي:

ثم مصّان للّئيم وفي لحـ ـيان رحمن يفقد النوعان

والخمصان: ضامر البطن؛ وفيه لغتان: الضمّ والفتح، وكل منهما، يؤنّث بالتّاء، والأسماء المذكورة آنفاً كلّها مصروفة؛ لأنّ فعلان فيها مؤنثه فعلانة، وما عداها فهو ممنوع من الصَّرف؛ لأنَّ مؤنثها فعلى، والمراد بالنّدمان- هنا- النَّديم ولو أراد به معنى النَّدم؛ لكان مؤنثه ندمى فيمنع من الصَّرف . هذا كله فيما أتى على وزن **فعلان مع الصفة**، أمَّا ما أتى على وزن أفعل من الصفة كأحمر فشرطها -كما ذكر المؤلّف- عدم **قبولها التاء**؛ أي: ألّا يكون مؤنثها بالتاء، مثل: **أرمل** مؤنثه أرملة؛ فهذا، يصرف، ومؤنث الممنوع من الصرف، يأتي على وزن أفعل ومؤنثه فعلاء **كأشهل وشهلاء وأحمر وحمراء** أو فعلى بالضم مؤنث لأفعل التفضيل أو لا مؤنث له أصلًا؛ مثل: **آدر**، فهذه الثلاثة لا تصرف للوصف الأصلي، وهو فرعية المعنى، ووزن الفعل؛ وهو فرعية اللفظ . انظر حاشية الصبان: ٣/ ٢٣٢-٢٣٣ .

(٢) هو البرج بن جلاس، وقيل الخلاس، وقيل: مسهر بن الأرت الطّائي، شاعر من معمَّري الجاهلية، اختار أبو تمام في حماسته أبياتاً من شعره، مات سنة ٣٤ ق هـ . الأعلام: ٢/ ٤٦، والتبريزي: ١/ ١٨٦، والألوسي في بلوغ الأرب: ٣/ ٢٩٩ .

(٣) **المفردات الغريبة: نَدْمان**: (بفتح النون وسكون الدّال المهملة): هو النّديم على الشّراب؛ وجمعه ندامى، ومؤنثه ندمانة وجمعها ندامى أيضاً، فأمّا ندمان من النّدم على ما فعلته، فمؤنثه ندمى . **الكأس**: مؤنّثة، قال ابن الأعرابيّ: لا تسمّى الكأس كأساً إلا وفيها الشّراب . **تغوّرت النّجوم**: غربت .

المعنى: رُبَّ نديم محبّب إلى قلبي، يزيد حضوره كأس الشّراب طيباً، سقيته أواخر الليل مع غروب النجوم؛ وفي البيت كناية عن أنسه بمن يجالسه على مائدة الخمرة .

موطن الشّاهد: (ندمانٍ) .

وجه الاستشهاد: مجيء **ندمانٍ** مصروفاً على الرَّغم من كونه وصفاً، في آخره ألف ونون زائدتان؛ لأنّ مؤنث **ندمان**» -هذا- ندمانة بالتّاء؛ ومن شرط تأثير الوصفية؛ ليمتنع الاسم من =

ويشترط لتأثير العجمة أمران؛ **أحدهما**: كون علميتها في اللغة العجمية؛ فنحو: لِجَام وفَيْرُوز-عَلَميْن لمذكَّرين- مصروف، **والثاني**: الزيادة على الثلاثة، فنوحٌ ولُوطٌ وهُودٌ ونحوهنَّ مصروفة وَجْهاً واحداً، هذا هو الصحيح[(١)]، قال الله -تعالى-: ﴿كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾[(٢)] وقال -تعالى-: ﴿وَقَوْمُ لُوطٍ ﴿٤٣﴾ وَأَصْحَـٰبُ مَدْيَنَ﴾[(٣)].

وقال -تعالى-: ﴿أَلَا بُعْدًا لِّعَادٍ قَوْمِ هُودٍ﴾[(٤)] وليس ممَّا نحن فيه؛ لأنه عربي، وليس من أسماء الأنبياء - عليهم الصَّلاة والسلام- عربي غيره، وغير صالح وشعيب ومحمد[(٥)]، وزعم عيسى بن عمر[(٦)] وابنُ قتيبة[(٧)] والجرجاني[(٨)] والزمخشري[(٩)] أنّ في نوح ونحوه وجهين، وهو مردود؛ لأنّه لم يرد بمنع الصرف سماع مشهور، ولا شاذ.

= الصّرف، ألَّا يكون مؤنثه بزيادة التّاء عليه؛ فلو كان ندمان من الندم؛ امتنع من الصّرف؛ لأنَّ مؤنثه **ندمى**؛ مثل سكران وسكرى .

(١) أي: سواء أكان محرك الوسط كسَقَر أم ساكنه كنُوح .

(٢) ٢٦ سورة الشّعراء، الآية: ١٠٥ .
موطن الشّاهد: (قوم نوحٍ) .
وجه الاستشهاد: مجيءِ «نوحٍ» مضافاً إليه مجروراً، وعلامة جرّه الكسرة الظّاهرة؛ لأنّه اسم مصروف على الرّغم من عجمَيته؛ لكونه ثلاثيّاً .

(٣) ٢٢ سورة الحج، الآيتان: ٤٣-٤٤ .
موطن الشّاهد: (قوم لوطٍ) .
وجه الاستشهاد: مجيء «لوطٍ» مضافاً إليه مجروراً، وعلامة جرّه الكسرة الظّاهرة؛ لكونه مصروفاً، كما في الآية السّابقة.

(٤) ١١ سورة هود، الآية: ٦٠ .
موطن الشّاهد: (لعادٍ قوم هودٍ) .
وجه الاستشهاد: مجيء كلّ من **عادٍ وهودٍ** مجرورين؛ الأوّل بحرف الجرّ، والثّاني بالإضافة، وعلامة جرّهما الكسرة؛ لكونهما مصروفين، كما في الآيتين السابقتين.

(٥) وأسماء الملائكة كلّها أيضاً ممنوعة من الصرف؛ ويستثنى أربعة: رضوان ومالك ومنكر ونكير؛ فهذه عربية، لكن «رضوان» ممنوع من الصرف؛ لزيادة الألف والنون .

(٦) مرت ترجمته .

(٧) هو: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الكوفي الدينوري، ولد سنة ٢١٣هـ، وهو نحوي لغوي روى عن إسحاق بن راهويه والسجستاني وغيرهم؛ له تصانيف كثيرة منها: غريب القرآن، وغريب الحديث، ومشكل القرآن، ومشكل الحديث، وأدب الكاتب، والشعر والشعراء. . . وغيرها، مات سنة ٢٧٦ هـ . البلغة: ١١٦، وبغية الوعاة: ٢/ ٦٣، وتهذيب التهذيب: ١/ ١٥، وفيات الأعيان: ١/ ٣١٤ .

(٨) هو عبد القاهر الجرجاني، وقد مرّت ترجمته .

(٩) جار الله الزمخشري، وقد مرّت ترجمته .

وشرط الوزن كونه إمّا مختصّاً بالفعل، أو كونه بالفعل أولى منه بالاسم، فالأول؛ نحو: «**شَمَّرَ وضُرِبَ**» علمين؛ قال الشاعر[١]: [**الطّويل**]

٢٣٧- وَجَدِّيَ يَا حَجَّاجُ فَارِسُ شَمَّرَا[٢]

والثاني؛ نحو: أحْمَرَ صفة أو علماً، وأفْكَل علماً، والأفْكَل اسم للرِّعْدةِ، فإنَّ هذا الوزن، وإن كان يُوجَدُ في الأسماء والأفعال كثيراً، ولكنه في الأفعال أولى منه في الأسماء؛ لأنه في الأفعال، يدل على التكلُّم كأذْهَبُ وأنْطَلِقُ، وفي الأسماء لا يدل على معنى، والدالُّ أصل لغير الدَّالِّ.

واعلم أنَّ المؤنَّث إن كان تأنيثه بالألف كبُهْمَى وصَحْرَاء؛ امتنع صَرْفه، ولم يحتج لعلّة أخرى، وقد مضى ذلك، وقول أبي علي: إنّ حمراء، امتنع صرفه للصفة وألف التأنيث، منتقض بمنع صرف صحراء.

وإن كان بالتاء امتنع صرفه مع العلمية، سواء كان لمذكّر كطَلْحَة وحمزة، أو لمؤنث كفاطمة وعائشة، وقول الجوهري[٣]: إنَّ «**هاوية**» من قوله -تعالى-: ﴿فَأُمُّهُۥ هَاوِيَةٌ﴾[٤] اسم من أسماء النار معرفة بغير الألف واللام خطأ؛ لأن ذلك يوجب منع صرفه.

وإن كان بغير التاء؛ امتنع صَرْفُه وجوباً إن كان زائداً على ثلاثة كسعاد

(١) هو: جميل بن معمَر العذري، صاحب بثينة، وقد مرّت ترجمته.

(٢) وصدره:

أبـوكَ حـبـابٌ سـارقُ الـضـيـفِ بـردَهُ

المفردات الغريبة: **الحُباب**: الشيطان أو الحيّة. **حجّاج**: روي في اللّسان مكانه: يا عبّاس. **شمّر**: -هاهنا- اسم فرس.

المعنى: يهجو الشّاعر رجلًا اسمه الحجّاج، ويصف أباه باللؤم والغدر؛ فهو يضيّف الناس؛ ليسرقهم، بينما يفخر الشاعر بجدّه الفارس الشجاع.

موطن الشّاهد: (شمّر).

وجه الاستشهاد: مجيء الاسم **شمّر** ممنوعاً من الصّرف؛ لكونه علماً على زنة الفعل؛ فهو على وزن كرَّم، وكلَّم، ونحو ذلك؛ وهذا الوزن ممّا يتصف به الفعل.

(٣) مرَّت ترجمته.

(٤) ١٠١ سورة القارعة، الآية: ٩.

موطن الشّاهد: (هاويةٌ).

وجه الاستشهاد: مجيء **هاويةٌ** خبراً للمبتدأ **أمّه**، وقد جاء مرفوعاً منوّناً؛ لأنّه اسم مصروف، وليس ممنوعاً من الصرف؛ لأنه ليس معرفة، خلافاً للجوهري.

وزينب، أو ثلاثياً محرك الوسط كسَقَر ولَظَى؛ قال الله تعالى-: ﴿مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرَ﴾(١) ﴿كَلَّآ إِنَّهَا لَظَىٰ﴾(٢) أو ساكن الوسَطِ أعجمياً كَمَاهَ وجُورَ وحِمْص وبَلْخَ - أسماء بلاد- أو عربياً ولكنه منقول من المذكَّر إلى المؤنث؛ نحو: زيد وبكر وعمرو- أسماء نسوة- هذا قول سيبويه، وذهب عيسى بن عمر إلى أنّه يجوز فيه الوجهان، وإن لم يكن منقولاً من المذكر إلى المؤنث، فالوجهان كهِنْد وَدَعْد وجُمْل، ومَنْعُ الصرف أولى، وأوجَبه الزّجّاج(٣)؛ وقد اجتمع الوجهان في قوله(٤): [المنسرح]

٢٣٨-لَمْ تَتَلَفَّعْ بِفَضْلِ مِئْزَرِهَا   دَعْدٌ، وَلَمْ تُسْقَ دَعْدُ فِي الْعُلَبِ(٥)

[باب العدد]

ثم قلت: باب العَدَدِ- الْوَاحِدُ والاثْنَانِ وَمَا وَازَنَ فَاعِلاً كَثَالِثٍ والعَشَرَةُ مُرَكبَةٌ يُذَكَّرْنَ مَعَ المُذَكَّرِ ويُؤَنَّثْنَ مَعَ المُؤَنَّثِ، والثَّلاثَةُ والتِّسْعَةُ وَمَا بَيْنَهُمَا، مُطْلَقاً، والعَشَرَةُ مُفْرَدَةً، بِالْعَكْسِ، وتَمْيِيزُ المِائَةِ وَمَا فَوْقَهَا مُفْرَدٌ مَخْفُوضٌ، والعَشَرَةِ مُفْرَدَةً وَمَا دُونَهَا مَجْمُوعٌ مَخْفُوضٌ، إلاَّ المِائَةَ فمُفْرَدَةٌ، وَكَم الْخَبَرِيَّةُ كَالعَشَرَةِ والمِائَةِ، والاسْتِفْهَامِيَّةُ المَجْرُورَةُ كالأَحَدَ عَشَرَ والمِائَةِ، وَلا يُمَيزُ الْوَاحِدُ والاثْنَانِ، و«**ثِنْتَا حَنْظَلٍ**» ضَرُورَةٌ.

---

(١) ٧٤ سورة المدثر، الآية: ٤٢ .
موطن الشّاهد: (في سَقَرَ) .
وجه الاستشهاد: مجيء **سقرَ** مجروراً بـ **في** وعلامة جرّه الفتحة بدل الكسرة؛ لأنّه اسم ممنوع من الصّرف؛ لأنّه ثلاثيٌّ محرّك الوسط .

(٢) ٧٠ سورة المعارج، الآية: ١٥ .
موطن الشّاهد: (لَظَى) .
وجه الاستشهاد: مجيء **لظى** اسماً ممنوعاً من الصّرف؛ لكونه ثلاثيّاً محرّك الوسط .

(٣) هو: إبراهيم بن السريّ، وقد مرّت ترجمته .

(٤) هو: جرير بن عطية الخطفي، وقد مرت ترجمته .

(٥) **المفردات الغريبة**: **تتلفّع**: تتقنّع . **العُلَب**: جمع علبة؛ وهو قدح ضخم من جلود الإبل، يشرب به الأعراب .
المعنى: يصف الشاعر امرأة اسمها دعد، بأنّها حضرية ناعمة العيش، لا تلبس لباس الأعراب، ولا تغتذي غذاءهم .
موطن الشّاهد: (دعدٌ . . . دعدُ) .
وجه الاستشهاد: مجيء **دعد** وهو اسم مؤنّث ساكن الوسط، عربيّ الأصل مرّتين في البيت، وقد أتى في المرّة الأولى مصروفاً، وفي الثّانية غير مصروف؛ وفي هذا دليل، على أنّ الاسم الثلاثي السّاكن الوسط، العربيّ الأصل الدال على المؤنّث يجوز فيه الصّرف ومنعه، كما أوضح المؤلف في المتن .

وأقول: العدد في أصل اللغة اسم للشيء المعدود؛ كَالقَبْضِ والنَّقْضِ والْخَبَط، بمعنى المقبوض؛ والمنقوض والمخبوط؛ بدليل: ﴿وَلَبِثُواْ فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ﴾(١) والمراد به هنا الألفاظ التي تُعَدُّ بها الأشياء.

والكلام عليها في موضعين؛ **أحدهما**: في حكمها في التَّذكير والتَّأنيث، **والثاني**: في حكمها بالنسبة إلى التمييز.

[أقسام الأعداد بالنسبة إلى التَّذكير والتَّأنيث]

فأمّا الأوَّل فإنها فيه على ثلاثة أقسام:

القسم الأول: ما يذكَّرُ مع المذكر ويؤنث مع المؤنَّث دائماً، كما هو القياس، وذلك الواحد الاثنان، تقول في المذكر: واحد، واثنان، وفي المؤنث: واحدة، واثنتان؛ قال الله -تعالى-: ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾(٢) ﴿الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ﴾(٣) ﴿حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ﴾(٤) ﴿رَبَّنَا أَمَتَّنَا اثْنَتَيْنِ﴾(٥) وكذلك ما كان من العدد على صيغة اسم الفاعل؛ نحو: ثالثٍ وثالثةٍ ورابعٍ ورابعةٍ، إلى عاشر في المذكّر

---

(١) ١٨ سورة الكهف، الآية: ٢٥ .
موطن الشّاهد: (عدد سنين) .
وجه الاستشهاد: مجيء **عدد** في الآية الكريمة دالّاً على الألفاظ التي تُعدّ بها الأشياء .

(٢) ٢ سورة البقرة، الآية: ١٦٣ .
موطن الشّاهد: (إله واحد) .
وجه الاستشهاد: ذكّر العدد «واحد» مع المعدود لفظ الجلالة؛ وحكم تذكيره في هذه الحالة الوجوب .

(٣) ٤ سورة النّساء، الآية: ١ .
موطن الشّاهد: (نفس واحدة) .
وجه الاستشهاد: أنّث العدد «واحدة» مع المعدود المؤنّث؛ وحكم تأنيثه في هذه الحالة الوجوب.

(٤) ٥ سورة المائدة، الآية: ١٠٦ .
موطن الشّاهد: (اثنان) .
وجه الاستشهاد: مجيء العدد «اثنان» مذكّراً مع المعدود المقدّر «رجلان»؛ وحكم تذكير العدد في هذه الحالة الوجوب .

(٥) ٤٠ سورة غافر، الآية: ١١ .
موطن الشّاهد: (اثنتين . . . اثنتين) .
وجه الاستشهاد: مجيء العدد «اثنتين» في الموضعين موافقاً للمعدود المحذوف «مرّتين»؛ وحكم تأنيث العدد في هذه الحالة الوجوب .

وعاشرة في المؤنَّث؛ قال الله -تعالى-: ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَـٰثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾[١]؛ أي: هم ثلاثة أو هؤلاء ثلاثة. ﴿وَٱلْخَـٰمِسَةَ أَنَّ غَضَبَ ٱللَّهِ عَلَيْهَآ﴾[٢]؛ أي: والشهادة الخامسة.

القسم الثاني: ما يؤنَّثُ مع المذكَّر ويذكَّرُ مع المؤنث دائماً، وهو الثلاثة والتسعة وما بينهما، سواء كانت مركَّبة مع العشرة، أو لا، تقول في غير المركبة: ثَلاثَةُ رِجَالٍ، بالتاء، إلى تسعة رجال، قال الله -تعالى-: ﴿ءَايَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ ٱلنَّاسَ ثَلَـٰثَةَ أَيَّامٍ﴾[٣] وتقول ثلاثُ نِسْوَةٍ، قال الله -تعالى-: ﴿ءَايَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ ٱلنَّاسَ ثَلَـٰثَ لَيَالٍ﴾[٤] وتقول في المركبة: «**ثَلاثَةَ عَشَرَ رَجُلًا**» بالتاء في ثلاثة، و«**ثَلاثَ عَشْرَةَ امْرَأَةً**» بحذف التاء من ثلاث، قال الله -تعالى-: ﴿عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ﴾[٥]؛ أي: مَلَكاً، أوخازناً.

القسم الثالث: ما فيه تفصيل، وهو العشرة[٦] فإن كانت غير مركَّبة فهي كالتسعة

---

(١) ١٨ سورة الكهف، الآية: ٢٢ .
موطن الشَّاهد: (رابعهم كلبهم) .
وجه الاستشهاد: مجيء العدد **رابعهم** على صيغة اسم الفاعل، فوافق المعدود في التذكير؛ وحكم تذكيره -هنا- الوجوب .

(٢) ٢٤ سورة النّور، الآية: ٩ .
موطن الشَّاهد: (الخامسة) .
وجه الاستشهاد: مجيء العدد **الخامسة** على وزن اسم الفاعل؛ فوافق المعدود المؤنث المحذوف: الشهادة؛ لأنّ التقدير: والشّهادة الخامسة؛ وحكم تأنيثه -هنا- الوجوب .

(٣) ٣ سورة آل عمران، الآية: ٤١ .
موطن الشَّاهد: (ثلاثة أيّام) .
وجه الاستشهاد: مجيء العدد **ثلاثة** مخالفاً للمعدود **أيّام**؛ لأنّ الأعداد من **ثلاثة إلى تسعة** تخالف معدودها؛ وحكم تأنيث العدد -هنا- الوجوب .

(٤) ١٩ سورة مريم، الآية: ١٠ .
موطن الشَّاهد: (ثلاث ليالٍ) .
وجه الاستشهاد: مجيء العدد **ثلاث** مخالفاً للمعدود **ليالٍ**؛ لأنَّ **ليالٍ** جمع ليلة؛ وهو اسم مؤنّث، فجاء العدد **ثلاث** مذكراً؛ وحكم تذكير العدد -هنا- الوجوب .

(٥) ٧٤ سورة المدثر، الآية: ٣٠ .
موطن الشَّاهد: (تسعة عشر) .
وجه الاستشهاد: مجيء العدد **تسعة** مؤنّثاً مخالفاً للمعدود المذكّر؛ لأنّ التقدير: عليها تسعة عشر مَلَكاً؛ أو خازناً، كما في المتن .

(٦) يقال لغة: عَشَرةُ رجالٍ بفتح الشّين، وعشْر نسوةٍ بسكون الشّين، وتقول: إحدى عَشِرة امرأة بكسر الشّين وإن شئت سكنت إلى تسع عشْرة، والكسر لأهل نجد، والتّسكين، لأهل الحجاز، وللمذكّر أحَد عشَر بفتح الشين لا غير .

والثلاثة وما بينهما تذكّر مع المؤنّث، وتؤنّث مع المذكّر، وإن كانت مركبة جَرَتْ على القياس؛ فذكرت مع المذكر، وأنثت مع المؤنث، قال الله -تعالى-: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾[1] ﴿فَانفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾[2] وتقول: «عندي إِحْدَى عَشْرَةَ امرأة» و«أَحَدَ عَشَرَ رَجُلًا».

* * *

[أقسام الأعداد بالنِّسبة إلى التَّمييز]

وأمّا الثاني وهو التميز فإنّها فيه على أقسام خمسة:

أحدها: ما لا يحتاج لتمييز أصلًا؛ وهو الواحد والاثنان؛ لا تقول: واحد رجل، ولا اثنَا رجلين، وأما قوله[3]: [الرّجز]

٢٣٩- . . . . . .فِيهِ ثِنْتَا حَنْظَلِ[4]

فضرورة.

والثاني: ما يحتاج إلى تمييز مجموع مخفوض، وهو الثلاثة والعشرة، وما بينهما تقول: «**عِنْدِي ثَلاثَةُ رِجَالٍ**» و«**عَشْرُ نِسْوَةٍ**» وكذا ما بينهما، ويستثنى من ذلك أن يكون

---

(١) ١٢ سورة يوسف، الآية: ٤ .
موطن الشّاهد: (أحد عشر كوكباً) .
وجه الاستشهاد: مجيء **عشر** مركباً مع أحد؛ و لذا، وافقت المعدود في التذكير؛ لأن العدد عشرة إذا كان مركباً وافق المعدود في التذكير والتأنيث وجوباً .

(٢) ٢ سورة البقرة، الآية: ٦٠ .
موطن الشّاهد: (اثنتا عشرةَ عيناً) .
وجه الاستشهاد: مجيء **عشرة** جزءاً من العدد المركّب **اثنتا عشرة**؛ فوافقت المعدود **عيناً** في التأنيث؛ وحكم التأنيث -هنا- الوجوب؛ لما ذكرنا في الآية السّابقة .

(٣) هو جندل بن المثنى الطهوي، من تميم، شاعر راجز، ونسبته إلى جدّته طهيَةَ . وكان معاصراً للراعي، وكان يهاجيه توفي سنة ٩٠هـ . الأعلام: ٢/ ١٤٠، سمط اللآلئ: ٦٤٤ .

(٤) وتمامه:
كأنَّ خُصْيَيْهِ من التدلْدُلِ ظرفُ عجوزٍ فيه ثنتا حنظلِ
المفردات الغريبة: **خُصْيَيْهِ**: الخصيان: معروفان . **التَّدَلْدُل**: تدلدلَ: تهدّل وتحرّكَ متدلياً .
ظرف عجوز: الظّرف الوعاء . **ثنتا حنظل**: يريد حنظلتين اثنتين .
معنى الشاهد: كأن خصيتي هذا الرّجل المتهدلتين، تشبهان وعاء عجوز، فيه حَنظلتان اثنتان .
موطن الشّاهد: (ثنتا حنظل) .
وجه الاستشهاد: أتى بتمييز الاثنتين للضرورة الشعرية؛ لأنّ المستعمل في مثل هذا، أن يثنى المعدود، فيقال: **حنظلتان** من دون أن يؤتى بالتمييز .

التمييز كلمة «**المائة**» فإنَّها يجب إفرادها، تقول: «**عِنْدِي ثَلاثُمِائَةٍ**» ولا يجوز «**ثَلاثُ مِئَاتٍ**» ولا «**ثَلاثُ مِئِينَ**» إلَّا في ضرورة.

والثَّالث: ما يحتاج إلى تمييز مفرد منصوب، وهو الأَحَدَ عَشَرَ، والتِّسْعَةُ والتِّسْعُونَ وما بينهما؛ نحو: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾[1] ﴿وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ ٱثْنَيْ عَشَرَ نَقِيبًا﴾[2] ﴿وَوَٰعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَٰثِينَ لَيْلَةً﴾[3] ﴿إِنَّ هَٰذَآ أَخِى لَهُۥ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً﴾[4] وأما قوله -تعالى-: ﴿وَقَطَّعْنَٰهُمُ ٱثْنَتَىْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا﴾[5].

فليس «**أسباطاً**» تمييزاً بل بدل[6]، من «**اثنتي عشرة**» والتَّمييز محذوف؛ أي: اثنتي عشرة فرقة.

والرَّابع: ما يحتاج إلى تمييز مفرد مخفوض، وهو المائة والألف؛ تقول: «**عِنْدِي مِائَةُ رَجُلٍ، وأَلْفُ رَجُلٍ**».

ويلتحق بالعدد المنتصب تمييزُهُ، تمييزُ «كم» الاستفهاميَّة؛ وهي بمعنى: أيُّ

---

(١) ١٢ سورة يوسف، الآية: ٤ .
موطن الشَّاهد: (أحد عشر كوكباً) .
وجه الاستشهاد: مجيء **كوكباً** تمييزاً منصوباً مفرداً للعدد المركَّب **أحد عشر**؛ وحكم مجيء التمييز على هذه الحالة الوجوب .

(٢) ٥ سورة المائدة، الآية: ١٢ .
موطن الشَّاهد: (اثني عشر نقيباً) .
وجه الاستشهاد: مجيء **نقيباً** تمييزاً مفرداً منصوباً للعدد المركب **اثني عشر** كما في الآية السّابقة.

(٣) ٧ سورة الأعراف، الآية: ١٤٢ .
موطن الشَّاهد: (ثلاثين ليلةً . . . أربعين ليلةً) .
وجه الاستشهاد: مجيء **ليلةً** في الموضعين تمييزاً مفرداً منصوباً بعد **ثلاثين** و**أربعين** وهما من ألفاظ العقود؛ وحكم مجيء التمييز على هذه الحال الوجوب .

(٤) ٣٨ سورة ص، الآية: ٢٣ .
موطن الشَّاهد: (تسع وتسعون نعجةً) .
وجه الاستشهاد: مجيء **نعجةً** تمييزاً مفرداً منصوباً، بعد العدد المعطوف؛ وحكم مجيئه على هذه الحال الوجوب .

(٥) ٧ سورة الأعراف، الآية: ١٦٠ .
موطن الشَّاهد: (اثنتي عشرة أسباطاً) .
وجه الاستشهاد: مجيء **أسباطاً** بدلًا من **اثنتي عشرة** ومجيء التمييز محذوفاً؛ والتقدير: قطّعناهم اثنتي عشرة فرقة؛ أو أمَّةً أسباطاً .

(٦) يرى بعضهم أنَّ البدل هنا مشكل؛ لقولهم: المبدل منه في نيّة الطّرح غالباً، وحمله على غير الغالب، لا يحسن تخريج القرآن عليه؛ غير أنَّ صاحب **المشكل**، أعرب الآية وقدّر التمييز تقديراً، كما بيَّنا، ولم يشر إلى هذا الإشكال المشار إليه. انظر مشكل إعراب القرآن: ١/ ٣٣٢ .

عدد، ولا يكون تمييزها إلّا مفرداً؛ تقول: «كم غُلاماً عِنْدَك» ولا يجوز «كم غلماناً» خلافاً للكوفيين(١).

ويلتحق بالعدد المخفوض تمييزُ «كم» الخبرية، وهي اسم دالٌّ على عدد مجهول الجنس والمقدار: يُسْتَعمل للتكثير؛ ولهذا، إنَّما يستعمل غالباً في مقام الافتخار والتعظيم، ويفتقر إلى تمييز يبيّن جِنْسَ المرادِ به، ولكنه لا يكون إلّا مخفوضاً، كما ذكرنا، ثم تارة يكون مجموعاً كتمييز الثلاثة والعشرة وأخواتهما، وتارة يكون مفرداً، كتمييز المائة والألف وما فوقها(٢).

والخامس: ما يحتاج إلى تمييز مفرد منصوب و مخفوض، وهو «كم» الاستفهامية المجرورة؛ نحو: «بِكَمْ دِرْهَم اشْتَرَيْتَ» فالنصب على الأصل، والجر بـ«من» مضمرة، لا بالإضافة، خلافاً للزّجّاج(٣).

وإنَّما لم أذكر في المقدّمة أنّ تمييز «كم» الاستفهامية وتمييز الأحد عشر

---

(١) إفراد تمييز كم الاستفهاميّة لازم على مذهب الجمهور، خلافاً للكوفيين الذين يجيزون جمعه؛ نحو: كم شهوداً لك؟ والصحيح مذهب جمهور البصريين، وما أوهم الجمع، يحمل على الحال، ويجعل التمييز محذوفاً. وأمّا الأخفش، فذهب إلى جواز جمعه، إن كان السؤال عن الجماعات؛ نحو: كم غلماناً لك؟ إذا أردت أصنافاً من الغلمان. انظر شرح التصريح: ٢/ ٢٧٩.

(٢) اتفق النّحاة على مجيء تمييز كم الخبرية مجروراً، غير أن بعضهم يرى أنّه مجرور لإضافة كم إليه، حملًا لـ كم على ما هي مشابهة له من العدد. ورأى الفرّاء، أنّه مجرور على إضمار مِن؛ لأنّ من كثر دخولها على تمييز «كم» الخبرية؛ فجاز إضمارها؛ لدلالة الحال عليه؛ وهذا القول نقله ابن الخبّاز في شرح الجزولية، وابن مالك في شرح الكافية عن الخليل. انظر التصريح: ٢/ ٢٧٩-٢٨٠.

(٣) للنحاة في نصب تمييز كم الاستفهامية ثلاثة مذاهب:
أحدها: أنه لازم، ولا يجوز جرّه مطلقاً، وهو مذهب بعض النحويين.
ثانيها: أنه ليس بلازم، بل يجوز جرّه مطلقاً، حملًا على الخبريّة، وإليه ذهب الفراء والزّجّاج والفارسيّ.
ثالثها: أنه يجوز جرّه بـ «مِن» مضمرة جوازاً، إن جرّت كم بحرف، وإلى ذلك، أشار النّاظم:

وأجِـزْ إن تـجـرّه مـن مُـضـمـرا ... إن ولـيـت كـم حـرف جرّ مُـظـهـرا

ومثال ذلك: بكم درهم اشتريت ثوبك؟ هذا هو المشهور. ولم يذكر سيبويه جرّه إلّا إذا دخل على كم حرف جر؛ ليكون حرف الجر الدّاخل على كم عوضاً من اللفظ بـ من المضمرة. وذهب الزّجاج إلى أن التمييز، إنّما هو بإضافة كم إليه، ورُدّ بأنَّ كم بمنزلة عدد مركّب، والعدد المركّب، لا يعمل الجرّ في مميّزه؛ فكذلك، ما كان بمنزلته؛ وهذا الردّ، لابن خروف. انظر التّصريح: ٢٧٩.

والتِّسعة والتِّسعين وما بينهما منصوب؛ لأنّني قد ذكرته في باب التَّمييز؛ فلذلك، اختصرت إعادته في هذا الموضع من المقدِّمة.

والحمد لله على إحسانه، وقد أتيت على ما أردتُ إيراده في شرح هذه المقدِّمة ولله -سبحانه وتعالى- الحمدُ والمِنَّةُ، وإيَّاهُ أسأل أن يجعل ذلك لوجهه الكريم خالصاً مصروفاً، وعلى النَّفع به موقوفاً، وأن يغفر لي خطيئتي يوم الدِّين، وأن يُدخِلَني برحمته في عباده الصَّالحين، بمنِّه وكرمه، آمين، والصَّلاة والسَّلام على سيّدنا محمَّد، وعلى آله وصحبه أجمعين، والحمد لله ربّ العالمين.

* * * * *
* * *
* *
*

القسم الثالث

قسم المسارد الفنية

ويشتمل على المسارد التَّالية :

أوّلاً ـ مسرد الآيات القرآنيّة الكريمة
ثانياً ـ مسرد الأحاديث النّبويّة الشَّريفة
ثالثاً ـ مسرد الشَّواهد الشعرية
رابعاً ـ مسرد الأمثال والأقوال المشهورة
خامساً ـ مسرد الأعلام
سادساً ـ مسرد القبائل والجماعات
سابعاً ـ مسرد الأماكن والبلدان
ثامناً ـ مسرد المراجع والمصادر
تاسعاً ـ مسرد موضوعات الكتاب
عاشراً ـ مسرد محتوى الكتاب
الحادي عشر ـ مسرد المسارد



مسرد الآيات القرآنية

١- الفاتحة: مكيّة

رقم الآية	الآية أو جز منها	رقم الصفحة أو الصفحات الواردة فيها
١	﴿الحَمْدِ للهِ﴾	٣٨
١	﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾	٣٩٠
٦-٧	﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ﴾	٣٩٨-٤٠٣
٧	﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾	١٥٠

٢- البقرة: مدنية

رقم الآية	الآية أو جز منها	رقم الصفحة أو الصفحات الواردة فيها
٢	﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾	١٤١-١٤٢
٦	﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾	٤٠٦
٨	﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ﴾	٢٩٠
١١	﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ﴾	١٥٨
١٦	﴿ٱشْتَرَوُا۟ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلْهُدَىٰ﴾	٧٨
١٩	﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ﴾	٢١٢
٢١	﴿ٱعْبُدُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ﴾	٤٠٥
٢٢	﴿وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾	٦٨
٢٤	﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا۟ وَلَن تَفْعَلُوا۟﴾	٦٨
٢٥	﴿وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى﴾	٢٩٧
٢٩	﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ لَكُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا﴾	٢١٢
٣٣	﴿أَنۢبِئْهُم بِأَسْمَآئِهِمْ﴾	٣٤٤
٤١	﴿وَلَا تَكُونُوٓا۟ أَوَّلَ كَافِرٍۭ بِهِۦ﴾	٣٧٥
٤٤	﴿أَتَأْمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلْبِرِّ وَتَنسَوْنَ أَنفُسَكُمْ﴾	٣٤٠
٤٧	﴿ٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتِىَ ٱلَّتِىٓ أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّى فَضَّلْتُكُمْ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ﴾	١٩٣
٥٧	﴿وَلَٰكِن كَانُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾	٢٦١
٦٠	﴿فَٱنفَجَرَتْ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾	٥٨، ٨٥، ٢٢٦، ٤٢٢
٧١	﴿ٱلْـَٰٔنَ جِئْتَ بِٱلْحَقِّ﴾	١٢٣

٣- آل عمران: مدنيّة

٤- النِّساء: مدنيّة

٥- المائدة: مدنيّة

٦- الأنعام: مكيّة

٨- الأنفال: مدنيّة

٩- التّوبة: مدنيّة

١٢- يوسف: مكِّيَّة

١٧- الإسراء: مكيّة

١٨- الكهف: مكيّة

١٩- مريم: مكيّة

٢٠- طه: مكيّة

٢١- الأنبياء: مكيّة

٢٢- الحجُّ: مدنيّة

٢٣- المؤمنون: مكيّة

٢٤- النُّور: مدنيّة

٢٥- الفرقان: مكيّة

٢٦- الشُّعراء: مكيّة

٢٩- العنكبوت: مكِّيَّة

٣٠- الرُّوم: مكِّيَّة

٣١- لقمان: مكِّيَّة

٣٣- الأحزاب: مدنيَّة

٣٤- سبا: مكِّيَّة

٣٥- فاطر: مكِّيَّة

٣٦- يس: مكِّيَّة

٣٧- الصَّافَّات: مكِّيَّة

٣٨- ص: مكِّيَّة

٣٩- الزُّمر: مكِّيَّة

٤٠- غافر: مكِّيَّة

٤٥- الجاثية: مكيّة

٤٦- الأحقاف: مكّيّة

٤٧- محمّد: مدنيّة

٤٨- الفتح: مدنيّة

٤٩- الحجرات: مدنيّة

٥٠- ق: مكّيّة

٥١- الذَّاريات: مكِّيَّة

٥٢- الطّور: مكِّيَّة

٥٣- النَّجم: مكِّيَّة

٥٤- القمر: مكِّيَّة

٥٥- الرَّحمٰن: مدنيّة

٥٦- الواقعة: مكِّيَّة

٥٧- الحديد: مدنيَّة

٥٨- المجادلة: مدنيَّة

٥٩- الحشر: مدنيَّة

٦٠- الممتحنة: مدنيَّة

٦٢- الجمعة: مدنيَّة

٦٣- الجمعة: مدنيَّة

٧٠- المعارج: مكِّيَّة

٧١- نوح: مكِّيَّة

٧٢- الجنّ: مكِّيَّة

٧٣- المزّمّل: مكِّيَّة

٧٤- المدّثّر: مكِّيَّة

٧٥- القيامة: مكِّيَّة

٧٦- الإنسان: مدنيَّة

٧٧- المرسلات: مكِّيَّة

٧٨- النَّبأ: مكِّيَّة

٧٩- النّازعات: مكِّيَّة

٨٠- عبس: مكِّيَّة

٨١- التَّكوير: مكِّيَّة

٨٢- الانفطار: مكِّيَّة

٨٣- المطفِّفين: مكِّيَّة

٨٤- الانشقاق: مكِّيَّة

٨٦- الطَّارق: مكِّيَّة

٨٩- الفجر: مكِّيَّة

٩٠- البلد: مكِّيَّة

٩١- الشَّمس: مكِّيَّة

٩٢- الليل: مكِّيَّة

٩٥- التِّين: مكِّيَّة

٩٦- العلق: مكِّيَّة

٩٧- القدر: مكِّيَّة

٩٨- البيِّنة: مدنيَّة

٩٩- الزَّلزلة: مدنيَّة

١٠٠- العاديات: مكِّيَّة

١٠١- القارعة: مكِّيَّة

١٠٤- الهمزة: مكِّيَّة

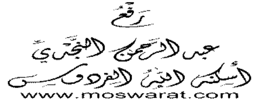
١٠٨- الكوثر: مكِّيَّة

١٠٩- الكافرون: مكِّيَّة

١١١- المسد: مكِّيَّة

١١٢- الصَّمد: مكِّيَّة

* * *



ثانياً- مسرد الأحاديث النّبويّة الشّريفة

الحديث ... الصَّفحة

❊ ❊ ❊

ثالثاً - مسرد الشّواهد الشّعريّة

قافية الهمزة

قافية الباء

قافية التّاء

قافية الحاء

قافية الدال

قافية الرَّاء

قافية السِّين

قافية الضَّاد

قافية العين

قافية اللاَّم

قافية الميم

قافية النُّون

قافية الهاء

قافية الواو

قافية الياء

* * *



رابعاً - مسرد الأمثال والأقوال المشهورة

* * *



خامساً- مسرد الأعلام

حرف الألف

حرف الباء

حرف التاء

حرف الثاء

حرف الجيم

حرف الحاء

حرف الخاء

حرف الدّال

حرف الذَّال

حرف الرَّاء

حرف الزَّاي

حرف السِّين

حرف الشِّين

حرف الصَّاد

حرف الطَّاء

حرف العين

حرف الفاء

حرف القاف

حرف الكاف

حرف اللاّم

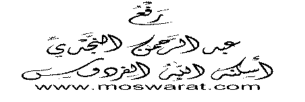
حرف الميم

حرف النُّون

حرف الهاء

حرف الواو

حرف الياء



سادساً- مسرد القبائل والجماعات



سابعاً - مسرد الأماكن والبلدان

ثامناً - مسرد المراجع والمصادر

القرآن الكريم.
الإبانة عن معاني القراءة، لمكّي بن أبي طالب القيسي؛ تحق. عبد الفتاح إسماعيل. القاهرة، لا. ت.
إتحاف فضلاء البشر، الدّمياطي. مط حنفي بمصر، ١٩٥١م.
الإتقان في علوم القرآن، للسيوطي. ط: ٢، مط البابي الحلبي بمصر، ١٩٥١م.
أخبار النّحويين البصريّين، للسيرافي. مط الكاثوليكية، بيروت، ١٩٣٦م.
الأزهيّة في علوم الحروف، للهروي؛ تحق. عبد المعين الملوحي. مط التّرقي، دمشق، ١٩٧١م.
أسرار البلاغة، للزّمخشري؛ تحق. عبد الرّحيم محمود. مط أورفان بمصر، ١٩٥٣م.
الاشتقاق، لابن دريد؛ تحق. عبد السّلام هارون. القاهرة، ١٩٥٨م.
الإصابة في تمييز الصّحابة، لابن حجر. مط مولاي عبد الحفيظ. القاهرة، ١٣٢٨هـ.
الأصمعيات، للأصمعي؛ تحق. أحمد محمد شاكر وهارون. دار المعارف بمصر، لا. ت.
الأعلام، للزركلي. ط: ٣، بيروت، ١٩٦٩م.
الأعلام، للزركلي. ط: القاهرة، ١٩٥٢م.
الأغاني، لأبي الفرج الأصبهاني. ط. دار الكتب بمصر، لا. ت.
الأغاني، لأبي الفرج الأصبهاني. ط دار الفكر. بيروت.
أمالي القالي، مك التجارية بمصر، ١٩٥٣م.
أمالي ابن الشجري، تصوير عن طبعة حيدر آباد. بيروت، ١٣٤٩هـ.
إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات، للعكبري. طبعة دار الفكر، بيروت، ١٩٧٩م.
الإنصاف في مسائل الخلاف، للأنباري. مك التجارية بمصر، ١٣٣٠هـ.
أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام؛ تحق. محمد محيي الدين عبد الحميد. دار الفكر، بيروت، لا. ت.
الإيضاح في علل النّحو، للزّجاجي؛ تحق. مازن المبارك. دار العروبة بمصر، ١٩٥٩م.
البحر المحيط، لأبي حيّان. مط السعادة. القاهرة، ١٣٢٨هـ.
بغية الوعاة في طبقات اللّغويين والنّحاة، للسّيوطي؛ تحق. محمد أبو الفضل إبراهيم. ط: ٢. دار الفكر، بيروت، ١٩٧٩م.
البلغة في تاريخ أئمة اللّغة، للفيروز آبادي؛ تحق. محمّد المصري؛ نشر وزارة الثّقافة السّورية، ١٩٧٢م.
البيان والتّبيين، للجاحظ؛ تحق. عبد السّلام هارون، لجنة التّأليف، بمصر، ١٩٤٨م.

البيان في غريب إعراب القرآن، لابن الأنباري. دار الكتب بمصر، ١٩٦٩م.
تاج العروس من جواهر القاموس، للزبيدي. مط الخيريّة بمصر، ١٣٠٦هـ.
تجريد الأغاني، لابن واصل الحموي (- ٦٩٧ هـ) تحق. طه حسين والأبياري، القاهرة، ١٩٥٥م.
تذكرة الحفّاظ، للذهبي؛ تحق. عبد الرحمن المعلمي. حيدر آباد، ١٣٧٧هـ.
تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، للدماميني؛ تحق. محمد عبد الرحمن المفدّى. ط: ١، بيروت، ١٩٨٣م.
تفسير مشكل إعراب القرآن، مكّي بن أبي طالب القيسي؛ تحق. ياسين السّوّاس. ط: ٢، دار المأمون، دمشق، لا، ت.
تفسير ابن كثير، دار إحياء الكتب العربية، عيسى الحلبي. القاهرة، لا. ت.
تهذيب التهذيب، لابن حجر العسقلاني، دار الفكر. بيروت. لا. ت.
التيسير في القراءات السّبع، لأبي عمرو الدّاني. ط: استانبول، ١٩٣٠م.
الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي. دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٦٧م.
الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي. دار الفكر، بيروت.
الجامع الصّحيح للترّمذي؛ تحق. أحمد شاكر. ط البابي الحلبي بمصر، ١٩٣٧م.
الجمل في النّحو للزّجاجي؛ تحق. علي توفيق الحمد. مؤسسة الرسالة. بيروت ١٩٨٤م.
الجمل، للزّجاجي؛ تحق. ابن أبي شنب. ط: ٢ . باريس، ١٩٥٧م.
الجنى الدّاني في حروف المعاني، للمرادي؛ تحق. فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل. المكتبة العربية بحلب، ١٩٧٣م.
حاشية الصّبان على شرح الأشموني. ط دار الفكر. بيروت، لا. ت.
حاشية الخضري على شرح ابن عقيل. مك التّجارية بمصر، ١٩٥٣م.
الحجّة في علل القراءات السّبع، لأبي علي الفارسي الجزء الأوّل؛ تحق. النّجدي ورفاقه. القاهرة: ١٩٦٥م.
حجّة القراءات، لأبي زرعة؛ تحق. سعيد الأفغاني، مؤسسة الرّسالة.
الحماسة الشّجرية، لابن الشّجري؛ تحق. عبد المعين الملوحي وأسماء الحمصي. ط وزارة الثّقافة بدمشق، ١٩٧٠م.
خزانة الأدب، للبغدادي. مط بولاق بمصر، ١٢٩٩هـ.
الخصائص، لابن جنّي؛ تحق. النّجار، دار الكتب المصرية، ١٩٥٢-١٩٥٦م.
الدّرر اللّوامع على همع الهوامع، للشنقيطي. دار المعرفة. بيروت، ١٩٧٣م.
ديوان الأعشى؛ تحق. محمد محمد حسين. مك الآداب في مصر، لا. ت.

ديوان امرئ القيس؛ تحق. محمد أبي الفضل إبراهيم. دار المعارف بمصر، ١٩٥٨م.
ديوان أمية بن أبي الصّلت؛ تحق. عزّة حسن.
ديوان أوس بن حجر؛ تحق. يوسف نجم. دار صادر، بيروت، ١٩٦٠م.
ديوان جميل بثينة؛ تحق. نصّار. مك مصر. لا. ت.
ديوان جرير، للصّاوي. ط القاهرة، ١٣٥٣هـ.
ديوان حاتم الطّائي؛ تحق. كرم بستاني. دار صادر، بيروت، ١٩٦٣م.
ديوان حسّان بن ثابت. دار صادر، بيروت ١٩٦١م.
ديوان الأخطل. دار صادر. بيروت. لا. ت.
ديوان طرفة. دار صادر، بيروت، ١٩٦١م.
ديوان الطّرمّاح؛ تحق. عزّة حسن، نشر وزارة الثّقافة السّورية، ١٩٦٨م.
ديوان عبيد بن بن الأبرص؛ تحق نصّار. البابي الحلبي بمصر، ١٩٥٧م.
ديوان عبيد الله بن قيس الرّقيّات؛ تحق. يوسف نجم. دار صادر، بيروت، ١٩٥٨م.
ديوان عمر بن أبي ربيعة. دار صادر، ودار بيروت. ١٣٨٠هـ - ١٩٦١م.
ديوان الفرزدق. دار صادر، بيروت، ١٣٨٥هـ - ١٩٦٦م.
ديوان قيس بن ذريح؛ تحق. فرّاج. مك بمصر. لا. ت.
ديوان النّابغة الذبياني؛ تحق. كرم بستاني. دار صادر، بيروت، ١٩٥٣م.
ديوان لبيد؛ تحق. إحسان عبّاس. الكويت، ١٩٦٢م.
ديوان الهذليين، دار الكتب المصرية، ١٩٤٥م.
رصف المباني في شرح حروف المعاني، للمالقي (-٧٠٢هـ) تحق. أحمد الخراط. مطبوعات مجمع اللغة العربيّة بدمشق، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.
السّبعة في القراءات، ابن مجاهد؛ تحق. شوقي ضيف. دار المعارف بمصر، ١٩٧٢م.
سر صناعة الإعراب، لابن جنّي؛ تحق. مصطفى السّقا ورفاقه. مط البابي الحلبي، القاهرة، ١٩٥٤م.
سمط اللآلي في شرح أمالي القالي؛ تحق. عبد العزيز الميمني. مط المثنى، بغداد، لا. ت.
السّيرة النبويّة لابن هشام. مك التجارية بمصر، ١٩٣٧م.
سير أعلام النّبلاء، للذّهبي. ط: ١، مؤسسة الرّسالة، ١٩٨٨م.
شرح ديوان الحماسة، للتبريزي. مط. بولاق.
شرح ديوان الفرزدق، للصاوي. مك التّجارية بمصر، ١٩٣٦م.
شرح شواهد المغني، للسيوطي. منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، لا. ت.
شرح المعلّقات السّبع، للزوزني؛ تحق. علي حمد الله. المكتبة الأموية بدمشق، ١٩٦٣م.

شرح المعلّقات السبع الطوال، لابن الأنباري؛ تحق. عبد السلام هارون. ط: ٢، دار المعارف بمصر، ١٩٦٩م.
شرح الأشموني، على ألفية ابن مالك؛ تحق. محمد محيي الدين عبد الحميد. دار الكتاب العربي، بيروت، لا. ت.
شرح اللّمع، ابن برهان العكبري (-٤٥٦هـ)تحق. فائز فارس. ط: ١، الكويت، ١٤٠٤هـ.
شرح التصريح على التّوضيح، خالد الأزهري وبهامشه حاشية الشيخ يس. دار الفكر. بيروت، لا. ت.
شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك؛ تحق. محمد محيي الدين عبد الحميد. ط: ١، مط السّعادة بالقاهرة، ١٩٥٨م.
شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك؛ تحق. يوسف الشيخ البقاعي. دار الفكر، بيروت، ١٩٩١م.
شرح قطر النّدى وبل الصّدى، لابن هشام الأنصاري (-٧٦١هـ) تحق. محمد عبد الحميد. مط السّعادة بمصر، ١٩٦٣م.
شرح قطر الندّى وبلّ الصّدى، لابن هشام، ومعه بلوغ الغايات في إعراب الشّواهد والآيات، لبركات يوسف هبود. ط: ١، دار الفكر، بيروت، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
شرح شذور الذّهب، لابن هشام؛ تحق. محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، لا. ت.
شرح شذور الذّهب، لابن هشام؛ ترتيب عبد الغني الدّقر. دار الكتب العربية ودار الكتاب، لا. ت.
شذرات الذّهب في أخبار من ذهب، لابن العماد الحنبلي. ط القاهرة، ١٣٥٠ هـ.
الشعر والشّعراء، لابن قتيبة؛ تحق. أحمد محمد شاكر، دار المعارف بمصر، ١٩٦٦م.
الصّحاح، للجوهري؛ تحق. العطّار. ط الشربتلي، مصر ١٣٧٧هـ.
صحيح البخاري. مطابع دار الشعب، القاهرة. لا. ت.
صحيح مسلم. مك صبيح بمصر، لا. ت.
ضياء السّالك، محمد عبد العزيز النّجار. مط الفجّالة الجديدة، القاهرة، ١٩٦٨م.
طبقات فحول الشّعراء، لابن سلاّم الجمحي؛ تحق. محمود شاكر، دار المعارف بمصر، ١٩٥٢م.
طبقات النّحويين واللّغويين، للزبيدي؛ تحق. محمد أبي الفضل إبراهيم. مك الخانجي، ١٩٥٤م.
العقد الفريد، لابن عبد ربّه؛ تحق. أمين وزين والأبياري. مط لجنة التأليف بمصر، ١٩٥٠م.
العمدة في غريب القرآن، مكّي بن أبي طالب القيسي؛ تحق. يوسف المرعشلي. ط: ٢، مؤسسة الرّسالة، ١٩٨٤م.
فتح الباري بشرح البخاري، لابن حجر العسقلاني. طبعة دار الفكر. بيروت، لا. ت.

الفهرست، لابن النّديم. مط الاستقامة بالقاهرة، لا. ت.
القاموس المحيط، الفيروز آبادي. مك التّجارية بمصر، ١٩٥٤م.
كتاب سيبويه. مط بولاق بمصر، ١٣١٦هـ.
الكشّاف، للزمخشري. طبعة دار الكتب، بيروت.
كشف الظّنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة. طبعة دار الفكر، بيروت.
الكواكب الدّرّية، للأهدل. ط: ١ . دار الكتب العلميّة. بيروت، ١٩٩٠م.
الكامل. للمبرّد؛ تحق. زكي مبارك. ط البابي الحلبي بمصر، ١٩٣٦-١٩٣٧م.
لسان العرب، لابن منظور. دار صادر، بيروت، ١٩٥٥-١٩٥٦م.
المؤتلف والمختلف، للآمدي؛ تحق. فرّاج. ط البابي الحلبي بمصر، ١٩٦١م.
مجالس ثعلب؛ تحق. عبد السلام هارون، دار المعارف بمصر، لا. ت.
مجمع الأمثال، للميداني؛ تحق. سعيد اللحام. طبعة دار الفكر، بيروت.
مختصر في شواذّ القرآن من كتاب البديع، لابن خالويه. مك المتنبّي، القاهرة، لا. ت.
مجاز القرآن، لأبي عبيدة، معمر بن المثنّى؛ تحق. فؤاد سزكين. مط السّعادة بمصر، ١٩٥٥م.
المحتسب في تبيين وجوه شواذّ القراءات، لابن جنّي؛ تحق. علي النجدي ورفاقه. المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٣٨٦هـ.
المرشد إلى آيات القرآن. فارس بركات. مك الهاشمية بدمشق، ١٩٣٩م.
المزهر في علوم اللّغة وأنواعها، للسيوطي؛ تحق. جاد المولى والبجاوي. ط. البابي الحلبي بمصر، لا. ت.
مسائل خلافيّة في النّحو، لأبي البقاء العكبري؛ تحق. محمد خير حلواني. دار المأمون، دمشق، لا. ت.
المسائل المنثورة، لأبي علي الفارسي؛ تحق. مصطفى الحدري. مط مجمع اللّغة العربية بدمشق.
المسند، للإمام أحمد بن حنبل. مط الميمنيّة بمصر، ١٣١٣هـ.
معاني القرآن، للفرّاء. ط. ٢، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٠م.
معاهد التنصيص على شواهد التلخيص، للعباسي. مك التجارية بمصر، ١٩٤٧م.
معجم الأدباء، لياقوت الحموي. مراجعة وزارة المعارف العمومية. مط دار المأمون، القاهرة، ١٩٣٩م.
معجم البلدان، لياقوت الحموي. دار الفكر، بيروت. لا. ت.
معجم المؤلفين، عمر رضا كَحّالة. مط الترقّي، بدمشق، ١٩٦٠م.
مراتب النّحويين، لأبي الطّيبِ اللغوي؛ تحق. محمد أبي الفضل إبراهيم. مط نهضة مصر، ١٩٥٥م.

مغني اللّبيب، لابن هشام الأنصاري؛ تحق. مازن المبارك وحمد الله. ط: ٦، دار الفكر، بيروت، ١٩٨٥م.

مغني اللّبيب، لابن هشام الأنصاري؛ تحق. محمد محيي الدين عبد الحميد. مك التّجاريه بمصر، لا. ت.

المفصّل في علم العربية، للزمخشري. دار الجيل، بيروت، لا. ت.

المفضّليات، للضّبي؛ تحق. أحمد محمد شاكر وهارون. دار المعارف بمصر، ١٩٥٢م.

المقتضب، للمبرّد؛ تحق. محمد عبد الخالق عضيمة. ط لجنة إحياء التراث الإسلامي بمصر، ١٣٨٨هـ.

الموجز في النّحو، لابن السرّاج؛ تحق. مصطفى الشويمي ودامرجي. ط مؤسسة بدران، بيروت. لا. ت.

النّحو الوافي، عبّاس حسن. ط: ٥، دار المعارف بمصر، لا. ت.

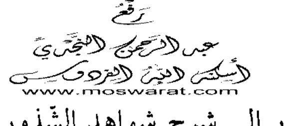
النّشر في القراءات العشر، لابن الجزري. دار الفكر، بيروت، لا. ت.

همع الهوامع شرح جمع الجوامع، للسّيوطي. عني بنشره محمد النعساني. دار المعرفة. بيروت، لا. ت.

وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزّمان، لابن خلكان؛ تحق. إحسان عبّاس. دار صادر. بيروت، لا. ت.

الوافي بالوفيات، للصّفدي؛ تحق. جمعية المستشرقين الألمانية، ١٩٦٢م.

❊ ❊ ❊



تاسعاً - مسرد موضوعات الكتاب

الموضوع ... الصفحة

الكلمة وأقسامها

الموضوع ... الصفحة

الكلام والإعراب

باب الإعراب

باب البناء

النكرة والمعرفة

باب المرفوعات

باب المجرورات

باب المجزومات

باب عمل الفعل

باب التّوابع

باب العدد

عاشراً - مسرد محتوى الكتاب

بين يدي الكتاب وتشمل:

* * *

الحادي عشر - مسرد المسارد

* * *


رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com


رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com